الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية العلوم الإسلامية
مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)
الشعبة: الحضارة الإسلامية
التخصص: لغة عربية ودراسات قرآنية

معاني النحو بين رؤية عبد القاهر الجرجاني (ت471ه) ومنظور اللسانيات المعاصرة

إعداد الطالبة: هاجر غربي
إشراف: د علي زواري أحمد

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ميلود عمارة	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسًا
علي زواري أحمد	دكتور	جامعة الوادي	مشرفًا
العيد حذيق	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشًا
إدريس ريمي	دكتور	جامعة الوادي	مناقشًا
إبراهيم طبشي	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشًا
حسين الأقرع	أستاذ	المدرسة العليا للأساتذة بورقلة	مناقشًا

السنة الجامعية: 1446-1447 هـ / 2025-2026 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على نبيّ الهدى ومعلّم البشرية، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ...أما بعد

إلى من أهديا لي الحياة مرتين؛ مرة حين وُلدت، ومرة حين جعلوا منّي باحثة تحمل الرسالة، إلى روح أبي الغالي الذي علّمني الصمود في وجه التحديات العلمية والعملية، وإلى أمي التي علمتني أن وراء كل قلب ينبض باليقين دعوة صادقة تفتح لها أبواب السماء، أهدي إليكما هذا العمل، فما أنا إلا غرس أيديكما، وما هذا النجاح إلا ثمرة دعائكما.

إلى زوجي ورفيق دربي، من كان لي **النظم** الذي جمّع شتات فكري حين بعثره التعب، و**المعنى** الذي منح الصبر طعما جميلا، إليك وأنت تقاسمني عناء البحث وقلق الكتابة، أهدي هذا الجهد الذي لولا دعمك ما استوى على سوقه.

إلى سندي وعزوتي... إخوتي وأخواتي، إلى القلوب التي شاركتني البدايات، والنفوس التي ابتهجت لكل خطوة في هذا المسير، شكرا لكونكم السكينة التي أعود إليها، والتشجيع الذي لم ينقطع، أنتم المعنى الجميل للحياة، والركيزة التي أعتز بها.

إلى أساتذتي ومعلميّ الأفاضل، من غرسوا فيّ أول حرف في مراحلي الابتدائية وتعهدتموني بالرعاية العلمية حتى وقفت على أعتاب هذه الدرجة العلمية، أنتم **النظم** الذي استقام به فكري، و**المعنى** الذي أضاء لي دروب الطلب، وإلى رفيقات الدرب زميلاتي، يامن شاركتموني قلق السؤال وعناء البحث ولذة الاكتشاف.

إلى إمام البلاغة... الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وفاء لنهجك الذي جعل من **معاني النحو** روحا للبيان، وبوصلة قادتني لربط أصالة التراث بآفاق اللسانيات المعاصرة.

إلى كل محبّ للعلم وشغوف بالمعرفة، أهديكم هذا الجهد المتواضع راجية أن يجد فيه طالب علم نفعا، وفي ميزان حسنات الجميع أجرا.

مقدمة

مقدّمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد أفصح العرب لسانا، وأبلغهم بيانا، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

البحث العلمي يمثل سبيلا لارتقاء الفكر وتوسيع آفاق المعرفة، وهو ميدان تتلاقى فيه الجهود وتتآزر فيه الطاقات من أجل الكشف عن دقائق القضايا وتحقيق عمق الفهم، وقد جاءت هذه الأطروحة استجابة لحاجة علمية ملحّة، ورغبة صادقة في الإسهام في ميدان الدراسات اللغوية من خلال معالجة موضوع يتقاطع فيه التراث العربي الأصيل مع الدرس اللساني الحديث في إطار نوازن فيه بين أصولنا التراثية والانفتاح على آفاق التطورات اللغوية المعاصرة.

ومن المعلوم فإن العناية بالدرس اللغوي العربي ارتبط منذ نشأته الأولى برغبة عميقة في كشف أسرار البيان وتحديد مواطن الجمال في النص، فالنحو الذي وُضع لحماية النص من اللحن لم يقف عند حدود التصحيح الشكلي، بل سرعان ما انفتح على الأبعاد الدلالية والبلاغية التي تمنح النص قوته التعبيرية وقدرته على الإفهام، ومن هنا أخذت الدراسات العربية القديمة موقعها في تقاطع الدرس النحوي بالدرس البياني، فأسفرت عن رؤية خاصة تعتبر أن الإعراب ليس غاية في ذاته، وإنما وسيلة لاستنطاق المعاني الكامنة خلف الألفاظ والتراكيب.

وفي السياق التاريخي لنشأة الدرس النحوي والبلاغي برز عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، بوصفه أحد كبار الدارسين الذين أعادوا صياغة العلاقة بين النحو والمعنى، فقد انطلق من قضية الإعجاز القرآني، ساعيا إلى تحديد موطن التفرد في الخطاب الإلهي، ليصل إلى أن الإعجاز لا ينحصر في المفردات أو الصور البيانية وحدها، وإنما يتجلى في طريقة نظم الكلام التي تتآلف فيها الألفاظ في سياقها لتؤدي معنىً مخصوصا، ومن هنا بلور نظرية النظم التي اعتبرها الرؤية الشاملة لفهم التمايز بين النصوص ووظائف ألفاظها، مؤكدا أن المعاني لا تتضح إلا من خلال ما سمّاه ب "معاني النحو"، تلك الظواهر التركيبية التي تكشف عن مقاصد الكلام عبر التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير، والفصل والوصل، وسائر الروابط النحوية التي تمنح الكلام نَفَسَه البلاغي.

إن أهمية معاني النحو عند عبد القاهر تكمن في أنها تتجاوز التصور التقليدي الذي يربط النحو بالضبط الإعرابي فقط، لتجعل منه أداة لفهم عمق المعاني، وكأنها تمثل المستوى الوظيفي للنحو في خدمة المعنى، ومن هذا المنطلق فإنها تعيد بناء الصلة العضوية بين النحو والبلاغة، فتغدو القاعدة

جزءا من نسيج المعنى، لا عنصرا منفصلا عنه، وهذا التصور يمثّل نقلة نوعية بالمقارنة مع جهود النحويين والبلاغيين قبله، مثل سيبويه والفراء وابن جني،.. الذين اهتموا بالظواهر التركيبية، لكن دون صياغة إطار نظري شامل يدمجها في نظرية متماسكة.

وإذا ما نظرنا إلى هذه الرؤية في ضوء اللسانيات المعاصرة، وجدنا أنها تفتح آفاقا واسعة للتقاطع، فهي من جهة قريبة من الوظيفية التي تنظر إلى البنى اللغوية من زاوية أدوارها التداولية والتواصلية، ومن جهة ثانية تلتقي مع الأسلوبية التي تبرز أثر الاختيار اللغوي في توليد المعنى الجمالي، أما من حيث بنيتها النظرية فهي تلامس المقاربة البنيوية التي تقوم على العلاقات التركيبية والاستبدالية بين العناصر اللغوية، كما أن حديث الجرجاني عن المستويات العميقة للنظم يُقارب ما طرحته النظرية التوليدية التحويلية في تمييزها بين البنية السطحية والبنية العميقة، يُضاف إلى ذلك صلتها الوثيقة بلسانيات النص التي تركز على الانسجام الكلي والتماسك الداخلي، وكذلك اللسانيات التداولية التي تبرز السياق ومقتضيات المقام في بناء المعنى.

هكذا يظهر أن معاني النحو عند عبد القاهر ليست مجرد مفهوم تراثي محدود، بل هي مشروع معرفي راسخ يجمع بين دقة القاعدة النحوية وعمق المقصد البلاغي، ويضع الأساس لربط التراث العربي باللسانيات المعاصرة في أرقى مستوياتها، فهي تكشف عن إمكانات كبيرة في الدرس العربي القديم، مما يجعلها مؤهلة لإثراء النقاشات اللسانية الراهنة حول العلاقة بين البنية والمعنى، وبين القاعدة والسياق، وبين اللغة باعتبارها نظاما شكليا واللغة باعتبارها فعلا تواصليا ووظيفيا، وبذلك يتضح أن قراءة معاني النحو في ضوء اللسانيات الحديثة ليست مجرد استدعاء للماضي، إنما هي إعادة اكتشاف لقوة نظرية تحمل في طيّاتها أبعادا علمية وفكرية لا تزال قادرة على الإسهام في أعمق قضايا الفكر اللغوي المعاصر.

لقد أثار انتباهنا أثناء القراءة المتأنية لكتاب "دلائل الإعجاز" كثافة حضور مصطلح معاني النحو بما يربو على خمسين موضعا، وهو ما دلّ على محوريته في البناء النظري لعبد القاهر الجرجاني، وعلى دوره في صياغة رؤيته للعلاقة بين النظم والمعنى، وقد بدا واضحا أن هذا المفهوم يتجاوز كونه مجرد مصطلح بلاغي إلى كونه مدخلا أساسا لفهم منهجه في الكشف عن سرّ الإعجاز، وإدراكا منا لأهمية إعادة قراءة هذا المفهوم في ضوء ما تُتيحه اللسانيات المعاصرة من أدوات ومقاربات، ولما ينطوي عليه من إمكانات لمدّ جسور معرفية بين التراث البلاغي العربي والدراسات اللغوية الحديثة

وقع اختياري في هذه الأطروحة على فكرة عنوانها بـ: **"معاني النحو بين رؤية عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ومنظور اللسانيات المعاصرة"**.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في أبعاد متشابكة معرفية ومنهجية، إذ لا يقتصر على استجلاء مصطلح تراثي في سياقه التاريخي، إنما يتعداه إلى استثمار معانيه في بناء صلة حوارية مع الرؤى اللسانية الحديثة، وانطلاقا من ذلك، يمكن إبراز أهم وجوه هذه الأهمية في النقاط الآتية:

– إبراز المكانة المركزية لمعاني النحو في مشروع الجرجاني، باعتبارها مفتاح فهم نظرية النظم وركيزة في تفسير إعجاز القرآن الكريم.

– إظهار العمق الدلالي والسياقي الذي سبق به عبد القاهر كثيرا من النظريات اللسانية الحديثة.

– الكشف عن جدلية العلاقة بين النحو والدلالة في ضوء معاني النحو، بما يعزّز فهما أوسع للغة يتجاوز البنية.

– تقديم مسارات جديدة للمقاربة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات المعاصرة، بما يمنح رؤية مزدوجة تثري كليهما.

أسباب اختيار الموضوع:

تتحدد أسباب اختياري لهذا الموضوع في جملة من الدوافع الموضوعية والذاتية، لعل أهمها:

الدوافع الذاتية:

– الرغبة في تقديم إضافة علمية تجمع بين التحليل التراثي والتوظيف المنهجي للأدوات اللسانية المعاصرة.

– الإسهام ولو بهذا الجهد المتواضع في إحياء المصطلحات التراثية واستثمارها في الطروحات اللسانية المعاصرة، بعيدا عن الاقتصار على الشروح التقليدية.

– الاستجابة لرغبة الجهة الوصية في توجيه الدراسات البحثية نحو الدرس اللساني العربي قصد قراءة نقدية تأسيسية تنطلق من التراث ولا تنغلق عليه.

الدوافع الموضوعيّة:

– الحضور البارز لمصطلح معاني النحو في دلائل الإعجاز، حيث تكرر في أكثر من خمسين موضعا، مما يعكس مكانته المركزية في فكر الجرجاني.

– ندرة الدراسات التي تناولت المصطلح بدراسة مستقلة تكشف عن أبعاده النظرية والدلالية.

– ارتباط الموضوع بنظرية النظم، وما تقدمه من إمكانات لفهم العلاقة بين البنية النحوية والمعاني.

– فتح آفاق جديدة للتقاطع بين التراث البلاغي العربي والمناهج اللسانية الحديثة.

– إبراز قدرة التصور عند الجرجاني على الإسهام في إثراء الدرس اللساني المعاصر، سيما في مجالات التركيب والوظيفة والمعنى والسياق.

الدراسات السابقة:

إن البحث العلمي يشكل عملية تراكمية متواصلة، حيث يعتمد كل باحث على ما أنتجه سابقوه من دراسات وأبحاث، مستفيدا من المكتسبات والمعارف السابقة لتسليط الضوء على الثغرات التي لم تُعالج أو تُدرس بعد، ومن هذا المنطلق، فإن البحث لا يقتصر على مجرد إعادة إنتاج ما سبق، بل يسعى إلى تقديم إضافة معرفية حقيقية، سواء من خلال تطوير مفاهيم موجودة، أو طرح رؤى جديدة، أو كشف علاقات وأبعاد لم تُستكشف من قبل، بذلك يصبح كل عمل علمي حلقة في سلسلة معرفية متكاملة، تضيف قيمة للنظام المعرفي العام وتوسع من أفق فهمنا للموضوع محل الدراسة. بينما تزخر المصادر اللغوية العربية، من نصوص النحاة والبلاغيين إلى بحوث المعاصرين، بمناقشات حول نظرية النظم والدراسات اللسانية الحديثة، يظل الفضاء الأكاديمي خاليا من دراسة جامعية متخصصة تعالج معاني النحو عند الجرجاني في ضوء الدرس اللساني المعاصر بشكل متكامل، هذه الثغرة المعرفية تفتح نافذة ثمينة للبحث، تسمح باستكشاف أبعاد جديدة، بما يثري فهمنا للنحو كنسق دلالي متحرك ومتفاعل مع سياق المعرفة المعاصرة، ومن البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية الجادة التي لها صلة بموضوع الدراسة ما يأتي:

1– **قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني**، كتاب، للأستاذ الدكتور **محمد عبد المطلب**، الصادر عن الشركة المصرية العالمية للنشر ومكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 1995م. تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال سعيها الحثيث لاستجلاء بذور الحداثة في مشروع الجرجاني،

حيث وزع الباحث معالجته على محاور كبرى شملت الأسلوب، والنحو، والشعرية، والتناص، وغيرها، محاولاً إثبات عبقرية الجرجاني في استباق المفاهيم النقدية المعاصرة. ورغم القيمة العلمية لهذا الطرح، إلا أنه ظل محكوماً بإطار "الحداثة" كمنظور نقدي وجمالي عام، دون النفاذ إلى تفكيك "معاني النحو" بوصفها أداة إجرائية وظيفية تربط بين البنية النحوية والمقصد الدلالي بشكل مفصل، وهو ما ترك مجالاً رحباً لبحثنا الحالي الذي يتجاوز رصد الحداثة العامة إلى ممارسة تحليلية دقيقة؛ حيث لا تقتصر هذه الأطروحة على استعراض مظاهر التجديد، بل تسعى إلى بناء حوار لغوي رصين يضع مصطلح معاني النحو في مواجهة مباشرة مع أرقى مستويات اللسانيات المعاصرة، بما في ذلك النظرية التوليدية والتحويلية، ولسانيات النص، والتداولية. وبذلك، فإن البحث الحالي يقدم معالجة أعمق لمستويات التداخل بين النظام النحوي التراثي والنسق اللساني الحديث، وهي الثغرة التي لم تفرد لها الدراسة السابقة حيزاً كافياً نظراً لتركيزها على الجوانب النقدية والجمالية الشاملة.

2- تأسيساً على ما تضمنه مُؤلَّف الدكتور **صالح بلعيد** الموسوم بـ **"التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني"** الصادر عن **ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر (1994م)**، يمكن القول إن هذا المنجز قدّم مقاربة لسانية وازنة سعت إلى استنطاق التراث الجرجاني في ضوء المناهج الحديثة كالبنيوية والتوليدية والوظيفية، مركّزاً بشكل جوهري على التراكيب الإسنادية وعلاقة النحو بالبلاغة؛ إلا أن هذه الدراسة رغم رصانتها تركت **ثغرة علمية** تتمثل في الاقتصار على الأنماط الإسنادية الكبرى والموازنة بين الجرجاني وأقطاب اللسانيات الغربية في حدود ما سمح به السياق المعرفي لمطلع التسعينيات، مما أبقى الباب مفتوحا أمام استقصاء أبعاد تداولية ونصية أعمق. ومن هنا تبرز **الإضافة العلمية لدراستي**، التي لم تقف عند حدود الوصف أو الموازنة التاريخية، بل تجاوزتها إلى تفعيل أدوات إجرائية معاصرة تستوعب خصوصية "النظم" الجرجاني، وتملأ الفراغ المتعلق بتحليل استراتيجيات الخطاب وتماسك النص، محولةً الدرس النحوي من قوالب ثابتة إلى فضاء تداولي حيّ يستجيب لمقتضيات اللسانيات المعرفية والجمالية الحديثة.

3- إن كتاب "**البلاغة والأسلوبية" لمؤلفه الدكتور محمد عبد المطلب**، والصادر في طبعته الأولى عن مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان) عام 1994م، تحت إشراف الدكتور محمود علي مكي، يمثل محطة مركزية في الدراسات النقدية الحديثة؛ حيث تمحورت أهم تفرعاته حول استنطاق التراث البلاغي برؤية أسلوبية، محاولاً بناء صلة بين مفاهيم "النظم" و"الإعجاز" وبين النظريات اللسانية المعاصرة، مع التركيز على قضايا العدول والسياق والاختيار. ورغم الثراء المعرفي الذي قدمه الكتاب، إلا أنه ترك ثغرة بحثية تتجلى في الاكتفاء بوضع الملامح العامة لـ "تفعيل الأبعاد الأسلوبية للبلاغة" دون الخوض في تفاصيل التداخل الإجرائي الدقيق بين "معاني النحو" عند عبد القاهر الجرجاني والمنظورات اللسانية التداولية والتحويلية في مستوياتها العميقة، وهو ما يفتح آفاقاً رحبة لدراستنا الحالية؛ لتكون الإضافة العلمية المرجوة هي تحقيق تلك "المقاربة" المنهجية الواعية التي تتجاوز مجرد الرصد التاريخي إلى تفعيل الرؤية الجرجانية كأداة تحليلية قادرة على تفسير البنى اللغوية المعقدة في ضوء اللسانيات الحديثة، مما يمنح نظرية "النظم" أبعاداً وظيفية متجددة تثبت ريادتها ومرونتها في استيعاب التطور المعرفي الإنساني.

يتبين من خلال الدراسات السابقة أن الجهود العلمية انصبت في معظمها على إبراز القيمة التراثية لمعاني النحو عند عبد القاهر، سواء من زاوية ربطها بنظرية النظم أو بيان تداخلها مع علم المعاني، أو حتى مقاربتها جزئيا ببعض المفاهيم التداولية الحديثة، غير أن هذه الجهود- على أهميتها- ظلت محصورة في دوائر محدودة، فلم تتوسع في بناء حواري منهجي بين تصور الجرجاني وبين مختلف التيارات اللسانية المعاصرة، كما غاب عنها الربط المنظم بين المصطلحات التراثية الأساسية (النظم، معنى المعنى، الفروق والوجوه، التعليق، مقتضى الحال...) والمفاهيم اللسانية الحديثة (البنية العميقة، النظام، النسق، الوظيفة...)، من هنا جاء هذا البحث ليسدّ هذه الثغرة عبر قراءة شمولية، تسعى إلى وضع معاني النحو عند عبد القاهر في مواجهة مباشرة مع منطلقات اللسانيات المعاصرة، بما يمكّن

من إبراز التقاطعات المفهومية والاختلافات النظرية، ويمنح نظرية الجرجاني امتدادا جديدا في الحوار اللساني الراهن.

إشكالية البحث:

مما سبق ذكره فإن هذا البحث يعالج إشكالية معرفية تتمحور حول حضور مصطلح معاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني، وهو حضور لا يقتصر على الجانب النحوي، بل يتعداه ليكشف عن رؤية عميقة تربط بين النظم والمعنى، ومن هنا يتبلور التساؤل الرئيس، وهو: إلى أي مدى تتقاطع وتلتقي معاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني مع المفاهيم والأسس اللغوية التي يقدمها المنظور اللساني المعاصر؟

ولتفصيل هذا الإشكال الرئيس وتوضيح أبعاده، يمكن تقسيمه إلى أسئلة فرعية توجيهية:

– ما طبيعة التصورات التي أحاطت بمفهوم معاني النحو في الدرس اللغوي قبل الجرجاني؟ وما حدود حضورها في جهود السابقين من اللغويين والنحاة؟

– كيف بلور عبد القاهر تصوره لمعاني النحو؟ وما الركائز التي استند إليها في ربطه بين النظم والمعنى؟

– إلى أي مدى يمكن لمفهوم معاني النحو أن يتحاور مع المناهج اللسانية المعاصرة؟ وما الأبعاد الجديدة التي يكشف عنها هذا الحوار في دراسة العلاقة بين البنية والمعنى؟

ومن خلال الإجابة عن الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية تبرز قيمة التراث اللغوي العربي وأهمية الوصل بينه وبين مناهج التحليل اللغوي الحديث.

خطة البحث:

أما عن الخطة فإن هذا البحث ينبني على رؤية منهجية تستهدف الإحاطة بالموضوع من جوانبه النظرية والتطبيقية، وذلك من خلال بناء متسلسل يُسهم في الانتقال من الجذور الأولى لمعاني النحو إلى آفاقها الحديثة، وقد جرى توزيع مادته العلمية وفق خطة محكمة، تبدأ بمقدمة تبرز مبررات اختيار الموضوع وأهدافه وأهميته، ثم تتبعها ثلاثة فصول متكاملة، حيث خصّص الفصل الأول لعرض واقع معاني النحو في الدرس اللغوي قبل الجرجاني، بينما جاء الفصل الثاني لبيان ملامح نظرية عبد القاهر الجرجاني في معاني النحو وموقعها في إطار نظرته العامة للنظم، في حين تناول الفصل الثالث

حضور هذه المعاني في ضوء الدرس اللساني المعاصر، وما تقدّمه من إمكانات للمقاربة والتأويل، وفيما يلي تفصيل هذه الخطة بما يوضح معالمها الأساسية وشمولية الطرح وترابط المعالجة:

الفصل الأول: معاني النحو في الدرس اللغوي العربي

المبحث الأول: معاني النحو المفهوم والإطار النظري

المطلب الأول: معاني النحو في اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني: مفهوم معاني النحو عند السيرافي وأبي بكر الزبيدي

المطلب الثالث: مفهوم معاني النحو عند الجرجاني (ت471هـ)

المبحث الثاني: معاني النحو عند اللغويين قبل الجرجاني

المطلب الأول: المعنى النحوي عند سيبويه (ت180هـ)

المطلب الثاني: المعنى النحوي عند الفراء (ت207هـ)

المطلب الثالث: المعنى النحوي عند ابن جني(ت392هـ)

المبحث الثالث: معاني النحو بين النحو والبلاغة

المطلب الأول: تعريف علم المعاني

المطلب الثاني: علاقة النحو بالبلاغة قبل الجرجاني

المطلب الثالث: علاقة النحو بالبلاغة قبل مرحلة التقعيد النحوي

المطلب الرابع: علاقة النحو بالبلاغة بعد مرحلة التقعيد النحوي

الفصل الثاني: معاني النحو من خلال رؤية عبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول: المنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني

المطلب الأول: التعليق عند الجرجاني

المطلب الثاني: مفهوم الإعراب عند الجرجاني

المطلب الثالث: الفروق والوجوه

المبحث الثاني: النظم ومعاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني

المطلب الأول: منزلة النحو من النظم

المطلب الثاني: القيمة العلمية للنحو النظمي

المطلب الثالث: النظم والنحو بين المعيارية والجمالية

المطلب الرابع: اللفظ والمعنى وعلاقتهما بالنظم ومعاني النحو

المبحث الثالث: توخي معاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني

المطلب الأول: توخي معاني النحو في التقديم والتأخير

المطلب الثاني: توخي معاني النحو في الحذف والذكر

المطلب الثالث: توخي معاني النحو في الفصل والوصل

الفصل الثالث: معاني النحو من خلال المنظور اللساني المعاصر

المبحث الأول: معاني النحو من منظور البنيوية والأسلوبية والنصية

المطلب الأول: معاني النحو في ضوء لسانيات دي سوسير

المطلب الثاني: معاني النحو في ضوء الأسلوبية

المطلب الثالث: معاني النحو في ضوء لسانيات النص

المبحث الثاني: معاني النحو من منظور اللسانيات السياقية والوظيفية

المطلب الأول: معاني النحو في ضوء السياقية

المطلب الثاني: معاني النحو في ضوء الوظيفية

المبحث الثالث: معاني النحو من منظور اللسانيات التوليدية والتداولية

المطلب الأول: معاني النحو في ضوء التوليدية

المطلب الثاني: معاني النحو في ضوء التداولية

وانتهى البحث بخاتمة عرضنا فيها حصيلة ما أسفر عنه من نتائج، لتكون مرآة جامعة لما سبق من الفصول والمباحث، ثم تَلَتْها توصيات تضمّنت جملة من الرؤى والاقتراحات التي من شأنها أن تسهم في إثراء الدرس اللغوي وتوجيه الباحثين نحو آفاق جديدة، تستكمل ما لم تتناوله هذه الدراسة.

المناهج المعتمدة في الدراسة

تكتسب دراسة معاني النحو بين رؤية عبد القاهر الجرجاني ومنظور اللسانيات المعاصرة أهميتها العلمية من الحاجة إلى فهم كيفية اشتغال النظام اللغوي في التراث العربي وربطه بالمقاربات اللسانية المعاصرة، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب البحث اتباع مناهج دقيقة تجمع بين التحليل العميق للنصوص التراثية واستخلاص المبادئ العامة، وربطها بالمفاهيم الحديثة، ففي هذا الإطار، تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج المكملة لبعضها، والمتمثلة في:

– **المنهج الوصفي** الذي يُعدّ الركيزة الأساسية لكل البحوث اللغوية، إذ ينطلق البحث من وصف دقيق لمعاني النحو عند الجرجاني كما تبلورت في نصوصه، خاصة في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، والوصف هنا لا يقتصر على نقل التعاريف والمصطلحات، بل يتعداه إلى تحليل البناء النظري الذي أقامه عبد القاهر للعلاقة بين اللفظ والمعنى، وبين التركيب والسياق، ويُتيح هذا المنهج استجلاء المفاهيم المحورية في نظرية النظم، ليكون التحليل اللاحق منطلقا من نصوص الجرجاني نفسها من قراءات ثانوية.

– **المنهج التحليلي** الذي يعتمد عليه في تحليل الشواهد النصية التي وظفها الجرجاني، من قرآن وشعر ونثر، حيث لا يمكن إدراك قيمة معاني النحو إلا من خلال استحضار كيفية تطبيقها في النصوص، ويسمح هذا المنهج بتفكيك العلاقات التركيبية والدلالية التي أبرزها عبد القاهر، وإعادة قراءتها في ضوء مفاهيم حديثة مثل التماسك النصي، والبنية العميقة، وأدوار السياق في توليد المعاني... وما إلى ذلك، وبذلك يتحول النص من مجرد شاهد بلاغي إلى وحدة دلالية يمكن أن تقارب بآليات اللسانيات الحديثة.

– **المنهج الاستقرائي** الذي يمكّن من جمع الأمثلة من نصوص عبد القاهر وتحليلها لاستخلاص المبادئ العامة لمعاني النحو ونظرية النظم، ومقاربتها بما جاء في الدرس اللساني الحديث.

– **المنهج التاريخي**: ولا يمكن أن نُغفل الاستعانة بالمنهج التاريخي، من حيث تتبع تطور قضية معاني النحو، وفهم السياق التاريخي والفكري الذي نشأ فيه هذا المصطلح، ممّا يساعد على تفسير المنهجية التراثية وربطها باللسانيات المعاصرة.

طبيعة مصادر البحث ومراجعه:

بما أن مسار البحث يفرض استحضار روافد معرفية متعددة، فكان من الضروري توسيع دائرة المصادر والمراجع لتشمل مؤلفات الجرجاني في طليعتها دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، ثم ما يتصل بها من كتب النحو والبلاغة والتفسير ومعاني القرآن، لما توفره من سند علمي يثري معالجة موضوع الدراسة؛ كالكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، ومعاني القرآن للفراء، والكشاف للزمخشري، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور...، كان لها دور في توسيع الرؤية وتعميق الفهم وإثراء الموضوع، وإلى جانب ذلك، كان من الضروري استحضار بعض المؤلفات اللسانية الحديثة التي أسهمت في ربط التراث بمناهج الدرس اللساني الراهن، وأتاحت مقاربة أكثر شمولا وتوازنا بين المعطى القديم

والطرح المعاصر؛ ومن بينها التداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، واستراتيجيات الخطاب لعبد الهادي بن ظافر الشهري، ومبادئ اللسانيات البنيوية للطيب دبة، وقضايا ألسنية تطبيقية لميشال زكريا، ومناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي لبريجيته بارتشت، والأسلوب والأسلوبية لعبد السلام المسدي...، ومن خلال هذا التكامل بين المصادر التراثية واللسانية، استطاع البحث أن يرسم معالم رؤية علمية تستند إلى الأصالة، وتتفاعل في الوقت نفسه مع مقتضيات الدرس اللساني الحديث.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت هذه الدراسة عددا من الصعوبات والتحديات العلمية والمنهجية، من أهمها محاولة التوفيق بين رؤية عبد القاهر الجرجاني، بما تنطوي عليه من عمق بلاغي ونحوي، وبين معطيات اللسانيات المعاصرة ذات الخلفيات النظرية المختلفة، كما برزت صعوبة ضبط المصطلحات، إذ يختلف مفهوم معاني النحو في سياقه التراثي عن مقابلاته في النظريات الحديثة كالبنية العميقة والعلاقات السياقية والتداولية، وإلى جانب ذلك، كان تنوع المدارس اللسانية وتعدد مناهجها تحديا يتطلب قدرا من الدقة في اختيار ما ينسجم مع موضوع البحث دون الوقوع في التشتت، في حين نجد أن وفرة المصادر وتنوعها بين التراثي واللساني الحديث قد شكّلت تحديا معقدا على مستوى التوثيق والتحقيق والمقارنة، الأمر الذي استدعى عناية خاصة بالموازنة بين الأصالة والمعاصرة، وبذل جهد مضاعف في الكشف عن نقاط الالتقاء والتقاطع بين الطرفين. ومع ذلك، فإن تجاوز هذه التحديات قد أضفى على البحث قيمة إضافية، وجعل نتائجه أكثر رسوخا وأوثق صلة بأهدافه العلمية.

إن هذه الدراسة، على ما اشتملت عليه من جهد وبذل، تظل محاولة بحثية متواضعة لا تدّعي الكمال، ولا تزعم الانفراد بما لم يُسبق إليه، إذ غايتها الأولى أن تجمع شتات المادة العلمية، وتعيد ترتيبها وتبويبها في هيكل علمي متماسك، عسى أن تشكل لبنة إضافية في صرح البحث النحوي والبلاغي واللساني، وقد حرصت بقدر ما تيسر لي من جهد، على استجلاء الحقائق بقدر من الدقة والموضوعية، وقد وضعت نصب عيني أن العمل الأكاديمي الحق لا يُقاس بادعاء السبق، وإنما بقدر ما يفتح من آفاق، ويثير من أسئلة ويهيئ من أرضيات لدراسات لاحقة أكثر عمقا واتساعا.

وفي الأخير، نحمد الله تعالى أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، نحمده سبحانه ونثني عليه بما يليق بجلاله وعظيم نعمائه، إذ به تستقيم الخطى، وبه تُنال المعالي، والشكر موصول لأستاذي الفاضل المشرف "زواري أحمد علي" الذي لم يبخل عليّ بوقته وتوجيهه وتشجيعه الصادق، فكان نعم السند والمعين، يرشدني بحكمته، ويوجهني بصبره، ويشدّ من أزري بتفانيه وتواضعه، حتى مضى هذا البحث في طريقه إلى الاكتمال، كما لا يفوتني أن أعبّر عن عميق امتناني لكل من مدّ لي يد العون، وشارك بنصيحة أو دعاء أو دعم، فكانوا جميعا سندا وعونا في هذه الرحلة العلمية، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وجعل عطاءهم في موازين حسناتهم.

الفصل الأول

معاني النحو في الدرس اللغوي

المبحث الأول: معاني النحو المفهوم والإطار النظري

المبحث الثاني: معاني النحو عند اللغويين قبل عبد القاهر الجرجاني

المبحث الثالث: معاني النحو بين النحو والبلاغة

توطئة:

يعد مصطلح معاني النحو من المفاتيح الأساسية لفهم التداخل بين المستويات النحوية والدلالية والبلاغية في التراث العربي، إذ ارتبط ظهوره بوعي مبكر بأهمية البنية التركيبية في توليد المعاني قبل أن يظهر بشكل أوضح عند عبد القاهر الجرجاني، ومن أجل استجلاء ملامح هذا المصطلح وتطوره كان من الضروري الوقوف أولا على حدّه اللغوي والاصطلاحي، ورصد حضوره عند شرّاح كتب النحو كالسيرافي (ت368هـ) وأبي بكر الزبيدي (ت379هـ)، ثم إبراز التحول المفهومي الذي أحدثه الجرجاني حين جعله أساسا في نظريته في النظم، كما يقتضي البحث العودة إلى جهود اللغويين الأوائل، مثل سيبويه (ت180هـ) والفراء (ت207هـ) وابن جني (ت392هـ)، الذين أسهموا بوعيهم الدلالي في التأسيس لمباحث التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل وغيرها، مما يشير إلى عمق الصلة بين النحو والمعنى في الدرس العربي القديم، وينتهي المسار إلى مناقشة معاني النحو في ضوء علاقتها بالبلاغة، حيث يتجلى البعد الوظيفي لهذا المصطلح في تفسير الظواهر الأسلوبية، وبناء الجسور بين الصناعة النحوية والفكر البلاغي. وبهذا الترتيب تتحدد معالم الموضوع في ثلاثة مباحث متكاملة ترصد المفهوم وتاريخه وصلاته المعرفية.

المبحث الأول: معاني النحو المفهوم والإطار النظري

يُعتبَر مصطلح معاني النحو من المفاهيم المحورية في دراسة اللغة العربية، إذ يتجاوز كونه مجرد تعريف شكلي أو إشارة لغوية ليصبح أداة لفهم العلاقة بين البنية النحوية والمعنى المقصود من الكلام، وفي هذا المبحث سيتم الوقوف أولا عند المفهوم اللغوي والاصطلاحي له، وما يشمله من دلالة المعاني التي تولدها التراكيب اللغوية، ومنه إلى قراءة المصطلح لدى الزبيدي والسيرافي، لتوضيح كيفية إدراكهما للمعاني النحوية وإسهامهما في صياغة فهم أولي لها، قبل أن نسلط الضوء على مفهوم معاني النحو عند الجرجاني (ت471هـ)، حيث يقدم تصورا منهجيا متكاملا يربط المعاني النحوية بالتركيب والسياق، ويمنح المصطلح بُعدا علميا وتطبيقا ضمن نظرية النظم التي أسسها.

المطلب الأول: معاني النحو في اللغة والاصطلاح

يعد مصطلح معاني النحو من التراكيب العلمية التي تستوقف الباحث لما يحمله من دلالة مزدوجة، تجمع بين بعدين متكاملين، وهو تركيب إضافي يقوم على لفظين رئيسين هما: (معاني) و (النحو)، ولا يمكن الوقوف على مقصده إلا بتمهيد يرصد أصول كل لفظ ومعناه في الاستعمالين اللغوي والاصطلاحي، ومن هنا تأتي أهمية البدء ببيان الأساس المفهومي لهذا التركيب قبل التعمق في مضمونه، إذ إن فهم معاني النحو متوقف على إدراك طبيعة مكوناته وما يقدمه هذا الالتحام من آفاق للدراسة والتحليل.

ارتبط مصطلح معاني النحو ارتباطا وثيقا باسم عبد القاهر الجرجاني، حيث كلما ورد هذا المصطلح انصرف الذهن مباشرة إليه، مما جعل هذا المفهوم علامة دالة على مشروعه النقدي والبلاغي، فالجرجاني لم يتعامل معه كلفظ اصطلاحي عابر، بل أسس عليه رؤيته في فهم النظم وإبراز أثر العلاقات النحوية في توليد المعاني، ومن ثَمّ فإن الإحاطة بحدود هذا المفهوم تستلزم العودة أولا إلى بيان الدلالة اللغوية والاصطلاحية لكل من مصطلحَي (المعاني) و(النحو)، قبل النظر في تركيبهما معا، وذلك تمهيدا لتوضيح الكيفية التي جعل بها عبد القاهر أداة جامعة بين النحو والبلاغة، وبين البنية والمعنى.

أولا: تعريف المعاني لغة واصطلاحا

في اللغة، جاء في القاموس المحيط أن لفظ (معنى) من فعل (عنى)، وعناه يَعْنِيه، ويَعْنُوه عِناية، وعِناية وعُنِيّاً، وهي تعني أهمه، ونقول: اعتنى فيه أي اهتم به، وعليه يكون الاعتناء بمعنى الاهتمام، وتأتي أيضا بمعنى النزول والحدث، يقال: عنيَ الأمر، أي نزل وحدث[1]، كما ورد بمعنى (القصد)،نحو قولنا: عنيت بالقول كذا، أي: أردته وقصدته، أو(من تعني بقولك) أي من تقصد؟

وعليه، فالدلالة اللغوية للفظ (معنى) تدور حول الإرادة والقصد، وقد جمع الجوهري ذلك في الصحاح فقال: ((وعنيت بالقول كذا، أي أردت وقصدت))[2].

أما اصطلاحا، فإن مصطلح (معاني) لم يرد في التراث اللغوي والبلاغي منفردا ، باعتباره مصطلحا مستقلا، وإنما استعمل دوما في صورة مضافة تكشف عن مجاله الدلالي وسياق حضوره، فنجد مثلا: معاني النحو التي ينصرف معناها إلى البحث في العلاقات النحوية وما ينتج عنها من دلالات دقيقة تؤثر في فهم التراكيب، وعلم المعاني الذي يُعدّ أحد علوم البلاغة الرئيسة، ويهتم بدراسة التراكيب في ضوء مقتضيات الأحوال، والمعاني اللغوية التي تتعلق بالمعاني الأصلية للألفاظ، ثم المعاني الثانوية التي تنشأ من المجاز أو الحذف أو غيرها من الأساليب، هذا الارتباط المتكرر بالإضافة يشير إلى أن مصطلح (المعاني) لم يكن محدد الدلالة إلا من خلال القرينة التي تقيده وتوجهه، والمعاني في عمومها كما ذكرها الشريف الجرجاني (ت816هـ):((هي الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل))[3].

ثانيا: تعريف النحو لغة واصطلاحا

النحو مصدر لفعل (نحا، ينحو)، جاء في مقاييس اللغة (النون والحاء والواو) كلمة تدل على قصد، ومنه (نحو الكلام)، أي أصول الكلام الذي كانت العرب تتكلم به.

1- ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط 8، 2005م، ص 1316.

2- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1987م، ج6، ص 2440.

3- التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1983م، ص 220.

كما ورد للنحو إضافة لمعنى (القصد) معان أخرى أشهرها المثل، والجهة، المقدار، الناحية، النوع، بعض، القسم، الأصل، وتتقلب هذه المعاني للنحو من معنى لآخر باعتبار السياق الواردة فيه، نحو: قولنا: محمد نحو علي أي مثله، رأيت نحو ألف رجل، أي مقدار، واتجهت نحو المسجد، أي جهته أو ناحيته، هذا الشجر على خمس أنحاء، أي أنواع ، أو قرأت نحو الكتاب أي بعضه، نحوت الهدايا بين طلابي، أي قسمتها، أو زيد نحوه من البصرة، أي أصله، ولا تعارض بين مجموع هذه المعاني؛ لأننا نستطيع أن نجمعها متوافقة مع المعنى اللغوي للنحو، فنقول: قصدت سنن وطريقة كلام العرب، وتكلمت مثل كلامهم، بنفس المقدار والقسمة، وسرت على الوجهة والناحية التي ساروا عليها في اللغة.

وقد جمعت هذه المعاني السبعة المتعددة للفظ الواحد (النحو) في بيتين نظمها أحمد بن نصر الداودي (ت402هـ):

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً جَمَعْتُها ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلا

قَصْدٌ وَمِثْلٌ ومِقْدَارٌ وَنَاحِيَةٌ نَوْعٌ وبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظِ المِثَلا.[1]

وأظهر هذه المعاني وأشهرها وأكثرها تداولا عند أهل اللغة هو القصد؛ لأن المتكلم ينحو بكلامه أي أنه يقصد ويسير على طريقة وسنن العرب في كلامهم سواء كان على مستوى الإفراد أم التركيب، حيث قال ابن دريد (ت321هـ): ((ومنه اشتقاق النحو في الكلام كأنه قصد الصواب))[2].

هذا من الناحية اللغوية لمفردة النحو، أما عند أهل الاصطلاح فقد وردت تعاريف عديدة ومتنوعة لمصطلح النحو، ونوجز بعضها فيما يلي: عرفه ابن جني بقوله: ((هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، وبالإضافة والنسب والتركيب،

[1]- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2003م، ج1، ص15.

[2]- جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص 575.

وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم))[1]، وقوله انتحاء بمعنى قصد واتّبع طريقتهم في الكلام.

لذا اشتمل تعريف ابن جني للنحو على النحو والإعراب والصرف، وهو انتهاج طريقة العرب في كلامهم صونا للسان من الوقوع في الخطأ، وكذا التحاق غير العرب بهم في فصاحة ألسنتهم وسلامتها، وبهذا يكون تعريفه للنحو شاملا وعاما؛ لأنه حوى النحو وغيره من علوم العربية كالصرف والبلاغة.

وقريب من هذا تعريفه للنحو بأنه: ((علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقاما وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه من حيث هو هو أوْ لا وقوعها فيه))[2].

وقد جمع في هذا التعريف للنحو دراسة اللغة من جهة الإفراد والتركيب، أي من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية.

فمن خلال تعريف المتقدمين للنحو نلاحظ أنهم كانوا يعنون به كل الدراسات اللغوية من نحو وصوت وصرف وإعراب، فكان بذلك أعم وأشمل مما عليه النحو الآن؛ لأنه اهتم بالمستوى الإفرادي والتركيبي، إذ إنه يُولي عناية بالكلمات حال الإفراد؛ أي من جهة التصريف والإدغام والإبدال ونحو ذلك، وهذا ما يطلق عليه بعلم الصرف، وقد أضحى علما مستقلا بذاته، إلا أن علماء النحو القدامى أطلقوا على أحوال الكلمات إفرادا وتركيبا بعلم النحو، فانطلقوا بذلك من الجزء إلى الكل، ومن الفرد إلى الضم، ثم أخذ علم النحو ينفصل تدريجيا عن غيره من الدراسات اللغوية الأخرى، ويصبح أكثر دقة واستقلالية، ومن ذلك ما عرفه خالد الأزهري (ت 905هـ)، حيث قال: ((هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء))[3].

---

[1]- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1، ص35.

[2]- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط1، 1996م، ج1، ص 23.

[3] - شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 2000م، ج1، ص11-12.

ولعل تعريف الفاكهي (ت 972هـ) للنحو أكثر دقة وإجمالا لمفهوم النحو وهو أن: ((النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء))[1]، إذ أنه جمع في تعريفه العلم بالأصول وهي القواعد الكلية، وبه يعرف الأحوال التي تعترض التركيب كالتقديم والتأخير والحذف والذكر ونحو ذلك، وكذلك ما تعلق بالكلام إفرادا وتركيبا[2].

وعلى ضوء ما ذكرناه من التعاريف السابقة للنحو عند علماء الاصطلاح تبدو أنها متفاوتة بين من جعله عاما وشاملا للنحو فأدخل فيه من العلوم اللغوية الأخرى كالصرف والصوت... وبين من حاول أن يجعله مستقلا بذاته أكثر دقة ووضوحا.

ولكون المعنى الاصطلاحي مستمد عن معناه اللغوي ومتعلق به، إذ أننا بالمفهوم اللغوي نتوصل للمعنى المتداول عند أهل الاصطلاح، وهو القصد والطريق وانتحاء كلام العرب الفصحاء أمنا من الوقوع في الخطأ والزيغ عن جادة الصواب، يقول الكفوي: ((وهكذا انتقل اصطلاح النحو من المعنى اللغوي وهو القصد والطريق إلى المعنى الاصطلاحي كعلم قائم بذاته له قواعده وضوابطه وأقيسته الخاصة))[3].

ثالثا: مصطلح معاني النحو مركب إضافي

إن مصطلح معاني النحو بوصفه مركبا إضافيا يجمع بين دلالتين متكاملتين؛ فالمعاني تحيل إلى الصور الذهنية والدلالات التي تتجلى في التراكيب والجمل، في حين أن النحو يتصل بتنظيم الألفاظ وعلاقاتها داخل التركيب، وعند اجتماعهما يتحدد المفهوم باعتباره المعاني التي تترتب على الظواهر النحوية والعلاقات التركيبية، بحيث لا يقف عند حدود الصناعة الإعرابية الشكلية، وإنما يتجاوزها إلى

[1] – شرح كتاب الحدود في النحو، عبدالله بن أحمد الفاكهي، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 2،1993م، ص52-53.

[2] – ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، ومطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م، ص348، ومعاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000م، ج1، ص5.

[3] – المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف، طليمات غازي مختار، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد العربي الخامس، جامعة اليرموك، أربد– الأردن، 1994م، ص3.

ما تولده من قيم دلالية وبلاغية وسياقية، وعلى هذا الأساس فإن معاني النحو مجال علمي يهتم بدراسة الظواهر النحوية كالحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والفصل والوصل في بناء المعنى وتوجيه مقاصد الكلام. وقد أبرز الجرجاني هذا البعد في دلائل الإعجاز حين اعتبر معاني النحو هي العلاقات التي تنشأ بين مدلولات الألفاظ عند ضم بعضها إلى بعض، وأكّد السامرائي في كتابه معاني النحو أن وظيفة النحو لا تقتصر على ضبط الإعراب، وإنما تشمل الكشف عن تلك الأبعاد الدلالية الكامنة في التراكيب.

المطلب الثاني: مفهوم معاني النحو عند السيرافي وأبي بكر الزبيدي

يعد النظر في مصطلح معاني النحو عند السيرافي وأبي بكر الزبيدي خطوة أساسية لفهم كيفية تبلور هذا المفهوم في الدرس اللغوي قبل أن يبلغ تمام نضجه عند عبد القاهر، فهذان العالمان يمثّلان مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ التفكير النحوي، حيث تكشف مؤلفاتهما وتعليقاتهما عن وعي مبكر بالعلاقة بين البنية النحوية والمعنى، وعن محاولة لاستكشاف ما يضفيه التركيب من معان إضافية تتجاوز حدود الصناعة الشكلية، ومن هنا تأتي أهمية الوقوف عند تصور كل منهما، باعتبار أن اجتهادات الزبيدي وتحليلات السيرافي أسهمت في إرساء أرضية علمية ساعدت على صياغة هذا المصطلح لاحقا في صورته الأكثر اكتمالا عند الجرجاني.

أولا: معاني النحو عند أبي سعيد الحسين السيرافي (ت 368هـ)

ورد كذلك مصطلح (معاني النحو) عند السيرافي في مناظرته لمتّى بن يونس (ت328هـ) صاحب المنطق ،حيث أن فحوى هذه المناظرة العلمية يدور حول المنطق الذي يمثله متّى، والنحو الذي يتزعمه السيرافي حيث سأله عن معاني حرف الواو وأحكامه فسكت متّى عن الجواب ، فما كان من السيرافي إلا أن بدأ بذكر المعاني المتعددة لحرف الواو بين استئناف وعطف وحال وغيرها ، وواصل السيرافي اختباره لمتى حين سأله عن التركيب الصحيح وما وجه الفرق بينهما في قولنا (زيد أفضل الإخوة) و (زيد أفضل إخوته) ، فحاد متّى عن الصواب ولم يأت بما يشفي الغليل من البيان، فتلقفها السيرافي بالبيان والتحليل والقول المبين معتمدا في ذلك على (معاني النحو) في الكلام[1]، وفيه

[1]- ينظر: الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005م، ج1، ص95- 96.

رد على المناطقة الذين يعتقدون أن المعاني لا تُعرف إلا عن طريق المنطق فقال: ((معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكاناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم))[1].

ومما هو معلوم فإن للإعراب مساحة كبيرة في دائرة المعنى وملابساته ، وبه يفصح عن مراد المتكلم ، ويميز بين الفاعل والمفعول وشتّى الوظائف النحوية، وأبو سعيد السيرافي من خلال ما جاء في مناظرته مع متّى بن يونس بيّن أركان النظم بعيدا عن صناعة المصطلح والجدل في ذلك، إذ إنه دحض بالدليل القاطع زعم متى بن يونس أن النحو مرتبط باللفظ دون المعنى، ورأى أن معاني النحو وشروط تحقيق النظم تتحقق على الوجه الآتي:

أولا: العلامات الإعرابية ، والتي عبر عنها بالحركات والسكنات ، و كما هو معلوم عند جمهور النحاة أن للعلامة الإعرابية دورا بارزا في الإبانة عن المعاني وتحديد الوظائف النحوية لعناصر الجملة وأبنيتها، ويتضح ذلك من قول ابن يعيش (ت643هـ): ((الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم))[2]، فبقولنا : ضرب خالدا عمرو نكون بهذه الحركات قد عرفنا من الفاعل ومن المفعول به ، أي الضارب من المضروب، ثم لو قال قائل: لم يذهب زيد إلى المدرسة، ف(يذهب) فعل مضارع مجزوم ب(لم) وهي حرف نفي وقلب وجزم ،وعلامة جزم الفعل السكون الظاهر، وبرغم أن الفعل في المضارع إلا أنه تحول بمعناه إلى دلالة الماضي بدخول (لم) عليه، بخلاف لو قال: ما يذهب زيد؛ فإن النفي يدلنا على بقاء الحكم مستمرا، وهذا ما عبر عنه السيرافي بأن معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ و سكناته ، فهو بذلك جمع بين حركات اللفظ، والتي تشمل الحركات من فتحة وضمة وكسرة ، وأنها تؤثّر في المعنى ، وسكنات اللفظ وهي تشمل السكون والتشديد والإدغام وهي أيضا تؤثر في معنى الكلمة، فالسكون له أثر من الناحية الصرفية من حيث اختلاف الأبنية، وكذلك

[1]- المرجع السابق،ج1، ص 96.

[2]- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2001م، ج1، ص 196.

الحال بالنسبة للتشديد والتضعيف فإن له أثرا في المعنى كالمبالغة أو التكثير أو لتأكيد ونحو ذلك من المعاني المتعددة.

ثانيا: وضع الحروف في مواضعها المناسبة لها، وفيه يشير إلى أهمية وضع الحروف في الأماكن المناسبة في الكلمة بعينها ،كوضع حرف الألف في موضعه المناسب في الفعل الماضي ، فهو متعلق بتركيب الكلمة مستقلة بحروفها ، أو بعبارة أخرى التكوين الداخلي للكلمة وما يطرأ عليه من تغيير وتقليب، نحو كلمة (كتب) أو(كبت) أو (تبك) أو (بتك)[1]، برغم أن هذه الكلمات مشتركة في أصول حروفها مع (زيد) ، ولكن مواقع وترتيب حروفها هي التي ذهبت بالمعنى الأول، وهذا الذي عناه السيرافي بقوله : وضع الحروف في مواضعها المناسبة لها .

ثالثا: تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك ، فهو يشير في هذا الجزء إلى أهمية ترتيب الكلمات في الجملة بشكل صحيح، ولا يكون هذا إلا بين أجزاء الكلام عند النحاة مثل : المبتدأ والخبر ،أو الفعل والفاعل ... أي علاقة المسند بالمسند إليه.

رابعا: تقسيم المعاني بين توخي الصواب وتجنب الخطأ :يشير في هذا الجزء إلا الصواب النحوي في الجملة انطلاقا من الكلمة (صناعة نحوية) وكذا استعمال الأساليب والتراكيب الصحيحة المعهودة عن العرب في كلامهم.

ثانيا: مصطلح معاني النحو عند أبي بكر الزبيدي (ت379هـ)

ورد مصطلح (معاني النحو) عند الزبيدي في نص له، حيث يقول فيه: ((ومن الدليل على صحة ما ذكرناه أن جميع ما وقع فيه معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين وبخلاف مذهب البصريين، فمن ذلك ما بُدِئَ للكتاب به وبُنِي عليه من ذكر مخارج الحروف في تقديمها وتأخيرها...))[2]، والشاهد في كلامه و وروود مصطلح معاني النحو.

[1]- ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج5، ص342.

[2]- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص67.

نرى أن الزبيدي جعل معاني النحو شاملة وجامعة لكل مباحث الصوت والصرف والنحو فأطلق على بابَي مخارج الحروف والصفات؛ الحلقية أو الشفوية، المجهورة منها والمهموسة وغيرها (معاني النحو)، والشيء ذاته في باب الصرف سواء ما كان في صيغ الأفعال أو الأسماء من فاعلية أو مفعولية أو الظروف وغيرها من الصيغ الصرفية فكل ذلك جعله متعلقا (بمعاني النحو)، وكذا وظائف الكلمات من الابتداء أو الخبر أو النعت وغيرها، فقد جعله كذلك ضمن (معاني النحو) ، ليكون بذلك (معاني النحو) عنوانا لكل مباحث الصوت والصرف والنحو ، وكذا الوظائف اللغوية والمعاني الدالة عليها ليشكل في مجموعه عملية بناء وصياغة التراكيب اللغوية، التي هي في مجملها تصب في مشكاة علم النحو[1].

المطلب الثالث: مفهوم معاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ):

اقترن مصطلح (معاني النحو) بالشيخ عبد القاهر الجرجاني ونسب إليه لارتباطه الوثيق بنظرية النظم التي أسسها وبناها على أركان ثابتة، ومعاني النحو من المصطلحات التي كثر تداولها عنده كمصطلح النظم والبلاغة والفصاحة إلى غير ذلك.

ورغم ورود هذا المصطلح قبل عبد القاهر كما هو الحال عند الزبيدي والسيرافي، إلا أنه لم يتوسع فيه أحد كما استفاض واشتهر عنده، ذلك أنه فصّل القول فيه، وأخرجه بحُلَّة جديدة، فلا يكاد يذكر نظرية النظم إلا ويذكر معها معاني النحو، هذا، وإن دل على شيء فإنما يدل على دوره البارز في بناء نظريته المشهورة التي يقول عنها: ((لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيها بين الكلم))[2]، فقد جعل النظم هو توخي معاني النحو.

ولإثبات ذلك سنحاول إيراد بعض النصوص التي تبرز مركزية (معاني النحو) عنده، ومنها ما جاء في تعريفه للنظم: ((اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت له، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت

[1]- ينظر: معاني النحو الجرجانية دراسة في المفهوم والجذور والعمل، ضياء الدين فاضل الحسيني، أروقة للدراسات والنشر، 2015م، ص 47-48.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص370.

لك فلا تخل بشيء منها))[1]، وفي هذا دليل واضح على مدى ارتباط النظم بالنحو، فلا تراه يذكر النظم إلا ويعقبه بذكر النحو ومعانيه، حيث جعل مدار النظرية عليه.

فمعاني النحو التي عناها عبد القاهر ليست مجرد دلالات لغوية عابرة، وإنما هي البنية الذهنية التي تسبق عملية النطق أو الكتابة، إذ تتولد في عقل المتكلم قبل أن تُترجم إلى تراكيب لغوية، فهي تمثل المرحلة الأولى في صياغة الكلام، حيث تشكل شبكة من المعاني المترابطة التي تُرسم على أساسها صورة الكلام في الذهن، وحين ينتقل المتكلم إلى مرحلة التركيب تأتي الألفاظ لتكون أداة خارجية تنقل تلك العلاقات الداخلية إلى المتلقي، فلا يكون اختيار الألفاظ عشوائيا، وإنما محكوما بتلك البنية المعنوية المسبقة[2]. ومن هنا، فإن معاني النحو تشكل نظاما خفيا يحكم انسجام الكلمات واتساقها، ويحدد طبيعة العلاقات التي تنشأ بينها، مما يكشف أن جوهر الكلام عند الجرجاني يبدأ من المعنى قبل أن يتجلى في اللفظ.

إذن فالمعنى النحوي ينطلق من تنظيم المعاني في نفس المتكلم وفق قواعد النحو وأحكامه، والذي يتم من خلاله تنظيم الألفاظ تبعا للنظام الداخلي المترتب في ذهن المتكلم من اسم وفعل ومبتدأ و خبر، ومسند و مسند إليه...

ويؤكد عبد القاهر في أكثر من موضع في الدلائل أنه ينبغي للمتكلم أن يراعيَ في نظمه معاني النحو، وأن يضع كلامه بما يوافق علم النحو وقواعده، إذ يقول: ((واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله))[3]، فلا حديث عن النظم إلا بوجود قواعد النحو ومراعاتها عند المتكلم.

فعبد القاهر الجرجاني عندما يتكلم عن معاني النحو لا يعني به مجرد التوقف عند الحركات الإعرابية أو من ناحية الصحة والفساد أو تلك القواعد الشكلية فحسب، بل تعداه إلى ما أوسع من ذلك وهو البحث عن أسراره ودقائقه الذوقية والجمالية، فأضفى عليه الصبغة الجمالية، فلا مزية

[1]- المرجع السابق، ص81.

[2]- ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ط1، 2003م، ص15.

[3]- المرجع السابق، ص81.

للنظم عنده إلا بتوخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، إذ ليس النحو الذي عناه عبد القاهر ذلك الجانب النظري والشكلي للنحو أو العلم بمسمياته وأبوابه من فعل وفاعل وصفة وحال...وإنما هو النحو العملي الذي يعرفه المتعلم والبدوي سواء، فيميز به بين الفروق في التراكيب و يمارسه سليقة وبذوقه الفطري السليم ولو لم يكن عالما بقواعده وقوانينه التعليمية ولا مصطلحاته، وإلا كيف لنا أن نفسر فهم واستيعاب البدوي لما يسمعه بكل سلاسة، بل أكثر من ذلك وهو قدرته على التمييز بين أسلوب وأسلوب، فيعرف الجيد منها من الرديء وكذلك معرفته بمواضع الكلمات وما يناسبها، يقول عبد القاهر: ((لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ أو الخبر شيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام، وليس هذا فحسب، بل تراه إذا ما تكلم أتى بكلام عجيب النظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو))[1].

فلا يمكن حصر معاني النحو في زاوية قواعد النحو وأصوله ومصطلحاته التعليمية، ولو كان كذلك لما تمكن ذلك البدوي الذي يعيش في البادية أن يميز بين كلام وكلام ويعرف مستوياته ومراتبه حسنا أو قبحا وهو بعيد كل البعد عن جانبه الشكلي، فالعبرة تكمن إذا في معاني ومدلولات العبارات وجوهرها، وليس مجرد العلم بالعبارات والمصطلحات كألفاظ، فالمتكلم لا يقصد القاعدة بعينها، وإنما يهدف إلى المعنى المطلوب من ذلك التركيب والنظام، وما النحو إلا ذلك النهج الذي سلكه العرب في التعبير عن أغراضهم ومقاصدهم.

ولا يعني هذا إنقاص من شأن النحو كعلم قائم بذاته له كيانه ومكانته عبر التاريخ أو التمرد على أحكامه وأصوله أو الخروج عن قواعده وما أصطلح عليه في علم النحو، وإنما أراد بعمله هذا وفكرته التي ابتدعها توسيع أفق النحو ونظرته الضيقة، فانطلق من حيث توقف سابقوه وأمد البصر فيه، كما أنه لم يأت بما يخالف أصول النحو ومناهجه بدليل إنكاره وذمه لكل من زهد في النحو وقلل من شأنه وقيمته، إذ يقول: ((وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه))[2].

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 418.

[2]- المرجع نفسه، ص 28.

إن ما جاء به عبد القاهر في ضوء نظرية النظم نقلة نوعية لمفهوم النحو وارتقاء به نحو التذوق، ودعوة صريحة لدراسته على منهج جديد قائم على الحس والذوق وحسن التخيير، وصنيع عبد القاهر هذا جمع فيه بين ما هو قديم عند النحاة الأوائل وانفتاح لما من شأنه النهوض بالنحو وكشف الستار عن المعاني الخفية الكامنة وراء كل تركيب لغوي.[1]

هذا، وإن معاني النحو التي قصدها عبد القاهر قائمة على الفكر، إذ تتشكل العلاقات بين معاني الكلم في ذهن المتكلم ابتداء وتترتب على إثرها المعاني في النفس ليأتيَ دور الألفاظ في ترجمة ما يدور فيها على ذلك النسق الداخلي، والتي يحكمها قانون علم النحو، وبه يحصل الفضل والمزية، وبحسب مراعاة المقام والأغراض التي قصد من خلالها المتكلم تأليف كلامه ونظمه، وهذا ما عناه عبد القاهر بقوله: ((فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق))[2]، فلا نظم و لا تأليف للألفاظ في النطق دون أن يسبقها نظم وترتيب للمعاني في النفس، فما الألفاظ إلا انعكاس لما يترتب في ذهن المتكلم من معان، وعليه يقول عبد القاهر:((أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها))[3].

لا يقصد عبد القاهر بالمعاني تلك المعاني المعجمية الخاصة باللفظ المفرد، ولا المعاني التي تقابل الألفاظ، فلا يمكن أن يحصل بهذه المزية والفضل كونها تعبر عن المعاني العامة التي يشترك في معرفتها عامة الناس، وإنما المعاني التي قصدها، والتي أدار عليها نظرية النظم هي معاني النحو التي لا تتحقق إلا بالنظم ويكتسبها اللفظ في السياق، وبها تتشكل العلاقات بين الكلم[4].

ومعاني النحو هي التي تفرض على المتكلم اختيار الألفاظ من المعجم اللغوي من بين جملة الاختيارات المتاحة عنده، فيعمد أولا إلى انتقاء المعاني التي تتناسب مع المقام وحال المخاطب وعلى خطاها تكون الألفاظ مرتبة في النطق أو الكتابة، ولهذا يرى محمود السعران أن تأليف الكلام في النظام اللغوي يتم عبر مرحلتين أساسيتين، أما المرحلة الأولى فهي تحليلية وتتمثل في تلك العلاقات

[1]- ينظر: نظرية عبد القاهر في النظم، درويش الجندي، مكتبة نهضة، الفجالة- مصر، 1960م، ص122.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص52.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- ينظر: أسس نظرية النظم في الدرس اللغوي الحديث، عمر بوقمرة، مجلة جسور المعرفة، العدد10، جوان2017م، ص 175.

التي تنشأ في العقل بين مجموعة من العناصر، ليأتيَ على إثرها المرحلة الثانية، وهي مرحلة التركيب، والتي تعنى بتأليف وترتيب الألفاظ تبعا لما تولد عن المرحلة الأولى، ومثال ذلك: لو أن المتكلم أراد أن يعبر عن إزهار الشجرة فيعمد إلى مسند ومسند إليه، كأن يقول: أزهرت الشجرة من فعل وفاعل، أو الشجرة مزهرة، من مبتدأ وخبر، فتنشأ بينهما علاقة إسناد، تربط بين الركنين الأساسيين لعملية الإسناد للتعبير عن المعنى النحوي، وعليه يكون تعليق الكلام بعضه ببعض، وجعل هذه بسبب من تلك[1].

وقريب من هذا ما أوردته سناء البياتي في عملية تكوين الجملة منذ أن كانت فكرة إلى غاية التعبير عنها، حيث إنها تمر بمرحلتين متلازمتين، أما المرحلة الأولى، فهي مرحلة تحديد المعاني الذهنية في فكر المتكلم، والمتمثلة في عملية العلاقة الإسنادية، ثم تعقبها وتليها مرحلة تحديد الألفاظ الملائمة والمعبرة عنها في النطق والألفاظ المبينة عن معانيها[2].

وليس القصد من نظم الكلام أن تعلم السامع بمعنى الكلمة المفردة بمعزل عن أخواتها نحو قولنا: (سافر زيد)، فليس من المعقول أن تخاطبَ المتلقيَ بكلمات لا يعرفها، وإنما العبرة في إيصال الفائدة للسامع من ذلك الترابط الحاصل بين الكلمات وتعلق بعضها ببعض وما يقع بينهما من تفاعل، فيفضي ذلك كله إلى معنى واحد لا عدة معان متجزئة، وهذا ما أقره عبد القاهر الجرجاني بقوله: ((واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم ومعنى واحد لا عدة معان كما يتوهّمه الناس وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيدَ أنفسَ معانيها))[3].

وعلى هذا فإنّ الألفاظ لم توضع لتعرف معانيها في ذاتها، ولا لمجرد أن توضع الكلمة بجنب أختها مجاورة كيفما كانت؛ لأن الألفاظ المفردة لا شك أن معانيَها الأولية معروفة لما اصطلح عليه بين الجماعة اللغوية الواحدة، وكما أنه لكل دال مدلول، ولكل لفظ معنى، وإنما الغاية من وراء كل

[1] – ينظر: علم اللغة، محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة– مصر، ط2، 1997م، ص170.

[2] – ينظر: قواعد نظرية النظم في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص16.

[3] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص412– 413.

ذلك تأليف وضم الكلمات بعضها لبعض على ما يقتضيه علم النحو قصد إبلاغ المتلقي أو السامع غرضا ما.

والعمدة في معرفة سلامة النظم من فساده هو توخي معاني النحو، وبها يميز بين كلام وكلام، يقول عبد القاهر: ((فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية أو فضل فيه إلا وأنت تُرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه))[1].

وقد ساق عبد القاهر أمثلة كثيرة بين فيها أن العلة في فساد النظم يرجع لعدم مراعاة معاني النحو فيما بين الكلم، ومنها ما ورد في قول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ[2]

مما يلاحظ على هذا البيت ضعف في تأليف كلماته وفساد في النظم، ويعود السبب في ذلك أنه قدم وأخر، ولم يراع النظم الصحيح الذي تستدعيه معاني النحو، رغم أنه لا وجود لغريب أو وحشي في اللفظ، أو مخالفة للفصاحة، فلا لهذا ترجع المزية والفضل، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر بقوله: ((فانظر أتتصور أن يكون ذمه للفظه من حيث إنك أنكرت شيئا من حروفه، أو صادفت وحشيا غريبا أو سوقيا ضعيفا؟ أم ليس أنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتيب المعاني في الفكر فكد وكدر ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا أن يقدم و يؤخر ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يراجع فيها باب من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها وشدة ما خالف بين أوضاعها))[3]. ينفي عبد القاهر أن يكون التعقيد أو الغموض في الكلمة ناتجا عن خواص الحروف أو ضعفها، مؤكدا أن السبب الحقيقي يكمن في عدم ترتيب الألفاظ وفق تسلسل المعاني في الفكر، فالكلام الذي يُعرض دون مراعاة هذا الترتيب

[1]- المرجع السابق، ص83.

[2]- البيت من الطويل، نسب إلى الفرزدق في لسان العرب، ج10، ص492، مادة (ملك)، ومعاهد التنصيص، ج1، ص43، ولم يرد في ديوانه، كما أورده ابن جني في الخصائص في أكثر من موضع من غير نسبة، ج1، ص146، 329، وج2، ص393، ينظر: ج1، المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م،ص197.

[3]- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، ص20-21.

يمنع السامع من إدراك الغرض المقصود، وتجعل من الضروري تقديم وتأخير بعض الألفاظ لتعويض هذا الخلل، مما يؤدي إلى إضعاف التنظيم الداخلي للنص وإبعاد المرام، فمثله كمَثَل مجموعة من الأجزاء التي رُميت دون ترتيب محدد إلى أن تصبح صورة متنافرة الأشكال ومختلفة الأوضاع، فيعب فهمها وإدراكها، يوضح هذا المثال أن النص مثل البناء الهندسي يحتاج إلى تنظيم دقيق لأجزائه لتكوين صورة متكاملة، وإلا فإنه يفقد النظام والوضوح. وبناء على هذا الأساس يتبين أن انتظام المعنى في الفكر وترتيب الألفاظ في الذكر يمثلان أساسا لفاعلية الكلام، وأن أيّ إخلال بهذا الترتيب والنظام يؤدي إلى إرباك السامع وضعف التواصل البلاغي.

ومما يؤخذ على الشاعر أنه فصل بين المبتدأ وهو (أبو أمه) وخبره (أبوه) بفاصل أجنبي وهو (حي)، وتقدير الكلام: أبو أمه أبوه...، كما فصل بين النعت والمنعوت وهما (جي يقاربه) بفاصل أجنبي وهو (أبوه)، وكذلك التقديم الحاصل بين المستثنى (مملّكا) والمستثنى منه (حي يقاربه)، فقدّم لفظ (مملكا) على (حي يقاربه)، فالشاعر بهذا الخلل الذي أصاب به البيت وقع في سوء الترتيب والنظم مما ابتعد عن المعنى المقصود الظاهر، وهو ما خالف به ترتيب الألفاظ في النطق تبعا لترتيب المعاني في الذهن، فتقدير الكلام: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملّكا أبو أمه أبوه، وعلى هذا يكون المعنى مباشر دون تعقيد لفظي أو تكلف.

ومجمل القول الحاصل في مفهوم معاني النحو عند الجرجاني إنها تلك المعاني الذهنية التي ينجزها المتكلم في عقله وفكره عند نظم كلامه في النطق على مقتضى العلاقات التي تحصل داخل التركيب اللغوي مما يحدث تفاعلا بين عناصره، كالذي يحدث بين المسند والمسند إليه، وبه يقع الفضل والمزية، ويتفاضل كلام عن كلام، لما يقدمه من معان دقيقة وأسرار لطيفة تنبئ عن الحس الأدبي والتذوق الفني.

إذا فالمعاني المقصودة ليست المعاني المعجمية المتعلقة بأفراد الكلم، وليست أيضا المعاني التي هي قسيم الألفاظ، كما أنها لا تعني الإعراب المحض فحسب، أو في معرفة القواعد النحوية باعتبارها قوالب شكلية جافة، وإنما هي تتأتى وتتحقق بمعرفة مدلولات العبارات التي تربطها علاقات قائمة على قواعد النحو، وذلك بتعليق الكلم بعضه ببعض وفقا لأصول وقواعد النحو، وهذا ما يعبر لنا عن صورة الكلام والقالب الشكلي المعروف عند أهل النحو من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك، أما

حقيقة الكلام وجوهره وهو أن تجعل الكلام بعضه بسبب من بعض بما بينه من ترابط من جهة معانيها.

المبحث الثاني: معاني النحو عند اللغويين قبل الجرجاني

لقد كان لمفهوم معاني النحو حضور بارز في تاريخ الفكر اللغوي العربي، غير أن اكتمال معالمه وتبلور بنيته النظرية لم يتحقق إلا مع عبد القاهر الجرجاني الذي ارتقى به إلى مستوى النسق العلمي المتكامل، وربطه برؤيته المركزية في "النظم" التي جعل منها مفتاحا لفهم إعجاز القرآن الكريم وبناء رؤية بلاغية دقيقة، إلا أن هذا الحضور العلمي المميز لم ينشأ في معزل أو انفصال عن التراث السابق، بل هو حصيلة لتراكم معرفي طويل، فما من نظرية تستوي على أركانها إلا وتسبقها مقدمات تمهد لها، وما من تصور يكتمل في الوعي إلا وله جذور أولى تبرعم في سياقات سابقة ثم تنمو رويدا رويدا حتى تبلغَ نضجها.

وإذا تأملنا مسار الدرس النحوي قبل عبد القاهر يتضح لنا أنه نشأ في أحضان المعيارية الصارمة، فقد كان غرضه الأول ضبط أواخر الكلم، والتمييز بين الصواب واللحن حفاظا على نقاء اللغة العربية وسلامة البيان، لكن هذا الاهتمام بالشكل لم يلبث أن تطور، حيث بدأ الوعي النحوي يتسع ليشمل ما وراء العلامات الإعرابية من دلالات ويتجه إلى النظر في أثر التراكيب على المعنى، ومع مرور الزمن صار واضحا أن القواعد النحوية ليست مجرد آلية لتقويم اللسان، بل هي أيضا منظومة تكشف عن مقاصد المتكلم وتضبط العلاقات الدلالية بين مفردات التراكيب.

لقد أبانت الدراسات النحوية المبكرة عن إدراك مستمر لقيمة الظواهر التركيبية في صناعة المعنى، فالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل... لم تعامل باعتبارها تغيرات شكلية وحسب، بل باعتبارها وسائل تحدث أثرا دلاليا يوجه فهم النص ويوضح مقصده، وهكذا بدأ النحو يتجاوز حدود المعيارية الضيقة ليتحول شيئا فشيئا إلى أداة تفسيرية تكشف عن كيفية انتظام المعنى في الخطاب. ومن هذا أخذت ملامح معاني النحو في الظهور، لا بوصفها اصطلاحا قائما بذاته، بل باعتبارها وعيا متدرجا بأن للنحو وظيفة تتجاوز التقعيد إلى توليد المعاني.

وعندما جاء الجرجاني وجد بين يديه هذا الرصيد المتراكم من الإشارات والتنبيهات، فاستوعبه وأعاد تشكيله في صورة نظرية مكتملة، إذ انطلق من أن النحو ليس غاية في ذاته، إنما هو وسيلة لفهم كيفية تآلف المعاني من خلال تراكيب الألفاظ، وجعل من معاني النحو المحور الرئيس الذي تُبنى

عليه نظريته في النظم، وبذلك تحول ما كان من ملاحظات متناثرة إلى منظومة متماسكة، وانتقل النحو من مجرد معيارية شكلية إلى تحليل دلالي وبلاغي، يربط بين البنية والمعنى في أعمق مستوياته.

وإذا كنا قد أشرنا هنا إلى جذور هذ المفهوم بصورة عامة، فإننا سنعرض في الصفحات القادمة لبعض الأعلام الذين شكلوا محطات أساسية في تمهيد الطريق أمام الجرجاني، مثل سيبويه والفراء وابن جني، حيث إن إسهامات هؤلاء، على تباين مناهجهم ومقاصدهم، تشير إلى أن الدرس النحوي لم يكن مغلقا على الجانب المعياري، إنما كان يتفاعل مع مستويات أعمق تتصل بالفهم الدلالي والوعي التركيبي، وهو ما يجعل دراستهم بمثابة مدخل ضروري لفهم الخلفية التي انبثق منها المشروع النظري المتكامل عند عبد القاهر.

المطلب الأول: المعنى النحوي عند سيبويه (ت180هـ):

يُعدّ سيبويه الركيزة الأولى في قيام الدرس النحوي العربي، إذ استطاع من خلال الكتاب أن يؤسس منظومة نظرية متكاملة تمثل المرجع الأعلى للنحاة من بعده، فقد جمع بين دقة الملاحظة ورحابة الاستقراء، وربط بين الظواهر الجزئية والأصول الكلية حتى غدا عمله أشبه بخارطة معرفية تحدد مسار النحو العربي لقرون متلاحقة، وما يميز مكانته أنه لم يقتصر على جمع الشواهد أو عرض القواعد، بل صاغ نظرية متماسكة في بنية اللغة ووظائفها، معتمدا على التحليل الدقيق للعلاقات الإعرابية وما تقتضيه من معان. ولعل شهادة الجاحظ في حقه تجسد هذه المكانة المتميزة حين قال: ((لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع الناس عليه عيال))[1]، إذ يُفهم من هذا القول من هذا القول أن الكتاب لم يكن مجرد مرجع من المراجع، بل الأصل الذي استمدت منه المؤلفات اللاحقة مادتها ومنهجها، فالجاحظ، وهو من أبرز نقاد العرب وكُتّابهم، أدرك مبكرا أن ما أنجزه سيبويه قد بلغ درجة من الإحكام والسبق، تجعل كل من جاء بعده عالة عليه، يستمدون منه الأصول ويقيسون عليه الفروع، وبذلك تحول عمل سيبويه إلى نقطة انطلاق مركزية في الفكر النحوي، بحيث لا يمكن مقاربة أي مرحلة بعده دون الرجوع إلى ما وعه من أسس وضوابط. ومن هنا مكن القول إن سيبويه لم يكن مجرد ناقل لما سبقه من معارف، إنما كان مؤسسا للنسق النحوي العربي بما يحمله من قدرة

[1] – وفيات الأعيان وأنباء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج3، ص463.

على تفسير النصوص وضبط اللسان، وهو ما جعل مكانته لا تُقاس بالزمن الذي عاش فيه، ولكن بما خلفه من أثر ظل حاضرا في كل مراحل تطور النحو.

تناول سيبويه مسألة المعنى النحوي بشكل عملي تطبيقي، وإن لم يفصح عن ذلك كمصطلح متداول، وإنما نلمح ذلك من خلال المباحث والمسائل والأبواب النحوية المبثوثة في كتابه شرحا وتحليلا وتعليلا، ذلك أنه لم يقف عند الصناعة النحوية والقواعد الشكلية فحسب بل تعداه إلى البحث في خبايا المعنى والدلالة ليؤسس بذلك بناء متكاملا واضح المعالم قائما على المبنى و المعنى.

أولا: أقسام الكلام من حيث الصحة والفساد باعتبار المعنى

الناظر في تقسيم سيبويه للكلام من خلال باب سماه (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، يَلْمح عنايته الكبيرة بالمعنى، عرض فيه خمسة أقسام للكلام، وهي على النحو التالي[1]:

1-المستقيم الحسن، وهو ما جمع بين السلامة النحوية والوجهة الدلالية، أي مستقيم المبنى وحسن المعنى، نحو قولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا.

2-المستقيم الكذب، وهو ما تحقق فيه الجانب الشكلي دون المضمون، أي أنه وافق القاعدة النحوية وأهمل المعنى، فهو إذا مستقيم مبنى لامعنى، نحو قولنا: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرِ.

3-المستقيم القبيح، فوجه الاستقامة فيه من جهة الإعراب، إذ إنه لم يقع فيه لحن من الناحية النحوية، وإنما ورد فيه القبح من جهة التركيب وخرقه للنظام اللغوي بوضع اللفظ في غير مكانه المناسب له، نحو قولك: قد زيدا رأيتُ، وكي زيدا يأتيك.

4-المحال الكذب، وهو ما استحال وقوعه ولا جاز استعماله، حيث يمثل نمطا من التراكيب اللغوية التي تُبنى على الجمع بين عناصر متعارضة يستحيل التوفيق بينها في الاستعمال الواقعي، الأمر الذي يجعلها غير مقبولة من منظور الحقيقة اللغوية، ويتجلى هذا بوضوح في قولنا: "سوف أشرب ماء البحر أمس"، حيث يلتقي عنصر دال على المستقبل هو (سوف)، مع ظرف زمان يحصر المعنى في المضي وهو (أمس)، فينشأ عن ذلك تناقض يؤدي إلى سقوط المعنى وتعذّر استقامته، ومن ثَمّ،

[1]- ينظر: الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص25-26.

فإن هذا النوع من التراكيب لا يُعتمد بوصفه إخبارا صادقا، بل يُنظر إليه باعتباره بناء خياليا ذا طابع بلاغي يقوم على المفارقة وغير المألوف.

وهو في مجمله يعود إلى قسمين كبيرين، الكلام المستقيم والكلام المحال، وهو مبدأ أساسي في تحديد المعنى النحوي المتعلق بكل تركيب، فتنطلق من المفردة المعجمية و حسن موقعها في السياق ومدى ملاءمتها للعناصر الأخرى في التركيب الواحد نحويا ودلاليا، وبناء على هذه المعطيات يحدد مستوى الكلام بين المستقيم والمحال.

وقد فسّر سيبويه هذه الحالات السابقة الذكر بناء على المعنى وتركيب الكلام وأن مدار الحكم على حسن الكلام من قبحه يرجع في الأساس إلى تأليف ألفاظه وترابطها، ولا يتأتى ذلك إلا بتوخي معاني النحو؛ حيث يرى أن الجملة الأصلية المقبولة من بين الأصناف المحتملة ما كانت صحيحة نحويا ودلاليا، فالكلام المستقيم الحسن ما كان متوافقا مبنى ومعنى وجمع بين الشكل والمضمون، وما عداه من الجمل لم يقبله سيبويه، وإن كان صحيحا نحويا نحو المستقيم الكذب؛ لأنه لم يول عناية بالمعنى، فصح بذلك شكلا وصناعة وفسد معنى وجوهرا.

ونستطيع القول إن أقسام الكلام التي اعتمدها سيبويه، ومدار المفارقة بينها وكذا مبدأ الاختيار الذي انتهجه خير دليل عنده على ضرورة الربط بين النحو والمعنى،[1] أضف إلى ذلك توسيع النظرة إلى التركيب بصفة خاصة والنحو بوجهه العام أنه يسير بشكل موازٍ يجمع بين الشكل والمعنى.

يتجلى في أعمال الجرجاني تأثره الكبير بمنظومة التفكير النحوي التي أرساها سيبويه، ولاسيما فيما يتعلق بمفهومي (الاستقامة) و(الإحالة)، وهما من الركائز التي بنى عليها الشيخ تصوره في نظرية النظم التي مدارها على معاني النحو، فقد أدرك أن ما طرحه سيبويه في (الكتاب) يتضمن الأسس النظرية التي تعمل على تحليل الجملة من حيث دلالتها ووظيفتها داخل السياق، لا من حيث صحتها النحوية الشكلية فحسب.

لقد مثّلت فكرة (الاستقامة) عند سيبويه، والتي تشير إلى سلامة التركيب من الانحراف عن قواعد النحو منطلقا جوهريا في تنظير الجرجاني للبيان العربي، غير أنه لم يقف عند هذا الحد، بل

[1] – ينظر: علم المعنى النحوي وبلاغته البنية العربية– دراسة في الوظائف والخصائص، عزير كحواش المجلة العربية، العدد،29، المجلد03،2019 ، ص174.

وسّع أفق المفهوم ليشمل النظر في البدائل التركيبية من جهة اختلاف وجوه النظم الممكنة في تأليف الكلام، حيث يمكن للمتكلم أن يختار بين تراكيب مختلفة، كلها صحيحة نحويا، لكنها تحمل آثارا بلاغية ودلالية متفاوتة وفق ما يتطلبه المقام، إذ نجد أن التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر، وغيرها من الظواهر النحوية تتيح للمتكلم أن يختار من بين صور تعبيرية شتى، كل واحدة منها تحقق غرضا خاصا، رغم اشتراكها في المعنى العام، ومثال ذلك في قولنا: جاء زيد راكبا فرسَه، وراكبا فرسَه جاء زيد، وفرسَه راكبا جاء زيد، فكلها بدائل تركيبية صحيحة نحويا، لكن لكل منها أثر بلاغي مختلف، فالجملة الأولى تمثل النواة التي منها تتفرع باقي التراكيب؛ لأنها جاءت بصيغة تقريرية على الترتيب الأصلي للجملة؛ فعل وفاعل...، تفيد الإخبار بمجيء زيد وهو راكبٌ فرسَه، دون الحاجة لتأكيد أو تخصيص أو نحو ذلك، أما العبارة الثانية فقدم فيها الحال على الفعل والفاعل ليفيدَ التأكيد ولخلق نوع من التشويق في بناء الجملة، في حين جاء التركيب الثالث بتقديم المفعول به على المسند والمسند إليه لتسليط الضوء على الفرس أو حال الركوب[1]. وهذه القدرة على المفاضلة بين التراكيب هي ما يمنح النص البلاغي تميزه وفعاليته، فقد حاول الجرجاني من خلال الاختيارات التركيبية التي يتيحها علم النحو استثمارها لتحقيق غايات بلاغية أعمق، تتجاوز مجرد مطابقة الظاهر للقواعد إلى تحقيق مقتضى الحال وسياق الخطاب.

ومن هذا المنطلق، فإن الجرجاني لا يرى النظم مجرد ترتيب صحيح للكلمات، بل فعلا مقصودا على معرفة دقيقة بمناهج النحو وفروقه، فالالتزام بالقوانين النحوية في نظره يضمن الاستقامة، غير أن مراعاة الفروق الدقيقة بين وجوه النظم الممكنة، بحسب الأغراض، هو ما يصنع رونق الكلام ويحقق بلاغته، ويتجلى خلف هذا المفهوم العميق للنظم قناعة راسخة لديه بأهمية معاني النحو ودورها في تحقيق الاستقامة والإحالة على حد سواء، إذ يقول: ((فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو))[2]، فالاستقامة تتحقق حين يُصاغ التركيب وفق القوانين النحوية بما يضمن سلامة التركيب واتساق المعنى، وفي هذا السياق تظهر (الإحالة) بوصفها آلية دلالية تتصل اتصالا وثيقا بالبنية النحوية، إذ تسهم في تماسك المعنى وترابط أجزائه ضمن السياق العام للنص، حيث لا تنتظم إلا إذا رُوعِيَ موقع

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص173.

[2]- المرجع نفسه، ص82-83.

كل كلمة بحسب وظيفتها في السياق وما يقتضيه من توجيه مرجعي دقيق يراعي موقع اللفظة في السياق، ويُبنى على مقتضى العلاقات النحوية. وهي مسألة عالجها عبد القاهر بوعي نحوي عميق مستندا في ذلك إلى ما قدمه سيبويه من آفاق في فهم العلاقات النحوية داخل الجملة، ويتضح ذلك بصورة أبلغ في موقف الجرجاني من خلال النماذج الشعرية التي يتناولها بالتحليل، ((فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي))[1]،حيث يُبرز قدرة الشاعر على توظيف عناصر التركيب في مواضعها الملائمة وفق مقتضى المعنى والسياق، فهو يرى أن البراعة لا تكمن في مجرد استخدام الأساليب، بل في إحكام مواضعها، واستعمالها استعمالا صحيحا يوافق طبيعتها ووظيفتها داخل البنية الكلية للنص. ومن هذا المنطلق يُنَوّه الشيخ ببراعة الشاعر الذي يجيد نسج التراكيب بما يحقق الانسجام بين الصورة والأسلوب، والدلالة والمقام.

ولعل من أبرز المواضع التي يظهر فيها عمق تأثر الجرجاني بسيبويه النحوي في هذا السياق تناوله لمسألة تقديم الاسم أو الفعل في بناء الاستفهام، حيث يرى أن هذا التقديم ينتج عنه اختلاف في المعنى، فابتداء السؤال بالفعل كما في قولك: أفعلت؟ يدل على الشك في وقوع الفعل، في حين أن الابتداء بالاسم، نحو قولنا: أأنت فعلت؟، فإن الشك فيه ينصرف نحو الفاعل، وقد بين فيه أن الفارق أساس في تمييز الاستقامة حين يوافق الكلام مقتضى المعنى، من الاحالة حين يختل هذا التوافق، كما في فساد قولك : أأنت رأيت إنسانا؟ في سياق لا يُتصور فيه السؤال عن الفاعل، مقابل استقامة: أرأيت إنسانا؟ في السياق نفسه[2].

ومن أَبْيَن الأدلة على تأثر عبد القاهر بسيبويه في هذا النطاق، استخدامه للمصطلحات الدالة على الاستقامة والاحالة أو بما جاء في مفهومها من خلال حكمه على الكلام بالصحة أو بالفساد، من ذلك قوله: ((فيكون كلاما مستقيما... كان لغوا من القول))[3]، وفي قوله: ((ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر))[4]، وفي قوله أيضا: ((فمحال ذلك فيه))[5].

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص82.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص111-112.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص126.

[4]- المرجع نفسه، ص112.

[5]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يعد المعنى محورا أصيلا في الدرس النحوي، حيث يُشكل حجر الأساس في البناء النحوي وتُستمد منه ضوابط التركيب، إذ تمثل الألفاظ والتراكيب وسائل لإبرازه والكشف عن مقاصده، ومن هذا المنطلق لا يُنظر إلى الإعراب بوصفه نظاما شكليا فحسب، بل بوصفه أداة دلالية تُظهر العلاقات التركيبية وتُعين على تحديد المقصود بدقة. وعند تعدد الأوجه الإعرابية لطالما كان الاحتكام إلى المعنى هو المرجح؛ لأنه الغاية التي من أجلها يُبنى التركيب وتُصاغ القاعدة، فغياب الإعراب يؤدي إلى غموض في التركيب واضطراب في المعنى، مما يجعل من ضبطه ضرورة لتحقيق البيان وكشف المراد. وهذا يؤكد أن النحو العربي لم ينفصل في نشأته عن البعد الدلالي، بل نشأ على وعي بالعلاقة الوثيقة بين البنية والمعنى، حيث يتكامل الشكل النحوي مع المقصد البلاغي، ومن هذا تطور الفكر النحوي ليُعنى بالمعاني الكامنة وراء اختلاف التراكيب وتعدد الأوجه الإعرابية، إدراكا لأثر ذلك في توليد الدلالة وتوجيه الخطاب.

ويتضح من تَتبّع منهج سيبويه في الكتاب أن معالجته لقضايا النحو لم تكن مقتصرة على ضبط العلاقات الإعرابية أو تحديد وظائف التراكيب فحسب، بل اتسمت برؤية شاملة استحضرت المعاني ومقاصد المتكلمين في كل موضع، كما وجّه العناية إلى أنماط التعبير المختلفة كما تستعملها العرب، وبيّن ارتباط البنية النحوية بالسياق الدلالي. ويظهر أثر ذلك جليا في عناوين الأبواب التي وضعها في كتابه؛ فمنها ((باب اللفظ للمعاني))[1]، حيث يؤكد فيه على أن اختلاف الألفاظ في العربية ليس عشوائيا أو محض تنويع شكلي، إنما هو انعكاس لاختلاف في المعاني أو في المقاصد البلاغية والسياقات التي يُؤدى فيها الكلام، وتأتي بصور مختلفة؛ ومنها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، كأن تقول: ضرب وقتل، فلكل لفظ معنى مستقل يختلف عن الآخر، ومنها أيضا اختلاف اللفظين والمعنى واحد، مثل جاء وأتى، مع تقارب في المعنى، لكنه يعكس تنوعا في الأسلوب أو السياق، وتأتي بصيغة اتفاق اللفظين والمعنى مختلف، مثلما يحدث في الاشتراك اللفظي، ككلمة (العين) التي تدل على الباصرة أو عين الماء[2]. وعليه تجتمع هذه الصور المتعددة في بوتقة واحدة، حيث تبرز مرونة اللغة العربية وتداخل مستوياتها الدلالية، إذ تكشف عن تنوع الصلات بين اللفظ والمعنى تبعا للسياق.

[1]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص24.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص24.

ثانيا: علاقة الإعراب بالمعنى

تعد العلاقة بين المعنى والإعراب من المسائل الجوهرية التي شغلت أذهان النحاة واللغويين من البدايات الأولى لنشأة الدرس النحوي، وتتجلى بوادر هذا الوعي المبكر بالعلاقة بين المعنى والإعراب بوضوح في أعمال سيبويه، حيث قدم معالجة تفسيرية دقيقة تربط بين التراكيب النحوية ودلالاتها، كاشفا عن الأثر الذي يتركه تغيّر الحركة الإعرابية في المعنى المقصود، حيث لم يكن عمله محصورا في الجانب الشكلي للإعراب، بل تجاوزه إلى الكشف عن المقاصد والسياقات التي تحكم اختيار البنية، وهو ما يتضح أمثله وتحليلاته الدقيقة التي جمعت بين الاعتبار النحوي والدلالة السياقية، كما يظهر ذلك-على سبيل المثال- في تحليله لعبارات من قبيل: (له علم الفقهاء) و(له رأي رأي الأصلاء)، حيث يتجلى فيه إدراك دقيق لأثر الإعراب في توجيه المعنى، فرفع الاسم الثاني لا يُفهم على أنه مجرد خبر عن حال طارئة، بل يُقصد به وصف للرجل بخصلة تامة صارت من سماته الراسخة، كما يُقال: له حسب الصالحين، حيث تغدو هذه الصفات بمثابة علامات تُحمد في المرء وتُعد من خصاله الثابتة، لا من حالاته العارضة، فالمرفوع هنا يُعامل بوصفه وصفا تاما يدل على اكتمال الصفة في الموصوف، لا على أنه صفة طارئة، أما النصب فيفيد معنى مغايرا، إذ يشير إلى أن تلك الخصلة لا تزال في طور الاكتساب أو التحقق، وأن صاحبها ،على خلاف الوصف الأول في حالة الرفع، لم يبلغ درجة الاتصاف الكامل بها[1]. ومن هذا المنظور يكشف سيبويه عن عمق العلاقة بين الإعراب والمعنى، ويبرز كيف يمكن لتغيّر الحركة أن يُفضي إلى تغير الدلالة، بين ما هو ثابت ومستقر، وبين ما هو مؤقت وعابر.

يتبين في ضوء ما تقدم أن الإعراب في اللغة العربية ليس مجرد أداة شكلية تُضاف إلى اللفظ، بل هو مكون دلالي أصيل يُعبر عن المعاني النحوية التي تقوم عليها البنية التركيبية، فالعلاقات بين الفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، والنعت والمنعوت، لا يُفهم كل منها إلا من خلال العلامة الإعرابية التي تُحدد موقع الكلمة ووظيفتها داخل الجملة. وقد أدرك سيبويه منذ نشأة الدرس النحوي أن اللغة العربية تتوخى الإيضاح والدقة، وأن هذا الوضوح لا يتحقق إلا بالإعراب، الذي يختصر المعاني النحوية برمز صوتي موجز، ويُغني عن الشرح المطوّل والإطناب، فلو أردنا التعبير عن الفاعلية أو المفعولية دون الاعتماد على الإعراب لاضطررنا إلى استخدام عبارات شارحة، تُثقل الأسلوب وتُربك

[1]- ينظر: المرجع السابق، ج1، ص362.

الإيقاع اللغوي[1]. ومن هنا فإن الإعراب لا يُعد مجرد أداة تزيينية أو وسيلة لرفع الالتباس فحسب، بل هو نظام دلالي متكامل تنعكس فيه المعاني النحوية بدقة ووضوح، وتظهر من خلاله مرونة اللغة العربية وقدرتها على التعبير بأقل الوسائل وأبلغها، وبذلك يتجلى الإعراب بوصفه الإطار الذي تُستوعب فيه المعاني النحوية، وتُفهم به مقاصد المتكلم، وتُضبط من خلاله البنية والدلالة معا.

ومن المباحث اللافتة في تناول سيبويه للمعنى النحوي إدراكه العميق لتأثير المقام والسياق في تشكيل دلالة التركيب، وهو ما يكشف عن حضور واضح لبعد تداولي في تصوره النحوي، فالتراكيب لا تُحكم عنده بالصحة أو الفساد بناء على القواعد الشكلية وحدها، بل بحسب ما يقتضيه حال المتكلم والمخاطب، وقد بيّن في غير موضع أن بعض الأساليب تُمنع أو تُستثقل إذا لم يكن لها ما يبررها من جهة السياق، كما يظهر ذلك في تحليله للتركيب بقوله: ((ولا يجوز أن تقول: بعت داري ذراعا، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع))[2]، وهنا لا يحكم سيبويه بصحة التركيب من ظاهر الجملة، بل يتوقف على ما يقصده المتكلم، مما يدل على أن النحو في نظره مرتبط بالفعل الكلامي وظروفه. يتبين من منهج سيبويه أن النحو عنده لم يكن معزولا عن سياق الاستعمال، بل كان مشروطا بالمقام ومقاصد المتكلم، مما يعكس وعيا تداوليا مبكرا في النظر إلى اللغة، وبذلك يتكامل المعنى النحوي عنده مع البعد التداولي، فلا يُنظر للنحو عنده كبنية مغلقة تحكمها القواعد الصورية فحسب، بل كنظام حيّ يتفاعل مع المعنى، إذ هو وسيلة لفهم الدلالة وتوجيهها بما يحقّق التواصل الفعال بين المتكلم والمخاطب.

كما تخلّل الكتاب جملة من المباحث التي كان للمعنى فيها أثر بارز؛ حيث يقول في معنى (القول) في كلام العرب: " واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها... وكذلك جميع ما تصرف من فعله، إلا (تقول) في الاستفهام شبهوها ب (تظن) ولم يجعلوها ك (يظن، وأظن) في الاستفهام، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره، ولا يستقيم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت ك(تظن) كما أن (ما) ك (ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس وصارت كلغة تميم..."[3].

---

[1]- ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م، ص69.

[2]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 393.

[3] - المرجع نفسه، ج1، ص122-125-126.

من خلال كلام سيبويه تبيّن أن الأصل في (قلت) في كلام العرب أنها تستعمل بمعنى الحكاية وكذا ما تصرف منها، وقد تخرج إلى معنى (الظن) في حالات كالاستفهام، ومرد ذلك كله إلى المعنى، وجاء أيضا في معرض تفريق سيبويه بين الأساليب وربط ذلك بالمعنى، قوله: ((والدليل على أن قولك: أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك أيهما عندك أنك لو قلت: أزيد عندك أم بشر، فقال المسؤول: لا... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللقي، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو...))[1].

نرى أن سيبويه من خلال حديثه عن تقديم الاسم أو الفعل في سياق الهمزة يجعل الأسلوب تبعا للمعنى، فكلما طرأ على الأسلوب من تغيير ترتب عليه بالضرورة تغيير في المعنى.

كما منع سيبويه استخدام بعض التراكيب اللغوية أمنا للبس في المعنى لدى المتلقي، فما دام القصد من تأليف الكلام الإفادة وأمن اللبس وجب صياغة التراكيب تباعا لذلك، حيث يقول: ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليما، أو كان رجل منطلقا كنت تلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا... فكر أن يبدؤوا بما فيه اللبس...))[2].

تشير عبارة (المستقيم الحسن) في تصور سيبويه إلى معيار يُحتكم إليه في الحكم على التراكيب من حيث سلامتها النحوية وقدرتها على أداء المعنى، وهو المفهوم الذي طوره عبد القاهر لاحقا في سياق نظريته حول العلاقات النحوية ودورها في بناء المعنى، فهذه الدلالة لا تقتصر على الصحة الشكلية للجملة، بل تتطلب ترتيبا دقيقا للعناصر النحوية بما يحقق الانسجام الدلالي، ومع ذلك فإن هذا الانسجام يظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بصحة التراكيب من الناحية النحوية، إذ إنّ أيّ خلل في البناء التركيبي يُخرج الجملة من دائرة الصحة النحوية ويُفقد الجملة قابليتها للتأويل السليم ويُعطل آلية إنتاج المعنى وفق مقتضى النظم، فلا تكون مقبولة لا من جهة النحو ولا من جهة المعنى، لذا تُعد الصحة الدلالية نتيجة مباشرة لمراعاة النظام النحوي الصحيح، لا منفصلة عنه.

[1] – الكتاب، سيبويه، ج3 ص169.

[2] – المرجع نفسه، ج1 ص48.

وهذا، يوَضِّح أن عبد القاهر لم يكن بمنأى عن الأصول النحوية التي أرساها سيبويه، بل انطلق منها ليؤسس تصوره للبلاغة من مفاهيم مثل (الاستقامة) و(الإحالة)، حيث أصبحت الاستقامة معيارا لسلامة النظم وتحقيق المعنى، في حين يُعد المحال علامة على اختلال العلاقة بين التراكيب وغياب الانسجام الدلالي، وبهذا تجاوز الجرجاني المعالجة الشكلية للنحو، وجعل من أدواته وسيلة في بناء نظرية النظم، رابطا بذلك بين صحة التركيب النحوي وتحقيق النظم الذي تُبنى عليه الدلالة عبر انتظام المعاني النحوية في سياق يؤدي وظيفته البلاغية[1].

ومما جاء في الكتاب في باب (الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول) قوله: ((ضرب زيدا عبد الله؛ إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوله منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثيرا، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم...))[2].

نرى أن سيبويه أولى عناية كبيرة بالمعنى وإن كان ذلك على حساب الأصل في الكلام، وعدم اقتصاره على الصناعة النحوية، ذلك أن المعاني إنما تكون كامنة في نفوس المتكلمين، وبحسبها تترتب الألفاظ تقديما أو تأخيرا للعناية والاهتمام.

كما حفل كتاب سيبويه بجملة من المباحث والمسائل المتعلقة بنحو المعاني كترجيح وجه إعرابي بناء على المعنى، لكون الإعراب عنده فرعا للمعنى، ولأن المقام يقتضي ذلك، كما أشار إلى أن العلاقة الرابطة بين نظم الكلام والمعنى واضعا بذلك القواعد والضوابط التي تحكم هذا النظام اللغوي نحو ما ذكره في حروف العطف والفرق بين الواو والفاء وغيرها من المسائل في هذا الباب.[3]

وجملة ما أوردناه في هذا القبيل من كلام سيبويه إنما هو غيض من فيض ، فالكتاب قد حوى الكثير من المباحث والمسائل والتطبيقات التي تعرَّض لها سيبويه بالتحليل والشرح والتعليل مستندا في ذلك كله إلى المعنى، فأعطى بذلك نموذجا عن الفكر اللغوي العربي الذي لا يقف على الصورة

[1] – ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص83.

[2] – الكتاب، سيبويه، ج1 ص34.

[3] – ينظر: معاني النحو ونحو المعاني بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، حكيم فلاك وعيسى شاغة، مجلة اللغة العربية، العدد: 3، المجلد : 24، 2022 ص963-965.

الشكلية للنحو وإنما يتجاوزه إلى إبراز أهمية المعنى والدور الذي يلعبه في تقويم الأساليب وحسن التراكيب من قبحها بغية تحقيق الفائدة للمخاطب وإيصال الرسالة مكتملة الجوانب شكلا ومضمونا، لفظا ومعنىً، وقد أشاد عبد القاهر الجرجاني في رسالته الشافية أن سيبويه قد كان له الفضل في السبق لتأسيس معاني النحو وأبدع فيه[1].

وبهذا مهّد لميلاد ما سيعرف لاحقا عند عبد القاهر بمعاني النحو، حيث تقرأ البنية النحوية لا كقوالب جامدة، بل كأدوات فاعلة في صناعة المعنى وتنظيمه، وخير دليل على عمق أثره أن الجرجاني نفسه أكثر من الاستشهاد به، فجعل من أقواله شواهد مؤيدة لرؤيته في النظم ومعاني النحو. ومن هنا يتضح أن سيبويه لم يكن مجرد واضع لقواعد النحو، بل رائدا في إرساء وعي عميق بوظيفة النحو في توجيه الدلالة، وهو ما جعله اللبنة الأولى في الطريق الذي سيبلغ ذروته مع نظرية النظم.

المطلب الثاني: المعنى النحوي عند الفراء (ت207هـ)

يعد أبو زكرياء الفراء أحد أعمدة النحو الكوفي إن لم نقل زعيمهم، فقد لقب بأمير المؤمنين بالنحو[2]؛ لعظم مكانته بين العلماء، قال ابن الأنباري (ت328هـ): ((لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من النحاة إلا الكسائي والفراء لكفى))[3]، برغم علو منزلة الفراء ونبوغه وبراعته اللغوية، إلا أننا نلمح في العبارة الأخيرة مبالغة في الثناء عليه؛ لأننا لو سلمنا شأنهم، ولم يكن الفراء نحويا فحسب، وإنما كان موسوعيا لسعة ثقافته وتعدد معارفه، فعن ثمامة بن أشرس قال: ((رأيت الفراء ففاتشته عن اللغة فوجدته بحرا، وعن النحو فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته عارفا باختلاف القوم، وبالطب خبيرا وبأيام العرب والشعر والنجوم))[4]، فكان بذلك موسوعة، جمع بين الدقة في التحليل وعمق الفهم لأساليب العرب.

---

[1]- ينظر: الرسالة الشافية، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في مجاز القرآن، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط:3، 1976 ص141.

[2]- سيرة أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تح: حسين أسد وشعيب الأرنؤوط وغيرهم، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م، ج10، ص120.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فالفراء من العلماء الذين أولوا عناية شديدة بالدلالة النحوية، وجعله من أسس تفسيره (معاني القرآن) من خلال توظيفه للنحو للوصول إلى المعنى المقصود، وفهم النظام التركيبي بتحليل الألفاظ في الجمل والتراكيب، وبيان أثر الإعراب في تحديد الوظيفة النحوية لها، إذ يعد علم النحو من أهم الأدوات التي يوظفها المفسر لفهم القرآن الكريم، وهذا ما نلمحه عند الفراء في تحليلاته وتوجيهاته، و كما هو معلوم أن كتاب معاني القرآن إنما هو كتاب تفسير في أصله، إلا أننا نلمس أن الفراء نحا به- إضافة إلى تفسير معانيه- منحنى لغويا فدرس القرآن دراسة لغوية تركيبية واعتنى بأساليبه التعبيرية، وما يتعلق بها من نظم الكلام وتأليفه، وهو يعد بذلك موسوعة متنوعة المشارب ينهل منها النحوي واللغوي والمفسر وعلماء القراءات.

والذي يعنينا في هذا الباب في المقام الأول الوقوف على الجانب المهم من النحو عنده وهو عنايته بالمعنى، إذ إنه جعل من قواعد وقوانين النحو وسيلة من وسائل فهم النص القرآني، وليس غاية في نفسه، إضافة إلى ما تناثر في كتابه(معاني القرآن) من موضوعات ومباحث لغوية متعلقة بالمعنى، لاسيما ما كان له علاقة بالتركيب النحوي وما يحدث له من تغيير كالحذف والتقديم والتأخير... وأثر ذلك في الجانب الدلالي الذي ينتج عن التركيب، وبه تحدد الوظيفة الأساسية للمفردات داخله، وكذلك يتحقق المعنى العام نتيجة الترتيب الحاصل بين ألفاظه وفق طريقة معينة يتبعها المتكلم في إنشاء كلامه بدءا بترتيب المعاني في ذهنه على ما تقتضيه قواعد النحو وقوانينه، وعلى إثرها تترتب الألفاظ في النطق، وسنحاول فيما يلي الوقوف على أهم المحطات التي كان لها صلة بالمعنى النحوي عند الفراء.

بما أن الاسناد هو عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما فيتم في الذهن الربط بينهما بواسطة الإسناد والتي تتم قبل أن ينطق المتكلم بالمسند والمسند إليه[1].

وقد تجلى مفهوم الإسناد لدى الفراء عند تفسيره للتراكيب النحوية وفقا لمسند ومسند إليه؛ لأنهما العمدة والركيزة الأساسية في الجملة، وبهما تتم الفائدة، واعتمد في ذلك على سنن العرب في كلامها، وكذا منهج النحاة في توجيه التراكيب الدالة على المعنى، أو بعبارة أخرى ما وافق السماع

[1]- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص31.

والقياس، وهما من أصول النحو الكوفي التي اعتمدها الفراء في تفسيره، ولا يتأتى للمتكلم تأليف كلام أو جملة ما لم يجعل الإسناد قوامها، فهو الأساس في التأليف[1]، وذلك بأن نعلق كلمة بكلمة أخرى، مسند ومسند إليه، وهذا لابد أن يتوافر في الجملة النواة لتحقيق الفائدة، نحو قولنا: قام زيد، أو زيد قائم، هذا ما يتعلق بالجملة الأساسية، أما إذا أراد المتكلم أن يُنشِئ علاقات أخرى زائدة على الجملة الأصلية، فإنه حتما سيكون هناك معنى إضافيّ وزيادة في الفائدة، والمعيار المتحكم في كل ذلك هو المقام ومقصد المتكلم.

والإسناد عند النحاة على قسمين، الإسناد الفعلي والإسناد الاسمي، فالكلام لا يخرج عن كونه جملتين، إما اسمية، تتكون من مبتدأ وخبر، نحو قولك: (زيد أخوك)، أو تأتي على هيئة جملة فعلية، تشتمل على فعل وفاعل كقولك: (خرج زيد)،[2]ولعلنا في هذا المقام نضرب مثالين على كل نوع من الاسناد عند الفراء ودوره في تحقيق المعنى النحوي، من ذلك ما جاء في تفسير الفراء لقوله تعالى:﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾[3]، ((فإنه من كلام العرب أن يقولوا: إنما البر الصادق الذي يصل رحمه ويخفي صدقته، فيجعل الاسم خبرا للفعل والفعل خبرا للاسم لأنه أمر معروف المعنى))[4]، فالفراء يرى أن الإسناد الاسمي أكسب التركيب معنى الدوام والثبوت، وهذه من دلالات الاسم، وهذا ما تعلق بالجملة الاسمية وما تحققه من دلالات بسبب تعلق المسند بالمسند إليه، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، بخلاف الإسناد الفعلي وهو ما أشار إليه الفراء من حيث انشغال الفعل بالفاعل، ورفع الاسم إنما يكون بجعل الفعل له، وهذا ما تضبطه علاقة الإسناد بينهما، على نحو ما ورد في تفسير الفراء لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾[5] ، إذ قال: ((ترفع(الصم) لأن الفعل لهم، وقد قرأ أبو عبد الرحمان السلمي(ولا تُسمِع الصمَّ الدعاء) نصب(الصم) بوقوع الفعل عليه))[6].

---

[1]- ينظر: الدلالة النحوية عند الفراء في كتابه معاني القرآن، باقر فليح عبد الحسن البغدادي، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم اللغة العربية ، جامعة القادسية، 2013، ص27.

[2] - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، ج1، ص93.

[3]- البقرة، الآية :177.

[4]- معاني القرآن، أبو زكرياء الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط1، ج1، ص 104.

[5]- الأنبياء، الآية: 45

[6]- المرجع السابق، ج2، ص205.

وعلى ضوء ما سبق بيانه من تحديد وظائف الكلمات في الجملة اتضح لدينا أن للإسناد- اسميّا كان أم فعليّا- دور رئيسي في تحديد المعنى النحوي للكلمة داخل التركيب، من مجيئها فاعلا أو مفعولا، أو كونها خبرا عن مبتدأ... وهكذا، وبه كذلك يعرف نوع الإسناد أو الجملة، فعلية أو اسمية، وذلك بملاحظة من تصدره، ومن خلاله يتحدد المعنى.

فالأصل في اللغة العربية أن التركيب يشتمل على عنصرين أساسيين وهما المسند والمسند إليه، فإن كانت الجملة فعلية اشتمل التركيب على فعل وفاعل، وإن كانت الجملة اسمية فعلى مبتدإ وخبر، إلا أنه في بعض الحالات يتطلب المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله للمخاطب حذف أحد العنصرين، وهو ظاهرة شائعة ومتداولة في كلام العرب طلبا للتخفيف والإيجاز، وقد ضمن الفراء كتابه (معاني القرآن) هذه الظاهرة من خلال تحليلاته وتأويلاته، وتقديره لكل محذوف طلبا للمعنى واستنادا إلى ما تقتضيه القاعدة النحوية، والأمثلة على ذلك كثيرة نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[1]، يقول الفراء: ((... وإنما كان الرفع فيه وجه الكلام؛ لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل فكأنه قال: فالأمر فيها على هذا فيرفع))[2]، فالمحذوف هنا مبتدأ و(اتباع بالمعروف) خبره، ونرى بأن الحذف جاء خدمة للمعنى الذي يطلبه؛ لأن المطلوب على وجه عام لمن فعل القتل ولمن لم يفعل فعليهما اتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان.

والفراء كما نرى اعتمد على السياق في توجيهه لظاهرة الحذف وتقديره للمحذوف، وهو المبتدأ، مراعيا في ذلك المعنى والقاعدة النحوية التي تنص على أن لكل مرفوع من رافع، ومن مسند إليه إلى مسند، وكل ذلك يتبلور في كنف المعنى النحوي.

وأكثر دواعي الحذف عنده كانت بسبب الاختصار والإيجاز؛ لوضوح المعنى ولعلم السامع بالمحذوف، ومن ذلك ما جاء في تعليله لحذف المضاف، وهو كثير في القرآن الكريم، قوله تعالى:﴿

[1]- البقرة، الآية 178

[2]- معاني القرآن، الفراء، ج1، ص109.

قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾[1]، فحذف كلمة الأمر، أي من أمر الرحمان، وهذا الحذف جائز نحوا وبلاغة، ولا لبس فيه من ناحية المعنى؛ لأنه معلوم عند المخاطب، والعرب تحذف مثله عادة في كلامها[2].

ونلمح من خلال تحليل الفراء لظاهرة الحذف أنه اعتمد ثلاثة أسس منهجية، انطلاقا من تحديد موضع الحذف، ثم محاولته لتقدير هذا المحذوف، وذكر الحكمة والغرض من هذا الحذف أحيانا، وكل ذلك في مدار البيان القرآني.

تطلق الأساليب النحوية على مجموع التراكيب التي ينشئها المتكلم بغية إيصال المعاني إلى المخاطب بطرق مختلفة في التعبير عما يدور في ذهنه، فيختار من هذه الطرق أو الأساليب ما يتناسب مع المقام، من أمر أو نهي أو استفهام أو توكيد أو تقرير... وغيرها من الأساليب المتنوعة، سواء ما تعلق منها بالإنشائي أم الخبري، وكل له أغراضه وأفانينه، ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح (الأساليب النحوية) اشتهر عند البلاغيين، أما عند النحاة القدامى فعرف عندهم بمصطلح (معاني الكلام)[3]، وهو يعبر عن تلك المعاني الأصلية والثانوية المتفرعة عنها الناتجة عن التراكيب المختلفة، وفي هذا المصطلح الأخير دليل على اهتمام النحاة بالمعنى، بل هو العمدة في دراستهم ومنطلق بحثهم الأول في بيان أسرار النص القرآني والكشف عن معانيه.

وكان الفراء ممن أولوا عناية بمعاني الكلام، على حد تعبير النحاة، من حيث تحليله لبعض التراكيب النحوية التي قد تخرج عن معانيها الأصلية التي وضعت لها إلى معان أخرى يفرضها السياق والمقام، كخروج صيغة الأمر، الذي يفيد ابتداء الاستعلاء والإلزام بطلب القيام بالفعل إلى أغراض أخرى إضافية كالتهديد والإباحة والتخيير والخير والدعاء... وسنورد فيما يأتي مثالين على ذلك.

أ: الدلالة على التهديد: تفيد بعض صيغ الأمر معنى التهديد المتلبس بالوعيد والتخويف، وهذا ما أشار إليه الفراء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [4] ؛

[1]- الأنبياء، الآية 42

[2]- ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص136.

[3]- ينظر: الدلالة النحوية عند الفراء في كتابه معاني النحو، باقر فليح عبد المحسن البغدادي، ص194.

[4]- الزمر، الآية 08.

حيث يقول: ((فهذا تهديد وليس بأمر محض))[1]، فالفعل (تمتع) رغم أنه في أصله يفيد طلب الفعل والإلزام به، إلا أننا نلحظ هنا أنه تعداه إلى معنى آخر وهو التهديد، ولكنه جاء متلبسا بصيغة الأمر.

ب: الدلالة على التخيير: كما هو معلوم فإن معنى التخيير: أن يطلب من المخاطب الاختيار بين أمرين، وليس بالضرورة أن يكونا متساويين، على نحو ما جاء عند الفراء في تفسير قول الله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ (1) قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (2) نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا (3) أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا (4) ﴾[2]؛ إذ يقول في هذا الشأن: " وقوله عز وجل :﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ يريد الثلث الأخير، ثم قال (نصفه)، والمعنى: أو نصفه، ثم رخص له فقال: ﴿ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾[3]، من النصف إلى الثلث أو زد على النصف إلى الثلثين، وكان هذا قبل أن تفرض الصلوات الخمس نسخت هذه، كما نسخت الزكاة كل صدقة وشهر رمضان كل صوم".[4]

يلاحظ أن دلالة الأمر في (قم) انصرفت عن أصلها من إفادة طلب الفعل على سبيل الإلزام إلى إفادة معنى التخيير من خلال قرينة السياق، لكونه خُيِّر في القيام بين أغلب الليل أو نصفه أو ثلثه أو ثلثيه، وأشار السمين الحلبي (ت756هـ) إلى ذلك فقال: ((إن المعنى على التخيير بين أمرين: بين أن يقوم أقل من نصف الليل على البت وبين أن: يختار أحد الأمرين، وهما النقصان من النصف والزيادة عليه))[5].

تظهر دراسة الدلالة النحوية للتراكيب النحوية المتنوعة عند الفراء مدى التلازم العميق بين البنية النحوية والمعنى، إذ يتضح أن النحو عنده ليس مجرد هيكل شكلي جامد، بل أداة دقيقة لتوجيه المعاني وإبراز أبعادها المختلفة، فالتراكيب النحوية- في رؤيته- قادرة على التحرك من معناها الأصلي إلى أفق دلالي أوسع، يتحدد وفق القرائن والسياقات التي يفرضها التركيب، مما يعكس فهما متقدما

[1]- معاني القرآن، الفراء، ج2، ص416.
[2]- المزمل، الآية:01-02-03-04.
[3]- المزمل، الآية: 02.
[4]- معاني القرآن، الفراء، ج3، ص 196.
[5]- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج10، ص 511.

لتفاعل البنية النحوية مع المعنى في مستويات متعددة. ومن هذا المنطلق يتضح أن الفراء يولي المعنى النحوي مكانة مركزية، باعتباره قوة فاعلة تحرك اللغة وتحدد وظيفة الأسلوب، حيث يتحول النحو إلى وسيلة تحليلية دقيقة تكشف الانسجام بين الأسلوب والمضمون، وتبرز مرونة اللغة وقدرتها على استيعاب معان متعددة، بهذا التصور المتكامل يصبح كل تركيب نحوي جسرا لإنتاج المعنى يتجاوز الشكل إلى العمق الدلالي، مؤكدا أن النحو عنده ليس مجرد ضبط للكلام، بل أداة لإظهار المعنى وإثرائه.

لا شك أن للإعراب أثرا كبيرا في تحديد المعنى المراد، إضافة إلى دوره في رفع اللبس والإبهام، وما علامات الإعراب فيه إلا رموزا يريد المتكلم من خلالها إيصال معان مختلفة الوظائف إلى السامع.

وكما هو معلوم فإن الفراء جمع في كتابه (معاني القرآن) بين التفسير والنحو وربط بينهما من خلال توظيفه للإعراب في بيان العديد من معاني آيات الذكر الحكيم، والوقوف كذلك على المعاني المختلفة للقراءات المتعددة، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى:﴿ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾[1]، إذ يقول الفراء في تفسيرها:((فمن في موضع نصب؛ لأن المعصوم خلاف للعاصم والمرحوم معصوم...فلا يجوز لك أن تقول المعصوم عاصم، ولكن لو جعلت العاصم في تأويل معصوم كأنك قلت لا معصوم اليوم من أمر الله لجاز رفع (من) ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل))[2]، و كما نرى فإن الفراء ذكر وجهين من الإعراب في (مَن) وهما النصب والرفع، وفي هذا دليل على اختلاف المعنيين ، فلكل وجه إعرابي دلالة خاصة به تختلف عن الأخرى.

ويتضح لنا مما سبق بيانه أن للإعراب أهمية كبيرة في بيان معاني القرآن عند الفراء، حيث يفصح عن كل غموض ولبس؛ لأن الإعراب ليس مجرد علامات شكلية تلحق أواخر الكلم، وإنما هو أوسع من ذلك، فهو سبيل الإفصاح عن المعاني، وهذا ما أشار إليه مكي بن أبي طالب القيسي

[1]- هود، الآية :43.

[2]- معاني القرآن، الفراء، ج2، ص15.

(ت437هـ) بقوله: ((إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب وتصحّ معرفة حقيقة المراد))[1].

كما أن للإعراب أثرا بالغا في توضيح المعنى فإن الحمل على المعنى مبحث لا يقل شأنا عليه، فقد استثمره البلاغيون والنحاة في تحليلاتهم النحوية والبلاغية واعتمدوا عليه في تأويلاتهم وتوجيههم لمعاني التراكيب والجمل، وذلك من خلال تضمين الألفاظ معانيَ غير معانيها الأصلية، وهو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني أن الكلام يكون على ضربين، فأما الأول فيتحقق باللفظ وحده لتحقيق الغرض، وأما الآخر فيحتاج إضافة إلى اللفظ، ما يدل على معناه الذي يستوجبه، ومن ثم يظهر لك معنى إضافي تصل به إلى الغرض[2].

ويُعدّ حمل المفرد على معنى الجمع من المباحث التي تطرق لها الفراء في كتابه بغية تحقيق المعنى المراد نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾[3]؛ حيث يقول: ((فإن السماء في معنى جمع فقال (فسواهن) للمعنى المعروف أنهن سبع سموات، وكذلك (الأرض) يقع عليها – وهي واحدة- الجمع ويقع عليها التوحيد وهما مجموعتان))[4].

والأصل في الكلام أن يطابق اللفظ معناه، ولكن نظرا لخاصية الاتساع التي تتسم بها اللغة العربية جعلتها تتميز بالمرونة والتنوع، سمحت بوجود علاقات بين الظواهر اللغوية للشبه الذي يجمع بينها، ما يجعل الظاهرة تحمل حكم الأخرى، وهذا ما نلمحه في صور الحمل على المعنى لدى الفراء التي استخدمها في التعليل على تلك الأوجه.

وهذا ما أشار إليه ابن جني في كتابه الخصائص فخصص بابا سماه (الحمل على المعنى)، يقول فيه: ((اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح

[1]- مشكل إعراب، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط2، 1405هـ، ج1، ص63.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص676.

[3]- البقرة، الآية :29.

[4] - معاني القرآن، الفراء، ج1، ص25.

الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور المعنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد))[1].

ومن خلال النماذج التي سقناها عند الفراء في (معاني القرآن) نرى بأنه اعتنى عناية كبيرة بالمعنى من خلال توجيهه للمسائل النحوية وتأويله لما قد يخرج عن النظام اللغوي المعهود، والذي ميز منهج الفراء في تفسيره، انطلاقه من المعنى والسياق لاستنباط معاني كتاب الله تعالى ومقاصده، معتمدا في ذلك على أسس نحوية؛ كتفضيل وجه إعرابي، أو رفض بعضها لعلة أو حمل على المعنى...

يُشكِّل المعنى عند الفراء حجر الزاوية في فهم اللغة العربية، إذ يتجاوز الرؤية التقليدية القائمة على القواعد الصورية ليقدم تصورا دلاليا متكاملا يربط بين الإعراب والمعنى والسياق، فالإعراب ليس غاية في حد ذاته، بل فرعا للمعنى، وتعدد الأوجه الإعرابية للتراكيب يستمد من المعاني المختلفة التي تنتجها العلاقات التركيبية داخل الجملة، ما يفسر مرونة التراكيب في استيعاب معان متعددة بحسب السياق البلاغي، وقد وظّف الفراء هذا المبدأ في تفسير الآيات القرآنية ربطا بين الوظيفة الإعرابية للكلمة والدلالة المستخلصة، مؤكدا أن التراكيب النحوية ليست صيغا جامدة، بل أدوات حية قادرة على إبراز المعنى وتوجيهه نحو البلاغة. كما أشار إلى أن الأساليب الخبرية والإنشائية قد تخرج عن معناها الأصلي لتكتسب أبعادا جديدة يحكمها السياق، ما يعكس طبيعة المعنى النحوي المرنة والمتغيرة وفق الظروف الدلالية.

وقد انعكس هذا التفكير بشكل ملحوظ في مقاربة الجرجاني، الذي استند في هذا الأساس لتطوير نظرية النظم، التي توسع فهم النظام الداخلي للجملة وروابط العناصر اللغوية بعضها ببعض، وبذلك لم يعد النحو مجرد قاعدة صورية، إنما أصبح أداة دلالية قادرة على إبراز المعنى الكلي للنص وربطه بالبلاغة والسياق، ويظهر المعنى النحوي عند عبد القاهر كامتداد للفكر الذي بلوره الفراء، مع تطوير القدرة على توظيف الإعراب لتعميق الفهم البلاغي للنصوص، وبهذا يتضح أن المعنى النحوي يشكل جوهر العملية اللغوية، جامعا بين الدقة الإعرابية والحس البلاغي والفهم السياقي العميق، ليبرز دوره المركزي في قراءة النصوص واستنباط المعاني.

[1]- الخصائص، ابن جني، ج2، ص 413.

المطلب الثالث: المعنى النحوي عند ابن جني(ت392هـ)

يُعدّ ابن جني واحدا من أعظم العقول اللغوية في التراث العربي، فقد جمع بين دقة النحوي وعمق الفيلسوف وذوق الأديب، فصاغ رؤية متكاملة للغة تتجاوز ظاهر البنية إلى باطنها الدلالي، حيث لم يكن النحو عنده صناعة جامدة ولا آلية معيارية، بل نظاما حيّا يكشف عن سر المعنى في انتظام الكلمات وتآلفها، وقد تجلى ذلك في مصنفاته الكبرى، وعلى رأسها الخصائص وسرّ صناعة الإعراب، إذ فتح آفاقا جديدة في البحث في أصل اللغة وفي طبيعة الأصوات، وفي علل التراكيب، ولعل أبرز ما يميز مشروعه هو تركيزه على المعنى النحوي، مؤكدا أن الإعراب ليس غاية في ذاته، وإنما وسيلة لتمييز المقاصد الدقيقة للمتكلم وتوجيه الفهم السليم للسامع، كما بسط القول في دقائق العلاقة بين اللفظ والمعنى، وأرسى وعيا جديدا بقيمة البنية النحوية في تشكيل الدلالة. ومن هذا المنظور يمكن القول إن ابن جني لم يكن حلقة عابرة في تاريخ النحو، بل كان منعطفا حاسما مهّد الطريق لعبد القاهر الجرجاني[1]، الذي سيجد في تصوره عن المعاني النحوية سندا وامتدادا لتشييد نظريته في النظم، جاعلا من ابن جني أحد الجذور الفكرية الخصبة التي غذّت مشروعه الكبير.

لقد عُرف ابن جني بكونه من العلماء الذين جعلوا المعنى في صلب اهتمامهم، ويتجلى هذا بوضوح في ما تضمّنه كتاب الخصائص والمحتسب في هذا الشأن، ولعل أنسب ما يُستهل به هذا الحديث ما طرحه ابن جني بقوله: ((اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك، وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب تارة أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها فإن المعانيَ أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا في نفوسها، فأول ذلك عنايتها بألفاظها التي هي عنوان معانيها وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها وأصلحوها ورتبوها وبالغوا في تجبيرها وتحسينها))[2].

[1]- ينظر: البلاغة والأصول- دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي (نموذج ابن جني)، محمد مشبال، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 2007م ، ص49.

[2]- الخصائص، ابن جني، ج1، ص216

أشار ابن جني في هذا النص إلى الدور الحقيقي للنحو وأنه ليس مجرد قواعد شكلية أو صنعة لفظية فحسب، بل الأمر يتجاوز أكثر من ذلك، وذلك في عنايته بمعاني التركيب وأسرارها الجمالية، فالعرب كما تولي أهمية للفظ من ناحية الصحة والخطأ فتعمد إلى تهذيبه وتقويمه بما يوافق الكلام العربي نثرا كان أم نظما أو ما استحسنته الأسماع، فالمعنى كذلك عندها أبلغ وأسمى وأعلى شأنا، كما يصرح بذلك ابن جني في كتابه الخصائص بقوله: ((وليس غرضنا فيه الرفع والنصب، والجر والجزم، لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادي))[1].

كما يشير ابن جني أيضا في هذا النص إلى قضية مهمة من قضايا النقد وهي ثنائية اللفظ والمعنى، وبما أن المعنى النحوي يقوم على تشكل المعاني في النفس أولا وعلى إثرها تترتب الألفاظ في النطق، وهذا ما صرح به الجرجاني في أكثر من موضع إذ يرى أنه لاوجود للفظ في الكلام مرتبا ومنظما من غير أن يسبقه إعمال للفكر في المعنى ترتيبا وتأليفا وفق قوانين النحو وقواعده، فإذا فرغ المتكلم من إعداد المعاني وتنظيمها في نفسه وجد الألفاظ قد اقتفت أثرها ورتبت على نسقها؛ لأنها بمثابة الخدم لها فهما كالتابع والمتبوع[2].

وكما هو معلوم فإن قضية اللفظ والمعنى أثارت ضجة كبيرة في الساحة النقدية، فانقسم فيه أهل اللغة على اختلاف مشاربهم إلى فريقين، فريق يُرجِع الفضل والمزية للألفاظ، وآخر يعظم من شأن المعاني على حساب الألفاظ، ومع هذا وذاك فإن ابن جني كان من المعتدلين بين القولين ونادى بالعناية بهما على حد سواء وذلك في قوله:" وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وترعاها...فإن المعاني أقوى عندها"[3]، وفي هذا رد على من يرى بأفضلية الألفاظ على المعاني، و ذلك أن عناية العرب بالألفاظ تنميقا وتهذيبا وزخرفة إنما هو في جوهره عناية بالمعاني، لأن الألفاظ تعبير عن تلك الأغراض والمقاصد التي يريد المتكلم إيصالها للسامع وهي من المعاني الكامنة في نفسه، ولا يعني هذا بالمقابل تفضيل المعنى والرفع من شأنه والحط من قيمة اللفظ كما صرح بذلك ابن جني

[1]- المرجع السابق، ج1، ص33

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 54.

[3]- الخصائص، ابن جني، ج1، ص216.

في قوله: ((أن الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم-لاشك-أشرف من الخادم))[1]، وقصد بهذا أن العناية بالمعاني توجب بالضرورة العناية بالألفاظ تباعا؛ لتخرج في أبهى صورة وهيئة، ولا يظهر شرف المعنى وحسنه إلا بانتقاء اللفظ المناسب له؛ لأن اللفظ هو الوعاء الذي يتجسّد فيه المعنى، ويظهر من خلاله جماله وعمقه، فحسن الاختيار يضمن بقاء المعنى في مكانته اللائقة ويمنحه صورته اللغوية الأجمل، حيث إن التناسب بين اللفظ والمعنى أساس روعة النظم، وبه يتحقق الانسجام الذي يعكس الوجه الخارجي للمعنى في أبهى صورة، ومن ذلك قول الشاعر:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنىً كُلَّ حَاجَةٍ ... وَمَسَّحَ بِالأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الحَدِيثِ بَيْنَنَا ... وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ [2]

ومضى ابن جني يعلق على الأبيات مظهرا ما فيها من الحسن والجمال، ليس في الألفاظ وحدها كما توهم بعضهم حين رفعوا من قيمة اللفظ وحطوا من قيمة المعنى، وذلك في قولهم: ((ولها نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها مشروفة المعاني خفيضتها))[3]، لذا نرى أن ابن جني رد هذا القول ولم يأخذ به؛ لأن ((هذا الموضع قد سبق إلى التعلق به من لم يمعن النظر فيه ولا رأى ما أراه القوم منه، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر وخفاء غرض الناطق))[4]، وإنما يتجلى وجه الإبداع والانسجام في رونق اللفظ وجزالته وروعة المعنى، وهذا ما عبر عنه ابن جني في أكثر من موضع، ومن ذلك تعليقه على البيت الأخير بقوله: ((وفي هذا ما أذكره لتراه فتعجب ممن لكان عجب منه ووضع معناه، وذلك أنه لو قال: (أخذنا في أحاديثنا) ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب وتعنو له ميعة الماضي الصليب... وإذا كان قدر الحديث مرسلا عندهم هذا على ما ترى فكيف به إذا قيده

[1]- المرجع السابق، ج1، ص221.

[2]- ذكره الجرجاني من غير نسبة، وهو من الطويل، ورد منسوبا إلى ذي الرمة في ديوانه، ص901، كما نسب إلى عقبة بن كعب بن زهير في الحماسة البصرية، ج2، ص103، وفي المقابل ورد بلا نسبة في لسان العرب، ج9، ص218، مادة (طرف)، وأمالي المرتضى، ج2، ص359، والشعر والشعراء، ص72، والخصائص لابن جني، ج1، ص28، وج1، ص218، وج1، ص220، ومعجم البلدان، ج5، ص198، مادة (منى)، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، المرجع السابق، ج2، ص97.

[3]- الخصائص، ابن جني، ج1، ص219.

[4]- المرجع نفسه، ج1، الصفحة نفسها.

بقوله:(أطراف الأحاديث) وحيا خفيا ورمزا حلوا))[1] إلى أن قال: ((فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم تقدما في نفوسهم من لفظهما وإن عذب موقعه وأنق له مستمعه))[2].

وبهذه الرؤية الدقيقة والتحليل العميق يكون ابن جني قد تخطى حدود النحو وارتقى مدارج الذوق والمعاني، لكونه اهتم بالأبعاد الدلالية التي يثيرها النص الأدبي في نفس المخاطَبين، ولا يمكن لهذا أن يتحقق إلا بجودة اللفظ وبراعة المعنى، وهذا ما أكد عليه في مواطن كثيرة.

وقريب من هذا موقف عبد القاهر الذي وافق فيه نظرة ابن جني حيث نظر إلى الأبيات نظرة تفكر وتبصر، ثم قال: ((ثم راجع فكرتك واشحذ بصيرتك وأحسن التأمل ودع عنك التجوز في الرأي، ثم انظر هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدحهم منصرفا إلا إلى استعارة وقعت موقعها وأصابت غرضها أو حسن ترتيب تكامل معه البيان حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع واستقر في الفهم))[3].

ولاشك أن عبد القاهر أفاد مما سبقه إليه ابن جني في هذا الشأن والقول بثنائية اللفظ والمعنى، وأن العرب في أشعارها وخطبها وأمثالها كما اهتمت بالألفاظ وحسنتها فإنها في المقابل لم تهمل المعنى، بل كذلك رفعت من شأنه، لأن الألفاظ دوال المعاني وعنوانها، بل هي المعول عليها أولا في نسج الكلام وتصويره، يقول عبد القاهر: ((فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء على جهته وأحاله عن طبيعته))[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجرجاني في معرض تعليقه عن الأبيات السابقة قد تعقب خطى ابن جني، حين أقرّ كلاهما أن الاهتمام بالألفاظ إنما هو دليل واضح على الاهتمام بالمعاني؛ لأن الألفاظ أوعية المعاني، والعلاقة بينهما كعلاقة الجسد بالروح.

---

[1]- الخصائص، ابن جني، ج1، ص 220- 221.

[2] - المرجع نفسه، ج1، ص221.

[3]- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ودار المدني، جدة، د- ت، ص8.

[4]- المرجع نفسه، ص 22.

ومما يؤكد لنا أيضا موقف ابن جني من ثنائية اللفظ والمعنى، وحاجة أحدهما إلى الآخر أنه جعل الكثير من أبواب الخصائص تدور حول هذه الرؤية، ومن ذلك باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)[1]، وباب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)[2]، وباب (قوة اللفظ لقوة المعنى)[3]، وباب (في الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني)[4]، والأبواب في مجملها توحي إلى تعلق اللفظ بالمعنى، ودورهما معا في تكوين النص الأدبي.

وقد عبّر ابن جني عن المعاني النحوية بالدلالات المعنوية التي تعنى بتراكيب الكلام، وتتولد عن الإعراب، حيث إنها تنتج عن نظام الجملة التي تتألف من الألفاظ ضمن تركيب مُعيّن وما يحدث داخله من ترابط وتفاعل تحكمه قوانين لغوية متعلقة بالنظام النحوي الذي تؤدي فيه كل كلمة وظيفة نحوية[5].

وقد ميّز ابن جني الدلالة المعنوية عن الدلالتين اللفظية والصناعية وقدمها في الفضل نظرا لتعلقها بالتركيب وربط عناصره بعضها ببعض لما بينها من علائق ووظائف، في حين تقتصر اللفظية والصناعية على الكلمة المفردة من الناحية الصوتية والصرفية، حيث يقول: ((ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل فتسأل من هو؟ وما هو؟، فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو؟ وما حاله من موضع آخر لا من مسموع (ضرب)، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل، مجملا غير مفصل))[6].

كما حفل كتاب الخصائص لابن جني بجملة من المباحث والأبواب والمسائل التي جعل للمعنى فيها نصيبا وافيا، وهذا ما صرح به في أكثر من موضع حيث بين أنه لم يكن الغرض من تأليف هذا الكتاب قاصرا على معرفة قواعد النحو وقوانينه الشكلية من علامات الإعراب ونحو ذلك، إذ يقول:

[1] – الخصائص، ابن جني، ج2، ص147.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص 154.

[3] – المرجع نفسه، ج3، ص 352.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص 216.

[5] – ينظر: المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية، مقاربة لسانية حديثة، نجود جميل أحمد المساعفة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2002، ص8.

[6] – المرجع السابق، ج3، ص100.

((ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم؛ لأن هذا الأمر قد قرع فيه أكثر الكتب المصنفة فيه منه))[1]، وإنما أشار إلى ما هو أوسع وأدق من ذلك وهو العناية بالمعنى ويظهر ذلك جليا من خلال تحليلاته وتأويلاته وتوجيهاته النحوية، بل نجد في أكثر الحالات يقدم التأويل الدلالي للتركيب على التأويل الإعرابي، حيث يقول في السؤال عن الأعلام ((فيمن قال: مررت بزيد: من زيد؟ فالجر هنا يشير إلى المسؤول عنه في جملة الاستفهام، والمفروض أن يكون (من زيد) بالرفع، ولكنه لغة قريش قدمت المعنى وأضعفت الإعراب؛ لتقوية المعنى حتى لا يظن أنه (زيد) آخر غير استعمال (زيد) المقصود، وتحديد العلم المقصود عن طريق استعمال نفس الحركة في الجملة الخبرية مررت (بزيد)))[2].

ومن الظواهر أيضا التي تبين اعتناء ابن جني بالمعنى النحوي ودوره البارز في تحليل النصوص اللغوية وتأويلها ما تتناوله لظاهرة التقديم والتأخير من خلال عرضه لمسألة تقديم المفعول به على الفاعل وما ينتج عن ذلك من مستويات تركيبية ذات مقاصد مختلفة، فكل تركيب له معناه الخاص به، وأي تغيير يطرأ على الجملة من تقديم هذا وتأخير ذلك يترتب عنه لزاما تغيير في المعنى أو إضافة جديدة، وكما هو معلوم في النظام النحوي أن الأصل في المفعول أن تكون رتبته بعد الفعل والفاعل نحو قولك: ضرب زيد عمرا، فإذا ما أراد المتكلم أن يبرز المفعول ويظهره عناية به واهتماما قدمه في الذكر، فيقول: ضرب عمرا زيد، وإذا ما ازدادت العناية به أكثر قدموه أيضا على الفعل فيقول: عمرا ضرب زيد[3]، ثم جعلوه على أنه سيد الجملة متجاوزين أنه في أصله فضلة وحذفوا على إثره ضمير النصب وقدروه، فقالوا: عمرو ضرب زيد، ولم ينته الأمر عند هذا الحد حتى وصل الأمر أنه نسبوا الفعل له ظاهرا، وغيبوا ذكر الفاعل ظاهرا وباطنا، فقيل: ضرب عمرو...، وفي هذا كله أثر بالغ في المعنى مع كل تركيب جديد، إضافة إلى القيمة البلاغية التي يضفيها بناء الفعل للمجهول، وهكذا الأمر في كثير من الحالات والأوضاع التي تقتضي التقديم والتأخير بكل درجاته، فكلما اشتدت عناية

[1]- الخصائص، ابن جني، ج1، ص33.

[2]- ينظر: فاعلية المعنى النحوي في تأويل لغة الشعر عند ابن جني، مجاهد منصور مصلح المطري، المجلد 26، 2022م، ص1015.

[3]- ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1966-1969م، ج1، ص65.

المتكلم بأحد عناصر التركيب قدمه في الذكر أكثر فأكثر ليعلم السامع بقيمته وأهميته على باقي الأجزاء[1].

ويتضح لنا فيما تناوله ابن حني في الأمثلة السابقة ذات التراكيب المختلفة أن من وراء كل تقديم وتأخير غرض يريد المتكلم بيانه والعناية به، وفي هذا إشارة إلى مدى ارتباط الرتبة في التركيب بالمعنى وإيصال المعنى بدقة إلى السامع والمتلقي، ومدار كل ذلك يعود إلى العناية والاهتمام.

وكما هو معلوم فإن التقديم والتأخير أحد مظاهر العدول في التركيب اللغوي، وهو مقترن بإفادة المعنى، ونجد ابن جني قد أشار إليه في أحد أبواب كتابه الخصائص وهو ما يعرف ب (باب في شجاعة العربية) وكان التقديم والتأخير من جملته، فما يخرج عن الترتيب الأصلي للجملة بتقديم أحد عناصرها أو تأخيرها إنما الغرض منه العناية ومزيد الاهتمام بالمقدم وإيصال ذلك المعنى للمتلقي، ولا بد أن يراعي في ذلك كله الإفهام والمعنى المنشود[2].

يُعَدّ الإعراب من أهم القرائن في الكشف عن المعنى وملابساته، ورفع اللبس، وبه تحدد وظائف الكلمات داخل التركيب، ذلك أن الرفع دال على الفاعلية، والنصب دال على المفعولية، والجر دال على الإضافة، وبه كذلك يميز بين الفضلة والعمدة من الأسماء، فالرفع علامة على العمدة، من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه، بينما النصب فهو للفضلة كالحال والتمييز ونحو ذلك[3]، ولذا عرفه ابن جني بأنه ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول))[4] وهذا ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر فهو يرى أنّ ((الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها))[5].

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ج1، ص65.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص448.

[3] – ينظر: شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1، 1990م، ج1،ص264و265.

[4] – المرجع السابق، ج1، ص36.

[5] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص28.

وعلى هذا الأساس يكون الإعراب هو المبين عن كل غموض، ومفتاح كل مكنون، فالمتكلم يعرب عن المعاني النفسية في ذهنه بالألفاظ المختلفة في الحركات، وبذلك يزول كل لبس بالفصل بين المعاني الموجودة في التركيب، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى:﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[1]، فلو أبدلنا علامة الرفع في(رسوله) بعلامة الجر لتغير المعنى المراد في الآية تماما، لصار المعنى أن الله بريء من المشركين ومن رسوله كذلك، وهذا الأمر من المستحيل بمكان، وفي هذا دليل واضح على فائدة الإعراب في التفريق بين هذه المعاني المتباينة، يقول ابن جني: ((ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضا من حيث كان إنما جيء به دالا على اختلاف المعاني))[2]، ويعلل السيوطي لذلك في معرض حديثه عن العلوم التي لا بد منها لمفسر القرآن الكريم وأنه ضرورة ملحة، فيقول: ((لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب فلابد من اعتباره))[3]، فالإعراب إذا ليس مجرد صناعة لفظية وحسب، ولا هو مجرد علامات شكلية، وإنما الأمر أوسع من ذلك وأدق فهو دلائل المعاني ومفتاح المباني.

ورغم التعانق بين الإعراب والمعنى، ولكن لا يمنع هذا من حدوث تجاذب بينهما في بعض الأحيان، ولذا نجد ابن جني عقد بابا في هذا الشأن بعنوان(تجاذب المعاني والإعراب)، إذ يقول: ((وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين))[4]، وللفصل في هذا الأمر فإن ابن جني وضع ضابطا للتوفيق بينهما، وهو قبول المعنى المراد من التركيب أو السياق كما هو، وتصحيح الإعراب بما يلائم المعنى ويخدمه، حيث يقول:" وإذا كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب"؛[5] لأن الإعراب فرع عن المعنى وأحد لوازمه، ونمثل لذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (8) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ (9)﴾[6]، ففي هذا المثال نرى تعارض الإعراب مع المعنى، ووجه التعارض واقع من جهة

[1]- التوبة، الآية: 03.

[2] - الخصائص، ابن جني، ج1، ص176.

[4] - الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م، ج4، ص213.

[4]- المرجع السابق، ج3، ص258.

[5] - المرجع نفسه، ج1، ص285.

[6]- الطارق، الآية: 08-09.

الإعراب، وذلك للفصل بأجنبي بين الظرف(يوم) وما تعلق به وهو المصدر(الرجع)، وهذا لا يجوز صناعة في الفصل بين المتصلين أو المتلازمين، في حين نجد أن المعنى يقبله ولا إشكال فيه من هذه الناحية، وللخروج من هذا التعارض فإنه يقدر متعلقا آخر من جنس المصدر(رجع)، وعليه يكون المعنى(إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر)[1].

ومن أهم الظواهر اللغوية أيضا التي كان لها صيتها ووزنها في الدرس النحوي والبلاغي على حد سواء ظاهرة الحذف وهو مظهر من مظاهر الإيجاز والفصاحة عند العرب، لكونه أسلوبا من أساليب العرب في كلامها فهي تنفر من كل ما هو ثقيل في الخطاب، وتجنح إلى الخفة والاختصار في القول، ويعد ابن جني هذا الأمر من سنن العرب في كلامها، إذ يقول : ((واعلم أن العرب ... إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد))[2].

وبما أن الحذف يقع في التركيب في غالب الأحيان لأجل غرض بلاغي وإفادة معنى معين، لذلك نجد ابن جني في هذا السياق يرفض التأكيد عليه؛ لأن الهدف منه التخفيف العميق لهذه الظاهرة اللغوية إلى ربط التركيب بالمعنى من خلال ظاهرة الحذف، وقد عبر عنها بباب الشجاعة العربية،[3] وهي من خصائص اللغة العربية؛ لأن المتكلم العربي كما ذكرنا سالفا يميل إلى الإيجاز وهذا ما بعث فيه روح المغامرة والجرأة فمال إلى اختراق المعهود من الكلام والخروج عن المألوف، كيف لا يكون ذلك وهو صاحب الرجز الموزون والشعر المنظوم، بيد أن هذا الأمر ليس على إطلاقه عند ابن جني فقد اشترط له شروطا وضوابط، وفي الخصائص ما يدلنا على ذلك، نحو قوله: ((المحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به))[4]، إذ لابدّ للمحذوف من دليل يدل عليه وهو مشترك بين المتكلم والمخاطب، فما يسقط المتكلم شيئا من كلامه إلا لشعوره بعلم المخاطب به وإلا كان كلامه نوعا من العبث؛ لأن الأصل في الكلام العربي الفصيح أن يكون واضحا سلسا بعيدا عن التعقيد والغموض، ولذلك نجد المتكلم العربي يلجأ في نسج كلامه إلى ظواهر لغوية تحقق له الفائدة والغاية بأيسر السبل، فنجده كثيرا ما يلجأ إلى الحذف والإيجاز طلبا للخفة والاختصار، ذلك أن

[1] – الخصائص، ابن جني، ج3، ص258-259.
[2] – المرجع نفسه، ج1، ص84.
[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص362.
[4] – المرجع نفسه، ج2، ص362.

المتكلم إذا علم من نفسه أن المخاطب قادر على فهم مراده ومبتغاه من الكلام لجأ إلى أقصر وأوجز طريق في مخاطبته كأن يحذف جزءا من كلامه ونحو ذلك، ولانصراف ذهن السامع وعلمه بالمحذوف من غير تكلف ولا كثير عمل، ومنها قول الشاعر:

فَإِذَا رُزِقْتَ خَلِيقَةً مَحْمُودَةً ... فَقَدِ اصْطَفَاكَ مُقَسِّمُ الْأَرْزَاقِ[1]

نرى أن في صدر البيت محذوف وهو الفاعل، وهو يعود على الله- سبحانه وتعالى- في حين نرى أن فعل(الرزق) أسند إلى نائب الفاعل في التركيب؛ لعلم المخاطب أنه لا رازق إلا الله-عز وجل.

كما ينبه ابن جني على استحباب ترك الحذف في ما محله توكيد الخبر وزيادة بيانه وإيضاحه في الجملة؛ لأن الأصل في الحذف الإيجاز والاختصار، وهذا لا يجتمع مع نقيضه التوكيد الذي يطلب الذكر والإيضاح، ومن ذلك قوله: ((وحذف الحال لا يحسن وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها وما طرقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف))،[2] ومع ذلك فإنه يجوز حذف الحال في بعض الحالات التي تستدعي التخفيف، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[3]، أي بمعنى فمن شهده صحيحا بالغا[4]، وهذا الأمر معلوم عند المخاطبين إذ لا يوجب الصيام إلا بعد التحقق والصحة، ولذلك جاز الحذف في هذا المقام.

ولم يكن مفهوم الحذف عند ابن جني مقتصرا على الوجهة النحوية فحسب، بل تعداه إلى البعد الجمالي والنظرة البلاغية، ولذلك أدرجه تحت لواء الشجاعة العربية؛ لأنه ليس بالأمر اليسير ترك الأصل في الكلام وهو الإفصاح والذكر، وركوب التوعر من الكلام باللجوء إلى الحذف، ولا ينبغي هذا إلا لمن كان عالما بأسرار العربية وفنونها، ويكون الحذف أبلغ من الذكر، يقول ابن جني: ((رب إشارة أبلغ من عبارة))[5].

---

[1]- مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي، أحمد قبش، دار الرشيد، ط3، 1985م، ج3، ص258

[2]- الخصائص، ابن جني، ج2، ص380.

[3]- البقرة، الآية : 185.

[4]- ينظر: المرجع السابق، ج2، ص380.

[5]- المرجع نفسه، ج1، ص248.

لقد كان كتاب الخصائص لابن جني، موسوعة بحق، إذ تناول فيه جميع مستويات اللغة صوتا ومعجما وصرفا ونحوا وبلاغة وخصص لكل واحد منها بابا مستقلا، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على فطنته وسعة اطلاعه وتنوع معارفه، ولم يكن ميدان المعنى عنده ببعيد عن ذلك، فقد تناول الدلالة النحوية في أبواب متعددة، متمثلة عنده بربط النحو بالمعنى منتهجا بذلك طريقا واضحا في تفسير النصوص اللغوية، وأنها صادرة عن فهم عميق للغة بألفاظها وتراكيبها ومعانيها، ولعل المظهر البارز الذي لاحظناه من خلال استعراض النماذج السابقة اعتناؤه الكبير بالمعنى، بل وتقديمه على معيارية القاعدة والصنعة النحوية في كثير من التحليلات والتعليلات ، فحاول بذلك الكشف عن الوجه الآخر للنحو وهو الإفادة والإبانة على المعنى لا مجرد الوقوف على مستوى الصواب والخطأ.

ابن جني يُعدّ من النحويين الذين تأثر بهم، عبد القاهر الجرجاني واستفاد مما أورده من قواعد وأصول ونجد ملامح ذلك مبثوثا في (دلائل الإعجاز) ونخص بالذكر قضية اللفظ والمعنى التي عقد لها ابن جني أبوابا منها (باب في إيراد المعنى بغير اللفظ المعتاد)[1] و(باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها للمعاني)[2]... وما إلى ذلك.

يظهر النظر في تراث ابن جني أنّ تصوره للمعنى النحوي لم يكن وليد معالجة جزئية لمسألة أو أخرى، بل كان نتاج رؤية متكاملة ربط فيها بين القاعدة والصورة الدلالية، فقد اعتبر الإعراب وسيلة لكشف المعنى، إذ إن العلامة الإعرابية في نظره ليست مجرد مظهر صناعي، بل أداة لتحديد العلاقات المعنوية بين أجزاء التركيب، ومن ثَمّ فإن تغير الإعراب يفضي إلى تغير المعنى، وعلى هذا الأساس بنى فهمه لقضايا الحذف، حيث لم يتعامل معه كظاهرة شكلية تفتقر إلى العنصر المحذوف، بل اعتبره مسلكا دلاليا يَفرضه السياق، فالمعنى هو الذي يبرّر إمكان الاستغناء عن بعض المكونات ويمنح الكلام انسجامه.

ويمتد أثر هذا الموقف إلى قضية التقديم والتأخير، فقد بيّن أن إعادة ترتيب المفردات لا تمثل خرقا للنظام، وإنما تؤسس لمعان جديدة تنشأ عن اختلاف مواقع الألفاظ، وهنا تبرز فلسفته القائمة على تقديم الدلالة على الصناعة، إذ إن الترتيب لا يُقاس بميزان شكلي محض، وإنما يوزن بميزان الأثر

[1]- ينظر: المرجع السابق، ج2، ص468.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص216.

المعنوي الذي يُحْدثه، ولهذا كان التأويل الدلالي أسبق من التأويل الإعرابي، إذ يعمد إلى تفسير الظواهر النحوية بالعودة إلى ما يقتضيه المعنى، فإذا تعارضت الصناعة مع الدلالة قُدمت الدلالة وأُعيد تأويل الصناعة بما يخدمها[1]، ومن هذا المنطلق رسّخ ابن جني مبدأ أولوية الدلالة المعنوية على الدلالة اللفظية والصناعية، وهو مبدأ يعكس وعيا عميقا بحدود النحو ووظيفته.

ولم يتوقف عند ذلك، بل سعى إلى تأصيل ثنائية اللفظ والمعنى، فاعتبر أن الألفاظ قوالب لا قيمة لها في ذاتها، وإنما قيمتها فيما تحمله من دلالة، وأن النحو الحق لا يقف عند ضبط الظاهر، وإنما يلامس البنية الداخلية للتركيب وما ينطوي عليه من أسرار، وبذلك فتح الباب أمام تصور جديد للنحو يتجاوز بعده المعياري إلى بعد جمالي، إذ كشف عن الدور الحقيقي للنحو في إبراز انسجام الكلام وتوليد الإيحاءات التي تُكسب النص الأدبي والبياني قيمته، فالنحو عنده ليس مجرد رقيب لصحة التركيب، بل أداة لفهم النظام الذي يضم بعض الألفاظ إلى بعض ويُنشئ المعنى في صورته الكاملة.

وبهذا المنظور المتداخل الأبعاد، يكون ابن جني قد وضع لبنات فكرية أساسية مهّدت لانبثاق نظرية النظم عند الجرجاني، إذ وجد في هذا التراث دعامة تؤكد أن النحو ينبغي أن يُفهم من زاوية معانيه لا من زاوية ظواهره فحسب، فالجرجاني لم ينطلق من فراغ، وإنما من رصيد فكري أبرز فيه ابن جني مركزية المعنى في تفسير الإعراب، والتقديم والتأخير، والحذف، وأولوية الدلالة على الصناعة، فجاء ليعيد صياغة هذه المبادئ ضمن رؤية أوسع تُبرز كيف يتولد المعنى من نظم الألفاظ وتآزرها لا من انفرادها، وهكذا يتبين أن ابن جني أدى الدور التمهيدي الذي شكّل الأرضية لفكر الجرجاني، حيث انتقل النحو من علم معيار وضبط إلى علم كشف وإبداع.

وخلاصة القول، يتضح أن معاني النحو قبل الجرجاني قد تشكّلت عبر تراكم معرفي دقيق، جسّده ثلاثة من أبرز علماء النحو؛ سيبويه والفراء وابن جني، فقد أسس سيبويه النحو على قاعدة صارمة منضبطة، محددا الضوابط الصورية والتراكيب النحوية، لكنه لم يغفل البعد الدلالي، إذ أظهر وعيا رفيعا بأثر التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل، وتقسيم الكلام على المعنى، فالتقديم والتأخير عنده ليس مجرد ترتيب لفظي، بل يترتب عليهما تغير في المعنى أو في قوة التركيب

[1]- ينظر: المرجع السابق، ج2، ص392.

وملاءمته للسياق، والحذف يُفهم في ضوء القرائن، ما يعكس وعيه بدور السياق في تكامل المعنى، أما الفصل والوصل فكان وسيلة لتوضيح الترابط بين الجمل وتحقيق الانسجام النحوي والدلالي.

ومع الفراء أصبح النحو محورا للنظر، إذ رأى أن الإعراب فرع للمعنى، وأن تعدد الأوجه الإعرابية للتراكيب يعكس تنوع المعاني المستمدة من السياق، وقد وظّف هذا المبدأ في تفسير آيات الذكر الحكيم، موضحا أن الأساليب الخبرية والإنشائية قد تكتسب معانيَ إضافية بحسب مقتضيات السياق، ما يعكس فهمه العميق لدور النحو في توجيه المعنى وربطه بالبلاغة.

أما ابن جني فقد صقل هذه الرؤية وأضاف لها بعدا منهجيا متكاملا معززا العلاقة بين اللفظ والمعنى، وموضحا أن مباحث التقديم والتأخير والحذف والذكر والفصل والوصل ليست مجرد مسائل شكلية، بل أدوات دلالية تعمل على توجيه النص نحو المقاصد البلاغية، ما يبين أن التراكيب النحوية ليست جامدة، بل حيّة ومتفاعلة مع المعنى والسياق.

وقد مكّنت هذه الجهود المتراكمة عبد القاهر من تطوير نظرية النظم التي تقوم على تصور شامل يربط بين الإعراب والمعنى والسياق والبلاغة، فتصبح التراكيب النحوية أدوات متفاعلة لإبراز المعنى وإيصاله، ويظهر المعنى النحوي في أرقى صوره، محققا التكامل بين ضبط التراكيب وإبراز المعاني وتوجيهها في ضوء السياق، الأمر الذي يعكس مستوى التطور الذي بلغه التفكير النحوي قبل الجرجاني، ومقدرة هؤلاء العلماء على تمهيد الطريق لرؤية متكاملة للنحو والدلالة في اللغة العربية.

كما نريد أن ننوّه إلى أمر لا نريد أن نغفله، وهو أن المعنى النحوي لم يكن مصطلحا متداولا، عند النحويين القدامى، وإنما كان وجوده عمليا وتطبيقيا في مصنفاتهم، وكان حاضرا في تحليلاتهم وتأويلاتهم للمسائل اللغوية المتنوعة، وكذلك أثناء شرحهم وتوجيههم للقواعد النحوية استنادا للمعنى، فكما أنهم أولوا عنايتهم بالمباني، فإنهم كذلك رسموا طريقا للمعنى موازيا لها، فجمعوا بذلك بين الشكل والمضمون، والقواعد والمعاني، ليضعوا بصنيعهم هذا الخطوات الأولى للمعنى النحوي.

المبحث الثالث: معاني النحو بين النحو والبلاغة

تعد معاني النحو حلقة وصل بين النحو والبلاغة وهذا ما يسوقنا للحديث عن علاقة النحو بالبلاغة، وكيف أن معاني النحو خرج من رحم هذه العلاقة القائمة بين العلمين، ونظرية النظم التي أقامها عبد القاهر الجرجاني وأدار عليها معاني النحو بدورها تهتم بعلاقة الكلمات بعضها ببعض ضمن التركيب اللغوي وترتيبها مبني على المعاني النفسية في ذهن المتكلم والتي يحكمها قانون النحو وقواعده مع الأخذ بعين الاعتبار حال المخاطب وما يحتاجه، ونعني بعلاقة النحو بالبلاغة على وجه التحديد علاقة النحو بعلم المعاني، نظرا لوجود حلقة وصل بينهما بما يتعلق بالتركيب وضم الكلمات بعضها إلى بعض، إضافة إلى اشتراك العلمين في العديد من المباحث كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والوصل والفصل...إلخ.

المطلب الأول: تعريف علم المعاني

يعد علم المعاني أحد فروع البلاغة العربية الثلاثة إلى جانب البيان والبديع، وقد كانت البلاغة في بداياتها وحدة شاملة تتداخل فيها مسائل هذه العلوم فلا فصل واضح، ومع الزمن أخذت كل مسألة بلاغية تتبلور بشكل مستقل، فأسس ابن المعتز (ت296هـ) علم البديع، بينما وضع الجرجاني أسس علم المعاني في (دلائل الإعجاز)، وعلم البيان في (أسرار البلاغة)، جامعا مباحث كل علم في وحدة متكاملة، ويظهر هذا التطور تاريخيا كيف انتقلت البلاغة من التداخل العام إلى التخصص المنهجي، مع الحفاظ على انسجام علومها الثلاثة كمنظومة متكاملة لدراسة اللغة وفهم مقاصدها البلاغية.

وبعد أن تبين لنا أن علم المعاني يُعد أحد فروع البلاغة العربية، يصبح من الضروري أن نتناول تعريفه، لفهم طبيعة هذا العلم ومجاله بدقة، فبينما يوفر النحو الإطار البنيوي للكلمات داخل الجملة يتيح علم المعاني للباحثين دراسة البعد الدلالي للألفاظ، واستكشاف كيفية ترتيبها واختيارها بما يحقق المقاصد البلاغية، ويضمن وضوح الكلام وفهمه بشكل متسق.

عرّف أبو يعقوب السكاكي (ت626هـ) علم المعاني بقوله: ((اعلم أن المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره))[1].

وانطلاقا من تعريف السكاكي لعلم المعاني، الذي يُعنى بدراسة خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من اعتبارات بلاغية، يتضح أن هذا العلم يسعى إلى تحقيق وضوح المعنى وسلامة التعبير في اللغة العربية، فهو يرتبط بالبعد النحوي من خلال الاعتماد على التراكيب الصحيحة التي يضبطها النحو لضمان ترتيب الكلمات والجمل بما يحقق المقصود دون خلل في البناء اللغوي، كما يرتبط بالبعد البلاغي عبر مراعاة الجوانب الجمالية والتأثير على المتلقي بما يضمن قبول الكلام وفاعليته التعبيرية. ومن هذا المنطلق يمثل علم المعاني أداة مركزية لدراسة اللغة وتحليل النصوص بدقة، حيث يوفر قاعدة منهجية تربط بين البنية اللغوية والدلالة والتأثير البلاغي، مع الحفاظ على انسجام الكلمات والمعاني ضمن السياق والغايات التعبيرية المنشودة، فالسكاكي على غرار تعريفه لعلم المعاني تحدث عن علم النحو، ثم ذكر مسألة الاستحسان وما يتعلق بها، وهذا خاص بجانب البلاغة، فيكون بذلك قد جمع بينهما لاشتراكهما في معالجة التركيب، وتحقيق الإفادة، والاحتراز عن الخطأ.

ومن التعاريف التي جمعت بين البلاغة والنحو بشكل أوضح هو أنه: ((علم يبحث فيه عن أحوال التراكيب العربية من حيث النكات والمزايا بعد فهم المعاني الأصلية من علم النحو))[2].

أي أن علم المعاني ينطلق من المعنى النحوي للتركيب ليبحث عن الأسرار والنكات الذوقية الكامنة وراء ذلك.

فعلم النحو وعلم المعاني يجتمعان ويفترقان في آن واحد، حيث يجتمعان في ميدان البحث والدراسة وهو التركيب والجملة وما يتعلق بهما من مباحث كالتقديم والتأخير والحذف والذكر...، ويفترقان في طبيعة هذه الدراسة ونظرة كل واحدة منهما، فالنحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع وصحتها من فسادها، في حين صاحب المعاني ينظر إلى ما وراء ذلك من

[1]- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1987م، ص 161.

[2]- البلاغة العالية علم المعاني، عبد المتعال الصعيدي، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، ط2، 1991م، ص39.

المزية والفضيلة. بمعنى أن النحوي ينظر لسلامة التركيب الوظيفية مع صحة معاني الكلمات داخله قصد تحقيق سلامة التركيب النحوية وأداء المعنى الصحيح، أما البلاغي فيهتم لمزايا الألفاظ حسب الأسلوب المختار لتوصيل المعنى المراد للمتلقي.

ولعل الذي يلخص لنا هذه العلاقة القائمة بين العلمين، ويحاول الجمع بينهما ما ذكره السكاكي من خلال تعريفه لعلم النحو، إذ يقول:((هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى منطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء تلك الكيفية))[1]، حيث نرى من خلال تعريفه أنه أشار إلى عمل النحوي والمتمثل في دراسة طرق وكيفيات تعليق الكلمات بعضها ببعض وفق قوانين وقواعد تحقق لها السلامة في تأدية المعاني الأولية في تحليل الكلام، وهذا مناط النحو، وهي تشكل بدورها القاعدة الأولية التي ينطلق منها البلاغي في إنشاء المعاني الثانوية وتحقيق الأغراض، ليعطينا بهذا صورة عن ذلك التكامل الحاصل بين العلمين في ضوء السلامة النحوية ومراعاة الأحوال والمقاصد[2]، ومن خلال هذا التداخل يتحقق الانسجام بين الشكل والمضمون، فيصبح النحو وسيلة لتجسيد المقاصد البلاغية وإبراز جمال التعبير.

ومن الأمور التي يتداخل فيها العنصر البلاغي مع العنصر النحوي أن الكلمة المفردة لا تمتلك دلالة بيانية قائمة بذاتها ما لم تنتظم في سياق تركيبي يربطها بغيرها من العناصر في الجملة، فالمعنى لا ينبثق من الألفاظ المفردة، بل من العلاقات النحوية التي تنشئها التراكيب وتحدد وظائفها داخل السياق، ويقوم البناء اللغوي على ركنين أساسيين هما الإسناد، وما يتفرع عنه من الفضلة كالصفة والإضافة والحال والعطف وغيرها، وتندرج في هذا الإطار قضايا تتعلق بتنظيم الكلام وتأليفه، مثل التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والوصل والفصل، والتعريف والتنكير، وهي في مجملها مظاهر تُظهر تفاعل البنية النحوية مع المقاصد البلاغية في بناء المعنى[3].

---

[1]- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، ص 75.

[2]- ينظر: منطق اللغة في مفتاح العلوم للسكاكي والفكر اللساني المعاصر، باديس لهويمل، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن عشر، جانفي 2016م، ص 132.

[3]- ينظر: النظم حلقة وصل بين النحو والبلاغة وموقف المحدثين منها، حسين أحمد كتانة، مجلة التواصل الأدبي، المجلد9، العدد1، 2020م، ص46.

المطلب الثاني: علاقة النحو بالبلاغة قبل الجرجاني

كما هو معلوم فيما أشرنا إليه سابقا من الترابط بين النحو والبلاغة وما بينهما من وشائج قوية تربط أحدهما بالآخر؛ لكونهما الركنين الأساسيين في النظام اللغوي ولو أنه لكل واحد منهما خصوصياته وحيثياته التي تميزه عن الآخر، ولا تتحقق البلاغة إلا بمراعاة قوانين النحو وقواعده، فقد شيد صرحها على معطيات وأسس نحوية في أصلها، وعلى هذا الأساس فإن البلاغة تكون مدينة لعلم النحو في كثير من المباحث والمسائل، وفي المقابل نجد علم البلاغة متمما لما توقف عنده الدرس النحوي من تفسير جماليات التعبير ومدى التأثير على المخاطَب، وبهذا يحصل التكامل والتداخل المعرفي بين العلمين.

والنحو باعتباره علما يستخرج بالقواعد والأحكام المستنبطة من استقراء كلام العرب، وغايته حفظ اللسان من الوقوع في الخطأ في تأدية الكلام، مما ينجر عنه فساد معاني التركيب، وهو بذلك يؤدي وظيفتين أساسيتين، وظيفة أدائية تقوم على تقويم اللسان وحفظه من الزيغ والخطأ؛ وهي تمثل مرحلة بناء الجملة والشكل على ما يوافق سنن العرب في كلامها، والوظيفة الثانية وهي بدورها تمثل مرحلة التبليغ وذلك بتأدية المعاني المتنوعة من التركيب بحسب حال المخاطب، وهذه الوظيفة أحق للبلاغة منها للنحو، لكون المرجع في البلاغة إلى تنوع معاني التركيب والتي لا تكون إلا بعلاقة اللفظ مع المعنى بشرط التركيب.

فمهمة النحو تكمن في ذكر القاعدة النحوية كتقديم المفعول على الفاعل أو الخبر على المبتدأ أو نحو ذلك، ليأتي بعدها مهمة البلاغة والتي تنطلق من محل ما توقف النحو لتكشف لنا العلل والأسرار والنكت البلاغية الكامنة وراء ذلك، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1]، حيث نرى أن الآية الكريمة اشتملت على أداتين للتعليل (كي) و(لام) التعليل، و هذا التنوع في الأداتين دليل واضح على أن هناك فرق بين التركيبين وفائدة إضافية عن الأخرى، فالتعليل الأول ورد ب (كي)؛ لأن المقام هنا مقام تأكيد على العلة الثانية، فأمّ موسى عليه الصلاة والسلام غايتها الأولى والمِلّحة هي

[1]- القصص، الآية: 13.

رجوع ابنها إليها في أسرع وقت وهذا هو المطلوب المؤكد عندها، فلذلك جاء التعبير ب (كي)؛ لأنها أبلغ من(اللام)، وهذا ما يعضده ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾[1]، ولما كان وعد الله تعالى لها بجعل نبيه موسى عليه الصلاة والسلام نبيا مرسلا ليس من طلبها الأول ولهفتها برد رضيعها إليها فناسبه بأن يكون التعليل باللام، كونه هدف بعيد التحقق مقارنة بشوق أمه، وهو فطرة وغريزة طبيعية في الوالدين[2].

وعليه يكون توظيف كلمة معينة وفي مقام محدد بعينه يرمي إلى تحقيق غاية مقصودة يعينها دون غيرها، وهذا لا يكون اعتباطيا أو عشوائيا كيفما كان، وإنما يكون ذلك بغية الوصول إلى غرض وهدف معين، وهو الكشف عن الأسرار البلاغية الكامنة وراء هذه القواعد، ولولا ذلك لما كان هناك فروق بين التراكيب، و لظلت المعاني منغلقة على نفسها.

إن البلاغة والنحو علمان توأمان لما يجمع بينهما من علاقة وطيدة، وتعاضد في الأصل وبعض الأهداف وميدان البحث، وهذا ما عزز أواصل الترابط بينهما، بيد أنه مع تطاول الزمن تلاشت تدريجيا تلك العلاقة ولم تبق على عهد سابقها، فاستقل كل علم بما يميزه عن الآخر بمصطلحاته واهتماماته، ورغم هذا التباعد الذي أصاب العلمين فلا استغناء لأحدهما عن الآخر، وبخاصة علم البلاغة الذي يستند إلى النحو في الحفاظ على سلامة اللغة بصياغتها واشتقاقها وتراكيبها ونظمها ومعانيها، وعقب ذلك يأتي دور البلاغة للكشف عن الأغراض والأسرار البلاغية والجوانب الذوقية، وبهذا يحصل التكامل بين الطرفين لكون أحدهما يكمل الآخر، فلا غنى للنحو عن البلاغة ولا قيام للبلاغة دون النحو[3].

والمتصفح لكتب الأوائل من النحاة وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وتلميذه سيبويه والفراء وغيرهم يلحظ هناك تناثرا لمباحث علم البلاغة في مصنفاتهم وعلى وجه الخصوص علم المعاني، فهو عنصر بارز في تحليلاتهم وتوجيهاتهم النحوية، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على

[1]- طه، الآية : 40.

[2]- ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج3، ص357.

[3]- ينظر: الفكر البلاغي عند النحويين العرب، عزام عمر الشجراوي، دار البشير، عمان- الأردن، ط1، 2002م، ص18.

أسبقيتهم في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى قيمته الدلالية عندهم، حتى وإن تباينت الأهداف والغايات.

ومن هذا المنطلق نستفتح كلامنا مع إمام اللغة والنحو والعروض الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، برغم أنه اشتهر برسوخه في علم النحو إلا أننا نجد له إشارات وملحوظات بلاغية قيمة أودعها في كتاباته، ومن ذلك تعريفه للبلاغة بأنها: ((كل ما أدى إلى قضاء الحاجة فهو بلاغة، فإن استطعت أن يكون لفظك لمعناك طبقا، ولتلك الحال وفقا وآخر كلامك لأوله مشابها وموارده لمصادره موازنا فافعل))،[1] ويقول أيضا: ((البلاغة ما قرب طرفاه وبعد منتهاه))[2].فالخليل يرى في تعريفه الأول بأن اللفظ لا بد أن يكون مطابقا للمعنى حتى يحقق الغاية والمراد، وهو مما يعتد به في علم البلاغة.

وأما تعريفه الثاني فقد عنى به أن البلاغة تكون بالألفاظ القليلة المعبرة عن المعاني الكثيرة، وهذا أيضا من صميم البلاغة وغايتها في الكلام وهو أن يعبر باللفظ القليل على المعنى الكثير، والكلام ما قلّ ودلّ، وهذا من دأب العرب في كلامهم وهو ميلهم إلى الإيجاز.

ولعل من انجازات الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن سار على نهجه بعده، أنهم لم يجعلوا النحو علما قائما على ضبط الألفاظ وتحديد مواقعها فحسب، بل تجاوزوا ذلك إلى ربط القواعد النحوية بالمعاني التي تُنشئها التراكيب في السياق، فقد نظروا إلى النحو باعتباره أداة لفهم الدلالة وتفسير مقاصد الكلام، لا مجرد نظام شكلي لتنظيم الجمل، وقد كان لهذا المنحى أثر بالغ في تطور الدرس البلاغي، خصوصا في علم المعاني، الذي وجد في النحو مجالا خصبا لاستثمار العلاقات التركيبية في الكشف عن دقة التعبير وجمال الأداء، وهكذا تبلورت رؤية علمية ترى أن النحو والبلاغة وجهان متكاملان لفهم اللغة، وتمثّل العلاقة بينهما تكاملا منهجيا، فالنحو يضمن سلامة البنية، بينما البلاغة تكشف عن المعاني والسرّ الجمالي الكامن وراء هذه التراكيب، وتجلّى ذلك في جملة المباحث التي تجمع بينهما، وهي على النحو الآتي:

[1]- الرسالة العذراء، إبراهيم بن المدبر، تح: زكي مبارك، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ط2، 1931م، ص48.

[2]- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981م، ج1،ص 245.

أولا: ظاهرة الحذف والذكر

يُعدّ الحذف من القضايا الشائعة في اللغة العربية لكونها تميل للإيجاز والتعبير عن المعاني بأقل الألفاظ الممكنة طلبا للتسهيل والتخفيف، وكان الخليل ممن عالج هذه الظاهرة ووضع لها عللا بسبب كثرة الاستعمال، ومعرفة ذلك على حساب حذف بعض أجزاء الجملة بشرط عدم الإخلال بالمعنى الموجه للسامع وعلمه بالكلام المحذوف على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[1]،

وقوله تعالى أيضا: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾[2]، فعلل الخليل سبب الحذف في الآيتين بقوله: ((أن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام))[3].

ومما يلاحظ على الخليل إنه تجاوز عمل النحوي إلى الإطار البلاغي وذلك في تفسيره لظاهرة الحذف، إذ أنه لم يقف عند مجرد تحرير موطن الحذف بل ذكر السبب وهو علم المخبر بغاية كلامه وجعله على هذا النمط، بل إن في الحذف من معان إضافية وهي التهويل والتفخيم بشأن المحذوف، وهذا لا يتحقق مع الذكر.

وتلميذه سيبويه إمام النحاة كذلك لم يكن بمنأى عن هذه العلاقة ولا غافلا عنها؛ لأن كتابه لم يكن مقتصرا على علم النحو وحسب، وإنما كان موسوعة جامعا لجلّ العلوم اللغوية نحوا وصرفا وصوتا وبلاغة...، والدليل على ذلك انتفاع كل من جاؤوا بعده بتراثه من شتى الفنون والعلوم، وعلى رأسهم علماء البلاغة ولعل عبد القاهر أنفعهم به، وفي هذا دليل قاطع على التحام العلمين وحاجة أحدهما إلى الآخر، ومما أورده سيبويه في هذا الباب قوله:((وقولهم ليس أحد أي ليس هنا أحد، فكل ذلك حذف تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب بما يعني))[4]، والذي نلاحظه في تعليل سيبويه للحذف ذكره لدواعي وأسباب الحذف، وهو علم المخاطَب بالمحذوف، ومشاركته في عناصر

[1]- الزمر، الآية: 73.

[2]- الأنعام، الآية: 27.

[3]- الكتاب، سيبويه، ج3، ص103.

[4]- المرجع نفسه، ج2، ص346.

الخطاب، وكما هو معلوم أن مصطلح (المخاطَب) كان أكثر التصاقا بالدرس البلاغي منه بالدرس النحوي، إلا أنها مسألة قديمة عند النحويين فهم الأسبق لها من البلاغيين، وهذا ما رأيناه عند سيبويه في اعتماده على بديهة السامع في استحضار المحذوف على نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾[1]، فحذف مفعول(الحافظات) لدلالة ما قبله عليه وعلم المخاطب به.[2]

وحفل كتاب سيبويه بنصوص كثيرة بما يتعلق بهذه الظاهرة، ولم يتوقف عندها على تحرير المسألة بالمنظور النحوي الخالص، بل تعداه إلى إيراد التعليلات البلاغية كالتخفيف والإيجاز والسعة... وأنها ظاهرة من ظواهر كلام العرب وسمتها في الكلام بما عرف عندهم بالإيجاز، كما أنه ذكر في كتابه صورا للحذف، على نحو ما جاء في حذف الحرف، نحو قولنا: سميته زيدا، وكنيته زيدا أبا عبد الله...فالأصل في هذه الأفعال أن توصل بحرف جر، ولما وقع الحذف دل الفعل عليها، والتقدير سميته بزيد، وكنيته بزيد ونحو ذلك، أما النوع الثاني من الحذف فهو حذف الكلمة، كحذف الفعل لكثرة استعماله فصار الحذف ملازما له، ومن ذلك قول ذي الرمة:

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ مُسَاعِفَةٌ ... وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ[3]

وتقدير الكلام: اذكر ديار مية، وعلة حذف الفعل هنا لكثرة تداوله واستعماله، والسياق دال عليه[4].

ونخلص مما سبق بيانه أن سيبويه حين يتناول مسألة الحذف يتبعها بذكر الأغراض البلاغية الداعية لذلك وهي التخفيف على اللسان وكثرة الاستعمال والتوسع في الكلام، وكل ذلك من باب الإيجاز، مع وجود القرينة الدالة عليه على نحو ما رأيناه في حذف الحرف وحذف الكلمة، وهذا كله لما يضيفه أسلوب الحذف من زيادة في الفصاحة، وكون الحذف أبلغ من الذكر وأفصح.

[1]- الأحزاب، الآية: 35.

[2]- ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص74.

[3]- ديوان ذي الرمة، ذي الرمة غيلان بن عقبة، شرح: أبي نصر الباهلي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت-لبنان، 1982م، ج1، ص23.

[4] - ينظر: مباحث علم المعاني عند سيبويه، باهي عمر وأحمد لعويجي، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد:10، العدد:5، 2021م، ص337-338.

ولم يكن ابن جني ببعيد عن هذه المباحث البلاغية، فقد اعتنى بقضية الحذف وفق رؤية نحوية بلاغية، وقد عد الحذف نوعا من الشجاعة العربية، وخروجا عن المألوف وطلبا للتغيير وبثا لروح الجمال في اللغة العربية، ولا تعني هذه الشجاعة الحرية المطلقة مما قد يوقع في اللبس والتعقيد، إذ لا بد من قرينة يستدل بها على المحذوف عند المخاطب وإلا عد ضربا من التكلف؛[1] لأن الأصل في الكلام الذكر والحذف فرع عنه، والخروج عن الأصل يستدعي دليلا يدل عليه.

وابن جني كان أكثر توسعا في تناوله لقضية الحذف، حيث وظفه في كافة المستويات الصوتية والصرفية والنحوية، فابتدأ بحذف الحركة ثم الكلمة ثم الجملة وسنقتصر على ذكر ما كان توجهه فيه بلاغيا منطلقا فيه من أسس نحوية، وابن جني من العلماء الذين أَولَوْا عناية كبيرة بالمعنى لفهمه العميق للعلاقة القائمة بين النحو والبلاغة، وهذا ما تجلى في آرائه وتحليلاته النحوية ذات الصبغة الجمالية، والمتصفح لكتبه بلا شك يلحظ ذلك، سيما كتابه الخصائص الذي كان بحق موسوعة في فقه اللغة وأسرار العربية وأبعادها النحوية والجمالية.

ومن مواطن الحذف التي تناولها ابن جني حذف المضاف وبقاء المضاف إليه، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[2]، والتقدير: واسأل أهل القرية، فحذف (أهل) وهو المضاف، وبقي المضاف إليه مكانه (القرية)،[3] وهذا النوع من الحذف كثر مجيئه على ألسنة العرب الفصحاء، شعرا ونثرا، وفي القرآن الكريم أيضا.

والحذف عنده سبيل للخروج من الثقل وجنوح نحو الخفة، على نحو ما جاء في الآية فقد حل المضاف إليه مقام المضاف، وفي ذلك اتساع في اللغة، فنقل المضاف إليه (القرية) إلى حكم المضاف المحذوف، إذن فالحذف عند ابن جني نوع من الإيجاز والاختصار قصد التخفيف في الكلام، وهذا من سمت كلام العرب، خاصة ما تعلق بحذف المضاف، وقد شمل أيضا الحرف والكلمة والجملة، ورغم أنه كان من باب الشجاعة في الكلام وخروج عن المألوف والمعتاد إلا أنه ليس على إطلاقه؛ لأن الأمر يعد خروجا عن الأصل فلابد له من دليل وقرينة تدل عليه، فحذف المضاف في المثال

[1]- ينظر: الخصائص، ابن جني، ج2، ص362.

[2]- يوسف، الآية: 82.

[3] - ينظر: المرجع السابق، ج2، ص364.

السابق لوجود ما يدل عليه وهو المضاف إليه، إذ أن كلمة(القرية) دلت على متعلقها وهي الكلمة المحذوفة (أهلها وسكانها)، وإلاّ فأنّى للقرية أن تُسأَل وتُخاطَب مخاطبة العاقل ما لم يكن السؤال في حقيقته موجه لأهلها، وهذا ما يتعلق بالشق النحوي، وشرطه أن يكون معلوما عند السامع، فالأصل في الكلام الوضوح والابتعاد عن كل غموض ولبس.

وعلى ضوء ما سبق بيانه في قضية الحذف عند النحاة الأوائل لم تقتصر على الشق النحوي الشكلي، وهذا ما كان بارزا من خلال تناولهم للظاهرة، بل عرجوا على شقها الجمالي والبلاغي فعددوا الأسباب الكامنة وراء ذلك كالتخفيف والاتساع ولفت الانتباه وكثرة الاستعمال... وفي هذا إشارة لتلك العلاقة القائمة بين القاعدة النحوية والبعد الجمالي.

ثانيا: ظاهرة التقديم والتأخير

تعد مسألة التقديم والتأخير من المسائل التي عني بها النحويون في أبوابهم النحوية، ولعل الخليل من أوائل النحاة الذين أشاروا إلى مصطلح التقديم والتأخير، وذلك عندما تعرض للكلام عن الرتبة، وما يطرأ على الجملة من تغيير مواضع الكلمات، والتقديم والتأخير جاء عنده على ضربين؛ إما حسن وهو ما كان على نية التأخير؛ لأنه حافظ على حكمه السابق في الإعراب، برغم تغير موقعه من الجملة، نحو قولنا: (قائم زيد)، فتقدم الخبر(قائم) على المبتدأ (زيد) كما هو موضح لم يحدث أي تغيير في الحكم، والتزام الجملة الحالة الإعرابية السابقة، فكل ما وقع إنما هو تغير في الرتبة، والحكم باق على حاله، وهذا ما استحسنه الخليل ومن قبله، بل عده شرطا أساسيا لذلك، وأما الضرب الثاني فهو كل ما خالف الشرط الذي وضعه، وعده قبيحا عنده من وجهين، ما يؤدي إلى لبس من جهة المعنى، ومخالفة للقاعدة النحوية من جهة أخرى[1].

أما سيبويه فقد حظيت عنده ظاهرة التقديم والتأخير بحظ وافر، وكانت ملمحا بارزا في كتابه، متخللة ثنايا أبوابه، بل كان من السباقين الذين تناولوا هذه المسألة، وتبعه في ذلك من جاؤوا بعده من النحاة والبلاغيين، كل يغرف حسب حاجته ووجهته، و كان ممن أفاد منه عبد القاهر الجرجاني (محل الدراسة).

[1]- ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص59.

وكان مما تنبه له سيبويه في هذه الظاهرة الأثر الدلالي الذي خلفه في الجملة، والأسرار البلاغية الكامنة وراءه، ومنها ما جاء في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى المفعول)، حيث يقول في جملة:(ضرب عبدُ الله زيدا)، ((فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضرب زيدا عبدُ الله)، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما...وهو عربي جيد كثير، وكأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى))[1].

ينظر سيبويه لقضية التقديم والتأخير من جهة النحو والبلاغة معا، أما من جهة النحو فهو يراعي جانب الصحة والسلامة والجواز، وأما من الوجهة البلاغية فيشير إلى غرض الاهتمام والعناية.

ومن الأغراض الأخرى التي أشار إليها سيبويه في مسألة التقديم والتأخير ما كان لأجل الضرورة الشعرية، وفي هذا إشارة إلى القيمة الجمالية، وهي ملمح بلاغي بارز، على نحو ما جاء في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلماَ وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ[2]

إذ يقول سيبويه معللا سبب العدول في البيت: ((وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال))[3]، والأصل في (قلما) أنها تدخل على الفعل، ولكن قدم الاسم هنا (وصال) وهو الفاعل على الفعل للضرورة الشعرية[4].

كما تنبَّه سيبويه إلى غرض بلاغي آخر وهو لفت انتباه السامع، من ذلك قوله:((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع(

[1]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص34.

[2]- البيت ينسب لمرار الفقعسي، فقد ورد في ديوانه، ص480، وخزانة الأدب، ج10، ص226-227-229-231، ونسب إلى عمر بن أبي الربيعة، فقد ذكر في ديوانه، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1996م، ص358، وينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، ج7، ص208.

[3]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص31.

[4]- ينظر: التقديم والتأخير بين سيبويه وعبد القاهر- دراسة بلاغية تحليلية وموازنة، إسماعيل محمد الأنور محمد إسماعيل، العدد:17، 2013، ص 3991.

منطلق) إذا قلت: عبد الله منطلق فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته(فنبهته) له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء))[1].

وأشار المبرد (ت 285هـ) أيضا إلى مسائل عديدة فيما يتعلق بالتقديم والتأخير في كتابه المقتضب، نحو ما جاء في قوله: ((ضرب غلامَه زيدٌ، لأن الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول))،[2] أي أنه تقديم على نية التأخير، وهذا الوجه جائز عنده؛ لأنه تقديم من جهة اللفظ وتغيير في الرتبة لا من جهة المعنى، ولو كان غير ذلك ما صح معنى ودلالة؛ لأنه لا يمكن أن يكون (الغلام) غير مفعول به في الجملة، كما لا يمكن أن يكون (زيد) غير فاعل، فلا يعقل أن يضرب الغلامُ زيدا ولا يعلى عليه[3]، وعليه يكون رأي المبرد في مسألة التقديم والتأخير موافقا لقول سيبويه في وجه التقديم على رتبة التأخير.

ثالثا: ظاهرة الفصل والوصل

تعد ظاهرة الوصل والفصل من القضايا اللغوية المشتركة بين النحاة والبلاغيين، فكل نظر إليها بما يتناسب مع طبيعة دراستهم، فأما النحويون فعالجوه من خلال حديثهم عن الضمائر اللغوية كحروف العطف، والشرط والاستئناف وما إلى ذلك، في حين تناوله البلاغيون ضمن الأبواب البلاغية وبالأخص ما تعلق بعلم المعاني، فهم يتناولون العلاقة الرابطة بين السابق واللاحق فيتشكل بذلك عندهم بنية مترابطة المعالم، وسنحاول تسليط الضوء على الظاهرة عند النحاة لنقف على جذورها الأصلية عندهم، وهذا ما يعكس لنا بوتقة تداخل العلمين –النحو والبلاغة– من خلال وجود بعض الملاحظات والإشارات البلاغية ضمن أبواب علم النحو المتعددة كانت بمثابة البوابة لعلماء البلاغة.

وسيبويه باعتباره رائد الدرس النحوي بدون منازع ومرجعا أساسيا للنحاة من بعد، لم يفته تناول هذا اللون البلاغي في دراسته النحوية، والأمثلة على ذلك كثيرة نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿

[1]– الكتاب، سيبويه، ج1، ص81.

[2]– المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4، ص 102.

[3]– ينظر: المرجع السابق، ج4، ص102.

قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾[1] ،فالوقف على قوله تعالى (ما كنا نبغ) فاصلة؛ لأنها تفصل الكلام عما بعدها، ويستأنف بعدها كلام جديد وهو ما جاء بفاء الاستئناف (فارتدا)، وهذا ما عبر عنه البلاغيون بالفصل، وهو أن يكون الكلام منفصلا عما قبله.

وأما بخصوص الوصل منها ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[2] ، فقال : (هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هاهنا في موضع (قنطوا) كما كان الجواب في موضع الفعل).[3]

ومن الوصل أيضا عنده الربط بحرف الشرط (إن)، نحو قولنا: إن تجتهد تنجح، فإن الشرطية تجزم فعلين مضارعين، وعليه فهي تربط بين جملتين فعليتين، فتكون الجملة الأولى شرطا، والثانية جوابا له.[4]

وبما أن الوصل والفصل مظهر غالب على التركيب النحوي في اللغة العربية فقد شغل مساحة كبيرة في أبواب الكتاب عند سيبويه؛ لأنه يدرس مختلف العلاقات بين الكلم من جهة وبين الجمل من جهة أخرى، إضافة إلى تعدد وسائل و أدوات الربط، الأمر الذي يحدث انسجاما وترابطا لفظيا ومعنويا وتعليق الكلام بعضه ببعض.

وأشار الفراء (ت207هـ) أيضا في مواضع كثيرة لهذا اللون البلاغي في كتابه (معاني القرآن)، وبما أنه تناول تفسير كتاب الله عز وجل في مصنفه فقد لاحظ أن بعض الآيات تارة تأتي متصلة، وتارة منفصلة، فمن المواضع التي جاءت فيها بصيغة الانفصال ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾[5]، في حين وردت الآية في سورة إبراهيم على صيغة الاتصال وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ

[1]- الكهف، الآية: 64.
[2]- الروم، الآية: 36.
[3]- الكتاب، سيبويه، ج3، ص64.
[4] - ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص62.
[5]- البقرة، الآية: 49.

آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾[1]، ورغم أن الآيتين في سياق المعنى الواحد، إلا أن الآية الأولى جاءت بأسلوب الفصل، وذلك بفصل كلمة (يذبحون) عما قبلها لعدم احتوائها على أداة الربط وعلى هذا تكون (يذبحون) بدلا من (يسومونكم) فهي فسرت ووضحت هذا العذاب وحددته بالذبح، وأما الآية الثانية فجاءت (ويذبحون) متصلة بما قبلها بواسطة الواو، فالمعنى يشير إلى أن هذا العذاب لم يكن مقصورا على فعل الذبح وحده، بل كان أوسع من ذلك، حيث يتضمن أنواعا متعددة من صور الإيذاء والعقاب التي مارسها فرعون وأتباعه، وهنا يأتي دور الفراء بالتحليل والتعقيب والتفريق بين الأسلوبين بقوله:((فمعنى الواو أنهم يمسهم العذاب غير التذبيح، كأنه قال: يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح، ومعنى طرح الواو وكأنه تفسير لصفات العذاب)).[2]

رابعا: ظاهرة التعريف والتنكير

يُعدّ التعريف والتنكير قسيما مشتركا بين النحو والبلاغة، باعتباره من أساليب اللغة العربية التي عني بها النحاة والبلاغيون على حد سواء، فإنك لا تكاد تقف على مصنف من مصنفات النحو إلا وهو يعالج هذا الموضوع من خلال ذكر أقسامه وضوابطه ووظائفه ودلالاته المختلفة، في حين تناوله البلاغيون من جهة أغراضه البلاغية.

وبما أننا نتناول ظاهرة من ظواهر علم المعاني عند النحاة- وهي التعريف والتنكير، وهي أكثر من أن تحصى، يقول السيوطي: ((لما كان كثيرا من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير، وكانا كثيرَي الدور في أبوابه العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء، وقد أكثر الناس في حدودهما وليس منها حد سالم))[3].

ومن أبرز النحاة الذين تناولوا هذه القضية إمام النحاة سيبويه، إذ إنه لم يغفل عن هذا اللون وبيان علته، ومن ذلك ما ورد في باب كان؛ إذ يقول: ((واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة

[1]- ابراهيم، الآية: 09.

[2]- معاني القرآن، الفراء، ج2، ص69.

[3]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، ج1، ص 218.

ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنه حد الكلام))[1]، ويرى سيبويه أنه يجب مراعاة المتكلم الجانب النفسي للمخاطب وتلبية حاجياته وذلك بعدم ترك الكلام مجهولا أو فيه لبس نحو جهل المخاطَب عن مراد المتكلم، في حين أن غاية المتكلم هي إفادة السامع، والإفادة لا تتحقق بغموض أو إبهام، نحو قولك: (كان حليما)، فإنه ينتظر منه أن نعرف صاحب الصفة أولا قبل ذكر خبره في حالة نكرة، فلا يصح أن تخبر السامع عن المجهول، فالمعروف هو المبدوء به، ولا يبدأ بنكرة حتى لا يوقع في اللبس، فسيبويه يرى بأن اسم (كان) يجب أن يكون معرفة، ولا يصح البناء على مجهول، واسم كان رتبته التقديم؛ لأن المخاطب تطلب نفسه معرفة الوصف إذا تقدم اسم كان فنقول: (كان زيد حليما)، فغاية المتكلم أن يطلع السامع على شيء جديد لم يكن على معرفة ودراية به، وهذه مهمة المتكلم وهي مراعاته لمقتضى حال المخاطب وحاجته من الكلام، وهذا لا يتم إلا إذا ابتدأ بالمعرفة لا بالنكرة، وبذلك تتحقق استقامة الكلام وحسنه[2].

ولكن هذا الكلام ليس على إطلاقه فقد يأتي المسند إليه نكرة في بعض الحالات عند البلاغيين، كدلالته على الوحدة، وأن المراد به شخص واحد فقط نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾[3]؛ فالمراد في الآية رجل واحد وليس أكثر، وقد يأتي أيضا للدلالة على الجنس، كقولنا: (أقبل رجل)، فأنت تقصد الرجل دون المرأة، وقد يأتي كذلك لغرض التعظيم أو التحقير، نحو قول أحدهم : (أتاني اليوم رجل)، ويريد بذلك مدحه وتعظيم شأنه إشارة لقوته، فتقول عندئذ: (ما أتاني رجل): وتقصد بكلامك الأقوياء، وأنه ما جاءك إلا الضعفاء.

فسيبويه برغم أنه من زعماء المدرسة النحوية إلا أننا نرى بأنه تناوله لمسألة التعريف والتنكير ليست بالبعيدة عن الأغراض البلاغية والجمالية، وفي هذا دليل واضح على تداخل مبحث علم المعاني في النحو من خلال قضية التعريف والتنكير، وهنا يظهر دور سيبويه في عدم فصل النحو عن البلاغة، فالعدول عن التنكير إلى التعريف أو العكس يحمل مقاصد دلالية عميقة تخدم علم المعاني[4].

[1]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص47.

[2]- ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص 104.

[3]- القصص، الآية :20.

[4]- ينظر: المرجع السابق، ص105.

المطلب الثالث: علاقة النحو بالبلاغة قبل مرحلة التقعيد النحوي

إن تعلق النحو بالبلاغة قديم بقدم علوم اللغة العربية، إذ لا يمكن عزل أحدهما عن الآخر، ذلك أن التركيب يحتاج لكليهما بغية تحقيق الفائدة المرجوة، فمادام لا غنى للتركيب عن المعنى ولا غنى للمعنى عن التركيب فكذلك الحال بالنسبة لعلاقة النحو بالبلاغة.

ففي العصور الأولى، وبالتحديد في العصر الجاهلي، عصر الفصاحة والبلاغة والتذوق البياني، البيئة التي هيأها الله لتكون مهبط وحيه، حيث كان يعرض فيه أجود الكلام وأنفسه من أفواه أقحاح العرب وأرباب الشعر والنثر، ونورد من ذلك حين احتكم حسان بن ثابت والخنساء –رضي الله عنهما–لخبير من خبراء ذلك الزمان وهو النابغة الذبياني، بما جادت به ألسنتهم وقوارحهم من الشعر، فقال حسان[1]:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وَأَسْيَافنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةً دَمَا

فحينها عاب النابغة على حسان قوله (الجفنات)، لجعله إياها جمع قلة، إذ قال له: (يا بني إنك قلت لنا: الجفنات فقللت عددك)، وكذا قوله: (يلمعن بالضحى) فأرشده إلى جعلها (يلمعن بالدجى) لتكون أفخر وأبلغ في مناسبتها للمقام.

نرى بأن نقد الذبياني لحسان بن ثابت يدخل في علم النحو والصرف؛ لأنه عاب عليه استخدامه لجمع القلة في كلمة (جفنات)، والمقام يستدعي توظيف جمع الكثرة (جفان) كون السياق سياق فخر وتخويف وبث الرهبة والفزع في قلب العدو، وهذا يناسبه التكثير والمبالغة وليس التقليل والتصغير، والذي يعنينا في هذا الأمر أن الذبياني انطلق في نقده من النحو والصرف ليتوصل من خلاله إلى اللون البلاغي، وفي هذا آية عملية في أن جسد لنا تلك الرابطة القوية بين النحو والبلاغة[2].

[1] –ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه: وليد عرفات، دار صادر، بيروت– لبنان، 2006م، ج1، ص35.

[2] – ينظر: العلاقة بين علمي النحو والبلاغة دراسة بلاغية نقدية، أحمد عبد الحفيظ محمد مرسي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، سوهاج، العدد: 29، يونيو2023م ص689-690.

والمخاطب المتذوق لكلام العرب الفصيح البليغ هو وحده القادر على التمييز بين سقيم الكلام من جيده، لما يمتلك من مقدرة بيانية وحس ذوقي يؤهله لذلك.

ولم يكن تعليق الذبياني نابعا عن علمه ودرايته بالقواعد وقوانين النحو وعلم التراكيب، وإنما هو عائد إلى الفطرة اللغوية السليمة والسليقة العربية، إذ بها كانوا يميزون بين كلام وكلام.

إن شعراء ونقاد العصر الجاهلي لم يكونوا على دراية بأحكام النحو وقواعده، ورغم ذلك كان فيهم نوابغ الشعراء ومصاقع الخطباء، ولهم القصيد العجيب، والرجز الفاخر، والخطب الطوال البليغة والقصار الموجزة، فقدموه في شكل شعر موزون ولفظ منثور، ومثل منسوج.

وببزوغ شمس الإسلام الذي جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومع نزول آيات الذكر الحكيم المعجزة الخالدة، الذي أعجز العرب قاطبة بفصاحته وبلاغته ونظمه العجيب، فحيّر العقول وسلب القلوب، وكان نموذجا عمليا للتكامل الحاصل بين النحو والبلاغة، وبما أن القرآن الكريم يمثّل أعلى درجات البلاغة وأرقاها، الأمر الذي جعل قواعد النحو مستجيبة وخاضعة لهذه الصور البلاغية والألوان البيانية، فجمع بذلك بين الاستقامة والجمال، وهذا ما جعل للبلاغة سلطة على كثير من القواعد النحوية في آيات القرآن الكريم، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]، إذ نلحظ الرفع في لفظ (الصابون) برغم عطفها على منصوب، والسبب في هذا العدول هو تحقيق غرض بلاغي، وهو لفت الانتباه، وهذا اللون كثير في القرآن الكريم، وشائع في كلام العرب، فالمتكلم إذا ما أراد أن يلفت انتباه السامع والمخاطب لشيء مهم أبرزه بهذه الطريقة وغيرها، فتحويل الكلام من النصب إلى الرفع يثير اهتمام وفضول السامع لهذا التغيير في السياق والنمط النحوي، الأمر الذي يجعله يتساءل عن سبب ذلك، ليجد نفسه أمام غرض بلاغي منشود يزيد الكلام جمالا ورونقا، واستحضارا لذهن السامع[2].

[1]- المائدة، الآية: 69.

[2]- ينظر: العلاقة بين علمي النحو والبلاغة دراسة بلاغية نقدية، أحمد عبد الحفيظ محمد مرسي، ص690.

وبعد هذا العرض المقتضب لما كان عليه حال النحو والبلاغة قبل التقعيد النحوي والتنظير البلاغي نلحظ أنه كان هناك تكامل بينهما نظرا لحاجة كل واحد منهما للآخر عمليا وتطبيقيا، دون ذكر للمصطلحات والقواعد التعليمية، بل كان ذلك متجسدا بصورة عملية وممارسة تلقائية، نابعا عن فطرة سليمة، لا تحتاج لمعرفة فعل من فاعل أو حال من نعت...، وإنما تتذوق ذلك سليقة وإحساسا.

ولعلنا نمثِّل لذلك بقصة نختم به كلامنا في هذا المقام، محاولين تقريب الصورة لتلك المرحلة، مرحلة الفطرة اللغوية والسليقة العربية، وهو ما ورد في قصة الأعرابي الذي حضر مجلس الأخفش(ت215هـ)، فسمع ما يدور في مجلسه من كلام حول النحو وأحكامه، فانتابه من الحيرة والدهشة ما انتابه؛ لأنه سمع ألفاظا ومصطلحات لم يعهدها من قبل ولم يقف على معانيها، ((فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ فقال الأعرابي: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا))[1]، فما دار بين الأعرابي والأخفش يُصوِّر لنا الفرق بين النحو الوصفي الذي تحكمه الملكة اللغوية والذائقة الفطرية، النابعة من البيئة السليمة وهذا هو حال الأعرابي وأمثاله ، وبين النحو المعياري؛ نحْوِ البيئة العلمية، المستندة إلى النظر والتعليل والقواعد والقوانين، والممَثَّلة في عالم النحو البصري الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

المطلب الرابع: علاقة النحو بالبلاغة بعد مرحلة التقعيد

مما رأيناه سلفا أن علاقة النحو بالبلاغة قديمة قدم الدرس اللغوي، حيث أنه كان هناك تداخل كبير بين العلمين ولا تكاد تميز بينهما، غير أنه مع بداية التقعيد النحوي والتنظير بدأ يظهر بعض مصطلحاته وغاياته، وهذا لا يعني الانفصال التام والمنقطع، وإنما هي في حقيقة الأمر مسألة تمايز أحدهما عن الآخر، فكما أن لعلم النحو مفهومه الخاص ومصطلحاته وأهدافه، وإن للنحو فضل كبير في تأسيس علم البلاغة كما زعم ذلك بعض الدارسين فهم كما يرون أن علم البلاغة نشأ في أحضان النحو العربي ثم بدأ تدريجيا في الانفصال عنه ليصبح بعد ذلك قائما بذاته، مع بقاء روابط لفظية ومعنوية تربط بين العلمين، ويعود السبب في هذا الفضل إلى أن الإشارات البلاغية الأولى كانت على يد النحويين الأوائل وعلى رأسهم سيبويه، والفراء وابن جني والمبرد وغيرهم ممن

[1]- ينظر: الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، ص253.

حفلت مصنفاتهم ببعض مباحث علم المعاني، من تقديم وتأخير وحذف وتعريف وتنكير وفصل ووصل إلى ما غير ذلك[1].

ويرجع السبب في نشأة العلمين إلى تحقيق غاية واحدة وهي خدمة القرآن الكريم، فالنحو والبلاغة نما وترعرعا في كنف كتاب الله عز وجل، حيث تجنّدا لخدمته وفهم معانيه ومعرفة إعجازه وأسراره، ولقد كان السبب الرئيسي في تأسيس وتقعيد علم النحو هو ظهور اللحن وانتشاره حتى وصل به الأمر إلى القرآن الكريم، فقيّض الله تعالى لذلك رجالا حملوا على عاتقهم مسؤولية حفظ اللغة من اللحن والاعوجاج فأسسوا القواعد وبنوا الأصول وضبطوا المناهج حتى صار علما قائما بذاته، وأما ما تعلق بنشأة علم البلاغة، فقد كان القرآن الكريم هو المصدر الأساس كذلك لقيام البلاغة وخاصة ما تعلق ببلاغة القرآن الكريم وإعجازه اللغوي والبياني، فراحوا يبحثون في أغراضه وأسراره ومكامن إعجازه.

بعد هذه البسطة العلمية لا يسعنا إلا نضع مخلصا لهذا الفصل الأول من هذا البحث على النحو التالي:

– يتبيّن في ضوء ما تقدّم أن النحو العربي منذ نشأته لم يكن علما معياريا محدود الوظيفة، بل فضاء معرفيا واسعا انشغل بالمعنى في جوهره، فجعل من التراكيب النحوية وسيلة للكشف عن الدلالة وتفسير النصوص، لا مجرد أداة لضبط الأبنية اللفظية.

– إن حضور مصطلح "معاني النحو" عند عبد القاهر لم يكن مجرد استمرار آلي لما سبقه، إنما كان ثمرة لتراكم معرفي تضافرت فيه جهود العلماء السابقين، الذين وضعوا اللبنات الأولى وأرسوا مباحث متفرقة هيأت لظهور المفهوم، غير أن ما يميّز الجرجاني أنه لم يكتف بتلقي تلك الإرهاصات، بل أعاد صياغتها ضمن رؤية متكاملة في إطار نظرية النظم، فأخرج معاني النحو من طور البدايات المتفرقة إلى طور التحديد المنهجي والوظيفة البلاغية الواضحة، وهكذا يظهر فضل السابقين في التمهيد، وفضله في البناء والتشييد، بما جعل المصطلح يبلغ مع عبد القاهر أوجّ حضوره النظري ووضوح معالمه.

[1] – ينظر:التداخل المصطلحي بين النحو والبلاغة عند الزمخشري، طارق بومود، مجلة اللغة العربية، المجلد: 22، العدد: 49، 2020، ص400-401.

– وهكذا يتبين أن ما عالجه النحاة الأوائل من قضايا التقديم والتأخير، والوصل والفصل، والذكر والحذف، وارتباط الإعراب بالمعنى، ونحو ذلك من المباحث التي كان لها علاقة وطيدة بالمعنى، لم يكن مجرد اجتهادات متفرقة، بل إرهاصات أولى لميلاد رؤية أعمق تجعل من النحو علما للمعنى بقدر ما هو علم للتركيب، فإذا كان لسيبويه والفراء وابن جني فضل التمهيد وتأسيس المعالم الأولى، فإن لعبد القاهر فضل الجمع والتأصيل، حيث منح معاني النحو وجودها المستقل داخل نظرية النظم، فجعلها إطارا كليا يفسّر أسرار البيان في النص العربي، مبينا من خلالها كيف تتشكّل الدلالة في ضوء العلاقات النحوية والسياقية.

– إن استعمال مصطلح (معاني النحو) عند الزبيدي والسيرافي لم يتجاوز حدود الإشارة الجزئية التي بقيت حبيسة التنظير المحدود، ولم تُنتج تصورا متكاملا لمعناه ووظيفته، غير أن القيمة الحقيقة لهذا المصطلح تجلّت مع الجرجاني، حيث منحه دقة في التحديد وسعة في المفهوم، وجعل منه أداة مركزية في بناء نظريته، ومن ثَمّ انتقل المصطلح من طور الملاحظة المتفرقة عند السابقين إلى مرتبة التأسيس النظري، التي تفسر انسجام النص وبلاغته، فارتبط اسمه بالجرجاني ارتباطا جعل حضوره في الوعي العلمي والبلاغي لا ينفصل عنه.

– تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن الجرجاني قد حرّر مصطلح معاني النحو من ضيق الدلالة المعجمية ومن الجمود الإعرابي، فجعله مُعبرا عن المعاني الذهنية التي يصوغها المتكلم في نفسه قبل أن يكسوها بالألفاظ في كلامه، وهكذا لم تعد المعاني عنده مجرد دوال معجمية أو علامات إعرابية، بل غدت جوهر العملية النظمية، والمبدأ الخفي الذي يوجّه اختيار الألفاظ وترتيبها ليُنتج الكلام دلالته الكاملة وأثره البلاغي.

– تمثل معاني النحو المجال الذي يلتقي فيه النحو بالبلاغة، إذ يُوفّر النحو الأساس التركيبي الذي تتولد فيه المعاني الذهنية، في حين تكشف البلاغة عن الأبعاد الفنية والجمالية الكامنة فيها، وبالتالي، فإن معاني النحو ليست مجرد إطار نحوي أو بلاغي منفصل، وإنما هي حلقة وصل تُوفّق بين الدقة الإعرابية التي يضمنها، والوظيفة التأثيرية التي تستخلصها البلاغة، فتصبح بذلك نسقا معرفيا متكاملا يكشف عن وحدة اللغة في مستوياتها المختلفة، ويمنح النص قدرته على الإبلاغ والتأثير معا.

الفصل الثاني

معاني النحو من خلال رؤية عبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول: المنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني

المبحث الثاني: النظم ومعاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني

المبحث الثالث: توخي معاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني

تمهيد:

يعد مفهوم معاني النحو عند الجرجاني من القضايا الجوهرية التي تكشف عن أصالة مشروعه البلاغي والنحوي، إذ لم يره مجرد نسق من القواعد الصورية التي تحكم علاقة الكلمات بعضها ببعض، وإنما اعتبره مدخلا لفهم آلية اشتغال المعنى في الخطاب، فالجرجاني يضع النحو في قلب العملية الدلالية، ليغدوَ الأداة التي تمكن المتلقي من إدراك الفوارق الدقيقة بين المعاني، والوقوف على كيفية تشكلها تبعا لاختلاف البنية التركيبية وتحولاتها، ومن هذا المنطلق فإن النحو لديه ليس علما بالوظائف الصرفية والتركيبية فحسب، بل أفق تأويلي يسعف في الكشف عن البعد البلاغي الكامن وراء انتظام الكلام، بحيث يصبح كل تحول نحوي دالا على تحول في المعنى، وكل اختيار تركيبي معبرا عن قصدية مخصوصة.

وما يزيد هذه الرؤية عمقا أن الجرجاني لم يكتف ببيان العلاقة بين النحو والمعنى من زاوية النظر الداخلي للتركيب، بل جعلها مرتبطة بالسياق التداولي ومقام التخاطب، فالمعنى عنده ليس معطى جاهزا يُستخرج من الألفاظ بشكل آلي، وإنما هو ثمرة توخ دقيق لمواضع الكلام ومواقع النظم، حيث تتظافر الاعتبارات النحوية والبلاغية معا لتحديد المقصد الذي أراده المتكلم، وهذا ما يجعل معاني النحو تتجاوز إطارها الضيق لتتحولَ إلى وسيلة لفهم الخطاب في كليته، بوصفها حلقة وصل بين انتظام البنية اللغوية وتجلي المعاني في بعدها التأثيري والجمالي.

إن هذه الرؤية تضعنا أمام إعادة تعريف لوظيفة النحو في التراث العربي، إذ يتضح أنه لم يكن عند الإمام مجرد علم مساعد على تقويم اللسان، بل جهازا معرفيا متكاملا يتداخل فيه النحوي والبلاغي والدلالي، ومن ثَمّ فإن دراسة معاني النحو في ضوء هذه الرؤية تقود في النهاية إلى الكشف عن مشروع نقدي متفرد، يفتح المجال لفهم اللغة باعتبارها فعلا مقصودا يتجاوز حدود البنية إلى آفاق المعاني.

وانطلاقا من هذا التصور، يمكن النظر إلى مشروع عبد القاهر النحوي بوصفه منظومة متكاملة، تبدأ برؤيته لمناهج النحو، وتنتقل إلى تصوره للنظم كجوهر للبيان، ثم تنفتح في مظهرها التطبيقي على توخ دقيق لمعاني النحو في أدق الظواهر الأسلوبية، مما يُظهر براعة عبد القاهر في تحويل النحو من علم قاعدي إلى منهج تأويلي يخدم البيان ويكشف عن بلاغة العربية في أعلى صورها.

المبحث الأول: المنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني

المتصفح لكتابي(الدلائل والأسرار) للشيخ العلامة عبد القاهر يلمح بلا شك أن الرجل انتقل نقلة نوعية من التفكير النحوي الذي كان سائدا في تصانيفه الأولى في النحو نحو ما جاء في المقتصد والعوامل المائة وغيرها من مصنفاته النحوية التي أُثِرت عنه في ديوانه أعماله، فعدل وحسّن وبدّل وأضاف وحذف...، وصنيع الشيخ هذا ليس بدعا؛ لأن هذه سمة غالبة في العقل البشري نحو الارتقاء والنضج المعرفي الفكري، ذلك أن الكاتب والمصنف في بداية كتاباته يخط بقلمه ما استقر عليه علمه ومعارفه في تلك الحقبة ومع تطاول الزمن واختمار الرصيد المعرفي فخرج من صلب وترائب فكره علما يانعا ينبئ عن شيء متجدد شكلا ومضمونا لما يطؤه من التطور والنضج، وهذا ما حدث مع عبد القاهر لما شهد له من الذكاء والفطنة وعمق التفكير وبعد النظر ما جعله يضيف ولا يعيد، ويبدع ولا يقلد، وهذا ما يلمسه كل من تصفح وقرأ بعمق دلائله وأسراره، فكان بحق نقلة متميزة ظهرت في تحليلاته وجواهره كلامه حول الإعجاز وربطه بالنظم والنحو، فترى ما كتبه موسوعة جمعت بين النحو والبلاغة والاعجاز، فكان منه إلا أن أسس بدلائل الإعجاز نحوا جديدا بصبغة تتطلع للأفضل، غير منقطع عن نحو الأوائل فقد استقى من ينابيع علمهم ليهتديَ بذلك إلى دقائق ورؤى جديدة تعكس مدى تطور الدرس النحوي وانتقاله من الجمود إلى الحيوية.

هذا وإن كان عبد القاهر قد اشتهر في الوسط بالبلاغة أكثر منه في النحو ولكن هذا لا يمنع أنه نحوي بامتياز ويشار إليه بالبنان وتوجهه للنحو لا يقل عن انتسابه للبلاغة، غير أن الأمر الذي جعله مشهورا في البلاغة أكثر من النحو هو أنه يعد المؤسس الحقيقي والواضع الحقيقي لعلم البلاغة بخلاف علم النحو فقد سبقه إليه جهابذة هذا العلم كسيبويه وابن جني وغيرهم.

لم يرض عبد القاهر بالوضع المتردي الذي آل إليه النحو، كما لم تقنعه تلك النظرة القاصرة له، الشيء الذي حمله على التفكير في إعادة النظر في أمره وتخليصه من غيابات الشكلية والجمود، ودعا إلى النهوض به نحو الكشف والتنقيب عن المعاني التي ينجزها المتكلم ويرتبها ذهنيا ليخرجَها في قالب الكلمات المنطوقة أو المكتوبة، فسما بذلك نحو عالم المعاني بعدما كان منحصرا في المباني، ولذلك عدّ الشيخ الحالة التي وصل إليها النحو عند معاصريه –على وجه التحديد– من قبيل الزهد واللامبالاة والتقليل من شأن النحو الأمر الذي جعلهم يهملون الأسرار الكامنة وراء كل تركيب والكشف عن معانيه فانغمسوا وراء تتبع أواخر الكلم، ولو أنه عد الذين زهِدوا وزهَّدوا في النحو أشدّ

خطرا مما سبق، ولفرط جهلهم لم يدركوا أن ما أقدموا عليه يعادل الصدّ عن القرآن الكريم وعن معرفة معانيه، إذ يقول:((وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ذاك لأنهم لا يجدون بُدّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه))،[1] ومثله ما جاء في صبح الأعشى:((فالنحو لا يستغنى عنه ولا يوجد بد منه إذ هو حلي الكلام وهو له كما قيل كالملح في الطعام))[2].

والنحو آلة العلوم ونافذة كل عالِم في فنه يستدل ويعلل به، إذ إنه أساسي في كل العلوم والفنون، قال الشافعي (ت204هـ)- رحمه الله - :((من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم))[3]، وهو يشير بذلك إلى ميدان الشريعة وعلومها، فهذا المفسر يستعين به في تحليل نصوص القرآن الكريم وفهم معانيه على الوجه الصحيح فيأمن بذلك من الوقوع في اللحن والتحريف، وعلم الحديث ليس ببعيد عن انتفاعه بعلم النحو إذ يعد أداة مهمة تساعد في فهم الأحاديث النبوية، وهذا ما أكد عليه السيوطي (ت911هـ)، وقد أجمع العلماء على أن النحو يحتاج إليه كل علم من علوم الدين وفي مقدمتهم التفسير والحديث[4]، كما اشترط علماء أصول الفقه على المجتهد أن يكون عالما بالنحو ليستعين به على استنباط الأحكام الشرعية واستخراج دلالات ألفاظها، ويؤكد على ذلك ابن حزم بقوله:((لابد للفقيه أن يكون نحويا لغويا وإلا فهو ناقص لا يحل له أن يفتيَ بجهله بمعاني الأسماء وبعده عن فهم الأخبار))[5]، وليست هذه العلوم فحسب، فكما لا يستغنى عن الملح في الطعام فكذلك النحو يمتد أثره في سائر العلوم.

ونظرا للمنزلة الرفيعة التي حظيَ بها علم النحو بين جنبات مختلف العلوم، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على سعة مداركه وأفق معالمه فهو لا يتوقف عند مبدأ المعيارية وصون اللسان عن اللحن بل

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص28.

[2]- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م،ج1، ص210.

[3]- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط1، 1989م، ج2، ص407.

[4]- ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تح: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م، ج1، ص74-75.

[5]- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج2، ص52.

يتعداه إلى سبر أغوار المعاني، وهذا ما دعا الجرجاني إلى التنبيه إليه بل والتأكيد عليه فنادى بأعلى صوته إلى إرجاع هيبته وإعادة النظر في أمره ووظيفته الأصلية المنوطة إليه.

ولا ننكر أن رؤية الجرجاني ومنهجه في النحو على نحو ما جاء في تصانيفه السابقة قبل الدلائل والأسرار كانت تمتاز بالمعيارية، وأسلوبه التأليفي في(العوامل المائة) و(المقتصد) و(الإيضاح) وغير ذلك مما ألفه في النحو خير دليل على ذلك، ونستطيع أن نطلق عليه بالمنهج التقليدي عنده وهوما اتسم بالمعيارية التعليمية والتي سار فيها على خطى المتقدمين مستخدما في تحليلاته الأدلة العقلية والتعليلات المنطقية من ذلك قوله:((اعلم أن هذا لا يجوز لأجل أن الفاعل مرتبته أن يقع بعد الفعل فإذا قلت: ضرب غلامُه زيدا فرفعت غلامه بضرب وأوقعته بعده كان واقعا في مرتبته والشيء إذا وقع في موضعه لم يقدر فيه التأخير وإذا كان كذلك كان غلامه في قولك: ضرب غلامه زيدا مقدما على زيد لفظا وتقديرا فلا يجوز لأجل أن الهاء المتعلق به ضمير زيد فهو إضمار قبل الذكر...))[1]، ومضى الشيخ على هذه الشاكلة مستخدما في إثبات القواعد التي تواطأ عليها النحاة البراهين العقلية والمقدمات المنطقية.

وإضافة إلى السِّمة المعيارية التي بدت واضحة من خلال المسائل التي تناولها عبد القاهر بالتحليل المنطقي وتغليب الأحكام العقلية نجده وظف التعليل بل وبسط القول فيه معتمدا في ذلك على العلل النحوية والفروض المنطقية والبراهين الفلسفية، فتراه يعمد إلى الحكم النحوي في الجملة فيعلله ويقدم ما فيه من التبريرات النحوية بما يوافق القواعد والأحكام المتعارف عليها عند النحاة المتقدمين، ولعلنا نورد لذلك مثالا نبرز فيه آلية التعليل عنده من ذلك ذكره للسبب في التزام الفاعل الرفع والمفعول النصب والمضاف إليه الجر، إذ يقول:((اعلم أن الفاعل رفع والمفعول نصب والمضاف إليه جر، وإنما خص الفاعل بالرفع دون النصب لأجل أن الرفع أثقل من النصب والفاعل أقل من المفعول ألا ترى أن فعلا واحدا يكون له عدة مفعولات ولا يكون له إلا فاعلا واحدا)).[2]

كما نلمح أيضا عناية الجرجاني بقضية العوامل فألّف في شأنها كتابه الشهير(العوامل المائة)، الذي جعله في ثلاثة أبواب وأقسام، قسم خاص بالعامل وقسم للمعمول والآخر للإعراب، أما من ناحية تقسيم العوامل فقد قسمها إلى لفظية وأخرى معنوية، فخصّ اللفظية بما سمع عن العرب

[1]- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ج1، ص332-333.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص326.

وكذلك ما قيس على كلامهم، في حين نجد العوامل المعنوية اختصت بدائرة المعاني لاوجود له في النطق والتلفظ كرفع المبتدأ بالصدارة والابتداء، في حين لو أنه رفع ب(كان) الناسخة نقول إن سبب الرفع العامل اللفظي وهو(كان)، والعوامل عنده تكون على ثلاثة أنواع من الاسم والفعل والحرف، هذا من أهم ما ضمنه كتابه العوامل، وله في هذا المضمار أيضا كتاب الجمل والتلخيص ونحو ذلك من مصنفاته النحوية، والذي يعنينا في هذا الأمر أن طريقة الشيخ في العوامل كانت على خطى من سبقه من النحاة شرحا وتقسيما وتمثيلا.

وأما ما يتعلق بآلية التحليل فقد حفلت مباحثه بها على سنن من سبقوه من النحاة المتقدمين وظهر ذلك في اعتماده على مباني التقسيمات المختلفة والعناصر والأجزاء والفروع، من ذلك نظرته التحليلية لبعض الحروف فيرى أنّ (لعل) أصلها (عل) دخلت عليها اللام، وكذلك(لكن) مركبة من(كِنّ) واللام، وكذا لن ولولا وما إلى ذلك[1].

يجرنا الحديث عن التعليق مباشرة إلى الكلام عن الإسناد كما قال ابن مالك عن:((الإسناد بأنه عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه))[2]، نحو قولك: زيد قائم، فمنشأ الكلام قائم على ركنين رئيسيين؛ مسند ومسند إليه وبينهما تعلق من ناحية المعنى التركيبي ولا غنى لأحدها عن الآخر في هذه الحالة؛ لأن القصد من هذه العلاقة الإسنادية تحقيق الفائدة ولا يتحقق ذلك إلا بتعلق هذا بذاك، فلو قال قائل (زيد) وسكت لم يُفد معنى إضافيا غير أنه شخص اسمه زيد، أي أتى بمعنى الكلمة حال الإفراد، ولا علاقة لهذا الأمر بحديثنا سواء عن الإسناد أو التعليق، فالأخيرين محلهما التركيب والجملة وعليه نقول ينشأ عن التركيب مالا ينشأ عن الإفراد، وهذا هو بيت القصيد، فالعبرة ليست بالكلمة وإنما بعلاقتها مع غيرها من الكلمات يجمعهما سياق واحد ومقام واحد، فيتشكل بمجملهم المعنى العام للجملة أو النص أو نحو ذلك من العلاقات المختلفة.

وانطلاقا مما تقدم، يصبح من الضروري التوقف عند مفهوم التعليق في الدرس النحوي، باعتباره أحد المفاتيح الإجرائية لفهم طبيعة العلاقات بين البنى اللغوية ومعانيها، فهذا المفهوم لا يقتصر على بيان الروابط التركيبية فحسب، إنما يتجاوزها ليكشف عن كيفية انتظام المعنى في ضوء السياق، ومن هنا تتضح أهميته عند عبد القاهر، حيث أعاد توظيفه ضمن نسقه النظري ليجعل منه أداة محورية في

[1]- ينظر: المرجع السابق، ج1، ص443- 444.

[2]- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك،ج1، ص9.

إبراز التفاعل بين النظم والدلالة، بحيث يتحول التعليق من مجرد إجراء نحوي إلى آلية كاشفة عن عمق المعنى وطرائق توليده في الخطاب.

المطلب الأول: التعليق عند عبد القاهر الجرجاني

يعد مفهوم التعليق من أبرز المباحث التي توقف عندها الجرجاني في مشروعه النحوي والبلاغي، حيث لم يتعامل معه باعتباره آلية شكلية فحسب، بل بوصفه وسيلة كاشفة عن كيفية انتظام المعاني داخل التركيب، فالجرجاني جعل من التعليق مدخلا لفهم طبيعة النظم، مبيّنا أن المعنى لا يستقيم إلا بانتظام الروابط بين الألفاظ على نحوٍ يحقق المقصد الدلالي، ومن هنا، فإن دراسته للتعليق تكشف عن وعي عميق بأثر العلاقات النحوية في تشكيل المعاني، وتضع هذا المفهوم في قلب نظريته حول النظم والبيان.

أولا: تعريف التعليق لغة واصطلاحا

التعليق لغة من فعل علّق يعلّق، والمصدر منه تعليق، يقول ابن فارس (ت395هـ):((علق (العين واللام والقاف) أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي... وتقول: علقت الشيء أعلقه تعليقا وقد علق به إذا لزمه))[1].

وعليه فالتعليق لغة جاء بمعنى الإناطة و اللزوم، كما له معان أخرى كالتشبث بالشيء، ومعنى النشوب، ومنه قول ابن منظور(ت711هـ):((يقال: علقت فلانة علاقة أحببتها، وعلِقت هي بقلبي: تشبثت به... وأعلق أظفاره في الشيء: أنشبها))[2].

ومجمل المعاني يدور حول الإناطة واللزوم والتشبث والنشوب، وهي تدل في أصلها على معنى الاتصال والارتباط .

وانطلاقا من التعريف اللغوي لمصطلح التعليق نتوصل من خلاله إلى المعنى الاصطلاحي، فالتعليق عند النحاة ((بحث يتعلق بظن وأخواتها وهو ترك عملها أي عدم مباشرتها للمفعولين لفظا ومعنى وذلك إذا وقع أحد هذه الأفعال قبل كل شيء له الصدر، كأن يقع قبل ما النافية مثل قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾[3]، أو قبل قسم ملفوظ أو مقدر مثل علمت والله إن زيدا

[1]- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، ج4، ص125.

[2]- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ط3، ج10، ص 262.

[3]- الأنبياء، الآية :65

قائم وعلمت إن زيدا قائم، أو قبل لام الابتداء أو لام جواب القسم مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[1]، أو قبل استفهام مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾[2]))[3].

ويرجع السبب في تسميته بالتعليق عند النحاة تشبيها بحال المرأة المعلقة لا هي بزوج ولا بمطلقة[4]،كما يطلق عند الفقهاء على الطلاق المعلق بشرط؛ أي أن يقول الزوج لزوجته: إن ولدت أنثى فأنت طالق، وعليه يكون الطلاق في هذه الحالة مرتبط بشرط ولادة الأنثى، فهو إذا معلق به[5].

أما من ناحية استعمال مصطلح(التعليق) فنجد له ذكرا عند سيبويه في الكتاب، وذلك في ثنايا كلامه عن أحكام (أي)، إذ يقول:((وتقول: أيّ من يأتينا يريد صلتنا فنحدثه فيستحيل في وجه ويجوز في وجه آخر، فأما الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون (يريد) في موضع (مريد) إذا كان حالا فيه وقع الإتيان؛ لأنه معلق بيأتينا كما كان فيها معلقا برأيت في أي من رأيت في الدار أفضل فكأنك قلت: أيهم فنحدثه، فهذا لا يجوز في خبر ولا استفهام))،[6] وفي معرض كلامه أيضا عن الشرط وجوابه وبيان وجه التعلق بينهما يقول:((وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) ب(إن تأتني)؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إن تأتني)

ونظرا للرابط الذي يجمع التعريف اللغوي بالتعريف الاصطلاحي فإن المعاني اللغوية للتعليق (النشوب، الإناطة، التشبث، اللزوم) توحي في عمومها إلى معنى الارتباط، على نحو ما جاء في ترابط الشرط بجوابه وجعل أحدهما مرتبطا بالآخر ومتمسكا به ويطلبه، وهذا ما ورد عند ابن هشام بقوله:((أن معنى التعلق الارتباط المعنوي))[7]، ومن ذلك ارتباط وتعلق الفرع بالأصل تعلقا معنويا،

---

[1]- البقرة، الآية: 102

[2]- الأنبياء، الآية :109

[3]- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، عمان، الأردن، ط1، 1985م، ص 155.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- ينظر: في تعليق الطلاق، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، دار الحديث، القاهرة، 2004م، ج3، ص99.

[6]- الكتاب، سيبويه،ج2، ص406.

[7]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط6، 1985م، ص575.

منها تعلق الجار والمجرور (شبه الجملة) بالفعل، كتعلق (عليها) بالفعل (يعرضون) في قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾[1].

ونستطيع القول انطلاقا مما سبق إن مصطلح التعليق يستعمل للربط بين عناصر الجملة على نحو ما وقفنا عليه في تعلق شبه الجملة بالفعل، وما قام مقامه كالمصدر واسم الفاعل...، سواء أكان جارا ومجرورا أو ظرفا وكذلك الجواب بشرطه...، نحو قولنا: سلمت على زيد، وفي الظرف نحو قولهم: جلس زيد تحت الشجرة، إلا أننا نجده استعمل بمفهوم آخر ارتبط بباب ظن وأخواتها وهو ترك عملها لفظا دون معنى لمانع، أي ما يقابل مصطلح الإلغاء وهو ما عبر عنه المبرد بقوله: ((ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وهذه الأفعال هي التي يجوز أن لا تعمل خاصة وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا...تقول: علمت لزيد خير منك))[2]، ونجد ابن مالك كذلك يعرفه بقوله:((التعليق هو ترك العمل لفظا دون

وبناء على ما سبق فإن لمصطلح التعليق مفهومان عند النحاة وهما الإلغاء ويكون في باب ظن وأخواتها، والمفهوم الثاني وهو تعليق شبه الجملة بالفعل أو شبهه.

وقد فرّق ابن يعيش بين المفهومين بقوله:((إن التعليق ضرب من الإلغاء والفرق بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظا وتقديرا، والتعليق هو إبطال عمله لفظا لا تقديرا))[3]، وعلى هذا يكون بينهما عموم وخصوص، أي أن كل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقا؛ لكون الإلغاء يكون فيه ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع، نحو: زيد ظننت قائم، بخلاف التعليق يكون فيه ترك العمل لفظا لامعنى لمانع، ومثال ذلك: ظننت لزيد قائم، وكلاهما يختصان بأفعال القلوب.

ثانيا: مفهوم التعليق عند عبد القاهر الجرجاني:

انتهج عبد القاهر في تعريفه لمصطلح التعليق نهجا خاصا كان أكثر توسعا مما كان عليه النحاة من قبله، فالتعليق عنده لا يختص بباب ظن وأخواتها أو التعليق الخاص بشبه الجملة وارتباطها بالفعل فحسب، بل إن كل علاقة تربط بين كلمتين في جملة ما تعد بمنظوره تعليقا، وبهذا كانت رؤيته واسعة بهذا المفهوم، ولذلك جعله ركنا أساسيا في نظرية النظم التي أقامها على العلاقات بين عناصر الجملة،

[1] – غافر، الآية : 46.

[2] – المقتضب، المبرد، ج3، ص297.

[3] – شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش،ج4، ص330.

وهذا ما صرّح به في أكثر من موضع في دلائل الإعجاز من ذلك قوله:((ويكون المراد بضم بعضها إلى بعض تعليق معانيها بعضها ببعض))[1]، فالمعنى لا يتحقق بمعزل عن موقعه في السياق، بل يتكامل من خلال علاقته بما قبله وما بعده، بحيث يصبح كل لفظ معلقا على الآخر في نسق مترابط، وعليه يكون النظم ليس مجرد ترتيب شكلي للألفاظ، بل هو بناء دلالي يقوم على تعليق المعاني بعضها ببعض، ويقول أيضا:((لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض))[2]، والتعليق الذي أراده عبد القاهر عام في كل الكلام؛ لأنه ما من متكلم إلا وينظم كلامه وفق تعليق نحوي فيعلق الكلمة بأختها في التركيب فيقع بينهما من الترابط والتعلق وهكذا، والجملة تنبني على دعامتين أساسيتين، اختيار الألفاظ من المعجم العربي وطريقة إقامة العلاقة بينها انطلاقا من أصول النحو وقوانينه.

وبما أن مفهوم التعليق عند الجرجاني كان بهذه الصورة العامة لكل أنواع وطرق العلائق بين عناصر التركيب فإنه لا محالة يشمل التعليق الذي عناه النحويون قبله سواء ما تعلق بالإلغاء أو شبه الجملة؛ لأن الشيخ لم يحصره في باب من أبواب النحو وإنما عممه في علاقة تجمع بين كلمتين من كل أصناف الكلم؛ اسما وفعلا وحرفا.

والمتأمل في كلام الشيخ في الدلائل حول التعليق فإنه لا يقف له على تعريف علمي دقيق ومحدد يجمع فيه شتات كلامه عنه، وإنما نعثر له على توصيف للمصطلح وشرح وتمثيل له، نحو قوله:((أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا...))،[3] ومضى الشيخ بهذه الطريقة شارحا لمختلف العلاقات التي تقع بين عناصر الجملة؛ عمدة كانت كعلاقة الفعل بالفاعل أو الخبر بالمبتدأ، أو ما اختص بالفضلة كالنعت والحال ونحو ذلك.

وبما أن عبد القاهر يصول ويجول في دلائله وراء تحقيق فكرته القائلة بأن ترتيب الألفاظ يكون بحسب ترتيب المعاني في النفس، وهذا الترتيب حتما يتم وفق علاقات يحكمها النحو، فالألفاظ لم توضع لمجرد التجاور من دون تعلق ببعضها البعض تعلقا نحويا قصد إيصال المتكلم مراده للمخاطب،

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص467.

[2] – المرجع نفسه،ص55.

[3] – المرجع نفسه، ص55.

فالعبرة عنده ليست بالألفاظ لوحدها وإنما فيما تحمله من معان وما يحكمها من علاقات، إذ يقول في هذا الشأن:((إن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بين أنفسها)).[1]

وبما أن الشيخ لم يفصح عن تعريف صريح لمصطلح التعليق فقد حاول بعض الباحثين استنباط تعريف له انطلاقا من فحوى شروحه وأمثلته التي ساقها في هذا النطاق، ولعلنا نورد تعريفا للدكتور تمام حسان يكاد يجمع ويلم بمفهوم التعليق عند الجرجاني، فهو يرى أن التعليق هو:((إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية))،[2] ومما يؤخذ على هذا التعريف أنه أقرب ما يكون نتيجة لما أراده عبد القاهر؛ لأن المعاني النحوية للكلمات الأَوْلى أنها تأتي عقب ضم الألفاظ إلى بعضها البعض، فأنى للكلمة من وظيفة نحوية قبل تواجدها في الجملة وتفاعلها مع بقية عناصر الكلام فيكون على إثرها الفعل والفاعل والمفعول وهكذا، إذا فالمعاني النحوية تحصيل حاصل وهي تقع بفعل فاعل وليست ابتداء، فلو قال قائل: أقبل خالد، فإن معاني النحو تولد نتيجة تعلق الفعل(أقبل) بالفاعل(خالد)، فالتعليق إذا وقع بين الكلمتين المختارتين لإنشاء الكلام وتركيبه على الشاكلة التي أرادها المتكلم ومن ثَمّ كان المعنى النحوي بينهما، وهذا ما أقره الجرجاني في أكثر من موضع من أن التعليق يقع بين معاني الكلم من ذلك قوله:((ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض))[3]، والتعليق الذي عناه عبد القاهر ينطلق من الفعل الإجرائي بربط الكلمات وفق القانون النحوي للوصول إلى المعنى الصحيح والمفيد للتركيب العام لها.

ونستخلص مما سبق أن مدار التعليق يقوم حول اختيار الألفاظ وإقامة علاقات نحوية فيما بينها، وهذا مدار الكلام عامة، فإنك لا تكاد تعثر على متكلم ينوي بكلامه النطق بكلمات فردية دون أن يقصد بها تركيب جملة أو عبارة مفيدة، ولا سبيل لهذه الجملة خارج قانون النحو.

ثالثا: أقسام التعليق عند الجرجاني:

يرى الجرجاني أن التعليق لا يخرج عن ثلاثة أقسام وهي في مجملها تدور في ثلاث كلمات لتجتمع في ثلاث علاقات على النحو الآتي:

-علاقة اسم باسم

---

[1] – المرجع السابق، ص466.

[2] – اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب،1994م، ص188.

[3] – المرجع السابق، ص4.

-علاقة اسم بفعل

-علاقة حرف بهما

وبهذا التقسيم المختصر والمعتصر يكون الإمام قد لخّص علم أصول النحو الذي لا يخرج في مجمله عن هذه الثلاثة في ثلاثة، وهي ثلاثية الكلم في ثلاثية العلاقات النحوية، وهي بدورها تشكل أبواب النحو المتنوعة؛ لأن النحو في حقيقته ما هو إلا علاقات تربط بين أصناف الكلمات الثلاث.

ولا يمكن لأيّ كان أن يلخص علم النحو الذي شغل العديد من الصفحات، بل قُل المجلدات في بضعة أسطر إلا من كانت له قدم راسخة وتمكن في هذا الميدان تأهله لفعل ذلك حتى تراه يقول لك هذا هو باختصار شديد علم النحو، وأن أيّ كلام لا يخرج عن هذه الثلاثية.

وبما أننا بصدد بيان مراد التعليق عند الشيخ سنحاول فيما يأتي تفصيل القول في ذكر أقسامه.

القسم الأول: علاقة اسم باسم

ويدخل تحت هذا القسم كل علاقة تجمع بين اسمين، من ذلك العلاقة الخبرية التي تجمع بين اسمين أولاهما مبتدأ وثانيهما خبر، نحو قولنا، العلم نور، والعلاقة الحالية وهي أن يتعلق اسم باسم فيكون حالا له، نحو قولنا، أقبل الولد مسرورا، وكذلك علاقة التبعية بين اسمين ويكون منها الصفة نحو: أصاب المريض ألم شديد، ومنها التأكيد أيضا نحو قوله تعالى:﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1]، أو يكون عطف بيان نحو قوله تعالى:﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾[2]، أو بدلا نحو قوله تعالى:(إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)، هذا ما كان في باب التوابع، أو أن يكون علاقة إضافة نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[3]، أو أن يكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول على نحو ما جاء في قوله تعالى:﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[4]، وكقولنا: زيد مضروب غلمانه، أو أن يكون صفة مشبهة نحو: زيد حسن وجهه، أو أن يكون مصدرا نحو قوله

[1]- ص، الآية: 73.

[2]- المائدة، الآية: 95.

[3]- الإسراء، الآية: 95.

[4]- النساء، الآية: 75.

تعالى:﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[1]، أو أن يكون تمييزا منتصبا على تمام الاسم نحو قولنا: عشرون درهما.

وبهذه الطريقة يكون عبد القاهر قد لخص هذا القسم المشتمل على تعلق اسم باسم في ثلاثة عشر موضعا إعرابيا متراوحة بين الأصل كالخبر أو التوابع كالنعت والتوكيد...

القسم الثاني: علاقة اسم بفعل

ويحوي هذا القسم كل علاقة جمعت بين الاسم وفعله وهي على النحو الآتي:

تعلق الفاعل بالفعل، فما من فاعل إلا وله فعل يسند إليه نحو قوله تعالى:﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾[2]، أو تعلق المفعول به بالفعل نحو قولنا: قطفنا العنبَ، أو تعلق المصدر(المفعول المطلق) بالفعل نحو قوله تعالى:﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾[3]، أو تعلق المفعول فيه(ظرف الزمان وظرف المكان) بالفعل نحو: خرجت يومَ الجمعة، ووقفت أمامَك، أو تعلق المفعول معه بالفعل نحو: سرتُ والجبلَ، أو تعلق المفعول لأجله بالفعل نحو قوله تعالى:﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾[4]، أو تعلق خبر كان وأخواتها بالفعل؛ لأنه بمنزلة المفعول لفعل كان وأخواتها نحو قوله تعالى:﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[5]، إذ نلحظ أن(أمة) التي في أصلها خبر كان، وهي بمكانة المفعول رتبة للفعل(كان)، أو تعلق الحال بالفعل نحو قولنا: أقبل زيدٌ مسرعا، وهو كذلك بمنزلة المفعول من جهة الرتبة للفعل، أو تعلق التمييز بالفعل نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[6]،ف(ليلة) هنا تعرب تمييزا في أصلها، وهي بمنزلة المفعول للفعل، أو تعلق المستثنى بالفعل نحو قولنا، حضر الطلابُ إلا زيدا، ف(زيد) من ناحية الإعراب تمييزا، ومن ناحية المنزلة مفعولا به.

واشتمل هذا القسم الثاني(تعلق الاسم بالفعل) على عشرة مواضع كما نص عليها عبد القاهر، انطلق فيها من تعلق الفاعل بالفعل ثم تعلق المفعول به وكذا تعلق باقي المصادر بالفعل من

[1]- البلد، الآية:14

[2]- البقرة، الآية 249

[3]- المزمل، الآية: 04

[4]- الإسراء، الآية: 31

[5]- البقرة، الآية : 231

[6]- البقرة، الآية: 51

ناحية الرتبة وذلك بإنزاله منزلة المفعول لفعله من حيث التركيب، لا من حيث الوظيفة الإعرابية فهي باقية على أصلها وكل واحد منها يحتفظ بوظيفته بحسب موقعه في الجملة بأن يكون مفعولا مطلقا أو حالا أو تمييزا أو نحو ذلك، لقوله:((أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز...))[1].

القسم الثالث: تعلق الحرف بالاسم والفعل معا

وهذا القسم على ثلاثة أضرب كما حددها عبد القاهر، وهي على النحو الآتي:

أما الضرب الأول، فقد كان لحروف الجر المساعدة على التعدية والتي بواسطتها يتم الربط بين الاسم والفعل، فكان بمثابة حلقة الوصل بينهما، نحو: مررت بزيد، رجع عمرو إلى بلده، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2]، فالأفعال تعدّت إلى ما بعدها من الأسماء بحروف الجر؛ لأن الفعل في هذه الحالة إما أن يتعدى مباشرة بنفسه نحو: ضرب زيد خالدا، أو أن يتعدى بحرف الجر، وكذلك الأمر في واو المعية أو المصاحبة، نحو: سرتُ وغروبَ الشمسِ، وفي قوله تعالى: ﴿وذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾[3]، ويلحق بها كذلك (إلا) في الاستثناء.

والضرب الثاني، وهو ما كان في حروف العطف التي تتوسط بين تابع ومتبوع، فتوصل أثر العامل الذي عمل فيها قبلها إلى ما بعدها فيشاركه في حكمه لفظا ومعنى، نحو قولنا: جاء زيدٌ وعمرُو، نلحظ أن عمرا شارك زيدا من جهة المعنى بإسناد فعل المجيء إليه وشاركه من جهة اللفظ في اتحادهما في علامة الإعراب وهي الضمة[4].

وأما الضرب الثالث فهو خاص بحروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء وتعلقها بمجموع الجملة، نحو قولنا في النفي: ما خرجَ زيدٌ، وفي الاستفهام: هل خرجَ زيدٌ؟ وفي الشرط: إن يأتِني زيدٌ أكرمْه...، فنرى بأن أداة الاستفهام(هل) ربطت بين عناصر الإسناد(خرج) و(زيد)، وأصبح بمجمله يحمل معنى الاستفهام، وكذلك الحال في الشرط والنفي والجزاء ونحو ذلك، فالمعنى الذي يؤديه الحرف

[1] – دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ص9.

[2] – طه، الآية: 71.

[3] – المزمل، الآية: 11.

[4] – ينظر: مفهوم التعليق وأشكال العلاقات النحوية عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، علي عصام تمام عبد الحميد، المجلد:6، العدد:21، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، 2020م، ص507.

ليس مستقلا عن التركيب والسياق الوارد فيه، بل إن معناه يذوب في المعنى الكلي للجملة وتكتسب معناها من وجودها فيه، كما أنها تزيد من تماسك وترابط عناصر الجملة وتحدث التفاعل القوي بينها، إضافة إلى أنها تعطي بصدارتها الجملة اسما جديدا منبثقا من دلالتها، فنقول مثلا: جملة الاستفهام، وجملة النفي، وجملة الشرط وهكذا، يقول تمام حسان:((وتشترك الأدوات جميعها في أنها لا تدل على معان معجمية ، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلم جرا، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها))[1].

وهذا هو التعليق الذي قصده الجرجاني من خلال ارتباط هذه الحروف بمجموع الجملة، حيث إنها تقوم بإحداث ذلك التماسك والتلاحم بين أجزاء التركيب الواحد أو تتعداه إلى ربط الجمل بعضها البعض، وتفرغ معناها الخاص بها من استفهام أو نفي أو جزاء أو تأكيد على مجمل عناصرها.

ويظهر لنا من خلال الأقسام الثلاثة للتعليق التي وضحها الإمام وكأنه يعطيك ملخصا شاملا لأبواب النحو ومواضيعه؛ لأن النحاة لا يخرجون في دراستهم ومباحثهم عن دراسة الكلمة بأنواعها الثلاثة ولا سبيل عندهم للعلاقات النحوية غيرها، وهو بذلك يحدد الطريقة والنمط الذي ينبغي أن يكون عليه كل كلام ونظم، وعناصر بنائه لا تعدو أن تكون فعلا وفاعلا ومفعولا ومبتدأ وخبرا ونحو ذلك، ومن مجموعها يتشكل نظم الكلام ويتألف، وبهذا يكون الشيخ قد ربط بين النحو والنظم من منطلق التعليق.

رابعا: علاقة التعليق بمعاني النحو:

انطلاقا من مقولة عبد القاهر:((لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى(فعل) من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكر في معنى(اسم) من غير أن يريد إعمال(فعل) فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا))[2]، نستطيع القول بأنه لا يمكن لأي متكلم التعبير عن مراده وإيصال الفائدة للمخاطب أن يعبر عنها مجرد كلمات فرادى، كأن يقول: زيد، وضرب، من غير أن يعمل الأولى في الثانية ويعلق

[1] – اللغة العربية معناها مبناها، تمام حسان، ص125.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص410.

معانيها ببعض على الوجه الذي يقتضيه علم النحو، وهذا ما قصده الجرجاني بمعاني النحو، فهي تلك العلاقات القائمة بين معاني الألفاظ المرتبة في الذهن، فبعدما كان للألفاظ بمفردها معان أولية معجمية اكتسبت أيضا معانيَ نحوية نتيجة تلاقيها ومجاورتها لغيرها من الألفاظ، إذ أن((الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لئن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد))[1]، فالكلام يحتاج إلى مسند ومسند إليه لتتحقق بواسطته الفائدة ولا يحصل هذا إلا بتعليق بعضها ببعض، وعلى هذا فإن التعليق يقوم على الفكر ابتداء، والعناصر التي هي مناط التعليق من الكلمات والألفاظ، ووسيلته في ذلك كله معاني النحو، والمعنى الإجمالي لمحصول العلاقات، وفي الأخير يأتي غاية وفائدة المتكلم من نظمه، ونمثل لذلك ببيت بشار بن برد:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا ... وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ[2]

هل ترى أن المعنى الذي أراده الشاعر قصده في الألفاظ بعينها بعيدة عن معاني النحو والذي يحصل نتيجة تعلقها ببعض، وهذا ما يجيبنا عنه عبد القاهر بقوله:((هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو... وأن يكون فكر في(مثار النقع) في نفسه من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني وفكر في(فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف فوق إلى الرؤوس وفي(الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على مثار... أم لم يخطر هذه الأشياء بباله إلا مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني التي نراها فيها؟))[3].

وعلى هذا الأساس فإن معاني النحو التي عناها الإمام تتكون من علاقات وظيفية كالابتداء والفاعلية والمفعولية...تحدث بين التراكيب اللغوية، وهي تنطلق من الأساس الوضعي للألفاظ حال إفرادها بمعانيها الأولية، أي قبل دخولها في التركيب ثم تنتقل إلى معناها الإضافي الذي تكتسبه من اندماجها في الجملة وتفاعلها مع الألفاظ الأخرى، ليصل الناظم بذلك إلى معنى يريده ويبتغيه من وراء هذه الصورة الكلامية التي تتآلف فيها الكلمات بطريقة مخصوصة تخضع لقانون النحو الذي

[1] – المرجع السابق، ص539.

[2] – ديوان بشار، بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م، ج1، ص335.

[3] – المرجع السابق، ص411-412.

يحقق لها السلامة النحوية والإفادة البلاغية ليصيب بذلك معنى من معاني النحو، إذ يقول الجرجاني:((كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع الكلم المفردة التي تكلمه بها فلا تقول: خرج زيد لتُعْلِمَه معنى (خرج) في اللغة ومعنى (زيد) كيف؟ ومحال أن تُكلِّمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف، ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون اسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل... كان ذلك صوتا تصَوِّته سواء فاعرفه))[1] ، يؤكد الشيخ هنا على ضرورة استعمال الألفاظ المتعارف عليها والمعاني المشتركة بين المتكلم والمخاطب؛ ولا يتحقق عنصر الإفهام والإفادة بين الطرفين إلا بالتفعيل الصحيح لآلية التعليق المتواتر عليها بين أهل اللغة، وهي التي أجملها عبد القاهر في طرق التعليق التي غايتها تحقيق المعنى المطلوب، فالتعليق الصحيح عنده مبني على المعاني وليس لمجرد توالي الألفاظ، فلو كان الأمر قائما على المباني لما استبعد باقي صور التعليق كتعلق فعل بفعل أو تعلق حرف بحرف وهي من جهة المباني صحيحة ولكن من حيث تعليق معانيها فإنها لا تؤدي فائدة، فالأمر كله قائم على تعليق المعاني لا لمجرد تعليق المباني، وهذا ما نتج عنه طرق جائزة للتعليق وأخرى غير جائزة، ومعيار الصحة فيه قائم على تعليق المعاني بين عناصر التركيب.

ولعلّ ما يجمل لنا القول في علاقة التعليق بمعاني النحو يأتي فيما وضحه عبد القاهر بقوله:((فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه، وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ومعنى من معانيه))[2]، وبهذا يكون عبد القاهر قد ربط تعلق معاني الكلم بمعاني النحو، ولأجل هذا جعل التعليق المحور الذي تدور عليه نظرية النظم من خلال ضم الكلمات بعضها إلى بعض وفق علاقات لفظية ومعنوية تجعلها متماسكة فيما بينها.

ولم يقصر عبد القاهر التعليق في دائرة النحو لمجرد أن تعلق اسم بفعل أو اسم باسم بل تعداه إلى مخاطبة الحس الذوقي والفني لاستخراج ما في الأساليب من جمال بياني ملتبس بالصور البيانية من

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص412.

[2]- المرجع نفسه، ص10.

كناية واستعارة وتمثيل ومجاز ونحو ذلك؛ لأنه لا يتصور أن تكون هذه الصور في الكلمات المفردة، وإنما يحدث الأمر لها وهي مجتمعة مع غيرها ومراعاة معاني النحو وأحكامه، وبهذا كان التعليق الذي قصده الشيخ مختلفا عن غيره حيث إنه جمع فيه بين النحو والبلاغة، حيث يقول:((الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنه يحدث وبه يكون؛ لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو فلا يتصور أن يكون هاهنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد أُلِّف مع غيره))[1]، وسنورد مقارنة بين رؤية الشيخ وغيره من العلماء فيما جاء في قوله تعالى:﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[2]، فهذا الزمخشري لا يخرج الأمر فيها إلا لكونها مجرد صورة بيانية ممثلة في الاستعارة فيقول: ((شبه الشيب بشواظ النار في بياضه وإنارته وانتشاره في الشعر وفشوّه فيه وأخذه منه كل مأخذ باشتعال النار ثم أخرجه مخرج الاستعارة ثم أسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته وهو الرأس وأخرج الشيب مميزا ولم يضف إلى الرأس اكتفاء بعلم المخاطب أنه رأس زكريا، فمن ثم فصحت هذه الجملة وشهد لها بالبلاغة))[3]، فلم يزد الزمخشري في شرحه للعبارة على كونها استعارة وهي لون من ألوان البلاغة، ولم نر له ذكرا لعلاقات الألفاظ مع بعضها وربط ذلك بالاستعارة، في حين لو تأملنا قول عبد القاهر وهو يذكر ما في الآية من استعارة، ولكن المزية عنده في تلك الصنعة والإبداع في نظمها وسبكها، الأمر الذي جعله لم يقنع بالوجه الذي نسبوا إليه المزية والحسن فقال معقبا على نظرتهم الضيقة من حيث اقتصارهم على وجه الاستعارة: ((ومن دقيق ذلك وخفِيِّه أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى:﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[4]، لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ولم ينسبوا الشرف إلا إليها ولم يروا للمزية موجبا سواها هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم وليس الأمر على ذلك ولا هذا الشرف العظيم ولا هذه المزية الجليلة وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة))،[5] ولكنه يرى أن الاستعارة لا تتعلق بالكلمة حال إفرادها بل تتجسد بإسناد فعل الاشتعال إلى

[1] – المرجع السابق، ص393.

[2] – مريم، الآية: 04.

[3] – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث– القاهرة ودار الكتاب العربي– بيروت، ط3، 1987م، ج3، ص4.

[4] – مريم، الآية : 04

[5] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص100.

الفاعل(الرأس) وتعزيز العلاقة بينهما بتابع التمييز(الشيب)، ولا يمكن أن يظهر جمالها إلا وفق هذا التركيب النحوي وبهذه القواعد اللغوية، فعندئذ يحصل لها المزية والشرف، وإن شئت انظر للطريقة التي انتهجها في تحليل العبارة، بقوله: ((يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو من سببه فيُرفع به ما يُسند إليه ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده مبينا أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة... يبين أن الشرف كان لأن سلك فيه هذا المسلك وتوخىّ به هذا المذهب أن تدع هذا الطريق فيه وتأخذ اللفظ فتسنده إلى الشيب صريحا فتقول: اشتعل شيب الرأس أو الشيب في الرأس ثم تنظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة؟ وهل ترى الروعة التي كنت تراها؟))[1]، فالاستعارة بهذا المنظور قدمت معانيَ جديدة من خلال تشبيه غير مباشر مما يعكس جمال اللغة وعمق المعنى، وكل ذلك في كنف النظم، ولا سبيل للمزية من دونه، ذلك أن ((المزية الجليلة والروعة التي تدخل النفوس في الكلام ليست لمجرد الاستعارة ولكن للطريقة التي صيغت بها هذه الاستعارة أو للصياغة والنظم بصفة عامة))[2].

هذا ما كان في شأن الاستعارة وموطن جمالها في ظل سياقها الوارد فيه، ولم تكن الكناية في نظره ببعيدة عن ذلك فقد عدّها من العلاقات القائمة بين معاني الألفاظ بطريق التعليق، من ذلك قول الشاعر:

قَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[3]

عبّر الشاعر عن خروجه في الصباح الباكر وكنى عن ذلك بقوله:(والطير في وكناتها) ففيه إشارة إلى تبكيره الشديد في الخروج قبل أن تغادر الطير أعشاشها، أي قبل شروق الشمس، فرغم المعنى الذي أضفته الكناية في البيت إلا أن ممكن مزيتها وقيمتها مستمدة من موقعها في السياق وتعلقها بما قبلها وما بعدها، وذلك في وقوعها حالا من فاعل الفعل(أغتدي)، فالكناية لا يحصل

[1] – المرجع السابق، ص100-101.

[2] – النظرية السياقية للاستعارة وتمثلاتها في كتابات عبد القاهر الجرجاني، يوسف أبو العدوس، أعمال ندوة- عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1998م، ص127.

[3] – أورده الجرجاني من غير نسبة، ولم يذكر أيضا نصفه الثاني، وهو لامرئ القيس، ينظر: في ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمان مصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004م، ص16.

لها الشرف والفضل مجردة عن سياقها و وبحسن موقعها الذي اختير لها، ولو غيرت عنه بأن قدمت أو أخرت لفسد النظم[1].

ولا شك أن عبد القاهر يتعامل بهذه الطريقة مع كل ألوان البيان، كما لاحظنا ذلك مع الاستعارة والكناية والأمر ذاته مع التمثيل والتشبيه، إذ إنه جعل مدارها على النظم وقرن مزيتها وفضلها من خلال موقعها من السياق وبه يستقيم النظم أو يفسد، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تتحقق هذه الصور البيانية ولا يكتمل معناها بمعزل عن سياقها، يقول الشيخ:((فينبغي أن تعلم أن ليست المزايا التي تجدها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي تحسها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم بخبره إليها ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها وأنك إذا سمعتهم يقولون: إن من شأن هذه الأجناس أن تكسب المعاني مزية وفضلا وتوجب لها شرفا ونبلا وأن تفخمها في نفوس السامعين لا يعنون أنفس المعاني التي يقصد المتكلم بخبره كالقرى والشجاعة والتردد في الرأي وإنما يعنون إثباتها لما تثبت له ويخبر بها عنه فإذا جعلوا للكناية مزية على التصريح لم يجعلوا تلك المزية في المعنى المكنى عنه ولكن في إثباته للذي ثبت له))[2]، أي أن بلاغة الكناية تتأكد من خلال إثباتها للمعنى وتأكيده وهذا من حيثيات النظم وملابساته، وهي على هذا تكون من جملة أسباب النظم وأحد عناصره التي تتيح التعبير عن معان غير مباشرة مما يعزز من ثراء النص ويعمق التجربة اللغوية.

وهنا تجدر الإشارة إلى شيء في غاية الأهمية وهو المصطلح الذي يتردد كثيرا عند الشيخ وهو (معنى المعنى)، ويقصد بها المعاني الثانوية التي يتوصل إليها عن طريق المعاني اللغوية، وبهذا يكون المجموع معنيين، معنى مباشرا يعبر عن المعنى الحقيقي والظاهر للتركيب، كأن تقول: رأيت أسدا، فأنت تقصد الأسد ذلك الحيوان من السباع، فاللفظ إذن استعمل في معناه الحقيقي، وأما إذا أردت بلوغ المعنى الثاني فإنك تستعمل نفس المعاني اللغوية ولكنك تعني بها معنى إضافيا وهو صفة الشجاعة في الرجل، فتقول: رأيت أسدا، وأنت تقصد بكلامك أنك رأيت رجلا كالأسد في شجاعته، وهو ما يعرف بالاستعارة، والأمر ذاته في الكناية فهي تَرِد على ضربين أيضا، إما المعنى وإما معنى المعنى بحسب قصد المتكلم، فإن أراد المعنى المباشر قال: رجل كثير الرماد، وهو يقصد

[1] – ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة– مصر، ط2، 2013م.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص447-446.

بذلك الدلالة اللغوية الظاهرة كما هي، وقد يتعداها بقوله إلى معنى المعنى وهو أنه مضياف وكريم، وتكون على هذه الصورة الكناية، والأمر ذاته ينطبق على التمثيل[1].

ولعنا نورد قصة وقعت بين الحجاج بن يوسف وأحد الغلمان الذي دعا له قائلا: بَيّض الله وجهك وأعلى كعبك، فالتفت الحجاج إلى جلسائه وسألهم عن رأيهم في كلام الغلام، ففهموا أنه يدعو له بالخير، فصوب الحجاج رأيهم وأرشدهم إلى المقصود الحقيقي من كلامه، فأما قوله: بيض الله وجهك فالمراد بها العمى والبرص، وفي قوله: أعلى كعبك التعليق والصلب[2]، والشاهد عندنا في القصة أن فهم الحجاج كان عميقا وهو معنى المعنى، في حين كان فهم من حوله سطحيا وهو المعنى فقط، وفي هذا فرق واضح بين من يعي المعنى وبين من يعي معنى المعنى، ولا يدرك هذه المعاني الإضافية والخفية وهي المقصودة في الكلام إلا من اتسعت ثقافته اللغوية وكان له علم بقوانين الوضع وعقل يكتشف ما وراء المعاني الظاهرة اللغوية أو نستطيع القول بصورة أبسط المعاني الحرفية إلى معان بعيدة يدركها من له ذائقة بلاغية فنية، وهذه هي التي تقع بها المزية والفضل، ومدار كل ذلك قائم على التعليق ومعاني النحو، إذ لا يمكننا أن نعثر على ذلك في أفراد الكلمات من دون أن يعلق بعضها ببعض وتجعل هذه بسبب من تلك.

وخلاصة القول فيما يتعلق بأنماط وألوان البيان التي ذكرها الشيخ، يكمن أوّلا من حيث طرحه للفكرة وربطها بالنظم حيث إنه يختلف عن غيره من علماء البلاغة في كونهم نسبوا المزية للكلام من خلال هذه الصور بعينها، في حين أنّ عبد القاهر عَدّهُ من مقتضيات النظم، ودليل ذلك أنه أورد كلامه عن هذه الأنماط البلاغية في سياق حديثه عن النظم وهو يريد بذلك تأكيد علاقتها بالنظم والتأليف، وأنها سبب من أسبابه، وأن المزية والشرف للنظم دون غيره، ولو كان السبب في الإعجاز يعود لهذه الصور كما اعتقد البعض لما رأينا تفاضل النظم في المستوى الواحد من الكلام؛ لأن الكنايات والاستعارات والتمثيلات ليست على مرتبة واحدة من حيث الحسن والفضل، وهذا ما يبرر لنا أن المزية ترجع للنظم وليس إلى مكوناته من لفظ أو معنى أو استعارة أو كناية...وهي جزء

[1] – ينظر: المرجع نفسه، ص263.

[2] – ينظر: موسوعة الأخلاق والزهد والرقائق، ياسر عبد الرحمان، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2007م، ج2، ص15.

أساسي من النظم، حيث تعكس كيفية تفاعل المعاني مع التركيب اللغوي مما يظهر قوة اللغة وقدرتها على التعبير عن الأفكار والمشاعر بطرق متعددة.

والناظر في وجوه وأصناف التعليق التي ذكرها الشيخ يجد أنها لا تخرج عن معاني النحو وأحكامه، وهي مبثوثة بين أبوابه، بل إنه قد أجاد في اختصارها واعتصارها دون إخلال فقدم لمن بعده عصارة علم النحو التي لا تعدو أن تكون تعلق اسم باسم أو تعلق اسم بفعل أو تعلق حرف بهما، فحصر أقسام الكلمة الثلاثة وحدد حالات التعليق الممكنة بينها، ولاشك أن هذا الصنع البديع يعكس حنكة الرجل وسعة اطلاعه ونظرته الشمولية العميقة لمفهوم التعليق الذي يقوم عنده في ذهن كل متكلم من خلال تأليف الكلمات وفق قواعد النحو فيأخذ كل جزء من التركيب وظيفته النحوية بحسب موقعه من الجملة، وعلى ضوئها يتحقق المعنى الإجمالي للجملة أو للنص عامة.

المطلب الثاني: مفهوم الإعراب عند الجرجاني

يعد الإعراب من الوسائل والأدوات المهمة في الكشف عن ملابسات المعنى ولذا نجد ابن جني يعرف الإعراب بأنه:((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[1]،وبه يُعرَف الفاعل من المفعول ونحو ذلك، وهو من خصائص اللغة العربية وله الصدارة في جوهرها، يقول ابن فارس:((من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز بين فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام))[2].

ومصطلح الإعراب كما هو معلوم هو تغير أواخر الكلم بحسب موقعها من الجملة والتركيب، وينعكس عن الحركات المختلفة معان مختلفة، ومثال ذلك في قولنا: ما أحسنَ زيدا! فإنه يفيد التعجب، وما أحسنُ زيدٍ؟ تفيد معنى الاستفهام، في حين نجد أن: ما أحسنَ زيدٌ فإنها تفيد النفي، كما لاحظنا هنا فإن الكلمات نفسها والتركيب لم يتغير في حين نرى المعنى العام لكل جملة يختلف تماما عن الأخرى، والسبب في ذلك يرجع إلى تغير الحركات الذي تَولّد على أساسه معان متنوعة، فالإعراب بحركاته المتعددة هو الوسيلة التي يعتمدها المتكلم قصد إيصال رسالته المشحونة بأفكاره المتواجدة في ذهنه إلى المخاطب؛ لأنه لو تركت الكلمات عارية من الحركات(الفتحة، الضمة،

[1]- الخصائص، ابن جني،ج1، ص36.

[2]- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ط1، 1997م، ص43.

الكسرة) لالتبس على السامع معاني الكلمات في الجملة ولم يستطع أن يعرف الفاعل من المفعول ونحو ذلك، يقول أبو القاسم الزجاجي:((والإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة))[1].

كما أن للحركات الإعرابية دورا بارزا للتفريق بين مستويات الكلام من عمدة أو فضلة، وبما أن الرفع أقوى الحركات فقد جعل علما على العمدة من الأسماء كالفاعل والمبتدأ والخبر، في حين كان النصب الذي هو أضعف الحركات علما على الفضلة كالمفاعيل بأنواعها والحال والتمييز...، بينما جعل الجر علامة على الإضافة[2].

يتبين لنا مما سبق أن النحاة لم يحصروا الحركات الإعرابية في مجرد الشكل بل جعلوها دوالا على المعاني لما لها من الدور المهم في بيان المعاني والإفصاح عنها، ولولا الإعراب ما مُيِّز بين فاعل من مفعول ولا عمدة من فضلة، فهو المفتاح لمكامن الألفاظ وما تحمله من معان ((فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظا...فإذا قلت: جاءني زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ، فإن اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة وأخرى فتحة وثالثة كسرة ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة))[3]، وبهذا الاعتبار فإن الحركات هي دوال ورموز المعاني؛ لأن اختلاف اللفظ من حيث الحركات دليل على اختلاف المعاني فيما بينها وإزالة أي لبس قد يشوبه.

وهذا ما يؤكده عبد القاهر؛ لأنه كان يسعى باستمرار لتوطيد العلاقة بين النحو والمعنى، وتأكيده أن النحو لا يتوقف عند الصحة والخطأ وإنما يتعداه إلى الجانب الجوهري فيه وهو الكشف عن المعاني وبيانها، وهو بذلك يحدد الوظيفة المنوطة للإعراب بقوله:((الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأنه هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه))،[4] يتبين لنا من خلال كلام الشيخ عن الإعراب أن له وظيفتين، وظيفة معيارية تهتم بالحكم على الكلام من جهة الصحة والفساد، ووظيفة ذوقية جمالية تهتم بالمعاني والأغراض، وهو بذلك يفرق بين الوظيفتين، فالأولى تتوقف على معرفة قواعد اللغة وأصولها وهي

[1] – الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص91.

[2] – ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي،ج1، ص28.

[3] – المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ج1، ص98.

[4] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص28.

تمهد للمرحلة الثانية في كشف الحجب عن المعاني المكنونة، ولهذا نجده يعلي من شأن النحو ويرتقي بالإعراب من صورته التقليدية التي استقر عليها في عصره، ليمنحه بعدا أعمقَ يتجاوز حدود الضبط النحوي إلى أفق جمالي ودلالي، فكانت نظرته بذلك للنحو مختلفة ومتميزة عنهم؛ لأنه لم يحصر الإعراب في مجرد الرفع والنصب والجر، بل ارتقى به إلى مرحلة تحليل العلاقات النحوية وبيان الأسرار الكامنة فيها، فهو لم يرض بالوضع الذي وصل إليه النحو في عصره من الشكلية والجمود الذي أذهب رونقه وحيويته، ولم تعد في نظره القواعد النحوية تمثل الإعراب فحسب، وإنما هي المقياس الذي يعرف به مراتب الكلام فيفضل به كلام عن كلام وشاعر عن آخر، فأراد بذلك أن ينقل النحو نقلة نوعية بجعله وسيلة لتذوق الكلام والأمر فيه يحتاج إلى روية ومزية، فكان مقنعا من جهة قواعده ممتعا من جهة سبر أغوار خصائصه الفنية، وهو بذلك منظومة معرفية شاملة لشتى المعاني التي تصب في مشكاة النحو والصرف والبلاغة والأدب.

وهل يعقل أن تكون المزية للإعراب لمجرد كونه دالا على حركات الرفع والنصب والجر، فهذا من المستحيل بمكان؛ لأن مجرد التوقف عند هذا الأمر لا يفضي بصاحبه إلى اكتشاف جواهر المعاني والدلالات، والحال أن عبد القاهر ربط الإعراب بالمعنى كما فعل النحاة الأوائل وكانت مباحثهم وأبوابهم النحوية غنية بذلك كما فعل سيبويه وابن جني وغيرهم، إلا أن نظرته كانت أوسعَ وأدقَّ من حيث جعله جوهر النظم الذي ترتب عليه توخي معاني النحو، وهذا ما يسوقنا إلى معرفة العلاقة بين المعنى النحوي والإعراب.

كنا قد علمنا أن مفهوم الإعراب يراد به الإبانة والإفصاح عن المعاني بالألفاظ أما المعنى النحوي فهو يقوم على ترتيب المعاني في النفس وعلى إثرها ترتب الألفاظ في النطق، أي أنه يربط الكلمات ويعلق بعضها ببعض ويبني الأولى على الثانية، والثانية على الثالثة وهكذا حتى تتحقق الصورة الكاملة لهذا الكلام، ما يجعلها منتظمة ومترابطة من جهة المعنى واللفظ ((ذلك لأنا قد علمنا علم ضرورة أنا لو بقينا الدهر الأطول نصعد ونصوب ونبحث وننقب نبتغي كلمة قد اتصلت بصاحبة لها ولفظة قد انتظمت مع أختها من غير أن نتوخى فيما بينها معنى من معاني النحو طلبنا ممتنعا وثنينا مطايا الفكر ظلما))[1]، وبهذا المفهوم يتضح لنا أن المعنى النحوي لا يراد به الإعراب؛ لأن دائرة المعنى النحوي أوسعُ من ذلك فهو يُعنى بالعلاقات القائمة بين عناصر التركيب من فعل وفاعل

[1] – المرجع السابق، ص420.

ومفعول، ومبتدأ وخبر وتوابع، ومدار كل ذلك على الاسم والفعل والحرف وطرائق تعليقها، وكذا ما يطرأ على الجمل من تغيير كالتقديم والتأخير والحذف والذكر والفصل والوصل...، في حين نجد الإعراب يأتي دوره عقب استقرار كل كلمة في موقعها الملائم من النظم والذي تكتسب بفضله الحركة المناسبة للمعنى النحوي لها من رفع أو نصب أوجر.

وعلى هذا يكون الإعراب عنصر من عناصر المعنى النحوي وله دوره البارز في تحديد وظيفة كل كلمة من التركيب من خلال تعلق بعضها ببعض وكذا العلامات الإعرابية الدالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة...، والإعراب على هذا الأساس يكون إحدى القرائن اللفظية التي يستعان بها في الكشف عن المعنى النحوي، أي أنه وسيلة وليس غاية يتحقق بها الفضل والمزية التي طريقها الفكر والتذوق ولذا قال الشيخ:((لم يجز إذا عد الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب وذلك أن الإعراب مشترك بين العرب كلهم وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية فليس أحدهم قال أن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب والمضاف إليه الجر بأعلم من غيره ولا ذاك مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر))[1]، إذ إنه محال أن يتفاضل كلام على كلام من جهة الإعراب، وإنما مكمن ذلك يحصل من شيء ينبع من الفكر والعقل وهومن معاني النحو، وهذا ما يوثق العلاقة بين المعنى والإعراب، فلا يفصح المتكلم عن أواخر كلماته بالحركات إلا بعد ترتيبها معنويا في نفسه، وفي هذا دليل على حاجة كل واحد منهما للآخر، فلا إعراب من دون معنى سابق ولا معنى دون إعراب ينبئ عنه، فالإعراب إذن ليس مجرد وسيلة شكلية لتزيين الكلام وإنما هو أداة تعبيرية يؤدي وظيفة بلاغية بيانية في إيصال المعاني، وبه يعرف الفرق بين المعاني المتكافئة ومعرفة أحوال المتكلمين[2].

وهذا التمايز الحاصل بين الاهتمام بأواخر الكلم ومعاني النحو هو الذي يرسم لنا نظرة عبد القاهر للنحو وأنه ليس العبرة بأن كانت هذه فاعل والأخرى مفعول أو حالا أو نعتا...وإنما مرد ذلك كله إلى معاني النحو إذ به يُعرف صحة النظم من فساده وجميله من قبيحه ((فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله

[1] – المرجع السابق، ص395.

[2] – ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ص43

ويتصل بباب من أبوابه))[1]، وكما هو واضح من كلام الشيخ أنه ليست المزية في الجمل والتراكيب من ناحية اختلاف الحركات وإنما المزية في معاني العبارات الناتج عن انتظام الكلمات وتلاقيها على نظام النحو وأحكامه، وليست هي المقصودة لذاتها من جهة معرفة مصطلحاتها وأقسامها وأبوابها، أي الجانب التعليمي منها، وإنما الغاية فيما تحدثه من فروق في المعاني والأسرار الكامنة وراء كل أسلوب، ولو كان كذلك لما استطاع البدوي الذي لا يفقه شيئا منها أن يملك القدرة على التمييز بين كلام وكلام ويعرف هذا جيد وهذا رديء، وهذا ما أقره عبد القاهر بقوله:((لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في النحو))[2].

ويتضح مما سبق ذكره أن معاني النحو عند الجرجاني تتجاوز الوظائف الإعرابية وتسمو بالكلام إلى ميدان الأغراض والمعاني، وبهذا تكون معاني النحو أفسحَ مجالا من الإعراب لكونها تشتمل على النحو والبلاغة والصرف، إذن فهي موطن الجمال والتذوق، ذلك أننا ((لسنا في ذكر تقويم اللسان والتحرز من اللحن وزيغ الإعراب فتعتد بمثل هذا الصواب، وإنما نحن في أمور تدرك بالفكر اللطيفة ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم))[3]، وليس في هذا إجحاف في حق الإعراب أو النحو بصفة عامة، بل هو إعادة اعتبار لمكانته وارتقاء به نحو الذوق والحيوية، ولكل دوره المنوط به، فالإعراب يمثل مرحلة الصحة والسلامة التركيبية، ومعاني النحو تشكل ما وراء ذلك من الإبداع والتفاضل والمزية، فهي تنطلق من حيث توقفت الأولى، ولذلك بنى الشيخ النظم على معاني النحو والفروق التي يتفاضل بها كلام على كلام.

المطلب الثالث: الفروق والوجوه عند عبد القاهر الجرجاني:

يقول عبد القاهر الجرجاني:((وإذا قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص83.

[2] – المرجع نفسه، ص418.

[3] – المرجع نفسه، ص98.

على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام))[1]، فالوجوه بنظر الشيخ هي الاحتمالات الممكنة للبناء النحوي في كل أبواب النحو، ذلك أنه يتسنى للمتكلم تأدية كلامه بطرق شتى لا حد لها، فالمعنى النحوي له عدة احتمالات من المباني وينجز بأكثر من طريقة ووسيلة وفق الأغراض، كقولنا: خالد منطلق، وممكن قول: خالد ينطلق... وهكذا، نلاحظ أن المثال الأول يختلف عن الثاني في البناء، حيث إن المثال الأول جاء الخبر فيه مفردا، بخلاف المثال الثاني جاء الخبر فيه على شكل جملة فعلية، فالخبر على هذا الأساس يحتمل أن يأتيَ بطرق مختلفة كأن يأتي اسما مفردا أو جملة فعلية أو جملة اسمية أو شبه جملة ونحو ذلك من الاحتمالات المتعددة، وعليه فإن كل بناء أو شكل من هذه الأبنية يطلق عليها وجه من الوجوه، فالمعنى النحوي يمكن أن يؤدى بوجوه مختلفة من ذلك العطف باعتباره معنى نحوي فهو يأتي بالواو أو الفاء أو ثم...، والشرط معنى نحوي يمكن أن يكون بإن أو إذا أومن أولو...، وهكذا فإن المعنى النحوي يحتمل عدة وجوه من المباني، أي أن مجموعة من المباني تعطي معنى واحدا وهو العطف أو الشرط ونحو ذلك[2].

وأما الفروق فهي تلك المعاني والدلالات المختلفة ، ولكل وجه من الوجوه السالفة الذكر من عطف أو شرط أو غيرها معنى يختلف عن معنى الوجه الآخر، مثال ذلك الفرق بين (الواو)و(الفاء) من حروف العطف، فكل واحد منهما يعتبر مبنى مغايرا عن المبنى الآخر، ورغم أنها يشتركان في وظيفة العطف إلا أننا نجد بينهما فارقا في الدلالة، فالواو تستخدم لإفادة مطلق الجمع، أما (الفاء) فتفيد معنى إضافيا على معنى (الواو) وهو الترتيب، نحو: دخل خالد ومحمد، بمعنى أن خالدا ومحمدا اشتركا في فعل الدخول، في حين لو قلنا: دخل خالد فمحمد، أي أنه هناك ترتيب في الدخول وهو دخول خالد قبل دخول محمد، وقد تعاقبا في الدخول، فالفاء هنا لم تفد الجمع فقط وإنما أفادت أيضا الترتيب والتعقيب[3]، ومنها قوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾[4]؛ لأن الإقبار يكون بعد الموت، بخلاف الواو فإنها لا تفيد الترتيب والتعقيب، بل تستخدم للجمع المطلق فقط، والشواهد على ذلك كثيرة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى:﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل

[1] – المرجع السابق، ص87.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص81.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص82.

[4] – عبس، الآية:21.

لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾[1]، فالواو كما نرى هنا أفادت مطلق الجمع بين الإرسال والإمداد وجعل لهم الجنات والأنهار فاشتركت في المعنى العام في الآية وهو تعداد نعم الله تعالى عليهم، والعبرة عند الجرجاني تكمن في حسن تخير أحد هذه الحروف دون غيرها بما يناسب المقام وأغراض المتكلم، فما ينطبق على (الواو) لا يكون في (الفاء) وما يكون في الفاء لا ينطبق على (ثم) وهكذا الأمر مع باقي الحروف والكلمات، وليس المقصود بذلك مجرد معرفة المعنى النحوي لها أو لمجرد العلم بوظيفتها النحوية، يقول الشيخ:((اعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة ولكن أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها فليس الفضل للعلم بأن (الواو) للجمع و(الفاء) للتعقيب بغير تراخ و(ثم) له بشرط التراخي و(إن) لكذا و(إذا) لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعرا وألفت رسالة أن تحسن التخير وأن تعرف لكل من ذلك موضعه))[2]، ولعل هذا المثال وضّح لنا الدقة في الاختيار في هاتين الآيتين، رغم أن سياق القصة واحد وهي مخاطبة بني إسرائيل وتضمنت مجموعة من الأوامر التي كلفهم الله بها، إلا أنه ورد العطف ب(الفاء) في سورة البقرة، قال تعالى:﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾[3]، بينما عطفت آية الأعراف ب(الواو) وهي ما جاء في قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾[4]، ويعود السبب في اختيار العطف بالفاء دون الواو في سورة البقرة تبعا لتعلق الكلمات في النظم بعضها ببعض؛ لأن الأكل هنا متعلق بالدخول، أي إن تحقق دخولكم القرية تمكنتم عندئذ من الأكل من ثمارها وخيراتها فكان في الكلام ترتيب وتعقيب، الدخول أولا ثم يعقبه الأكل ولا وجود للأكل من القرية دون وجود الدخول إليها؛ لذلك جاء التعبير بالفاء فهي الوجه المناسب لسياق الآية، أما في سورة الأعراف فقد جاء العطف بالواو دون الفاء؛ لأن الأمر هنا جاء بالسكن في القرية، والسكن يقتضي الإقامة والمكوث مدة من الزمن وهي توحي بالراحة والاطمئنان فهم يتقلبون في أرجائها ويتنعمون بخيراتها متى شاءوا وأرادوا، أي أن تعلق الأكل لا يتعلق بالسكن كما هو الحال في الدخول وإنما يكون الأكل مع السكن والاستقرار، فأفادت الواو مطلق الجمع بين

[1]- نوح، الآية: 11.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص249-250.

[3]- البقرة، الآية :58.

[4]- الأعراف، الآية: 161.

السكن والأكل[1]. فإنك ترى الكلمات تشترك في المعنى العام وهو الشرط والعطف والنفي ونحو ذلك، ولكنه يعبر عن كل غرض بالوجه المناسب له، وهذا ما ينتج عنه الفروق في المعنى، وبما أنه هناك تعدد في الوجوه فحتما يكون هناك فارق في الدلالة، ذلك أنه لكل وجه معناه الخاص به والذي يميزه عن غيره، وإن بدت للوهلة الأولى أو في نظر العوام مشابهة لبعضها، ((فعلى المتكلم أو الناظم أن ينظر إلى الوجوه والفروق، فالنحو يسمح لك بوجوه كثيرة تبدو متشابهة سطحيا ولكن فيها فروقا في العمق، وعلى المتكلم أن يختار ما يناسب المقام لإرسال الخطاب فيعرف لكل من ذلك موضعه))[2]، وليس هذا إلا توخي معاني النحو فيما بين الكلم وموافقة أحوال المخاطبين، كونها تختار المعنى المناسب من مجموع المعاني المتقاربة أولا في الذهن ويرتب على منوالها الكلمات في النطق، ليظهر بذلك ما بينها من فروق دقيقة تنبئ عن براعة صانعها، وما يلقاها إلا ذو حس أدبي وذوق فني عارف بخبايا اللغة وغوامض معانيها.

وفي ضوء ما ذكرنا فإن المقصود بالوجوه هي احتمالات المعنى النحوي والإمكانات النحوية التي تؤدى بطرق عديدة، فيكون على أساسها لكل بناء وجملة عدة احتمالات، ثم يأتي عقبها دور الفروق لتحدد الفارق الدلالي والمعنوي بين احتمال وآخر، وهذا ما جاء ذكره في النص الطويل للجرجاني وقد أفصح فيه الوجوه والفروق المتعددة لكل تركيب، حيث يقول فيه: ((ذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق))[3].

مما يلاحظ أولا على هذه الجمل أنها توافق قواعد النحو، وهي تتألف من مسند ومسند إليه ويربطهما تعلق نحوي، أنه لكل جملة من هذه الجمل وجه وطريقة خاصة في نظمها، وإن كانت تبدو من جهة النحو باعتباره قانونا ومعيارا أنها متساوية، فالأمر إذن ليس من جهة الشكل وإنما الاختلاف من حيث الجوهر والمعنى، وإلا ما كانت التراكيب مختلفة هكذا ولما ذكرها الجرجاني بهذا التفصيل لو لم يكن الأمر يحتاج لروية ودقة نظر.

[1] – ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص207.

[2] – النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الله الجهاد، مجلة جذور، العدد 6، مجلد 3، سبتمبر 2001م، ص329.

[3] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص81.

ولو أمعنا النظر في كل وجه من تلك الوجوه التي ذكرها لوجدنا أنها تنطلق من أصل واحد أو أساس وضعي واحد يتكون من ركنيين رئيسيين وهما (زيد) اسم العلم الدال على شخص معلوم وهو المراد الإخبار عن انطلاقه، و(منطلق أو ينطلق) وهو المخبر به عن زيد، حيث يدل على الحدث الذي يقوم به، وكلاهما معلوم لدى السامع أو المخاطب، وهذا ما يعرف بالمعاني الأولية لكل لفظ بعينه وعلى حدة، أي المعنى المعجمي والوضعي[1]، وليس هذا الذي يقصده عبد القاهر في حديثه عن النظم والفروق والوجوه، وإنما يبتغي بكلامه الحديث عن تلك العلاقات بين معاني الكلمات حال التركيب والتي تؤدى بطرق كثيرة ووجوه مختلفة وهو ما رأيناه في العلاقة الموجودة بين (زيد) و(منطلق)، وعلى ضوئها أنشئت علاقات نحوية تخضع لقواعد النحو وأصوله، وهي تمثل مجمل أبواب النحو، ولكل وجه منها معناه الخاص به، أي أن لكل بناء دلالته الخاصة به، واستخرج الشيخ من هذا المنطلق الواحد القائم في أصله على العلاقة بين مسند ومسند إليه ثمانية وجوه[2]، وهي بدورها تشترك في معناها العام وهو إثبات حدوث ووقوع الانطلاق من زيد، وتختلف في المعنى الإضافي الثاني الذي أضفاه لها تركيبها الخاص بها والذي ميزها عن التراكيب الأخرى، فاكتسبت به معنى زائدا عن المعنى الأول المشترك بين كل الجمل، فكان المعنى الأول بمثابة نقطة انطلاق لكل التراكيب ثم انفرد كل تركيب بالطريق الذي سلكه والوجهة التي قصدها على وجه التعيين والخصوص، وهنا تظهر بلاغة المتكلم في حسن اختيار النمط الذي يتناسب مع الغرض الذي يرمي إيصاله للمخاطب فينتقي بدقة الوجه المناسب من فعل أو اسم أو نكرة أو معرفة، ومن تقديم هذا وتأخير ذاك... وهكذا يكون الأمر بين تقلبات الوجوه والفروق بحسب المقام والسياق.

وفي ضوء ما سبق ذكره فإن التنوع في الفروق والوجوه يكون حلقة وصل بين قصد المتكلم وفهم المخاطب والمقام الذي سيق فيه، وفي هذا دليل واضح على تأليف الكلام لا يتوقف عند مراعاة أحكام النحو وقوانينه فحسب، بل الأمر يتعداه إلى تحصيل الفائدة، وهذا ما يتوخى به معاني النحو وذلك بإقامة علاقات بين الألفاظ المحملة بالمعاني التي يبتغي بها الناظم إيصال فائدة للسامع وبه يفضل كلام على كلام؛ لأنه ((لا يكون خبرا حتى يكون مخبرا به ومخبرا عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه، فلو حاولت أن

[1] – ينظر: نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبد القاهر الجرجاني، محمد توفيق محمد سعد، اتحاد كتاب العرب، ص54.

[2] – ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص81.

تتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت مالا يصح في عقل ولا يقع في وهم))[1]، حاول الجرجاني أن يثبت علاقة المتكلم، وهو الذي عناه صراحة بلفظ المخبر به، في حين أشار إلى المخاطب في حديثه عن الإثبات والنفي، وهذا مما يدركه السامع، وأما المخبر عنه فهو رسالة ومحتوى كلام المتحدث إلى المتلقي، وسنحاول فيما سيأتي بيانه الوقوف على الأصناف التي ذكرها الشيخ من الوجوه والفروق.

أولا: أقسام الوجوه والفروق عند الجرجاني

تلعب نظرية النظم بمفهومها الذي حدده عبد القاهر دورا بارزا ومهما في اتساع دائرة اللغة من خلال تبيينه للفروق والوجوه التي تتعلق بنظام الجملة فتتيح للمتكلم إمكانية اختيار الوجه المناسب للمقام من مجموع الوجوه المتنوعة في الخبر والحال والشرط ونحو ذلك وما ينتج عنه من فروق كثيرة في المعاني، ولا يدرك هذه النكت والدقائق إلا من كان له قدم راسخة في علمي النحو والبلاغة، ولا يختلف اثنان في أن الجرجاني لم يكن مجرد عالم بسيط فيهما بل كان إماما فذّا في هذين الفنين وإنجازاته وتحليلاته العميقة خير دليل على ذلك، ولم تولد نظرية النظم عنده إلا من رحم النحو والبلاغة، ربطا ومزجا، سلامة وذوقا، وصحة النظم مرهونة بمدى توخي معاني النحو واستيعاب الوجوه والفروق، وهي على النحو الآتي:

1- الفروق في الخبر

ليس المقصود بمصطلح (الخبر) عند الجرجاني الخبر بمفهومه الضيق وهو الذي يأتي في مقابل المبتدأ، بل إنه يعني به كل ما تتم به الفائدة، وهو بذلك يشمل الجملة بنوعيها الخبرية والإنشائية، ولذا كان محط نظره وعنايته في غالب كتابه دلائل الإعجاز، فأقبل على وجوهه يعددها ويستخرج ما بينها من الفروق في المعاني، مؤكدا في ذلك أن لكل تركيب منها خصوصيته وأسراره التي تجعله مغايرا عن غيره من التراكيب الكثيرة من ((ذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه: فينظر في (الخبر) إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، زيد ينطلق، ينطلق زيد، منطلق زيد، زيد المنطلق، المنطلق زيد، زيد هو المنطلق، زيد هو منطلق))[2].

[1] - المرجع السابق، ص541.

[2] - المرجع نفسه، ص81.

وبهذا المفهوم يكون مصطلح الخبر أعم من خبر المبتدأ؛ لأن الإخبار في الجملة إما أن يكون ركنا أساسيا في الجملة بحيث لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره المسند فيها، نحو قولنا في الجملة الاسمية: زيدٌ منطلقٌ، وفي الجملة الفعلية، كقولنا: أقبل زيد، وإما أن يكون الخبر فرعيا، ووجوده ليس ضروريا كالأول، من ذلك قولنا: أقبل زيد راكبا، فلفظ (راكبا) جاء ثانويا في العبارة، وبمفهوم الخبر الذي هو الإخبار فإن الجملة تتضمن خبرين؛ خبرا أساسيا في (أقبل زيد)، وخبرا فرعيا (أقبل زيدٌ راكبا) وهو الإخبار عن هيئة إقباله وهو راكب.

1-1الفرق بين الإخبار بالاسم والإخبار بالفعل:

يتمثّل الفرق الجوهري بين الإخبار بالاسم والإخبار بالفعل في الدلالة الزمنية والحالة الوصفية؛ فالإخبار بالاسم يُشير إلى الثبوت والدوام، مؤكدا على صفة أو حقيقة ثابتة وغير مقيّدة بزمن، بينما الإخبار بالفعل يدلّ على التجدد والحدوث والوقوع في زمن معيّن، مركّزا على الحركة والتغيّر[1]. إن اختيار المتكلم لأي الأسلوبين ليس عشوائيا، بل هو اختيار بلاغي مقصود، يهدف إلى مطابقة الأسلوب التعبيري مع طبيعة المعنى الذي يريد إيصاله إلى ذهن المخاطَب، وإذا أردت معرفة ذلك فالتمسه في كلام العرب وفي كتاب الله العزيز فإنه يتضح لك وضوح الشمس، فتجد الشاعر يختار من بينهما ما يتلاءم مع الغرض الذي يسعى إلى تحقيقه، فإذا أراد الإخبار عن أمر يتجدد ويستمر عبر عن ذلك بالفعل المضارع، نحو قول الأعشى:

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ ... إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرَّقُ[2]

لما أراد الشاعر أن يعبر عن مدى كرم وسخاء هذا الرجل، حيث تراه يزود النار بالحطب باستمرار ودون انقطاع حتى لا تنطفأ فتكون ملجأ لكل خائف أو تائه أو جائع أو نحو ذلك ممن انقطعت بهم السبل فيجدون النار عنده تتجدد ويزداد اشتعالها وتحرقها شيئا فشيئا، ولذا عبر عن مقصده بالفعل المضارع (تحرّق) لتتناسب مع المقام، ولو عبر عنها بالاسم (نار محرقة) ((لنبا عنه الطبع وأنكرته النفس))[3]، في حين لو أريد معنى الثبات والدوام جيء بالاسم للتعبير عن ذلك، ومثاله

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص174.

[2]- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، المعروف بالأعشى، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، دار بيروت للطباعة، ص120.

[3]- المرجع السابق، ص176.

ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1]، و محل الشاهد في قوله (باسط) لتدل على الدوام والثبات وهي مناسبة للهيئة التي كان عليها الكلب في الكهف فلم يكن منه فعل أو حركة أو تقليب كتقليب الرجال فيه يمينا ويسارا، يقول الطاهر بن عاشور: ((لم يذكر التقليب لكلبهم بل استمر في مكانه باسطا ذراعيه شأن جلسة الكلب))[2]، وقد جمع المعنيان في قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[3]، فلا وجه للمقارنة بين ما عند الله الذي يتصف بالثبات والدوام، وما عند الخلق متجدد ومنقطع. وهكذا فإن التعبير بأحدهما يختلف عن الآخر ولا يمكن أن يحل موضع الاسم الفعل، نحو قولنا: (زيد قائم) و (زيد يقوم)، رغم أنهما يشتركان في الحكم الإعرابي وهو مجيئهما خبر، ولكن من باب الفرق بين الصيغتين والذي يترتب عليه فرق في الدلالة، وهذا هو مناط المعنى النحوي الذي ينبغي للمتكلم أن يتوخاه في نظم كلامه وترتيبه في النفس، فإن كان يريد معنى التجدد فإنه يختار له ما يفيد ذلك وهو الفعل، وإن كان يريد تحقيق معنى الثبات فإنه يأتي بالاسم الذي يفيد ذلك، ولو أمكن أن نقدر أحدهما مكان الآخر لما كان هناك اسم وفعل ولكان الأمر سواء، فالتفريق في المصطلح والمفهوم يقتضي التفريق في المعنى[4]، وإن أردت دليلا يُبِين لك عن البَون بين التعبير بالاسم والتعبير بالفعل فانظر إلى حال الاسم في الصفات فإنه يثبت لك بوضوح لا يعتريه شك أنه لا يصلح أن تنقل الصفة الثابتة إلى الفعل ،كقولك في: زيد طويل بزيد يطول و عمرو قصير بعمرو يقصر...، فإنه لا يمكن ذلك ولا يصلح إلا إذا كان وصفا لشيء يتغير تدريجيا إما بالزيادة أو النقصان كالنبات والشجر والطفل الصغير... فهذا مما لا يقبل إلا الاسمية[5].

ويضع عبد القاهر الضابط الذي نحتكم إليه في التفريق بين التعبير بالفعل والتعبير بالاسم وهو السمات التي يتميز بها كل واحد منهما عن الآخر، فمن أراد معنى التجدد والاستمرار فإنه يختار الفعل، ومن أراد دلالة الثبوت والدوام فإنه يعمد إلى الاسم، ولم يكن هذا الاستنتاج من الشيخ إلا بعد قطع شوط كبير من القراءة واستقراء كلام العرب الفصحاء البلغاء ليصل بك إلى تحديد هذه

[1]- الكهف، الآية: 18.

[2]- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس،1984م، ج15، ص281.

[3]- النحل، الآية : 96.

[4]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص177.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص175.

القاعدة، ولو التبس أو خفيَ عليك الأمر ولم تدر أيهما الأنسب والأصوب فاعمد إلى ((حمل الخفي على الجلي))[1]، ليظهر لك ما غاب عنك من الخفايا والأسرار، وكما قال جلال الدين القزويني (ت739هـ): ((فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت))[2]. وبهذا يتجلى لنا سرّ الإعجاز في اللغة العربية، حيث الثبات والتجدد يلتقيان في صياغة المعنى، وهو ما يمنح المتكلم مفتاحا بيانيا عميقا يقدِّر به السياق ويحدّد به القصد.

1-2 الفروق في التعريف والتنكير في الإثبات:

ومن فروق الإثبات في الخبر أيضا بعد الاسم والفعل وجهي التعريف والتنكير وما بينهما من فروق، وقد لخصها الجرجاني في الفرق بين قولك: (زيد منطلق) و (زيد المنطلق) و(المنطلق زيد)[3]، فإن كنت عرفت الفروق بينهم في المعاني والموضع المناسب لكل واحد منهم كان لك ذلك منطلقا للتبحر في أسرار البيان في اللسان العربي ويفتح لك مما خفيَ عنك من الإعجاز والبيان القرآني.

إن من سبل نجاح عملية التواصل بين المتكلم والمخاطَب أن يكون المتكلم على دراية بحال المتلقي ليختار من الكلام ما يتناسب مع حاله، فلو كان المخاطَب خاليَ الذهن وليس له سابقة معرفة بأن حدثا وقع من زيد وهو الانطلاق فتقول له: زيد منطلق، فتكون قد أسندت الانطلاق لزيد، فكان مجيء الخبر نكرة دليلا على ذلك، في حين لو كان السامع على علم بأن هناك انطلاقا وقع ولكنه يجهل ممن كان، فالمتكلم في هذه الحالة عليه أن يحدد له الفاعل بعينه فيقول: زيد المنطلق، ودليله في ذلك مجيء الخبر معرفة وبذلك يكون قد أكد الكلام عن الأول بهذه الصيغة، ولو أراد زيادة تأكيد فإنه يأتي بضمير الفصل، فيقول: زيد هو المنطلق، وبهذا يتضح لنا الفرق بين استخدام النكرة واستخدام المعرفة، والنكرة تختلف عن المعرفة في درجة الإثبات، فلو أثبت الانطلاق لزيد بقولك: زيد المنطلق فإنه لا يستقيم معنى أن تثبته لمبتدأ آخر كأن تقول: زيد المنطلق وعمرو، ولو قلت ذلك كان كمن نقض آخره أوله؛ لأن تعيين زيد بالانطلاق يقطع القول بأن يكون وقع من غيره، في حين لو قلت: زيد منطلق وعمرو جاز لك ذلك، ولو أردت إثبات الانطلاق من الاثنين

[1]- المرجع السابق، ص176.

[2]- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل- بيروت، ط3، ج2، ص133.

[3]- ينظر: المرجع السابق، ص177.

مع التعريف قلت: زيد وعمرو المنطلقان[1]، كما لو أنك أردت أن تنسب قول الشعر لامرئ القيس فتقول: امرؤ القيس هو القائل، ومن الغلط أن تقول: امرؤ القيس هو القائل والمتنبي.

هذا ما كان في الفرق الحاصل بين قولك: زيد منطلق وزيد المنطلق، وكلا الاسمين مبتدأ والآخر خبر فلا فرق بينهم من جهة التقديم والتأخير إلا من وجه المعرفة والنكرة. وأما الوجه الثالث لهما فهو في قولك: (المنطلق زيد) والفرق بينه وبين (زيد المنطلق)، ولكل صورة من الصورتين معنى خاصا به، ورأي الشيخ هنا مغاير لرأي النحاة الذين لا فرق عندهم بين العبارتين مادام أن الخبر والمبتدأ معرفان فالعبرة عندهم في الابتداء فبأيّهما ابتدئ كان هو المبتدأ والآخر خبرا له، إذ إنهم ينظرون إليه من باب الصحة والفساد لا من جهة الفروق في المعنى[2]، وهذا ما خالف فيه الجرجاني من كان هذا مذهبه من النحاة بقوله: ((ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء))[3]، وهو ليس على مذهبه الذي يقضي أن لكل تركيب دلالته الخاصة، فتقديم المبتدأ على الخبر له دلالة لا نجدها في تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأن الإمام لا يعتبر قضية المسند والمسند إليه في كون هذا مبتدأ وهذا خبرا فحسب، وإنما الأمر يتعلق بإثبات شيء لشيء، ففرق بين أن يكون المعنى مثبتا له وبين أن يكون مثبتا به، فقولك عند النحاة: زيد الشجاع، فهم يجعلون (زيد) مبتدأ و(الشجاع) خبرا، وفي قولنا: الشجاع زيد يكون (الشجاع) مبتدأ و(زيد) خبرا، فالأمر عندهم يقف عند الرتبة والمحل الإعرابي لكل طرف من الإسناد، ولكن بالنظر إلى معاني النحو فإننا نجد فرقا ظاهرا بين الجملتين، فبقولك: زيد الشجاع تكون قد أسندت المعنى إلى الذات، في حين لو أسندت الذات إلى المعنى فإنك تقول: الشجاع زيد[4]، ومثال ذلك في قولنا: ضرب عيسى موسى، وضرب موسى عيسى فإنها من منظور النحاة الفرق بينهما في الإعراب وأيهما تقدم كان هو الفاعل والمتأخر مفعولا به، في حين نجد أن هناك فرقا بينا بين العبارتين، حيث إن (عيسى) في الجملة الأولى هو الضارب و(موسى) المضروب، وفي الجملة الثانية يتغير الأمر تماما فيصبح (موسى) الضارب و(عيسى) المضروب، فالفرق إذا ليس لمجرد الإعراب فحسب كما هو الحال عند النحويين، وإنما الأمر يتعلق بالمعنى، وهذا ما جعله يخالف

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص178.

[2]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط20، 1980م، ج1، ص232.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص110.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص179-180.

النحويين بالقول في الاستواء بين المبتدأ والخبر في المعنى، حيث يقول: ((ومما يوهم ذلك قول النحويين في باب كان: إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما والآخر خبرا))[1]، فبما أنهما اشتركا في التعريف جاز الابتداء بأحدهما، نحو قولنا: كان زيد أخاك وكان أخوك زيدا، حيث لا اختلاف بينهما في الدلالة، ولا غرابة في ذلك؛ لأن هذا من عمل النحوي الذي همه في الصحة والسلامة النحوية، بدليل أن أكثر قولهم يدور حول يجوز كذا ولا يجوز كذا، ويصح هذا ولا يصح ذلك ...، والشيخ يرى خلاف ذلك؛ لأن أي تغيير عنده في نظم الكلام من تقديم أو تأخير، تعريف أو تنكير، حذف أو ذكر أو نحو ذلك فإنه يستلزم تغييرا في المعنى، والناظم يقصده لتحقيق غرض في نفسه للمخاطب.

ولمزيد من البيان والوضوح في قضية تأكيد اختلاف المعنى بين تركيب وتركيب وأن لكل عبارة معناها الخاص بها بناء على نظم الكلام فيها فإن عبد القاهر يورد شواهد كثيرة من اللسان العربي، والناظر في هذه الشواهد يلمح فيها غموضا وتشابها شديدا بينها وبين نظيرها فيما لو قدم أو أخر، وليس ذلك منه إلا ليحرك في السامع نزعة التأمل ويقظة العقل في الموازنة بين النظائر التي توهم أن الأمر سواء، كقولك: الأمير زيد وزيد الأمير فكلاهما لا يمنعان من أن يكون زيد هو الأمير، وفي قولك: جئتك والخليفة عبد الملك وجئتك وعبد الملك الخليفة فكذلك هذا لا ينفي الخلافة لعبد الملك في العبارتين، ولكن المتأمل للفرق الحاصل بين الوجه الأول والوجه الثاني لكلا المثالين من حيث التقديم والتأخير يدرك بلا شك أن لكل صورة معنى مقصودا لا يوجد في الآخر، صحيح أنهما يشتركان في المعنى الأصلي وهو إثبات الإمارة لزيد والخلافة لعبد الملك، ولكن يضاف لكل واحد منهما معنى لا يكون في غيره، فمعنى قولنا: زيد الأمير وعبد الملك الخليفة يقال بداية لمن لا علم له بشأنهما وهو مما لا يكون في قولنا: الأمير زيد والخليفة عبد الملك، فالأول يفيد الإثبات والثاني يفيد التخصيص والتعيين[2]، وهذه الدقائق والأسرار لا تدرك إلا بالعقل المتأمل والذوق البياني، والشواهد من كلام العرب خير شاهد على ذلك ففيها من الوجوه والفروق مالا حد له، ولا يمكن لمن وقف على ظاهره أن يدرك ما فيه من المعاني الخفية ويستخرج ما فيه من النكت إلا بالتدبر والتذوق.

[1]- المرجع السابق، ص187.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص187.

وإذا أردت دليلا آخر على صحة هذا القول في القطع بوجود التباين بين قولنا: زيد المنطلق والمنطلق زيد فأثبت استواء المعنى بين قولنا: (الحبيب أنت) و(أنت الحبيب) فإنه لا يصح بحال من الأحوال قبول ذلك؛ لأن المعنى في الأول يفيد اقتسام المحبة بينهما وأنها مشتركة بيني وبينك، على أن المعنى في الثاني يفيد الاختصاص وأنه يخصه بالحب دون غيره، كقول المتنبي:

أَنْتَ الحَبِيبُ وَلَكِنِّي أَعُوذُ بِهِ ... مِنْ أَنْ أَكُونَ مُحِبًّا غَيْرَ مَحْبُوبِ[1]

فالشاعر هنا يريد أن يبين لمحبوبه أن له محبة خاصة من دون الناس، فهو يقصر حبه عليه لدرجة أنه يخشى أن يكون حبه له من طرف واحد، بخلاف (الحبيب أنت) ففيه مشاركة واندماج، وبهذا يظهر الفرق بين العبارتين. وإن بقي عندك شك في القضية ووهم يحول بينك وبين إدراك الفرق بين المعنيين فأدخل على التركيبين أسلوب استثناء وانظر ماذا يظهر لك، فقل: (ما أنت إلا الحبيب) و (ما الحبيب إلا أنت)، فتكون قد قصرت الحب عليه في الأول، وقصرته على الحب في الثاني، وبهذا يتأكد عندك فرق ظاهر في المعنى بين التعبيرين.

وإن كنا قد آمنا بوجوب الفرق بين قولنا: (زيد المنطلق) و(المنطلق زيد)، وفي قولنا (أنت الحبيب) و(الحبيب أنت) لوجود فرق ظاهر بين التعبيرين بالتقديم والتأخير، فكيف بنا لو كان في الأمر تشابه في الصور، نحو قولنا: (أنت الحبيب) و(أنت الشجاع)، فالذي يبدو للوهلة الأولى أنه لا فرق بين الصيغتين، ولكن بعد طول تأمل ينجلي لك ما خفيَ، ففي قولك: (أنت الحبيب) المعنى فيها لا يفيد القصر الذي يفيده أنت الشجاع، إضافة إلى كون (الحبيب) على صيغة فعيل وهي بمعنى مفعول، أي أنت المحبوب الذي وقع عليك حبي، وهذا المعنى لا يتصور في (أنت الشجاع) التي بمعنى أنت الكامل في الشجاعة، ولا يمكن أن نقول: أنت الكامل في المحبة[2]، وهذه من دقة الفروق التي لا تدرك إلا بالروية والفكر العميق.

[1] – ديوان المتنبي، أبو الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، طبعه وصححه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، 1977م، ج1، ص176.

[2] – ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص191.

ونظرا لطبيعة اللسان العربي الذي يتسم بسعة التعبير وكثرة الوجوه وتعدد الفروق بينها فإنه لابد من قواعد وأصول يُستند عليها لمحاولة ضبط الأمر ولو بقدر يحصر سعة الظاهرة التي لا حد لها، وهي في مجملها مستوحاة من كلام عبد القاهر، وهي على النحو الآتي:

-أن أسماء الأجناس تتنوع إذا وصفت؛ إذ يتحول معنى الجنس في الأسماء إلى ما اقترن به من صفة، نحو قولنا: رجل قصير، رجل طويل، رجل شاعر... مما يجعله أنواعا متعددة بحسب ما اتصف به فيصير كل اسم جنس منها له معناه الخاص[1]، ويلتقون كلهم في المعنى العام الذي يجمعهم، ويفترقون بالصفة التي تلحق كل واحد منهم، فكلمة (امرأة) تحمل معنى عاما في الجنس، فإذا أردت تخصيصها أضفت لها صفة تقيدها به كأن تقول: امرأة ظريفة أو امرأة طويلة وهكذا.

-أن المصادر شأنها شأن الجنس تتفرع من معناها العام إلى معان خاصة موصوفة، كالجهل والعلم والضرب...، فإنها إذا اقترنت بصفة اكتسبت معنى خاصا بها، نحو قولنا: علم جلي وعلم خفي، ضرب خفيف وضرب شديد، سير بطيء وسير سريع... فنلاحظ أن كل معنى عام من هذه المعاني استقل بمعنى خاص به، وبه تميز وانفرد عن غيره من المصادر، رغم أنها اشتركت في المعنى الأصلي.

-أن المصادر كما تتنوع بالصفات فإنها تتنوع بالصلات؛ إذ المعنى فيه ينتقل من المعنى الواسع إلى المعنى الضيق، ومن العام إلى الخاص، فكلمة (الضرب) مصدر عام يصدق على كل ضرب، فإذا أردت أن تخصصه بالصلة قلت: الضرب بالسيف أو الضرب بالعصا، والمعنيان مختلفان لاختلاف الصلة بينهما، ومنها قول المتنبي:

وَتَوَهَّمُوا اللَّعْبَ الوَغَى وَالطَّعْنَ فِي الـ ... هَيْجَاءِ غَيْرَ الطَّعْنِ فِي المَيْدَانِ[2]

نرى أن الشاعر يفرق بين نوعين من جنس الطعن كما هو الحال في جنس الضرب، فالطعن في ساحة التدريب والتي عبر عنها بالهيجاء ليس كالطعن في أرض المعركة والميدان؛ لأن الثاني أشد خطرا من الأول، فالطعن واحد، غير أن وجود الصلة فرق بين المعنيين وجعل لكل نوع معنى خاصا يميزه عن الآخر.

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص192.

[2]- ديوان المتنبي، أبو الطيب المتنبي، ج4، ص591.

-أن الاسم المشتق يتنوع بتنوع الصلة المقترنة به، فكما أن المصدر يتعدد بتعدد صلته كذلك الاسم المشتق فإنه يتخصص بالصلة، نحو قولك: (هو الوفي حين لا يفي أحد) و(هو الواهب المائة المصطفاة)، فدلالة الألف واللام في (الوفي) و(الواهب) تفيد أن هذه الصفة صارت لصيقة بهم، فهي دأبهم وشأنهم المستمر الذي لا ينفك عنهم، فتعني هنا العموم، وفي قول الشاعر:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي ... وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المئِي[1]

كما هو معلوم فإن حاتم الطائي اشتهر بالجود والكرم حتى أصبح كالعَلم عليه، ما إن يُذكر اسمه إلا وانصرف الذهن مباشرة إلى كرمه فهو رمز للبذل والعطاء، فعبر عن لفظ (المائة) بالألف واللام لتدل على أن هذا دأبه وشأنه في كل مرة، فهي لا تدل على فعل معين، وإنما تعني التكرار، ويؤيد ذلك مجيء صيغة المبالغة (وهّاب) قبله للدلالة على الكثرة ووقوع الفعل منه مرات ومرات.

وفي قول المتنبي أيضا:

وَهُوَ الضَّارِبُ الكَتِيبَةِ وَالطَّ ... عْنَةُ تَعْلُو وَالضَّرْبُ أَغْلَى وَأَغْلَى[2]

المتنبي يمدح سيف الدولة بالشجاعة والإقدام في زمن تعز فيه الشجاعة ويكاد ينعدم فيه الإقدام، فقال في مدحه (هو الضارب)، فعبر عن ذلك بالألف واللام ليدل على تتابع الضرب وقوته.

-أن الخبر المعرف بالألف واللام إذا تقدم على المبتدأ، وتغير موقعه الإعرابي من الخبر إلى المبتدأ فإنه لا محالة يتغير معناه تبعا لذلك؛ لأن موقع الكلمة يغير دلالته، فقولنا: (أنت الشجاع) تختلف عن (الشجاع أنت)، فالأول يعني: أنت الذي اكتملت فيك الشجاعة، في حين يكون معنى الثاني: كل الشجعان أنت. فالأمر لم يعد متعلقا بتغيير موقع الكلمة بالتقديم والتأخير لأجل العناية والاهتمام كما أخبر سيبويه عن ذلك، وإنما الأمر يتعلق بتغيير في المعنى وأبان عن فروق دلالية بين العبارتين؛ لأن ((مذهب الجنسية في الاسم وهو خبر غير مذهبها وهو مبتدأ))[3]، ومثال ذلك في قولنا: (الشجاع موقى والجبان ملقى)، ومعنى ذلك أن كل الشجعان لهم وقاية وحماية وهيبة أمام

[1]- أصلها: المئين، حذفت النون لالتقاء الساكنين، حذف النون للضرورة، ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر-بيروت، ط3، 1414هـ، ج12، ص115، والبيت ذكر من غير نسبة، ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، أبو نصر الحسن الفارقي، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1980م، ص60.

[2]- ديوان المتنبي، أبو الطيب المتنبي، ج3، ص132.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص195.

الناس فلا يتجرأ أحد أن يتعرض له بأذى ونحوه، في حين أنك تجد الجبان خلاف ذلك؛ لأن جبنه وذله جعله عرضة للأذى والهزيمة والحط من قيمته، فالألف واللام في قولك: (الشجاع موقى) تفيد الاستغراق، أي الشجعان كلهم موقون، بينما الألف واللام في (أنت الشجاع) فإنها تعني الكمال في الشجاعة[1]. وهكذا فإن كل تغيير في موقع الكلمة يؤدي بالضرورة إلى تغيّر في الدلالة؛ لأن موضع اللفظ في التركيب يعكس موضع معناه في النفس، ومن ثَمّ فإن الناظم يختار الألفاظ بعناية لتنسجم مع ترتيب المعاني والأغراض التي يريد التعبير عنها، فيتحقّق بذلك التوافق بين النظام اللفظي والنظام المعنوي، الذي هو أساس البلاغة عند الجرجاني، هذا التوافق هو ما يُطلق عليه الشيخ (النظم)، حيث يرى أن البلاغة ليست في مجرد الكلمات، بل في طريقة تأليفها ووصلها على هيئة تخدم الغرض التعبيري.

1-3 معاني القصر في التعريف:

يأتي الاسم المعرف بالألف واللام لإفادة معاني متعددة في القصر، وذلك باعتبار المقام الذي سيق فيه، وهي على النحو الآتي:

إفادة معنى القصر الحقيقي؛ وهو يفيد معنى التخصيص بأن تخصص الاسم بشيء لا يكون إلا منه، وذلك بإثباته له ونفيه عما سواه حقيقة، نحو قولك: (هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا)، أي: أنه انفرد بالوفاء في وقت انعدم أو ندر فيه الوفاء[2]، وكقول الأعشى:

هُوَ الوَاهِبُ المِائَةَ المِصْطَفَاةَ ... إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا[3]

ومحل الشاهد في قوله: (هو الواهب المائة) فقد أفاد القصر الحقيقي، وليس المقصود به هبة بعينها، وإنما يريد جنس الهبة المخصوصة وهي المائة المختارة من مخاض أو عشار، بخلاف الهبة المخصوصة الخالية من الجنس فهي تعني شخصا بعينه.

ب-إفادة معنى القصر الادعائي؛ وهي تأتي لغرض المبالغة في إثبات معنى الخبر المعرف بالألف واللام للمبتدأ، نحو قولنا: زيد هو الجواد، وخالد هو الشجاع، بمعنى أن زيد هو الكامل في الجود،

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص196.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، ص194.

[3]- ديوان الأعشى الكبير، المرجع السابق، ص84.

وعمرو الكامل في الشجاعة، غير أنه لا يعني ذلك انفرادهم بهذه الصفات دون غيرهم كما هو الحال في القصر الحقيقي، فمثلا إثبات الشجاعة لعمرو لا تعني نفيها عن غيره على وجه الحقيقة[1].

ج-إفادة معنى إثبات الظاهر؛ بأن تكون في أمر ظاهر ومعلوم عند الناس، كقول الخنساء:

إِذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ ... رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمَّ[2]

ومحل الشاهد في قولها: (الحسن الجميلا)، بمعنى بكاء ظاهر الحسن، وأنه عرف بذلك واشتهر به، في حين أن البكاء على غيرك من الناس قبيح، وكأن بكاءها على أخيها مميز ومتفرد على باقي البكاء، وكقول حسان بن ثابت:

وَإِنَّ سَنَامَ المَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ... بَنُو بِنْتِ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ العَبْدُ[3]

فالتعريف بالألف واللام في قوله: (ووالدك العبد) لا يفيد التخصيص ولا المبالغة، وإنما بغية إظهار صفة ظاهرة فيه، والبيت موجه لأبي سفيان قبل إسلامه، فهو يريد أن يثبت بالتعريف أنه عبد ظاهر العبودية[4].

د-إفادة المعنى الخفي، وهو ما عبّر عنه بالخلس؛ لأنه جاء على وجه التقدير والتصوير، ومثاله في قولك: (هو البطل المحامي)، (وهو المتقى المرتجى)، وفيه إشارة إلى معنى مغاير، حيث إنه لم يفد المبالغة أو التخصيص أو إظهار أمر، وإنما يريد ب(الألف واللام) تجسيد الصورة المثالية لهذا الموصوف الذي يستحق هذه المكانة والمنزلة الرفيعة، نحو قول الشاعر:

هُوَ الرَّجُلُ المِشْرُوكُ فِي جُلِّ مَالِهِ ... وَلَكِنَّهُ بِالمَجْدِ وَالحَمْدِ مُفْرَدُ[5]

يريد الشاعر أن يخبرَ عن هذا الرجل الذي يشاركه في ماله كل من حوله، فماله ليس خاصا به وحده، فمن أراد أن يعرف من الذي تتوفر فيه هذه الصفة الحميدة فلينظر إلى هذا الرجل المذكور

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، ص179.

[2]- ديوان الخنساء، تماضر بنت عمرو بن الحارث، تح: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة، بيروت- لبنان، 1978م، ص119.

[3]- ديوان حسان، حسان بن ثابت، دار صادر، بيروت- لبنان، ص89

[4]- ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة- مصر، ط2، 2013م، ص263

[5]- ديوان ابن الرومي، أبو الحسن علي بن العباس بن جريج، تح: حسين نصار وسيدة حمد ومنير المدني، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر، 1973م، ج2، ص589.

بالمجد والحمد فإنه حتما سيعثر على مبتغاه، فالأمر مبني على التقدير واستحضار الصورة، وكأنه يستوطن عالما آخر، فهو من باب الوهم والخيال، ورسم هذه الصورة المثالية قصد اتخاذه نموذجا يحتذى به، وإذا بحثت عن كل هذه المعاني فإنك تجدها مستظلة تحت الألف واللام. ولما كان هذا الوجه الأخير مغايرا للوجوه السابقة أراد الشيخ تمييزه لما فيه من الدقة والخفاء في المعنى، فقال عنه: ((وهذا فن عجيب الشأن، وله مكان من الفخامة والنبل، وهو سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقه، والمعول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل))[1].

4الفروق في الخبر: التعريف بالذي

يُعدّ حديث عبد القاهر عن اسم الموصول (الذي) نموذجا دقيقا لتصوّره العميق في معاني النحو، حيث يكشف من خلاله عن الترابط بين البنية النحوية والدلالة في الكلام، فنجد أن الشيخ نبّه في بداية كلامه عن اسم الموصول (الذي) إلى عظيم الفائدة التي يقدمها، فهو ليس مجرد اسم الموصول الذي عهدناه عند النحاة وما بعده جملة صلة الموصول التي لا محل لها من الإعراب وربما بعض المعاني الظاهرة التي ألحقوها به من كونه وسيلة يتوصل بها إلى ما بعده، وسطروها في مدوناتهم، بل إنه يحمل بين طياته أسرارا خفية ومعاني دقيقة، فنقله بذلك نقلة نوعية إلى فسيح المعاني والأسرار مقتحما باب الفروق الذي يرتقي به إلى ميدان التفاضل والمزية، مشيرا إلى كل ذلك بقوله: ((اعلم أن لك في (الذي) علما كثيرا وأسرار جمة وخفايا، إذا بحثت عنها وتصورتها اطلعت على فوائد تؤنس النفس وتثلج الصدر، بما يفضي بك إليه من اليقين، ويؤديه إليك من حسن التبيين))[2].

لقد شاع عند النحويين أن الأصل في (الذي) أنه وضع لوصف المعارف بالجمل، فهو بمثابة الجسر الذي يُتوصل به إلى ما بعده، وغالبا ما يذكر الشيخ قول من سبقوه من النحاة في مقدمات المسائل التي يتعرض إليها؛ لتكون المعيار الذي ينطلق منه في بلورة أفكاره وصياغة معارفه بشكل أدق وفسحة من المعاني والنكت[3]، نحو قولك: (مررت بزيد الذي أبوه منطلق)، فلما أريد وصف والد زيد بأنه منطلق جيء ب(الذي) ليُتوصل به إلى ذلك، وعملها كعمل (ذي) في التوصل بها إلى بيان المعنى الذي بعدها ووصْله بما قبله وإزالة الإبهام، فهو بمثابة حلقة الوصل التي تربط بين

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص183.

[2]- المرجع نفسه، ص199.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص199.

الأمرين، فتقول: مررت برجل ذي مال)، وفي قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[1]، إلا أنها تفترق عن (الذي) في كونها تضاف إلى مفرد، فلو نزعتها من الجملة ما استطعت وصف الرجل بأنه صاحب مال، في حين (الذي) تقتضي جملة لا مفردا.

ونظرا للقيمة البلاغية التي يضيفها (الذي) على المعنى، فإنك تلحظ فرقا كبيرا في دلالة الكلام بين وجودها من عدمها في الجملة، فلو أنك قلت: (مررت برجل أبوه منطلق) وبين قولك: (مررت برجل الذي أبوه منطلق)، فإنك حتما تجد فرقا بين العبارتين في المعنى، أما عند النحاة فالجملة سليمة نحويا، ولكن تحتاج إلى ما يزيدها بيانا ووضوحا، ولا يتحقق ذلك إلا بوصلها بما يُبين عن ذلك، وهنا لابد من الاستعانة باسم الموصول (الذي)، لقول الجرجاني: ((فهذه جملة مفهومة إلا أن تحتها خبايا تحتاج إلى الكشف عنها))[2]، فهي تطلب (الذي) بعينه ليتم لها ذلك، فلو أبدلتها بغيرها لم تؤد الدور والمعنى المراد، وهذا ما رأيناه في الفرق بينها وبين (ذي).

وكما جاء في القاعدة النحوية: أن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات[3]، وهذا يقتضي أنه لا يوجد بعد المعارف صفات، لكن إذا أردت أن تصف المعرفة بالجملة فعليك أن تصلها ب(الذي) لتتمكن من تحقيق ذلك؛ لأن (الذي) إنما ((اجتلب ليكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل))[4]، ومثاله في قولك: مررت بالرجل، فلفظ (الرجل) معرفة ولا يكون بعده إلا حال بمقتضى القاعدة، ولكن لو أردنا وصفه فلا يكون ذلك إلا بواسطة (الذي)، فنقول: مررت بالرجل الذي كان عندنا أمس، كما أنه يجب أن تكون جملة صلة الموصول لها علم سابق عند المخاطب، كأن تقول لأحدهم: ماذا صنع الرجل الذي زارك بالأمس؟ ولا يُقال هذا الكلام إلا لمن كان عنده علم به؛ لأنه لا يُؤتى به إلا للتعريف بالموصول ووصفه بعد أن كان مبهما ويحتاج إلى إيضاح وبيان، ولذا جاء اسم الموصول ليخبر عن ذلك، وهنا يكون عمل (الذي) في الربط بين شيئين، وهو صنيع الرجل، والأمر الثاني: الرجل الذي زارك بالأمس، والشواهد على ذلك كثيرة في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾[5]، حيث نرى أن (الذي) جاءت بعد أمر

[1]- يوسف، الآية : 76.

[2]- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، ص199.

[3]- ينظر: التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1999م، ص340.

[4]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص199.

[5]- المؤمنون، الآية 1-2.

معلوم لدى المخاطبين، فبعد أن ذكر الله-عز وجل-فلاح عباده المؤمنين أردفه بذكر صفاتهم الواحدة تلو الأخرى، وهي صفات معهودة لا تكون إلا في من كان مفلحا وفائزا في الدارين. هذا، وإنه لربما صادفك خلاف ذلك ويأتي بعد اسم الموصول بما هو ليس معلوم لدى المتلقي، كأن يقال: (هذا الذي كان عندك بالأمس)، أو في قولك: (هذا الذي قدم رسولا من الحضرة)، فاعلم أنه وإن لم يكن للسامع علم بذلك على وجه التفصيل فإنه لربما كان علمه به بوجه عام وإجمالي؛ لأن العلم بالمذكور على درجات، قد يكون إجماليا وله اطلاع بالأمر بطريق غير مباشر، أو بطريق مباشر وواضح الملامح، ففي قوله: (هذا الذي قدم رسولا من الحضرة)، يريد بذلك أنه يعلم قدوم رسول من الحضرة، لكن الذي لا يعلمه بالتحديد عين هذا الشخص، وبدليل مجيء لفظ (رسول) نكرة، فدلّ ذلك على علمه بالأمر من وجه بعيد، وبهذا يكون معناها للجنس كما أشار إلى ذلك الدكتور فاضل السامرائي حيث ألحقها ب(أل) التعريف في العمل والوصف؛ ففي العمل نجد أن (الذي) تحل محل (أل) التي لا يمكن إدخالها إلا على الاسم لوصف المعرفة، فنقول: (أقبل الرجل الشجاع)، أما أن تدخل على الجمل فهذا من المحال في اللغة، لذلك جيء ب(الذي) لتقوم مقامها في تعريفها، ولما شابهتها في عملها شابهتها أيضا في وصفها بالجنس؛ لأن الأصل في السامع أن يكون له سابق علم بالكلام الذي يلي اسم الموصول، إما معهودا أو عموما كأن يدل على الجنس[1]، فكما أن (أل) تكون للعهد والجنس فكذلك (الذي)، أمّا أن ننكر علمه على وجه الإطلاق فهذا الذي لا يُقبل بحال؛ لأنها من ((المسائل التي من جَهِلها جهِل كثيرا من المعاني ودخل عليه الغلط في كثير من الأمور))[2].

كنا قد علمنا أن (الذي) يُؤتى به وُصلة للمعارف، ولكن الذي ينبغي أن ندركه أن هذا الأمر يحمل في طيّاته أسرارا وخبايا تحتاج للكشف عنها عن طريق الفهم أولا، ثم استنطاق كل واحدة منها بما يدور في نفس السامع من أسئلة تتشوف للعلم بها، كأن تقول: ما العلة في امتناع وصف المعارف بالجمل كما هو الحال في النكرات؟[3]، ومن هنا سيبدو لك ما خفيَ من المعاني والأسرار الكامنة وراء ذلك، والشيخ يُلمّح إلى كون هذا الأمر لم يكن غائبا عن أذهان من سبقوه من العلماء، وأنه لم

[1]- ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص124.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص201.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص199.

يكن ببدع من الأمر، وهو أن (الذي) جيء بها وصلة للمعارف، وأن ما بعدها لابد أن يكون معهودا عند المخاطب.

والأمر المثير للتساؤل هنا، أن ما رأيناه في كلام الشيخ بداية عن (الذي) حينما استفتحه بمدحه وأن فيه علما غزيرا وفوائد جمة وأسرارا وخبايا تثلج الصدر وتؤنس النفس، ونحو ذلك من المزايا التي تجعل من يسمع كل هذا المدح والثناء تتطلع نفسه لاكتشاف هذا الجوهر والوقوف عند معالمه، وإذا بالشيخ يسكت في وقت يُحتاج فيه للبوح والكلام؛ ليعلمنا أن الإجابة عن هذا الأمر تحتاج إلى تفكر عميق وتدبر دقيق وغوص في بحر المعاني والخبايا، وطريق ذلك أن تقف عند الآيات والأبيات التي حوت (الذي) وتستخرج بعد فهم وتأمل ما أمكن لك فيها من الخبايا والأسرار، فإنه لا محالة سيظهر لك من العجب العجاب، وسبيل ذلك أن تسأل نفسك في كل موضع ومقام ذكر فيه: لماذا كانت الجمل مما توصف به النكرات ولا توصف به المعارف؟ ولو أردت معرفة القيمة البلاغية له فاحذف (الذي) من الكلام أو ضع مكانها اسما آخر فسترى حتما فرقا واضحا بين المعنيين. ولما كان شأن (الذي) بهذا القدر والمزية وما ينتج عنه من فروق لذلك ترك عبد القاهر أمر تقديرها واستخراج أسرارها ومعانيها للذوق البياني والحس البلاغي؛ لأنه لا حد ولا نهاية له، وإدراكه يتفاوت من شخص إلى آخر، ومرد كل ذلك إلى التدبر والتأمل.

إن المتأمل في كلام العرب شعرا كان أو نثرا، وفي كلام الله-عز وجل- يلمح أن لاسم الموصول (الذي) دلالات عديدة ومعاني مختلفة، والناظر في كتاب الله تعالى يلحظ أنه اشتمل على كثير الشواهد التي حفلت به وتنوع الأغراض التي يرمي إلى تحقيقها، من ذلك إفادته التعظيم والمدح على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1]، قال فيه الزمخشري: ((والذي خلقكم صفة جرت عليه على طريق المدح والتعظيم))[2]، ومنه ما جاء لإفادة الاختصار، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾[3]، حيث جاء معنى الآية في مقام حث النبي-صلى الله عليه وسلم-على الصبر وتحمل الأذى وما نسبه إليه الكافرون من الافتراءات الكاذبة، فتارة يقولون عنه ساحر، وتارة شاعر، وأخرى كاهن...، فجاء

[1]- البقرة، الآية: 21.

[2]- الكشاف، محمود الزمخشري، ج1، ص91.

[3]- الأنعام، الآية: 33.

التعبير مجملا لكل ذلك باسم الموصول (الذي) الذي حل مكانه[1]، فاكتفى بالتلميح والاختصار عوض التصريح والتفصيل في مقام تسليته ومواساته عليه الصلاة والسلام وتنزيها له عن كل ما نسبوه إليه من المزاعم الباطلة والأقوال الشنيعة.

إن الذي ذكرناه من معاني (الذي) غيض من فيض، سيما ما جاء في التنزيل الحكيم؛ لأنك لو تتبعت مواضعه فيه لانكشف لك من خبايا معانيه وأسرار بيانه علما غزيرا وفوائد جمة ونكتا بلاغية، فتجده يتقلب بين المدح والذم، وبين الإجمال والاختصار... وغيرها من المعاني الكثيرة والدلالات المختلفة، ومرد ذلك كله إلى السياق، الأمر الذي يؤكد لنا ما أقره الجرجاني في بداية الحديث عن أهميته وفوائده ومناط مزيته في الكلام، وأن السبيل في إدراك كل ذلك في تحسس الفرق بين الجمل التي صاحبها (الذي) والجمل التي فارقها فإنك لا محالة ستدرك البون في المعاني بين حضوره وغيابه، هذا من جهة، ولو أردت زيادة بيان في معرفة فضائل (الذي) فغيره ببدائل، نحو الذي رأيناه في استخدام (ذي) فسيظهر لك الفرق جليا بين التعبير به والتعبير بغيره، وأثر ذلك في الجملة والنص، وقد أشار الزمخشري إلى أهمية التوصل به إلى جملة الصلة، بقوله: ((وقد تكون في جملة الصلة من المعاني ما يحرص المتكلم على إبرازها وتوضيحها فيعدل إلى التعريف بالصلة دون غيرها))[2]. هذا، وإنه لا حد للمعاني التي يُعبَر بها بواسطة (الذي) فهو المعبر الذي يوصِل به المتكلم المعاني ببعضها، فرغم علم السامع بما قبله إلا أنه يحتاج لما يتمم الكلام ويسد الثغرة التي قد يثيرها بغيابه، ولن يتبين لك الكنه البلاغي والسر الدفين وراء هذا الاسم الموصول ما لم تقف وجها لوجه أمام المواطن التي ذُكر فيها فتفهم وتعقل معانيها، فحينها فقط يستبين لك من معانيها وأسرارها مما قد يشفي غليلك.

ثانيا: الفروق في الحال

كنا قد علمنا سابقا أن الخبر على قسمين؛ خبر لا تتم الفائدة دونه؛ لأنه ركن أساسي في الجملة ويمثل علاقة المسند إليه (الفاعل أو المبتدأ) بالمسند على الترتيب (الفعل أو الخبر)، فلا غنى للفعل عن الفاعل ولا المبتدأ عن الخبر، وأما النوع الثاني من الخبر فإنه يأتي تابع لخبر آخر ويكون زائدا عن الخبر الأصلي، كأن يكون حالا، وهذا ما نحن بصدد دراسته والبحث في فروقه.

[1] – ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج7، ص198.

[2] –البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، محمد حسين أبو موسى، دار الفكر العربي، ص255.

يدور مجمل الحديث في فروق الحال حول الجملة الحالية؛ لأن الحال يأتي بصور متعددة، فقد يأتي مفردا، أو جملة، والجملة قد تكون اسمية أو فعلية، والجملة الفعلية؛ إما أن يكون فعلها ماضيا أو مضارعا، وقد تأتي الجملة الفعلية مثبتة أو منفية، والجملة الاسمية خبر المبتدأ فيها قد يكون مفردا أو جملة فعلية أو شبه جملة.

يركز عبد القاهر في موضوع الجملة الحالية حول وجود واو الحال من عدم وجودها، والمتتبع للسان العربي؛ شعرا أو نثرا، والقرآن الكريم يلمح بلا شك أشكالا وصورا متعددة لهذه الواو؛ فقد ترد الواو واجبة في مواطن، بينما لا تكون واجبة في مواطن أخرى، ونجد أنماطا أخرى إما يغلب فيها استعمال الواو أو يغلب فيها تركها، في حين يتساوى أمر وجودها وتركها في مواضع أخرى.

وما رأيناه من الصور المختلفة من مجيء جملة الحال تارة بالواو وأحيانا أخرى من دونها يدعو إلى التفكر في الأمر والبحث عن الأسرار الكامنة وراء ذلك، والمعنى الذي يأتي مع ذكرها ويغيب مع حذفها، وبيان مواطن الفروق في المعاني بين التراكيب وأثر وجود الواو فيها. وبما أن جملة الحال تأتي على ضربين؛ اسمية وفعلية، لذا يجدر بنا اعتماد هذا التقسيم الذي يسهل علينا بيان كل نوع على حدة، وما لكل واحد منهما من خصوصية تميزه عن الآخر.

1- الجملة الاسمية الحالية

لا غروَ أن في تأكيد وجود الواو معنى يبتغيه المتكلم ويطلبه فيها، وإلا لما كان لوجودها فائدة تُرجى، ولاريب أن المستقرئَ لكلام العرب يميز بين الوجوه التي يغلب فيها وجود الواو من الوجوه التي يَطَّرِدُ فيها تركها، فمن الأنماط التي يغلب فيها مجيء الواو:

-أن تكون الجملة الحالية جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، نحو قولنا: جاءني زيد وعمرو أمامه، وفي قولنا: أتاني وسيفه على كتفه، ومثاله في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾[1]، والشاهد في قوله جلّ وعلا: (وأهلها مصلحون) فقد جاءت جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهي في محل نصب حال، والرابط بينها وبين صاحب الحال (القرى) هو الواو.

-أن تأتيَ جملة الحال جملة اسمية أيضا إلا أن المبتدأ فيها يكون ضميرا يعود على صاحب الحال في الجملة الأساسية، نحو قولك: رأيت زيدا وهو جالس، والشواهد على ذلك كثيرة في القرآن الكريم،

[1]- هود، الآية: 177.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾[1]، نلاحظ أن الجملة الحالية (وهو ظالم لنفسه) جاءت على صورة جملة اسمية من مبتدأ (هو)، وهو ضمير يعود على صاحب الحال، وهو صاحب الجنتين، والرابط بينهما واو الحال[2].

إن ما يوجب وجود الواو في الضربين السابقين تحقيق معنى الحالية فيها، والواو هي الوسيط بين الجملة الاسمية وصاحب الحال، ولولاها لتحول معنى الجملة من الحال إلى معنى آخرَ غير الذي يبغيه الناظم من كلامه، فلو قال قائل: جاءني زيد وهو راكب، فهو يريد إثبات هيئة وكيفية مجيء زيد، في حين لو حذف الواو فإن المعنى يتغير عن الأول، حيث تصير الجملة مستأنفة، ومعلوم أن الاستئناف غير الحال، فالذي أحدث الفرق بين العبارتين هو وجود الواو من عدمها، والمتكلم لا يأتي بواو الحال إلا لمعنى يريده في نفسه.

وكما أن مجيء الواو يكون في صور معينة من التعبير، فإن تركها كذلك يأتي في مواضع أخرى؛ ومنها مجيء الخبر ظرفا مقدما على المبتدأ، فنجد أن الواو يطَّرد حذفها في هذا النمط، نحو قولك: عليه سيف وفي يده سوط، فقد جاءت (عليه) هنا بمعنى فوقه، ولذلك لم ترد الواو في الجملة لعلة الخبر الظرف المقدم على المبتدأ، ومثله ما جاء في قول بشار بن برد:

إِذَا أَنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَا ... خَرَجْتُ مَعَ البَازِي عَلَيَّ سَوَادُ[3]

والشاهد في قوله: (علي سواد)، نرى أن الجملة الحالية من غير واو؛ لِعِلّة مجيء الخبر بمعنى الظرفية (عليّ) وهو مقدم وجوبا على المبتدأ؛ لأنه نكرة لا مسوغ لها، فلما توفر الشرطان في العبارة استحق ترك الواو. وهذا الضرب مما يكثر فيه ترك الواو، ولكنه لا يمنع من وجودها أحيانا أخرى ولو بالقدر القليل؛ لأن القاعدة فيه على الغالب وليس على الإطلاق، ومثاله قول المسيب بن علس:

نِصْفُ النَّهَارِ المَاءُ غَامِرُهُ ... وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ لَا يَدْرِي[1]

---

[1]- الكهف ، الآية: 35.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص202.

[3]- ديوان بشار بن برد، بشار بن برد، ج3، ص50.

والشاهد في قوله (الماء غامره) جملة الحال جاءت من دون واو، رغم أنها ليست بخبر الظرف المقدم، وهي بمعنى انتصف النهار ومازال الماء غامره لم يخرج[2].

وحاصل الأمر في الجملة الحالية عندما تأتي بصيغة الجملة الاسمية أنها تكون على أربعة أشكال؛ فإما أن تتكون من مبتدأ وخبر، أو أن يكون المبتدأ فيها ضمير يعود على صاحب الحال، أو أن يأتيَ خبرُها ظرفا مقدما، أو يكون خبرا مقدما وليس بظرف، وواو الحال تأتي في مجملها على أربعة صور تتراوح بين الكثرة والقلة، وبين وجوب مجيئها ووجوب تركها، ومرد كل ذلك إلى سياق الاستعمال، كل ذلك يرجع إلى دقة النظم في اختيار النمط التركيبي للجملة، وهو أساس البلاغة عند عبد القاهر، حيث يوازن المتكلم بين النظام اللفظي وترتيب المعاني في نفسه، إذ يجب أن يطابق ترتيب الألفاظ وتأليفها ترتيب المعاني.

– الجملة الحالية الفعلية:

لقد تبيّن أن للجملة الاسمية الحالية وجوها متعددة، يختلف كل متها في دلالته تبعا لاختلاف بنائه وسياقه، وكذلك الحال في الجملة الفعلية الحالية التي تتنوع صورها بين الماضي والمضارع، وبين الإثبات والنفي، ويكشف هذا التنوع عن عمق العلاقة بين الشكل التركيبي والمعنى، حيث إن اختلاف هذه الصيغ لا يُعد مجرد تحول نحوي، بل هو اختلاف دلالي يسهم في بناء المعنى الكلي للنص، وهو ما سيُفصّل في الفقرات اللاحقة:

–إذا كان الحال جملة فعلية، بشرط أن يكون فعلها مضارع ومثبت، فالأصل أن يجيءَ بغير واو، نحو قولنا: جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه، فامتنع وجود الواو في جملة الحال (يسعى) لتحقق الشرطين؛ الفعل المضارع وأنه مثبت، ومثاله في قول علقمة بن عبدة:

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يُسْعِفُنِي ... يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ[3]

والشاهد في قوله (يسعفني)، فقد جاءت بصيغة الفعل المضارع المثبت، ولذلك انتفى وجود الواو.

---

[1]– البيت للمسيب بن علس، فقد أثبت ابن السكيت لفظ (شريكه) بدل (رفيقه)، ينظر: إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ابن السكيت)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م، ص176.

[2]– ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص203.

[3]– ديوان علقمة الفحل، علقمة الفحل، شرح: الأعلم الشنتمري، تح: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، 1969م، ص73.

الأصل في الجملة الحالية أن تتعلق بصاحب الحال وهو الفاعل في الجملة الأصلية، نحو: جاءني زيد يسرع، فجملة (يسرع) تصف هيئة مجيء صاحب الحال وهو (زيد)، ولو قال قائل: جاءني زيد يسرع أخوه، لفظ (أخوه) له علاقة بصاحب الحال، وجملة (يسرع) هنا حال له، وهو أيضا مما يستغنى فيه عن الواو؛ لأنه ((لا فصل بين أن يكون الفعل ذي الحال وبين أن يكون لمن هو من سببه))[1]، ثم شرع الشيخ يستدل على كلامه في كون الفعل المضارع في الجملة الحالية يمتنع معه وجود الواو من آيات الذكر الحكيم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾[2]، حيث نرى أن الجملة الحالية المكونة من الفعل المضارع (تستكثر) لم تسبق بواو، بمعنى لا تمنن مستكثرا، ولا يستقيم المعنى لو يقال: ومستكثرا بالواو، فإدخال الواو يفسد المعنى، وقد يلتبس الأمر بإدخال الواو في غير موضعها، نحو قولك: يجيء زيد ويسرع، فينتقل المعنى من الحال إلى العطف[3].

وفي سياق القاعدة التي ذكرها الجرجاني في امتناع مجيء الواو مع الفعل المضارع المثبت في الحال، فإنه ينبه لأمر قد يلبس على السامع مع ما قد يتنافى مع القاعدة، وهو مجيء الواو مع الفعل المضارع، كقول ابن همام السلولي:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ ... نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكَا[4]

والشاهد في البيت قوله (وأرهنهم)، جملة حالية بفعل مضارع مثبت وقد جاءت على خلاف الأصل مقترنة بالواو، فكيف بنا هنا أن نجمع بين القاعد الثابتة و بين هذا المثال ونظيره في اقتران الفعل المضارع بواو الحال؟ المتأمل لسياق الجملة يدرك أن الفعل (وأرهنهم) ظاهره مضارع ومعناه جاء حكاية عن الماضي، ودليل ذلك التعبير بداية بالأفعال الماضية في قوله (خشيت .. نجوت)، ثم تحول الخطاب مباشرة إلى المضارع قصد إبراز الفعل عما سبق واستحضار الصورة، وهو في معناه يدل على الماضي أي (رهنتهم)، وبهذا زال اللبس واتضحت علة مجيء الفعل المضارع بالواو[5].

-أن يكون الحال جملة فعلية، فعلها مضارع منفي، وهذا النمط من الأساليب الجائزة في العربية، حيث يعبرّ به عن هيئة صاحب الحال في زمن وقوع الحدث مع دلالة النفي التي تضيف بعدا

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص205.

[2]- المدثر، الآية: 06.

[3]- ينظر: المرجع السابق، ص205.

[4]- إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص249.

[5]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص206.

دلاليا خاصا، ويلاحظ في هذا النمط أن دخول الواو على الجملة الحالية أو تركها سائغ، والمتكلم مخيّر بين الإتيان بالواو أو حذفها، والشواهد على ذلك كثيرة، فمن أمثلة مجيئه بالواو قول مسكين الدرامي:

أَكْسَبْتَهُ الوَرِقَ البِيضَ أَبًا ... وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ[1]

والشاهد في قوله (ولا يدعي لأب)، حيث جاءت جملة الحال بالفعل المضارع المنفي، وهو من الضرب الذي يجوز اقترانه بالواو.

وكما يحسن مجيء الواو مع المضارع المنفي في سياق الحال، فإنه يجوز كذلك ويلطف مجيئه بغير واو، وهو كثير وشائع، ومنه قول عكرشة العبسي:

ثَوَوْا لَا يُرِيدُونَ الرَّوَاحَ وَغَالَهُمْ ... مِنَ الدَّهْرِ أَسْبَابٌ جَرَيْنَ عَلَى قَدَرِ[2]

والشاهد في قوله (لا يريدون الرواح) جملة الحال مكونة من الفعل المضارع المنفي، حيث جاءت بغير واو، وهو ضرب كثير وحسن، ولعل حسنه يرجع إلى تلبس الثواء وطول المكث بعدم رغبتهم في العودة[3].

-أن تكون جملة الحال مع الفعل المقترن ب(قد) ظاهرة أو مقدرة، وهذا النمط مما يجوز فيه الوجهان، إما أن يأتيَ بالواو، وهو كثير وشائع، نحو قولك: أتاني وقد جهده السير، وإما أن يأتي من دون واو، وهو مما يلطف أيضا.

ومثاله في قول الشاعر:

يَمْشُونَ قَدْ كَسَرُوا الجُفُونَ إِلَى الوَغَى ... مُتَبَسِّمِينَ وَفِيهِمُ اسْتِبْشَارُ[4]

---

[1]- ديوان مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي، تح: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد، ط1، 1969م، ص22.

[2]- شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي، دار القلم، بيروت، ص437.

[3]- شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، ص292.

[4]- أورده الجرجاني من غير نسبة، ولم أقف على قائله، وأورده إحسان عباس بلفظ (يمضون) بدل (يمشون)، ينظر: شعر الخوارج، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط3، 1974م، ص233.

والشاهد في قوله (قد كسروا الجفون)، نلحظ أن الجملة الحالية التي جاءت بصيغة الفعل الماضي المسبوق ب(قد) لم تأت بواو هنا، وهو جائز وكثير الاستعمال، حيث أفاد عدم مجيئ الواو استعدادهم المستمر للقتال وتأهبهم له بكسر أغماد سيوفهم فهي مكشوفة باستمرار، فحالهم ينبئ عن تشمير سواعدهم وتجهزهم للحرب منذ البداية، ومثاله في قوله تعالى: ﴿ما لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقاراً .وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْواراً ﴾[1]، وجاء في شأنها قول أبي حيان الأندلسي (ت754هـ): ((جملة حالية تحمل على الإيمان بالله وإفراده بالعبادة، إذ في هذه الجملة الحالية التنبيه على تدريج الإنسان في أطوار لا يمكن أن تكونَ إلا من خلقه تعالى))[2].

-أن تكون جملة الحال مع الفعل الجامد (ليس)، وهو من الوجوه التي يكثر فيها التعبير بالواو، نحو قولك: أتاني وليس عليه ثوب، ويجوز كذلك مجيئه بغير واو، كقول الأعرابي:

إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ ... خَلَّى القَلِيبَ لَيْسَ فِيهِ مَاءُ[3]

والشاهد في قوله (ليس فيه ماء)، نرى أنه استُغني فيه عن الواو، ورغم أن مجيئه بهذه الصورة قليل، إلا أننا نرى أنه حسن استعماله وهو مقبول سمعه؛ لأنه لما أُريد ضم جملة الحال إلى الجملة الأصلية انتفى وجود الواو ليكون المعنى واحدا، ولو جيء بالواو، رغم أنه هو الأصل، لفسد المعنى.

-إذا جاءت جملة الحال مصدرة بأداة التشبيه فإن ذلك يمنع مجيء الواو، كما في قول الفرزدق:

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تُبْصِرِينِي كَأَنَّمَا ... بُنِيَ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الحَوَارِدُ[4]

والشاهد في قوله: (كأنما بني حوالي)، حيث دخل حرف التشبيه (كأنما) على جملة الحال فامتنع بذلك مجيء الواو، ولم تكن أداة التشبيه لحسن التعبير بالواو، فنقول: عسى أن تبصريني وبني...، ((فدخول كأنما أوجب استحسان ترك الواو لئلا يتوارد على الجملة حرفان زائدان))[5]، وكأن بحرف التشبيه يسد مسد واو الحال.

---

[1]- نوح، الآية: 13.

[2]- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، 2000م، ج10، ص283.

[3]- نسبه الجرجاني إلى أعرابي، ولم أقف على قائله، ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص210.

[4]- ديوان الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب (الفرزدق)، تح: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1980م، ج1، ص205.

[5]- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني، ج3، ص160.

وشبيه بهذا ما إن جاءت الجملة مكونة من حالين؛ مفرد وجملة، حيث تأتي جملة الحال عقب الحال المفرد فإنه يحسن في هذه الحال ترك الواو، فالحال المفرد سد مسد الواو فانتفى اجتماع الواو مع المفرد، ومنه قول ابن الرومي:

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا ... بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ[1]

نرى أن البيت اشتمل على حالين؛ مفرد (سالما) وجملة (برداك تبجيل) حال ثانٍ، ولم تأت الواو هنا رغم أن الجملة الاسمية في أصلها تطلب الواو، فاستُغنيَ عن الواو لوجود الاسم المفرد قبل الجملة، فلم يصلح اجتماع الأمرين في مقام واحد[2].

إن ملخص ما سبق من تعدد وجوه الحال، ومجيء واوه بين الكثرة والقلة والجواز والمنع ليس مغزى مقصودا بعينه عند عبد القاهر؛ لأن سرده لتعدد هذه الوجوه قد سبقه إليها العلماء قبله أمثال الخليل وسيبويه ومن تبعهم وصولا إليه، إذ كان لهؤلاء الفضل في الحديث عن الأنماط والضروب الكثيرة للحال ولأحوال الواو فيه، ولأن الجرجاني ينطلق من منطلق النحاة فقد أفاد منهم ما أفاد، إلا أن ما يميزه أنه لم يقتصر على الرؤية النحوية في حدود ما سلكه النحاة، بل تعداه إلى توسيع دائرة الرؤية التحليلية فاتّجه بها ناحية المعاني وغاص في رحابها، ومن المزية في اختلاف هذه الأساليب أنك ترى تحليل الظاهرة وتفسير احتمالاتها وإمكاناتها النحوية عنده في ردها جميعا إلى دائرة المعاني النحوية التي تقوم في مجملها على الفروق والوجوه النحوية؛ لأن جوهر البحث فيها يرتكز على معرفة الفروق الدقيقة بين تعبير وآخر، وميدان كل ذلك الأساليب التي جرى عليها اللسان العربي وهي خير برهان على إثبات القول في الضروب المختلفة، أليس من العجب أن ترى واو الحال مقبولة في موضع ونابية في موضع آخر؟ فترى المتكلم يختار ما يلائم كلامه ويحقق غرضه، ((فليست المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة، ولكن للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يضع فيها))[3]، فالأمر إذا لا يتوقف عند معرفة أنواع الوجوه وتباين الفروق فحسب، وإنما المزية في تحقيق المعاني والأغراض، وهي أمور تدرك بالذائقة البيانية والحس البلاغي، وهذا ما يدندن عليه الشيخ في ثنايا حديثه عن

[1] – ديوان ابن الرومي، علي بن العباس بن جريج، ج6، ص2315.

[2] – ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص212.

[3] – المرجع السابق، ص249.

جملة الحال و واوها، فلا تكاد تراه في تحليل أو تعليل أو تفسير إلا وهو يشير بعبارات الحسن واللطف لينبه السامع إلى أن معيار الحكم فيه يعود إلى الذوق والسليقة البيانية ((لأن المزايا التي تحتاج أن تعلمهم مكانها وتصور لهم شأنها أمور خفية ومعان روحانية أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها وتحدث له علما بها، حتى يكون مهيأ لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساسا بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيه المزية على الجملة، ومن إذا تصفح الكلام وتدبر الشعر فرّق بين موقع شيء منها وشيء))[1]. وهذا مما يميز المنهج الغالب في تحليل الجرجاني للمباحث النحوية، إذ إنه ينطلق من حيث توقف سابقوه ليقدم جديده فيه، ويضع يده على تساؤلات تفتح آفاقا للبحث، ويطرح إشكالات أمام غوامض المعاني وأسرار المباني، ليصلَ به الأمر إلى أن ((يقف أمام النص مبهورا يتعجب من روعته ويحاول أن ينقل إعجابه إلى الآخرين))[2].

وكما هو معلوم فإن الخبر قسمان؛ فإما أن يكون جزءا أساسيا في الجملة تتمّ الفائدة به، نحو قولنا: جاءني زيد، وإما أن يكون جزءا زائدا في التركيب، بحيث يضيف فائدة على المعنى الأصلي، نحو: جاءني زيد راكبا، فالجملة تضمنت خبرين؛ الخبر الأول يحمل معنى مجيء زيد، والخبر الثاني أفاد معنى ركوب زيد. وتأتي واو الحال في التركيب على ضربين باعتبار علاقة الخبر الثاني (جملة الحال) الخبر الأول (الجملة الأساسية)، فإذا ارتبطت الجملة الثانية بالأولى ارتباطا شديدا استغنت عن الواو واكتفت بنفسها، نحو قولنا: جاء زيد يسعى، فجملة (يسعى) استغنت بذاتها عن الواو، فهي بمثابة الاسم المفرد، وتقدير الكلام: جاء زيد ساعيا، فشابهت الاسم في قوة التحامه مع الجملة الأساسية، إلا أن الأولى جاءت بالفعل والثانية بالاسم[3]، وأما الوجه الثاني؛ فإنه يلزم منه وجود الواو لعدم ارتباط الجملة الحالية بالجملة الأساسية كما هو الحال في النمط الأول، ولذا جاءت الواو لتجمع بين الخبرين، فهي تحمل في طياتها معنى الاستئناف والاستقلالية، نحو: رأيت زيدا وسيفه على كتفه، وهذا النمط من الكلام يستخدمه المتكلم عادة إذا أراد أن ينبه إلى أمر معين أو يبرزه في الكلام، فيأتي

[1]- المرجع السابق، ص547.

[2]- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، بيروت، ط1، 1973م، ص62.

[3]- ينظر: المرجع السابق، ص204.

بالواو ليشير إلى أن الكلام الذي بعدها حالا في ثوب الاستئناف[1]. ولا سبيل للتفريق بين الضربين إلا بفهم مراد المتكلم؛ فإذا أراد المتكلم ضم الخبر الثاني إلى الأول واعتباره جزءا منه استغنى عن الواو، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾[2]، فلما كانت جملة الحال (يسعى) تابعة لما قبلها وجزء منها لم يكن للواو وجود، بينما لو أراد المتكلم لفت انتباه السامع لأهمية في الخبر الثاني جاء بالواو لإثبات ذلك، ومثاله في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾[3]. ولعل نظير ذلك علاقة جملة جواب الشرط بالشرط، فالأمر فيها على ضربين؛ إما أن تأتيَ بالفاء الرابطة بين الشرط وجوابه، وهذا إذا لم يصلح الربط بينهما فتكون الفاء هي الوسيط بينهما، نحو: إن جئتني فأنت مكرم، كما هو الحال في ربط جملة الحال بالواو، وإما أن تستغنيَ عن الفاء، كقولك: إن جئتني أكرمتك، ونظيره في ذلك: جاءني زيد وغلامه يسعى بين يديه، وعليه يكون مجيء (الواو والفاء) للاستعانة بهما في ضم الفرع إلى الأصل في الكلام في حالة ما إذا لم تكتف الجملة الثانية بنفسها، هنا وجب وجود الرابط، ألا وهو الواو أو الفاء، وعلى هذا يكون وجود الواو في التركيب معنى يريد المتكلم في نفسه، وفي تركها أيضا معنى، وإلا كان الأمر لغوا من الكلام، ولا فرق بين مجيئها أو غيابها، وهذا مالا يقبله العقل ولا تستقيم به اللغة[4].

كنا قد علمنا أن الأصل في الجملة الاسمية الواقعة حالا أن تقترن بالواو، إذ جرى استعمالها كذلك في أساليب العرب، كما في قولهم: أقبل زيد وهو يسعى، فجملة (وهو يسعى) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وقد اقترنت بالواو، التي تُعدّ علامة دالة على الحالية، تربط الجملة بصاحب الحال وتمنع التباسها بغيرها من التراكيب، غير أن ذلك لا يعني استحالة مجيء الجملة الاسمية حالا من دون الواو، بل قد ترد نادرا في كلام العرب، ويخرج هذا الاستعمال على سبيل التأويل والحمل على المعنى والتقدير، كقولهم: (كلمته فوه إلى فيّ)، حيث جاءت الجملة الاسمية خالية من الواو، وقد فُسّرت على معنى كلمته مشافها له، أي أن الكلام أُوّل على اسم مفرد يقوم مقام الحال، ويستغني

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص214.

[2]- القصص، الآية: 20.

[3]- المؤمنون، الآية: 60.

[4]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص214- 215.

بنفسه عن أداة الربط[1]، فالمتكلم هنا لم يحتج إلى الواو؛ لأن المعنى الدلالي للحال مستفاد من السياق ومن تركيب الجملة ذاته، فصار الحذف مقبولا تأويلا. وبهذا يتبيّن أن جواز حذف الواو في الجملة الحالية ليس مطلقا، بل مشروط بإمكان الحمل على المعنى المفرد الذي يُغني عن أداة الربط من غير أن يُخلّ بالترابط النحوي أو المعنى المقصود.

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص218.

المبحث الثاني: النظم ومعاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني

كنا قد علمنا أن مفهوم النحو عند الجرجاني يختلف عن سابقيه ومعاصريه على وجه التحديد، إذ نقله من بوتقة الشكلية والعناية بأواخر الكلم والإعراب المجرد إلى فسحة الاهتمام بالمعاني النحوية فربط بذلك بين النحو والبلاغة وبيّن أن للنحو دورا بارزا في تأسيس البلاغة ونشأتها فتولد من خصوبة هذه العلاقة علم المعاني الذي ألبس الدرس النحوي رداء الجمال والتذوق، وانتهى الأمر بعبد القاهر نتيجة التكامل المعرفي بين العلمين إلى بناء نظرية النظم التي عدت بحق حلقة وصل بينهما، والمتتبع لدوافع وأسباب قيام هذه النظرية يلمح إشارات وبصمات متفرقة متناثرة هنا وهناك في مؤلفات من سبقوا الشيخ وكان لهم يد بارزة في تأسيسها من النحاة والبلاغيين، من ذلك حديثهم عن تعلق الكلام بعضه ببعض والتأليف والرباط والإسناد والتقديم والتأخير والحذف والفصل والوصل وقضية اللفظ والمعنى التي كانت بدورها أساس قيام نظرية النظم ونحو ذلك من المباحث والقضايا النحوية والبلاغية في آن واحد، والذي يهمنا في هذا النطاق ونريد تسليط الضوء عليه على وجه التحديد هو علاقة النظم بالنحو وبيان مدى التداخل الشديد بينهما، إذ لا يتصور الكلام عن أحدهما بمعزل عن الآخر، وهذا لا نقوله على سبيل الكلام الإنشائي إذ يصرح بذلك عبد القاهر شعرا فيقول:

وَقَدْ عَلِمْنَا بِأَنَّ النَّظْمَ لَيْسَ سِوَى ... حِكَمٍ مِنَ النَّحْوِ نَمْضِي فِي تَوَخِّيهِ[1]

المطلب الأول: منزلة النحو من النظم

استطاع الجرجاني بعبقريته الفذة واطلاعه الواسع أن ينسجَ من كلام سابقيه نظرية قائمة بذاتها خُلد اسمها عبر التاريخ ما جعلها قبلة للباحثين والدارسين من كل حدب وصوب لتنوع مشاربها نحوا وصرفا وبلاغة وأدبا ونقدا...، بل وصل صداها إلى فضاء الدرس اللساني الغربي حيث التقت أفكاره مع عدد من المحدثين، ولم تصل هذه النظرية إلى ما وصلت إليه من فراغ، وإنما نظير ما قدمته للدرس النحوي من الحيوية وبث روح المعاني فيه من جديد وتحديد الغاية من البلاغة بعد الغموض الذي أصابها فاتضحت بذلك معالمها بالبحث عن النكت البلاغية وأسرار المعاني، وبهذا كانت فكرة عبد القاهر قائمة على المعاني وبيان ما للنحو من قيمة علمية في نظرية النظم، بل هو الضابط الذي

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، ص12.

يتميز به كلام عن كلام، ولذا نجده قرن مفهوم النظم بأصول النحو وأحكامه بقوله:((اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها))[1]، بل إنه لا يكاد يذكر النظم إلا وأعقبه بذكر النحو وهذا يكشف عن الرابط الوثيق الذي يجمع بينهما، وقد صرح بذلك في مدخل كتاب الدلائل بقوله:((هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وعلى ما به يكون النظم دفعة))[2]، ولو لم يكن للنحو عنده بهذه المنزلة الرفيعة ما صدر كلامه به في مطلع كتابه والحال أن مداره على نظرية النظم، وعليه فالنظم في حقيقته يقوم على دعامتين أساسيتين؛ اختيار الألفاظ وإقامة العلاقات النحوية بينها.

استطاع الجرجاني أن يثبت أن النظم والنحو وجهان لعملة واحدة حيث يقوم النحو بتحديد التركيب و البنية للجملة بينما يحدد النظم المعنى والوظيفة التي تؤديها الجملة.

وليس من المعقول أن هذا النحو المرتبط بالنظم ومدار المزية عليه هو تلك القواعد الشكلية التي تهتم بأواخر الكلم والعلامات الإعرابية، بأن يكون لمجرد العلم ((بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب والمضاف إليه الجر... إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز))[3] على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4]، فقد شرح الشيخ النظم فيه بمعية النحو بقوله:((وجملة الأمر أن النظم إنما هو أن (الحمد) من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ(1) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (2)﴾[5]، مبتدأ و(لله) خبره و(رب) صفة لاسم الله تعالى ومضاف إلى (العالمين) و(العالمين) مضاف إليه و(الرحمان الرحيم) صفتان كالرب...))[6]، وهكذا مضى الجرجاني يفسر المعاني النحوية الواردة في السورة ويحدد وظيفة كل كلمة وعلاقتها مع أختها، فالنظم هو تعليق الكلمات ببعضها وفق قانون علم النحو وقواعده، والنحو الذي عناه هو ما كان قائما على المعاني وتحقيق الأغراض وتوطيد أواصر العلاقة بين المتكلم والمتلقي، فأخرج بذلك النحو

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص81.

[2] – المرجع نفسه، ص7.

[3] – المرجع نفسه، ص395-396.

[4] – الفاتحة، الآية: 01.

[5] – الفاتحة، الآية: 01-02.

[6] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص452.

من ضيق المباني والجفاف إلى رحاب الذوق والأسرار والنكت البلاغية فغدا بذلك نحوا بلاغيا امتزج فيه النحو بالنظم، وما النظم عنده إلا مزيج من النحو والبلاغة؛ لأنه يمر عبر مستويين، مستوى الصواب ومستوى الجمال والإبداع، وعلى هذا فهو لا ينكر النحو المعياري قاطبة وإنما يريد أن يبعث فيه روح الشعور والجمال اللغوي ويربطه بالمعنى والأغراض بعد الوضع المادي الذي وصل إليه في عصره من الجمود والسكون الذي غيم عليه فأعطاه صبغة نفسية وبعدا دلاليا، فكانت بذلك نظرته للنحو عميقة وجوهرية؛ لأنه ((نقل هذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات فقط والبحث عن العلة وعلة العلة إلى علم فسيح ينبض حياة وحركة))[1].

ونظرا للمكانة الرفيعة التي حظيَ بها الجرجاني في الدرس النحوي لما خلفه من إرث علمي في هذا المجال، إضافة إلى ما قدمه من تعليلات وتحليلات نحوية دقيقة ومفصلة تُنبِئ عن سعة اطلاعه وثقافته الواسعة وتأثره بأرباب وأئمة النحو الأوائل كسيبويه وابن جني والمبرد...، الأمر الذي جعله ينحُو بالنظم باتجاه علم النحو ويطلب ذلك في تعليق معاني الكلم بعضها ببعض وما يحدث بينها من ائتلاف عناصر الكلام فعلا واسما وحرفا؛ إذ ((ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها))؛[2] لأنه لا يعقل لأي متكلم أن ينظم كلامه ويرتب كلماته بمعزل عن قواعد النحو وأنماط التعليق سواء علمها أم جهلها، فالعبرة ليست بمعرفتها وتعلمها بقدر ما هي استعمال وممارسة وتطبيق عملي لأصول وقوانين النحو وفق وجوهه المتعددة التي تجعل لكل جملة نظامها الخاص ((وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر... وفي الشرط والجزاء... وفي الحال...))[3]، وفي هذه الأقسام والوجوه المختلفة التي ذكرها الشيخ دليل واضح على أن النظم قائم على النحو بأبوابه وأصوله، وعلى الاختيار منه بما يناسب أغراض المتكلم والمقام، فالناظم لكلامه شعرا كان أو نثرا تراه يتحرى ويراعي أحكام النحو عند تأليف كلامه وضم بعضه إلى بعض، وذلك بأن ((تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا

[1] – التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض– السعودية، ط1، ص82.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص81.

[3] – المرجع نفسه، ص81.

لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر...))[1]، وهكذا مع باقي الوظائف النحوية بحسب موقعها في الجملة صفة كانت أو حالا أو تأكيدا...، ويضرب لذلك مثالا في قول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمنْزِلِ[2]

تصور معي أيها السامع لو أننا عمدنا إلى هذه العبارة وجعلنا عاليها سافلها من تقديم مالا يقدم وتأخير مالا يؤخر ولم نجعل للنحو فيه سبيل كأن نقول فيها: من نبك قفا حبيب ذكرى منزل، فانظر هل عقلت منه شيئا، سوى أنها كلمات متجاورة جنبا إلى جنب مجردة من معاني النحو موطن المزية والفضل،[3]وبهذا يكون حال النظم مع النحو في سائر الكلام، إذ لا نظم دون نحو ولا نحو دون نظم فهما يسيران في طريق متوازٍ لا انفصام بينهما، مثلهما ((مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو(ضرب) وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعلق))[4]، ويشرع عبد القاهر في بيان فاعلية المعنى النحوي في النظم نظرا للتعلق الحاصل بين معاني الكلم، وذلك بأن ((ننظر في المفعولية من (عمرو) وكون (يوم الجمعة) زمانا للضرب وكون (الضرب) ضربا شديدا وكون (التأديب) علة للضرب ، أيتصور بها أن تفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة وهو إسناد (ضرب) إلى (زيد) وإثبات (الضرب) له حتى يعقل كون (عمرو) مفعولا به وكون (يوم الجمعة) مفعولا فيه وكون (ضربا شديدا) مصدرا وكون (التأديب) مفعولا له من غير أن يخطر ببالك كون (زيد) فاعلا للضرب... وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع

[1] – المرجع السابق، ص55.

[2] – البيت لامرئ القيس، أورده الشيخ من غير شطره الثاني، وهو: بسقط اللوى بين الدخول فحومل، ينظر: ديوان امرئ القيس، امرئ القيس بن حجر بن الحارث، اعتنى به: عبد الرحمان المصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004م، ص14.

[3] – ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص411.

[4] – المرجع نفسه، ص413.

الكلم معنى واحد لا عدة معان وهو إثباتك زيدا فاعلا ضربا لعمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا، ولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد))[1].

وكما هو معلوم فإن مدار النظم على معاني النحو وأحكامه من حيث الصحة والفساد، ومرجع المزية والفضل فيه، فإنك ((لا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجده يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه))[2]، ولعلنا نورد مثالا من الشعر لبيان أنه لا يمكن للفكر أن يتعلق بمعاني الألفاظ مجردة عن معاني النحو وأحكامه، وهو ما جاء في بيت بشار بن برد:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا ... وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُ[3]

يقول عبد القاهر في هذا الصدد ((وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها، وأن يكون قد وقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكّر في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى (الرؤوس)، وفي (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار) وفي (الواو) من دون أن يكون أراد العطف بها...))[4].

فإذا ما تأملنا البيت علمنا علما لا يعتريه شك فاعلية المعنى النحوي في مدى ترابط الكلمات وتناسقها من جهة معانيها وأن كل كلمة من سلسلة الكلمات المنظومة تطلب أختها، وهذا خير دليل على براعة الشاعر في نسج الألفاظ وحسن الاختيار والملاءمة بينها من خلال التوظيف النحوي لكل كلمة في سياقها، فكان من مجموع معاني النحو فيها أن صاغ من البيت صورة جمالية متماسكة البنيان تنبئ عن فكره العميق، حيث إنه استفتح البيت بأسلوب التشبيه وفيه إشارة إلى أن الشاعر يريد أن يجسد فنا بلاغيا مقصودا، إذ استعمل مشبهين ومشبهين بهما، فكان تشبيها تمثيليا

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص413– 414.

[2] – المرجع نفسه، ص83.

[3] – ديوان بشار بن برد، بشار بن يرد، ج1، ص335.

[4] – المرجع السابق، ص411– 412.

مركبا وهو من أبلغ صور التشبيه في البلاغة، لكونه يبعث في التركيب شدة التلاحم بين أجزائه، وربط بينهما بأداة التشبيه (كأن) دون غيرها من أدوات التشبيه؛ ليوحي بذلك تفخيم المعنى واستحضار موقع التخيل منه، فلو أنك قلت: ((زيد كالأسد أو شبيه بالأسد فتجد ذلك كله تشبيها غفلا ساذجا، ثم تقول: كأن زيدا الأسد فيكون تشبيها أيضا إلا أنك ترى بينه وبين الأول بَوْنا بعيدا؛ لأنك ترى له صورة خاصة وتجدك قد فخمت المعنى))[1].

والمتأمل لبيت بشار يدرك لا محالة أنه كاللحمة المترابطة الأجزاء ارتباطا لا سبيل للتفكك فيه، ذلك أن ((واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة))[2]، فالمعنى الذي أراده بشار لا يتوصل إليه إلا من خلال تعليق كلمات البيت وضم بعضها لبعض لتفيد في مجملها معنى واحدا يقصده الشاعر من وراء تأليفه لأجزاء البيت جملة واحدة، ومرد هذا الانسجام بين عناصره يعود إلى التعلق النحوي الحاصل بين مفرداته بحيث لا يمكن بحال من الأحوال الفصل بين معانيها، فكان منه إلا أن أضاف (مثار) إلى (النقع)، ثم عمد إلى (فوق رؤوسنا) فأضاف كذلك الأولى إلى الثانية، ثم جمع بين (الأسياف) و(مثار) بواو العطف، وجعل كذلك (الليل) خبرا ل (كان)، ثم فكر في عبارة (تهاوى كواكبه) فجعل (تهاوى) فعلا ل (الكواكب)، ثم جعل الجملة الفعلية صفة ل(الليل)[3]، ليصل بمجموع علاقات أحوال الألفاظ المعبرة عن المعاني الذهنية في عقل الشاعر إلى الصورة البلاغية التي يبتغيها؛ وهي تشبيه صورة حسية مركبة من أجزاء متعددة بصورة حسية أخرى أيضا مؤلفة من عناصر متعددة، وهو تشبيه الغبار المثار والسيوف اللامعة وهي تتحرك في كل الجهات بالليل البهيم المظلم الذي تساقطت كواكبه تترا. فبشار قال فأفحم وعبر فألجم، فلم يستطع أحد بعده أن يضيف على البيت شيئا لتكامله مبنى ومعنى وانسجام أجزائه، رغم أنه كان أعمى ولم ير معركة قط، ولكنه أتى بصورة فنية حسية لم يأت بها مبصرٌ، فلو تأملت قوله لأدركت دقة اختياره لكل كلمة ووضعها في مكانها المناسب، ولم يكن ليحصل هذا لولم يفكر في التشبيه والإضافة والعطف والصفة ونحو ذلك فتخير له من كل كلمة معنى من معاني النحو.

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص425.

[2] – المرجع نفسه، ص412.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص415

ومما يميّز عبد القاهر في تعامله مع الصور البيانية كما لاحظنا ذلك في صورة التمثيل وغيرها من الصور كالاستعارة والكناية والتشبيه أنه يؤكد في أكثر من مرة، بل ويلح عليه وهو إثبات أن للنحو دورا بارزا في الكشف عن الأسرار والنكت البلاغية من خلال توخي واختيار معاني النحو. وبهذا الأمر تجاوز النحو عنده قيود القواعد الشكلية وسما عالم البيان والمعاني، فلم يعد ذلك النحو المعياري بالمفهوم الضيق الذي يلهث وراء العامل والقوانين الجافة، بل تعداه إلى التذوق البلاغي والجمال الأدبي من خلال ربط كل ذلك بمعاني النحو، فلا تكاد تراه في كل تحليلاته وتطبيقاته المبثوثة في كتابي الدلائل والأسرار إلا ويمزج فيه بين النحو والبلاغة فيعمد إلى استخراج المعاني الكامنة وراء القواعد النحوية.

وصفوة القول في المجال الذي يلتقي فيه النظم بالنحو هو أن فائدة الكلام عامة لا تتحقق إلا بضم الكلمات بعضها إلى بعض وترتيب معانيها وتلاقيها على قواعد النحو وأحكامه، فلا يمكن لأي كلام مهما تباينت درجاته وتفاوتت أن يخرج عن معاني النحو ومناهجه التي رسمت من تقديم أو تأخير، وذكر أو حذف، وفصل أو وصل، وتعريف أو تنكير...، وبه يقع التفاضل بين شاعر وآخر وبين أديب وأديب، إلا وهو يرجع إلى توخي هذه المعاني وحسن التخير بحسب الأغراض والمقام والمعاني التي يريد المتكلم أن يُبينها، وهذا ما قطع به عبد القاهر كل قول وأنه لو بحثنا في كلام الناس قاطبة وبكل لغاتهم ولهجاتهم عربا وعجما المكتوب منه والمنطوق ما وجدناهم ينظمون كلاما يخلو من معاني النحو؛ لأنه ((لو بقينا الدهر الأطول تصعد ونصوب، ونبحث وننقب نبتغي كلمة قد اتصلت بصاحبة لها ولفظة قد انتظمت مع أختها من غير أن توخي فيما بينها معنى من معاني النحو طلبنا ممتنعا))[1].

المطلب الثاني: القيمة العلمية للنحو النظمي

لا قيمة للنظم في معاني الكلم أفرادا إلا بعد ضم بعضها إلى بعض وفق معاني النحو وأحكامه، فيغدو بذلك للنحو حضورا وفاعلية تجعل من العلاقات المختلفة في التركيب معنى واحدا يريده الناظم بكلامه من خلال مقتضيات عقله، إذ هو مناط البراعة والمزية وبه يتفاوت ويفضل كلام على كلام؛ فلم يعد ذلك العلم المحصور في ضبط أواخر الكلمات والنظر في موقعها الإعرابي بقدر ما هو ميزان استقامة الكلام ومراعاة معانيه، وهنا يظهر الفرق بين من ينظر للنحو من جهة

[1] – المرجع السابق، ص420.

قواعده وأصوله لمجرد المعرفة والعلم بها وبين من يحلق به عاليا في رحاب الكشف عن خبايا المعاني والأسرار الكامنة وراء هذه القوانين والقواعد، إذ ((ليس القصد معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تحدثه هذه القواعد وما تستتبعه من معنى وما يتولد عن النظم من مدلول))[1]، وهذا هو الخيط الفاصل بين القواعد النحوية ومعاني النحو التي عليها مدار النظم، فلا حديث عن النظم من دون مراعاة لمعاني النحو، ولا وجود لمعاني النحو بمعزل عن النظم، وهذا ما سعى الجرجاني لإثباته في أكثر من موضع من دلائل الإعجاز، من ذلك قوله: ((لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم))،[2] وقوله أيضا: ((وكنا قد علمنا أن ليس النظم شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم))[3]، وغيرها من المواضع الأخرى التي أكد فيها على العلاقة التلازمية بي النظم والنحو، حيث لا يعقل أن تتعلق الكلمات فيما بينها نحويا ودلاليا دون أن يكون ذلك داخل نظم وتركيب يجمع بينها.

وعلى هذا يكون النحو للنظم بمنزلة الشرط الذي يتحقق معه البناء والصياغة الأدبية وتلتحم معه أجزاء الكلام، ولا يتحقق جوهر النظم إلا به، وإلا كيف لنا ((أن ننظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة))[4]، فلو كان الأمر يرجع إلى اللفظ بعينه لما رأيناه يحسن في مكان ويقبح في مكان آخر، وهذا يبين لنا أن العبرة في مدى استيعاب العلاقات بين المعاني النحوية وتلاقيها على الوجه الذي يحقق الأغراض والمعاني جملة، وهي لب ومركزية نظرية النظم، فلو أتينا بمجموعة من الكلمات المتناثرة هنا وهناك، وقلنا على سبيل المثال: مواعظ، و، رأيه، حكم، و، في، داء، قوله، الغليل، يذهبن، وتلفظنا بها هذا الوجه متباعدة الأطراف، فهل تراك شعرت منها بشيء سوى أنها مجرد أصوات يصوتها المتكلم لا فائدة فيها ولا ميزة ولا بلاغة فيها، إضافة إلى أنه لا يختص بها أحد عن غيره، فهي متاحة للجميع، ولكن لو نُظمت هذه الألفاظ بعينها ورُتّبت ترتيبا خاصا على النحو الذي جاء عليه قول

[1] – التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، ص85.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص370.

[3] – المرجع نفسه، ص391-392.

[4] – المرجع نفسه، ص44.

الشاعر لانكشف من خلالها وجه آخر للمعنى، حيث يبرز أثر النحو في تحديد مواقع الألفاظ وتوجيه معانيها وفق نظام مخصوص، فتغدو العلاقات بين الأجزاء هي التي تمنح الكلام معناه وبلاغته، ويقول الشاعر:

وَرَأَيْتُهُ حَكَمًا وَفِي قَوْلِهِ ... مَوَاعِظُ يُذْهِبْنَ دَاءَ الغَلِيلِ[1]

إذ نرى أن الكلمات ذاتها رسما واسما وعددا، أي أن المادة الخام واحدة لا فرق بينهما، ولكن الشيء الجديد فيها هو ذلك الترتيب والضم والتأليف والنظام الذي جاء على صفة وهيئة مخصوصة وقع بين معانيها علاقات نحوية أكسبت كل كلمة من الكلمات التي كانت مجرد أصوات معنى جديدا ووظيفة نحوية من فعل وفاعل وجار ومجرور...، فنَقلَ النظمُ الكلماتِ من جوّ السكون والجمود إلى رحاب الحيوية والإبداع لما منحه إياها من المعاني الخاصة نتيجة العلاقات القائمة بينها على الوجه الذي يقتضيه العقل، ومن حسن ملاءمة الكلمة من جهة معناها لجارتها ومناسبة هذه لتلك الأمر الذي جعل البيت متماسك البنيان، والخنساء لم تكن لتصل إلى هذا القدر من التلاحم والتناسق لأجزاء العبارة لو لم تكن قد رتبتها في نفسها وعلقت الكلمات تعليقا نحويا قصد الوصول إلى المعاني والأغراض التي تريدها ابتداء.

المطلب الثالث: النظم والنحو بين المعيارية والجمالية

نظرا للوضع الذي وصل إليه النحو في عهد الجرجاني من الجمود والحيز التقعيدي الضيق، الشيء الذي تفطن إليه الشيخ وهو ما جعله يسعى إلى إعادة الحياة له من جديد فأنار له جانب المعاني والدلالة ليظهر بذلك الجانب الجمالي منه، ولعل نظرية النظم التي صاغها عبد القاهر وشرحها مفصلا في كتابيه الدلائل والأسرار خير دليل على ذلك، والتي حاول من خلالها إصباغ النحو بالصبغة الأدبية الذوقية، فانتقل النحو بذلك إلى أفق المعاني والأساليب ولم يكن بمنأى عن البيان والفصاحة والبلاغة، وهذا هو النحو الذي ارتضاه عبد القاهر ليكون لبَّ وجوهرَ نظريته.

فأما النحو المعياري فكان في حدود القاعدة والاهتمام بقوانين النحو، لاسيما ما تعلق بالحقبة التي تأثر فيها النحو بالمنطق فظهر فيها النحو التعليمي الذي يميل إلى التمثيل ويعزف عن التفصيل

[1]- ديوان الخنساء، تماضر بنت عمرو السلمية، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2، 2004م، ص96.

والشواهد إلا النادر منها، واستعمال العوامل والحدود والقياس والتعليلات حيث حاول نحاته أن يربطوا بين اللغة والفكر؛ أي منطقة اللغة فصارت ((كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية))[1]، الأمر الذي جعل منه تقاربا في طريقة تصنيف المؤلفات وظهور بعض المصطلحات المنطقية كالمطلق والخصوص والعموم والاستغراق والجنس...، ولبيان ذلك إليك هذا التعريف للاسم عند المناطقة وبعض النحويين المتأثرين بهم، وهو قولهم: ((الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين))[2]، الشيء الذي يميز تعريف أهل المنطق أنهم جعلوا الاسم عام في كل ما دل على معنى ولم يرتبط بزمن، فهم أخرجوا بذلك الفعل فقط دون الحرف، وكما هو معلوم فإن الحرف لا يدخل في حيز الاسم، بينما نجد حد الاسم في كلام العرب أكثر ضبطا ولا يخرج عن دائرة الاسم، أي ((ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به))[3]. وقد عُرف عن بعض نحاة القرن الرابع ميلهم إلى القياس وتقديمهم له على الرواية، ويظهر ذلك في قول أبي علي الفارسي (ت377هـ): ((إنه لأهون علي أن أخطئ في خمسين مسألة مما به الرواية من أن أخطئ في مسألة قياسية واحدة))[4]، ويتضح من كلام أبي علي أن اختياره تغليب القياس على الرواية لا يقصد به الانتقاص من الرواية أو الحط من شأنها، ولا نريد بذلك الحطّ من مكانته ومنزلته العلمية؛ لأنه لا غبار عليها، وإنما الغاية بيان ميله الواضح إلى اعتماد القياس والجنوح إليه في تقعيد القاعدة النحوية، فهذا الميل يعكس توجها أعمّ في البيئة النحوية التي سبقت عبد القاهر، حيث أخذ النحو ينتقل من طور الاعتماد على النقل والرواية إلى طور ترسيخ القاعدة العقلية المجردة. ومن هنا كان هذا التوجه التمهيد الفكري الذي سمح للجرجاني بأن يبني مشروعه البلاغي والدلالي، ويجعل من النحو وسيلة لتجلية معاني النظم وإبراز البنية الدلالية التي يقوم عليها الكلام، وهذه لمحة خاطفة لما آل إليه وضع النحو من التعقيد وتحكيم القاعدة النحوية في كل النصوص والنظوم حتى وصل بهم الأمر إلى أساليب القرآن الكريم، الأمر الذي دفع بالشيخ إلى وضع النقاط على الحروف ورد الأمر إلى ما كان عليه في شأن النحو، وجعله موطن المزية والفضل لا مجرد

[1] – تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981م، ج1، ص774.

[2] – الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص 48.

[3] – المرجع نفسه، ص48.

[4] – الخصائص، ابن جني، ج2، ص90.

معيار للصحة والخطأ، فقد كان من البلاغيين الذين حرصوا على العناية بالنحو، بل وجعله في المقدمة، ولذلك استفتح كتاب الدلائل بالحديث عن أصول النحو والدفاع عنه وشبه من يقلل من قيمته بالصاد عن كتاب الله، ومرد ذلك عنده إلى عدم إلمامهم واستيعابهم لعلم الأولين في النحو كأمثال سيبويه والفراء والمبرد...، الشيء الذي جعل تحليلاتهم وتعليلاتهم على غير أساس مسبق، حيث يقول معقبا على صنيعهم: ((وأن يحسن البناء على غير أساس وأن يقول الشيء لم يقتله علما))[1].

ولا تعني الرؤية الجديدة للنحو قبل عبد القاهر أنه اخترع نحوا جديدا لم يُعهد من قبل، وإنما الجديد فيه أنه وسع النظرة إليه في أن جعله مناط تفاضل الكلام والكشف عن أسرار معانيه، وهو على هذا الأساس يكون ركيزة في إدراك مراتب الكلام؛ ذلك لمن اعتبر أن النحو ليس معرفة زائدة ومتكلفة أو اشتغالا بالفكر فيما لا يفيد ، فهو يرى أن النحو يستحق منزلة أرقى مما وصل إليه من الجمود والشكلية وإصدار الأحكام التعسفية إما بالخطأ أو الصحيح ونحو ذلك.

ومما لاشك فيه أن ما جاء به الجرجاني إنما هو إعادة إحياء المفاهيم النحوية الأصيلة، منبع الخصوبة والحيوية في التعامل مع اللغة، فهو ينطلق من النحو ليصل إلى البلاغة بشِقّيها القواعدي والجمالي، ذلك أن الكلام في أصله يُبنى على أبواب النحو وأحكامه ولا يخرج عليها، فكيف لنا أن نتصور الجملة دون اعتبار للإعراب ومراعاة لقوانين النحو التي تحفظ لها السلامة النحوية، فهو ((الذي لا يعرف صحيحا من سقيم حتى يرجع إليه))[2]، وهو بهذا المفهوم يمثل مرتبة المعنى الأول الذي يتوصل إليه بطريق اللفظ، حيث ((يدلك اللفظ (وحده) على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة))[3]، وتتأكد وظيفته في صون اللغة من التحريف اللغوي والتعبير عن أغراض المتكلمين بما يوافق سنن العرب في كلامها؛ لأن المتكلم ما يبتغي بكلامه إلا تحقيق فائدة ومعنى مقصود للمخاطب.

وبما أن المزية لم تتحقق في هذه المرتبة (مرحلة السلامة النحوية)، أو كما مثلناها بالنحو المعياري، فإنه لابد أن نعثر على الموطن الذي يضفي على الكلام المزية والجمال، فيجعل منه شيئا خاصا ومتميزا وذلك بأن يكسب النحو حيوية وخصوبة عن الأول فيجعل له من الإمكانات

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص33.

[2] – المرجع نفسه، ص28.

[3] – المرجع نفسه، ص262.

النحوية التي تحرره من الجمود في منحه سعة الاختيار، فيختار من الكلمات والوجوه ما ينتج عنه فضل كلام على كلام وما يكون متناسبا مع المقام، ويظهر بذلك الفروق بين أنماط الكلام من حيث الإبداع والرونق، الأمر الذي يرتقي به إلى مدارج البلاغة والمعاني الخفية التي لا تدرك إلا بالفكر والتدبر، ولا يعقلها إلا من له تذوق ومعرفة بسنن العرب في كلامها والدقائق الخفية التي رآها الفيلسوف الكندي (ت259هـ) من وجهة نظره الضيقة لجهله بأساليب وفنون العرب في كلامها مجرد حشو في الكلام، لظنه القاصر مادام أن الألفاظ ذاتها فإن المعانيَ لا تتغير، دون أن ينتبه أنه بين أسلوب وأسلوب معنى يتميز عن الآخر، فقولنا: (عبد الله قائم) تختلف عن قولنا: (إن عبد الله قائم) وتختلف كذلك عن قولنا: (إن عبد الله لقائم)؛ لأن في الأولى إخبار عن قيام عبد الله، في حين أن الثانية جاءت جوابا عن سؤال أحدهم، وأما الأخيرة فكانت جوابا عن إنكار منكر لقيامه فناسبه التأكيد بمؤكدين ليزول الإنكار، وبهذا بان واتضح أنه لو كان المعنى واحد كما اعتقد الكندي لاتّحدت العبارات ولما كانت فيها هذه المؤكدات من (إن) واللام[1]، فالمعاني الخفية تحتاج لمن يفهمها ويستخرج ما فيها من النكت والفروق الدقيقة، ولا يكون هذا لمن يحتكم إلى النحو المعياري باعتباره قانونا و قواعد صارمة فحسب، بل الأمر يتجاوز ذلك إلى نطاقه الواسع، الأمر الذي جعل الجرجاني يعلق على اقتصار النحويين في قولهم في شأن مجيء (ما) مع (إن) على أنها كافة، بخلاف أننا نجده انطلق من حيث توقفوا ولم يكتف في كونها تبطل عمل (إن)، بل رأى أنها تغير المعنى[2].

وهذا مما يُحسب للشيخ تحليله النحوي ذو الصبغة الأدبية، الشيء الذي ميزه عن سابقيه في جعل النحو مفتاح المعاني المغلقة ومستخرج ما فيها من الأسرار الخفية، وليس مجرد قواعد شكلية جافة، حيث إنك تجد النحوي منهم يقف عند عتبة النحو فيفسر الظاهرة أو الحكم على أساس الوضع اللغوي عند المستوى السطحي لها دون أن يُبحر في العمق الدلالي والكُنه الفني الذي جعل الجرجاني يُعلي من شأنه، حيث نجده يقول في شأن (إنما): ((ثم اعلم أنك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه))[3]، ويضرب لذلك مثالا يبين فيه الأثر الدلالي المترتب عليها متجاوزا بذلك المعنى

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص315.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص354.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الظاهر، إذ يقول: ((ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1] أن يعلم السامعين ظاهر معناه ولكن أن يذم الكفار وأن يقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل، وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب))[2]، وهكذا دأبه في التعامل مع التراكيب النحوية بكل إيضاح وتفكر وروية؛ لأنه لا يراه مجرد تركيب نحوي وحسب، بل هو منزلة التفاضل والتفاوت بين نظوم الكلام.

وبناء على ما سبق بيانه فإن النحو بهذا المفهوم يكون على مستويين؛ مستوى معياري ينظر في المعنى الوظيفي الذي لا يتحقق إلا بضم الكلمات بعضها إلى بعض وفق نظام الجملة، فهو يسعى إلى السير على طريقة العرب في كلامها وبما اصطلحوا عليه حفاظا على السلامة اللغوية والقاعدة الإعرابية، وهو على هذا يكون المنهج الذي يشترك فيه العامة في استعمالهم وتداولهم العملي، في حين نجد النحو في مستواه الثاني، أو بعبارة أخرى الجانب الآخر من النحو يهتم بالمضمون والمحتوى ويستنطق جواهر وأسرار العلاقات التي تربط بين أطراف الكلام، إذ إنه يتغلغل في أعماق الجملة والعبارة والنص ليستخرج الفرق بين هذا البيت الشعري وذلك وبين كلام وكلام، فيبحر في كنه وموطن المزايا والفضل، وهذه المرتبة ليست من نصيب العامة وإنما هي لأهل الإبداع والصنعة الأدبية.

وهنا يظهر الفرق بين النحو باعتباره معيار الصحة والفساد والعصمة من اللحن وزيغ الإعراب وبين معاني النحو مناط المزية والذوق الأدبي، وهي في أصلها قواعد ثابتة لا تقبل التغيير، وأما الأمر الذي يحتاج إلى العناية والاهتمام وبه يتفاضل كلام على كلام فزمامه متعلق بالاختيار والتوخي وحسن تجسيد القواعد النحوية ومعانيها في التعبير بفصاحة ودقة وذلك بالغوص في أعماق العلاقات الحاصلة بين الكلمة والأخرى وحسن تموقعها، ولتحقيق هذه الغاية يجب أن يمتلك المتكلم من المهارات الفنية واللغوية ما يكسبه رؤية وبعدا أدبيا واسعا وذائقة نحوية تتخطى المنحى المعياري المنطقي الذي يقف عند الصحة اللغوية والوجهة الإعرابية، وهذا هو الذي أراد عبد القاهر وضع يده عليه من خلال نقل النحو من مستوى القواعد المنطقية والقوانين الصارمة إلى بيان دوره الفعال في التعبير عن الأغراض الكامنة وراء كل تركيب أو عبارة، ذلك أن المتكلم يعرب ((عما في نفسه ويبينه

[1]- الرعد، الآية: 19

[2] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 354.

ويوضح الغرض ويكشف اللبس))[1]، ومن هنا يتداخل النحو بالبلاغة باعتبار أن النظام اللغوي قوامه النحو فهو يبحث في علاقة الكلمات بعضها ببعض والوقوف على بيان الفروق بين السياقات المختلفة للتراكيب، وهذا هو المنهج الذي سلكه الشيخ في دراسة اللغة من منطلقها الصرفي والنحوي بداية ثم ينتقل إلى المستوى البلاغي من خلال الوقوف على المعاني المتعددة وراء كل تركيب وسياقاته المختلفة من تقديم أو تأخير، وذكر أو حذف، وتعريف أو تنكير...،[2] وفي هذا دليل على أن عبد القاهر لم يرفض النحو التقليدي جملة وتفصيلا، وإنما دعا إلى توسيع النظرة إليه باتجاه الصبغة البيانية والتصوير الأدبي؛ لأن ((الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه، من الإعراب والترتيب الخاص))[3]. وبهذا المنوال تجاوز النحو عنده قيود القواعد الشكلية وسما عالم البيان والمعاني، فلم يعد ذلك النحو المعياري بالمفهوم الضيق الذي يلهث وراء العامل والقوانين الجافة، بل تعداه إلى التذوق البلاغي والجمال الأدبي من خلال ربط كل ذلك بمعاني النحو، فلا تكاد تراه في كل تحليلاته وتطبيقاته المبثوثة في كتابي الدلائل والأسرار إلا ويمزج فيه بين النحو والبلاغة فيعمد إلى استخراج المعاني الكامنة وراء القواعد النحوية.

وعلى ضوء ما سبق بيانه فإن النحو عند الجرجاني بهذا المفهوم على قسمين متلازمين؛ نحو تقليدي وافق فيه النحاة، سيما ما تعلق بالعامل والمعمول والإعراب، وقد ضمّنها كتاب العوامل المائة، حيث قسم العوامل فيها بين العوامل اللفظية (سماعية وقياسية)، والعوامل المعنوية، والمتصفح لهذا الكتاب يلحظ أنه لم يخرج عن درب النحويين في تعريفها وتصنيفها، كما أنه لم يخرج عن التقسيم الثلاثي الكلام ودلالة كل قسم، فالكلم ((اسم وفعل وحرف))[4]، ونحو تجديدي يرمي من ورائه إلى ربط النحو بالبلاغة في بوتقة النظم، فهو من ناحية لم يستنكف عن أصول وقواعد النحاة الأوائل، و بموجب اعتراف فضل السابق على اللاحق، بل إنه وظفها توظيفا علميا ينبئ عن مهارته وفلسفته النحوية الراسخة التي استمد ثقافته اللغوية من أهلها وذويها، ومن ناحية أخرى فإننا نجد الشيخ قد جعل لنفسه منهجا فريدا يسبح في بحر المعاني والأغراض والعلاقات القائمة على التوخي

[1] – أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص73.

[2] – ينظر: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1994، ص44.

[3] – المرجع السابق، ص71.

[4] – العوامل المئة، عبد القاهر الجرجاني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص93.

والاختيار، الأمر الذي يجعل للنحو منه إمكانات وأحوالا متعددة وبه يقع مناط الفضل والمزية، وقد ألحّ عبد القاهر تكرارا ومرارا على هذا الجانب الذي غفل عنه الكثير من النحاة؛ لأنه ((لما لم تعرف هذه الطائفة هذه الدقائق وهذه الخواص واللطائف لم تتعرض لها ولم تطلبها، ثم عَنَّ لها بسوء الاتفاق رأيٌ صار حجازا بينها وبين العلم بها وسدا دون أن تصل إليها وهو أن ساء اعتقادها في الشعر الذي هو معدنها وعليه المعول فيها وفي علم الإعراب الذي هو لها كالناسب الذي ينميها إلى أصولها ويبين فاضلها من مفضولها))[1]، وما يقع على النحو عنده يقع على النظم، فلم يعد ينظر إليه من ناحية الصحة والفساد كما كان في الدرس النحوي، أو لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ كيفما جاء، وإنما تجاوزه إلى مرتبة الجودة والجمال واتخذه سبيلا للوقوف على الأسرار البلاغية واستخراج الفروق بين التراكيب والجمل، فينظر في التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والذكر والحذف...، ذلك أن النظم الذي يبتغيه الناظم في الكلم من أن ((يقتفي في نظمها آثار المعنى ويرتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء كيف جاء واتفق))[2]، فلو قصرنا النظم في مجرد البناء وتوالي الكلمات لما فَضُل كلام على كلام ولا نظم على نظم، ولما أبدع شاعر عن شاعر، وعليه فالعبرة في التوخي والاختيار وترتيب المعاني وفق الأغراض والمقام، ولا وجود لهذا إلا في ظل مزج النحو بالبلاغة، وبهذه النظرة العميقة تفوّق عبد القاهر على سابقيه من خلال الغوص في دقائق التراكيب وأسرارها والوقوف على ما بينها من الفروق ومناط المزية والتفاضل، ومدار كل ذلك عنده بالعودة دوما إلى أنفسنا لنفكر كيف نصنع البيان أو نتعلم كيف نستخرج مكامن هذا البيان.

المطلب الرابع: اللفظ والمعنى وعلاقتهما بالنظم ومعاني النحو

إن الكلام عن النظم وما يحمله من معاني النحو يسوقنا لا محالة إلى علاقة اللفظ بالمعنى وإلى أيّ منهما تُعزى الفضيلة أو بهما معا، واحتدم الصراع الفكري والنقدي حول هذه القضية حقبة من الزمن وانقسم فيها الناس بين مؤيد للفظ وبين منتصر للمعنى، والإمام الجرجاني لم يكن ببعيد عن هذه القضية التي ذاع صيتها قديما وحديثا في الساحة اللغوية والأدبية والنقدية، فهل كان الشيخ من أنصار اللفظ أم كان من أنصار المعنى؟ أم أنه جمع بين الأمرين؟ وهذا ما سنحاول الوقوف عليه سيما

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص7-8.

[2] – المرجع نفسه، ص49.

ونحن في معرض الحديث عن النظم ومعاني النحو، فالمسألة إذن مسألة تأليف وترتيب وضم للمعاني والألفاظ، فالمتكلم يُعبّر عما يدور في نفسه من معان ثم يخرجها في صورة ألفاظ مرتبة المعاني بما يتوافق مع قواعد النحو وأحكامه، وهذا ما سعى الجرجاني جاهدا لبيانه وبناء نظريته عليه، ولا يمكننا بحال من الأحوال أن نذكر النظم دون أن ندرج فيه الركنين الأساسين في بنائه وهما اللفظ والمعنى، فلا حديث عن اللفظ دون معنى، ولا وجود للمعنى دون لفظ يعبر عنه، وهذا ما دفع بالشيخ للرد عن الفريقين ودحض آرائهم المنحازة لجانب دون الآخر.

لم يقتنع عبد القاهر بالمذهب الذي يرى أن المزية للفظ باعتباره صوتا ولفظا مجردا، حيث قام بتفنيد قولهم؛ لأنه لو تقبلنا الأمر على هذه الحالة فإنه يلزم منا الإقرار بأن إعجاز القرآن يعود إلى ألفاظه وكلماته، وأن البلاغة عموما تكمن في جمالية الألفاظ وزخرفها أو ما نستطيع تسميته بالصنعة اللفظية، فلو كان الأمر كذلك فهل نؤمن بأن العرب قاطبة عجزوا عن معارضة القرآن من جهة ألفاظه؟ والحال أنهم أهل الفصاحة واللسان، فهل يعقل أن تغيب عنهم ألفاظ اللغة العربية التي بها نزل أشرف الكتب السماوية؟ لقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[1]، وكما هو معلوم فإن الله تحداهم أن يأتوا بمثل القرآن ولو بأقصر سورة من مثله، ولكنهم عجزوا ووقفوا هامدين لا حراك لهم أمامه، رغم أن الألفاظ معروفة عندهم يتخاطبون بها وينسجون منها أشعارهم وأمثالهم وخطبهم، فالمزية والفضل إذن لا يعزى للفظ المفرد الذي يمثل المادة اللغوية التي يصنع منها الكلام جملة ونصا، شعرا ونثرا، وإنما مرد ((كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب))[2]، ولا يُفهم من هذا الكلام أن الشيخ يهمل اللفظ المفرد جملة وتفصيلا في ظل اهتمامه وانشغاله الكبير بالنظم، فهو يعطيه حقه وقيمته من حيث ((أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخف، وامتزاجها أحسن، ومما يكد اللسان أبعد))[3]، وهذا هو المقدار الذي تُوصف به المفردة من جهة أنها غريبة وحشية أو مألوفة ومستعملة أومن حيث الانسجام والملاءمة الصوتية بين حروفها أو تنافرها مما يجعلها خفيفة أو ثقيلة في النطق هذا من ناحية، ليكون هذا دليلا على عدم إهماله للفظ على إطلاقه، حيث يقول: ((واعلم أنا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما

[1]- الشعراء، الآية: 195.

[2] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص46.

[3] - المرجع نفسه، ص44.

يثقل على اللسان داخلا فيما يوجب الفضيلة، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز، وإنما الذي ننكره ونُغيّل رأي من يذهب إليه أن يجعله معجزا به وحده ويجعله الأصل والعمدة))[1]، أما من ناحية الفضل والمزية فإن المتكلم حين يُعمل عقله وتفكيره في الكلمة المفردة لا يفكر في ذاتها من حيث دلالتها الوضعية نحو قولنا: أسد، ليث، رجل، امرأة...، وإنما مناط التفكير فيها من حيث استخدامها في التأليف والنظم حال كونها حالا أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا، وهل سيجعلها عمدة في الكلام أو فضلة ونحو ذلك؛ ((لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو(ضرب) وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعلق))[2]، فالكلمة المفردة إذن لا توضع في ميزان الوصف والتفاضل إلا إذا دخلت في التركيب وبناء الجملة، وهذا ما أراد الإمام جاهدا إثباته في رحلة بحثه عن سر الإعجاز والوجه الذي من جهته يقع إعجاز القرآن الكريم وهو نظمه العجيب، ويضرب الشيخ لذلك مثالا من الذكر الحكيم، وهو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يا أَرْضُ ابْلَعِي ماءَكِ وَيا سَماءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْماءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[3]، حيث نجد أنه وقف أمام هذه الآية الكريمة وقفة نحوية وبلاغية ودلالية ليستخرج منها تلك الصورة الفنية المتكاملة الأطراف لِما حَوته من جمال النظم والتأليف القائم على ترتيب ألفاظها وتعليق بعضها ببعض بما يعكس ترتيب معانيها في الذهن وتجلى ذلك في ((ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض وإن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة، وهكذا إلى أن تستقريها إلى آخرها، وأن الفضل تناتج ما بينها وحصل من مجموعها))[4]، فهل تُرى هذه الصورة المتناهية في الدقة والسبك والجمال تشكلت من كلماتها المفردة (قيل) و(أرض) و(ابلعي)... وهكذا إلى نهاية الآية، فهذا لا يُعقل بمكان؛ لأنها كلمات معروفة مألوفة ليس فيها من الجديد والإبداع شيء، فهي مجرد أصوات تُلفظ، وإن كانت هي كذلك، فما الذي بهرنا وشدّنا إليه شدا؟ فهذا هو الذي مدار المزية والفضل ومكمن الإعجاز، فلا شك أنه النظم وطريقة تعلق الكلم بعضها ببعض، ((فتأمل هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين

[1] – المرجع السابق، ص522.

[2] – المرجع نفسه، ص413.

[3] – هود، الآية: 44.

[4] – المرجع السابق، ص45.

أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية؟ قل: ابلعي، واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها))[1]، فلو كانت العبرة بالألفاظ وحدها فالألفاظ باقية لا تغيير فيها من حيث إنها أصوات مسموعة، وإنما الفضل يعود إلى حسن التأليف والترتيب واستقرار كل لفظة في مكانها المناسب لها، بحيث لو قدمت أو أخرت عن موقعها لذهب عنها ذلك الحسن والفضيلة.

وعلى هذا، فإن المزية والحسن لا يتعلق باللفظ كلفظ بعينه أو لمعنى في ذاته، فلو كان الأمر كذلك لما وجدنا اللفظة تحسن في مكان، بينما تراها في مكان آخر لا تحسن بهذا القدر، وهكذا فإنك ترى الكلمة بعينها تتقلب بين الحسن والقبح، وبين الخفة والثقل...، وكل ذلك يرجع إلى موقعها من النظم ومدى ملاءمتها لجاراتها وليس لذاتها، إذ ((ليست المزية واجبة للألفاظ من حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض))[2]، ولبيان ذلك يسوق عبد القاهر شواهد من الشعر، ومن ذلك ما جاء في لفظ (شيء) وكيف أنه يتقلب بين المقبول والمستكره، فهل تراه هنا يعود إلى اللفظ بعينه أم تراه يرجع إلى موقعها من الكلام، وهذا ما سنقف عنده وقفة متبين للسبب الذي يجعل الكلمة تحسن تارة وتثقل تارة أخرى، وإن أردت أن تعرف ذلك يقول لك الشيخ: ((فانظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

وَمَالِئُ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ ... إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كَالدُّمَى[3]

وانظر كذلك إلى قول أبي حية:

إِذَا مَا تَقَاضَى المَرْءَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ... تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لَا يَمَلُّ التَّقَاضِيَا[4]

فإنك تعرف حسنها ومكانها من القبول، ثم انظر إليها في بيت المتنبي:

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص45.

[2] – المرجع نفسه، ص87.

[3] – ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت– لبنان، ص18.

[4] – الشعر والشعراء، ابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، ج2، ص763.

لَوْ الفَلَكُ الدَّوَّارُ أَبْغَضْتُ سَعْيَهُ ... لَعَوَّقَهُ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَرَانِ[1]

فإنك تراها تقل وتضول بحسب نبلها وحسنها فيما تقدم))[2].

ووجه الحسن في لفظ (شيء) في البيت الأول إنما يرجع إلى مناسبتها للمعنى العام الذي وردت فيه وهو أنه من ينظر باستمرار إلى ما في يد غيره فإنه لا محالة لا يملأ عينيه أي شيء ولو كانت النار بعينها، ولذلك أتى الشاعر بهذا اللفظ الذي يدل على الاستغراق والشمول، دون غيره ليتناسب مع المقام، ولزيادة معرفة حسن تموقع الكلمة في هذا البيت ننظر إليها في موضع آخر حيث ذهب عنها ذلك الرونق والحسن، وهي مجيئها في بيت المتنبئ في معرض مدحه لسيف الدولة حيث أنه بالغ في وصفه له حتى وصل به الأمر إلى مقدرته على تعطيل حركة الفلك برمته إذا كره ذلك، وهذا شيء لا يعقل، ولذلك فإن كلمة (شيء) غير مناسبة ولا مقبولة في هذا المكان.

والأمر ذاته مع الصور البيانية فهي كذلك لم تحسن من جهة الألفاظ التي وضعت لها، وإنما مناط المزية فيه من حسن النظم والتأليف فيه، وإن شئت بيان ذلك فتأمل قول الشاعر:

سَالَتْ عَلَيْهِ شِعَابُ الحَيِّ حِينَ دَعَا ... أَنْصَارَهُ بِوُجُوهٍ كَالدَّنَانِيرِ[3]

فهل تُرى الفضل من مجرد الاستعارة الواردة فيه أم أنه في أن توخيت فيه معاني النحو من التقديم والتأخير على نحو ما جاء في تقديم الجار والمجرور (عليه) على الفاعل (شعاب)، ثم اعمد إلى الجارين (بوجوه، كالدنانير) والظرف (حين) فغير كلا منهما عن مكانه من النظم، كأن تقول: سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره، فعد حينها إلى نفسك وابحث لها عن الفضل والجمال الذي كانت عليه قبل التغيير، ورغم أن الاستعارة والألفاظ باقية على حالها في البيت، فلو كانت المزية من جهة الاستعارة واللفظ بعينه لما ذهب عنه ما كان فيه من اللطافة والحسن، وعليه

[1] – ديوان المتنبي، أبو الطيب المتنبي، ج4، ص247.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص47-48.

[3] – أورده الجرجاني من غير نسبة، وهو لسبيع بن الخطيم، ورواه أبو تمام في الوحشيات بصيغة مختلفة، سالت عليه شعاب العز حين دعا... أصحابه بوجوه كالدنانير، ينظر: الوحشيات (الحماسة الصغرى)، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تح: عبد العزيز الميمني الرجكوتي، وزاده في التحقيق: محمود محد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص269.

يكون الأمر لا من هذا ولا من ذاك وإنما إلى حسن الاختيار وتوخي معاني النحو فيه والنظم الذي جاء عليه[1].

وفيما قلنا ونكرر أنه لو كان للفظ مزية في ذاته لما حَسُن في مكان وثَقُل في مكان آخر، وهذا يبعث في نفس كل واحد منا أن يبحث وأن يتساءل عن السبب والعلة التي تجعل من هذا اللفظ يبلغ أحيانا عنان السماء برونقه وبيانه، في حين نجده أحيانا أخرى يغيب عنه ما كان فيه من الجودة والفضل، فإنه لا ريب في ذلك ولا شك أنه ذلك النظم والسبك والتأليف الذي جاء على صورة وهيئة معينة يبتغيها الناظم من وراء كلامه مراعيا بذلك دقة اختيار الكلمات ووضعها في مكانها الذي يجعلها تتلاءم فيه مع جاراتها بحيث لو أنك حذفت كلمة منه أو قدمت أو أخرت أو نحو ذلك مما يحدث تغييرا في هذا البناء والنظم لذهب عنه ذلك البهاء والجمال الذي كان فيه رغم أن الألفاظ باقية على حالها، فلو أن العبرة تعود للفظ وحده لما حصل هذا الأمر.

ولو كان الفضل يعود للفظ المفرد في ذاته بمعزل عن النظم لظلت مكانة اللفظ ثابتة في كل الأحوال والصور التي يرد فيها، ولكن الذي لاحظناه خلاف ذلك، فلو عمدنا إلى كلام ونسجنا على منواله كلاما لا يختلف عنه من حيث التأليف والنظم إلا أن أبدلنا مكان كل كلمة منه بكلمة تتفق في دلالتها فإنه لا محالة سوف يتغير المعنى الذي من أجله صنع المتكلم كلامه، وإذا أردت بيانا لذلك فانظر ثم فكر ثم قدر في بيت الحطيئة:

دَعِ المكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ... وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[2]

فهل ترى الأمر استقر على ما كان عليه؟ وهل ترى الفضيلة ترجع إلى معنى فيه أم إلى لفظه؟ فإذا كان كذلك فلندع الأمر إلى عقولنا في الحكم والنظر والموازنة بين ما قاله الحطيئة وبين ما جاء على هيئته دون ألفاظه، كقولنا:

ذر المفاخر لا تذهب لمطلبها ... واجلس فإنك أنت الآكل اللابس

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص99.

[2]- ديوان الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك، شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تح: نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1958م، ص206.

فهل يعقل أن تكون هذه الألفاظ(ذر، المفاخر، تذهب...) قد غابت عن الشاعر وهو يرتب المعاني في ذهنه ويختار لها من الألفاظ ما يلائمها ترتيبا وفق معاني النحو وأحكامه، فهو قد عمد إلى كل لفظ بمعناه واختار له الموضع المناسب له مع باقي ألفاظ التركيب من البيت. وعليه فإنه لا كلام عن معنى اللفظ المفرد بمنأى عن المعنى الكلي للنظم الذي يرد فيه، ولعل هذا يذكرنا بصنيع من سولت له نفسه وعقله القاصر مجاراة القرآن والنسج على منواله، كقول أحدهم: ((ألم تر كيف فعل ربك بالحبلى أخرج منها نسمة تسعى بين شراسيف وحسى))[1]، وهذا الذي أعجز الخلق عن الإتيان بمثل القرآن، ولو بأقصر سورة بنظمه ولفظه ومعناه، والحال أن القرآن نزل بلسانهم وألفاظهم التي يتخاطبون بها، ومن هنا نستطيع القول إن صنيع المتكلم في الصورة التي أَنشَأ لأجلها كلامه من حسن السبك والصياغة والتأليف وحسن الاختيار لا من حيث ألفاظه التي وضع لها، ولو كانت العبرة باللفظ بعينه لتساوى الشعراء والخطباء والحكماء في كلامهم لاستخدامهم الألفاظ ذاتها، فتجد كل واحد منهم يعبر عن المعاني التي يريدها على الهيئة التي يريدها.

وبما أن المزية في الكلام لا تتحقق باللفظ وحده، فما نصيب اللفظ من تحقيق هذا الفضل؟ حديثنا عن اللفظ في هذا المضمار هو كلامنا عن الترتيب والصياغة والبناء والتعليق، إذ به يكون للفظ قيمة ومكانة وذلك بترتيب الألفاظ في النطق بحسب ترتيب معانيها في الذهن لما يحدث بينها من علاقات نحوية، وبهذا يكون الجرجاني قد رسم للنظم طريقا ومسلكا عقليا، إذ ((ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل))[2]، فمنطلق كل كلام على هذه الحالة يكون مصدره العقل والفكر ابتداء فتترتب المعاني والدلالات في عقل المتكلم متناسقة ثم ينقلها كما هي بهذا النسق والنظام الداخلي إلى ألفاظ وكلمات منطوقة أو مكتوبة.

هذا فيما بدا وظهر لنا من جهة اللفظ وأنه لا يُعزى له الفضل والحسن في ذاته من حيث إنه لفظ مسموع أو منطوق، فكذلك الأمر في شأن المعنى فلا ينبغي أن ينسب له الفضل على إطلاقه دون النظر في دور اللفظ وعمله، فيُؤخذ الحكم بوجه عام على الجملة أو النص باعتبار معانيه ولو

[1] – بيان إعجاز القرآن، أبو سليمان الخطابي، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976م، ص55.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص49-50.

على حساب ألفاظه والنظم الذي جاء فيه، وهذا ما دفع بالجرجاني إلى رد هذا القول ودعا إلى إعادة النظر فيه وأن لا يؤخذ بهذا المفهوم الواسع، فقال: ((واعلم أن الداء الدوي والذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى، يقول: ما في اللفظ لولا المعنى وهل الكلام إلا بمعناه؟))[1]،وهو على هذه الحالة يَعيب على من ينتقص من قيمة اللفظ ولا يعطيه من الفضل إلا ما كان بعد الحفاوة بالمعنى والتشييد به، فتراه إذا ما عمد إلى أبيات من الشعر جعل نظره مائلا كل الميل إلى معناه لما فيه من الأدب والحكمة والأفكار، ولم يترك للفظ فيه مكان إلا بعض من الاستعارات والكنايات ونحو ذلك، والمعنى الذي يقصده الشيخ في هذا الباب هو المعنى الظاهر الذي يتوصل إليه عن طريق اللفظ، فلا يعقل أن تُعزى المزية لهذا النوع من المعنى الأولي المتبادر إلى الذهن بالطريق المباشر، إذ ((لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معان أُخَر))[2]، وبهذا يكون المعنى عنده على مستويين؛ فأما الأول فيُمثل المعنى الأصلي للألفاظ الذي وضع له، في حين أن المعنى الآخر فإنه يراد به المعنى الإضافي وهو امتداد للمعنى الأول، ويطلق عليه معنى المعنى، وهنا يأتي دور المتلقي في استخراج مكامن هذا المعنى والغوص في أسراره، وبه تقع المزية والفضيلة.

إن الذي يميز المعنى عند الجرجاني هو تعلق الفكر به، حيث إن الشاعر أو الأديب أو المتكلم بوجه عام يفكر في المعنى الذي يريد تحقيقه وإيصاله للسامع من وراء كلامه، وهذا هو ديدنه وشغله الشاغل فلا يفكر في الألفاظ؛ لأنها متلبسة بمعانيها وتابعة لها في كل الأحوال، فلا يعقل ((أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها))[3]، وهنا يقع موطن الإبداع والصنعة والمعاناة ولذا نجد الفرزدق وهو يصف نفسه عندما يشتد عليه أمر إنشاء بيت من الشعر، قائلا: ((أنا عند تميم أَشْعر تميم ولربما أتت عليّ ساعة ونَزعُ ضرس أهون عليّ من قول بيت شعر))[4]، فلا يعقل بحال من الأحوال أن يكون الذي أعيا شاعرا بوزن

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص251-252.

[2] – المرجع نفسه، ص265.

[3] – المرجع نفسه، ص53-54.

[4] – الشعر والشعراء، ابن قتيبة،ج1، ص81.

الفرزدق هو مجرد نظم ألفاظه وتركيبها، وإنما هو حسن الاستخدام والتوظيف وتخيّر الألفاظ للمعاني التي رتبّها في ذهنه مسبقا؛ لأن غاية المتكلم ليست في مجرد التلفظ بكلمات متتالية خاوية عارية من المعاني، وإنما غايته الإفهام ولا يتم هذا إلا بإنشاء علاقات بين معانيها وعلى إثرها تكون الألفاظ تبعا لها، فالألفاظ إذا تبع للمعاني ولا حديث عن ترتيب للألفاظ إلا بعد ترتيب معانيها في النفس، فهي الحوامل والأوعية لها، ((فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق))[1].

وهناك أمر لافت للنظر ومُحيّر للعقل للوهلة الأولى حتى يظنه القارئ تناقضا أو قريبا من ذلك وهو رفضه في كثير من الأحيان أن تكون المزية للفظ وأن مردها عنده إلى المعنى، ومن ذلك تنبيهه للخطإ الذي وقع فيه المعتزلة حين جعلوا المزية للفظ وفي مجرد ضم الألفاظ إلى بعضها دون ذكر للمعاني[2]، أو أن تكون في اللفظ المفرد، في حين نجده في مواضع أخرى ينعى على من يجعلون المزية تعود للمعنى دون اللفظ، فما السبيل إلى التمييز بين القولين؟ لأنه لا يمكن للشيخ أن يكون قد تكلم في القضية من فراغ أودون سابق علم أو أن تكون عنده مسألة عابرة وهذا لاعتبارين؛ أما الأول فلكون المسألة منتشرة في الكتابين (الدلائل والأسرار) في أكثر من موضع، وهذا دليل على أنّ الأمر ليس عابرا أو من باب مجرد الذكر؛ لأن هذا لا يجوز في عالم فذّ وعبقري كالإمام عبد القاهر، وأما الثانيَ وهو الأهم أن قضية اللفظ والمعنى هي المفتاح التي بها توصل الجرجاني إلى الجمع بينهما عن طريق النظم فكان من الأسس التي بنى عليها نظريته، فكانت بمثابة المنطلق الذي به ولج إلى النظم. وبما أنه أبعد اللفظ المفرد عن المزية فإنه لا محالة ينسبها له من حيث وجوده في التركيب وبمجاورته من جهة معناه إلى بقية الأجزاء، وأما ما يتعلق بالمعنى صاحب المزية فإنه يريد به المعاني الإضافية التي تلتمس من كل تركيب فتحصل له بها فروق ووجوه، فينشأ عن التقديم معنى لا يكون في التأخير، ونجد في الحذف معنى لا يكون في الذكر، والأمر ذاته في الفصل والوصل والتكرار وفي التنكير والتعريف ... ونحو ذلك مما يحدث من معان مختلفة بين تركيب وتركيب آخر.

ولا يتوقف الأمر في هذه المعاني الثانوية أو الإضافية عند هذا الحد وإنما يتجاوزه إلى الصور البيانية والمحسنات البديعية وما تنطوي عليه من معان، وهي ما تُعرف بمعنى المعنى، حيث يكون لها

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص52.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص394.

زيادة على المعنى الأصلي معنى إضافيا تتحقق به المزية والفضل، ولا يتذوق ذلك إلا من كانت له بصيرة وإدراك لهذه الأسرار والأغراض، ولو لم يكن لتلك الصور البيانية من استعارة وكناية... و كذلك البديع علاقة بهذه المعاني ما أقحمها عبد القاهر في هذا الأمر وجعل لها نصيبا وافيا فيه، ونظر إلى كل لون منها من زاوية المعاني وموقعها من النظم.

ونستهل قولنا بفن الاستعارة وعلاقتها بالنظم أو بالأحرى موقعها من معاني النحو، حيث إن الجرجاني نقل الاستعارة من مجرد كونها لونا من الصور البيانية إلى دورها في إثراء المعنى وذلك عن طريق ما يُعرف عنده بالمعنى ومعنى المعنى، وبهذا المفهوم فإنه لكل استعارة معنيين معنى ظاهري مباشر ومعنى خفي، كقولنا: رأيت أسدا في الحرب، فلفظ (الأسد) هنا يحمل معنيين؛ فأما المعنى الأول فإنه يراد به المعنى المتبادر إلى الذهن مباشرة وهو ذلك الحيوان المفترس، في حين لو أننا تعمقنا في معناه الآخر لفهمنا إنما قصد به إنسان وليس حيوانا وهو يتصف بالشجاعة، أي بمعنى رجل شجاع كالأسد.

وكما هو معلوم فإن علماء البلاغة انقسموا في شأن الاستعارة إلى فريقين؛ فمنهم من يرى أنها من المجاز اللغوي، وعليه جمهور أهل البلاغة، وعلى رأسهم أبو يعقوب السكاكي(ت626هـ)، وقد صرح بذلك الخطيب القزويني بقوله:((لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، فالتصرف فيها إنما هو نقل اللفظ من معناه الموضوع له في اللغة إلى معنى آخر))[1]،واستدل على قوله بأن ((اللفظ المستعار موضوع في اللغة للمشبه به لا للمشبه ولا للأعم من المشبه والمشبه به))[2]، وبهذا يكون ميدان المجاز اللغوي الكلمة المفردة التي استقرضت من الحقيقة واستعملت في أمر خيالي، كما في قولنا: رأيت بحرا، أي بمعنى رأيت رجلا كالبحر في الكرم والجود، ومما يلاحظ أن لفظ(البحر) استعمل في غير ما وضع له لوجه المشابهة بين المعنى المنقول وهو الرجل وبين المعنى المستعمل وهو البحر وهي السخاء والعطاء بلا حد، ومنهم من ينسبها إلى المجاز العقلي ويرى أن التوصل للمعنى فيها عن طريق العقل، وكان من أشهر هذا المذهب عبد القاهر، فهو يرى بأن الاستعارة ((تعرف المعنى فيها عن طريق المعقول دون طريق اللفظ))[3]، وبهذا تُصنّف الاستعارة عنده ضمن المجاز العقلي

[1]- المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث، ج3، ص228.

[2]- المرجع نفسه، ج3، ص228.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص440.

وهو ما كان مجاله ليس للكلمة المفردة بعينها كما هو الحال في المجاز اللغوي وإنما ميدانه الجملة والتركيب الإسنادي، فالاستعارة تكسب معناها وقيمتها من موقعها من النظم الواردة فيه وبمراعاتها لأحكام النحو ومعانيه، وهذا ما صرح به عبد القاهر بقوله: ((وجملة الأمر أنا لا نوجب (الفصاحة) للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقا معناها بمعنى ما يليها))[1]، ويمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[2]، على أن مزية الاستعارة فيها لا ترجع لها لذاتها، وإنما لحسن مكانها من التركيب وعلاقتها بما قبلها وما بعدها وذلك من تعلقها بالفاعل وهو لفظ (الرأس) ومجيئه معرفا بالألف واللام، وتمييز ذلك بلفظ (الشيب) النكرة المنصوب وتعلق معناه بما قبله[3]، ليكون بذلك مدار الأمر على التعليق وإسناد اللفظتين إلى الفعل (اشتعل)، وبهذا التآلف يتحقق المفهوم الحقيقي للاستعارة، وإذا لم يرقك ذلك فاعمد إلى لفظ (الشيب) وأسنده إلى الفعل مباشرة كقولك: واشتعل شيب الرأس، ثم انظر إلى العبارتين السابقة واللاحقة وتأمل ما بينهما من الفروق، فإنك لا محالة ستجد أن ذلك الحسن والرونق غاب وانطفأ مع ذهاب العبارة الأولى، رغم أن الألفاظ ثابتة لم تتغير، وإنما وقع التغيير من جهة النظم والتركيب[4].

وكما هو معلوم من أن توخي معاني النحو لا يكون في الألفاظ بعينها وإنما يكون في معاني الألفاظ فكذلك الأمر في الاستعارة فمدارها على معنى اللفظ في التأليف، ومن اعتقد خلاف ذلك فهو قليل النظر على حد تعبير الجرجاني بقوله: ((ومن أبين ما يدل على قلة نظرهم أنه لا شبهة على من نظر في كتاب تذكر فيه (الفصاحة) أن الاستعارة عنوان ما يجعل به اللفظ فصيحا وأن المجاز جملته... ولا يصح أن تقع الاستعارة فيه إلا على المعنى))[5]، وساق مثالا يوضح فيه أن مدار المزية في الاستعارة على توخي معنى اللفظ، من ذلك قول لبيد:

---

[1]- المرجع نفسه، ص402.

[2]- مريم، الآية: 04.

[3]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص402-403.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص393.

[5] - المرجع نفسه، ص460.

وَغَدَاةَ رِيحٍ قَدْ كَشَفْتُ وَقَرَّةٍ ... إِذَا أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا[1]

حيث قال الجرجاني: ((ذاك أنه ليس ههنا شيء يزعم أنه شبهه باليد حتى يكون لفظ (اليد) مستعارا له، وكذلك ليس فيه شيء يتوهم أن يكون قد شبهه بالزمام، وإنما المعنى على أنه شبه (الشمال) في تصريفها (الغداة) على طبيعتها بالإنسان يكون زمام البعير في يده، فهو يصرفه على إرادته، ولما أراد ذلك جعل للشمال يدا وعلى الغداة زماما))[2]، وعلى هذا يكون الذي فكر به الشاعر حين أراد تصوير الأمر باستخدام الاستعارة هو المعنى الذي يسبق اللفظ، ولا تعمل الاستعارة في ذاتها على تغيير المعنى، وإنما عملها في زيادة اثبات المعنى، فلو قلنا: زيد أسد، فمعنى الجملة لم يتغير، وإنما ازداد بالاستعارة إثباتا وبيانا.

وبما أن الاستعارة لا تنفك عن النظم ومعاني النحو، ولا كلام عنها وعن فضيلتها بمعزل عن التركيب الذي وردت فيه، وإذا طلبت دليلا لذلك فخذها وافصلها عن الموضع الذي جاءت فيه ثم انظر هل بقي لها ذلك الحسن الذي كانت عليه، فإن بان لك ذلك فاعلم أن العبرة أولا بالنظم ومعانيه وما دون ذلك فهو تابع له؛ لأنه لا يقصد لذاته وإنما للنظم الذي ورد فيه، ومثال ذلك قول بعض الأعراب:

اللَّيْلُ دَاجٍ كَنَفًا جِلْبَابُهُ ... وَالبَيْنُ مَحْجُورٌ عَلَى غُرَابِهِ[3]

لا يمكن البتة أن نقصر الحسن في البيت من جهة استعارته فحسب، وذلك بأن جعل الليل جلبابا وحجر البين على الغراب، وإنما مناط المزية في السياق كله ووضع الكلام فيه على الوجه الذي يوافق النحو ومعانيه في أن جعل (الليل) مبتدأ، وجعل الفعل (داج) خبرا ل (الليل)، و(الكنفان) مفعولا لهذا الفعل، وبأن أضاف (الجلباب) إلى الضمير (الهاء) العائد على (الليل)، ثم عمد إلى

[1]- البيت للشاعر لبيد، وقد ذكر لفظ (وزعت) بدل (كشفت)، ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط1، 2004م، ص114، وينظر: دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص435- 460.

[2]- المرجع السابق، ص460-461.

[3]- لم أقف على البيت كاملا ولا على قائله، وقد ورد نصفه الأول فقط في لسان العرب، مادة (دجا)، بصيغة: والعيش داج كنفا جلبابه، ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج14، ص251.

الشطر الثاني من البيت فجعل (البين) مبتدأ و(محجور) خبرا له، والجار والمجرور (على غرابه) متعلق به[1].

وإذا طلبنا دليلا على ما قلناه في أن للنظم وفي توخي معاني النحو الدور الكبير في جمالية الاستعارة فلنعمد إلى ألفاظ البيت فنقدم ونؤخر كأن نقول في الشطر الأول: قد دجى كنفا جلباب الليل، أو نأتي على الشطر الثاني منه فنقول: وغراب البين محجور عليه... وهكذا من التعديلات التي من شأنها أن تغير من ترتيب كلماته، وإذا فرغت من هذا فانظر هل استقر الأمر على ما كان عليه في البيت من الحسن والطلاوة؟ فإن مما نراه من التعبيرات الجديدة قد أفقده ما تراك تبحث عنه من الرونق والملاحة. وهذا مما لاشك فيه فإن أمره معلق بحسن نظمه وصياغته، وأنه لا قيمة للاستعارة في ذاتها وإنما في حسن مكانها من التركيب وفيما توخي فيها من معاني النحو على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾[2]، فالشيخ يرجع المزية فيه من خلال إيجاب فعل (الربح) للتجارة، فهذا المثال الذي ساقه الإمام يصلح أن يكون دليلا على مدى ارتباط النظم بالمجاز؛ لأن العمل فيهما يحتاج إلى فكر من حيث الإسناد والتعليق وبناؤه على أساس المعنى، ولعل فيما ينتج من فروق دقيقة بين تركيب وتركيب خير دليل على أن الحسن من جهة النظم ومراعاة أحكام النحو فيما بين الكلم، والحال أن الصورة البيانية ثابتة، وهذا ما كان بين قوله تعالى: ﴿مَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾[3] وبين لو كان الكلام على نحو: فما ربحوا تجارتهم، فالخلاف بين القولين لم يكن من جهة المجاز، وإنما من طريق الإسناد والوصف الموجب للفاعلية.

وبناء على ما سبق بيانه في شأن الاستعارة عند الشيخ فإنه تأكد عندنا أن هذه الصورة البيانية إنما تستمد قيمتها الجمالية من النظم والجملة التي وردت فيها ومن حيث توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، وما قصده المتكلم من وراء كلامه الذي رتبه على طريقة معينة بغية الوصول إلى الأغراض التي من أجلها جعل تعبيره على هذا النسق بما يحمله من معان وأفكار وفروق في التعبير من تقديم أو تأخير ،وحذف أو ذكر، وتعريف أو تنكير...، وبما في ذلك من الاستعارات التي من شأنها إثبات المعنى والزيادة في توضيحه، ولا يتأتى لها ذلك إلا في سياق وردت فيه فحصل

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص103.

[2]- البقرة، الآية: 16.

[3]- البقرة، الآية: 16.

لها فيه من الحسن والجمال مالا يكون لها في حالة إفرادها، وهذا ما يؤكد الشيخ بقوله: ((وإن في الاستعارة ما لا يمكن بيانها إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته))[1]، فلا يمكن أن تكون الاستعارة في الكلمة المفردة؛ لأنها قائمة على النظم، ولا تدرك إلا ضمنه وفي نسيج تعلق الكلمات بعضها ببعض.

لم تكن الكناية أيضا ببعيدة عن المعاني الثانوية التي عمل الجرجاني على بيانها والوقوف على أسرارها ودقائقها، وما قلناه في شأن الاستعارة ينطبق على الكناية، فبهما يتوصل إلى المعنى الثاني المخفي عن طريق المعنى الأول الظاهر، فلو قلنا في الاستعارة مثلا: رأيت الأسد، ونقصد بذلك الرجل الشجاع، فنكون بذلك تجاوزنا المعنى الحقيقي إلى المعنى الثاني، والأمر ذاته في الكناية، فلو قال أحدهم: نؤوم الضحى، ويريد بذلك المرأة المترفة التي تنام إلى وقت الضحى، وهو وقت العمل والقيام بشؤونها فهي مخدومة، وبهذا يكون المقصود هو المعنى الثاني وليس المعنى الظاهر؛ لأن المتكلم حينما رتب معانيه ونظمها إنما قصد من ورائها المعنى الثاني وجعل المعنى الأول مطية للوصول إليه[2]. وبما أن عبد القاهر يؤكد في العديد من المواقف على أن ناظم الكلام ينشغل بالمعنى وكيفية إنشائه وتأليفه ثم تأتي الألفاظ مرتبة في النطق على حذوه، ولذلك فإن المتكلم فكر أولا في المعنى المقصود والمراد إيصاله للمخاطب وهو الترف الذي تعيشه هذه المرأة ثم عبر عنه بقوله: نؤوم الضحى. وهذه هي الكناية من وجهة نظر الجرجاني، فقد عرفها بقوله: ((والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومىء به إليه ويجعله دليلا عليه))[3]، ومن الأمثلة التي دلل بها الشيخ على كلامه قول الشاعر:

وَمَا يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي ... جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ[4]

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص100.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص262.

[3] – المرجع نفسه، ص66.

[4] – ذكر البيت من غير نسبة، ينظر: شرح ديوان الحماسة، التبريزي، دار القلم، بيروت، ص299.

لا يقصر عبد القاهر نظره في الكناية مجردة عن بقية أجزاء الكلام، حيث نرى أن موضع الكناية في قول الشاعر: جبان الكلب، و مهزول الفصيل، ولكنه جعل محصلة معنى البيت من مجموع كلماته بما في ذلك هذه الكناية وهو كثرة الضيوف والجود والكرم الذي تلبس بالرجل، الأمر الذي جعل من الكلب لا ينبح كعادته من رؤية من لا يعرفهم لاعتياده كثرة الزائرين والضيوف، إضافة إلى حرمان صغير الناقة من أمه التي يؤثر صاحبها أن تكون وجبة شهية لضيفانه على أن يتركها لفلذة كبدها الذي هو في أمس الحاجة لها ولحليبها الذي يقويه حتى صار هزيلا ضعيفا[1]. فهل ترى المعنى الذي أراده الشيخ من البيت محصورا في الكناية في ذاتها أم في حسن موقعها من النظم؟ فبما أن الجرجاني يعزي المزية في الكلام للنظم الذي يقوم على معاني النحو فالأمر ذاته هنا. وعليه تكون الكناية عنده من عناصر تصوير المعنى وإعطائه الصبغة الفنية، وهذا لا يتأتى لها بمفردها وإنما من خلال موقعها من النظم وحسن ملاءمتها لأخواتها، فهي لم يؤت بها للنظر في أنفس معانيها وإنما لتنصهر في مجموع الكلم الذي هي فيه ما يجعلها تكسب قيمتها فيه، ذلك أن ((مثل واضع الكلام مثل من يأخذ من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة))[2]، فالكناية لم توضع لتعرف مزيتها في ذاتها وإنما في النظم الذي جاءت فيه.

وكما استخدم عبد القاهر كُلاّ من الاستعارة والكناية في جملة النظم ومقتضياته وعدّها دليلا عليه، كذلك الشأن بالنسبة للتشبيه فقد اعتبره أيضا جزءا من النظم لا باعتباره تشبيها في أصله فهذا معروف وليس بالجديد في الدرس البلاغي، حيث إنه اعتبره عنصرا من العناصر المتفاعلة في النص ولا تظهر قيمته إلا بتعلقه بباقي كلمات الجملة، فلو قلنا: زيد كالبحر في جوده، فإننا لا نتوصل إلى المعنى الذي يبتغيه المتكلم بكلامه إلا بمجموع ألفاظه؛ من المبتدأ والخبر والجار والمجرور وتعلق بعضها ببعض، ويدلنا هذا على أن الكلمة المفردة (البحر) لا تعبر عن معنى الكرم بوضوح لوحدها وبمعزل عن أخواتها وكذلك في حسن موقعها من التركيب، وأنه أيّ تغيير يصيب التشبيه من تقديم أو تأخير فإنه ينقص من قيمته التي كان عليها قبل ذلك، فالمتكلم عنده ليس مرصفا للألفاظ، بل صانعا يحسن تأليف المعاني وضم بعضها إلى بعض حتى تخرج في صورة متماسكة، فمثله كمثل الصانع الذي يأخذ قطع الذهب المتفرقة ثم يلحمها ويؤلف بينها حتى تتحول إلى قطعة واحدة متجانسة، لا

[1] - ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص307.

[2] - المرجع نفسه، ص412.

أثر للتفرق والانفصال فيها[1]، فالعبرة إذن بالنظم وبكل أجزائه، وهذا هو جوهر فكرة معاني النحو عند الجرجاني، إذ لا قيمة للفظ في ذاته، وإنما قيمته مستمدة من موقعه وعلاقته بما يجاوره من ألفاظ، تماما كما أن الذهب في القطعة المصوغة يكتسب جماله وبريقه من شكله وتركيبه لا من كونه مجرد معدن نفيس. وهو يرى أن الجملة هي ميدان حيوية التشبيه وانسجامه مع بقية عناصر الكلام، وأنه كلما ازدادت الجمل في النص ازداد وجه التشبيه فيه عمقا وأحدث انسجاما بينها مما يجعله ((لا يصلح لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين أو أكثر، حتى إن التشبيه كلما كان أوغل في كونه عقليا محضا كانت الحاجة إلى الجملة أكثر))[2]، وضرب لذلك مثالا وهو ما جاء في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[3]، فإنك تلمح الآية الواحدة قد تألفت من العديد من التراكيب المتداخلة مع بعضها كأنها لحمة واحدة حتى تظهر للرائي كأنها جملة واحدة لانصهار أطرافها في بوتقة واحدة، والتشبيه مبثوث في غيابات معانيها بحيث لو عمدت إلى فصل جزء من أجزائها عن الآخر لذهب الرونق والمغزى المراد من صورة التشبيه[4]، هذا وإنك ترى للصورتين من التشبيه تفضل إحداهما على الأخرى، نحو قولنا: زيد كالأسد، وفي قولنا: كأن زيدا الأسد، فرغم أن العبارتين تحملان صورة بلاغية وهي تشبيه زيد بالأسد، إلا أننا نلاحظ فرقا واضحا بينهما من جهة التركيب وهو الزيادة في إثبات المعنى في العبارة الثانية على الأولى حتى أصبح من شدة تشبهه بالأسد كأنه هو في شجاعته الفائقة وصلابة قلبه الذي لا منفذ للخوف فيه، ولا سبيل لهذه الزيادة المعنوية في المعنى الأول إلا عن طريق تأليف الكلام وترتيب ألفاظه بهذه الشاكلة، فترى تصدير الكلام بالكاف وتركيبها مع (إن) كل ذلك صنع في الكلام هذا المعنى الذي ميزه عن التركيب الآخر وأضفى فيه هذه المعاني الدقيقة[5]. وعليه تكون القيمة الفنية لهذه الصورة البيانية في

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص255.

[2]- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص108.

[3]- يونس، الآية: 24

[4]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص109.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص260.

حقيقتها ترجع إلى النظم، وليس النظم إلا في توخي معاني النحو والنظر في وجوهه المختلفة وفروق معانيه.

وبما أن عبد القاهر يرجع المزية في الكلام للنظم وفيما يتوخى فيه من معاني النحو فإنه لم يتوان هنا في توظيفه للنحو كعنصر أساسي في وصفه للتشبيه ومقتضياته حيث إنه حصر الجمل التي تأتي بعد المشبه به في ثلاثة أوجه وهي على النحو الآتي[1]:

– أن يكون المشبه به اسما موصولا، وصلة الموصول هو الجملة التي بعده، من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾[2].

– أن يأتي المشبه به نكرة وتكون الجملة نعتا له، نحو قولك: رأيت رجلا يقرأ كتابا.

– أن يأتي المشبه به معرفة وتكون الجملة مبتدئة به، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾[3]، وفي هذا دليل واضح على العلاقة الوطيدة بين التشبيه والنحو وأن لا غنى لأحدهما عن الآخر في الجملة، وهذا ذأب الشيخ في تعامله مع مباحث التشبيه التي تقوم في أصلها عنده على النحو.

وهنا نطرح سؤالا: ما علاقة هذه الألوان البيانية من استعارة وكناية ومجاز وتشبيه بكلامنا عن النظم أو بوجه أدق معاني النحو؟ نقول بما أن أمر المزية متعلق بالنظم، لذا فكل ما ينطوي تحته من ألفاظ ومعان وصور بلاغية وتراكيب مختلفة ونحو ذلك فهو داخل في المزية والفضل وكل ذلك راجع إلى النظم الذي ورد فيه، وهو بدوره قائم على تمام الكلام وتعلق بعضه ببعض لا على أفراد الكلام، فهو لا ينظر إلى هذه الفنون بمعزل عن سياقها وتركيبها، بل إنه يتخذ منها دليلا على قوام نظريته في النظم، كما أنه قسم الكلام الفصيح إلى قسمين ((قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم، فالقسم الأول؛ الكناية والاستعارة والتمثيل... فما من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي أوجب الفضل والمزية))[4]، وبما أن الفضل يعود لهذه الألوان من جهة اللفظ، وأن المزية في الكلام لا تعزى للفظ وحده، وعليه يكون الحسن والفضيلة لها من

[1] – ينظر: أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص114.

[2] – البقرة، الآية: 17.

[3] – العنكبوت، الآية: 41

[4] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص429.

صنيع النظم في ذاته أو أن يزيدها النظم جمالا ورونقا. وتمثل هذه الصور حلقة وصل بين الجانب الجمالي وارتباطه بالفكر والعقل، فالأمر فيها متعلق بذهن المتكلم وما ينشئه من علاقات، وهذا منطلق الصور البيانية عنده إضافة إلى صبغتها الجمالية، وهذا ما ألحّ وأكد عليه في مواضع كثيرة، من ذلك رد جمالية الكناية عنده في إعمال العقل الذي يرتبط بالمعاني ابتداء، حيث إنك ((إذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصولَ أمرها أنها إثباتٌ لمعنىً، أنت تعرفُ ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ))[1].

وبناء على ما سبق بيانه في شأن اللفظ والمعنى فإن الجرجاني يرى بالنظرة التوافقية بينهما وأنه لا غنى لأحدهما على حساب الآخر، فكيف للفظ أن يكون له موقع من الكلام دون أن يكون محملا بمعناه، ذلك أن الناظم لا يقصد من وراء نظمه وتأليفه لألفاظه وكلماته وترتيبها من جهة كونها ألفاظا عارية وخاوية عن معانيها قبل أن يكون قد رتب ونظم معانيها في ذهنه، ولا يقصد بالمعاني هنا تلك المعاني السطحية أو الظاهرة التي يدركها العامي والخاص، وإنما هي تلك الأسرار والنكت الخفية التي يصنعها الفكر والوجدان، فإذا ما فرغ المتكلم من ترتيب هذه المعاني نسج وألّف على منوالها الألفاظ التي تُبين عن مغزاها وفحواها، لذا فإن الشيخ يؤمن بالوصل لا بالفصل، فكيف لا وهو الذي أقام نظريته في النظم على الجمع والتأليف والتركيب والترتيب والنسج وعلى حسن الصياغة وتوخي معاني النحو، بل إنّ نظريته تمخضت عن دحضه للآراء والأقوال المؤيدة للفظ من جهة أو المؤيدة للمعنى من جهة أخرى، وفي ظل هذا الصراع القائم بين الفريقين خرج الجرجاني بقوله الحاسم للخلاف والجامع بين القولين في ظل نظرية النظم موطن المزية والفضل، أي أنه لا يمكن أن تعزى المزية للفظ وحده ولا للمعنى وحده، وإنما الحسن في كليهما، إذ إن وجود اللفظ في النطق دليل على وجود معنى سابق له في الفكر، فلا يمكن أن يتصور للفظ موقع مستقل عن معناه، ولا أن يرتب الكلم انطلاقا من الألفاظ في ذاتها، إذ إن الترتيب إنما يبدأ من المعاني التي يعمل الفكر على تنظيمها وضبط علائقها في الذهن، فإذا استقر هذا النظام في النفس انقادت الألفاظ تبعا له، فجاءت مواقعها في النطق انعكاسا لمواقع المعاني في العقل، وعليه يصبح العلم بمواقع الألفاظ مرهونا بالعلم بمواقع المعاني، مما يكشف عن طبيعة العلاقة التلازمية بينهما[2]، وهذا هو النظم الذي يبدو

[1] – المرجع السابق، ص431.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص54.

للناظر كأنه يجري في مرحلتين متعاقبتين؛ مرحلة ترتيب المعاني في النفس وتأتي على إثرها مرحلة ترجمة هذه المعاني بالألفاظ، ولا يُفهم من هذا التعاقب والتوالي الانفصال والتباعد؛ لأن هذا لا يمكن بحال، فالعلاقة بينهما متلازمة وحتمية، بحيث كل طرف يطلب الآخر، وبهذا الشكل يكون الشيخ قد جمع فأوعى بين اللفظ والمعنى وبين الفكر واللغة لتشكل في ائتلافهما نظرية النظم مناط المزية والفضل والتي لا تتحقق إلا بتوخي معاني النحو فيما بين الكلم، وهو العمدة والمعيار في التفاضل بين الكلام ولا يخرج شيء عن دائرته.

المبحث الثالث: توخي معاني النحو عند الجرجاني

لقد نظر عبد القاهر إلى النحو لا بوصفه علما يُعنى بصحة التراكيب فحسب، بل باعتباره أداة حيوية لفهم المعنى وإبراز مقاصد المتكلم، فتوخي معاني النحو عنده لم يكن توخيا شكليا أو اصطلاحيا، بل كان توجها بلاغيا دقيقا ينفذ إلى أعماق النظم ويحدد موقع كل لفظ بحسب ما يقتضيه السياق من عناية بالمعنى وترتيب للأثر، ومن هذا المنظور بنى الجرجاني قراءته لعدد من الظواهر اللغوية التي تُعد من ألطف مباحث البيان، وأهمها: التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والفصل والوصل، حيث يرى أن هذه الظواهر لا يحكمها ظاهر التراكيب، ولا تقف عند حدود الصورة اللفظية الظاهرة، وإنما تنتظم وفق حس دلالي عميق يراعي مقتضيات الخطاب، وما يترتب عليه من تفاوت في مراتب الاهتمام والبيان والإيجاز والإطناب، وبهذا تحول النحو في تصوره من نسق قاعدي إلى فن من فنون الأداء تُقاس به بلاغة الكلام وجودة السبك، ويُكشف من خلاله عن وجوه الإعجاز التي لا تُدرك إلا من أحسن التذوق وامتلك ناصية الفهم لما وراء الصورة اللفظية الخارجية من علائق معنوية دقيقة.

المطلب الأول: توخي معاني النحو في التقديم والتأخير

أولى عبد القاهر مبحث التقديم والتأخير عناية كبيرة حيث جعل له حصة الأسد على غرار الوجوه الأخرى فبسط القول فيه بالتحليل والتعليل والدراسة العميقة والتمثيل وفي بيان دقة أغراضه ومراميه وبين قيمته وامتدح آثاره فقال: ((هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، ولايزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولاتزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد أن الذي راقك ولطفه عندك أن قدم فيه شيئا وحول اللفظ عن مكان إلى مكان))[1]، وكما نرى فإن في كلام الشيخ إشارة منه إلى الأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الباب ودوره البارز في بيان المعاني والوقوف على الفروق الناتجة عن هذا التغيير الذي طرأ على التركيب والجملة؛ لأن أيّ تغيير لمواقع الكلمات في الجملة يتبعه لا محالة تغيير في المعنى، وبالعودة إلى الموضوع الذي نحن بصدده وهو توخي معاني النحو فإن التقديم والتأخير يعد من أركانها، بل هو من أعمدتها من حيث تعلق الكلم بعضه ببعض ابتداء بترتيب المعاني في ذهن المتكلم وفق الأغراض ومن

[1]- المرجع السابق، ص106.

ثَمّ نَظْم الألفاظ على نسقها، وعليه يكون أي تغيير في ترتيب المعاني يصاحبه لا محالة تغيير في تركيب الألفاظ وتأليفها مع بعضها البعض.

لم يقتنع عبد القاهر بما قدّمه النحاة من تعليلات في شأن التقديم والتأخير ولم يشف غليله ما قالوه؛ لأنهم لم يقفوا على دقائق وأسرار هذا العدول في التركيب والخروج بمكنونات كل وجه منها على حده، ذلك أن الأمر فيه ليس اعتباطا أو عفويا أو مجرد مجيئه لأجل العناية والاهتمام وحسب، وهو ما صرح به في قوله: ((واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا- يجري مجرى الأصل – غير العناية والاهتمام))[1]، واستدل الشيخ بكلامه على قول إمام النحاة سيبويه في ذلك وبمن اقتفى أثره وسار على نهجه حيث جعل العناية والاهتمام هي العمدة في تقديم أحد عناصر التركيب على الآخر، إذ يقول في ذلك: ((كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى))[2]، وقد رأى عبد القاهر أن حصر هذه الظاهرة في زاوية العناية والاهتمام هو تقليل من شأنها وقصر نظرتهم فيها، الأمر الذي جعلهم لا يدركون حقا ما فيها من المعاني الإضافية والأسرار البلاغية، وذلك لأنه ((قد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال إنه قد قدم للعناية، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت هذه العناية، ولم كانت أهم))[3]، يرى الجرجاني أن وجه العناية والاهتمام غرض بلاغي عام يشترك فيه كل أساليب التقديم والتأخير، ولكن لابد أن يفترق كل وجه عن الآخر وأن يكون لكل تركيب علته البيانية وغرضه البلاغي الذي من أجله قُدّم هذا وأُخّر ذاك، وإلا فما الفائدة المرجوة من هذا التغيير والعدول إن لم يكن شيئا بعينه يقصده المتكلم، وهي بمثابة علاقة الغرض الخاص بالغرض العام وهو العناية والاهتمام، أمّا أن نكتفي به جملة وتفصيلا فإن هذا الأمر هو الذي لم يقبله الشيخ ولم يرض بالتسليم المطلق به، حيث إنه وافق من سبقوه من جهة قبوله كعلة بلاغية وخالفهم من جهة الاقتصار عليه دون التبحر أكثر في أغوار وأسرار هذا العدول، وهو ما جعل الشيخ يُعِدّ ما صنعوه ضربا من التخيل وبعدا عن العلم الرصين بالأمر، حيث يقول: ((ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهونوا الخطب فيه))[4]، بل وصل بهم الأمر أن جعلوا تتبع دقائقه واستخراج

[1]- المرجع السابق، ص107.

[2]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص34.

[3]- المرجع السابق، ص108.

[4] - المرجع نفسه، ص108.

مكامنه وأسراره نوعا من التكلف، ولو كان الأمر كما زعموا وأنه ليس هناك كبير فائدة ترجى غير ما ذكروا، فأنى لنا أن نميز نظما على نظم وبما يحصل التفاوت بين كلام وكلام إن سلمنا القول بمجرد العناية والاهتمام فحسب أو من باب الذوق دون أن يُقدم تفسيرا مقنعا لذلك والوقوف على لطائف وأسرار كل تركيب.

أولا: أقسام التقديم والتأخير

وبعد أن فرغ الشيخ من مدح ظاهرة التقديم والتأخير وإظهار ما فيها من الفضل والمزية نتيجة تحويل اللفظ عن مكانه من النظم، وليس ذلك إلا لمعنى يريده المتكلم في نفسه. والتقديم عنده على قسمين؛ ولكن قبل أن نبدأ الحديث عن هذين الوجهين يجدر بنا أن نشير إلى أمر لافت للانتباه، وهو أن كلام الإمام في هذا الباب يدور حول التقديم والتأخير معا؛ لأنه لا يقع أحدهما دون الآخر، والمتكلم لا يمكن أن يقدم لفظا إلا إذا أخر لفظا آخر، وبهما معا يقع التحويل والتغيير في الجملة، ولكنه هنا ذكر التقديم دون التأخير، وذلك نظرا إلى أن الشيء المقدم هو المقصود في الأصل، وما قدم إلا لغرض معين، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: ((كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم))[1]، وعلى هذا يكون التقديم أصل في الكلام والتأخير فرع عنه، زد على ذلك فإن السؤال عادة يُوجّه للشيء المقدم، وما وجه تقديمه في الكلام؟ والتأخير ينبني عليه، والوجهان اللذان بنى عليهما الجرجاني هذه الظاهرة هما على النحو الآتي:

أ-تقديم على نية التأخير: ويعنى هذا النوع من التقديم بتحويل الكلمات من مواضعها الأصلية مع الإبقاء على الحكم الإعرابي، فالتغيير محلا لا حكما، كتقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية، نحو قولنا: منطلقٌ زيدٌ؛ لأن الأصل في الكلام قولنا: زيد منطلق، ومنه أيضا تقديم المفعول على الفاعل في الجملة الفعلية، نحو قولك: ضرب عمرا زيدٌ والأصل ضرب زيدٌ عمرا. وكما هو مبين في المثالين فإن (زيد) بقي على الابتدائية في الجملة الأولى، حيث إنه لم يخرج عن كونه مبتدأ، كما أنه حافظ على فاعليته في الجملة الثانية، فلم يخرج عن كونه فاعل، وفي هذا دليل على أن التقديم لم يؤثر من ناحية الإعراب وبقي الحكم ثابتا على أصله[2]، ولو لم يكن لذلك أثر ومعنى مقصود في الكلام لتغير الإعراب بتغير موضع اللفظ عمّا كان عليه؛ ولكنّ فائدته لا تحصل إلا بإبقاء الحكم

[1] - الكتاب، سيبويه، ج1، ص34.

[2] - ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص106.

على حاله، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾[1]، فتقديم (إبراهيمَ) هنا على نية التأخير؛ لأنه دلاليا لا يمكن بحال من الأحوال، بل يستحيل أن يبتليَ إبراهيمُ ربَّه، ودليل ذلك محافظة الفاعل (ربُّه) على حكمه ووصفه الإعرابي.

ب-تقديم لا على نية التأخير: وهو التقديم الذي ترتب عليه تغيير الحكم الإعرابي، إذ إن كلَّ تحويل لكلمة عن موضعها الأصلي يقتضي منه تبديلا في الحكم، نحو قولنا: ضرب موسى عيسى، فالفاعل هنا يحتمله الاسمان، فالتغيير فيه على وجهين محلا وإعرابا، فلو قلنا: (زيد المنطلق) و(المنطلق زيد)، وبما أن الاسمين جاء معرفتين فإنه يحتمل أن يكون أحدهما مبتدأ والآخر خبر له[2] فالمبدوء به الكلام مبتدأ والمؤخر الخبر في الجملتين.

ثانيا: مواطن التقديم والتأخير

جاء ذكر مواطن التقديم والتأخير عند عبد القاهر في معرض رده على من حصروا فائدة التقديم وأغراضه في بوتقة العناية والاهتمام كمظهر عام لكل الأنماط والتعبيرات المختلفة، بل وصل بهم الأمر أن قسموه إلى مفيد في حالات وغير مفيد في حالات أخرى، الأمر الذي لم يقبله الشيخ بحال من الأحوال[3] ولسان الحال على أنه كيف لهذا الفن البلاغي ذي السواد الأعظم في كلام العرب وفي كتاب الله تعالى أن يتصف بهذا التذبذب والتناقض بين الإفادة من عدمها، فالقول الفصل فيه إما أن يفيدَ وإما ألاّ يفيدَ، وبما أنه يحقق فائدة في مواضع فلا محالة أنه يفيد في المواضع الأخرى؛ لأن الحكم العام فيه ثابت وهو الإفادة[4]، وهذا ما يقبله العقل والمنطق، هذا من جهة فإن الجرجاني لم يكتف بهذه الحجة فحسب بل تعداها إلى حجج لغوية يبين فيها الفائدة التي تحصل من التقديم، وأن لا سبيل للمعنى الصحيح إلا عن طريقه، ولإثبات رأيه وتكيد صوابه، اعتمد عبد القاهر على جملة من الأمثلة التي تكشف عمق نظرته إلى معاني النحو ودورها في بناء الكلام، فقد استدل بأساليب متعددة، من بينها الاستفهام والنفي والخبر، لما لها من أثر في توجيه المعنى وتحديد مقاصده، كما أبرز دور أدوات مخصوصة، نحو (مثل) و (غير)، مبيّنا أن التقديم فيها ليس أمرا عارضا، بل ضرورة

[1]- البقرة، الآية : 124.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص107.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص110.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص111.

يقتضيها انتظام التركيب واستقامة الدلالة، وبهذا يوضح أن النظم لا يقوم على الاعتباط، وإنما على مراعاة دقيقة للمواضع التي يتحدد بها المعنى ويتمايز وفقها المراد.

1-أسلوب الاستفهام:

استفتح عبد القاهر كلامه حول مواضع التقديم والتأخير بالحديث عن همزة الاستفهام وبسط القول في بيانها شرحا وتحليلا وتمثيلا مقارنة ببقية المواطن الأخرى وذلك دليل على أهميتها في هذا الباب، لقوله: ((ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة))[1]، ولعل اختيار الإمام للهمزة دون غيرها من أدوات الاستفهام لكثرة استعمالها وورودها في كلام العرب، الأمر الذي جعل لها الصدارة؛ ((لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره))[2]، ومن أبين الأدلة على أنها أصل أدوات الاستفهام (ماذا، من، ما، أين ،كيف...) البناء في هذه الأسماء، والاسمية فيها تقتضي الإعراب لا البناء، وفي هذا دليل على تبعيتها للهمزة في معنى الحرفية، فلما شابهتها معنويا أخذت حكمها في البناء، وهذا الأمر ينطبق على الكثير من أسماء الاستفهام التي شابهت همزة الاستفهام في عملها[3].

إن المقصود من السؤال بهمزة الاستفهام متعلق بما يعقبها، فإن أعقبها الفعل كان الشك فيه، وإن وليها الاسم فاعلا كان أو مفعولا كان هو المشكوك فيه، هذا وإن همزة الاستفهام قد تفيد معناها الحقيقي وهو طلب معرفة شيء مجهول، وقد تخرج عن معناها الأصلي لتفيد معاني ثانوية كالتقرير والإنكار والتوبيخ ونحو ذلك مما يناسب المقام، فإذا أراد المتكلم إقرار أمر بطريق الاستفهام قدم الشيءَ المستفهَم عنه بعد الهمزة مباشرة ليحمل المخاطب على الاعتراف به، نحو قوله تعالى:﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[4]، ففيه إقرار بربوبية الله عز وجل، وفي قوله تعالى: ﴿ أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[5]، فالاستفهام هنا موجه للفاعل للاعتراف بتحطيم الأصنام الذي وقع فعلا، وإبراهيم عليه الصلاة والسلام فهِم مرادَهم وغايتَهم من الاستفهام من خلال نظم وتركيب العبارة، وذلك بمجيء

[1] - المرجع السابق، ص111.

[2] - الكتاب، سيبويه، ج1، ص100.

[3] - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل،ج1، ص28.

[4] - الأعراف، الآية: 172.

[5] - الأنبياء، الآية: 62.

الفاعل عقِب الهمزة، والذي يدلنا على فهم إبراهيم لكلامهم أنه جاء قوله تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾[1]؛ لأنه أشار إلى فاعل آخر وهو كبير أصنامهم، إذا فالمقصود من السؤال هنا هو الفاعل ولو كان الفعل لقال: فعلت أولم أفعل[2]، ولذلك قدم الاسم في الذكر، ومنه ما جاء أيضا في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾[3]، بمعنى: هل خلق الناس بما فيهم الكافرين أعظم وأشد خلقا عند الله من المخلوقات العظيمة الأخرى كخلق السماوات والجبال والبحار ونحو ذلك، وما يكون من هؤلاء إلا الإقرار بذلك، وهذا ما يستوجب إلى الاستدلال على أمر آخر أعظم من ذلك كله وهو إقرارهم بيوم القيامة والبعث والنشور، حيث يقول ابن عاشور في معرض تفسيره للآية: ((وهمزة:(أهم أشد خلقا) للاستفهام المستعمل للتقرير بضعف خلق البشر بالنسبة للمخلوقات السماوية؛ لأن الاستفهام يؤول إلى الإقرار، حيث إنه يلجئ المستفهم إلى الإقرار بالمقصود))[4]، فالمتكلم يعلم أن الفعل واقع ولكنه يريد من المخاطب أن يقر بذلك. وهذه المعاني كلها مستوحاة من أثر تقديم الاسم ومجيئه عقب الهمزة ليفيد أن المقصود من الاستفهام هو الفاعل، فالفعل هنا معلوم. وكما خرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى التقرير فإنه قد يخرج إلى معنى الإنكار ليدل على أن المستفهم عنه أمر منكر وفي ذلك تنبيه للمخاطب حتى يرتدع وينزجر عن هذا الفعل، وهذا ما صرّح به الجرجاني بقوله: ((واعلم أنا وإن كنا نفسر الاستفهام في مثل هذا بالإنكار فإن الذي هو محض المعنى أنه ليتنبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع))[5]، والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن الكريم وفي كلام العرب، وهي على وجهين؛ إما أن يأتيَ في أسلوب التكذيب، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾[6]، ومثله أيضا في قوله عز وجل: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾[7]، ففي الآيتين الآيتين إنكار وتكذيب لهم لقولهم الشنيع الذي أقدموا عليه من نسبة الولد لله سبحانه، والأشنع من

[1]- الأنبياء، الآية: 63.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص113.

[3]- الصافات، الآية: 11.

[4]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج23، ص94.

[5]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص119.

[6]- الإسراء، الآية: 40

[7] - الصافات، الآية: 153-154.

ذلك أنهم لما كانوا يأنفون الإناث جعلوها لله –جل في علاه– واختاروا لأنفسهم الذكور، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[1]، فجاء الخطاب فيه إنكار شديد وتكذيبهم في مزاعمهم الباطلة، وكان الفعل في المثالين بصيغة الماضي: (أفأصفاكم) و(أصطفى) بمعنى لم يكن[2]، وقد يأتي الفعل بصيغة المضارع وهو على وجهين؛ إما بطريق الحال والحاضر وهو بمعنى لا يكون مثل هذا الأمر، ومثاله ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[3]، وجاء هذا في سياق دعوة نوح عليه عليه السلام لقومه إلى الإيمان فأنكر عليهم بطريق التكذيب أنه لن يكون هناك إلزام وإرغام منا لأحد بدعوانا وشريعتنا، وهذه سنة الله في خلقه وعلى لسان رسله أنه لا إكراه في الدين، فالله تعالى يحب أن يأتيه عبده ويقبل عليه طوعا وحبا لا كراهية وإلزاما[4]، ومنه أيضا ما جاء في قول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَالمشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي ... وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ[5]

جاء الاستفهام (أيقتلني) للدلالة على الإنكار في ثوب التكذيب، لينكر على من توعده بالقتل والحال أنه لن يستطيع فعل ذلك لاستيفاء الموانع؛ فالسيف يلازمه حتى في مضجعه وكذلك السهام الحربية الحادة أسنانها كأنياب الغول، فأنى له بعد كل هذه الحراسة والاستعداد والتأهب أن يتمكن من قتلي[6]، وأما الوجه الثاني للفعل المضارع فهو الذي يفيد الاستقبال؛ أي بمعنى: لن يقع هذا الشيء وما ينبغي أن يكون وهو متضمن معنى التوبيخ، والفعل هنا واقع واستلزم منه توبيخ المخاطب وردعه عن اقتراف ذلك، ومثاله في قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[7]، فقوم لوط

[1]– النجم ، الآية: 22.

[2]– ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص114.

[3]– هود، الآية: 28

[4]– ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور،ج12، ص51.

[5]– ديوان امرئ القيس، امرئ القيس، ص137.

[6]– ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص119.

[7]– الشعراء، الآية: 165.

لوط عليه السلام كانوا يفعلون فاحشة اللواط والفعل واقع عندهم فجاء الاستفهام بالهمزة وبعده فعل المضارع ليفيد معنى التوبيخ[1].

وحصيلة القاعدة في الاستفهام بالهمزة من منظور التقديم والتأخير مداره على ما يلي الهمزة، فإن جاء عقب الهمزة الفعل كان الفعل هو المسؤول عنه وموطن الشك، وإن كان الشك والسؤال موجه للفاعل أو المفعول جاء الاسم مواليا للهمزة، هذا ما كان في مجمل القول فيه، ولكن يستثنى من ذلك حالات تخرج عن مضمون القاعدة، كأن يستفهم عن الفعل بطريق الفاعل، ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[2]، فقد يبدو في الظاهر أن محل السؤال موجه للفاعل اعتبارا بالقاعدة، وهذا الأمر لا يمكن أن يكون؛ لأن المقصود بالاستفهام هو إنكار وقوع فعل الإذن بعينه، وما مجيء الفاعل عقب الهمزة بدل الفعل إلا دليل على أن المراد بالنفي هو الفعل بذاته، لقول عبد القاهر: ((وقد يكون أن يراد إنكار الفعل من أصله، ثم يخرج اللفظ مخرجه إن كان الإنكار في الفاعل))،[3] فلو وقع الإذن فلا يكون إلا من الله تعالى وحده؛ لأن أمر التحليل والتحريم لا يكون إلا منه، ولذلك كان الشك في الفعل لا الفاعل، ومثاله أيضا في دخول الهمزة على المفعول في الظاهر والمقصود بالاستفهام هو الفعل قوله تعالى: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[4]، فكيف أن يتوجه سؤال التحريم للمفعول وهو أحد هذه الأصناف الثلاثة (الذكرين أو الأنثيين أو أجنتهم)؟ والحال أن ((المراد إنكار التحريم من أصله ونفي أن يكون قد حرم شيء مما ذكروا أنه محرم))[5]، ومما ينبه إليه في هذا الشأن وهو خروج الكلام عن القاعدة في بعض الحالات الإشارة إلى معان دقيقة لا تفهم إلا برجوع المخاطب إلى نفسه والتفكر في حقيقة الاستفهام من خلال تدبر معاني كلام الله تعالى، وهو هل يعقل لمن بيده ملكوت السماوات والأرض ومن فيهن أن يليق به هذا الأمر أو أن يحتاج لمثل ذلك؟ فلما احتاج الكلام والمقام إلى زيادة تأكيد جاء أسلوب الكلام على هذا النمط من تقديم وتأخير ونحو ذلك.

---

[1]- ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4، ص234.

[2]- يونس، الآية: 59.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص115.

[4]- الأنعام، الآية: 144.

[5]- المرجع السابق، ص115.

2- أسلوب النفي:

بعد أن فرغنا من الكلام عن التقديم مع أسلوب الاستفهام ورأينا ما فيه من الصور المتعددة وكيف أن لكل تركيب نمطه الخاص بالاستفهام وما يعقبه من اسم أو فعل بحسب غرض المتكلم الذي يريد تبليغه للمخاطب فيقدم ما يريد الاستفهام عنه، وساق الإمام أمثلة كثيرة لتوضيح ذلك ولبيان الفروق الدقيقة في المعاني بين أسلوب وأسلوب، والأمر ذاته مع الرافد الثاني وهو ما تناوله في ظاهرة التقديم والتأخير مع سياق النفي، ولبيان ذلك أكثر سنحاول أن نتتبع ما وقف عنده الشيخ في هذا المقام لنستنطق الأحوال التي توخى فيها معاني النحو من خلال تقديم هذا وتأخير ذاك بما يناسب المقام، وتفصيل الأمر على النحو الآتي:

يكاد يكون مدار التقديم مع النفي قائما على الفرق بين قولنا (ما فعلت) و(ما أنا فعلت)، وأداة النفي إما أن يعقبها فعل أو أن يأتي بعدها فاعل أو مفعول أو جار وجرور، فإذا ما أراد المتكلم نفي الفعل قدمه في الذكر وجعله بعد حرف النفي مباشرة، فيقول: ما قلت، وما أكلت، وما قرأت...، ويُفهم من هذا أنك لم تفعل أنت ذلك، ولكن الفعل يحتمل أحد الأمرين؛ إما أن يكون الفعل قد وقع من غيرك أو أنه لم يحصل، وتقدير الكلام: ما فعلت ولا غيري أو ما فعلت ولكن فعله غيري. الأمر الثاني يكون بإدخال النفي على الفاعل، فيقدم المتكلم حينها المسند إليه في الذكر، فيقول: ما أنا فعلت هذا وفيه معنى أنك نفيت عن نفسك الفعل هذا من جهة ولكنك من جهة أخرى لم تنف الفعل عن غيرك، والجملة في هذه الحالة تفيد معنيين؛ أولهما نفي الفعل عنك، وثانيهما إثباته لغيرك على الوجه الذي نفيته به عن نفسك سواء أكان المنفي عاما كقولك: ما أنا قلت شعرا قط؛ لأنك نفيت عن نفسك قول كل الشعر أو كان خاصا كقولك: ما أنا قلت هذا الشعر أي: أنك نفيت نفسك أنك قلته وأثبت لغيرك أنه قاله[1]. ويستدل عبد القاهر على ما أثبته من الفرق بين ما هو صحيح من القول وما هو فاسد بما لا يجوز في كلام العرب بأمرين يزول معهما الشك وهما:

أولهما: أنه يجوز أن يجمع بين الفعلين المسبوقين بنفي في الجملة، كأن تقول: ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس، فهذا الوجه صحيح باعتبار أن آخره لا ينقض أوله، بخلاف لو أنك قلت: ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس؛ لأن دخول النفي على الفاعل المقدم في قولك: ما أنا قلت

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص124.

هذا يفيد نفي الفعل عنك فقط، ولكن بقولك في القسم الثاني من الكلام: ولا قاله أحد من الناس تكون قد نقضت ما أثبته في أول الجملة[1]، ولا عبرة بكلام يناقض بعضه بعضا.

ثانيا: وهذا مما يتعلق بالاستثناء، وهو ضربان؛ صحيح نحو قولك: ما ضربت إلا زيدا، وضرب فاسد من ذلك قولك: (ما أنا ضربت إلا زيدا)، ووجه فساده من حيث تقدير محذوف في الكلام، وتقديره: (ما أنا ضربت أحدا إلا زيدا)، وعلى هذا يكون في الكلام اجتماع نفي مع نكرة وهذا ما يفيد العموم، ففي قولك بداية: (ما أنا ضربت) تكون قد نفيت عنك الضرب فحسب ولم تنف وقوع الفعل من أصله، أما قولك: إلا زيدا ففيه إثبات لوقوع الضرب منك[2]، ويكون بذلك قد اجتمع نفي مع إثبات لذات الفعل وكان في الكلام تناقضا وتضاربا، ولا يستقيم هذا في كلام العرب ولا يقال به.

هذا ما كان في شأن دخول النفي على الفعل والفاعل، لينتقل بنا الأمر إلى المفعول ودخول النفي عليه، نحو قولك: (ما زيدا ضربت)، وبهذا تكون أثبت أنه وقع منك ضرب، وليس زيد هو المضروب عن نفسك ضرب زيد وأثبت لغيرك ضربه، فلو أنك قلت: (ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس)، كان تناقضا في الكلام؛ لأنه بقولك: ما زيدا ضربت تكون قد أثبت أنه وقع منك ضرب لغير زيد، في حين لو أنك قلت: ولا أحدا من الناس تكون قد نفيت ما أثبته سالفا، ولا صحة في كلام ينقض بعضه بعضا، وإنما الصحيح في كلام العرب أن تقول: ما زيدا ضربت ولكن عمرا، والأمر ذاته في الفعل فالصحيح أن تقول: ما ضربت زيدا ولكنني أكرمته، وفي الفاعل فلك أن تقول: ما أنا خرجت ولا أنت... وهكذا يستقيم الكلام ويحسن، ومفاده أنك إذا نفيت فعلا فأثبت فعلا آخر، وإذا نفيت فاعلا فأثبت فاعلا آخر، وإذا نفيت مفعولا فأثبت مفعولا آخر، وعليه يكون التركيب فيه على طرفين، والطرف الأول هو الذي يحدد من خلاله الطرف الثاني باعتبار ما ابتدئ به من الكلام اسما كان أو فعلا[3].

والذي رأيناه في شأن نفي الفعل والفاعل والمفعول هو ذاته في الجار والمجرور وتقديمه عند الجرجاني وقد أقر ذلك بقوله: ((وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص125.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص126.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص126.

قلت: (ما أمرتك بهذا) كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت: (ما بهذا أمرتك) كنت قد أمرته بشيء غيره))[1]، والملاحظ في الأمر أن حكم تقديم الجار والمجرور المنفي قد التحق بركب الفاعل والمفعول من الأسماء والفعل، ودخل في زمرة القاعدة العامة، ولذلك نجد أن الشيخ اختصره وعصره ولم يطل الكلام فيه.

3- تقديم الخبر المثبت:

إن ما رأيناه في التقديم والتأخير مع الاستفهام والنفي لا يختلف في عمومه عن باب تقديم الخبر المثبت، فالكل يحوم في دائرة واحدة ويخرج من مشكاة واحدة في إبراز الفروق بين معاني التراكيب، حيث يقول الجرجاني: ((واعلم أن الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المثبت))[2]، ولا يمكن معرفة التقديم في الإثبات حق المعرفة إلا إذا أدركنا الفرق بين (فعلت) و(أنا فعلت)، فحين يتقدم المسند إليه على الخبر الفعلي، بمعنى تقدم الفاعل على فعله فإن الكلام حتما يفيد التوكيد، نحو قولك: (زيد فعل) و(أنا فعلت)، فالمتكلم إذا أراد تأكيد إسناد الفاعل لفعله قدمه في الذكر، وهذا ما أكده الشيخ بقوله: ((فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه))[3]، فقولنا: (زيد فعل) أبلغ توكيدا من قولنا (فعل زيد)، ويتعين وجه التوكيد فيه من جهة إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين؛ مرة في تقديمه في صدر الكلام مظهرا، ومرة في ذكره ضميرا مضمرا بعد الفاعل، وهذا النمط من الكلام في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي مع كونه يفيد التوكيد فإنه يحمل أيضا معنى الاختصاص والقصر، والسياق سيد الموقف في ذلك مع قرائن الأحوال المعينة على ذلك، وهو على نوعين:

القسم الأول: وهذا النوع كما وصفه الشيخ واضح لا إشكال فيه ويسمى بقصر الإفراد، وهو أن يختص بالفعل فاعل معين دون غيره، نحو قولك: أنا شفعت لفلان عند حاكم أو قاض، تريد بقولك أن تنفرد بهذا الفعل وتصرفه نحوك، وأبين ما يكون في المثل المشهور: أتعلمني بضب أنا حرشته، ويقال هذا في الشيء الذي خبرته وعرفته تمام المعرفة وتريد أن تبين اختصاصك بمعرفته،[4]

[1]- المرجع نفسه، ص127.

[2]- المرجع السابق، ص128.

[3]- المرجع نفسه، ص128.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 128.

ولعل ما جاء في القرآن الكريم من الآيات التي تثبت لله وحده الخلق والرزق والإحياء والإماتة وغيره من الصفات التي اختص بها سبحانه عن غيره، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشاءُ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾[1] ، وفي قوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2]، والمتأمل في الأمثلة السابقة يرى أن الله سبحانه وتعالى هو الفاعل الحقيقي المنفرد بالفعل من جميع الجهات، فليس له شريك في الخلق ولا في هداية التوفيق، وهذا هو ما يسمى بقصر الإفراد.

القسم الثاني: ويراد به إثبات الفعل لفاعل ما دون تخصيصه بعينه كما هو الحال في قصر الإفراد، وإنما يقصد به التنبيه والتحقيق على المخاطب بأنه قد فعل ذلك، من دون أن تزعم أن غيره لم يفعله[3]، ومثال ذلك في قول عمرة الخثعمية وهي ترثي ابنيها:

هُمَا يَلْبَسَانِ المِجْدَ أَحْسَنَ لِبْسَةٍ ... شَحِيحَانِ مَا اسْتَطَاعَا عَلَيْهِ كِلَاهُمَا[4]

أفاد تقديم المسند إليه (هما) على فعله الخبري (يلبسان) التنبيه والتأكيد على أنهما اتصفا بالمجد حتى صار كالرداء لهما، وليس المقصود منه اقتصار صفة المجد عليهما فحسب[5].

ومن الشواهد القرآنية في باب تقديم المسند إليه على فعله الخبري وإفادته التنبيه والتأكيد قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾[6]، والشاهد في قوله: (وهم يخلقون) فإنه فإنه يفيد التأكيد على أنهم مخلوقون فأنى لهم أن يكون آلهة تستحق العبادة، ومن كان حاله أنه مخلوق فكيف به أن يخلق غيره، ومثاله أيضا في قوله تعالى:﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾[7]، وقد جاءت صيغة التأكيد في قوله (وهم يخلقون) بتقديم المسند إليه (هم) على خبره الذي جاء بصورة الجملة الفعلية (خرجوا به) ليفيد التنبيه والتأكيد على أنهم كاذبون في دعواهم الإيمان وزعمهم باطل لا حجة فيه.

---

[1]- النور، الآية: 38.

[2]- النور، الآية: 46.

[3]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص128.

[4]- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،ط1، 2003م، ص759.

[5]- ينظر: المرجع السابق، ص131.

[6]- الفرقان، الآية: 03.

[7]- المائدة، الآية: 61.

وننوّه إلى أمر في غاية الأهمية لاطراده في التراكيب عامة وهو أن السر في التوكيد لا يخرج عن أمرين متلازمين يعقب أحدهما الآخر، فإذا ما أراد المتكلم تأكيد وتحقيق أمر في نفس السامع نبهه إليه عن طريق تقديمه في الذكر، وكلامنا هنا بالتحديد عن تقديم المسند إليه على فعله؛ ليصير الأول مبتدأ والثاني خبره على صورة جملة فعلية، وما قلناه في هذا الشأن ذكره عبد القاهر مرارا وتكرارا في ثنايا حديثه عن التوكيد، ومن ذلك قوله: ((فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره))[1]، وقوله أيضا: ((فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولا ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه))[2]، وقوله في موضع آخر: ((إلا أنه بدأ بذكره))[3]، وهكذا دأبه في باقي المواضع والشواهد فإنك تجده يذكر وجه التقديم منه بذكره في صدر الكلام لفظا ورتبة، ثم يردفه بذكر الفائدة منه وهي تنبيه السامع بالمقدم المذكور بقوله: ((إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم))[4]، وقوله أيضا: ((ولكن ولكن أراد الذي ذكرت لك من تنبيه السامع لقصدهم))[5]، وغيره من التعليلات التي ذكرها في ثنايا الأمثلة التي سردها؛ لينص على قاعدة في الكلام وهي أن السر في التوكيد يمر بمرحلتين أساسيتين؛ تقديم المسند إليه في الذكر لأجل التنبيه عليه.

ومما تجدر الإشارة إليه في كل ما سبق ذكره أن الاسم إذا تصدر الكلام وكان خاليا من العوامل التي يسند إليها كفعل أو خبر أو نحو ذلك فاعلم أنه لم يؤت به سدى وإنما لشيء يسند إليه، وهذا ما يجعل السامع متشوقا للإخبار عنه، فلو قال قائل: زيد أو خالد أو أنا أو أنت...فإنه لا محالة سيأتي بما بعده ليخبر عنه كأن يقول: قام أو دخل أو خرج...، وبمجرد سماع المخاطب للخبر والمسند تستقر نفسه ((ودخل على القلب دخول المأنوس، وقبله قبول المهيأ له المطمئن إليه))[6]، وفي هذا إشارة واضحة إلى حضور ذهن المخاطب لما يمليه المتكلم فتجد نفسه تتلهف وتتطلع لما سيخبر به عن المسند إليه الذي كان ذكره أولا بمثابة التوطئة لما بعده، وبذكره يزول كل شك وتنتفي كل شبهة ويتأكد الكلام فيه من وجهين؛ لأن الفعل يسند إلى الاسم المقدم مرتين ؛ أولهما لما كان خبرا له،

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص128.
[2]- المرجع نفسه، ص129.
[3]- المرجع نفسه، ص129.
[4]- المرجع نفسه، ص129.
[5]- المرجع نفسه، ص130.
[6]- المرجع نفسه، ص132.

وثانيا في ضمير الفاعل المسند إليه[1]، والإفصاح على ما بعد المسند إليه وذكره بعد ترقب ينقل الكلام من الغموض والإضمار إلى الوضوح والبيان. وللتدليل على صحة ما قاله الشيخ فإنه يسوق لنا جملة من الأدلة اللغوية وهي على النحو الآتي:

أولا: ما جاء في ضمير الشأن أو ما يعرف بضمير القصة الذي به يفخم الكلام ويشرف لتميزه عن غيره من الضمائر في تفسيره ما بعده بخلاف الأصل في الضمائر من أنها تفسر ما قبلها، يقول ابن الحاجب: ((ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب ويسمى ضمير الشأن والقصة يفسر بالجملة بعده))[2]، وبما أنه يأتي مقدما في الذكر كتقدم المسند إليه على فعله الخبري فإن النفس تتهيأ لمعرفة ما يعقبه من الكلام ليتم فهم معناه ووصل اللاحق بالسابق، فإذا ما أبان المتكلم عنه وأفصح تلقفته النفس بالقبول وبكل توكيد وتحقيق، والأمثلة على ذلك كثيرة من كلام العرب ومن القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى﴾[3]، فالهاء من قوله: (فإنها) تعود على الجملة التي بعدها، ولا يمكن أن نعرف قيمة وشرف هذا الضمير إلا إذا وازنا بين قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾[4] وبين أن يقال: (فإن الأبصار لا تعمى) فإنه يظهر لك من الفرق الكبير بين هذا وذاك، وليس هذا إلا بسبب ما أوقعه ضمير الشأن في الكلام من فضيلة ومزية، وبحذفه يذهب معه ذلك الترقب والتلهف من السامع لما سيأتي بعده من الكلام، ((ولم يكن ذلك كذلك إلا أنك تعلمه إياه من بعد تقدمة وتنبيه))[5].

ثانيا: مجيء الكلام ردا على إنكار منكر، ومن ذلك قولك: (أنت تعلم) في الرد على من ينكر أنه لا يعلم، وأبين من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[6]، والشاهد في قوله (وهم يعلمون) جاء الكلام ردا على كذبهم وليؤكد إنكارهم لذلك[7].

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص132.

[2]- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م، ص34.

[3]- الحج، الآية: 46.

[4]- الحج، الآية: 46.

[5]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص133.

[6]- آل عمران، الآية: 75.

[7]- ينظر: المرجع السابق، ص133.

ثالثا: أن يأتي الكلام في مقام الشك، فيأتي تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي مناسبا لهذا الضرب من الكلام، مثال قول أحدهم: أنا أعلم ردا على أمر يشك في وقوعه[1].

رابعا: في مقام المحال أو فيما من مثله ألا يكون، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾[2]، فالعقل يقضي بأن أمثال هؤلاء الآلهة العاجزة عن خلق أي شيء أنهم في أصلهم مخلوقون، والعبادة لا تكون إلا للخالق وليس للمخلوق[3].

خامسا: في مقام الوعد والضمان، ويكون ذلك فيمن أردت أن تؤكد له إيفاءك بوعدك السابق له، وفي وفائك بتحقيقه له دون رجعة وتضمن له ذلك بقولك: أنا أكفيك، أنا أعدك قطعا بالقيام به[4].

سادسا: ما كان في مقام المدح، فإن مثل هذا يحتاج للمبالغة في الثناء، والمبالغة تقتضي التوكيد، فيأتي المسند إليه فيها مقدما على خبره الفعلي، نحو قولك: أنت تجود حين لا يجود أحد، وأنت تعطي الجزيل... وغير ذلك من أساليب المدح والثناء التي تحتاج في غالب الأمر إلى التأكيد[5].

والمتأمل لهذه المقامات من إنكار وتكذيب وشك ووعد ومدح وما إلى ذلك فإنه يلمح لا محالة أنها أساليب تستدعي التوكيد وتطلبه لإزالة كل شك أو تردد ولتثبيت نفس السامع من خلاله.

ولمزيد من البيان والتوضيح في قضية تقديم المسند إليه على الفعل يستمر الشيخ في عرض الشواهد الشاهد تلو الآخر ولا سيما من القرآن الكريم ليعضد القاعدة الثابتة في ذلك وهي كون مثل هذه المقامات بحاجة إلى التوكيد، على نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾[6]، ففي قوله (وهو يتولى الصالحين) أفاد تقديم المسند إليه هنا إلى تأكيد ولاية الله وحفظه وعنايته الشديدة بعباده الصالحين، وفي قوله جل وعلا: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[7]، فالتقديم في قوله (فهي تملى عليه) أفاد توكيد زعمهم الباطل لما قالوه

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص133.

[2]- الفرقان، الآية: 3.

[3]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص134.

[4]- ينظر: المرجع نفسه: ص134.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص135.

[6]- الأعراف: الآية 196.

[7]- الفرقان، الآية: 05.

قالوه في شأن القرآن وأنه مجرد أساطير وخرافات ولا حقيقة فيه لذلك احتاج المقام إلى التوكيد، وجاء أيضا في قوله عز وجل: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾[1]، أفاد مجيء التقديم في قول (فهم يوزعون) تأكيد أمر في غاية الغرابة والعجب وهو حشر وجمع الناس والجن والطيور في صعيد واحد، ولما كان الأمر بهذه الغرابة والدهشة احتاج إلى التوكيد، ولو جاءت العبارة خالية من التوكيد لبقيت النفس متلهفة تنتظر ما يؤنسها ويثبتها.

وما كان في التقديم من الخبر المثبت فإنه ينطبق على المنفي منه، لقول الجرجاني: ((واعلم أن هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في المثبت))[2]، ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾[3]، فالتأكيد الذي جاء بصيغة التقديم أفاد نفي الشرك عنهم بأي حال من الأحوال، في حين لو قيل: لا يشركون بربهم لم يتحقق فيه المعنى المطلوب من التوكيد[4].

4- التقديم في (مثل) و(غير):

إن مما كثر استعماله في الكلام تقديم لفظتي (مثل) و (غير)، فهي من الكلمات التي لا تقبل إلا الصدارة في الكلام، يقول عبد القاهر: ((ومما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم (مثل) و (غير)))،[5] ويشترط في تقديمهما ألا تكونا مقصودتين لذاتهما وإنما لما أضيفتا إليه، نحو قولنا: مثلي ومثلك، ومثلك، غيري وغيرك...، ومثال ذلك قول المتنبي معزيا سيف الدولة في موت عمته[6]:

مِثْلُكَ يَثْنِي الحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ ... وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ[7]

بمعنى: أنه من كان مثلك بقدرك وشأنك فإنه يقدر على دفع الحزن عنه ويرجع الدموع إلى مكانها احتسابا منه وتسليما لقضاء الله وقدره.

---

[1]- النمل، الآية: 17.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص138.

[3]- المؤمنون، الآية: 59.

[4]- ينظر: المرجع السابق، ص138.

[5]- المرجع نفسه، ص138.

[6]- شرح المعاني شعر المتنبي، أبو القاسم ابن الإفليلي، تح: مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، 1995م، ج2، ص164.

[7]- ديوان المتنبي، أبو الطيب المتنبي، ج1، ص216.

وألحق لفظ (غير) ب(مثل) في تصدرها الكلام وتقدمها، ولكن بشرط ألا يقصد بها شخص بعينه، لقول الجرجاني: ((لايومئ ب(غير) إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل))[1]، ومثال ذلك قول المتنبي:

غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ ... إِنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا أَوْ حَدَّثُوا شَجُعُوا[2]

والشاعر لا يقصد بكلامه في استنقاص وذم من كان بهذه الصفات من الضعف والجبن في القتال والظهور في الكلام، حيث تعرف شجاعتهم بالقول دون الفعل رجلا بعينه، وإنما المراد ما سواه فحسب. وهذا هو المعنى الذي تحمله كلمة (غير) لتستحق الصدارة والتقديم في دلالتها على العموم وأن تكون شاملة لكل غير ما أضيف إليها، أما إذا خرجت عن هذا المعنى وأريد بها شخص بعينه ولم تعد تدل على ما أضيفت إليه لم يجب لها التقديم.

ويمضي عبد القاهر ليؤكد ما قرره في لفظتي (مثل) و (غير) وأنهما إذا وردتا مضافتين إلى غيرهما كان لزاما أن يتقدما في الجملة، وهذه القاعدة عامة؛ لأنها من طباع الناس وعادتهم في الكلام، ومن أراد دليلا وبرهانا لما قلناه كما أشار الشيخ فليرجع إلى اللسان العربي ويتتبع ما فيه من التراكيب والجملة المختلفة فإنه لا محالة سيتأكد عنده ما توصلنا إليه يقينا من اطراد القول فيه، وإن بان لك عكس ذلك بأن تقدم عنهما الفعل، نحو قولك: لا يبخل مثلك، و أكرمت غيري... ((رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه))[3].

ونظرا لسعة باب التقديم والتأخير وكثرة فروعه وتقسيماته، سيما ما تعلق بالاستفهام والخبر، فإن الجرجاني وضع في نهايته قاعدة عامة كانت بمثابة الحاكم في ثباتها لكونها زبدة وصفوة ما نطقت به العرب واستعملته في أساليبها وأشعارها، وكان من جملة القول فيها إن جملة جواب الاستفهام مبنية على جملة الاستفهام تركيبا وترتيبا، فإذا قلت: أزيدٌ قامَ؟ كان الجواب: زيد قام، ولو قلت: أقامَ زيدٌ؟ كان جوابها: قامَ زيدٌ... وهكذا، فحاصل الفرق بين الجملتين في أداة الاستفهام بين وجودها وعدمها، وهذا ما انتهى إليه الشيخ بقوله: ((لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص139.

[2]- شرح ديوان المتنبي، أبو الحسن الواحدي، ص226.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص140.

الاستفهام معنى لا يكون له ذلك في الخبر))[1]، وكلام الشيخ ينبئ عن معرفته الدقيقة والواسعة لفنون وأسرار كلام العرب، ولا يأتي هذا إلا من تتبع واستقراء وفهم للفروق في المعاني بين كلام وكلام.

ومما أراد الشيخ التنبيه عليه في آخر هذا الباب مسألة التقديم والتأخير في النكرة، وهي تدور حول الفرق بين (أرجلٌ جاءَكَ؟) و (أجاءَكَ رجلٌ؟)، ويرجع كل ذلك إلى مراد المتكلم، فإن أراد السؤال عن الجنس قدم النكرة على الفعل بأن يقول: أرجل جاءك؟ وهو يريد الاستفهام عن الذي جاء أرجل أم امرأة؟، أما إذا أراد الاستفهام عن العدد فإنه يقدم الفعل على النكرة، كأن يقول: أجاءك رجل؟ وهو يريد بذلك معرفة كم عدد الذين جاؤوك هل واحد أم أكثر، في حين لو قال: أزيد جاءك؟ فالسؤال هنا عن عين الفاعل، وهو شيء معين ومحدد، عكس النكرة التي يستحيل فيها التعيين، ولو قال: أرجل طويل جاءك أم قصير؟ كان سؤاله عن صفة هذا الرجل وطلب معرفة أطويل أم قصير؟[2] وإذا كنت عرفت هذا في الاستفهام فلك أن تقول ذلك في الإثبات والخبر، فما قلته في الاستفهام مطابق لما سيكون في الخبر بفارق أداة الاستفهام بينهما، فإذا أردت الإخبار عن نوع الجنس فقدم النكرة عن الفعل كما هو الحال في الاستفهام وقل: رجلٌ جاءني، وأما إن لم تعن شيئا سوى الجنس فقل: جاءني رجل، بتقديم الفعل في الذكر، في حين لو أردت الإخبار عن الصفة فلك أن تقول: رجلٌ طويلٌ جاءني[3]. وعلى هذا تكون العلاقة بين الاستفهام والخبر علاقة تلازم، فما كان من فروق في الاستفهام لزم منه فروقا في الخبر، فما كان من ترتيب الكلام في الاستفهام جاء على منواله في الخبر، ولعل المثل الذي ضربه الجرجاني في هذا المقام، وهو مشهور عند العلماء يزيد المسألة بيانا ووضوحا، وهو القائل: شر أهر ذا ناب، والشاهد فيه تقديم النكرة (شر) في الكلام، ويراد به جنس الشر لا جنس الخير، وهو بمعنى (ما أهر ذا ناب إلا شر) فجعل الشر وهذا ما جرى فيه الكلام على نحو (ما جاءني إلا رجل)، والمقصور لا يكون إلا معلوما، وهو من جنس الشر في المثال الأول وجنس الرجال في المثال الثاني[4]، والابتداء بالنكرة وتقديمها على الفعل لا يتنافى مع تعليل سيبويه للتقديم في قوله: ((يقدمون الذي بيانه أهم وهم بشأنه أعنى))[5]؛ لأن المعنى المقصود في النكرة

[1]- المرجع نفسه، ص140.

[2]- ينظر: المرجع السابق، ص142.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص143.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص143.

[5]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص34.

هو الجنس، ((والتنبيه لا يكون إلا على معلوم))[1]، والمعلوم في النكرة هو معنى الجنس، ولو أفرغت النكرة من هذا المعنى لكان محالا الابتداء بها.

إن الذي بان لنا من الفروق في المعاني بين التراكيب المختلفة من الاستفهام والخبر والنكرة والجنس والعدد والصفة... ماهي في حقيقتها إلا بيان لدقة اللغة العربية في التعبير عن المقامات والأغراض المختلفة، وما على المتكلم في هذه الحالة إلا أن يتوخى معاني النحو ويضع كلامه الوضع الذي يقتضيه علم النحو، فإن أراد معنى الجنس قال: رجل جاءني، وإن أراد العدد قال: جاءني رجل... ونحو ذلك من المعاني التي يرتبها المتكلم في ذهنه وينظم على أساسها ألفاظه بصورة يفهمها المخاطب.

وهذه خلاصة القول في شأن المباحث التي عالجها الجرجاني وبسط فيها القول في قضية التقديم والتأخير وهي كما رأينا تدور حول الاستفهام والنفي والخبر و(مثل وغير)، ومما يلاحظ على الإمام من خلال عرضه لهذه المسائل أنه لم يخرج عما تكلم فيه النحاة وتناولوه بالدراسة والتحليل والبحث فيما يتعلق بالجانب النحوي والتركيبي، إلا أنه لم يتوقف عند هذا الحد، بل تعداه إلى مستوى المعاني واللطائف والبدائع، وهذا دأبه في تحليل الكلام والوقوف على مزاياه وفضائله استنادا في ذلك كله إلى توخي المعاني النحوية وفقا لما تؤديه من أغراض ومعان مقصودة، ونظريته في النظم خير شاهد لذلك، حيث إنه يستخدم هذه الأبواب المتعلقة بتركيب الكلام من تقديم وتأخير وحذف وذكر ونحو ذلك كأدلة على بيان قضيته الأولى والتي لأجلها وضع نظرية النظم وهي: بما يحصل التفاضل بين كلام وكلام؟ وبما تقع المزية والحسن؟ فلا سبيل لإثبات ذلك إلا عن طريق هذه الأبواب وتفاصيلها.

وصفوة القول في باب التقديم والتأخير عند عبد القاهر إنه ابتداء لم يبتدع شيئا جديدا لم يعهده النحاة من قبله؛ لأن القوم سبقوه في البحث في الموضوع وتعرضوا إليه بالدراسة والتحليل والتمثيل والتعليل، وهذا الأخير هو طريقهم ومنهجهم في جل أبواب النحو؛ لأن غايتهم أن يبحثوا عن أسباب تقديم هذا وتأخير ذلك وما الذي جعل التركيب يؤول إلى ما آل إليه من التغيير وتحريك الكلمات عن مواضعها الأصلية، فالمبتدأ يتقدم على الخبر والفاعل يتقدم على المفعول وهكذا، فإذا به ينقلب من حال إلى حال، فتجد النحوي يخرج من دائرة هذا الإشكال بتعليلاته المبررة لذلك من

[1]- المرجع السابق، ص145.

منطلقه النحوي العام ومدى جواز ذلك عنده من عدمه. وبما أن مرجعية الشيخ كانت قائمة على تقصّي أبعاد الإعجاز وأسراره وبما يتميز به كلام عن كلام نجده سلك طريقا يخدم ذلك ولا يخرج عن هدفه الأول، الأمر الذي جعله ينظر للتقديم والتأخير من باب الكشف عن الأسرار والمعاني والنكت البلاغية، فكان عنده بمثابة الجسر الجامع بين النحو والبلاغة هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن التقسيم الذي نهجه الجرجاني في شأن التقديم موجود عمليا لا اصطلاحيا؛ لأنه كان مبثوثا في مصنفاتهم وتحليلاتهم، بيد أنه لم يعرف بالتسميات التي جاء بها الإمام، من تقديم على نية التأخير، وتقديم لا على نية التأخير، وهذا دأبه في الكثير من المسائل من التجديد والإضافة والدقة، فليس شعاره: ما وجدنا عليه أسلافنا، فبما أنهم قد قدموا فلنا أن نقدم ونضيف ونبدع، وهذا ما جعله لم يقف عند غرض العناية والاهتمام وعن البحث فيما يجوز منه ومالا يجوز كما فعل من سبقوه، بل تجاوزه إلى ما وراء ذلك من الأسرار والمعاني الدقيقة، وهذا ما نقل المسألة إلى آفاق جديد؛ لأن قضيته ثابته منذ البداية وهي البحث عن المزية في الكلام وبما يفضل كلام على كلام، ولاشك أن التقديم والتأخير من صلب هذه القضية ورأس الأمر فيها، فجعل يستخرج الفوائد التي خلّفها والبصمة التي أوقعها في نظم الكلام، إذ إنه ((لايزال يفترُّ لك عن بديعة))[1] ويظهر لك ما خفيَ ودقَّ، وهذه هي معاني النحو التي أراد الشيخ من خلالها إخراج النحو من قوقعة البناء والإعراب والجانب الشكلي إلى فسحة المعاني والأسرار التي يحويها كل تركيب ويتميز به عن غيره، فتجد في التقديم معنى وفي التأخير معنى، ومن خلاله تدرك الفرق بين المعنيين، وأن لكل مقام معنى يناسبه وأراد المتكلم إيصاله بهذه الطريقة المخصوصة إلى المخاطب.

المطلب الثاني: توخي معاني النحو في الحذف والذكر

إذا كان التقديم والتأخير يكشف عن أثر المعنى في ترتيب عناصر الجملة فإن الذكر والحذف يكملان هذا المنظور من خلال بيان أثر المعنى في تقرير ما يُثبت من الكلام وما يُستغنى عنه، فكلا المبحثين يصدران عن أصل واحد، وهو توخي معاني النحو ويعبران عن مرونة النظم في التكيف مع مقتضيات السياق، سواء بتغيير موقع اللفظ أو بإثباته وحذفه.

يعد الحذف من الظواهر اللغوية المتجذرة في كل اللغات، فهي ظاهرة إنسانية عامة، فالعربي يحذف والأعجمي والعامي والفصيح...، غير أن تجليه في اللسان العربي بلغ من الدقة والضبط ما

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص106.

جعله محط عناية النحاة والبلاغيين معا، فالحذف في العربية لا يقع جزافا، بل تقدره قرائن السياق وتفرضه طبيعة المقام، ولأن العربي بسليقته يميل للإيجاز والتعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، والفصيح عندهم والبليغ من أوجز فأفحم وسكت فأبان، وعبر عنه ابن جني بالشجاعة العربية[1]، وبما أن الحذف يدخل في مستويات اللغة المختلفة لذلك نجده قِبلة الدارسين والباحثين من النحاة والبلاغيين، وهو في حقيقته مظهر من مظاهر التوازن بين اقتصاد اللفظ وغنى المعنى، تتلاقى فيه وظيفة النحو مع مقاصد البلاغة، فالنحوي يبرز ما في الجملة من معاني الحذف في دائرة النحو من خلال الإعراب وتحديد موضع الحذف وتقديره، كما أنه يحرص على سلامة التركيب وحفظ اللسان من الزلل، لذلك نجد الكثير من النحاة لم يفردوا له بابا مستقلا وإنما كان مبثوثا وموزعا على أبواب أخرى، في حين نجد البلاغي ينطلق من حيث ما توقف النحوي فيثير ما في التركيب من لطائف ونكت بلاغية ذات الصبغة الجمالية، وهذا الذي حاول عبد القاهر الوقوف عنده في باب الحذف مستخرجا ما فيه من المعاني النحوية لما عنده من الذائقة البيانية التي بعثت الحيوية فيه، وما جاء في دلائل الإعجاز خير دليل على ذلك.

لقد استفتح الجرجاني باب الحذف بقوله: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن))[2]، المتأمل لهذا الكلام البديع من الشيخ في وصفه للحذف يلمح دون شك أن هذا القول لا يكون من فراغ أو أنه مجرد إنشاء، وإنما هو نتيجة استقراء ودراسة فاحصة دقيقة لكلام العرب، الأمر الذي جعله يخرج بفكرة جامعة مانعة تنبئ عن مدى اطلاعه الواسع وفكره الثاقب واستيعابه للمسألة، وليبرهن الشيخ على ما أثبته من القيمة البلاغية والسر البياني للحذف ساق جملة من الشواهد دليلا على صحة ما قاله: ((ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه وأقيم الحجة من ذلك عليه))[3]، وهي على النحو الآتي:

أولا: حذف المبتدأ

[1]- ينظر: الخصائص: ابن جني، ج2، ص448.

[2]-دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص146.

[3]- المرجع نفسه، ص146.

كما هو معلوم فإن المبتدأ أحد أعمدة الجملة الاسمية، ولا غنى عنه في التركيب لاحتياج الخبر له ولتصدره في الكلام، ونظرا لطواعية اللغة العربية ومرونتها الشيء الذي جعل للمتكلم فسحة في تقليب الكلام تقديما وتأخيرا، ذكرا وحذفا... وهكذا الأمر في أساليب الكلام المتعددة قصد تحقيق أغراض يحتاجها المخاطب، حتى إنك ترى هذه السمة شائعة في الشعر والنثر والقرآن الكريم، وحذف المبتدأ من أكثر المواضع التي ورد فيها، وهو أكثر وقعا في النفس لأنك ((حينما تباشر الخبر في القراءة تبدأ في التفكير في المحذوف السابق عليه، وتجد أنه حذف لأمر بلاغي))[1]، ذلك أن المخاطب بمجرد سماعه للخبر يذهب ذهنه مباشرة للبحث عن المبتدأ، فإن كان غير موجود وجد له مقدرا ليتمم معنى الكلام، وهذا ما يجعل المتلقي أكثر انجذابا للكلام وحضورا للذهن، كيف لا؟ والحال أن أحد أعمدة التركيب غائب ذكرا وحاضر ذهنا، والشواهد على ذلك كثيرة، ومنها ما جاء في قول عمر بن أبي الربيعة:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ ... وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ المَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَاتُ بِهِ ... وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ[2]

يستشهد الجرجاني في هذين البيتين على حذف المسند إليه (المبتدأ) في البيت الثاني، وهو خبر (ربع)، وتقدير الكلام: هو ربع، ويعود المحذوف على (الطلل)، والشيخ ينكر على من يعتبر كلمة (الربع) بدلا من (الطلل)؛ لأن البدل إما أن يساوي المبدل عنه أو أكبر منه، وبما أن (الربع) أصغر من (الطلل) فلا يجوز في اللغة أن يبدل الكثير من القليل ولا الكبير من الصغير، والطلل جزء من الربع، فلا يستقيم ذلك[3]، وبين البيتين قطع واستئناف حيث إنه تحدث في الشطر الأول عن الطلل الذي أهاج مكامن نفسه، واستأنف الشطر الثاني بحديثه عن الربع وأوصافه ليزيد السامع بيانا وإفهاما، فيدور الكلام بين قطع واستئناف، وحذف المبتدأ شائع في شعر العرب إذا تعلق الأمر

[1]- قراءة في نظرية النظم، بحث مقدم من التدريسي، كلية التربية، قسم اللغة العربية، جامعة الأنبار، بيان شاكر جمعة ومهند حمد شبيب، ص9.

[2]- ذكره الجرجاني من غير نسبة، ونسبهما البغدادي لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط2، 1393هـ- 1414هـ، ولم أقف عليه في ديوانه، ج7، ص268.

[3]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص147.

بالحديث عن الأطلال وتذكر الديار ليتناسب مع الحالة النفسية التي يعيشها الشاعر فيذهب ويسقط من الكلام على ما غاب عنه وفارقه في الحقيقة.

ومضى عبد القاهر يسرد الشاهد تلو الآخر على حذف المبتدأ، وهي كما أخبر عنها: ((من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ))[1]، وكأنه يذكر الأسباب التي بها يكثر حذفه، وهي حصيلة أمور أهمها:

-مقام القطع والاستئناف، وهذا النوع مألوف وشائع في كلام العرب، فإنهم إذا قطعوا الكلام عند المعنى الأول انتقلوا بطريق الاستئناف في المعنى الثاني ليبادروا مباشرة بذكر الخبر الذي أهمهم، ((وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ))[2]، ولا يفهم من هذا الانتقال إلى معنى جديد منقطع عن الأول، وإنما هو من باب التمهيد والتدرج لما بعده، وكأنه انتقال من العام إلى الأخص والأدق، وكأن دلالة الأول فعلت فعلتها وتمخض عنها ما تمخض في الثاني، وهذا ما رأيناه في كلام الشاعر في الشاهد الأول حينما ذكر في بداية كلامه الحنين والشوق إلى الديار والمنازل، ثم أعقبه مستأنفا الحديث عما يربطه بها من منزل الأحبة والخلان.

-مقام الحديث عن الأطلال والديار، وفي مثله كذلك يغلب حذف المبتدأ، وهو شائع وكثير في أشعار العرب، ((وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل))[3]، ومثال ذلك قول الشاعر:

هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا ... كَمَا عَرَفْتَ بِحِقْنِ الصَّيْقَلِ الخَلَلَا

دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمْ ... بِالكَانِسِيَّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ وَالغَزَلَا[4]

وموطن الشاهد في قوله: (دار)، وتقدير الكلام: هي أو تلك دار، حيث نجد الشاعر شبه الخراب الذي ألمّ بالديار فلم يبق لها أثر أو علامة تدل عليها ،بحال السيف الذي ذهبت نقوشه، هذا ما كان في معنى البيت الأول، ثم استأنف كلامه في البيت الثاني مصدرا الخبر (دار)، وكأنه يتدرج في ذكر العواطف والملمات التي اعترت قلبه ووجدانه وزادت في تأججها، ليخبر عن سبب

[1]- المرجع السابق، ص147.

[2]- المرجع نفسه، ص147.

[3]- المرجع نفسه، ص147.

[4]- ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، ص320.

تعلقه بهذه الديار، إذ إنها موطن صاحبته مروة، وبها تجاورا أهله وأهلها، الشيء الذي سهل لهما سبل التلاقي والاستمتاع لهوا وغزلا[1].

-مقام يجيء فيه الخبر لمبتدأ محذوف يقدر ذكره بالفتى الموصوف بالخصال العظيمة الشأن، وهذا النوع شبيه بالقطع والاستئناف، إلا أن فيه شيء من الإعجاب والإطراء لهذا الرجل الذي ((من صفته كذا، وأغر من صفته كيت وكيت))[2]، والشواهد على ذلك كثيرة في اللسان العربي، ومن ذلك قول الشاعر:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي ... أَيَادِيَ لَمْ تَمْنُنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ

فَتًى غَيْرُ مَحْجُوبِ الغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ ... وَلَا مُظْهِرِ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ [3]

جاء في معنى البيت الأول أن الشاعر سيبقى شاكرا لعمرو إلى أن تحضره الوفاة وممتنا له طيلة حياته لما أمده به من الخير والعطاء الكثير دون منّ منه أوعدّ، فقطع كلامه عند هذا المعنى ليستأنف البيت الثاني بذكر الخبر وحذف المبتدأ، وتقدير الكلام (هو فتى)، ولما كان معنى القسم الأول منه يدور حول الإعجاب والانبهار بجميل المحاسن والخصال الكريمة لهذا الفتى ناسب المقام حذف المبتدأ في القسم الثاني ليكون أبلغ وأوفى في البيان عن الازدياد من تعداد مناقبه أكثر فأكثر[4].

إن ما ذكرناه من الشواهد في هذا السياق- حذف المبتدأ – غيض من فيض، إلا أننا اكتفينا بمثال واحد عن كل نوع ومقام للإيضاح والتفسير، ففي المثال يتضح المقال، ويزول كل غموض وإبهام، وكلها مأخوذة من الكلام العربي الفصيح ومستقاة من أفواه شعرائه الأفذاذ، وبما أن الإيجاز من خصائص العربية فقد كان حذف المبتدأ أكثرها شيوعا واستعمالا، والمتأمل لمواضع الحذف السالفة الذكر يجد فيها من اللطف الخفيّ والحس البياني، فإنك لا تكاد تشعر بالمحذوف من شدة التماسك والترابط بين أجزاء الكلام، الشيء الذي ينبئ لك عن السحر العجيب في النفس قبولا واستئناسا، وليس هذا خاصا بالمبتدأ فحسب، وإنما ((ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسم أو فعل

[1]- ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، ص224.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص149.

[3]- أورد الجرجاني البيتين من غير عزو، وينسب البيتين لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه، أو ينسبا لأبي الأسود الدؤلي، أو لمحمد بن سعيد، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب،ج1، ص547.

[4]- ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، ص228.

تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال الذي ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به))[1].

يتضح في ضوء ما سبق أن حذف المبتدأ عن الشيخ ليس أمرا شكليا، وإنما هو اختيار مقصود يترجم وعي المتكلم بتوجيه المعنى وفق مقتضى السياق، فالمتكلم حين يحذف المبتدأ لا يفعل ذلك اعتباطا، بل يوازن بين ما يقتضيه التركيب وما يوحي به السياق، بهذا الصنيع يتوخى المتكلم أن يصون كلامه من الحشو، وأن يوجه السامع إلى المعنى المراد من أقصر طريق، فيجعل الصمت أبلغ من التصريح أحيانا، وفي هذا التوجيه يظهر دور النحو في كونه ليس مجرد ضبط شكلي، بل أداة للاختيار الواعي بين صور التعبير الممكنة، فإذا كان المبتدأ مفهوما من المقام، وكان ذكره يخل بجمالية التركيب، فإن المتكلم يعرض عن الإفصاح به ليترك المخاطب مهمة استحضاره ذهنيا. وهكذا يتضح أن توخي معاني النحو هو نظر المتكلم في احتمالات التركيب ثم اختيار ما يحقق أدق المعاني وأجملها، وهو ما يجعل الحذف عند العرب ضربا من البيان لا نقصا في الكلام.

ثانيا: حذف المفعول

يعد حذف المفعول عند الجرجاني من أبرز المواطن التي يتجلى فيها توخي معاني النحو، إذ لا ينطلق المتكلم فيه من فراغ، بل من تقدير واع للعلاقات التي يقتضيها المقام، فالمفعول المحذوف ليس مجرد إسقاط لفظي، بل حضور للمعنى في صورة أعمق، حيث يتيح للفعل أن يتصدر المشهد ويغدو محور الانتباه، ومن خلال هذا الحذف يحقق المتكلم أغراضا شتى، فقد يعمم الدلالة بترك المفعول مفتوحا على احتمالات عدة، أو يوجه البنية التركيبية نحو غاية بلاغية مخصوصة، وهكذا يتحول حذف المفعول إلى اختيار مقصود يبرهن على أن النظم عند الشيخ ليس في انتظام الألفاظ وحدها، بل في تكييفها بما يلائم الغرض ويكشف عن مرونة المعنى.

ولحذف المفعول طرائقه وأسراره البلاغية، إذ يغدو في نظر عبد القاهر مظهرا من مظاهر دقة النظم، فيكشف عن قدرة اللغة على الإيجاز والتكثيف في آن واحد، ويبرز المعنى في صورة أعمق وأوسع من حدود اللفظ الظاهر، مما يجعله وسيلة بلاغية يتوخى بها المتكلم تحقيق الغرض بأقل عبارة وأقوى أثر، ويعد حذف المفعول النوع الثاني من حذف الأسماء، حيث يقول الشيخ: ((وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ، وهو حذف اسم، إذ لا يكون المبتدأ إلا اسما، فإني أتبع ذلك ذكر المفعول

[1]- المرجع السابق، ص152.

به إذا حذف خصوصا))[1]، والذي يبدو لنا من خلال النمطين المختارين في الحذف- المبتدأ والمفعول به- وكأن عبد القاهر يريد أن يضرب بهما مثالا عن العمدة والفضلة، وحال كل منهما مع ظاهرة الحذف، ومثالا أيضا عن الجملة الاسمية والجملة الفعلية بذكر أحد عناصرها وهو المفعول، وبما أن الحذف في المبتدأ لم يؤثر غيابه سلبا في الكلام، فمن باب أولى ألا يؤثر غيره من فضلة الجملة، ثم يمضي في ذكر الأغراض البلاغية والنكت البيانية التي يثمرها الحذف؛ لأن العدول عن الأصل والخروج عنه، وهو الذكر، يحتاج إلى علل وأسباب مقنعة، وعند الحديث عن المفعول ينصرف الذهن مباشرة إلى الفعل المتعدي الذي يحتاج إلى المفعول، إذ لا كلام هنا عن الفعل اللازم، وكما أن المفعول به إذا وجد في الجملة يكون لغرض، كذلك حذفه يكون لغرض.

ولا يعني مصطلح الفضلة للمفعول به أنه يمكن طرحه والاستغناء عنه بلا سبب، وأن وجوده كعدمه، فالفعل المتعدي يحتاج إلى المفعول كاحتياجه للفاعل، وكل له موضعه ووظيفته الإبلاغية، فعند قولنا: ضرب خالد زيدا، يكون في الجملة معنيان؛ إثبات فعل الضرب لخالد، وفيه أيضا إثبات أن الضرب وقع على زيد، فوجود المفعول في الكلام جاء لغاية معينة، ولا تتحقق إلا بذكره، وله في نفس المتكلم معنى يبتغيه من وراءه، وبما أن للذكر غرضا مقصودا كذلك الحذف فإنه يكون من ورائه لطائف وأسرارا ومعنى متلبس به، وإلا كان تركه من قبيل اللهو والغلط.

ولا يمكن لمن له حس بلاغي وتذوق للنصوص وتأمل في نظمها ونسجها أن تمرّ عليه مواطن الحذف دون أن يدرك أسرارها ومعانيها الخفية التي لا يمكن حصرها، فترى المتكلم يعبر بالحذف عن معان كامنة لا تستقيم بالذكر، وهو على أنماط ووجوه مختلفة تتباين من أسلوب إلى أسلوب وبحسب مراد المتكلم، وهي على النحو الآتي:

النوع الأول: تنزيل الفعل المتعدي للمفعول المحذوف منزلة اللازم، وذلك بأن لا يتجه قصد المتكلم إلى المفعول إطلاقا؛ ((لأن تعديته تنقص الغرض وتغير المعنى))[2]،وإنما يلتفت إلى إثبات الفعل أو الحدث للفاعل، فحينها يكتفي المتكلم بذكر الفعل والفاعل ويطرح المفعول لفظا وتقديرا؛ ((لأن المقدر كالمذكور))[3]، كقولهم: هو يعطي، رغم أن الأصل في (يعطي) أنه فعل متعدٍ، إلا أنه جاء من

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص153.

[2]- المرجع نفسه، ص155.

[3]- مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، دار الفكر، ط1، 1411هـ، ص105.

دون مفعول؛ لأن المتكلم لا يريد أن يخبر عن الشيء الذي يعطيه، وإنما غايته الإخبار عن وقوع فعل الإعطاء من الفاعل وأنه كريم، ولا يهتم بغيره، لقول الجرجاني: ((وهو ألا يكون له مفعول يمكن النص عليه))[1]، ولذلك نجد عبد القاهر لم يصرح بمصطلح الحذف ليشير إلى أن المتكلم صرف النظر تماما عن الإخبار عن وجود مفعول في الجملة، كما قال ابن هشام: ((ولا يسمى محذوفا؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له))[2]، وعبّر عنه بقوله: ((خلو الفعل من المفعول))[3]، فقد عامله معاملة الفعل اللازم لفظا ومعنا في عدم احتياجه لمفعول مطلق، والشواهد عليه كثيرة في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4]، نلحظ في الآية استغناء الفعل المتعدي (يعلمون) عن المفعول واكتفاءه بالفاعل؛ لأن الغرض هنا إفادة عموم العلم دون تخصيص علم بعينه، فكل علم نافع يدخل في دائرة هذا العلم الذي رفع الله من شأن متعلميه، وفيه حث على طلب العلم وتحصيله، وهو كثير شائع في فواصل الآيات، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾[5]، قال الزمخشري: ((والمفعول الساقط من (لايبصرون) من قبيل المتروك المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال لا من قبيل المقدر المنوي، كأن الفعل غير متعد أصلا))[6]؛ لأنه لو قدر في هذا أو في غيره مفعولا لتغير المعنى المقصود ولتوجه ذهن السامع إلى المفعول بدل توجهه للفاعل الذي يريد المتكلم الإخبار عنه.

النوع الثاني: إثبات تعدي الفعل للمفعول مع حذفه؛ وهذا النوع مخالف للأول، حيث يكون للفعل مفعولا معينا، ولكن حذف لوجود ما يدل عليه من القرينة أو السياق عموما، فالمتكلم يقصد مفعولا بذاته، والمخاطب له علم بوجود مفعول في الجملة فيعمل على تقديره، فالحذف لفظا لا معنى، وهو على ضربين:

أ-ضرب جلي: يكون حذف المفعول فيه واضح لا غموض فيه، كأن يكون سبب حذفه من باب الاختصار، وهو مما لا يحتاج إلى صنعة، كقولك: أصغيت إليه، وأنت تريد منه أذني، فلاشك

[1]- المرجع السابق، ص155.

[2]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص797-798.

[3]- المرجع السابق، ص 155.

[4]- الزمر، الآية: 09.

[5]- البقرة، الآية: 17.

[6]- الكشاف، الزمخشري، ج1، ص75.

أنه مجرد سماع كلمة الإصغاء ينصرف الذهن مباشرة إلى الأذن فلا يحتاج الأمر فيه إلى عناء وكبير تفكير، ومثله قولك: رأيته، فلا رؤية إلا بعين...وهكذا[1].

ب-ضرب خفي: وهو الحذف الذي تتجلى فيه الصنعة والبراعة ويظهر فيه الإبداع والتفنن، وهو من اختصاص أهل الدقة والحذق في التصوير، فتجد الأديب أو الشاعر يحذف المفعول لفظا لفعله المتعدي ويقدره معنى لدلالة السياق أو الحال عليه، فيعامله معاملة الناسي والمتغافل عنه، لقول الجرجاني: ((تنسيه نفسك وتخفيه))[2]، وهذا النوع لا يجيده ولا يبلغه إلا من له دقة تعبير وبعد نظر، لغرض إثارة السامع واستحضار ذهنه في الكشف عن المحذوف، فهو لا يكاد يشعر بغيابه ويجد في نفسه تقديرا له[3]، ولهذا الضرب أغراض كثيرة وأسرار جمة وقف الإمام على ما ورائها من لطائف ونكت بلاغية، وهي على النحو الآتي:

-أن يكون المفعول معلوما لدلالة السياق عليه، ومثاله في قول البحتري:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ ... أَنْ يُرَى مُبْصِرٌ وَيُسْمَعَ وَاعِ[4]

والشاهد في قوله (أن يرى مبصر) و (ويسمع واع) فقد حذف مفعولهما، وتقدير الكلام: أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره، وجاء البيت في سياق مدح الخليفة ابن المعتز الذي كانت محاسنه وفضائله شائعة ومعروفة بين الناس، فلا يمكن لمن له بصر يبصر به وأذن يسمع بها أن ينكر ذلك، وهذا ما حمل الأعداء على الحسد والغيظ على كل من يرى ويسمع فإنه لا محالة ستقع عينه وأذنه على خصاله النبيلة، ولذا حذف المفعول في البيت؛ لأن السياق والمقام يدل عليه، ولبراعة وتفنن البحتري سكت في الموضع الذي يحسن فيه الصمت، فحذف المفعول الذي لا يكاد يشعر بغيابه[5].

---

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص155.

[2]- المرجع نفسه، ص155.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص155.

[4]- ديوان البحتري، الوليد بن عبيد البحتري، تح: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة- مصر، 1963م، ج1، ص151.

[5]- ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، ص235.

-حذف المفعول لأجل التركيز على الفاعل، وذلك بأن يحتاج المقام إلى توجيه العناية بالفاعل، فيلجأ المتكلم حينها إلى حذف المفعول الذي لا يحتاج إلى ذكر لعلم المخاطب به، ولمعرفته أن ليس للفعل مفعول سواه، فاختفى المفعول ليبرز الفاعل، ومثاله في قول عمرو بن معدي كرب:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ ... نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ[1]

والشاهد في حذف المفعول من الفعل المتعدي (أجرّت)، وتقدير الكلام: أجرتني وهي تأتي في مقابل (أنطقتني)، فلما أراد المتكلم أن يوجه النظر إلى الفاعل وهو الرماح ليبرز الدور الذي قامت به من الإجرار، وأنه كان لها دون غيرها، ولو لم يحذف المفعول لما كان للفاعل في الكلام من هذه القوة والظهور، و((لإثبات الإجرار للرماح وتصحيح أنه كان منها وتسلم بكليتها لذلك))[2]، وإن أردت مزيد وضوح في هذا النمط فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[3]، حيث ورد حذف المفعول في أربعة مواضع لأفعال متعدية وهي (يسقون، تذودان، لا نسقي، فسقى)، فكل فعل من هذه الأفعال الأصل فيه أن يتعدى إلى مفعول، فكان الغاية من حذفه تسليط الضوء على الفاعل، ولو ذكر المفعول لانشغل الذهن به، وكان المعنى فيه موجه إلى معرفة من الذي وقع عليه السقي، وليس هذا هو المعنى المراد من الآية، وإنما المقصود هنا صرف النظر إلى صنيع موسى ورحمته بالمرأتين وهما في غاية العجز والضعف والحياء، وهذا يدل على قمة إحسانه ونبل أخلاقه، ومسارعته في تقديم يد العون للضعفاء والمحتاجين[4]، وهذا هو المعنى المقصود وهو إثبات الفعل لموسى عليه السلام، والتغاضي عن المفعول؛ لأنه معلوم في ذهن المخاطب ولا لبس فيه، وكان حذفه أبلغ من ذكره؛ ((لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه))[5].

[1]- ديوان عمرو بن معدي كرب، عمرو بن معدي، تح: هاشم الطعان، سلسلة كتب التراث، ص45.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص157.

[3]- القصص، الآية: 23.

[4]- ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي،ص240.

[5]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص162.

-أن يكون حذف المفعول للتشويق ولفت الانتباه، وقد ذكر الشيخ نوع من الحذف معروف عند النحاة، وقاعدتهم فيه (الإضمار على شريطة التفسير)، لقول سيبويه: ((والذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه))[1]، إلا أن الجرجاني لم يحصرها في مجرد الشكل والنمط النحوي المعتاد، وإنما نقلها إلى فسحة المعاني وألبسها ثوب البيان والأسرار، ومثاله في قولهم: أكرمني وأكرمت عبد الله، والتقدير: أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله، وعلة حذف المفعول الأول لدلالة الثاني عليه، وهذا هو شرط الحذف لوجود ما يزيل إبهامه ويفسره، وهذه المسألة شائعة في بيئة النحاة، والذي يريد الشيخ إظهاره في هذا النوع من الحذف الخفي من أن النفس حين يبدأ المتكلم كلامه بحذف المفعول ثم يذكره عقب ذلك فإنك تجد النفس تتشوق وتتطلع لمعرفته وتتلهف لملأ الفراغ الذي خلفه، فما إن يحدث في النفس ما يحدث من الترقب والتشوق لمعرفة المحذوف الغائب حتى إذا أُفصح عنه بذكر الثاني سكنت النفس وزال عنها كل غموض وإبهام[2]. والشيخ هاهنا عبر عنه بالإضمار بدل الحذف الذي في بابه؛ لأنه حذف معلق بذكر، وبيان إثر إبهام، وليس بين تركه وذكره إلا ما بين طرفة عين وانتباهتها، وكأن المتكلم يتدرج في الإفصاح والإيضاح فيبدأ بالإشارة إليه، ثم يزيل اللثام عنه بالذكر والتصريح فلا يترك في المخاطب غموضا مبهما ولا فراغا معتما.

والمتأمل في كلام العرب وفي آيات الذكر الحكيم يلحظ أن هذا الضرب من الحذف، أو كما اصطُلح عليه بالإضمار يكثر مع مفعول المشيئة، وكأن بالشيخ يمهد لهذا الباب (حذف مفعول المشيئة) بحديثه عن قاعدة الإضمار ويتخذها دليلا له وذلك لما بينهما من تشابه؛ لأن الجملة إذا تضمنت أداة شرط وجب أن يكون لها جواب شرط، فتجد أن المتكلم عادة ما يحذف مفعول المشيئة في هذا السياق لدلالة جواب الشرط عليه، فلو قال قائل: لو شئت لفعلت، فهو يقصد: لو شئت أن أفعل لفعلت، وهذا الضرب من الحذف شائع وكثير في كلام العرب[3]؛ لأن حذف ما هو معلوم واجب بلاغة، فالمتلقي حين يسمع فعل المشيئة وفي علمه أن لهذا الفعل مفعولا فإنك تجد نفسه تتطلع لمعرفته حتى إذا جاء جواب الشرط مبينا ومفصحا عليه في الوقت المنتظر، فإنه لا محالة سيقع في النفس أحسن موقع ويصنع فيها أفضل صنيع، فكان مجيئه ارتواء بعد ظمإ، وبوحا بعد

[1]- الكتاب، سيبويه، ج2، ص176.

[2]- ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، ص242.

[3]- ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ج2، ص99.

صمت، فحاز الكلام بهذا الأسلوب رونقا وسموّا ورفعة، ولا يصل إلى هذه المرتبة العالية إلا من كان صاحب صنعة وإبداع ودراية بفنون كلام العرب وأساليبها البلاغية فتجده يحرك الكلام من حالة إلى حالة وينقله من الإبهام إلى البيان فتستسيغه النفس وتُقبل عليه بصدر رحب متشوق لسماعه؛ لأن ((المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنه يفيده بلاغة ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنه قرع السمع على جهة الإبهام))[1]، وخص الجرجاني هذه الدرجة والطبقة الراقية من الكلام فحول الشعراء ومن سار على دأبهم، ومثاله ما جاء في قول البحتري:

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ ... كَرَمًا وَلَوْ تَهْدِمُ مآثِرَ خَالِدِ[2]

وتقدير الكلام: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، فحذف مفعول المشيئة لدلالة جواب الشرط عليه، فكان فيه من الحسن لمجيء الذكر بعد الحذف ما جعل النفس تتوق لبيانه بعد الاهتزاز والتحريك الذي أصابها، ولم يكن ليحصل ذلك إلا بعد سكوت وإبهام يثير النفس، ولو أظهرت ل((صرت إلى كلام غث، وإلى شيء يمجه السمع وتعافه النفس))[3]، وهذا نمط كثير في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾[4]، بمعنى: ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم، وفي قوله تعالى: ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا﴾[5]، أي: لو نشاء أن نقول لقلنا مثل هذا، ونحو ذلك من أمثلة حذف مفعول المشيئة.

وبعد أن بيّن الجرجاني في أحسن تفصيل وبيان مواطن حذف المفعول وما ينتج عنه من الأسرار البيانية والمعاني الخفية عاد لينبه إلى أن الحذف فيه ليس على إطلاقه، بل ما اطرد فيه من الكلام، لقول السيوطي: ((إنما اطرد أو كثر حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال؛ لأنه يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء))[6]، وإنما الأمر مرهون بتحقيق الأغراض والمعاني، فمتى كان الذكر هو الأحسن

[1]- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة بن علي (المؤيد بالله)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1423هـ، ج2، ص44.

[2]- ديوان البحتري، الوليد بن عبيد البحتري، ج2، ص705.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص163.

[4]- الأنعام، الآية: 131.

[5]- الأنفال، الآية 31.

[6]- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ج3، ص192.

لزم إظهار مفعول المشيئة، واستثنى الزركشي ثلاث حالات يحسن فيها ذكر المفعول؛ من ذلك أن يأتي المفعول فيه لأمر عظيم أو غريب، والظاهر أنه أفاد من قول الجرجاني: ((متى كان مفعول المشيئة أمرا عظيما أو بديعا غريبا كان الأحسن أن يذكر ولا يظهر))[1]؛ لأنه الأولى في الأمور العظيمة الشأن أو الغريبة أن تُظهر لا أن تُغمض، أو ما كان في معنى المشيئة كمفعول الإرادة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ﴾[2]، ولو حذف المفعول لتوهم معنى غير المعنى المراد، والأمر الثاني في أن يكون إظهاره دليلا على ضمير يعود عليه؛ لأنه لا يمكن أن يعود المضمر على المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا﴾[3]، ولو لم يظهر المفعول الذي يعود عليه الضمير لاحتمل عوده على غيره، وأخيرا أن يأتي المفعول لإثباته عند المخاطب المنكر له[4]، فكما يكون للحذف رونقا ومزية في مقام كذلك الذكر له حالات يفضل فيها، يقول الشيخ: ((وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن))[5]، ولعل الموازنة بين بين حذف المفعول في بيت البحتري وبين إثباته في بيت ذي الرمة يبين لنا الفرق بين الاستعمالين، يقول البحتري:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ السُّؤْدُدَ ... وَالمِجْدَ وَالمَكَارِمَ مَثَلَا[6]

لما كان الغرض من البيت مدح الخليفة المعتز بالله[7]، فإنه نفى أن يكون له مثيل أو ما يشابهه في صفاته وخصاله، فناسب الكلام حذف المفعول ليحقق الغرض المنشود في نفي الوجود لمثله لقوله: (طلبنا فلم نجد).

وأما قول ذي الرمة:

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص165.

[2]- الزمر، الآية: 04.

[3]- الأنبياء، الآية: 17.

[4]- ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدرالدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1957، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ج3، ص170-171.

[5]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص164.

[6]- ديوان البحتري، الوليد بن عبيد البحتري، ج1، ص176.

[7]- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني، 3، ج2، ص157.

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي ... لَئِيمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالَا[1]

نجد أن الشاعر أثبت المفعولين في البيت، فقد عدّى الفعل الأول (أمدح) للاسم الظاهر (لئيما)، وجعل المفعول الثاني ضميرا متصلا بفعله (أرضيه)، ولما كان الأول أصلا والثاني فرعا عنه؛ لأنه جاء معللا له، ناسب أن يكون الأول ظاهرا صريحا، وجاء التابع ضميرا، ولكنهما في حكم الإثبات والذكر المقابل للحذف، فالشاعر عبّر عن نفيه لمدح اللئيم بإظهار المفعول الأول، وجعل تفسير ذلك بالضمير في مقام المفعول. وبهذا يتضح الفرق بين ذكر المفعول وبين حذفه، وأيهما الأنسب والأفضل في كل عبارة، فمتى أدى أحدهما غرض المتكلم وحقّق المعنى وأوقع في النفس حسنا من تعلق الألفاظ بعضها ببعض كان هو الأولى بهذا الموضع، ذكرا كان أو حذفا[2].

ومجمل القول في باب الحذف عند الجرجاني إنك لو تتبعت كل شاهد من الشواهد السالفة الذكر، آية آية، وبيتا بيتا، وكل عبارة، سواء ما تعلق منها بالمبتدأ أو بالمفعول، ثم عرضتها على نفسك لوجدت فيها من الحسن والرونق مالا تجده في الذكر، ورغم أن الحذف يسقط جزءا من بناء التركيب، إلا أن صاحب الصنعة والإبداع لا يترك وراءه فراغا مخلا، بل تجده يحسن من سبك الكلام ونظم ألفاظه تباعا لترتيب معانيه في النفس متوخيا فيها معاني النحو وأحكامه، فيحذف أحيانا، ويذكر أحيانا أخرى بما يتلاءم مع الأغراض والمعاني، حتى إنك ترى الحذف الذي هو في أصله فرع صار وكأنه الأصل ((ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف، وكيف تأنس إلى إضماره، وترى الملاحة كيف تذهب أن أنت رمت التكلم به))[3]، والمتأمل لتحليلات الجرجاني يدرك أن الحذف عنده ليس أمرا عشوائيا، بل هو من مقتضيات من النظم الذي يجمع بين النحو والبلاغة، من خلال تأليف الكلمات وضم بعضها إلى بعض وفق طريقة تتحقق بها المقاصد والأسرار، مع مراعاة أحكام النحو ومعانيه وتخير المواضع المناسبة للألفاظ. وللحذف قيمة بلاغية تواصلية حيث يجعل من الجملة أو النص حلقة وصل بين المتكلم والمخاطب؛ لأن المتكلم لا يحذف إلا لعلمه بفهم السامع واستحضار ذهنه، يقول محمد عبد المطلب: ((والحضور الذهني للمتلقي

[1]- ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة، شرح: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت- لبنان، ط1، 1983م، ج3، ص1534.

[2]- ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، ص250.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص152.

يوازيه الحضور النفسي، بمعنى أن تشكيل الصياغة على نحو نظمي مخصوص يستهدف إحداث أثر نفسي فيه، وغياب الأثر معناه افتقاد التعامل مع الإمكانات النحوية تعاملا جماليا))[1]. ومدار الحذف عند الشيخ أن تعرف فضل الحذف على الذكر أو العكس بحسب المقامات والغايات، وأن تدرك أيضا الفرق بين استعمال الحذف تارة واستعمال الذكر تارة أخرى، فتعلم حتما أن الكلام مبني على المزية والفروق، وأن لا مزية لكلام على كلام إلا بتوخي معاني النحو.

المطلب الثالث: توخي معاني النحو في الفصل والوصل

يعد الفصل والوصل من أبرز القضايا النحوية والبلاغية التي تناولها عبد القاهر بعمق وتذوق، وهو امتداد طبيعي لما سبقه من بحث في الحذف والذكر، إذ يقوم كلاهما على مبدأ تنظيمي مشترك، يتجاوز ظاهر التراكيب إلى بنيتها العميقة، وإذا كان الحذف والذكر يتحكمان في عناصر الجملة من الداخل، فإن الفصل والوصل يتحكمان في العلاقة بين الجمل، على نحو يُظهر تقابلا دقيقا بين الطرفين، فكما أن الذكر يُعمِّق الارتباط الداخلي ويقابله الوصل بين الجمل، فإن الحذف يعبر عن استقلال دلالي يوازيه الفصل في مستوى أعلى من التركيب، ومن هذا المنطلق يعالج الشيخ الفصل والوصل بوصفهما وجها آخر من وجوه النظم، تحددهما معاني النحو ومقتضيات السياق، تماما كما هو الحال في الحذف والذكر، وهو كعادته لم ينظر إلى المسألة نظرة نحوية شكلية محضة، بل اتجه بها نحو المعاني والأسرار، ولا يبلغ ذلك إلا من كان له سعة اطلاع ومعرفة بأساليب العرب وطرائقها في الكلام، ويفهم سبب وعلة عطفها للكلام في مواضع وتركها للعطف في مواطن أخرى، ولا يدرك ذلك إلا من فقه اللسان العربي وغاص في بيانه ووقف عند نكته، وليس لمجرد معرفة تبعية المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب، ((بل نريد أمرا أخص من ذاك وأغوص على تحصيل الأسرار الغريبة واللطائف العجيبة في كتاب الله تعالى وفي غيره))[2]، فهو دقيق المسلك، عميق المبحث، فقد أوصله بعضهم إلى حد البلاغة حين سئل عن تعريفها فقال: هي ((معرفة الفصل من الوصل))[3]، ولا يدرك أسراره إلا من أوتي بصيرة نافذة في البلاغة وتمكنا راسخا في فهم طرائق النظم، وبلغ الغاية في فصاحة اللسان وسلامة الطبع من الأعراب الأقحاح الذين أوتوا ذوقا مرهفا في تمييز جيد الكلام من رديئه،

[1]- قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ص247.

[2]- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيي بن حمزة العلوي، ج2، ص20.

[3]- البيان والتبيين، عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ج1، ص91.

وأن من برع فيه فقد ملك ناصية البيان؛ لأن ((البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلىء بلا نظام))[1]، إذ يعد من أهم الأساليب البلاغية التي تعزز جمال العبارات وتبرز المعاني بدقة ووضوح، وكلما أجاد المتكلم توظيف الفصل والوصل كان كلامه أكثر إقناعا وتأثيرا في المتلقي، حيث يضع كل واحد منهما موضعه الذي يليق به، معتمدا في ذلك على ذوقه السليم وفهمه العميق للسياق والمعنى، كان يزيد بن معاوية يقول: ((إياكم أن تجعلوا الفصل وصلا، فإنه أشد وأعيب من اللحن))[2].

إن ما يميز هذا الباب عن الأبواب السابقة، أن حديثنا عن الفصل والوصل حديث عن الجمل وعلاقة بعضها ببعض، إما بالعطف بينها، أو بترك العطف واستئناف الكلام من جديد، فلا كلام هنا عن العطف بين المفردات، هذا من جهة، كما أن الفصل والوصل يختلف عن سابقيه من التقديم والتأخير والحذف والذكر أن هذه المباحث ميدانها الجملة الواحدة فتدرس ما فيها من الفروق والدقائق، بخلاف هذا المبحث فإنه يتخطى الجملة الواحدة ليتناول العلاقة بين الجملتين المتجاورتين فأكثر، فصلا أو وصلا.

أولا: الفصل والوصل من التنظير إلى التطبيق

إن مبحث الفصل والوصل قديم جديد؛ أما من حيث قِدَمه فقد كان مبثوثا في كلام العرب القدامى سجية وممارسة، يستعمله العربي الفصيح سليقة فلا يصل إلا ما يدعو للوصل، ولا يفصل إلا في موضع بداية كلام جديد، والوقائع خير شاهد لذلك، من ذلك قصة أبي بكر الصديق–رضي الله عنه–حين مر على رجل عنده ثوب، فسأله، هل تبيعه؟ فردّ الرجل قائلا: لا عافاك الله، فنبهه أبو بكر–رضي الله عنه– عن خطئه في وصل الكلام، فكان الأولى أن يفصل لا النافية عن الجملة، فيقول: لا، وعافاك الله؛ لأن جعل الوصل مكان الفصل أوقع في اللبس من المعنى، فالمعنى الأول على الوصل كان بالدعاء عليه بعدم العافية، بينما المعنى على الفصل جاء بمعنى الدعاء له بالعافية[3]، وشتّان بين المعنيين، ونظائره كثيرة في الكلام، نحو قولنا: لا بارك الله فيك، وبين قولنا: لا، وبارك الله

[1]– الصناعتين، أبو هلال العسكري، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، 1419هـ، ص438.

[2]– المرجع نفسه، ص440.

[3]– ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ج3، ص126.

فيك، وهذا ما يظهر لنا اهتمام العرب القدامى بالوصل والفصل، فتجده يدرك بذوقه وحسه البلاغي متى يحتاج الكلام إلى ربط معانيه، ومتى يحتاج إلى القطع، فبه يصل إلى حلية الكلام وجلائه، ولما جاء القرآن الكريم بلسان عربي مبين كان فيه من الآيات بلا عدد ما تشهد على ضرورة مراعاة الفصل والوصل، فكان تارة يفصل بين المعاني، وتارة يربط بينها بما يوافق المعاني والأغراض، فيذكر آيات الترهيب تباعا متواصلة، ثم يردفه بذكر آيات الترغيب مترابطة، وبين هذه وتلك يجعل فاصلا، وكذلك الأمر في ذكر الجنة ونعيمها على حده، ووصف النار وأهوالها على حده، فإنك ترى الفصل في مكانه والوصل في موضعه، فلا يتجاوز الواحد الآخر، والمتتبع لآيات الذكر الحكيم يلمح ذلك لا محالة. وهذه نظرة خاطفة حول واقع الفصل والوصل قبل التنظير فقد كان موجودا عمليا وتطبيقيا يستعمله العربي شعرا ونثرا، وإن لم يكن يعلم مصطلحاته وقواعده.

ثانيا: الفصل والوصل بين النحو والبلاغة

إن الفصل والوصل من الموضوعات التي تتداخل فيها علوم اللغة، سيما النحو والبلاغة، فالنحو يُعنى بالبنية والتركيب، ويهتم بالقواعد التي تنظم تأليف الجمل وتحديد مواقعها الإعرابية، وتمييز ما يجوز فيه الوصل وما يجب فيه الفصل، وحالات اقتران الجمل بالواو أو الفاء أو ثم... وغيرها من حروف العطف، وشروط ذلك من حيث الترتيب والسببية والتراخي... كما يُعنى بدراسة الجمل الواقعة حالا أو صفة أو جوابا للشرط، ونحو ذلك من في باب العطف وأساليب الشرط، والجمل الواقعة بدلا أو تأكيدا...، ومدار كل ذلك على الجمع بين جملتين أو مفردتين كان بينهما صلة في المعنى والحكم الإعرابي برابط الواو ونحوه، أو أن تكونا مستقلتين عن بعضهما حكما ومعنى، ولا يمكن دراسة الفصل والوصل دراسة صحيحة إلا من خلال فهم نحوي عميق يراعى فيه قواعد التركيب وفهم طبيعة العلاقات النحوية، مما يجعله وسيلة مهمة في فهم النصوص، أما من الجانب البلاغي فهو الميدان الذي ترعرع ونما فيه الفصل والوصل بعد أن كان في نطاق البنية والتركيب في مفهومها الضيق، فارتقى إلى رحاب الجمالية والمعاني الخفية والنكت البلاغية، وخير من مثّل هذا التقاطع الحاصل بين العلمين في هذه القضية شيخ البلاغيين عبد القاهر، حيث قدم تصورا فريدا حين رأى أن الفصل والوصل لا يدركان حقيقة إلا إذا توخيت معاني النحو، فالوصل باستخدام الواو دلالة على تقارب المعنيين أو تلازمهما، والفصل يدل على استقلالية المعنى والتباين بين الجمل، فهو يرى أن الفصل والوصل ليسا مجرد ظاهرتين لغويتين، بل هما نتاج لتوخي المعاني والأسرار عند إنشاء

الكلام، فاختيار المتكلم للوصل بالواو أو الفصل دونها لا يكون اعتباطيا، بل إنه ينبني على دقة إدراكه للمعاني التي يريد إيصالها، فإذا كانت الجملتان متحدتين في المعاني والأغراض جاز الوصل، وأما إذا اختلف الغرض أو أريد إبراز المعنى كان الفصل أبلغ، وهكذا تبين لنا أن الفصل والوصل محطة التقاء البلاغة مع النحو، إذ تعتمد عليه في بناء المعنى وتحقيق الغرض.

ثالثا: الفصل والوصل عند الجرجاني

انطلق عبد القاهر في كلامه عن الفصل والوصل من بوابة عطف المفرد ليصل من خلاله إلى عطف الجمل[1]، هذا وإنه أراد أن يتكلم في الجانب الذي لم يُعط حقه من البحث والدراسة، وهو عطف الجمل مقارنة بعطف المفردات فقد نال الحظ الأوفر من الدراسة وتوسع فيه من قبله، في حين لم ينل باب الجمل الكفاية ولم يشف الغليل ما قيل فيه، فانطلق من حيث توقف غيره، وتكلم فيما سكتوا فيه، فوجد أن الجمل في هذا الوجه على ضربين؛ ضرب لا إشكال فيه، وهي الجمل التي لها محل من الإعراب؛ لأنها في حكم المفردات الذي يفيد مشاركة الجملة الثانية في إعراب الجملة الأولى، كالعطف على الفاعل، نحو قولنا: جاء زيد وعمرو، أو كالعطف على المفعول: كقولك: قرأ الطالب القصيدة والرسالة... ونحو ذلك[2].

1-الوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

أما الجمل التي ليس لها محل من الإعراب فإن الأمر فيها مختلف وتحتاج إلى فكر وروية لتبرير علة عطفها، وهذا هو الذي استوقف الشيخ وجعله يبحث عن الوجه الذي به يكون الجمع والإشراك بين الجملتين، فلو قال قائل: زيد قائم وعمرو قاعد، أو قولنا: العلم حسن والجهل قبيح، فإذا لم يكن الإشراك في الحكم الإعرابي سبيل للعطف بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فما السبيل إذن للخروج من هذا الإشكال؟ وما هو وجه المناسبة للربط بين هذه الجمل؟ فلو نظرنا إلى جملتي (زيد قائم وعمرو قاعد) فإننا لا نجد حكما إعرابيا مشتركا بينهما، فلماذا إذن جمع بينهما بالواو؟ التي تقتضي المشاركة في الحكم، فلابد إذا من سبب آخر أو علة تبرر وجود الواو في هذا السياق؛ لأن الأمر هنا تجاوز العلاقات النحوية المجردة التي تستدعي الواو في المشاركة الإعرابية، وتتركها في عدم وجود المشاركة، أما إذا وجدت الواو في موضع عدم الإشراك في الحكم الإعرابي فإن

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص222.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص223.

هذا يلزم منه وجود مسوغ لهذا العطف، وليس ذلك إلا لوجود علاقة خاصة ضرورية يطلبها المقام، إما لمناسبة أو تعلق أو أمر حاصل بينهما يقتضي ذلك[1]، وقد لخصها الجرجاني في تعليقه على بيت أبي تمام الذي قال فيه:

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى ... صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الحُسَيْنِ كَرِيمُ[2]

فوجود الواو بين العبارتين يوهم بوجود علاقة مشتركة بينهما في الإعراب، ولا صلة تجمع بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين، ((وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك))[3]، فكان هذا البيت مما يؤخذ على أبي تمام؛ لأن النصف الأول من البيت يتبرأ من نصفه الثاني، وهذا ما يسمى بالاصطلاح النقدي بالاستكراه كما صرح بذلك صاحب كتاب البديع في نقد الشعر[4]، ونعني بالاستكراه هنا ثقل اللفظ على السمع لعدم مناسبة الشطر للعجز، وواضح أن شطر البيت يكد اللسان وفيه من التنافر البين بين القسم بقوله: (لا والذي هو) ثم أكدها بأداة التوكيد (أن النوى صبر)، والنوى من المصائب التي تحتاج إلى تجلد الصبر دون الحاجة إلى القسم، وهذا تكلف واضح في قهر الألفاظ ((ولا خير في الألفاظ إذا اجترت قسرا))[5]، وقهر الألفاظ هنا بسبب عدم ترابط تلك الألفاظ كالنسيج الواحد، وبالتالي حصلت التعمية على المعنى فأصبح هجينا ثقيلا مبتذلا، أو مطروحا في الطريق كما عبّر عنها الجاحظ[6] ، وكما هو معلوم فإن اختلال المبنى يساوي اختلال المعنى، ناهيك عن تدوير معنى الشطر إلى العجز. نرى أن الشيخ عبّر بمصطلحات ثلاثة يستلزم من وجودها وجه الجمع بين الجملتين وهي: المناسبة والتعلق والاقتضاء، حيث يشد بعضها في رقاب بعض ليصب معناها في مشكاة الجمع

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص223.

[2]- ديوان أبي تمام، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، شرح: الخطيب التبريزي، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976م، ج3، ص290.

[3]- المرجع السابق، ص225.

[4]- ينظر: البديع في نقد الشعر، أسامة بن منقذ، تح: أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، 1960م، ص161.

[5]- الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص60.

[6]- ينظر: أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م، ص16.

والربط بين المعاني، إذ لابد من وجود علاقات ومناسبات تقتضي العطف بين الجمل، فمادام أنه هناك واو جمعت بين جملتين أو أكثر فلابد أن تكون هناك علاقة وتآلف بينها ومناسبة استدعت ذلك، وهي بأحد الطرق الثلاثة، إما أن تكون على سبيل التشابه أو التناظر أو النقيض، نحو قولنا في التناظر: زيد كاتب وعمرو شاعر، أو قولنا في النقيض والتخالف: زيد طويل وعمرو قصير...[1] ونحو ذلك من الأمثلة التي يكون فيها تلاؤم في المعاني وتعلق بعضها ببعض وكون بعضها بسبب من بعض، أو تكون في مجملها متناسبة في الحدث المقامي الواحد.

2-القيمة البلاغية لحرف الواو في الفصل والوصل:

كما هو معلوم فإن للعطف حروفا كثيرة يستعملها المتكلم بحسب المعاني والمقام، فإن أراد الإشراك مع التعقيب جاء ب(الفاء)، كأن يقول: أكلت التفاح فالعنب، وإن أراد التخيير بين أمرين أتى بحرف (أو) التي معنى التخيير، كقولك: أتأكل أو تنام؟ وإن أراد معنى التراخي جاء ب(ثم)، فقال: قرأت القصيدة ثم القصة، ونحو ذلك من حروف العطف التي تفيد في أصلها معنى المشاركة مع انفراد كل واحدة منها بمعنى خاص بها، هذا ما جعلها واضحة لا إشكال فيها؛ لأن المتكلم يختار منها مما يتناسب مع المعنى الذي يريد تحقيقه، بخلاف حرف(الواو) الذي يعرض معه الإشكال والغموض لاستقلاله بمعنى واحد وهو الإشراك في الحكم الإعرابي، نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، فالواو لم تفد في الجملة سوى معنى اشتراك زيد وعمرو في فعل المجيء، فلا تعقيب ولا تخيير ولا تراخيَ[2]، ولما كان للواو منزلة خاصة من بين سائر حروف العطف كان لها الحق بأن تستأثر هذا المبحث، وكلما ذُكر الفصل والوصل اتجهت الأنظار صوب (الواو) وجودا وعدما؛ لأنها ((الأداة التي تخفى الحاجة إليها، ويحتاج العطف بها إلى لطف في الفهم ودقة في الإدراك، إذ لا تفيد إلا مجرد الربط))[3]، فمجيئها ليس اعتباطا أو عشوائيا، وإنما يأتي بها المتكلم بين الجملتين لمعنى يتوخاه في نفسه، ويتركها أحيانا أخرى لمعنى كذلك يريده في نفسه ولا يتحقق إلا بغيابها.

---

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص225.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص224.

[3]- علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، محمد أحمد قاسم ومحيي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، 2003م، ص347.

ولا يستقيم بحال من الأحوال أن نعتبر أن مجيء الواو بين الجمل وعدم مجيئها سواء؛ لأن هذا ليس من كلام العرب في شيء، فالعربي الفصيح يختار بدقة من الكلام ما يعبر به عن أغراضه ومعانيه، وهذا ما جعل عبد القاهر يبحث عن مبرر وجود الواو بين الجمل التي لا يجمعها حكم إعرابي، فإن قيل: زيد كاتب وعمرو شاعر، لزم من وجود الواو رابط يجمع بين الجملتين، ولا يكون ذلك إلا لعلاقة خاصة تجمع بين زيد وعمرو، ورابط كذلك يجمع بين الشعر والكتابة[1]. لم يكن تحليل الجرجاني من فراغ ولم يكن بِبِدْع من الأمر، ولكنه أثار إشكالا حاصلا وأظهره عيانا أمام الباحثين والدارسين، فالأمر لا يتوقف عند مجيء الواو أو غيابها، وإنما جوهر الكلام في السر الذي جعل الواو تظهر تارة وتختفي تارة أخرى، كأن يكون ما قبل الواو وما بعدها إخبار عن شخص واحد، نحو قولك: هو يعطي ويمنع، هو يحسن ويسيء، يقول ويفعل...، ولو جيء بالكلام من غير واو لم يستقم المعنى؛ لأن إثبات الثاني يلغي الأول، ولا يمكن الجمع بين المعنيين إلا بوجود الواو التي توجب وتثبت الفعلين لهذا الشخص، إذ إن الذي زاد من تقارب وتشابك الجملتين هو وقوع الفعلين من شخص واحد[2]، ومثاله ما جاء في قول الفضل بن العباس بن عتبة:

لَا تَطْمَعُوا أَنْ تُهِينُونَا وَنُكْرِمَكُمْ ... وَأَنْ نَكُفَّ الأَذَى عَنْكُمْ وَتُؤْذُونَا[3]

ومعنى البيت: لا تنتظروا منا حسن المعاملة، بينما أنتم تسيئون إلينا، والشاهد في البيت هو الاقتران الوثيق بين الفعلين في صدر البيت (تهينونا ونكرمكم)، وكذلك التلاحم القوي بين الفعلين في عجز البيت (نكف الأذى وتؤذونا)، حيث تميز العطف فيهما بتلاؤم دلالي وبنائي جعل الفعلين كأنهما وحدة لغوية واحدة، لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر في استيفاء المعنى، وقد أسهم هذا التشابك في إضفاء مزيد من التماسك في البيت، إذ إن تشابك المعطوف بالمعطوف عليه على نحوٍ يفضي إلى اندماجهما التام في الوظيفة والمعنى.

3-توخي معاني النحو في الفصل:

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص225.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص226.

[3]- ذكر الجرجاني البيت من غير عزو، وهو للفضل بن عتبة، ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط2، 1967م، ج1، ص224.،

ولما كان باب الفصل شديد الغموض كقسيمه الوصل، الأمر الذي جعل الشيخ يدخل إليه عن طريق نظيره من المفردات، فكما أن للكلمات المفردة أحوالا لا يجوز فيها العطف كالتوكيد مع المؤكد، والصفة مع الموصوف، والبيان مع المبَين، كذلك العطف في الجمل فإنه لا يجوز مجيء الواو فيها بين الجملتين إذا وقعت الجملة الثانية تأكيدا لما قبلها، أو جاءت صفة لها، أو كانت مبينة للجملة التي قبلها، حيث يكون الاتصال بينها في هذه الأحوال تاما وبينها اتحاد كامل مما جعلها مكتفية بنفسها ولا معنى لوجود الواو بينها؛ لأن المعنى فيها جاء في سياق واحد[1]، وسنحاول بيان ذلك في ذكر الدوافع التي تقتضي الاستغناء عن أدوات الربط بين الجمل، وهي على النحو الآتي:

3-1 أثر التوكيد في الاستغناء عن العطف بين الجمل

الأصل في الجملة المؤكدة أنها تكون قوية الارتباط مع ما قبلها، فهي تأتي في مقام تثبيت وزيادة بيان لما قبلها فلا تحتاج لما يقوي أواصر صلتها به، ومثاله ما جاء في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[2]، حيث تأتي عبارة (لاريب فيه) لتؤكد مضمون (ذلك الكتاب) وتزيده وضوحا وثباتا في ذهن السامع، فكأنه جاء ليكرر القول ويقرره: هو حقا ذلك الكتاب، من باب التوكيد والتثبيت، لا من باب الإخبار عن شيء جديد، فالتوكيد هنا لا يراد به الإضافة إلى المعنى، بل ترسيخه، لذلك جاءت الجملة مستغنية بنفسها ولم تحتج لرابط خارجي حتى يؤلف بين العبارتين، ومما يندرج أيضا تحت هذا الأسلوب قوله تعالى في وصف حال المنافقين: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[3]، إذ يتضح من قولهم (إنا معكم) نفي الإيمان برسول الله-صلى الله عليه وسلم- والتمسك بدين اليهود، ثم يأتي بعده قولهم (إنما نحن مستهزئون) ليؤدي الوظيفة الدلالية ذاتها، حيث أنه لم يضف خبرا جديدا، بل جاء في سياق توكيد للمعنى السابق وإعادة ترسيخه في ذهن السامع بأسلوب مختلف؛ لأنه يستوي الأمر بين إظهارهم للإيمان على سبيل السخرية وبين قولهم: أننا لم نترك ملتكم ونحن على ما كنا عليه، فالمعنى واحد في الأخير،

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القهر الجرجاني، ص227.

[2]- البقرة، الآية: 02.

[3]- البقرة، الآية: 14.

وكأنهم يكررون المعنى بصيغ متعددة لزيادة تثبيته، ولا يعد كل تعبير فيه جملة مستقلة تحتاج إلى عطف، بل هي علاقة توكيد وبيان[1].

هذا، ومن البَيِّن في ذلك قوله تعالى: ﴿ما هذاَ بشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[2]، حيث جاءت الآية مركبة على نحوٍ يحمل أكثر من معنى في آن واحد، تتداخل فيه أوجه بلاغية متعددة، فمن جهة تعزز نفي البشرية عن نبي الله يوسف عليه السلام، ومن جهة أخرى تثبت له صفة الملَك الكريم على نحو يؤكد التعظيم ويثير الانبهار، الأمر الذي جعل التركيب محكما في بنائه، مضمنا في ذاته على ثلاثة أوجه بلاغية؛ اثنان منها يؤديان دور التوكيد، والثالث يقوم مقام الوصف، فالوجه الأول في التوكيد يكمن في إثبات صفة الملكية الذي يقتضي بالضرورة نفي صفة البشرية، وهو ما يضفي على النفي قوة إضافية ويجعل الإثبات أكثر رسوخا، أما الوجه الثاني فيستمد طبيعته التأكيدية من العرف اللغوي، حيث يلجأ في مقام الانبهار أو الإعجاب الشديد إلى نفي الصفات البشرية لمن يتصف بصفات سامية تفوق المعتاد، في حين جاء الوجه الثالث الذي يُعرب عن دلالة الوصف في كون إخراج الموصوف من جنس البشر يستدعي ببداهة عقلية وبيانية ضمه إلى جنس آخر، إذ لا يستقيم في منطق الخطاب أن ينفيَ انتماءَه إلى طبيعة ما دون أن يُلحقه ببديل آخر، ومن هنا جاء وصفه بأنه (ملك كريم)، لا بوصفه مجرد مدح، بل ليكون بيانا كافيا يُغني عن سؤال محتمل: إذا لم يكن بشرا، فما هو إذن؟ وهذا من سنن البيان في اللغة، حيث يُستعمل التوصيف لإزالة اللبس وتحديد المقصود بدقة، كما في قول القائل: رأيت زيدا الظريف، فلا يكون الوصف حينها زائدا، بل ضرورة لتعيين المراد من بين من يشتركون في الاسم، ودفعا لأي التباس قد يطرأ في ذهن السامع. وعلى هذا جاءت عبارة (إن هذا إلا ملك كريم) متممة لدلالة النفي قبله، ومؤديا وظيفة تعيينية دقيقة تُبرز المعنى وتبلوره في ذهن المتلقي، فلا حاجة إلى استفهام أو توضيح إضافي[3].

ومن الأساليب التي تحمل في بنيتها قوة تقرير المعنى وتثبيته ما يُبنى على تركيب (إن وإلا)، حيث يستعمل هذا الأسلوب ليجمع بين النفي والإثبات في نسق واحد، يقوي أحدهما الآخر

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص227- 228.

[2]- يوسف: 31.

[3]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص229.

ويعضده، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى﴾[1]، فلا يُكتفى بمجرد نفي الفعل عن الموصوف، بل يعقبه بإثبات قاطع لما ينبغي أن ينسب إليه على وجه الحقيقة، فيتولد عن هذا التتابع دون الحاجة فيه إلى رابط دلالة حاسمة تغلق الباب أمام التأويل أو الشك، فلما نُفي أن يكون المنطوق صادرا عن هوى، وأتبع ذلك بإثبات كونه وحيا يوحى، فإن هذا لا يُفهم على أنه مجرد بيان، بل هو ضرب من التوكيد القوي، يُعزز النفي بإسناد إيجابي لا يترك مجالا للظن أو التردد، وكذلك حين ينفي أن يكون الكلام شعرا ويثبت في المقابل أنه ذكر وقرآن، فإن المعنى المؤكد يتجاوز حدود النفي إلى إثبات الحقيقة بأسلوب بياني يرسخها في ذهن السامع دون أدنى شك. وهكذا يعمل هذا الأسلوب على ترسيخ المعنى في الذهن من خلال علاقة جدلية بين ما يُنفى وما يُثبت، بحيث لا يكون الإثبات مجرد تكميل للنفي، بل هو في جوهره عنصر تأكيدي يُعطي للنفي وزنه الإقناعي وفاعليته البلاغية[2].

ومن عجيب الفصل أنك ترى بعض الجمل تبدو للوهلة الأولى وكأنها تستدعي العطف على ما قبلها لوجود ترابط معنوي، غير أن الوصل فيها قد يتحول إلى فصل لاعتبارات دلالية أو تركيبية تجعلها تبدو أجنبية عن السياق السابق، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿االلَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[3]، فمع أن الجملة في ظاهرها توحي بتسلسل الكلام ومجيئه على معنى واحد، حيث يجري مجرى ما اقترن بالعطف في مواضع مماثلة، نحو قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[4]، وفي قوله أيضا: ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾[5]، ونظير ذلك، إلا أن العطف حذف هنا لعلة اقتضت العدول عن الوصل، وهو أن قوله: (إنما نحن مستهزئون) حكاية عن قول المنافقين، بينما (الله يستهزئ بهم) إخبار من الله تعالى عن جزائه لهم على نفاقهم وكذبهم واستهزائهم، ولما كان الجمع بين الحكاية عنهم والخبر الإلاهي في نسق واحد يعطل استقلالية المعنى، ويفسد التفريق بين كلامهم وكلام الله-عز وجل-امتنع العطف تجنبا لما قد يوهم بأن الجميع حكاية عنهم، فيكون ذلك دليلا

[1]- النجم، الآية: 03.

[2]- ينظر: المرجع السابق، ص230- 231.

[3]- البقرة، 15.

[4]- النساء، الآية: 142.

[5] - آل عمران، الآية: 54.

على إقرارهم واعترافهم بالجزاء الإلاهي، وهو مالا يتفق مع المقصود، أما الآيات الأخرى فإن كلا الطرفين خبر من الله تعالى، ما يجيز الوصل بنهما دون لبس أو إخلال بالمعنى[1].

ومما يعضد القول بالفصل في هذا الموضع، أن ترك العطف لا يُعزى فقط لاختلاف الجهة بين الحكاية الإنسانية والخبر الإلاهي، بل إن هناك باعثا آخر يستوجب الاستئناف، وهو وجود رغبة فطرية لدى السامع لمعرفة مصير هؤلاء، إذ أثار قولهم في نفس المتلقي تساؤلا ضمنيا عن عاقبة هذا الاستهزاء، فكأن النفس تستفهم: وماذا يكون جزاء هذا الطغيان؟ فيأتي الجواب في صورة جملة استئنافية (الله يستهزئ بهم) أي: خبرا مستأنفا ينزل منزلة الجواب المنتظر، لا تابعا لما قبله، بل جاء المعنى محكما من جهة السياق، بليغا من جهة الترتيب، معبرا عن عدل الله وحكمته دون أن يختلط بما نسبه المنافقون إلى أنفسهم من أقوال باطلة، كما لو قيل: فإن تساءلتم عن جزائهم فاعلموا أن (الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون). وهناك دليل آخر يوجب الاستئناف وترك العطف بين العبارتين وهو مجيء جملة (قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون) جواب شرط ل(وإذا خلوا إلى شياطينهم)، فإن اعتبرنا أن قوله: (الله يستهزئ بهم) معطوفة على ما قبلها يصير المعنى أن استهزاء الله بهم مترتب على قولهم ومن جملته، وليس هذا بالمقصود؛ لأن استهزاء الله بهم ليس ناجما ومتولدا على قولهم، وإنما هو صادر عن فعلهم الخسيس واعتقادهم الباطل، وعليه تكون جملة (الله يستهزئ بهم) لا تقبل العطف في أكثر من وجه[2]. والفصل لم يكن فصلا نحويا فحسب، بل جاء ليؤديَ وظيفة دلالية دقيقة، ونظائر ذلك في القرآن الكريم كثيرة، حيث يعد الفصل فيها أبلغ من الوصل وأعمق أثرا من العطف، إذ لا يأتي لمجرد التنويع في التركيب، بل لمقصد بياني يضفي على المعنى قوة واستقلالا، وتجنبه ما قد يعتري العطف من إيهام أو خفاء في الغرض، وليس اللسان العربي ببعيد عن هذه الأساليب، حيث نجد أن الشاعر يتخير من الكلام ما يتلاءم وغرضَه البلاغي، فلا يخلط بين الفصل والوصل، ولو كان بينهما خيط رفيع ،فلا يأتي بواو العطف إلا في مكانها المناسب، ومنها ما جاء في قول المتنبي:

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص231.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص232.

وَمَا عَفَتِ الرِّياحُ لَهُ مَحَلًّا ... عَفَاهُ مَنْ حَدَا بِهِمُ وَسَقَى[1]

حين نفى الشاعر أن تكون الرياح هي التي محت آثار الديار وأبعدها عن النظر بفعل العفاء والدروس، فقد فتح بذلك مجالا لسؤال مقدر في ذهن المتلقي، كما هو مألوف في اللغة العربية إذا نُفي الفعل عن فاعله الظاهر، إذ يترقب السامع أن يقال: فمن فعل إذن؟ فكأن السامع يقول: إذا لم تكن الرياح هي التي محت المعالم، فمن الذي فعل؟ فيأتي الجواب في سياق جملة الاستئناف: عفاه من سار بالقوم وحدا بهم، مشيرا إلى أن الأثر الناجم عن الرحيل نفسه هو ما طمس المواضع، لا الرياح، وبهذا يكون الشاعر قد التزم بنظام بلاغي مألوف، يُبنى فيه النفي على ما هو متوقع، ويُتبع بجواب يحمل الفعل مجددا لتمام الدلالة، وليُفهم أن المسؤول عن الطمس ليس الطبيعة، بل حركة الراحلين[2].

ونجد أيضا من الجمل التي تبعث في النفس تساؤلا الجمل التي تسبق فعل القول، حيث تأتي بعده الجملة في صورة جواب لهذا السؤال، وهي بصيغ مختلفة؛ فمنها ما يأتي بالواو ،ومنها ما يكون بالفاء، وهناك من تأتي بغير عطف، وهو النوع الذي اعتنى به عبد القاهر وركز على دراسته ليكشف ما خفي من الروابط والعلاقات بين هذه الجمل المتوالية، فبما أن الجملة الثانية جاءت من غير رابط فهذا دليل على أن هناك رابطا معنويا يجمع بينها وبين سابقتها، وكأن بالجملة الثانية انبثقت من رحم الجملة الأولى، فكانت امتدادا طبيعيا لها فمهدت الطريق لولادتها، حيث تأتي (قال) جوابا لسؤال سابق، وهذا السؤال قد يأتي صريحا نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبّ السّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ مّوقِنِينَ﴾[3]، أو قد ينطوي ضمن الجملة الأولى متوارٍ خلف بنيتها، لا يصرح به لفظا، بل يُفهم تقديرا من سياق المعنى، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾[4]، حيث نجد في الآية كل جملة تقدمها فعل (قال) جوابا لما تقدمها من سؤال ضمني

[1]- ديوان المتنبي، أبو الطيب المتنبي، ج2، ص244.

[2]- ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، ص324.

[3]- الشعراء، الآية: 23-24.

[4]- الذاريات، الآية: 24-25-26-27-28.

ينتظر البوح بالإجابة عليه في الجملة الموالية، وهو في ذلك مصاغ على نحوٍ يحاكي ما يختلج في طبائع البشر من ترتيب في الحوار وما يقتضيه السياق من تعاقب منطقي، حيث جاء كل قول مستقل غير معطوف ملبيا لما يُفترض من تسلسل الأسئلة في الذهن البشري، وكأن الخطاب الإلهي قد سُبِك في قالب ما يتعارفه الناس من منطق الخطاب وأسلوب الحوار، فإذا قيل مثلا: دخل قوم على فلان فقالوا: فإن المتلقي بفطرته يتطلع إلى معرفة ما ردّ به، فيأتي الجواب: قال: كذا، وكذلك حين يُذكر أن إبراهيم –عليه الصلاة والسلام– قد قرّب إليهم طعاما، فإن النفس تتساءل: فماذا قال حين لم يبادروا بالأكل؟ فيجاب عنه بقوله: (قال ألا تاكلون)، وكذا الأمر حين يقال: (فأوجس منهم خيفة)، فإن العقل البشري يتوقع أن يكون هناك قول يُبَدِّد هذا الخوف، فيأتي مباشرة قوله تعالى: (قَالُوا لَا تَخَفْ)، وكأن الجملة جاءت استجابة لسؤال مقدر لم يُنطق به، بل استدعى الجواب بحكم العادة والذوق والسياق[1].

إن من دقائق النظر في باب العطف ما قد يغيب عن أذهان كثير من المتأملين في بنية الكلام، وهو أن الجملة قد تعطف لا على الجملة التي تليها مباشرة، بل على سابقة لها قد توسطت بينها وبين الجملة المعطوفة جملة أو أكثر، ويتجلى هذا المعنى في بعض الشواهد الشعرية، حيث يرتبط المعنى بالمعنى، وتتوالى الجمل لا بحكم الجوار اللفظي، بل بحكم الارتباط المنطقي والدلالي الأعمق، ومثال ذلك بيت المتنبي:

تَوَلَّوْا بَغْتَةً فَكَأَنَّ بَيْنًا ... تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالَا

فَكَانَ المِسِيرُ عِيسَهُمْ ذَمِيمًا ... وَسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمُ انْهِمَامَا[2]

فالجملة الأخيرة (فكان مسير عيسهم) ليست معطوفة على (ففاجأني) كما قد يُتوهم، بل تعود بعطفها على (تولوا بغتة)؛ لأن في عطفها على ما يليها فسادا للمعنى، إذ يدخلها في وهم (كأن) فيجعل من حركة العيس أمرا متخيلا لا واقعا كتوهم التهيب، وهذا باطل في السياق. والنكتة الدقيقة في هذا السياق أن الجملة المتوسطة (فكأن بينا تهيبني...) ليست غريبة عن سابقتها، بل هي

[1]– ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص240.

[2]– ديوان المتنبي، أبو الطيب المتنبي، ج4، ص263.

متفرعة عنها، ومسببة لها، فالتوهم إنما نشأ عن مباغتة الرحيل، ومن ثَمّ تكون هذه الجملة بمثابة امتداد معنوي للجملة الأولى، فهي معطوفة على (تولوا...) فتأخذ معناها من التولي وتتحدد وظيفتها باعتبارها امتدادا له، لا لما تخلله من الجمل التي وإن توسطت فإنها تتفرع من أصل المعنى لا تنفصل عنه، حيث إن الجملتين (فكأن بينا تهيبني) و (ففاجأني اغتيالا) لم تأخذا استقلالا حقيقيا، بل كانتا مرتبطتين سببا بالجملة الأولى، إذ مثلت الأولى التوهم الناتج عن المفاجأة، وجاءت الثانية لتصف ما ترتب على ذلك التوهم من وقع مفجع. وبما أنهما لم تكونا خارجتين عن مدار المعنى الأول فإنهما لم تقطعا الصلة السياقية بين (تولوا بغتة) و (فكأن مسير عيسهم)، بل كانتا-كما وصف الجرجاني- بمنزلة الظرف أو المفعول أو التابع الذي لا يمكن فصله معنويا عن الأصل[1].

كما يظهر لنا في هذا الموضع لطيفة أخرى في باب العطف تنبئ عن الحس البلاغي الرفيع، عند التأمل في قوله: (فكأن مسير عيسهم ذميلا) يتبين أن العطف هنا لم يرد على هذه الجملة وحدها، بل على مجموع البيت بأكمله، حيث انتظمت أجزاؤه بنظام دلالي متماسك يرتبط أوله بآخره، ويظهر غرض الشاعر في بناء المعنى الكلي. فالبيت لم يُنشأ ليخبر عن ذملان العيس في ذاته، بل ليرتب عليه ما هو أبلغ في التصوير، وهو انهمال الدمع، وكأن توليهم على هذا النحو صار باعثا وجدانيا محركا للدمع، لا مجرد حركة خارجية خالية من التأثير، إذ توازي حركة العيس حركة المشاعر، ويستثمر التماثل بين الفعلين لخلق وحدة دلالية مؤثرة[2].

وعلى هذا الأساس، حين قيل إن العطف وقع على (تولوا بغتة) لم يكن القصد عزله عن بقية السياق، وإنما الإشارة إلى موضع الانطلاق في بنية العطف، مع احتفاظ ما بعده بوظيفته التكميلية، فليس المقصود من العطف أن يتوجه إلى عبارة منفردة، بل إلى سلسلة مترابطة من الجمل تنتظم في بنية واحدة يتكامل فيها السبب والمسبب، والمقدمة والنتيجة.

إن العطف على الجملة الأولى رغم تخلل جملتين بينهما يظهر لنا كيف أن الشيخ لا يكتفي بالنظر إلى شكل العبارة أو تسلسلها الظاهري، بل يفتش عن بنية المعنى وامتداداته داخل السياق، ليؤكد أن الفصل والوصل ليس مجرد قواعد تركيبية، وإنما هو تمثيل حيّ لعلاقات المعاني ومدى اندماجها أو انفصالها، حيث ما يظهر للسامع عطفا متأخرا هو في الحقيقة عطف على جملة أصلية

[1]- ينظر: شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، ص330.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص245.

ما تزال خاضعة لأثر ما قبلها، وهذا الذي يجعل البلاغة عند الجرجاني قائمة على التحليل العقلي للمعاني، لا على انتظام الألفاظ وحده.

رابعا: تجليات الوصل والفصل في بناء الشرط والجزاء

يتجلى أثر الوصل والفصل في بناء الشرط والجزاء حين لا يُنظر إلى الجملة من ظاهر تركيبها، بل من جهة تلاحم المعاني فيها، فالعطف هنا لا يكون اتباعا لفظيا، بل تأليفا دلاليا يجعل الجملتين بمنزلة شرط مركب لا يستقيم معناه إلا بضم إحداهما إلى الأخرى، وهكذا يظهر العطف في هذا المقام وجها من وجوه الوصل يتحقق به تمام المعنى، كما أن تجنبه في موضعه يكون ضربا من الفصل الذي يحسن السكوت عنده، وعلى هذا الأساس يرتبط العطف في الشرط والجزاء بنظام الفصل والوصل، ويعد مظهرا دقيقا من مظاهر النظم البلاغي.

ويترتب على هذا الفهم أن نلحق ما يرد في هذا الباب بأصول النظر البلاغي، إذ كثيرا ما تأتي جملتان مترابطتان عُطفت إحداهما على الأخرى، وليس المراد بهما إلا إنشاء شرط مركب تتوقف دلالته على اجتماعهما، لا على استقلال كل جملة بمعناها، ولو افترضنا انفصال كل منهما عن الأخرى في المعنى لاقتضاء ذلك تعدد الشروط، وبالتالي تعدد الجزاء، وهو مخالف للغرض المقصود ومفسد للمعنى، ففي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[1]، لا يتحقق الجزاء إلا بمجموع الفعلين (الكسب والرمي)، لا بأحدهما منفردا، إذ لو نظر إلى كل منهما على حده لأفضى ذلك إلى غير ما قصد من التهديد والتوبيخ، والمعنى إنما يستقيم إذا فُهم أن الإثم الموصوف بالبهتان لا يترتب إلا على اقتران الجريمتين؛ أن يكون الفاعل قد وقع في الخطيئة أولا، ثم استعملها سلاحا لاتهام البريء، ومثل هذا يُقال في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾[2]، فليس الخروج وحده سببا في تحقق الأجر، ولا الموت وحده معيارا للثبات، وإنما التلازم بينهما هو مناط الحكم، الهجرة الحقيقية هي التي يختمها الموت في سبيل الله، فدلّ التركيب أن الشرط لا يستقيم إلا بمجموع المعنيين.

وهذه السبيل التي تُتبع في تحليل الجملتين المشروطتين هي بعينها تُتبع في نظائرها من التراكيب التي يُفهم معناها من اجتماع جزأين، كأن تكون الجملة مركبة من اسمين؛ أحدهما مضاف أو تابع

[1]- النساء، الآية: 112.

[2]- النساء، الآية: 100.

للآخر، ويكون الخبر معقودا على المجموع، لا على أحدهما وحده، كما في قولنا: زيدٌ قامَ غلامُه، أو مررتُ برجلٍ أبوهُ كريمٌ، ففي جميع ذلك تكون الدلالة تامة بمجموع التركيب لا بجزء منه. ومتى تقررت هذه القاعدة في باب الشرط فإنها جارية في باب العطف كذلك، فلا يجوز أن يُفهم العطف على ظاهر السطح اللفظي دون اعتبار تماسك المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾[1]، فلو أننا جعلنا كل جملة من هذه معطوفة على ما يليها على الانفراد لاختل المعنى وفسدت دلالة (لكن) في موضعها، كما لو أنك فرقت بين استثناءين متباعدين في قولك: جاءني القوم وخرج أصحابك إلا زيدا وإلا عمرا، فجعلت كلا من الاستثناءين متعلقا بجملة مختلفة، وهذا من التوجيه القبيح الذي يفسد سياق التركيب، ويفصل ما لا يُفصل في المعنى[2].

ومما ينبغي التنبه إليه في بنية الآية الكريمة أن موضع (لكن) ليس مجرد رابط عابر، بل هو ركن دلالي تؤسس عليه بنية الخطاب ومقاصده، فقد جاءت في موقعها الذي يفرضه النظم ويستدعيه السياق، بحيث لا يستقيم المعنى دونها، ولا يُتصور تأخيرها أو تقديمها إلا بإفساد الترتيب وإخلال التماسك، ذلك أن (لكن) في تركيبها أشبه ما تكون ب(إلا) من حيث عدم جواز تكرارها في سياق متصل بمعان مختلفة دون أن يُخلّ باتساق النظام الدلالي للنص، ولهذا كان القول بتعليق بعض الجمل دون ضم ما بعدها، أو بإعادة توجيه (لكن) على نحو يقتضي تقديم ما حقه التأخير قولا فاسدا يخالف مقتضى النظم ويسيء ويُخل بتماسك البنية التركيبية، ويخرق نظام الوصل والفصل الذي يعد من مفاتيح الإعجاز الذي يظهر عمق التناسق بين المعنى والنظم.

وهكذا يتبين أن العطف في الجمل الشرطية والجزائية لا يُفهم على جهة الصنعة اللفظية وحدها، بل يُدرك من خلال نظام المعنى الذي يؤلف بين الجمل كما تؤلف الكلمات داخل الجملة الواحدة، ومن ثَم فإن موضع العطف هنا ليس مفصولا عن باب الفصل والوصل، بل هو مظهر من مظاهره يُستدل به على عمق التلاحم بين المبنى والمعنى، فليس المراد مجرد ترتيب الألفاظ، بل تحصيل الغاية من نظمها؛ وهي المعاني التي تتولد من ضم بعضها إلى بعض، وبهذا تتأكد قاعدة الجرجاني في

[1]- القصص، الآية: 44-45.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص247- 248.

توخي معاني النحو حيث لا يُحكَم على التراكيب من ظاهرها، بل من وجهها البلاغي الذي تنتظم به الدلالة ويكتمل به النظم.

وخلاصة القول: إن مبحث الفصل والوصل في البلاغة العربية ليس بابا شكليا يُعنى بصياغة العبارات وتزيينها، بل هو انعكاس مباشر لتقدير ما تُنبئ عنه المعاني النحوية من ارتباط أو استقلال، وقد أثبت عبد القاهر أن الربط بين الجمل أو الفصل بينها لا ينبني على مجرد الظاهر التركيبي أو مجرد التتابع النحوي، وإنما يقوم على إدراك المعاني التي تتشكل في الذهن قبل أن تُترجم باللفظ، حيث يُعد الفصل والوصل وسيلتين للتعبير عن مدى التلاحم أو الاستقلال بين الجمل من حيث المعنى ومراعاة موقع الجملة من سابقتها، ويمكن تلخيص أبرز ما انتهى إليه في جملة من النتائج:

– أن الفصل والوصل مؤسسان على معاني النحو، لا على ظاهر البنية اللغوية أو ترتيب الألفاظ المجردة، إذ يتعين موقع كل واحد منهما في ضوء مقتضيات العلاقات الإسنادية والدلالية بين الجمل.

– أن الوصل يكون واجبا حين تقتضي العلاقة النحوية اتصال المعنى وتكامله كما في حالات العطف على الخبر أو التفسير أو التوكيد، حين تكون الجمل بمنزلة تركيب واحد لا يتم إلا بالوصل.

– أن الفصل يكون أبلغ حين يدل السياق على استقلال الجملتين إسنادا ومعنى، إذ يعبر حينئذ عن تمام كل جملة وكمال دلالتها، ويبرز التمايز الدقيق في المعنى دون إخلال بالنظم.

– أن الجرجاني جعل من النحو أساسا في تقويم البلاغة، فربط حسن الأداء البلاغي بمدى إدراك الناظم للعلاقات النحوية الحاكمة لترتيب الجمل، لا بمجرد اتساق الألفاظ أو فصاحتها المجردة.

–وبناء على أن معاني النحو تمثل المرتكز المعرفي في ضبط دلالة النظم وتحليل بلاغته، يمكن تصنيف العلاقات بين الجمل إلى ثلاثة أنماط رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

•جمل تلتحم معنويا بسابقتها التحام الصفة بموصوفها أوالتوكيد بمؤكده، إذ لا تستقل الجملة الثانية بمعناها، بل تُتم الأولى وتدور في فلكها فالفصل فيها أولى، ولا مبرر للعطف فيها؛ لأن العطف في هذا الموضع أشبه بإعادة الشيء ذاته تحت صورة مغايرة، وهو مما يخل بالتركيب البلاغي.

•أما النمط الثاني، فيتمثل في الجملة التي رغم استقلالها في معناها، إلا أنها تشارك الجملة السابقة في حكم أو موقع إعرابي أو معنى عام، كأن يكون كل من طرفي الجملتين فاعلا أو مفعولا أو

متعلقا بمسند مشترك، ففي هذا الموضع يكون العطف سائغا، لما بين الجملتين من تواز في البنية والمعنى.

•جمل منفصلة عن بعضها تماما، فلا صلة معنوية ولا تركيبية تربط بينها، بل يكون كل منها قائم بذاته، لا يغني ذكر إحداها عن الأخرى، ولا يولّد الجمع بينها أثرا بلاغيا ذا قيمة، وفي مثل هذه الحالة يكون ترك العطف واجبا؛ لأن العطف يوهم المتلقي بوجود علاقة لا وجود لها.

وفي ضوء هذا التقسيم يكتسب حرف (الواو) منزلة خاصة بين أدوات العطف، إذ يتميز بخلوه من دلالات الترتيب أو التعقيب أو التراخي أو نحو ذلك من معاني حروف العطف، واقتصاره على مطلق الجمع في الحكم، وهذا ما يجعله الأداة الأنسب لربط الجمل التي تشارك سابقتها في جهة المعنى دون أن تندمج بها اندماج التوكيد أو الصفة. فالواو لا تستخدم لمجرد الربط، بل تستعمل حيث يراد بيان التساوي في الوظيفة المعنوية بين جملتين مستقلتين في البناء، متصلتين في المقصد، فتكون كالجسر بين الفصل المحض والوصل التام، وتعبّر عن توسط دقيق بين الانفصال التام والالتحام الكامل.

وعلى هذا، يتضح أن عبد القاهر لم يكن يُعنى ببيان مواضع الوصل والفصل من جهة الصنعة أو التذوق البياني فحسب، بل كان يرسخ أصلا منهجيا بالغ الأثر في بناء المعنى، حين جعل النحو خادما للبلاغة، لا من جهة الإعراب وحده، بل من جهة توخي المعنى وتحديد طبيعة الارتباط بين الجمل، وقد مثّل بذلك انتقالا نوعيا في النظر إلى النظم، حين تجاوز سطح المبنى إلى عمق المعنى، وجعل من هاتين الظاهرتين أثرين مقصودين لا يقوم البيان بدونهما ولا يستقيم التذوق البلاغي إلا بفهم ما يستند إليهما من علاقات عقلية وسياقية.

وقد تجلى هذا التوجه بوضوح في معالجته لمسائل العطف، من خلال توخي المعنى بوصفه الحاكم الأول في بناء الجملة، فالمتكلم لا يربط الجمل بسبب التتابع الظاهري، بل بحسب ارتباطها الدلالي والسببي، فتُبنى الجمل وتتآزر وفق مقتضيات المعنى، لا وفق ترتيب سطحي. وهكذا، فإن عبد القاهر يعيد للنحو اعتباره بوصفه فنا لفهم المعنى وتأليفه، ويجعل من الفصل والوصل ميدانا يكشف فيه المتكلم عن براعة تأليفه وترتيبه لمعانيه، لتغدو الجملة وحدها غير كافية ما لم تُقرأ وفق ما يقتضيه النظم من ترابط المعاني وتكامل المباني، وبهذا يحقق الشيخ أفقا بلاغيا عميقا يجعل من النحو أداة لفهم النص لا لفهم الجملة فقط.

يتضح من تأمل الجرجاني لمواضع العطف في الجمل الشرطية أن العطف في هذا السياق يتجاوز كونه أداة ربط ظاهرية ليصير مكونا دلاليا محوريا يُبنى عليه تمام المعنى، فالجمل المعطوفة في الشرط والجزاء لا تُفهم استقلالا، بل تُنشئ معا وحدة شرطية لا ينفك أحد طرفيها عن الآخر، وهذا الالتحام التركيبي يبرز منظور الجرجاني إلى النظم، حيث تُحكم العلاقات بين الأجزاء بحسب ما يقتضيه المعنى، لا بحسب ما يُتوهم من التراكيب الظاهرة، ومن هنا يتجلى العطف كآلية من آليات الاتساق البياني تسهم في حفظ تماسك النص، وتؤكد أن النظم عند الجرجاني بناء ذهني تحكمه علاقات المعنى قبل صور اللفظ.

إن السبب في ترك العطف بين الجملة المؤكدة لجملة قبلها أن هذه الجملة لم تأت بشيء جديد، ولم تنتقل إلى معنى مغاير تماما لما قبلها، غير أنها أفادت التأكيد، والتأكيد في أصله صلة معنوية، وعليه كان معنى الجملتين واحد، فاستغنت بنفسها عن رابط يوثق العلاقة بينهما، ولم تحتج للوصل بالواو، فكان الفصل هو الأنسب والأبلغ.

وبعد هذا العرض والتحليل لمباحث معاني النحو في ضوء رؤية عبد القاهر الجرجاني يتضح أن النظر في تصور الجرجاني لمعاني النحو يكشف عن مشروع معرفي متكامل أعاد الاعتبار للقاعدة النحوية بوصفها أداة لفهم المعنى، لا مجرد نظام شكلي يقاس به صواب اللفظ أو خطؤه، فقد وسع الجرجاني من أفق النحو وجعله مدخلا إلى المعاني والتذوق البلاغي، وربط بين تآلف الكلام واستقامة المعنى، فالإعراب عنده لم يكن غاية شكلية تحدد مواقع الكلمات فحسب، بل وسيلة معنوية لفهم العلاقات الدقيقة بين أجزاء الكلام، تكشف عن مراتب المعنى وتحدد وجهته في السياق، أما الفروق والوجوه فقد نظر إليها كمساحة يظهر فيها ثراء اللغة وتعدد احتمالاتها، فجعلها وسيلة لتمييز المقاصد الدقيقة وإبراز التنوع الذي يمنح النص مرونة الدلالة دون أن يخرج عن نظامه المحكم، في حين أن التعليق عنده تجاوز حدود الصناعة اللفظية، حيث اعتبره قانونا يتجاوز حدود العلاقة المباشرة بين العامل والمعمول إلى بيان ما يترتب عن تلك العلاقة من أثر دلالي داخل التركيب، فهو لا ينظر إلى تعليق الفعل بفاعله أو مفعوله من زاوية نحوية صرفة، بل يتقصى عن كيفية تأثير هذا التعليق في توليد معنى مخصوص يتحدد بالتركيب العام، فكان النحو عنده علما وظيفيا يتجاوز الحدود التقعيدية إلى آفاق بلاغية رحبة.

وقد تجسد هذا التوجه في رؤيته العميقة لمفهوم النظم، حيث أظهر أن البناء التركيبي لا يقاس بمعزل عن المعنى، بل يكتسب قيمته من موقعه في السياق ومن علاقته بما يجاوره من عناصر لغوية، ومن هنا برزت أهمية معاني النحو في نظره، إذ جعلها الأداة التي تضمن حسن انتظام الكلام، وتكشف عن كيفيات الانتقال من البنية إلى المعنى، ومن الشكل إلى الأثر البلاغي.

ويأتي مبحث توخي معاني النحو في قلب هذا التصور، إذ اعتبره عبد القاهر أساس العملية التعبيرية، ومفتاح فهم أسرار النظم، فالتوخي عنده أن لا يلقى بالكلام جزافا، إنما يرتب وفق مقاصد المتكلم وغاياته، بحيث يكون كل اختيار تركيبي مقصودا في دلالته، فالتقديم والتأخير عنده يتجاوز مجرد التغيير في المواقع إلى إحداث أثر بلاغي، فهو اختيار مقصود يودي دلالة الكلام بحسب مقتضى المقام، فيغدو التقديم سبيلا لإبراز معنى مخصوص لا يتحقق إلا به، والحذف والذكر وجهان لغاية واحدة، إذ لا يقع الحذف إلا مع ما يغني عنه السياق، فيكون دالا على دقة التعبير، ولا يقع الذكر إلا حيث يُخشى اللبس فيضمن وضوح المعنى، أما الفصل والوصل فهما عنده محكومان بعلاقات الجمل في انتظامها، إذ يتوخى المتكلم أن يصل أو يفصل وفق ما تقتضيه القرائن المعنوية والاعتبارات السياقية، ليأتيَ الكلام متناسقا في مبناه وحكما في معناه، ومن هنا يتضح أن كل هذه الأساليب، وإن بدت نحوية في ظاهرها، فإنها تخضع عند عبد القاهر لمعيار التوخي الذي يجعلها وسائل بلاغية دقيقة ترسم صورة النظم في أبهى تجلياته.

وبهذا تترسخ معالم تصور الجرجاني لمعاني النحو في ضوء النظم، حيث يتجلى التلازم بين اللفظ والمعنى بوصفه حجر الزاوية في نظريته البلاغية، فمن خلال هذا المسار يتبين أن عبد القاهر قد جعل من النحو معبرا إلى جوهر البلاغة، إذ لم يقف عند ظاهر الإعراب أو حدود الصناعة، بل نفذ إلى أعمق من ذلك، فربط بين انتظام اللفظ وتوجيه المعنى، ورأى أن الألفاظ لا تكتسب قيمتها في ذاتها، وإنما بما تحمله من معنى في موقعها وبما تنعقد به من صلة وثيقة بالمعنى، وهكذا أصبحت علاقة اللفظ بالمعنى عنده علاقة تلازم لا تنفصم، فالمعنى لا يظهر إلا بواسطة لفظ منتظم في تركيب، واللفظ لا يحيا إلا حين يُستنطق بالمعنى. ومن ثَمّ فإن معاني النحو في تصور الجرجاني لم تكن مجرد أحكام تركيبية، بل سر البيان الذي يتجلى في مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ومن هنا يمكن القول إن مفهوم معاني النحو عند الجرجاني يكشف عن وعي عميق بوظيفة النحو في توليد المعنى وتوجيه الدلالة، مما يجعله يتجاوز حدود التقعيد إلى النظر في كيفية انتظام

الكلام، وهذا ما جعله يفتح أفاقا خصبة لإعادة قراءته من منظور لساني معاصر؛ لأن جوهره ينصرف إلى البحث في العلاقة بين البنية والتركيب والدلالة والسياق، فالنحو عند عبد القاهر لم يكن نسقا مغلقا، بل نظاما مفتوحا على الوظيفة التواصلية والجمالية للكلام، وهو ما يجعل معاني النحو أقرب إلى ما تبحث فيه اللسانيات المعاصرة من رصد لآليات توليد المعنى وضبط العلاقات بين اللفظ والمعنى في ضوء السياق.

وهذا ما سنسعى إلى مقاربته بعمق كبير في الفصل القادم حيث نتتبع امتدادات هذا المفهوم في ضوء الإطار النظري الذي يتيح قراءته من زوايا جديدة.

الفصل الثالث

معاني النحو من خلال المنظور اللساني المعاصر

المبحث الأول: معاني النحو من منظور البنيوية والأسلوبية والنصية

المبحث الثاني: معاني النحو من منظور اللسانيات السياقية والوظيفية

المبحث الثالث: معاني النحو من منظور التوليدية والتداولية

توطئة:

إن البحث في معاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني يكشف عن أفق معرفي واسع يتجاوز حدود النحو بوصفه علما للقواعد إلى اعتباره مجالا حيويا لتشكيل المعنى وتوليد الدلالة، فقد تعامل الجرجاني مع النحو من حيث كونه آلية تفسيرية وأداة منهجية لفهم كيفية بناء العلاقات بين الكلمات والتراكيب حتى تكتسب دلالتها داخل الخطاب، لا في استقلالها الفردي، ومن هنا برز وعيه العميق بأن المعنى لا يدرك من الألفاظ المنعزلة، وإنما هو ثمرة علاقاتها في النظم، ومن خلال الغرض والمقام الذي يوجهها، هذه الرؤية تجعل من معاني النحو عنده أساسا نظريا يمكن قراءته في ضوء ما شهدته اللسانيات المعاصرة من تحولات كبرى.

لقد قامت البنيوية منذ بداياتها على فكرة أن اللغة نسق من العلاقات بين الدوال والمدلولات، مما أرسى مفهوم البنية المغلقة التي تتحدد فيها العناصر بمواضعها داخل النسق، وهنا نجد تقاطعا واضحا مع تصور الجرجاني الذي جعل من النظم محورا لفهم المعنى، فاللفظة عنده لا قيمة لها في ذاتها، بل تستمد دلالتها من موقعها وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، وفي السياق نفسه نجد أن الأسلوبية وما حملته من اهتمام بالتأثير الجمالي والنفسي في المتلقي، مبرزة أثر الانزياحات والاختيارات التعبيرية في تشكيل دلالة النص، وفي هذا المستوى يلتقي عبد القاهر معها بعمق، فقد كان حرصا على بيان أن التقديم والتأخير والحذف... وكذا مباحث علم المعاني، حيث تحولت هذه العمليات عنده من مجرد تحولات نحوية إلى آليات لتوليد دلالات إيحائية أعمقَ تتصل بالمتلقي وتوقعه النفسي.

ومع تطور البحث اللساني، اتسع المجال إلى لسانيات النص التي حولت النظر من نطاق الجملة إلى فضاء النص، فأولت عنايتها بالتماسك والانسجام، وهي بهذا الاعتبار لا تبدو بعيدة عن تصور الجرجاني، فقد كان واعيا منذ البداية بأن النص وحدة متماسكة، وأن العلاقات النحوية لا تؤدي دورها إلا بقدر ما تحفظ للنص بنيته الدلالية الكلية، ومن هنا كانت عنايته بالربط والاختيار والتأويل مما يجعل نصوصه قريبة من مفاهيم النصية الحديثة. كما أن الناظر والمدقق في تراث الجرجاني يكشف أن ما يُعرف اليوم بالنظرية السياقية له جذور راسخة في مشروعه النقدي واللغوي، فقد أرسى أسس نظرية النظم بوصفها تصورا يربط بين ترتيب الألفاظ وتأليفها وبين ما تحمله من معان في الذهن والعقل، ومن هنا يتضح أن النظم عنده لا ينفصل عن السياق، بل هو عينه، إذ يقوم

على تعليق الكلمات بعضها ببعض لتوليد المعنى وتشكيل الدلالة، وهو ما يجعل من رؤيته لبنية الخطاب امتدادا أصيلا لمفهوم السياق في اللسانيات المعاصرة. وهو ما يجعل من رؤيته لبنية الخطاب امتدادا أصيلا لمفهوم السياق في اللسانيات الحديثة.

وإذا كان السياق قد كشف عن أبعاد النظم عند الجرجاني فإن النظر من زاوية اللسانيات الوظيفية يضيء جانبا آخر من معاني النحو، حيث تتحول التراكيب إلى أدوات تؤدي وظائف مخصوصة في إنتاج المعنى وخدمة الغرض، فالمبتدأ والخبر، والتقديم والتأخير، والحذف...كلها آليات شكلية بقدر ما هي وسائل لتوليد المعاني الوظيفية، تستجيب لغرض المتكلم وتوقعات المخاطب، وبهذا يغدو النحو عند عبد القاهر نظاما وظيفيا تتظافر فيه العلاقات التركيبية والدلالية لخدمة الخطاب، لا مجرد بنية صورية قائمة بذاتها.

أما التحولات التي جاءت بها اللسانيات التوليدية مع تشومسكي، فقد جاءت لتعيد التفكير في اللغة باعتبارها نظاما مولّدا له بنية عميقة تتجلى عبر تحولات وصيغ سطحية، ورغم تباعد السياق التاريخي والمعرفي، إلا أن عبد القاهر أبان عن وعي مشابه في حديثه عن التحولات التركيبية، حيث يرى أن الحذف أو التقديم وغيرها، ليست إلا وجوها لتوليد المعنى وصياغته في صور متعددة تخدم الغرض المقصود.

ولم تكن التداولية بمنأى عن تصور الجرجاني، إذ ظهرت لتجعل من مقاصد المتكلم وأفق استيعاب المخاطب وأفعال الكلام ركائز لفهم الدلالة، وهنا يلتقي عبد القاهر معها التقاء وثيقا، فقد كان شديد الوعي بأن الحذف مثلا لا يُفهم في ذاته، بل يدرك أثره حين يستدعي ذهن المتلقي لاستكمال ما سكت عنه اللفظ، وبذلك تتحول العملية إلى تفاعل تداولي يشارك فيه المتكلم والسامع على السواء، وهو ما يكشف أن فعل النحو عنده ليس مجرد بناء شكلي، بل آلية لتوليد المعنى في تفاعل حي بين المتكلم والمخاطب.

بهذا يتبين أن معاني النحو في نظر الجرجاني تلتقي مع التيارات اللسانية الحديثة في جوهرها؛ لأنها جميعا تنظر إلى اللغة باعتبارها خطابا لا ينفصل فيه اللفظ عن المعنى، لا البنية عن الوظيفة، ولا الشكل عن الأثر. ومن ثَمّ فإن إعادة قراءتها اليوم في ضوء هذا التقاطع اللساني ليست مجرد عودة إلى الماضي، وإنما هي محاولة لإبراز ما يحمله التراث من طاقة نظرية كامنة قادرة على الإسهام في فهم اللغة ضمن أفقها التداولي والنصي والوظيفي.

المبحث الأول: معاني النحو من منظور البنيوية والأسلوبية والنصية

يتناول هذا المبحث معاني النحو من منظور البنيوية والأسلوبية والنصية، ضمن رؤية تكشف عن أبعاد متكاملة للظاهرة اللغوية، فالمقاربة البنيوية تنظر إلى النحو باعتباره نظاما من العلاقات الداخلية، التي ترسم انتظام اللغة وتحدد طبيعة الارتباط بين عناصرها، ومن هذا الأساس ينشأ المنظور الأسلوبي ليُبرز كيف تتحول هذه التراكيب إلى أداة للتعبير الفني، حيث يظهر الانزياح والاختيار النحوي، باعتبارهما أداتين لتحقيق التميز الأسلوبي وإضفاء البعد الجمالي على الكلام، في حين نجد أن المقاربة النصية توسع مجال الرؤية من مستوى الجملة إلى فضاء النص الكامل، فتجعل من العلاقات النحوية وسيلة لتحقيق التماسك والانسجام وبناء المعنى في سياق كلي.

وبهذا يتضح أن هناك ترابطا بين المقاربات الثلاثة، حيث تشكّل البنيوية قاعدة لفهم النسق الداخلي، وتستثمرها الأسلوبية لإبراز الأثر الفني، بينما تستند النصية عليهما معا لتفسير آلية عمل النحو في بناء النص وإحكام وحدته الدلالية، وبذلك يصبح النظر إلى معاني النحو من هذه الزوايا المتكاملة سبيلا لتجديد الوعي بقيمته في مستوياتها البنيوية والجمالية والتواصلية.

المطلب الأول: معاني النحو في ضوء لسانيات فرديناند دي سوسير

لم يكن التفكير في اللغة بوصفها نظاما قائما على العلاقات الداخلية حكرا على اللسانيات الحديثة،، إذ تعود جذوره إلى مباحث التراث العربي، وبصورة لافتة في تصور الجرجاني لمعاني النحو ووظيفتها في إنتاج المعنى، وحين نمعن النظر في المفاهيم التي بلورها دي سوسير في تأسيس اللسانيات البنيوية، كالثنائيات المميزة بين اللغة والكلام، والدال والمدلول، والتزامنية والتعاقبية، والعلاقات التركيبية والاستبدالية، نلحظ أن هذه المفاهيم تجد ما يقابلها، بصورة وظيفية في نظرية النظم عند الجرجاني، حيث تنتظم العناصر اللغوية في سياق دلالي لا تُستمد فيه القيمة من اللفظ المفرد، وإنما من موقعه في السياق، ومن علاقاته بغيره، ومن هذا المنظور تتضح إمكانات المقاربة بين المشروعين،

باعتبار أن معاني النحو عند عبد القاهر تمثل بنية تفسيرية تُقارب اللغة لا من زاوية الشكل فقط، وإنما بوصفها نسقا دلاليا تحكمه علاقات وظيفية، تلتقي في جوهرها مع الرؤية البنيوية الحديثة.

تتجلى أولى نقاط الالتقاء بين دي سوسير والجرجاني في رفض المعيارية الشكلية المحضة في دراسة النحو، لما تمثله من نزعة شكلية تقيد البحث اللغوي وتغفل أبعاده الدلالية والسياقية، فقد

انتقد سوسير النحو التقليدي، مبينا أن جذوره تعود إلى منهج اليونان في تقعيد اللغة، واقتفى الفرنسيون أثرهم لاحقا، حيث يقوم على أسس منطقية جامدة ويُغفل الملاحظة العلمية للغة في مجالها الاستعمالي المباشر، بحيث ينحصر في تمييز البنى الصحيحة من غير الصحيحة[1]. وفي السياق نفسه وجه الجرجاني نقده إلى ما آل إليه النحو في زمانه في صورته الشكلية، حيث لم يكن النحو في تصوره مجرد منظومة من القواعد الضابطة للمستوى التركيبي الشكلي للغة، أو علما يقتصر على البحث في أواخر الكلم وبسطها، بل كان عنده علما وثيق الصلة بالمعاني وباللغة في حال تداولها واستعمالها الفعلي، فهو جزء لا ينفصل عن سياق الكلام ترجع إليه المعاني وتعلل به جودة الخطاب وجماله أو ضعفه ورداءته[2].

أولا: اللغة والكلام بين دي سوسير والجرجاني

تقوم اللسانيات عند دي سوسير على مبدأ أساسي يتمثل في ضبط مجال البحث اللساني ضمن حدود ما تسمح به اللغة نفسها، من حيث قابليتها للوصف والتاريخ، فليست الألسنية علما منفتحا على كل ما يتصل باللغة، بل علم يتوخى معالجة البنية اللغوية كما تتجلى في ذاتها، وفي حدود ما يمكن أن يستخلص منها، ومن بين هذه الحدود أيضا ذلك الجهد اللساني المستمر في استقراء لغات العالم المختلفة، لا من أجل حصرها أو تصنيفها، وإنما سعيا إلى استنباط القوانين العامة التي تنظمها، والتي يمكن أن تلتقي فيها على نحو كلي. وبهذا التصور تعد اللغة ظاهرة ذات وظيفة أولى هي التبليغ، ومن ثَمّ فإن "فرديناند" لا ينظر إليها كأداة استعمال فحسب، بل يرى فيها نظاما من العلاقات والبنية المترابطة، لا يكتسب أي عنصر فيها دلالته إلا من خلال موقعه في النسق، وعلاقته بسائر الوحدات المكونة له، فاللغة عنده ((نظام وبنية))[3]، وانطلاقا من هذا التصور البنيوي يرى "دي سوسير" أن النظام اللغوي الإنساني ليس مجرد تجميع لوحدات صوتية أو دلالية، بل هو بنية نسقية تحدَّد فيها قيمة كل عنصر من خلال الفروق والعلاقات التي تربطه بسائر العناصر

[1]- ينظر: مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013م، ص225.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص28.

[3]- مدخل إلى المدارس اللسانية، السعيد شنوفة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط1، 2008م، ص21.

داخل المنظومة، فهو ((مجموعة العلاقات الرابطة بين العلامات اللسانية بما يجعل منها وحدات متناسقة ذات قيم ووظائف))[1].

وعليه تُفهم اللغة عند سوسير بوصفها نظاما قائما على ترابط الوحدات ضمن بنية كلية، إذ لا تكتسب العناصر اللغوية معناها في ذاتها، بل من خلال موقعها ضمن شبكة من العلاقات البنيوية، فقد ((فهم اللغة على أنها نظام علامات، نظام كل عناصره متماسكة، أي فيه يقتضي كل شيء الآخر بشكل متبادل، فيه كل عنصر يتحدد من خلال موقعه في الشبكة الكلية للعلاقات))[2].

يرى "دي سوسير" أن اللغة لا تُفهم إلا بوصفها نظاما مترابطا يعمل كوحدة كلية، إذ إن عناصرها لا تحمل دلالة تُذكر ما لم تكن في سياقها البنيوي المتكامل، فالاشتغال على الوحدات اللغوية باعتبارها وحدات مستقلة يفضي إلى فقدان المعنى؛ لأن كل عنصر لغوي يستمد قيمته من موقعه داخل النسق العام، حيث ((تحصل كل علامة مفردة على قيمتها من خلال هذه الشبكة))[3] ، وهذا التصور يكشف عن البعد الجماعي للغة، فهي ليست نتاجا فرديا، بل ظاهرة اجتماعية تؤدي وظيفة أساسية في إيصال المعنى إلى الآخر وتحقيق التفاهم[4]، ومن هذا المنظور يتجاوز دي سوسير الفهم السطحي للغة بوصفها مجرد أداة صوتية، ليؤكد طابعها التركيبي والوظيفي في الوقت نفسه.

ينطلق "سوسير" من اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية أصيلة تؤدي دورا محوريا في تنظيم التفاهم بين الأفراد داخل الجماعة، فاللغة في نظره ليست ملكة فردية فحسب، بل نسق مشترك تحكمه أعراف جماعية، ترسخه كبنية لغوية ذات صبغة اجتماعية، ومن هذا المنطلق ميز سوسير بين "اللغة" و"الكلام" بوصفهما بعدين متكاملين؛ الأول يمثل الإطار البنيوي الموحد الذي يتبلور داخل المحيط الاجتماعي، بينما الثاني يجسد الممارسة الفردية التي من خلالها تفعيل ذلك النظام في سياق التواصل.

---

[1]- مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، الطيب دبة، دار كنوز المعرفة العلمية، ط1، 2024م، ص82.

[2]- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجيته بارتشت، ترجمة: سعيد حسن بحيي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2004م، ص110.

[3]- المرجع نفسه، ص110.

[4]- ينظر: مدخل إلى المدارس اللسانية، السعيد شنوفة، ص21.

فاللغة عنده بنية ذهنية واجتماعية على نحو متكامل، تتجاوز قدرات الأفراد، وتُكتسب تدريجيا في أذهانهم نتيجة الانخراط في البيئة اللغوية، أما الكلام فهو أداء شخصي يُعبر فيه المتكلم عن مقاصده ضمن ما تتيحه له البنية اللغوية، وعلى الرغم من هذا التمييز لا يرى سوسير بين الاثنين قطيعة، بل يؤكد على تلازمهما، إذ لا يتحقق الكلام إلا استنادا إلى اللغة، كما أن اللغة لا تدرك فعليا إلا من خلال تحققها في الكلام، ومن هنا تنشأ بين اللغة والكلام علاقة وظيفية بنيوية، يتوقف كل منهما على الآخر وجودا ومعنى، إذ يعتمد كل منهما على الآخر، فاللغة تمثل الأداة التي ينبني عليها الكلام، في حين يعد الكلام نتاجا فعليا لها[1]، غير أن هذا الاعتماد المتبادل لا يُلغي التمايز الجوهري بين المستويين، فهما رغم ترابطهما كيانان مختلفان من حيث الطبيعة والوظيفة، وقد أقرّ "سوسير" بأهمية هذا التلازم، لكنه شدّد على أن الدراسة العلمية ينبغي أن تميز بينهما، لا أن تخلط بينهما أو تدمجهما في وحدة واحدة، ومن ثَمّ وجّه اهتمامه إلى دراسة اللغة بوصفها نسقا قائما بذاته يستحق أن يدرس من أجل ذاته، لا بوصفه تابعا للكلام أو فرعا منه.

لم يكن الفصل بين اللغة والكلام غائبا عن وعي البلاغيين العرب، بل نجده متجذرا في صلب نظرية النظم عند عبد القاهر التي لا تقوم على المعالجة الشكلية للعبارات، بل تنبني على تمييز جوهري بين ما يُعد من قبيل الملكة الجماعية المستقرة في أذهان أهل اللسان وما يُعد فعلا فرديا يصدر عن المتكلم في سياق مخصوص. لقد أدرك الشيخ أن اللغة نظام كامن في الذهن الجماعي، لا تُفهم من خلال مفرداتها منعزلة، بل من خلال كيفية نظمها وتركيبها في الكلام، أي في الفعل اللغوي الفردي الذي يتم به تحقيق المقاصد، واستيفاء شروط الفصاحة والبلاغة، وعليه يتضح من تصور الشيخ أن الخطاب اللغوي ينبني على ما استقر في العرف والعادة بين الناس، حيث لا يُصاغ الكلام إلا وفق ما يتداولونه فيما بينهم، ويسير على الطريق الذي درجوا عليه؛ لأن ((الناس خوطبوا بما يتعارفونه، وسلك باللطف معهم المسلك الذي يسلكونه))[2]، مما يكشف عن البعد الاجتماعي في نظرته للغة، وهذا المعنى يلتقي مع ما قرّره سوسير، حين جعل اللغة ظاهرة اجتماعية لا تقوم إلا في إطار الجماعة اللغوية التي تتداولها، وتستمد قيمتها من انتظام الناس في استعمالها.

[1]- ينظر: محاضرات في الألسنية العامة، فرديناند دي سوسير، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986م، ص32.

[2]- دلائل الإعجاز، عيد القاهر الجرجاني، ص140.

وفي هذا السياق يظهر الكلام عند الجرجاني بوصفه مظهرا إجرائيا لاستعمال اللغة، يتخذه المتكلم وسيلة للتعبير عن مراده، وترجمة أغراضه على ضوء المقام، فالكلام ليس محض نطق بألفاظ، بل تأليف واع بينها يجري على وفق قوانين التناسب والتآلف الدلالي، في المقابل تمثل اللغة عنده إطارا نظاميا، لا يخضع لإرادة المتكلم، وإنما يُكتسب من خلال الاستعمال الجماعي والتداول المستمر، حيث قرر الجرجاني أن اللغة تؤدي وظيفتها من حيث كونها وسيلة للتواصل بين المتكلمين والسامعين، إذ ((يكون للذي يجيء بها مضموما بعضها إلى بعض غرض فيها ومقصود))[1].

ومن هنا فإن نظرية النظم لم تنطلق من الكلام بوصفه مظهرا صوتيا فحسب، بل من العلاقة الوظيفية بين اللغة بوصفها نسقا مسبقا والكلام بوصفه تحققا لهذا النسق في سياق مخصوص، وقد دلّ على هذا التأسيس الجرجاني كثرة مواضع التمييز بينهما، من ذلك قوله: ((أن الألفاظ المفردة التي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد))[2]، فإن كانت الرؤية البنيوية عند سوسير ميّزت بين اللغة بوصفها نظاما اجتماعيا مشتركا والكلام باعتباره فعلا فرديا خاصا، فإن هذا التمييز لم يكن غائبا عن وعي عبد القاهر الذي قرر في مواطن كثيرة أن الكلم لا تقصد لذاتها، بل لما تفضي إليه من معنى، فاللغة في تصوره لا تدرك من خلال مفرداتها منفصلة، بل تُفهم باعتبارها نسقا منتظما يتوسله المتكلم لإيصال مراده إلى السامع، فترى ((أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده))[3].

ومن هذا المنطلق تتحد اللغة في بنيتها العميقة مع وظيفة التواصل التي تجعل من انتظام الألفاظ وتآلفها شرطا لإدراك المعنى، لذا فإن عبد القاهر لم يكتف بإثبات أن الكلام فعل فردي، بل ربط بين هذا الفعل وبين مقاصد التبليغ، مؤكدا أنّ الألفاظ لا تكتسب دلالتها إلا من خلال السياق، وأن الفائدة لا تكون إلا من ضم بعضها إلى بعض، وبهذا تتجلى الوظيفة التبليغية للغة التي جعلها الجرجاني ركيزة في نظريته في النظم، بقوله:((وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها

[1]- المرجع السابق، ص473..

[2]- المرجع نفسه، ص539.

[3]- المرجع نفسه، ص530.

الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه ويرجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض))[1].

وانطلاقا مما سبق نرى أن هناك تقاربا بين رؤية عبد القاهر مع ما قرره دي سوسير في التمييز بين اللغة والكلام، إذ يرى كل منهما أن اللغة تمثل نسقا اجتماعيا مجردا يقوم على الاصطلاح والاتفاق، بينما الكلام هو تحقق فردي لهذا النسق، يصدر عن المتكلم بقصد واع وترتيب ذهني سابق، فاللغة عند الجرجاني لا تكتسب معناها إلا من خلال النظم الذي يحكم انتظام المعاني، وهو ما يتوافق مع رؤية سوسير للكلام بوصفه فعلا شخصيا يخضع لبنية نفسية خاصة، لا مجرد استحضار عناصر اللغة، وهو ما يجعل معاني النحو من منظور عبد القاهر غير قابلة للفصل عن البنية النفسية والتداولية للكلام.

ثانيا: قيمة ومزية الألفاظ داخل النظم

إن قيمة اللفظ لا تتبدّى في انفراده وصورته المجرّدة، وإنما تتجلّى من موقعه مزيته بموضعه من التأليف، وحسن جواره لما يليه من الكلم، فليست الألفاظ في ذاتها ما يمنح الكلام دلالته، وإنما ما ينشأ بينها من علائق تجعل اللفظة تكتسب معناها الخاص تبعا لصلتها بما يحيط بها، هذا التصور الجوهري لقيمة اللفظ هو ما شكل أساس التفكير عند الجرجاني، إذ رأى أن التمايز بين الألفاظ لا يعود إلى طبيعتها الذاتية، بل يتصل بمدى ملاءمتها للمواضع التي ترد فيها، حيث تنشأ قيمتها من خلال علاقاتها السياقية، وعلى نحو مواز نظر "دي سوسير" إلى العلامة اللسانية بوصفها عنصرا لا تُفهم دلالته في عزلة عن بقية عناصر النظام، بل تتشكل قيمته داخل البنية الكلية انطلاقا من علاقات وتجاور بين أجزائها[2]، وبهذا المفهوم يلتقي الرجلان في رؤية تؤسس لفهم اللغة كمنظومة تتجاوز المفردات إلى البنية الكلية التي تكتسب فيها الوحدات معناها من انتظامها وعلاقاتها.

يقدِّم "سوسير" تشبيها دقيقا ومحوريا لإدراك طبيعة النظام اللغوي من خلال تمثيله بلعبة الشطرنج، وهو تشبيه يكشف عن جوهر البنية اللغوية باعتبارها نسقا من العلاقات، لا من مجموعة من العناصر المعزولة، فمجموع القطع من الشطرنج، مهما اختلفت مادة صنعها، سواء كانت من الخشب أو العاج، تبقى ذات وظيفة ثابتة؛ لأن قيمتها لا تُستمد من مادتها الفيزيائية، بل من

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص528.

[2]- ينظر: محاضرات في الألسنية العامة، فرديناند دي سوسير، ص37.

موضعها في النظام ومن القواعد التي تحكم تحركاتها، على هذا الأساس فإن تغيير مادة القطع لا يؤثر في جوهر اللعبة، بخلاف أي تعديل في عدد القطع أو في قواعدها الذي يفضي إلى إخلال بالبنية الكلية للنسق، وهذا ما يسري على النظام اللغوي بدقة، إذ لا تُكتسب القيمة الدلالية للوحدات اللغوية من خصائصها الذاتية، وإنما من موقعها ضمن شبكة العلاقات الداخلية[1]، ومن هنا يميز "سوسير" بين ما هو داخلي يسهم في إنتاج المعنى وما هو خارجي لا تأثير له على بنية النظام. إن هذا التصور يكرّس مبدأ الانتظامية بوصفه أساسا لفهم اللغة ويبرز أن المعنى ليس معطى جاهزا في اللفظ، بل حصيلة نسق يتكون من تفاعل العلاقات بين الوحدات داخل النظام.

يُعدّ تصور الجرجاني لقيمة اللفظ داخل النظم تأسيسا مبكرا لفهم العلاقة البنيوية بين العناصر اللغوية، إذ لا يمنح اللفظ مكانته من حيث هو مفرد مستقل، بل من حيث موقعه ووظيفته داخل التركيب، فاللفظ لا يكتسب مزيته إلا بقدر ما ينسج من علاقات معنوية مع ما يليه وما يسبقه، وهي الرؤية التي بلورها بقوله: ((أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة وإنما تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ))[2]، وترسيخا لمنهجه في بيان أثر النظم في إضفاء القيمة على الألفاظ يضرب لذلك أمثلة كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[3]، مبينا كيف تتجلى بلاغة النظم في اختيار الألفاظ وربطها ضمن سياق مخصوص يجعل من كل كلمة طرفا في شبكة معنوية دقيقة، حيث تظهر الخصوصية الأسلوبية للنص من خلال عناصر متعددة أهمها: نداء الأرض ثم أمرها بما يخصها، وإضافة الماء إلى الكاف في (ماءك)، نسبة الفعل إلى الأرض (ابلعي)، وإلى السماء (أقلعي) بما يرسخ التوازن بين الطرفين في الخطاب ، استعمال المبني للمجهول (وغيض الماء)، الوقع التقريري الحاسم في (وقضي الأمر) بما يدل على الانتهاء القطعي، ثم الاستقرار في التعبير (واستوت على الجودي)، والذي يوحي بالسكينة بعد العاصفة، وأخيرا مقابلة (قيل) في

[1]- ينظر: دروس في الألسنية العامة، فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرماوي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ط1، 1985م، ص139.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص46.

[3]- هود، الآية: 44.

بداية الآية مع (قيل بعدا للقوم الظالمين) في ختامها، على نحو يبرز التماثل والاتساق في بناء النص، ويشد نهايته إلى بدايته[1]. كل هذه العناصر تُفضي عند الجرجاني إلى نتيجة محورية مفادها أن الألفاظ لا تكتسب مزيتها من ذاتها المفردة، وإنما من نسقها في الجملة، وعلاقاتها بما يجاورها، فلا فضل لكلمة على أخرى إلا من حيث موقعها، ومدى ملاءمتها لما قبلها وما بعدها، وهو ما يجسد نظريته في النظم التي ترى في اللغة نظاما لا يُفهم إلا من خلال ترابط مكوناته.

وبالنظر إلى التشبيه الذي عقده سوسير في تشبيهه للنظام اللغوي وقيمة المفردة فيه بلعبة الشطرنج، نجد ما يقابله عند الجرجاني، حيث يشبه نظام اللغة بنظامي النسيج والحلي، مبرزا من خلال هذا التشبيه أن القيمة الجمالية والمعنوية للفظ لا تنبع من كونه مفردا، بل من موضعه في البنية ومن تعلقه بما حوله، فكما أن جمال الديباج لا يتأتى من خيط منفرد، وإنما من طريقة نسجه وتداخل خيوطه وانسجامها، وكما أن رونق الحلي لا يظهر من جوهرة بعينها منعزلة عن غيرها، بل من تناسق مواقعها ووجودها جنبا لجنب مع أخواتها، كذلك الشأن في اللغة، إذ لا يحسن إدراك فضل اللفظة إلا بالنظر إلى موقعها في الجملة[2].

ومن هذا المنظور يؤكد عبد القاهر أن الخطأ في ترتيب الألفاظ يشبه الخلل في نسج الثوب أو تنسيق الجواهر، حيث يفسد الكل وإن كانت الأجزاء سليمة في ذاتها، وهذا التصور يكرس رؤيته للغة كنظام متكامل تتحدد فيه المعاني من خلال علاقات التآلف والتجاور، لا من خلال المفردات المعزولة، وهو جوهر ما عبّر عنه في نظريته في النظم، حيث تتجلى قيمة التعبير في إحكام العلاقات بين الكلمات، لا في مجرد اختيار الكلمات فقط، حيث ((إنه لا يكون الضم فيه ضما، ولا الموقع موقعا حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو، وأنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضا من غير أن تتوخى فيها معاني النحو لم تكن شيئا تدعى به مؤلف، وشبه معه بمن عمل نسجا أو صنع على الجملة صنيعا ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع))[3].

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص46.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص362.

[3]- المرجع نفسه، ص370-371.

إن مبدأ الانتظام في اللغة لم يكن غائبا عن وعي علماء العربية القدامى، فقد مهدت جهودهم المبكرة لتصورات لسانية بالغة النضج، كما يتجلى ذلك بوضوح في مشروع عبد القاهر الذي قدم رؤية دقيقة للغة بوصفها نظاما تتآلف فيه الألفاظ من خلال علاقاتها التركيبية، وقد بدت طريقته في تناول الظاهرة اللغوية قريبة في جوهرها من التصور البنيوي الذي بلوره دي سوسير ، لاسيما في تأكيده أن اللغة نسق من العلاقات، لا مجرد تجميع لكلمات مفردة، ويتجلى هذا الاشتراك المفهومي بوضوح إذا ما قارنا بين تشبيهات الجرجاني الثلاثة للنظم، النسيج والحلي من الذهب والفضة، وبين تشبيه دي سوسير للغة بلعبة الشطرنج، حيث لا يتأسس المعنى على قيمة المفردة في ذاتها، بل من موقعها ضمن شبكة العلاقات الداخلية، وتبدو تشبيهات الشيخ أكثر انفتاحا من الناحية التصويرية، إذ تبرز أن جمال القول كجمال الحلي لا يرجع إلى المادة الخامة وحدها، وإنما إلى حسن السبك وجودة الصياغة، بما يؤكد أن انتظام الألفاظ في السياق هو الذي يُكسبها قيمتها الدلالية، ومن ثَمّ فإن قيمة اللفظ لا تستمد من معناه المعجمي المجرد، وإنما من وظيفته داخل النظم، أي من النسق العلائقي الذي ينتج الدلالة عبر تآزر وتآلف العناصر.

ويقودنا النظر في قيمة اللفظ ضمن النظم إلى الوقوف على قضية التعليق، التي تعد من أهم الوسائل التي تكشف عن موقع اللفظ ودوره في إنتاج المعنى داخل البنية التركيبية، حيث إنه لم يكن اللفظ المفرد في نظر الجرجاني يحمل أية قيمة معتبرة ما لم يُدرج ضمن بناء تركيبي يربطه بغيره من الألفاظ في علاقة وظيفية محددة، فوجّه عنايته نحو تلك العلائق النحوية التي تمنح اللفظة فاعليتها داخل الجملة، ومن هنا أصبح التركيب هو المجال الحقيقي الذي تتجلى فيه القيمة الدلالية للفظ، حيث لا تتحقق المعاني إلا من خلال انتظام الألفاظ في شبكة من العلاقات التي تُفضي إلى المعنى المقصود، إذ يقول: ((واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم، هو معنى واحد لا عدة معان، كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو (ضرب)، وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق))[1].

[1]- المرجع السابق، ص412-413.

إنّ استعمال الجرجاني لمصطلح التعلق لم يكن عشوائيا، وإنما جاء ليعكس وعيا بأن الكلام ليس مجرد تتابع للألفاظ، بل بناء يتأسس على علاقات معنوية تضبطها روابط نحوية، فالتعليق عنده ليس توجيها إعرابيا، بل هو ما يقوم عليه المعنى في جوهره، إذ يصح موضع كل لفظ من الآخر، ويرسم شبكة من العلاقات تؤدي المقصود، ويتجلى ذلك في انتظام المفردات ضمن وظائف نحوية محددة كالفاعلية والمفعولية والمبتدأ والخبر... حيث لا تكون القيمة للفظ إلا بقدر ما يقتضيه التركيب من تعلق بما قبله وما بعده وفق نظام يحكمه الترتيب وقواعد النحو، والوقوف على ما يصلح أن يكون عاملا أو معمولا. وهكذا ينبني المعنى عند عبد القاهر على شبكة من العلائق النحوية، لا يُتصور فيها لفظ قائم بذاته، بل كل عنصر يكتسب دلالته من موضعه وعلاقته بسائر أجزاء النظم.

وهذا ما يتقاطع بوضوح مع ما قرره سوسير، حين نظر إلى اللغة كنظام مترابط، لا تُدرك وحداته إلا من خلال العلاقات القائمة بينها، والتي أكد فيها أن القيمة اللغوية لا تُستمد من الوحدة في ذاتها، وإنما من موقعها داخل البنية الكلية، حيث يقول: ((إن اللغة نظام من العناصر المعتمد بعضها على بعض، تنتج قيمة كل عنصر من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد))[1]. غير أن الجرجاني لم يكتف بإدراك أن المعنى وليد العلاقات بين الألفاظ، بل مضى أبعد من ذلك، حيث قام برصد وجوه التعليق الممكنة بين المكونات الأساسية للتركيب، محددا سبل وطرائق الربط التي تربط الاسم والفعل والحرف ضمن نسق صرفي دقيق، وقد بيّن أن القيمة التركيبية والدلالية لا تُفهم إلا من خلال العلاقات الصرفية التي تكون بين الوحدات، مشيرا إلى أن الكلام في جوهره يتكون من ثلاثة عناصر؛ اسم وفعل وحرف، فالتعليق بين عناصر الكلام يخضع لمبادئ تركيبية ودلالية، تجعل المعاني متشابكة في نسق مترابط، بحيث يصبح كل عنصر في موقعه ووظيفته لبنة أساسية، تسهم في توليد المعنى الكلي.

ثالثا: ثنائيات دي سوسير (اللفظ والمعنى) و(الدال والمدلول)

تعد ثنائية اللفظ والمعنى أو ما يعرف في اللسانيات الحديثة بثنائية الدال والمدلول، من القضايا المركزية التي شغلت التفكير اللغوي على مر العصور، فقد تناولها الدرس العربي القديم ضمن إطار (اللفظ والمعنى)، بينما أعيد إنتاجها في اللسانيات البنيوية الحديثة، ولا سيما دي سوسير من خلال ما اصطلح عليه ب"العلامة اللغوية"، وتقوم هذه العلامة وفق تصوره على علاقة ترابطية بين

[1]– علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م، ص 134.

(الدال) وهو الصورة السمعية للكلمة، و(المدلول) وهو المفهوم الذهني المرتبط بها، حيث تقوم العلاقة بينهما على وحدة لا تنفصم في العلامة اللغوية، فاللغة بحسبه لا تنشأ إلا من خلال هذا الترابط بينهما، وهذا ما أكده الجرجاني بقوله: ((أن اللغة تجري مجرى العلامات والسمات ولا معنى للعلامة أو السمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلا عليه))[1]، ولا يكون ذلك من علاقة طبيعية أو عقلية، بل هو محض تواضع واصطلاح، ولذلك فالعلاقة بينهما اعتباطية، فالكلمة لا ترتبط بمعناها لضرورة منطقية، وإنما لأن الجماعة اللغوية تواضعت على هذا الارتباط، من هنا تُفهم العلامة بوصفها نتاجا لترابط عنصرين اعتباطيين لا يملك أحدهما استقلالا دلاليا خارج هذا الارتباط.

وعلى الرغم من اختلاف الخلفية المعرفية والمنهجية، فإن عبد القاهر يُبدي وعيا مبكرا بطبيعة هذا الترابط، إذ لا يرى في اللفظ قيمة ذاتية سابقة على السياق، ولا في المعنى دلالة قائمة بذاتها خارج الاستعمال، فاللفظ في نظره لا يحمل دلالته بذاته، وإنما يكتسبها من موقعه في التركيب، لذلك لا يُفضل بين لفظ وآخر إذا اشتركا في الدلالة ما داما يؤديان الوظيفة نفسها، إذ يقول: ((هل يتصور أن يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به حتى يتصور في الاسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نبأ عنه وأين كشفنا عن صورته من الآخر فيكون الليث أدل من السبع المعلوم من الأسد))[2]، وفي المقابل يعرض سوسير مثالا يُبرز من خلاله الطابع الاعتباطي للعلامة اللغوية، فيرى أن لفظة (أخت) في اللغة الفرنسية، والتي تنطق ب(soer)، لا تجمعها أي علاقة منطقية أو طبيعية بالفكرة الذهنية التي تدل عليها، حيث لا يوجد ما يبرر اقتران هذا التسلسل الصوتي بذلك المفهوم بعينه، فالمعنى هنا لا ينبثق من داخل اللفظ، بل يُفرض عليه من الخارج بوصفه اتفاقا اجتماعيا، ويمكن التعبير عن الفكرة نفسها بألفاظ أخرى في لغات مختلفة دون أن يتغير مدلولها الذهني، مما يؤكد أن الصلة بين الدال والمدلول ليست ذاتية ولا عقلانية، بل تُبنى على اعتباط لغوي تحكمه منظومة داخلية من الفوارق الصوتية والمعنوية داخل كل لغة[3].

[1]- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص376.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص44.

[3]- ينظر: محاضرات في الألسنية العامة، دي سوسير، ص89- 90.

ومن هذا المنطلق كان الجرجاني أقربَ إلى الموقف الوصفي لتفسيره لما قد يبدو مطابقا أو متقاربا بين الصوت والمعنى في بعض الكلمات، مؤكدا أن اللغة ليست نتاجا طبيعيا، بل نتاج ذهني نابع من الاصطلاح البشري، فعند تسمية الأشياء سعى الإنسان إلى المواءمة بين خصائص المدلول وما قد يناسب تمثيله صوتيا، دون أن تكون هذه العلاقة ضرورية أو ذات أصل فطري، بل هي علاقة قائمة على الإدراك الحسي والمعاني المستخلصة، حيث يقول: ((واعلم أن العقلاء بنوا كلامهم إذا قاسوا وشبهوا على أن الأشياء تستحق الأسامي لخواص معان فيها دون ما عداها، فإذا أثبتوا خاصة شيء لشيء أثبتوا له اسم))[1].

وفي السياق ذاته، يظهر عبد القاهر بوصفه سابقا في إدراكه أن المعنى لا يُستخلص من الوحدة اللفظية المستقلة، بل من موقعها داخل بناء لغوي تحكمه علاقات دقيقة، حيث بين أن ترتيب الحروف داخل الكلمة لا ينتج بذاته أثرا دلاليا ما لم يكن جزءا من نظام أوسعَ يُعنى بالعلاقات بين الكلمات في سياق الجملة، فلم يكن يرى في توالي الحروف سوى بعد صوتي لا يرقى إلى مستوى المعاني، بينما التركيب الحقيقي في نظره يتجسد حين تنتظم الكلمات وفق ترتيب عقلي مقصود، تنشأ عنه العلاقات النحوية والدلالية، ولذلك ميز بين الحروف المنظومة والكلم المنظومة، بقوله: ((وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه))[2]، ويدلّل على هذا المفهوم من خلال تمثيل يشير فيه إلى أنه ((لو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد))[3]، وهذا ما يتعلق بمستوى انتظام الحروف، حيث لا يرى الشيخ في ترتيبها أثرا دلاليا يُعتد به خارج النطق، ما لم تنتظم في بنية صرفية ذات وظيفة، في حين يرى أن ((نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس))[4].

يمكن أن نستنتج من هذا التقابل في الرؤى أن كلا من الرجلين يتفقان، على اختلاق السياقات المرجعية، في اعتبار البعد الصوتي في ذاته غير كاف لتوليد المعنى، ما لم يُستند إلى نظام

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص433.

[2]- المرجع نفسه، ص49.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

دلالي يُضفي عليه وظيفة تواصلية، فالصوت وفق هذا المنظور، لا يحمل قيمة إلا بقدر ما يدرج في شبكة من العلاقات التي تكسبه معنى، ومن ثَمّ تغدو الدلالة نتاجا لعرف اجتماعي ينشأ من توافق جماعي على الربط بين الدال والمدلول، وهو ما يفسر اختلاف اللغات تبعا لاختلاف هذا التواطؤ بين المجتمعات، لا اختلاف الأصوات ذاتها. ولو أمعنا النظر في مقاربة دي سوسير لمسألة العلاقة بين الدال والمدلول، يتضح أنه يؤسس عليها مجمل تصوره للعلامة اللغوية، معتبرا أن هذه العلاقة ذات طابع اعتباطي، أي أن اللفظ لا يحمل معنى ذاتيا، بل يكتسبه من خلال موقعه في النسق اللغوي والاجتماعي، هذا المنظور لا يبتعد كثيرا عن موقف الجرجاني ،الذي وإن اختلف في المنهج والمصطلح، يلتقي مع سوسير الذي يرى أن الألفاظ لا تكتسب قيمتها إلا من خلال انتظامها في بنية نحوية، تنظمها علاقات وظيفية، وتضبطها قواعد النحو، وهنا تتجلى معاني النحو بوصفها الأداة التي تفسر العلاقة بين الألفاظ (الدوال) ومعانيها (المدلولات) داخل التركيب، فليست معاني النحو سوى تلك النسيج من العلاقات التي تنشأ عن التقديم والتأخير، والتعليق، والإسناد، والتي تسمح للدال بأن يُحيل على مدلول محدد في إطار تداولي وسياقي منتظم، ومن ثَمّ فإن ما يؤسس للمعنى عند الجرجاني لا يكمن في اللفظة مفردة، وإنما في موقعها النحوي ووظيفتها داخل التركيب.

ونستنج مما سبق أن التصور الذي قدمه عبد القاهر لمفهوم (التأليف) يلتقي في جوهره مع مفهوم (التركيب) عند سوسير، إذ يؤكد كلاهما أن الوحدة اللغوية لا تؤدي دلالتها مستقلة، وإنما تتحدد مكانتها من خلال موقعها داخل البنية الكلية للنظام، فالمعنى لا يُستخلص من الكلمة في ذاتها، بل من علاقتها بالكلمات الأخرى ضمن السياق النحوي والدلالي، كما أن الربط العضوي بين الدال (اللفظ) والمدلول (المعنى) بوصفه شرطا لوجود العلامة، يمثل نواة مركزية في التفكير اللساني لدى الرجلين، مما يبرز تقاطعا مفاهيميا بين نظرية النظم في التراث العربي ونظرية العلامة في اللسانيات البنيوية، فاللغة عند سوسير ليست أصواتا منفصلة ولا أفكارا مجردة، بل نظاما تتجلى فيه العلاقة الجدلية بين الفكر والدال الصوتي، حيث لا وجود لفكر خارج التعبير اللغوي، ولا قيمة للصوت ما لم يتشكل في نسق دلالي، ومن هنا تتأسس العلامة على ترابط عضوي بين الدال والمدلول، إذ يشكلان وحدة لا تنفصم تجعل من اللغة أداة دالة ووظيفة تواصلية، غير أن قيمة هذه العلامة لا تكمن في ذاتها، بل تتحدد من خلال موقعها في البنية الكلية للغة، حيث تنشأ الدلالات

من شبكة العلاقات الداخلية بين العناصر، فيتحدد المعنى نسبيا تبعا للفروق والاختلافات داخل النسق[1].

تُظهر نظرة دي سوسير إلى العلامة اللغوية على أنها وحدة لا تقبل التجزئة، إذ تتكون من عنصرين متلازمين؛ الدال والمدلول، غير أن التلازم لا يعني إمكانية فهم كل منهما بمعزل عن الآخر؛ لأن فصل أحدهما عن الآخر يُفقد العلامة خاصيتها التركيبية، فالدال باعتباره تمثيلا صوتيا، لا يكتسب دلالته إلا من خلال اقترانه بالمدلول الذهني، والعكس كذلك، ومن هنا فإن إدراك المعنى لا يتحقق بمجرد الوقوف عند أحد العنصرين، بل يستدعي النظر في العلاقة الكامنة بينهما داخل البنية الكلية، ولبيان مقصده بشكل أوضح، يقدم سوسير مثالا يوضح من خلاله طبيعة العلاقة العضوية بين الدال والمدلول داخل العلامة اللغوية، مؤكدا أنها ليست علاقة تركيب بين عنصرين منفصلين، بل هي كيان لساني واحد لا يُتصور أحد طرفيه دون الآخر، بقوله: ((إذا قسمنا السلسلة المنطوقة إلى مقاطع؛ لأن المقطع لا قيمة له في النظام الصوتي (الفونولوجي)، فتعاقب الأصوات ليس شيئا لغويا إلا إذا عبر عن فكرة ما، أما أخذ هذا التعاقب للأصوات بصورة مستقلة أصبح مادة لدراسة فلسجية ليس إلا، ونفس الشيء بالنسبة لمدلول حينما يفصل عن الدال، فإذا نظرنا إلى مفهومات كل من (البيت) و (أبيض) و (رأى) وغيرها بصورة مستقلة، فهي جزء من علم النفس ولا تصبح كيانات لغوية إلا إذا ارتبطت بالصورة الصوتية))[2].

فكما يرى دي سوسير أن العلامة اللغوية كيان لساني لا يُختزل في الدال أو المدلول، بل في العلاقة البنائية التي تربط بينهما، فإن عبد القاهر يؤسس في نظريته للنظم تصورا مشابها من حيث رفضه التام للفصل بين اللفظ والمعنى؛ إذ يؤكد أن المعنى لا يُستقل عن اللفظ، وأن الدلالة لا تتحقق إلا في ضوء تأليف الألفاظ في نسق تركيبي منتظم، ومن هنا يلتقي المفكران في اعتبار الوحدة اللغوية ليست عنصرا مفردا، وإنما بنية قائمة على التآزر بين الدال والمدلول عند سوسير، ومن تعليق الألفاظ ببعضها في سياق نحوي عند الجرجاني، وبذلك تصبح البنية التركيبية بنية حيّة لا تكتمل دلالتها إلا داخل النسق الكلي الذي يربط بين اللفظ والمعنى في وحدة لا تقبل التجزئة، تتحول فيها اللغة من مجرد وعاء للمفردات إلى نسق كلي يحكمه منطق العلاقات قبل منطق الكلمات.

[1]- ينظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص174.

[2]- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ص122.

رابعا: النظم البلاغي في ضوء العلاقات البنيوية

تعد العلاقات الاستبدالية والتركيبية من المفاهيم المحورية في النظرية البنيوية السويسرية، حيث يُنظر إلى البنية اللسانية بوصفها شبكة من العلاقات التي تنتظم فيها العناصر اللغوية وفق موقعها في النسق، وفي هذا الإطار تتحدد دلالة العلامة اللغوية لا بذاتها، بل بوظيفتها داخل هذا النظام، إما من خلال تعاقبها في الخطاب (العلاقات التركيبية)، أو من خلال إمكان استبدالها بعناصر أخرى في السياق ذاته (العلاقات الاستبدالية). وإذا ما استحضرنا هذا التمييز البنيوي ضمن تصور الجرجاني في نظرية النظم، فإننا نجد أن مفهوم نظم الحروف يتقاطع مع البنية التركيبية من حيث توليد المعنى على تعاقب الوحدات في سياق زمني محدد، في حين أن نظم الكلم يُقارب فكرة العلاقة الاستبدالية من جهة ارتباط اختيار اللفظة بمجموعة من البدائل المحتملة التي تتفاوت دلاليا بحسب قصد المتكلم وسياق الخطاب. وهكذا يتضح أن البنية اللسانية في كلا التصورين لا تقوم على الجمع الاعتباطي للوحدات، بل على انتظامها داخل شبكة معقدة من العلاقات التي تقوم عليها بنية المعنى.

ينظر دي سوسير إلى التنظيم الداخلي للغة من زاويتين متكاملتين؛ أما الأولى فإنها تنظر إلى كيفية ترتيب العناصر اللغوية ضمن السياق النطقي، وهي ما يُعرف بالعلاقات التركيبية، حيث إن ((اللغة تتابع من العلامات، وكل علامة تضيف شيئا إلى المعنى الكلي، وهذه العلامات ترتبط بعضها ببعض بعلاقات يحددها النظام اللغوي في كل لغة))[1]، والثانية تتصل بإمكانية استبدال عنصر لغوي بآخر ينتمي إلى نفس الفئة، أي العلاقات الاستبدالية، حيث أن ((الكلمات التي يمكن أن تتخذ الموقع نفسه تنتظم في عقل المتحدث ليختار منها المناسب))[2]، فاللغة بوصفها نسقا خطيا تفرض على المتكلم أن يختار عناصره تبعا لتتابع زمني لا يسمح بإدماج وحدتين في لحظة واحدة، ما يبرز أهمية التركيبي، أما على المستوى الذهني فكل عنصر لغوي يستدعي قرينه الممكن في ذاكرة المتكلم، ما ينتج محورا استبداليا ينبني على الإدراك العقلي للعلامات، ومثال ذلك قولنا: أنجز الطالب البحث، فهذه تمثل العلاقة التركيبية، وإذا ما استبدلنا مكان كل عنصر من هذا التركيب بما يتناسب مع غيره من عناصر التركيب في المعنى، كأن تجعل مكان (أنجز) (أكل) ، ومكان

[1]- المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ص81.

[2]- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(الطالب) (الولد)، ومكان (البحث) (تفاحة)[1]، حيث ينطلق المتكلم من محور الاستبدال الذي يمثل المرحلة الذهنية في استحضار الكلمات من الذهن، أنجز-الطالب- البحث، ثم تأتي مرحلة تجميع هذه الكلمات وفق تركيب معين.

وتتقاطع هذه الرؤية مع تصور الجرجاني الذي يُميِّز بين نوعين من النظم؛ أحدهما يتعلق بالحروف، حيث يراعي انتظام الأصوات من حيث ملاءمتها للنطق وتناسقها في السمع، دون أن يُعنى بدلالتها، ((وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى))[2]، واختلال هذا الترتيب يؤدي إلى تشويه البناء الصوتي، فالأمر فيه لا يتجاوز البناء الشكلي وتلاقي الكلمات بمعزل عن المعاني، كأن يعمد المتكلم إلى معجم فيأخذ منه مجموع كلمات ويضع هذه بجنب تلك دون أن ينظر إلى الوجه البلاغي والمعنوي الذي منه يقع الانسجام، أما النوع الثاني فهو نظم الكلم، ويقوم على ترتيب الكلمات تبعا لتسلسل المعاني في الذهن، وليس لمجرد تجاورها الظاهري، حيث إنه ((تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس))[3]، فالألفاظ ليست وحدات تُجمع كيفما اتفق، بل تخضع لبنية داخلية تربط كل كلمة بأخرى بحسب الوظيفة النحوية والمعنى المقصود، فحين ينظم الكلام يُبنى وفق ترتيب المعاني كما تنتظم في الذهن، وليس على نحوٍ اعتباطي أو كيفما اتفق، ولهذا فإن النظم هنا لا يقوم فقط على ضم الألفاظ بعضها إلى بعض، وإنما يراعي حال الألفاظ المركبة فيما بينها بحسب ما تقتضيه السياقات الذهنية والدلالية. وينقسم فيه الكلم على نوعين؛ ما كان متآلفا، كالاسم مع الاسم، أو الفعل مع الاسم، وهو ما يستند إلى قواعد النحو، ويُعد خاضعا لضوابطه، والثاني ما لم يكن متآلفا؛ كالفعل مع الفعل، أو الحرف مع الحرف، وهذا القسم لا يستند إلى النظام النحوي وحده، بل يخرج إلى مستويات أخرى تمس بنية الخطاب والمعنى، ويضرب الجرجاني مثالا واضحا حين يدعو إلى تفكيك بيت شعري، على نحو: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، فإذا ما قدمت الألفاظ وأخرت، فقيل مثلا: من نبك قفا حبيب ذكرى منزل، فإنك ترى المعنى يضطرب ويتعذر فهمه، ويغيب

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص81.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص49.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الارتباط بين أجزاء الكلام، مما يكشف عن الأهمية الحيوية للعلاقات التركيبية في توليد المعنى وربط الدلالات[1].

ومن جهة أخرى يورد عبد القاهر شواهد من شعر توافرت فيه عناصر التركيب النحوي من جهة، لكنها لم تأت على الوجه الذي يقتضيه النظم، لأن الألفاظ فيه لم تراع في نظمها الوجوه التي تقتضيها معاني النحو، ومن ذلك قول الشاعر:

وما مثله في الناس إلا مملكا ... أبو أمه أبوه حي يقاربه[2]

فعلى رغم من توفر الضوابط النحوية الظاهرة إلا أنها لم تبلغ درجة الفصاحة؛ لأنها لم تحقق التناسق التركيبي المطلوب، ولم تراع فيها معاني النحو التي تعد الشرط الأساسي في بناء الكلام الفصيح، ((إذ لا تجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، وإنما تجب لها موصولة بغيرها ومعلقا معناها بمعنى ما يليها))[3].

وكما أولى الجرجاني عنايته الدقيقة بالعلاقات التركيبية في بناء المعنى، لم يكن غافلا عن أثر العلاقات الاستبدالية، وإن تناولها ضمنيا في سياق تحليله لصور التعبير وتفاوتها في البلاغة والأثر، فحين يعرض لاختلاف الصور مع ثبات المعنى يؤكد أن بعض التعبيرات قد تتصف بالجمال والروعة، بينما تبدو أخرى ليست بالمستوى الذي كانت عليه من المزية والفضيلة، على الرغم من اتفاقهما في الدلالة، ويرى أن هذا التفاوت راجع إلى الخصائص الأسلوبية التي تُكسب الصور التعبيرية طابعها المميز، مما يعني أن مجرد استبدال لفظ بآخر لا يُنتج بالضرورة ذات الأثر البلاغي أو القيمة الجمالية، ويتضح هذا من خلال المقارنة بين البيتين، اللذين يتشابهان في المعنى، ويختلفان في الصياغة، بما يجعل أحدهما أبلغ من الآخر، ويمكن ملاحظة ذلك عند مقارنة البيت الأصلي للحطيئة مع البيت المغيّر بالاستبدال:

دَعِ المِكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ... وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[4]

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص410.

[2]- سبق تخريجه، ينظر: ص27 من هذا البحث.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص402.

[4]- سبق تخريجه، ينظر: ص156 من هذا البحث.

ذر المفاخر لا تذهب لمطلبها ... واجلس فإنك أنت الآكل اللابس

وهنا يؤكد عبد القاهر أن القيمة لا تكمن في الألفاظ المفردة لذاتها، بل فيما تحدثه من صورة مكتملة داخل السياق، ((فكما لا تكون الفضة أو الذهب خاتما أو سوارا أو غيرهما من أصناف الحلي بأنفسهما، ولكن بما يحدث فيهما من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف كلاما وشعرا، من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توخي معاني النحو وأحكامه))[1].

لقد تناول الجرجاني العلاقات الاستبدالية برؤية تتجاوز حدود الترادف المعجمي أو المعيارية الشكلية، فلم يكن غرضه الوقوف عند إمكانية استبدال لفظ بآخر يؤدي المعنى ذاته، كما في استعمال كلمتي (الليث) و (الأسد) للدلالة على الشيء نفسه[2]، بل يؤكد أن هذا النوع من الترادف لا يُفضي إلى تمايز دلالي ما لم يكن مصحوبا باختلاف في الخصائص والأساليب التعبيرية، فقد تمتزج دلالة بَيتين أو عبارتين من حيث المعنى العام، ثم تتمايزان بفعل ما يطرأ عليهما من مزايا فنية وخصائص بلاغية تشبه في ذلك اختلاف أشكال الحلي المصنوعة من المعدن نفسه، كالخاتم والسوار، رغم انتمائهما إلى جنس وأصل واحد، فالتميز لا يكون في المادة الخام، بل فيما يُصاغ منها من صور وصناعات[3]. فكل نظم يعكس بصمته الخاصة في توجيه المعنى وإبراز مقاصده، الأمر الذي يجعل التفاوت بين النظم ليس في المفردات ذاتها، وإنما في طريقة تأليفها وصياغتها، بما يكشف من مهارة الناظم ووعيه بخصائص البيان.

يظهر من معالجة عبد القاهر للعلاقات التركيبية والاستبدالية أنه كان ينظر إليهما باعتبارهما معيارين أساسيين في تقويم النظم اللغوي، لا من حيث صحته فحسب، بل من حيث درجته في البلاغة وتألقه في التعبير الدلالي، فالنظم عنده ليس مجرد انتظام نحوي، بقدر ما هو بناء دلالي يتولد من تآزر البنية النحوية مع مقتضيات السياق والمعنى، وهو ما يجعل معاني النحو مفهوما يتجاوز الإعراب إلى ما تحمله البنية من معان خفية وأبعاد بيانية. ومن هذا المنطلق تتقاطع رؤيته مع تصور دي سوسير الذي قسم العلاقات اللغوية إلى تركيبية واستبدالية، غير أن الجرجاني خطا بهذا التصور

[1]- المرجع السابق، ص 488.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص265.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص266.

خطوة أعمق حين يُدرج هذه العلاقات في بنية المعنى ويجعلها وسيلة للإبداع والتفاضل البياني، لا مجرد أدوات للتصنيف أو التحليل، فالكلمة لا تستمد قيمتها من موقعها أو بديلها فحسب، بل وفق حضورها داخل السياق التركيبي الذي شاركت في إرساء دلالته.

بعد تَتبُّع معاني النحو كما صاغها عبد القاهر الجرجاني وتحليلها في ضوء الأفق النظري التي فتحته اللسانيات البنيوية لدى فرديناند دي سوسير، يتضح أن النحو في التصور الجرجاني ليس مجرد نسق شكلي أو مجموعة قواعد تقيّد الاستعمال اللغوي، بل هو نظام دلالي يتميز بعمق نظري وتداخل وظيفي، يُبنى على فهم دقيق للعلاقات بين الألفاظ في سياقاتها الحية، ويُعلي من شأن التفاعل بين البنية والمعنى.

لقد استوعب الجرجاني بعمق الفرق الجوهري بين اللغة باعتبارها نظاما ذهنيا مجردا، والكلام كتحقق فعلي لهذا النظام في الاستعمال، وهو تمييز جوهري تبنّته اللسانيات الحديثة مع سوسير، غير أن عبد القاهر مضى إلى أبعد من هذا التقابل، حين رأى في النظم البلاغي أفقا تداوليا توظف فيه البنية النحوية لاستثمار إمكاناتها في ضوء المقام، فالكلام ليس مجرد تفريغ للغة، بل بناء مقصود يعبر عن دلالة متراكبة لا يمكن فصلها عن السياق الذي تنشأ فيه.

ومن جهة أخرى، لا تكتسب الألفاظ في نظر الجرجاني قيمتها من دلالتها المعجمية المجردة، بل من موضعها في النظم، ومن انتظامها ضمن تركيب يخضع لسلطة المقام وتوجيه المقاصد الدلالية، وهذا المنظور يتقاطع مع تصور سوسير الذي رأى أن القيمة الدلالية للعلامة لا تنشأ من ذاتها، وإنما من موقع داخل شبكة العلاقات التي تربطها بغيرها، وهنا تبرز ثنائية اللفظ والمعنى عند الجرجاني في تفاعلها الوظيفي العميق مع ثنائية الدال والمدلول عند سوسير، غير أن الجرجاني يشكل هذا التفاعل في ضوء بلاغي تداولي، يربط بين الصورة اللفظية والمقصد، ويراعي أثر التركيب في توليد المعنى.

كما أن الجرجاني قد ألمح، وإن بلغة تراثية، إلى ما يشبه العلاقات التركيبية والاستبدالية في تحليل البنية اللغوية، فالمعاني عنده تتولد من اختيار الألفاظ المناسبة (وهو بُعد استبدالي)، ثم من ترتيبها ضمن سياق منطقي وبلاغي (وهو بعد تركيبي)، وهذه الرؤية تُظهر تأسيسا مبكرا في إدراك أن المعنى ليس حبيس المفردات، بل هو نتاج حركة مزدوجة من التبديل والتأليف، تتطلب وعيا بالبنية، وتمييزا وظيفيا لمقتضيات الاستعمال، فالكلمة عند الشيخ لا تكتسب مزيتها وهي مستقرة

في معجمها، بل حين تختار موقعها من النظم فتتآلف مع جاراتها تآلف الأرواح؛ ليكون المعنى بذلك نتاجا لحسن الجوار ودقة الاختيار، لا مجرّد رصٍّ للمفردات.

المطلب الثاني: معاني النحو في ضوء الأسلوبية

يُشكِّل المنهج التحليلي الذي اعتمده الجرجاني نقطة تحول في الدرس البلاغي، حيث نقله من مجرد النظر في اللفظ المفرد أو الصورة المعزولة إلى رؤية شمولية تُعلي من شأن النظم باعتباره جوهر البلاغة ومصدر قيمتها الجمالية، فالأسلوب عنده ليس زخرفة لفظية ولا مجرد تراكم للصور، إنما هو بناء محكم يقوم على توخي معاني النحو وتناسق التراكيب وانسجام الوحدات اللغوية بما يؤدي إلى التأثير في المخاطب. ومن هذا المنطلق يلتقي مشروع الجرجاني مع ما توصلت إليه الدراسات الأسلوبية الحديثة، التي جعلت من عناصر متعددة كالانزياح والاختيار، وعلاقة اللغة بصاحبها، واللفظ والمعنى...آليات لإبراز تميز النص الأدبي وإعطائه طابعا مميزا، وهكذا تتجسد الصلة بين نظرية النظم، وبوجه أخص معاني النحو، ونظرية الأسلوب، فكلاهما ينظر إلى اللغة من جهة وظيفتها الدلالية والجمالية، ويرى أن جوهر الإبداع اللغوي يكمن في قدرة التركيب على تجاوز المألوف وصياغة خطاب مؤثر يترك أثره البليغ في وجدان المخاطب، وبهذا يلتقي عبد القاهر مع الأسلوبية في أن جمالية النص لا تُعزى إلى الألفاظ المعزولة، بل في نظمها من خلال العلاقات النحوية التي تحول اللغة من مجرد أداة للإخبار إلى طاقة تعبيرية تؤثر في وجدان السامع وتمنح الأدب خصوصيته.

أولا: مفهوم الأسلوبية بين الرؤية الغربية والعربية

تظهر الدراسات المختلفة للأسلوبية تنوعا واضحا في تحديد مفهومها، إلا أن هذه التعريفات تتفق على جوهر محدد يمكن حصره في ثلاثة اتجاهات رئيسية، فالأول يربط الأسلوب المرسل (المتكلم)، ضمن نموذج تواصلي يركز على دور المتحدث في تشكيل المعنى، والاتجاه الثاني يختص بالمستقبل (المتلقي)، أما الجانب الثالث (الخطاب)، فيهتم بالخصائص الداخلية للنص[1].

1- مفهوم الأسلوبية

يقتضي النظر في الأسلوبية العودة، ولو بإيجاز، إلى ما قدمه كل من الفكر الغربي والعربي من تحديد لهذا المفهوم، غير أن الغاية ليست الانشغال بتعداد التعريفات بشكل مسهب، أو استقصاء

[1]- ينظر: مناهج النقد المعاصر ومصطلحاته، صلاح فضل، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ط1، 2002م، ص111-112.

مساراتها الاصطلاحية، وفي كتب الاصطلاحات والتعاريف ما يغني عن ذلك ويربو، إنما هدفنا التركيز على ما تقدمه من إمكانات لبيان أوجه التقاطع والتقارب بين الاتجاهين، فالتعريف هنا ليس غاية في ذاته، بل مطية للكشف عن المساحة المشتركة التي تسمح بفهم الأسلوبية بوصفها وسيلة لفهم البنية والدلالة، وهو ما يفتح المجال لربطها برؤية عبد القاهر في معاني النحو.

أ-الأسلوبية من المنظور الغربي:

يذهب "آريفاي" إلى أن الأسلوبية هي ((وصف للنص الأدبي حسب طرائق مستقاة من اللسانيات))[1]، فالأسلوبية عنده تنظر إلى النص كبنية لغوية تخضع للتحليل في مستوياته الصوتية والتركيبية والدلالية، وبهذا تبتعد عن الطابع الانطباعي للنقد التقليدي، لتصبح مقاربة علمية تكشف الخصائص المميزة للأسلوب من داخل اللغة نفسها. إلا أننا نجده اقتصر على البعد الوصفي وهو مما يضيق أفق الدراسة؛ لأنها لا تقف عند حد الوصف، بل تحتاج إلى تفسير وتحليل يسفران عن الأثر الجمالي والدلالي الذي يخلفه الأسلوب في النص.

ويرى "رومان ياكبسون" بأنها: ((بحث عما يتميز به الكلام الفني عن بقية مستويات الخطاب أولا، وعن سائر الفنون اللسانية ثانيا))[2]، لذا تُعرَّفُ الأسلوبية هنا على أنها دراسة تهدف إلى إبراز ما يميز الكلام الفني، سواء في تميزه عن بقية أنماط الخطاب أوفي اختلافه عن سائر الفنون اللسانية بما يكشف عن تفرده الخاص.

ومما يلاحظ على تعريف ياكبسون أنه اقتصر على البعد التمييزي، وهو ما جعله محدودا في هذا النطاق إذا لم يصاحبه تحليل يبين دور الأسلوب في توليد المعنى وإبراز الأثر الجمالي.

أمّا "جون ديبو" فقد عرفها بأنها: ((الدراسة العلمية للأسلوب في الأعمال الأدبي))[3]، يمكن القول إن ديبو قدم نقلة نوعية في النظر إلى الأسلوب، حيث لم يعد محصورا في الذائقة والانطباع، بل أصبح موضوعا قابلا للتحليل العلمي. غير أن هذا الطرح رغم إيجابيته نجد أنه حصر الأسلوبية في البعد العلمي البحت، مما قد يفقدها جانبا من ثرائها الجمالي والفني، ومن جهة أخرى نرى أن

[1]- الأسلوبية والبيان العربي، محمد عبد المنعم خفاجي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 1992م، ص23.

[2]- المرجع السابق، ص23.

[3]- مناهج النقد الأدبي مفاهيمها وأسسها، تاريخها وروادها وتطبيقاتها العربية، يوسف وغليسي، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007م، ص84.

الدراسة العلمية وحدها غير كافية لفهم عمق الأسلوب، بل ينبغي أن تعزز بالتحليل النقدي والجمالي، ليحصل التكامل من كل الجوانب.

ب– الأسلوبية من المنظور العربي:

فيما يخص الأسلوبية في السياق العربي سنعرض تعريف عبد السلام المسدي، الذي يعد من أبرز روادها في الساحة العربية، حيث يقول: ((هي البحث عن الأسس الموضوعية لإرساء علم الأسلوب))[1]. نرى أنه يبرز الطابع المنهجي والعلمي للأسلوبية في السياق العربي، مشيرا إلى ضرورة تأسيس علم مستقل للأسلوب يقوم على قوعد وأسس موضوعية، وهو بذلك متأثر بالمصطلح الفرنسي (science du style).

ومما يمكن ملاحظته بوضوح عند تتبع التصورات التي قدّمها الباحثون الغربيون حول الأسلوبية أنهم– على الرغم من تباين اتجاهاتهم وتعدد خلفياتهم– يشتركون في نقطة جوهرية تتمثل في صعوبة وعدم اتفاقهم على تحديد دقيق لمفهوم الأسلوب، ويعود هذا التباين في جذوره إلى اختلاف المنطلقات المعرفية وتعدد الزوايا التي ينظرون من خلالها إلى الظاهر الأسلوبية، هذا ما يجعل كل باحث يحدد مفهومه انطلاقا من السياق النظري الذي ينتمي إليه. وفي المقابل نلحظ أن التصور العربي في هذا المجال لم يبتعد كثيرا عن الرؤى الغربية من حيث التقارب في جوهر الفكرة.

ثانيا: اللفظ والمعنى من التوتر الجدلي إلى الخلق الإبداعي

تحتل العلاقة بين اللفظ والمعنى مكانة محورية في الدراسات اللغوية والأدبية، فهي محور التفاعل بين البنية اللغوية والقدرة الإبداعية للمتكلم أو الكاتب، حيث لا يُنظر إلى اللفظ باعتباره مجرد علامة صوتية أو شكل لغوي، بل كإطار يحمل دلالاته الخاصة، ويتقاطع مع السياق والنحو لإنتاج معنى يتسم بالعمق والجمال، وفي هذا السياق يظهر التوتر الجدلي بين اللفظ والمعنى كآلية طبيعية لخلق الاختلاف والتنوع، فكل كلمة تحمل معناها المعجمي وتلتقي بالمعنى المقصود في بناء النص مما يولد فرصا للابتكار الأسلوبي.

فمن منظور عبد القاهر يعد هذا التوتر وسيلة لإظهار براعة النظم، إذ تبرز وظيفة المعاني النحوية في توجيه الأسلوب وإحداث أثر جمالي، بينما تؤكد الدراسات الأسلوبية الحديثة أن هذا التفاعل بين اللفظ والمعنى يولد مساحات للإبداع تميز النصوص الأدبية عن غيرها، فالإبداع هنا

[1]– الأسلوب والأسلوبية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس–ليبيا، ط3، ص34.

ليس مجرد إضافة زخرفية، بل هو ثمرة حتمية للصراع البنيوي بين حدود اللفظ وقدرات المعنى على الامتداد والتوسع.

وبالتالي، فإن هذا الموضوع يتيح استكشاف العلاقة الجدلية بين اللفظ والمعنى من زاويتين متكاملتين؛ الأولى تحليلية تقوم على فهم حدود ودلالات في إطار النحو والأسلوبية، وأما الثانية فإبداعية تتمحور حول ما ينتج عن هذا التوتر من أثر في بناء نص قادر على إنتاج قيمة جمالية ومعرفية متجددة. وفي ضوء هذا الحيز يصبح موضوع الدراسة منصة لفهم الخلق الإبداعي كحصيلة بديهية للتفاعل الجدلي بين اللفظ والمعنى، وتحديد آليات هذا التفاعل في النصوص العربية التراثية والمعاصرة.

وإذا كان هذا التصور قد مثّل في زمانه نقلة نوعية في النظر إلى طبيعة النص، فإنه يجد صداه في الدراسات الأسلوبية الحديثة التي لم تعد تنظر إلى النص من زاوية الشكل وحده أو المضمون وحده، بل بوصفه وحدة متكاملة يجتمع فيها الفكر واللغة على حد سواء، فالأسلوبية بما تستوعبه من اهتمام بالبنية والوظيفة والدلالة، تلتقي مع رؤية عبد القاهر في التأكيد على أن النص الأدبي لا يُفهم إلا في ضوء علاقته التوافقية بين البنية اللفظية والمعنى الذي تحمله، وهذا ما صرح به "كروتشه" بقوله: ((إن المضمون والصورة يجب أن يميزا في الفن، ولكن لا يمكن أن يوصف كل منهما على انفراد بأنه فني؛ لأن النسبة القائمة بينهما هي وحدها الفنية))[1]، وبذلك تصبح قضية اللفظ والمعنى حلقة وصل بين التراث البلاغي العربي والنظريات الأسلوبية المعاصرة بما توفره من إمكانات لقراءة النصوص قراءة أكثر عمق وشمولية.

يتضح من خلال تصور عبد القاهر لقضية اللفظ والمعنى أنه لا يُنظر إليها إلا في ضوء ارتباط أحدهما بالآخر، إذ لا انحياز للفظ على المعنى، ولا المعنى على اللفظ، وإنما بجعل المعنى أساس العملية التعبيرية واللفظ تابع له في النظم، فاللغة عنده ليست مجموعة ألفاظ معزولة، بل هي نظام تركيبي يقوم على علاقات نحوية ودلالية، والتي من شأنها أن تحدد قيمة الكلام، ومن هنا يصبح النظم هو المحرك الأساسي في توليد المعاني، فلا عبرة للألفاظ إلا بما تحمله من معاني داخل النسق التركيبي، وكل ذلك هو جوهر فكرة الشيخ في نظرته للنظم، حيث ((إن الفصاحة لا تظهر في أفراد

[1] – قضايا النقد الأدبي بين القديم والجديد، محمد زكي العمشاوي، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 1979م، ص318.

الكلمات، وإنما بالضم على طريقة مخصوصة))[1]، ومن هنا يؤكد الجرجاني أن الفصاحة لا تقتصر على الجانب الجمالي للمفردة، وإنما في طريقة انتظامها داخل الجملة بما يعكس القدرة الإبداعية في التعبير.

ومن ثَمّ فإن معاني النحو كالتعليق والإسناد والتقديم والتأخير...تمثل العماد الذي به يتحقق المعنى البلاغي، ليتبين بذلك أن النظم هو العنصر الذي يضفي على اللغة بعدها الفني والإبداعي. ومن هذا المنطلق تتجلى القيمة الحقيقية للبيان فيما مدى مراعاة معاني النحو وأحكامه في علاقة الكلمات بعضها ببعض، فالإبداع لا يتحقق لمجرد تجميع الألفاظ في ذاتها، ((ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد))[2].

وبما أن الكلمة لا تحمل في ذاتها دلالة جوهرية، بل تتحقق وظيفتها حين تنظم في تركيب يضبطها ويحكم علاقتها بما يجاورها من عناصر لغوية، وهنا يلتقي عبد القاهر مع ما ذهب إليه "ريتشاردز" حين أكد أن المعنى لا يُحصر في اللفظ المفرد، بل ينشأ من التفاعل الحاصل بين الكلمات في النص، وشبه ذلك بالانسجام الواقع بين النغمات الموسيقية، فكما أن اللفظة المفردة لا تحقق فائدة بمنأى عن أخواتها كذلك النغمة الموسيقية الواحدة لا تصنع لحنا بمفردها ما لم تنسجم مع بقية النغمات الأخرى، حيث إن ((معنى أية لفظة لا يمكن أن يتحدد إلا من علاقة هذه اللفظة بما يجاورها من ألفاظ))[3].

ومن هذا المنطلق فإن الإبداع عند الجرجاني يمثل جوهر العملية اللغوية، فهو يرى أن الكلمة لا تحمل قيمة جمالية أو فنية في ذاتها، بل إن سرّ البلاغة يكمن في الطريقة التي توظف بها الألفاظ داخل السياق، فالمزية لا تكتسب من الكلمة لوحدها، وإنما من انسجامها مع غيرها في نسق يكشف عن عمق المعاني ويُبين عن أثره البالغ، حيث إن ((سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش))[4]، وهنا يأتي دور المبدع في اختيار التراكيب المناسبة التي تجعل المعنى يفيض بالحيوية ويبلغ قوة التأثير، فالكلام العادي قد يؤدي الغرض الإخباري، في حين نجد الكلام المبدع لا يتوقف عند هذا الحد، بل يسمو إلى مستوى أرقى؛ لأنه يربط بين المعنى والمبنى في آن

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص394.

[2]- المرجع نفسه، ص539.

[3]- قضايا النقد الأدبي بين القديم والجديد، محمد زكي العمشاوي، ص320.

[4]- المرجع السابق، ص87.

واحد، وهذه المرتبة ينالها ((الشاعر في توخيه معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم))[1]. فكلما أحسن الشاعر استثمار معاني النحو وتوخى أحكامه في نظم ألفاظه كان أقرب إلى الإبداع، إذ إن جمال الشعر لا يكمن في جمال الألفاظ لذاتها، وهذا ما صرّح به "كولردج" بقوله: ((أفضل الألفاظ في أفضل الأوضاع))[2]، وإنما ينبع من العلاقات النحوية التي تنسج بينها معان جديدة، فتوخي الإسناد والتقديم والتأخير والحذف...وسائر وجوه النظم هو الذي يعطي المعنى بعده الفني، وينقل الكلام من مرتبة الكلام العادي إلى كلام متكامل يفيض بالجمال والخيال، وهكذا يصبح الإبداع في الشعر مرهون بوعي الشاعر بآليات توظيف معاني النحو في تشكل قصيدته يجمع فيه بين دقة المعاني والثراء الجمالي.

هذا وإننا في الاتجاه الموازي نلمح تقاطع رؤية "ريتشاردز" مع تصور عبد القاهر فيما يتعلق بدور الكاتب المبدع في النص الأدبي، فكما يؤكد الجرجاني على أن التلازم بين اللفظ والمعنى يمنح النص بعده الفني ويتيح للأديب استثمار اللغة في الإبداع، كذلك يرى ريتشاردز أن المبدع معني باختيار الكلمات بعناية لتنسجم مع بعضها وتخدم المقام الأدبي بما يظهر جمال النص وجاذبيته ويحقق الغرض التعبيري، ومن خلال هذا المفهوم نجد أن ريتشاردز يركز على أن الإبداع الأدبي لا يقتصر على الدقة اللغوية فحسب، بل يتطلب مهارة في ترتيب الكلام، ووعيا بمدى تأثيرها على السامع، هذا ما يبين دور اللغة باعتبارها وسيلة للإبداع، الأمر الذي يجعل النص ينطق بالحيوية والجاذبية، ويتأتّى هذا كما أشار إليه ريتشاردز، من حيث ((إن أيّة كلمة لا يمكن الحكم عليها بالجودة أو الرداءة، أو أيّ حكم آخر وهي معزولة منفردة، وهذه الحقيقة تبدو من الوضوح والبداهة لدرجة أشعر بالخجل من تقريرها، ومع ذلك فإن المبدأ الذي أصبح مند مئين من السنين شيئا مقررا ومعترفا به، وأعني به: مبدأ ممارسة اللغة، ذلك المبدأ الذي يقول: إن لكل كلمة استخداما حسنا أو صالحا، وكل فضيلة في الأدب إنما ترجع إلى حسن الاستفادة من هذا المبدأ))[3].

إنّ ما يُفهم من كلام ريتشاردز من أن اللغة ليست مجرد أصوات أو كلمات قائمة بذاتها، وإنما هي ممارسة إبداعية تتحقق داخل الفعل اللغوي حين يتفاعل المتكلم مع مقتضيات الموقف ومع

[1]- المرجع السابق، ص88.

[2]- قضايا النقد الأدبي بين القديم والجديد، محمد زكي العمشاوي،ص318.

[3]- المرجع نفسه ، ص321.

متطلبات المخاطب، فالقيمة الجمالية أو البلاغية عنده لا ترجع إلى خصائص اللفظ منفردا، بل إلى مدى انسجامه وتفاعله مع السياق وقدرته على توليد المعنى المطلوب والتأثير فيه، حيث يقول في حديثه عن موطن المزية: ((إنما ترتد أولا وأخيرا إلى ما يحققه الارتباط والتواؤم بين الكلمات بعضها وبعض، وما تضفيه الوظائف اللغوية المختلفة للكلام))[1].ومن هنا يبدو أنه يجعل من اللغة أداة حية تتقلب مع المقاصد والمعاني المتغيرة، لا مجرد نظام جامد مقصور على القوالب اللفظية، كما أشار ريتشاردز في تحليله إلى جملة من المصطلحات التي يرى أنها تعبر عن جوهر التفوق الأسلوبي، من ذلك الانسجام والنسج والطلاوة والإيقاع والسلاسة والفضيلة والتأثير... وغيرها مما يعبر عن معاني الجودة والبراعة التي يتميز بها الكاتب، لما يمتلكه من الحس الإبداعي وقدرته على استثمار اللغة وحسن استخدام إمكاناتها[2].

يرى الجرجاني أن الصياغة هي العملية التي يتحقق بها اجتماع الشكل مع المعنى، بحيث يغدو اللفظ والمعنى لحمة واحدة، لا يتجزأ أحدهما عن الآخر، فاللفظ يستمد قيمته من حسن ترتيبه على مقتضى المعنى، والمعنى لا يتجلى إلا من خلال بنية لغوية محكمة، إذ يؤكد الشيخ ذلك بقوله: ((ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عن سبيل الذي يقع التصوير والصوغ فيه))[3]، ومن هذا المنطلق تصبح الصياغة عنده مقياسا دقيقا لتميز النص الأدبي وجودته. وهذا ما يتقاطع مع طرح ريتشاردز الذي ينظر إلى الصياغة بوصفها نتاج صنيع الشاعر وإبداعه، فهي عنده فعل إبداعي يتجسد في حسن اختيار الألفاظ وصياغة الصور بما يحقق الانسجام والتأثير، إذ يقول: ((إن أمام الشاعر دائما أنماطا عالية من الصياغة يهدف إلى تحقيقها، وهو لن يستطيع أن يحقق هذه الأنماط إلا إذا أودعها الصياغة السليمة))[4]، فالشاعر في ممارسته الإبداعية يتعامل مع نموذج مثالي يسعى جاهدا إلى بلوغه، حيث يضع أمامه صورا عليا للصياغة تمثل الدرجة العالية التي يطمح لتحقيقها، بَيْد أن الوصول إلى هذا المستوى لا يتحقق إلا إذا أحكمت الصياغة وأنجزت بشكل صحيح؛ لأنها الوسيلة التي تمنح الفكرة حضورها الفني وتكسبها قيمة جمالية، ويزيد بيان ذلك بقوله: ((إن عمل الشاعر هو الاحتفاظ بالروح الإنسانية من خلال

[1]- المرجع السابق، ص320.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص254.

[4]- قضايا النقد الأدبي بين القديم والجديد، محمد زكي العمشاوي، ص321.

صياغتها تحت ظروف مختلفة، ومن خلال ما تمنحه اللغة من إمكانات وكيفيات، ولن يكون ذلك إلا بما يحققه تداخل الكلمات وتفاعلها من طاقات مختلفة))[1]. ومن هنا يلتقي التصوران في جعل الصياغة علامة فارقة على المستوى العالي من الإبداع الأدبي، ومؤشرا على قدرة المبدع في استثمار طاقات اللغة على أكمل وجه.

لقد جسّد التراث النقدي العربي منذ الجرجاني رؤية عميقة في دراسة العلاقة بين اللفظ والمعنى، حيث تجاوز الطرح السطحي الذي يقف عند حدود التعارض أو المفاضلة بينهما إلى معالجة هذه العلاقة بوصفها نسقا منسجما يؤسس لفن القول المبدع، فالمعنى لا يكتمل إلا بصياغة لفظية سليمة، واللفظ لا يكتسب قيمته إلا بما يحمله من معانٍ مما يجعل الأسلوب في جوهره وحدة متكاملة تمثل ثمرة تفاعل الطرفين، وقد أثبتت هذه النظرة أصالتها وخلودها؛ لأنها أرست قاعدة ثابتة لخصائص البلاغة والأسلوب في النص الأدبي، وهو ما يمنح النقد العربي قدرة على الحوار مع الأسلوبية الحديثة ويكشف عن امتداد هذا الجدل من مجرد نقاش نظري إلى أفق إبداعي يفتح المجال أمام التعبير الأدبي ليحقق فرادته وجماليته.

ثالثا: معاني النحو بين الوظيفة النحوية والانزياح الأسلوبي

تفتح دراسة معاني النحو عند الجرجاني أفقا خصبا لمقاربة ظاهرة الانزياح الأسلوبي بوصفها مدخلا إلى كشف آليات الإبداع في النص، فالانزياح في التقديم والتأخير لا يقتصر على مجرد تغيير ترتيب العناصر داخل الجملة، بل يتجاوز ذلك ليكشف عن وعي جمالي يعيد صياغة البنية النحوية بما يخدم الإيحاء وشدّ الانتباه، ويأتي الانزياح في الحذف ليحمل طابعا أعمق، حيث يضمر بعض المفردات ليحفز المخاطب على إعادة صياغة المعنى وفق مقتضيات المقام، فيتحول الصمت إلى أداة دلالية تضاهي قوة اللفظ، ومن هذا التفاعل بين التقديم والحذف تتشكل شعرية الانزياح التي تفتح النص على مستويات متعددة من الدلالة، وتؤسس لبنية المعنى العميق الذي يجعل اللغة أداة للفكر والتأمل، لا مجرد وعاء للتعبير المباشر.

1- البعد الانزياحي في التقديم والتأخير

يمثّل التقديم والتأخير لدى عبد القاهر أداة جوهرية لتفعيل الانزياح الأسلوبي داخل التركيب اللغوي، حيث لا يقتصر دوره على ترتيب الكلمات داخل الجملة، بل يتجاوز ذلك ليفتح آفاقا

[1]- المرجع السابق، ص321-.322.

جديدة أمام المتلقي في إدراك المعنى والجمال، فصورة التقديم كما وضحه الجرجاني: ((أن قدَّم فيه شيء، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان))[1]، فهو عملية مدروسة بحيث تحقق انسجاما بين الموقع والمعنى، مما يمنح النص قدرة على إظهار الصورة اللفظية بطرق غير متوقعة، إذ ((لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة))[2]، ما يدل على أن الانزياح ليس مجرد تغيير سطحي في ترتيب الكلام، إنما هو وسيلة لإبراز الجمالية والبراعة في النص من جهة، ومشاركة إدراك المتلقي على المستوى الذهني والجمالي من جهة أخرى، وبهذا يغدو الانزياح نتيجة طبيعية للتقديم، بحيث يخلق إيقاعا لغويا متجددا وفعالية أسلوبية عالية، إضافة إلى أنه يبرز أن البنية النحوية للنص مرتبطة بالأسلوب والجمال بشكل متكامل، مما يجعل التقديم والتأخير أكثر من كونه آلية تقنية، إنما وسيلة لتفعيل النص وإثارة المتعة الجمالية والفكرية لدى المخاطب في آن واحد.

2- التقديم والتأخير بوصفه قيمة أسلوبية جمالية

يمثل التقديم والتأخير في النص العربي قيمة أسلوبية متميزة، إذ يتيح للمتكلم إعادة ترتيب عناصر الكلام داخل التركيب النحوي، وهو ما يمنح النص سمات فنية خاصة ويبرز إبداعية الأسلوب، وقد أولى الجرجاني هذه الظاهرة اهتماما بالغا، معتبرا إياها وجها من وجوه النظم ومبرزا أنها آلية فنية غنية الفوائد، تجمع بين الحسن البلاغي ومرونة التصرف، وتمكن المتلقي من متابعة تأثير النص بوضوح على مستوى الجمال واللطائف[3]، ويظهر أثره الجمالي من مدى إمكانية نقل اللفظ من مكانه الأصلي وإحداث شيء جديد فيه، وهو تغيير دقيق يسهم في تعزيز الذوق الفني والبراعة الأسلوبية، ويبرز قدرة هذه الظاهرة على إعادة تشكيل الاستجابة الفنية للنص، وإسهام المخاطب في إدراك متعة اللغة بشكل مباشر، ولا أدل على ارتباط ظاهرة التقديم والتأخير بالأسلوب، من كون الانزياح، بوصفه قيمة أسلوبية، مرتبطا ارتباطا وثيقا بها عند الإمام، حيث يوضح كيف يسهم تحريك اللفظ عن موقعه الأصلي في إبراز الأسرار واللطائف مع إبراز البعد الجمالي للنص في ذهن المتلقي.

2-1مفهوم الانزياح لغة واصطلاحا:

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص106.

[2]- المرجع نفسه، ص106.

[3]- ينظر: المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

تعتبر المصطلحات الدقيقة أساس أيّ بحث علمي، حيث تمكن الباحث والمتلقي من ضبط سياق الدراسة وفهم مضامينها، ويحظى مفهوم الانزياح أهمية خاصة في هذا البحث، باعتباره الركيزة التي يستند إليها التحليل وتتمحور حولها الدراسة، وقد اهتمت الدراسات النقدية والأدبية الحديثة بهذا المفهوم، لكونه مفتاحا أساسيا لإبراز الجماليات الأسلوبية والفنية للنصوص الأدبية.

أ–الانزياح لغة:

يمكن القول إن الانزياح في أصله اللغوي يرتبط بمعنى الابتعاد أو الميل أو الانحراف عن الموضع الأصلي، فالمعجم الوسيط يربطه بفعل (نزح) ومنه نزحا، ونزوحا، إذ يقال: نزحت الدار بمعنى ابتعدت، ونزحت البئر، أي قلّ ماؤها أو نفد[1]، ومن هنا نجد أن المصطلح في توظيفه النقدي الحديث يحمل دلالة قريبة، حيث يشير إلى الخروج عن المألوف أو الانحراف المقصود عن القاعدة، سواء على مستوى اللفظ أو التركيب، لأجل إحداث أثر جمالي ومعنوي جديد في النص.

وفي ضوء المعاجم اللغوية السالفة الذكر، نرى أن مفهوم الانزياح في أصوله اللغوية يرتبط بدلالات الإبعاد والتنحية والإزاحة عن الموضع المعتاد، غير أن النقاد والدارسين حين نقلوا هذا المفهوم إلى المجال الأسلوبي جعلوه دالا على انحراف الخطاب عن نسقه العادي، وتحويله عن الاستعمال المألوف، وبهذا الانتقال من المجال الحسي المكاني إلى المجال البلاغي الجمالي أصبح الانزياح يشير إلى خروج اللغة عن طريقها المعتاد بهدف تحقيق قيمة أسلوبية تفتح آفاقا جديدة للدلالة والتأخير. وهذا ما يفتح لنا المجال للانتقال إلى ضبط المفهوم الاصطلاحي للانزياح الذي استثمره النقاد والبلاغيون في وصف ظاهرة أسلوبية مخصوصة.

ب–الانزياح اصطلاحا:

يُعدّ مصطلح (الانزياح) سمة بارزة في الأسلوب الأدبي لما يمنحه للنص من انفراد وتميز، وقد أولاه النقاد اهتماما كبيرا باعتباره مدخلا أساسيا لدراسة الخصوصية الأسلوبية للأعمال الأدبية، ورغم تنوع التعريفات الاصطلاحية فإنها تحوم حول فكرة جوهرية هي الخروج عن المألوف، ما يتيح للكاتب حرية تجاوز المعايير اللغوية المألوفة وصياغة بدائل إبداعية. ومن هنا يتجلى الانزياح كآلية تنظم هذا الابتعاد عن النمط المعياري للغة وتمنحه بعدا جماليا في بنية النص، أي صورة جديدة مغايرة، فالمبدع لا يلتزم بالتركيب النحوي الجامد، بل يتعداه بوعي ليعيد تأليف الكلمات في وإذا

[1] – ينظر: المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط2، 1976م، ج2، ص913.

انتقلنا إلى حقل الدراسات الأسلوبية الحديثة وجدنا أن مفهوم الانزياح قد شغل موقعا جوهريا في تحليل النصوص الأدبية، حيث اعتبر أداة تميز الأسلوب وتكشف خصوصيته، ومن أبرز النقاد الذين ارتبط اسمهم بهذا المفهوم "ليو سبيتزر" الذي صاغ رؤية دقيقة لعلاقته بالأسلوب، حيث اعتبره: ((انحرافا فرديا بالقياس إلى قاعدة ما))[1]، فلا يتحقق الانزياح بهذا التصور إلا بوجود قاعدة لغوية يُنحرف عنها، وهذا ما دعا علماء الأسلوبية إلى التمييز بين مستويين للغة؛ مستوى اعتيادي يقوم بوظائفها اليومية، والآخر إبداعي يقوم على تجاوز ذلك النظام وكسر نمطيته[2].

أما تعريفه عند علماء البلاغة العرب فإن الانزياح كمصطلح لم يرد عندهم، إلا أنهم وقفوا على جوهره من خلال مصطلحات تعبر عنه، كالتلون، والمجاز، والالتفات، العدول، والصرف، ومخالفة مقتضى الظاهر، والشجاعة العربية، والانصراف[3]...وهي في مجملها صور تدل على الابتعاد عن التعبير المألوف بغرض إحداث أثر جمالي أو دلالي.

وفي إطار نظرية النظم عند عبد القاهر يمكن النظر إلى الانزياح باعتباره آلية تقوم على خرق النسق المعتاد للعلاقات النحوية والتراكيب اللغوية، إذ تتحول البنية اللغوية من انتظامها المألوف إلى علاقات غير مألوفة، مما يمنح النص بعدا فنيا ودلاليا يتجاوز حدود القاعدة[4]، وبهذا يصبح الانزياح أشبه بانتهاك محسوب على البناء المعياري للغة، ما يجعله يفتح المجال أمام إمكانات أوسع للإبداع والتأثير.

وخلاصة القول، إن اختلاف الاصطلاحات حول الانزياح، بين ما هو دلالي أو لغوي، أو أسلوبي، لا يغير من جوهره من حيث كونه يعود في أساسه عدولا مقصودا عن المألوف يمنح النص الأدبي طابعا خاصا. وهو بهذا المعنى يلتقي فيه وعي البلاغيين القدماء مع تصورات الأسلوبيين المعاصرين في إبراز دوره كآلية كاشفة عن الإبداع والتميز الأسلوبي، وبهذا يغدو الانزياح الركيزة التي تمنح النص مشروعيته الإبداعية، فهو ليس انحراف عن الأصل، إنما هو إعادة صياغة للغة بروح فنية

[1]- بنية اللغة الشعرية، جان كوهن، تر: محمد الولي محمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 1986م، ص16.

[2]- ينظر: نظرية اللغة في النقد العربي، عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2003م، ص84.

[3]- ينظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م، ص11.

[4]- ينظر: شعرية الخطاب في التراث النقدي والبلاغي، عبد الواسع أحمد الحميري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2005م، ص85.

تجمع بين أصالة الموروث وتجديد العصر؛ ليظل التميز الأسلوبي منوطا بالقدرة على جذب واستمالة القارئ وتجاوز المألوف.

3-انزياح التقديم والتأخير من جهة أقسامه:

إن تقسيم الجرجاني للتقديم والتأخير يبين إدراكه العميق للفروق بين ما هو شكلي وما هو جوهري في البناء اللغوي، فالتقديم على نية التأخير يظل خاضعا لقوانين الإعراب، حيث لا يغير من الوظيفة النحوية فقط ولا من رتبته الأصلية، بل يقتصر أثره على الجانب التركيبي الظاهر، نحو قولك: (منطلق زيد)، ففي العبارة تقديم وتأخير، إذ قدم الخبر (منطلق) على المبتدأ (زيد)، فهذا التغيير لا يمس الوظيفة النحوية؛ لأن الخبر بقي خبرا، والمبتدأ مبتدأ، إنما عدول عن التركيب المألوف الذي عادة يكون فيه المبتدأ مقدم على الخبر، فالانزياح هنا انزياح تركيبي محدود، غرضه الأسلوبي إبراز صفة الانطلاق وجعلها في الصدارة لتأكيدها، وفق نظرية الجرجاني هذا النوع من التقديم عدول جزئي لا يغير من البنية العميقة للجملة، بينما التقديم غير القائم على نية التأخير فإنه يتجاوز البنية الشكلية لينشأ نظاما جديدا من العلاقات داخل التركيب، إذ يكسب اللفظ وظيفة أخرى غير مألوفة، ويعيد توزيعه ضمن تركيب مغاير، الأمر الذي يفتح مجالا لتوليد معان إضافية تتجاوز ما يقدمه الوضع النحوي المعتاد، نحو قولك: ضرب عمرًا زيدٌ، فالبنية الأصلية للجملة ضرب زيدٌ عمرا، في هذا التركيب قدم المفعول به (عمرا) على الفاعل (زيد)، هذا النوع من التقديم ليس مجرد نقل شكلي، بل يؤثر في البنية الدلالية للعبارة، حيث يجعل المفعول به هو موضع التركيز والإبراز، بينما يتأخر الفاعل عن موقعه الأصلي، والانزياح هنا أعمق من السابق؛ لأنه لامس الجانب الدلالي فغيّر من نظام العلاقات المعنوية وأفصح عن أغراض بلاغية مقصودة لفتَتِ الانتباه إلى المفعول به وإظهار أهميته في التركيب، ومن ثَمّ يحمل أثرا أسلوبيا واضحا[1].

وتنبع أهمية هذا التصنيف من كونه يبرهن على أن النظم عند عبد القاهر ليس عملية آلية لترتيب الكلمات، بل هو نسق دلالي تتحكم فيه معاني النحو وتوجهه نحو الإبداع، فالتقديم والتأخير، سيما في النوع الثاني، ليس مجرد تغيير عارض، بل هو عدول مقصود يهدف إلى إبراز المعنى وفق مقتضيات السياق ومقاصد المتكلم. وبذلك يظهر أن الشيخ سبق كثيرا من الطروحات الأسلوبية الحديثة التي ربطت بين الانزياح والقدرة على كسر النظام المألوف من أجل توليد المعاني،

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص106.

وهو ما وضع معالجته لهذه الظاهرة في إطار رؤية مبكرة للانزياح باعتباره استراتيجية لغوية ودلالية في آن واحد.

يظهر في التقديم والتأخير عند عبد القاهر اهتمامه بإعادة ترتيب عناصر الجملة داخل النظام النحوي لإبراز معان جديدة وتقوية المعنى، مع المحافظة على الوظائف النحوية للكلمات، بالمقابل يبرز جون كوهين في مفهوم القلب نفس التوجه من خلال الانزياح النحوي، مع تركيز أكبر على توجيه الانتباه إلى عناصر معينة داخل الجملة لتحقيق أثر بلاغي محدد، ويضرب لذلك مثالا بقوله: ((لو غيرنا جملة "تحت جسر ميرابو يتدفق السين بآخر"، حيث ترتيب الكلمات بالشكل العادي، المسند إليه، الفعل، المكمل، نحو: "السين يتدفق تحت جسر ميرابو"، استطعنا حينئذ قياس تأثير هذه الأداة، صحيح إننا غيرنا الوزن والارتفاع، ولكن لن يستطيع أحد أن ينكر بأن القلب يلعب دورا أساسيا في تكوين بيت شعري يُعْتبر من أشهر الأبيات في الشعر الفرنسي، فالصيغتان لا تملكان نفس الدلالة... وإن الأسلوبية هي التي تفسر لنا سبب كون الجملة الأولى أكثر شاعرية؛ لأنها مرتبطة بالحقيقة السيكولوجية عند اعتماد هذا الترتيب المقلوب))[1].

لقد برع عبد القاهر في تفسير التراكيب اللغوية غير المألوفة بدقة عالية، مستندا إلى فهمه العميق للمعاني النحوية وقدرته على إدراك البعد البلاغي لكل تركيب، حيث ترى أن هذه التراكيب رغم انحيازها عن الأصل والقواعد السائدة فإنها لا تفقد وظيفتها النحوية، من غير أن يصيبها اضطراب أو فساد في المعنى، بل إنها تمنح النص أبعادا دلالية إضافية تثري القيمة الأسلوبية. ومنها يتجلى البعد الإبداعي والدقة الجمالية في هذه الأنماط، حيث يصبح العدول عن النمط المعياري وسيلة لتحقيق أغراض بلاغية محددة، وهذا ما يحيلنا إلى عملية (الخلق) باعتبارها جوهر الفعل الأدبي، إذ تتحول اللغة فيه من أداة تواصل إلى وسيلة إبداع، يبتكر فيها الكاتب بنيات جديدة تكشف عن بصمته الخاصة، وقد ذهب "فاقنار" إلى أن ((مفهوم الخلق في عملية الإبداع الإنشائي مرتبط بقدرة الإنسان على تخليص الكلم من القيود التي يكبلها بها الاستعمال))[2].

رابعا: الانزياح الأسلوبي في ظاهرة الحذف

[1]- بنية اللغة الشعرية، جان كوهن، ص188.

[2]- الأسلوب والأسلوبية، عبد السلام المسدي، ص117.

يُشكِّل الانزياح أحد المفاهيم الجوهرية في الدراسات الأسلوبية الحديثة، إذ يقوم على خرق المألوف في البنية اللغوية لتوليد معان جديدة تتجاوز حدود التركيب العادي، وإذا ما نظرنا إلى معالجة الجرجاني لظاهرة الحذف وجدنا أن تصوراته تكشف عن وعي مبكر بهذا المبدأ، إذ لم يتعامل مع الحذف بوصفه مجرد فراغ أو نقصان لعنصر من عناصر التركيب، بل كآلية أسلوبية تتيح للنص إمكانات واسعة في الإيحاء والتكثيف، فالحذف عنده بهذا المفهوم يعد انزياحا عن النسق المعتاد، مما يجعل الخطاب أكثر ثراء ويستفز المتلقي لملء ما غاب قصدا، وبذلك يندمج البعد البلاغي بالنظرية الأسلوبية في أفق يتجاوز حدود النحو التقليدي إلى فضاء أكثر عمقا وإيحاء.

1- ملامح الانزياح في مفهوم الحذف عند الجرجاني:

من خلال تعريف الجرجاني للحذف[1] بوصفه "ترك الذكر أفصح من الذكر"، يتجلى مبدأ الانزياح الأسلوبي في أسمى صوره، إذ يقوم الحذف على العدول عن مقتضى الظاهر اللغوي ليكشف عن معنى أعمق، فالمعنى لا ينقص بالحذف، إنما يتسع ويزداد وضوحا وبيان، وترى الصمت عن الإفادة أبلغ من الإفادة نفسها، حيث إن المعنى يتحقق من خلال السكوت، وهذا قلب للقاعدة الشائعة، في حين أن تشبيهه بالسحر لما يتركه من أثر غير متوقع في نفس المتلقي، فهو يفتح فراغا في النص يجبر العقل على شغله، فينشأ بذلك تأثير جديد. وهو بذلك يجسد البعد الانزياحي من خلال العدول عن المألوف، وتحويل الصمت إلى بيان، وتوليد دلالة زائدة؛ لأن الأصل أن نقصان اللفظ يترتب عليه نقصان في المعنى، إلا أننا نجد أن الحذف، على خلاف المعتاد، يفضي إلى إثراء المعنى، وهذا هو جوهر الانزياح، إضافة إلى الأثر الجمالي المفاجئ من خلال إحداث الدهشة والإيحاء، الذي يخرج النص من النمط العادي، فيترك بذلك بعدا جماليا للانزياح.

2-جماليات الانزياح في الحذف:

يُوظف الحذف لدى عبد القاهر كوسيلة لإضفاء جمالية لغوية على النص، إذ يسمح للمتكلم بترك الاسم أو الفعل في موضعه دون ذكره صراحة، بحيث يصبح المعنى أكثر تفاعلا ووضوحا لدى المتلقي مقارنة بالنطق الكامل بالكلمة، حيث تتيح هذه العملية للمتلقي تقدير المعنى داخليا، مما يحول عملية التلقي إلى مشاركة ذهنية معمقة، ويضفي على النص بعدا جماليا قائما على التفاعل بين ما يذُكر وما يترك للسامع لاستنطاقه.

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص146.

كما أن الحذف يحقق انزياحا تركيبيا مدروسا، إذ يبتعد النص عن التركيب المألوف للجملة دون الإخلال بالسياق أو المعنى، ما يجعل هذا الانزياح يخلق إيقاعا أسلوبيا متناغما يجمع بين الترتيب الظاهر للكلمات والمعنى الضمني، ويبرز مهمة المتكلم في توظيف الحذف لتحقيق التوازن بين الوظيفة النحوية والدلالة الجمالية. وبهذا يصبح الحذف أداة مزدوجة التأثير، فمن جهة يحقق الإيجاز في النص وتفاعله الأسلوبي في آن واحد، ومن جهة أخرى يحافظ على وضوح الغاية وإقحام المخاطب في العملية التأويلية للنص.

ومن أوضح النماذج التي ساقها عبد القاهر في هذا الشأن حذف المبتدأ، إذ يقول: ((ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح:

غَضَبِي وَلَا وَاللهِ يَا أَهْلَهَا ... لَا أَطْعَمُ البَارِدَ أَوْ تَرْضَى[1]

يقوله في جارية كان يحبها، وسعي به إلى أهلها فمنعوها منه))[2].

ففي هذا المثال الشعري يظهر الحذف في كلمة (غضبي)، التي تشير ضمنيا إلى الجارية، فتقدير الكلام: هي غضبي، أو غضبي هي، فالإغفال عن ذكر الضمير هنا يعد اختيارا أسلوبيا مدروسا، حيث يسمح للنص بأن يحتفظ بإيقاعه العاطفي المكثف دون أن ينقطع الانسياب التعبيري.

من منظور جماليات الانزياح يمثل هذا الحذف انحرافا عن البناء التركيبي الصريح، لكنه لا يخل بالمعنى المقصود، بل يخلق مساحة للمتلقي ليشارك في عملية الخطاب من حيث تقديره للمحذوف، هذا الانزياح التركيبي يجعل المعنى أكثر حيوية وعمقا، مما يضفي على النص بعدا جماليا قائما على الإبهام المدروس والإيحاء، إذ يشعر المتلقي بالمتعة الذهنية في إدراك المحذوف واكتشافه بنفسه، بدلا من أن يقدم له عيانا دون جهد منه ولا مشاركة.

[1]- لم أعثر على البيت إلا في شعر بكر بن النطاح، ضمن كتاب (شعراء مقلون)، وقد ورد هناك بلفظ (لا أشرب) عوضا عن (لا أطعم)، ينظر: شعر بكر بن النطاح، شعراء مقلون، صنعة: حاتم الضامن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1987م، ص249- 250.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص151-152.

وبهذا يتحقق في هذا البيت توازن بين الوظيفة الدلالية للحذف وبين الجمالية الأسلوبية للانزياح، حيث أن الحذف يترك بصمته الإيحائية، والانزياح التركيبي يمنح النص قوة تعبيرية إضافية، ويجعل ممارسة التلقي مشاركة ذهنية عميقة، وهو ما يمثل جوهر ما أشار إليه الجرجاني في معالجة الحذف ضمن معاني النحو، حيث يتجاوز كونه مجرد اختصار ليصبح انزياحا أسلوبيا يحقق جمال المعنى عبر التوازن بين سلامة التركيب النحوي وإثارة المخاطب، فهو يدفع القارئ إلى سد الفراغ بتقدير المحذوف بنفسه، مما يولد معانيَ وإيحاءات أعمقَ من الذكر الصريح، ويجعل الحذف وسيلة جمالية تكشف عن خصوصية النظم وقوة الإبداع في تشكيل المعنى.

والذي لمسناه من جمالياتٍ في حذف المبتدأ وما قدّمه من انزياحات دلالية تتجاوز حدود التقدير النحوي، نجد مثله في حذف المفعول به، إذ يعد من المواطن الدقيقة التي توقف عندها الجرجاني في دلائل الإعجاز، حيث صنفه إلى حذف جلي وحذف خفي[1]، وهذا التقسيم يبين أن الحذف ليس مجرد غياب عنصر نحوي، بل هو آلية بلاغية تُحدِث انزياحا تركيبيا عن النسق العادي للتركيب، بما يفتح المجال أمام تنويع الدلالة وإبراز الجمال في النظم.

أما الحذف الجلي، فإنه يتمثل في المواضع التي يحذف فيها المفعول مع وضوحه للذهن اعتمادا على القرينة، كما في قولهم: أصغيت إليه، بمعنى أصغيت أذني إليه، وأغمضت عليه، أي أغمضت جفني...وهكذا مما يكون الحذف فيه بمثابة اختصار لا يوقع المخاطب في التباس؛ لأنه يجد في السياق ما يعوض الغياب، ويكشف هذا عن انسجام النظم مع معاني النحو، حيث يبقى التركيب سليما من جهة الصناعة، وفي الوقت نفسه يتيح قدرا من الجمال في الإيجاز، إذ يغني الحذف عن التصريح المباشر، وأما الحذف الخفي فيرتبط بمستوى أعلى من الصنعة[2]؛ لأنه يقوم على إخفاء المفعول رغم حضوره في الذهن ودلالة السياق عليه، وهنا يتجلى البعد الأسلوبي للحذف باعتباره انزياحا مقصودا عن التراكيب المألوفة، وقد مثّل الجرجاني ببيت البحتري:

إِذَا بَعُدَتْ أَبْلَتْ وَإِنْ قُرُبَتْ شَفَتْ ... فَهَجْرَانُهَا يَبْلَى وَلُقْيَانُهَا يَشْفِي[3]

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص155.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- ديوان البحتري، البحتري، ج2، ص401.

والشاهد في البيت هو حذف مفعولي الفعلين (أبلت، شفت) على التوالي، فالأصل أن يقال: أبلتني وشفتني، لكن الشاعر اختار حذف المفعول (الياء) ليجعل البلى والشفاء كأنهما أثر ذاتي ملازم للبعد والقرب، لا مجرد نتيجة تلحق بالمخاطب. وهنا يظهر البعد البلاغي للحذف، إذ يرتقي بالفعل من مستوى علاقة محدودة بين طرفين (فاعل ومفعول) إلى مستوى أوسع تُكسب الظاهرة طابعا كليا، وكأن البعد لا ينفك عن الإبلاء، والقرب لا ينفصل عن الشفاء[1].

وبهذا، فإن الحذف يُنشيء نوعا من الانزياح التركيبي، إذ خرج التركيب عن صورته المتوقعة التي تفترض حضور المفعول، ليتحول المعنى إلى صورة جديدة، تضفي بعدا دلاليا أعمق، فالفعل هنا لم يعد مجرد حدث يباشره الفاعل على المفعول، بل صار بنية دلالية قائمة بذاتها تعكس طبائع الأشياء وأحوالها، ومن ثَمّ فإن الحذف لم يكن نقصانا في المبنى، بل توسيعا في الدلالة وتحويلا لمسار الخطاب من الجزئي إلى الكلي.

ونخلص إلى أن الحذف في نظرية النظم ليس مجرد آلية نحوية، إنما هو مظهر أسلوبي يكشف عن عمق معاني النحو في بعدها البلاغي، إذ يندرج ضمن الانزياح الأسلوبي الذي يغير من انتظام البنية المألوفة للجملة ليولد دلالات أوسع وإيحاءات أغنى، ومن خلال الحذف ينفتح النص على إمكانات متعددة للتأويل، حيث يتحقق التكثيف والإيجاز من جهة، ويستثار المتلقي لملء فراغات النص وتأويل مقاصده من جهة أخرى، وبهذا يتجاوز الحذف دوره النحوي الضيق ليغدو استراتيجية بلاغية تنتج معنى متجددا، وتعيد تشكيل البنية اللغوية في سياق إبداعي ينقل اللغة من بعد اخباري مباشر إلى مستوى تعبيري وجمالي أكثر عمقا.

خامسا: شعرية الانزياح وبنية المعنى العميق عند الجرجاني

تقوم شعرية[2] الانزياح، كما تكشفها الرؤية النقدية القديمة وتعيد قراءتها المناهج الحديثة، على إدراك جوهري بأن اللغة ليست أداة محايدة للتوصيل، بل طاقة إبداعية تنتج عالما خاصا من المعاني، فحينما يتجاوز الخطاب الشعري أنماط اللغة المألوفة بين الحقيقة والمجاز، أو الأصل والفرع فإنه يفتح

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص162.

[2]- الشعرية هي مسعى لصياغة نظرية شاملة ومجردة تواكب الأدب باعتباره فنا يقوم على اللفظ، وغايتها الكشف عن القوانين التي تجعل الخطاب اللغوي يكتسب طابعه الأدبي، فهي في جوهرها تحديد لآليات الأدبية الكامنة في أي خطاب لغوي، دون أن يتأثر ذلك باختلاف اللغات أو تنوعها، ينظر: مفاهيم الشعرية دراسة مقارنة في الأصول والمنهج والمفاهيم، حسن ناظم، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1994م، ص9.

مجالا للتجربة الفنية التي تحرر التعبير من قيود المنطق المباشر لتجعله إيحائيا ووجدانيا، يتغلغل في المتلقي أكثر مما يصرح به، فهذا التحول لا يُفهم على أنه مجرد زينة لفظية، وإنما هو بنية انزياحية تعيد ترتيب العلاقات بين الألفاظ والمعاني، وتبرز الوظيفة الخلاقة للغة الشعرية التي تكتفي بذاتها وتستمد قيمتها من إشاراتها وغموضها لا من وضوحها.

ومن هذا المنظور تكتسب مقولة الجرجاني حول (معنى المعنى) أهميتها؛ لأنها تتجه بالقراءة نحو المستوى العميق للنص، حيث يتأسس المعنى غير المباشر الذي يقوم على التفكيك وإعادة تركيب البنى اللغوية[1]، فالقيمة المضافة هنا لا تكمن في توصيف الانزياح بحد ذاته، بل في ربطه بقدرة الشعر على بناء نظام دلالي مغاير يزاوج بين اللغة والفكر ليجعل النص الشعري فضاء للخلق والإبداع لا مجرد وسيلة للتواصل.

لقد أسّس عبد القاهر تصوره للمعنى ومعنى المعنى على تمييز جوهري بين دلالة مطابقة مباشرة وأخرى إيحائية تتجاوز اللفظ إلى أفق أعمق، وهو ما جعله يفرق بين علم يُتوصل إليه من ظاهر الألفاظ، وهو المعنى، وعلم لا يتحقق إلا بواسطة التأويل، وهو معنى المعنى[2]، وبهذا التصور تتحدد طبيعة الشعرية لديه في مستويين متداخلين؛ مستوى أول مشترك يعكس ما يتلقاه عامة الناس من دلالة اللفظ عادية، ومستوى ثان يتولد من فعل التفسير والانزياح عن النسق المألوف للغة، وهو ما أطلق عليه "جون كوهين" بالانتهاك[3]، حيث يصبح النص مجالا للتأويل والإبداع، ومن ثَمّ فإن الانزياح في نظره ليس خروجا عشوائيا عن الأصل، بل آلية أسلوبية تنقل اللغة من أدائها العادي إلى أفقها الجمالي، وهو ما التقطه الدرس الأسلوبي الحديث حين اعتبر الانتهاك والانحراف عن النموذج المثالي شرطا لبروز القيمة الأدبية.

وأما التصور الأسلوبي فقد رأى أن للغة مستويين متباينين في طبيعتها ووظيفتها؛ أحدهما يمثل المستوى المثالي (الأداء العادي)، وهو الذي يعكس الجانب المعياري القائم على انتظام القواعد النحوية، وهو يمثل النمط المباشر الذي يخدم متطلبات التواصل اليومي، حيث يعتمد على التراكيب المألوفة في الاستعمال الشائع، في حين أن المستوى الآخر فهو البعد الإبداعي، حيث يتجاوز فيه

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص263.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- ينظر: البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية، مصر، ط1، 1994م، ص268.

المبدع حدود النمط المألوف عبر خرق القاعدة، فالانزياح عند "ريفاتير" يتمثل تارة في خرق القاعدة المألوفة، وتارة أخرى في استدعاء ما ندر من الأساليب والصيغ[1]، بما يتيح للنص أن يحقق تميزه الفني ويولد دلالات جديدة تتجاوز ما هو مألوف في الاستعمال العادي، وهو ما يمزج بين النحو والبلاغة، فإذا كان النحوي يركز على ما يحقق أصل الدلالة ويضمن سلامة المعنى في حدود القاعدة، فإن البلاغي ينطلق من هذه النقطة ذاتها ليؤسس مجال اشتغاله فيما يتجاوزها، أي في تتبع الأبعاد الجمالية التي تكتسبها البنية اللغوية عبر أساليب العدول والانزياح، وبذلك يصبح اهتمامه منصبا على ما يضفي على المعنى عمقا وثراء فنيا[2]، حيث تتحول اللغة من أداة إفهام مباشرة إلى مجال لإنتاج الإيحاءات والظلال الدلالية التي تمنح النص خصوصية الأسلوبية.

إن هذا التمييز الذي أقامه الأسلوبيون بين اللغة في بعدها المعياري واللغة في بعدها الإبداعي يجد ما يوازيه في تصور عبد القاهر لمفهوم معاني النحو، فالمستوى الأول (المعياري) يقابل عند الجرجاني التزام البنية النحوية في إطارها الأصلي بوصفها قاعدة تضمن سلامة الكلام، أما المستوى الثاني (الإبداعي) الذي ينهض على خرق النظام، كالحذف والتقديم والتأخير، فهو ما يمثل الانزياح التركيبي، إضافة إلى عدول المعنى إلى معنى المعنى، وهو ما يعرف بالانزياح الدلالي، الذي يفتح المجال أمام توليد المعنى العميق وابتكار صور بيانية جديدة[3]. ومن ثَمّ فإن ما اعتبره المحدثون اختراقا للمثالية اللغوية بغرض الإبداع كان الجرجاني قد تنبه إليه في إطار معاني النحو، حين جعل من تجاوز الظاهر النحوي وسيلة لخلق دلالة ثانية، وهي معنى المعنى.

إن الوقوف عند مقولة عبد القاهر في المعنى ومعنى المعنى يكشف عن أفق بلاغي ودلالي رحب، حيث يمكن قراءته اليوم في ضوء مفاهيم الأسلوبية وما تفرع عنها من نظريات الانزياح، فالمعنى عنده يظل في حدود الدلالة المباشرة، أي ما تدل عليه الألفاظ بظاهرها، أما معنى المعنى فهو انتقال إلى دلالة ثانية، إذ يستعمل المتكلم اللفظ لا من أجل ظاهره، بل ليشير به إلى ما وراءه، وهذا ما يسمى في الاصطلاح الأسلوبي المعاصر بالانزياح الدلالي، لذا قال الشاعر:

---

[1]- ينظر: الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، أحمد محمد ويس، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت- لبنان، 2005م، ص102.

[2]- ينظر: نظرية اللغة في النقد العربي، عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003م، ص209.

[3]- ينظر: النقد التحليلي عند عبد القاهر الجرجاني، أحمد السيد الصاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية- مصر، 1979م، ص63.

وَمَا يَكُ فِيَّ عَيْبٌ فَإِنِّي ... جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ[1]

الشاهد في الشطر الثاني (فإني... جبان الكلب مهزول الفصيل)، كان المعنى الأول هو وصف الكلب بالجبن والفصيل بالهزال، بينما يكون معنى المعنى هو الكرم وكثرة الضيوف، وهو من قبيل الانزياح الكنائي[2]، فالنص أحدث انزياحا من المعنى المباشر إلى المعنى غير المباشر، وهذا الانزياح لا يتحقق إلا بفضل النظم الذي يمنح اللفظ قدرة على تجاوز وضعه المعجمي إلى وظيفة إيحائية، فتظهر بذلك براعة المتكلم في إكساب عبارته بعدا رمزيا يفتح باب التأويل أمام المتلقي.

ومن هنا يتبين أن ما وصفه النقاد من طلاوة في الألفاظ أو زينتها للمعاني ليس خاصية في اللفظ نفسه، وإنما هو نتيجة لما يتولد من معنى المعنى حتى يتمكن المبدع من حسن السبك والتنظيم، ولذا رفض عبد القاهر مساواة قولنا: رأيت الأسد بقولنا: لقيت الليث بمقام الإبداع، إذ لم يتجاوز كلاهما حدود المعنى الأول، في حين أن التشبيه أو الاستعارة أو الكناية تنقلنا إلى المستوى الثاني، أي إلى مجال الانزياح الأسلوبي الذي يصنع القيمة البلاغية. ومثال ذلك في الاستعارة، قولك: رأيت أسدا، حيث دلّ السياق على أن المقصود ليس الحيوان المفترس بعينه، إنما هو رجل شجاع[3]، فإن هذا الانتقال من الحقيقة المعجمية ومن المعنى السطحي المباشر إلى المعنى غير المباشر العميق يكشف عن آلية الانزياح الدلالي، هذا التحويل من المعنى إلى معنى المعنى يوضح تماما ما قصده الجرجاني بالنظم، في كون المعنى لا يستخلص من اللفظ وحده، بل من انسجامه مع السياق والعلاقات النحوية والدلالية المحيطة به.

إن هذه الرؤية التراثية تلتقي مع التصور الحديث للأسلوبية، حيث تتجلى الاستعارة فيه بوصفها جوهر الانزياح الاستبدالي، إذ تقوم على نقل لفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر تربطه به علاقة مشابهة، فيتحقق بذلك خرق لقانون الاستعمال المألوف للغة ، ويمثل هذا عند كوهن ((خرقا لقانون اللغة، أي انزياحا لغويا))[4]، ومن هنا تبرز طاقتها الشعرية؛ لأن دلالة النص لا تولد من المباشرة، بل من لحظة الانزياح ذاتها، ومثال ذلك ما ورد في بيت فاليري: هذا السطح الهادئ

[1]- سبق تخريجه، ينظر: ص164 من هذا البحث.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص307.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص449.

[4]- الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، أحمد محمد ويس، ص112.

الذي تمشي فيه الحمائم، فدلالة النص لا تولد من المباشرة، بل من لحظة الانزياح ذاتها التي يحل فيها السطح محل البحر، والحمائم محل السفن[1]، فيغدو النص فضاء لتوليد المعاني الجديدة، ولو صرح البيت بالبحر والباخرة لانتفت عنه القيمة الجمالية التي يخلقها الانزياح الاستعاري، وهو ما أكده كوهن بقوله: ((إن المنبع الأساسي لكل شعر هو مجاز المجازات هو الاستعارة))[2].

ومن هنا نستطيع القول أن العلاقة بين الانزياح ومعنى المعنى عند الجرجاني تكشف عن رؤية بلاغية عميقة تجعل من اللغة نظاما يتجاوز المعاني المباشرة باتجاه دلالات أعمق وأبعد، فالنص الأدبي لا يقتصر على المعنى الظاهر، بل ينفتح من خلال معاني النحو على شبكة من العلاقات التي تولد دلالات جديدة ترتبط بالسياق والأغراض. وهذا ما يلتقي مع التصورات الأسلوبية الحديثة التي ترى في الانزياح آلية جوهرية لإنتاج الدلالة الجمالية والفكرية، وبذلك يغدو النص عند الجرجاني فضاء تتحاور فيه المستويات؛ مستوى النظم، ومستوى المعنى الأول، ومستوى المعنى الثاني، ليؤكد أن جوهر البلاغة يكمن في القدرة على الانتقال من المباشر إلى المنزاح، ومن الحرفي إلى الإيحائي.

وخلاصة ما يمكن أن يقال إن معاني النحو عند الجرجاني حين تُقرأ في ضوء الأسلوبية، تتضح كمنظور لغوي وجمالي متكامل، إذ تتجاوز البنية النحوية الظاهرة لتكشف عن طاقتها التعبيرية والجمالية، فالجرجاني لم يقف عند حدود القواعد الشكلية، إنما تعامل مع النحو بوصفه أداة لصياغة الدلالة وتوجيهها في السياق، وهو ما يتقاطع مع المبادئ الأسلوبية التي ترى الانزياح والحذف والتقديم والتأخير... وغيرها من الظواهر التركيبية ليست مجرد تحولات شكلية، بل آليات مقصودة لإبراز المعنى وإثراء الطاقة التعبيرية. ومن هذا المنظور تتضح قيمة إسهام الجرجاني في تأسيس رؤية وظيفية للجملة تقوم على إبراز العلاقات بين عناصرها، لا على ضبطها في قوالب جامدة، وهو ما يجعل دراسته لمعاني النحو خطوة مبكرة في الوعي بما سيصبح لاحقا محورا للأسلوبية المعاصرة في تحليل الخطاب.

المطلب الثالث: معاني النحو في ضوء لسانيات النص

تتجلى أهمية معاني النحو عند عبد القاهر حين ننظر إليها من زاوية لسانيات النص، إذ يتجاوز تصورها حدود الجملة المفردة ليكشف عن أبعاد أعمق تتصل بآليات الاتساق والانسجام

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص112.

[2]- المرجع نفسه، ص112.

النصي، فالجرجاني لم يقصر عنايته على البنية التركيبية في ذاتها، بل أبرز كيف أن العلاقات النحوية هي التي تمنح النص ترابطه الداخلي، وتجعل وحداته اللغوية تتساند في بناء دلالي متماسك. ومن هذا المنطلق تلتقي معاني النحو مع مفاهيم لسانيات النص التي ترى أن الدلالة لا تُفهم إلا في سياق تآلف الجمل وتكامل عناصرها، وتوجيهها نحو غاية تواصلية محددة، إن استحضار هذا البعد يكشف أن معاني النحو عند الجرجاني تمثل نواة مبكرة لفكرة النص بوصفه نسقا دلاليا متكاملا، لا مجرد تجاور ألفاظ أو تراكم جمل.

أولا: المصطلحات البلاغية لمفاهيم نصية عند الجرجاني

يمثل عبد القاهر علامة فارقة في تاريخ البلاغة العربية، حيث لم يقتصر مشروعه على إعادة ترتيب أبواب البيان، بل قدّم تصورا متكاملا للنص يقوم على النظم باعتباره جوهر الفصاحة ومبدأ التماسك الدلالي، ومن هنا برزت عنده مفاهيم نصية ومصطلحات بلاغية لم تُطرح باعتبارها أدوات وصفية فحسب، بل بوصفها إطارا نظريا وإجرائيا لفهم النص من حيث هو بناء متماسكا تتحدد عناصره بعلاقاتها الداخلية والسياقية.

تكمن أهمية هذه المفاهيم والمصطلحات في قدرتها على تجاوز حدود البلاغة الجزئية نحو وعي نصي شامل، يجعل من العلاقة بين اللفظ والمعنى والسياق محور التحليل. وهذا يثير تساؤلات جوهرية: هل أسس عبد القاهر بطرحه لنظرية النظم وعبر جهازه الاصطلاحي لبذور تفكير نصي يقترب مما بلورته اللسانيات النصية الحديثة؟ وكيف يمكن تفعيل رؤيته في قراءة النص ضمن أفق نقدي معاصر؟ إن دراسة المفاهيم النصية والمصطلحات البلاغية عند الشيخ ليست مجرد بحث في التراث البلاغي، إنما هي مساءلة لمشروع علمي استطاع أن يمنح النص مكانته باعتباره وحدة دلالية متكاملة، وما يزال قابلا للحوار مع مناهج النقد واللسانيات الراهنة.

تعد نظرية النظم عند الجرجاني إطارا مركزيا لفهم النصوص العربية، حيث ينظر إليها على أنها نسق متكامل تتفاعل فيه الألفاظ والمعاني لتحقيق الانسجام والاتساق والدلالة، هذه الرؤية الكلاسيكية تتقاطع مع لسانيات النص الحديثة التي ترى النص كوحدة متماسكة الأطراف تتوزع فيها الوظائف الدلالية، ما يعزز إمكانية تطبيق المفاهيم الجرجانية على النصوص المعاصرة وتحليل بنيتها الداخلية.

تأتي المفاهيم التي أوردها عبد القاهر في سياق نظريته، كالفصاحة والنسج والصياغة، والتعليق ومعاني النحو... كأدوات معرفية دقيقة لدراسة النصوص وتحليل الخطاب العربي، هذه المفاهيم لا تقتصر على الوصف، بل توفر آليات لفهم العلاقات بين العناصر اللغوية ودورها في بناء المعنى، مما يتيح للباحث رصد توزيع المعاني والفروق النحوية والسياقية داخل النص.

ومن أبرز المصطلحات التي وظفها عبد القاهر في إطار نظرية النظم، والتي تشير في مجملها إلى التماسك النصي وتوكد بعده النصي والدلالي ما يلي:

1-الفصاحة:

يرى الجرجاني أن الفصاحة ليست صفة متأصلة في اللفظ المفرد بحد ذاته، بل تتجلى داخل النص من خلال النظم والتأليف وعلاقات الكلمات ببعضها البعض، حيث يكتسب كل لفظ قيمته وجماله من دوره المنوط له في البنية النصية المترابطة[1]. هذا التوجه يعكس وعيا متقدما بأن اللغة ليست مجرد تراكم للألفاظ الصحيحة، بل أداة دلالية متكاملة، ويضع الأساس لمفهوم التماسك النصي الذي يربط بين الشكل والدلالة من حيث السبك والحبك، ومن هنا يمكن للباحث من خلال تحليل النصوص وفق هذا المنظور أن يكتشف مستويات دقيقة من المعنى التي قد تغفل عنها القراءة التقليدية، ما يجعل عبد القاهر مرجعا منهجيا غنيا لفهم النصوص العربية بطريقة تحليلية دقيقة.

ولا أدلّ على ما نقوله من النصوص التي أوردها الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، التي تشير بشكل واضح إلى أن القيمة الحقيقية للفظ لا تنبع من كونه مفردا، بل تتحدد في ضوء تشابكه مع غيره داخل التركيب النصي، ومن ذلك قوله: ((واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك))[2]، يشير الجرجاني هنا إلى أن الكلمة بفردها لا تكتسب قيمتها إلا إذا أدرجت في شبكة من العلاقات مع الكلمات الأخرى، أي داخل تركيب متكامل، فالنظم والترتيب ليسا مجرد ترتيب شكلي، بل هما شرط لظهور المعنى وتناسق النص، وهذا مما يؤكد أن اللغة عنده نظام متكامل، حيث يعتمد تحديد قيمة أي لفظ على علاقته بالآخرين ضمن النص، وليس على

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص442.

[2]- المرجع نفسه، ص55.

خصائصه المعجمية والتناغمية. ولو نظرنا إليه من جهة لسانيات النص فإنه يوازي مفهوم التماسك النصي، حيث تقاس قيمة الكلمات وفق وظيفتها الدلالية ضمن بنية النص، فالنص يوضح أن الفصاحة لا يمكن فهمها بمعزل عن النص ككل.

وفي السياق ذاته، يقول عبد القاهر: ((وهل تجد أحدا يقول: هذه لفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها؟))[1]، حيث يوضح أن وصف اللفظ بالفصاحة أو التمكن لا يتم بمعزل عن السياق، بل يتحقق من خلال علاقة الكلمة بما يجاورها من كلمات، فعلى سبيل المثال قد تجد كلمة فصيحة في موضع من تركيب معين، في حين قد تجدها بعينها غير مناسبة وملائمة في مكان آخر، وهذا مما يعزز فكرة أن الفصاحة مفهوم نسبي، لكونه مرتبط بالانسجام بين الكلمات والمعنى، وليس صفة ثابتة للفظ المفرد.

وهكذا يتبين في ضوء النصوص السابقة للجرجاني، أن الفصاحة خاصية نصية لا تدرك في حدود اللفظ المفرد، بل تتحدد من خلال موقعه في النظم وعلاقته بما يجاوره من كلمات، فهي ثمرة التآلف والانسجام والتماسك داخل النص، وليست صفة معجمية ثابتة. وبهذا الفهم يلتقي الشيخ مع مبادئ لسانيات النص التي تجعل التماسك والاتساق معيارا لفعالية النص ودلالته.

2-الصياغة والنسيج:

عند التأمل في نظرية النظم وما يرتبط بها من حديث الجرجاني عن معاني النحو يتضح أنه وظف جملة من المصطلحات والتعابير التي تكشف عن وعيه بمبدأ التماسك النصي، ومنها النظم

والتأليف والنسج والصياغة، فقد كان يرى أن النص لا يقوم على مجرد تجاور الألفاظ أو تعاقب التراكيب فحسب، بل على شبكة من العلاقات التي تشد أجزاءه بعضها إلى بعض وتمنحه وحدته الدلالية والوظيفية، حيث يقول: ((وأنه كما يفضل هناك النظمُ النظمَ، والتأليفُ التأليفَ، والنسجُ النسجَ، والصياغةُ الصياغةَ))[2]. وهذا التصور يعكس إدراكه المبكر من خلال تأكيده على الترابط بين المعاني النفسية والبنى اللغوية، حيث يقدِّم تصورا للنص بوصفه نسيجا متماسكا، ويلتقي هذا المفهوم مع تعريف "رولان بارت" الذي يرى بأن النص ((نسيج من الكلمات المنظومة في

[1]- المرجع السابق، ص44.

[2]- المرجع نفسه، ص35.

التأليف والمنسقة))[1]، حيث يبرز البنية الشبكية التي يتقاطع فيها اللفظ مع غيره داخل سياق واحد، بحيث لا يُفهم النص إلا من خلال خيوط العلاقات التي تنسجه.

ويسوق عبد القاهر نصا يؤكد فيه أنه لابد من النظر إلى النص نظرة كلية، حيث يقول: ((واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول))[2]، يوضح عبد القاهر أن الكلام بعد إنجازه يغدو كيانا عضويا متماسكا شبيها بالحلقة التي لا يمكن فصل أجزائها دون أن يتلاشى شكلها الكلي، وهو في هذا التصوير يقيم مبدأ أساسيا يتقاطع مع ما تقرره لسانيات النص حول تماسك البنية النصية، إذ لا تُفهم الألفاظ باعتبارها وحدات منفصلة، بل من خلال موقعها داخل النسيج الكلي للخطاب، فتكون ((معرفتك معرفة الصنع الحاذق الذي يعلم كل خيط من البريسم الذي في الديباج))[3]. وبذلك يكون الجرجاني قد سبق إلى تأسيس رؤية تنظر إلى النص لا بوصفه مجموعة ألفاظ، بل باعتباره شبكة من العلاقات التركيبية والدلالية التي تنصهر في وحدة متكاملة، فهو لا يرى الكلام بنية خطية تُفهم من مفرداتها المنعزلة، بل نسقا تتفاعل فيه الروابط النحوية مع المقاصد السياقية لتوليد المعنى الكلي للنص، وهي الرؤية ذاتها التي تبني عليها لسانيات النص مفاهيمها الأساسية مثل الاتساق والانسجام.

وبعد أن وقفنا على مصطلح النسيج ودوره في بيان الترابط الداخلي للنص، ننتقل إلى مصطلح آخر لا يقل أهمية، وهو الصياغة، الذي يستعير دلالاته من حِرف الصناعة والتشكيل ليكشف به عن كيفية تشكل المعاني في قوالب لغوية محكمة، تجعل النص أكثر تماسكا وانسجاما، وحيث يقول عبد القاهر: ((ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه، كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أو سوار))[4]، يتضح أن مصطلح الصياغة عنده ليس مجرد استعارة لفظية، بل أداة نقدية دقيقة تكشف

[1]- الأسلوبية وتحليل الخطاب، منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، ط1، 2002م، ص124.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص93.

[3]- المرجع نفسه، ص37.

[4]- المرجع نفسه، ص254.

عن قيمة الكلام لا تُستمد من مادته (المعاني وحدها)، بل من الطريقة التي تصاغ بها هذه المعاني في قوال لفظية، مما تجعل النص متماسكا في بنائه محكما في انسجامه.

إن توظيف الجرجاني لمصطلَحَي النسج والصياغة وكذا ألفاظ في مفهومها كالتحبير والنقش والتصوير لم يكن اعتباطيا، بل كان يشير إلى معايير دقيقة لقياس تماسك النص وانسجامه، فهذه المصطلحات ذات الخلفية الفنية والصناعية تؤكد أن النص عند عبد القاهر شبيه بالمنسوج أو المصوغ أو المزخرف، حيث تتداخل عناصره وتتناغم مكوناته في صورة واحدة متكاملة. ومن ثَمّ فإن التماسك النصي لا يتحقق بمجرد توالي الألفاظ أو وضوح المعاني، وإنما من خلال براعة الصناعة الأسلوبية التي تجعل كل لفظ في موضعه، وكل تركيب في سياقه بما يفضي إلى نص محكم البناء ومتماسك الأركان.

ثانيا: مظاهر الاتساق النصي عند الجرجاني

يتأسس الاتساق في نظرية النظم عند الجرجاني على معاني النحو، التي جعل منها روح النظم وركيزته الكبرى، فليس النظم عنده مجرد ترتيب شكلي للألفاظ، بل هو نسق دلالي يتجلى فيه التلاحم بين التراكيب وفق ما تقتضيه المقامات والوظائف، ومن هنا برزت مظاهر الاتساق في الفصل والوصل والحذف والتكرار، حيث شكّل كل منها أداة نحوية ودلالية تسهم في تحقيق الانسجام النصي، فالفصل والوصل يضبطان علاقة الجمل بعضها ببعض، والحذف يكشف عن عمق في توزيع المعنى بما يدفع المتلقي إلى المشاركة في ملء الفراغ المقصود، بينما يؤدي التكرار دورا بارزا في ترسيخ الروابط النصية وتوكيد المعاني، وبهذا يبرز أن معاني النحو ليست قواعد شكلية، بل هي آليات لتحقيق الاتساق الذي يجعل النص وحدة متماسكة دالة، وذات أثر في المتلقي.

1- الفصل والوصل

يعتبر الفصل والوصل من أبرز آليات معاني النحو التي وظفها عبد القاهر لتحقيق غايات المتكلم في النص، حيث يسعى المتكلم من خلالها إلى ضبط المعنى وتنظيم الأفكار بطريقة متسقة، فهذه الظاهرة تتجاوز حدود الربط النحوي التقليدي؛ لتصبح وسيلة دقيقة لإبراز العلاقات الدلالية والسياقية بين الجمل والمفردات بما يضمن انسجام النص وترابط أجزائه، وقد أولى الجرجاني أهمية خاصة لتمييز عطف الجملة على الجملة عن استئنافها، إذ يوضح هذا التفريق كيف يمكن للمتكلم

أن يحقق انتقالا سلسا بين الأفكار ويبرز المقاصد البلاغية بدقة، ما يجعل الفصل والوصل أدوات محورية في تماسك النص وترابط أفكاره.

يؤكد الجرجاني أن فهم الفصل والوصل في النصوص ينطلق من دراسة العطف على المفرد، إذ يقول: ((واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم نعود إلى الجملة، فننظر فيها ونتعرف حالها))[1]، من حيث إشراك المعطوف في حكم المعطوف عليه، ما يضمن استمرارية الحكم الإعرابي وانتقال المعنى بسلاسة، ويشير إلى أن هذا الأصل يمتد إلى الجمل، حيث يمكن تمييز نوعين من العطف بين الجمل؛ النوع الأول يشمل الجمل التي لها محل من الإعراب، فيكون حكم الجملة الثانية تابعا للأولى، نحو الجمع بين صفتين في قولك: مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح، ما يعكس تناسق العلاقات بين عناصر النص وتماسكه النحوي والدلالي. أما النوع الثاني فيتعلق بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، نحو قولك: زيد قائم وعمرو قاعد، حيث لا يشترك الحكم الإعرابي بين الجمل؛ وذلك لأن الجملة الأولى ابتدائية عارية من الموضع الإعرابي، فلا سبيل لادّعاء أن الواو أشركت الثانية في إعراب وجب للأولى، ومع ذلك فإن الغرض من هذا العطف إيجاد أمر معقول يجمع بين الجملتين معنويا، ما يعكس تناسق العلاقات بين عناصر النص وتماسكه الدلالي والنحوي.

1-1-الترابط المعنوي بين الجمل:

يلعب المعنى دورا محوريا في تحقيق التماسك بين الجمل داخل النص، حيث يتجسد المعنى كخيط خفي ينسج الجمل بعضها ببعض، من حيث تغدو كل جملة كامتداد طبيعي للسابقة، مكملة لها وموضحة لمراميها، فينشأ تتابع وتسلسل دلالي متسق يتيح للقارئ إدراك الانسجام الداخلي والنسق الفكري الذي يسري عبر سياق النص، كأن يكون في النوع الثاني من العطف، ويتجلى ذلك في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، نحو قولنا: العلم حسن والجهل قبيح، فالعطف هنا يحقق انسجاما دلاليا وتسلسلا منطقيا للأفكار داخل النص، فالواو لا تفيد سوى إشراك الثانية في سياق الأولى دلاليا، دون أن يكون لها تأثير نحوي مباشر، وهنا يظهر دور الربط المعنوي والتوافق الدلالي في تحقيق وحدة النص، إذ لا يكون العطف ممكنّا إلا إذا كان المعنى في الجملة الثانية مكملا أو متوافقا مع معنى الجملة الأولى، ويتحقق ذلك خصوصا في الحالات التي يكون فيها الأفراد أو العناصر متوازية أو متقاربة، شأنه شأن الرابط الذي يجمع بين الإخوة أو الشركاء، حيث يكون

[1]- المرجع السابق، ص222.

حكم الحالة الأولى مؤشرا طبيعيا على فهم الحالة الثانية، مما يعزز الشعور بالترابط الداخلي الضمني[1]. مما يؤكد أن الفصل والوصل ليسا مجرد قاعدة نحوية فحسب، بل أدوات لسانية تمكن المتكلم من تحقيق انسجام النص وتنظيم الروابط بين جمله.

بهذا يشير الجرجاني إلى أن المطلوب من المتكلم هو إدراك المغزى من العطف ومتى يترك؛ لأن إدراك هذا الأمر يضمن الانتقال المنطقي بين الجمل ويجعل النص متماسكا على مستوى المعنى والبنية. من هذا المنظور يصبح الفصل والوصل عند عبد القاهر آلية مركزية لتحقيق التماسك النصي، حيث يضبط الانسجام الدلالي وينظم شبكة العلاقات بين الجمل، سواء أكانت تشترك في الحكم الإعرابي أم لا، مما يبرهن على الوعي المتقدم بوحدة النص وسلاسة انتقال المعنى.

1-2-دور الجملة الوسيطة في التماسك النصي:

لا يعتمد التماسك بين الجمل على مجرد الترتيب اللفظي، إنما يتجاوزه إلى روابط دلالية دقيقة تجعل كل جملة تكمل وتحتاج للأخرى، فيأتي دور الجملة الوسيطة التي تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، كحلقة وصل حيوية بينهما، فتربط السبب بالنتيجة أو المسبِب بالمسبَب، فتتحقق وحدة المعنى ويصبح النص كيانا دلاليا متكاملا، هذه العلاقة تجعل كل جملة متعلقة بأخرى من حيث المعنى، رغم غياب عنصر التتابع اللفظي بينهما، بحيث لا يمكن فصلهما دون إضعاف الإحالة الدلالية[2]. إن اعتماد عبد القاهر على الروابط المعنوية بين الجمل، من حيث كون الأولى سببا والثانية نتيجة، ما يعكس دقة البناء النصي يؤكد ضرورة مراعاة العلاقات الداخلية بين مكونات النص، بهذا المعنى تصبح الجمل بمثابة وحدات متسقة من المعنى ، تحافظ على الانسجام الداخلي للنص وتؤدي وظيفة التماسك البلاغي التي يوليها الجرجاني أهمية قصوى.

2-آلية التماسك في الشرط والجزاء:

يتضح من دراسة التماسك النصي داخل النصوص العربية أن العلاقة بين الشرط والجزاء لا تنبني على الجمل المنفردة، بل على مجموع الجمل المترابطة، فقد أبرز عبد القاهر أن الحكم الشرطي لا يكتمل إلا حين يُنظر إلى الجمل مجتمعة، حيث إن كل جزء منها لا يحمل الشرط أو الجزاء بمعزل عن الآخر، فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص225- 226.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص244.

احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾[1]، فإنه يظهر أن الشرط مرتبط بمجموع الجملتين معا، وليس بكل جملة على حده، أي أن اكتساب الخطيئة أو الإثم وحده لا يحقق معنى الشرط، بل رمي البريء بهما بعد اكتمال المجموع هو ما يصنع الجزاء[2].

ويؤكد هذا المبدأ أن المعنى هو أساس التماسك النصي، حيث إن الجزء الذي يتعلق باحتمال البهتان والإثم المبين يرتبط بالمجموع الكلي، فلا يمكن فهم الجزاء دون النظر إلى تكامل الجملتين، بهذا تعمل الجمل كمجموعة واحدة لتحديد الخبر أو الصفة أو الحال، نحو قولنا: زيدٌ قام غلامُه، وزيدٌ أبوه كريمٌ، حيث يصبح مجموع الجملتين وحدة دلالية واحدة تتكامل في المعنى، ولا يكتمل فهم الخبر أو الصفة إلا عبر هذا التكامل.

من هنا، يتبين أن التماسك النصي في الشرط والجزاء يعتمد على المعنى الكلي للنص، وليس على البناء النحوي وحده، فالمعنى يربط بين الجمل ويجعل الحكم الشرطي مستندا إلى سياق الجمل مجتمعة، في حين أن الجمل الفردية بدون هذا السياق لا تعطي المعنى الكامل، وبالتالي فإن التفسير الدقيق لأي نص مشروط يرتبط أولا بفهم العلاقة بين الجمل وكيفية اشتراكها في تحقيق معنى موحد، ما يجعل المعنى محورا للتماسك النصي، والشرط والجزاء نموذجا واضحا على ذلك، وبذلك يتحوّل الربط بين الشرط والجزاء من مجرّد علاقة نحوية إلى وحدة دلالية كبرى، تجعل من النص كلاً متماسكا يُفسِّر بعضه بعضا.

3-آلية التماسك في الصفة والتأكيد:

لا يقتصر التماسك النصي على استخدام أدوات الربط والعطف، بل قد ينشأ من طبيعة العلاقة الداخلية بين عناصر الكلام ذاتها، بحيث تستغني بعض التراكيب عن أي رابط خارجي، ومن أبرز النماذج على ذلك الصفة والتأكيد، حيث إن الصفة تتصل بالموصوف اتصالا ذاتيا، فلا تحتاج إلى ما يصلها به، بل تكتفي بنفسها، كما في قولنا: جاءني زيدٌ الظريفُ، فالصفة هنا (الظريف) ملتحمة بموصوفها في المعنى، بحيث صارت جزءا منه لا عنصرا منفصلا. وكذلك التأكيد حين نقول:

[1]- النساء، الآية: 112.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص246.

جاءني القومُ كلُّهم، ف (كلهم)، لا يعدو أن يكون تثبيتا للفظ السابق وتعزيزا له، مما يغني عن أداة عطف أو رابط خارجي[1].

إن هذا النمط من التراكيب يبيّن أن النص قد يحقق انسجامه من الداخل من خلال العلاقات المعنوية التي تجعل بعض الجمل أو الكلمات كأنها امتداد طبيعي لما قبلها، وليست شيئا زائدا عنه. ومن هنا يتضح أن الفصل في هذه المواضع ليس مجرد خيار، بل ضرورة تفرضها طبيعة البنية نفسها، بحيث لو دخلها العطف أو الوصل لكان تكرارا لا مبرر له، ولأخلَّ بالانسجام الكامن في وحدة المعنى. وبهذا يؤكد الجرجاني أن التماسك النصي قد يتجلى أحيانا في الاستغناء عن أدوات الربط حين يتكفل المعنى وحده بمهمة الوصل.

يتضح من خلال معالجة الجرجاني لقضية الفصل والوصل أنه لم ينظر إليهما على أنهما مجرد آلية نحوية محكومة بالقاعدة، بل باعتبارها مبدأ دلالي ينبع من طريقة انتظام المعاني في السياق، فالكلمة أو الجملة لا تُدرك قيمتها في ذاتها، وإنما بما تنسجه من روابط مع ما قبلها وما بعدها داخل البنية النصية، وهنا تتجلى وظيفة المتلقي في الكشف عن الروابط الكامنة بين الجمل واستحضار المقصد الخطابي للمتكلم، كما أن بعض التراكيب يمكن أن تؤديَ وظيفة وصل النص وإحكام انسجامه عبر روابط معنوية، مستغنية بنفسها عن كل روابط خارجية، فليست العبرة بوجود الرابط أو غيابه، إنما بإدراك تلك اللطيفة الدلالية التي تجعل من الجمل وحدة متماسكة يشدّ بعضها بعضا. ومن هذا المنطلق يأتي الفصل والوصل في تصور عبد القاهر نموذجا لآلية نصية تؤكد أن معاني النحو تمثل عنصرا أساسيا لفهم تماسك النص، بما يتيح وصل التراث البلاغي العربي بالمقاربات الحديثة في اللسانيات النصية.

ثالثا: دور الحذف في بناء التماسك النصي

إنّ الحذف من القضايا المركزية التي توقف عندها الجرجاني في دلائل الإعجاز، حيث خصه ببحث مستقل، باعتباره آلية دلالية وتركيبية تسهم في إبراز تماسك النص وإحكام بنائه، وقد شكّل هذا المفهوم في ضوء الدراسات الحديثة في لسانيات النص أداة رئيسية لتحقيق التماسك النصي والاتساق بين عناصر الخطاب. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى مقاربة تكشف وجوه التلاقي بين ما أرساه عبد القاهر من تصورات دقيقة حول الحذف وما قررته لسانيات النص في تحليلهم لآليات

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص227.

الترابط الداخلي للنصوص، إن هذا العنصر يروم إيضاح أبعاد هذا التكامل المعرفي، متمثلا في الإجابة على سؤال جوهري مفاده: كيف نظر عبد القاهر إلى الحذف باعتباره وسيلة للتماسك النصي، وما مدى استيعابه لمفهومه عند لسانيات النص من قواعدَ ومبادئَ في هذا المجال؟

الحذف في تصور عبد القاهر يتجاوز حدود كونه غيابا لفظيا إلى كونه أداة بلاغية وفنية تسهم في إعادة تشكيل النص وبناء معناه، فوظيفته لا تتحدد في جانب الاقتصاد اللغوي أو الإيجاز فحسب، بل تمتد لتؤسس لآلية تواصلية تجعل القارئ أو السامع شريكا أساسيا في إتمام المعنى، فحين يسكت النص عن ذكر عنصر ما فإنه يفتح فجوة مقصودة تحفز المتلقي على العودة إلى السياق السابق أو استحضار خبراته ومعارفه لملء هذه الثغرة الدلالية، يقول "دي بوغراند" في تعريفه للحذف: ((هو استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن أو أن يوسعَ أو أن يعدلَ بواسطة العبارات الناقصة))[1]، ومن هنا يتولد التماسك النصي، ليس من مجرد انتظام الألفاظ، بل من شبكة العلاقات التي تربط ما قيل بما لم يقل، وما صرح به بما أضمر.

إن هذا الفهم يكشف عن عمق نظرة الجرجاني، حيث أدرك أن المعنى لا يستوفى دائما بالتصريح، وأن الصمت أحيانا أقدر على الإبانة من النطق ذاته، فالحذف يمنح النص طاقة دلالية مضاعفة؛ فمن جهة يختصر، ومن جهة أخرى يفتح أفقا للتأويل ويمنح المخاطب لذة الاكتشاف وممارسة فعل المساهمة في إنتاج المعنى. هذه الرؤية تبرز كيف أن الجرجاني سبق بنظرته كثيرا من التصورات الحديثة التي جعلت من التماسك النصي محورا في تحليل الخطاب.

وعند المقارنة بآراء بعض الدارسين المحدثين مع ما قدمه الجرجاني، مثل دي بوغراند، الذي يقول: ((إنه من غير المعقول بالنسبة للناس أن يحولوا كل شيء يقولونه أو يفهمونه إلى جمل كاملة، فلو فعلوا ذلك لكان أولى بهم أن يفضلوا أن يتكلموا بجمل تامة أكثر كثيرا ما يفعلون، فالاكتمال النحوي ينتج تراكيب لا فائدة فيها ولا وضوح))[2]، فإننا نجد أن الجانب المشترك يتمثل في اعتبار الحذف آلية نصية تسهم في تماسك الخطاب، غير أن عبد القاهر يذهب أبعد من ذلك، فهو ينظر إليه من زاوية جمالية وفكرية أيضا، إذ يرى أن الحذف يشبه السحر في قدرته على إحداث الدهشة وجذب الانتباه، وهنا يختلف عن التصورات النصية الحديثة التي غالبا ما تنحصر في الجانب البنيوي

[1]- النص والخطاب والإجراء، دي بوغراند، روبرت، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط1، ص301.

[2]- المرجع نفسه، ص341.

أو الشكلي للظاهرة. إذن فالحذف عند الجرجاني ليس نقصا، بل إضافة نوعية، وليس غيابا بل حضورا مؤجلا، وهو بهذا يعبر عن وعي مبكر بالعلاقة العضوية بين الصمت والكلام، وبين الملفوظ والمسكوت عنه في إنتاج المعنى وترسيخ التماسك داخل النص.

ويمكن أن نلمس أثر الحذف في التماسك النصي من خلال الأنماط التي عرضها عبد القاهر، حيث تنوعت بين حذف المبتدأ والمفعول والفعل، وهي بدورها تكشف عن وعي مبكر بوظيفة الحذف في صون انسجام النص، وهي على النحو الآتي:

1-حذف المبتدأ:

يعد حذف المبتدأ من أبرز صور الحذف عند الجرجاني، حيث يستعاض عنه بالخبر، أو يستدعى من السياق ما يدل على دقة النظم النصي ويعزز التماسك من خلال إشراك المتلقي في تقدير المحذوف، ويكشف هذا الأسلوب عن وعي الشيخ العميق بوظيفة الحذف، باعتباره آلية بلاغية لا تقتصر على الاختصار، بل تتعداه إلى تحقيق الانسجام المعنوي، كما في قولهم بعد ذكر الرجل: فتى من صفته كذا، أو كما جاء في قول الشاعر:

أَلَا لَا فَتَىً بَعْدَ ابْنِ نَاشِرَةَ الفَتَى ... وَلَا عُرْفَ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى وَأَدْبَرَ

فَتَىً حَنْظَلِيٌّ مَا تَزَالُ رِكَابُهُ ... تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وَتُنْكِرُ مُنْكَرَا [1]

يُقدّر المبتدأ المحذوف ب (هو)، أي هو فتى...، ويكشف هذا الحذف عن آلية دقيقة في تحقيق التماسك النصي، إذ يتجنب التكرار الذي قد يضعف انسجام النص، ويبقي الرابط الدلالي محفوظا من خلال قدرة المتلقي على استدعاء المحذوف من السياق، ومن منظور لسانيات النص فإن الحذف يمثل شكلا من الاستبدال بالصفر، أي أنه لا يعوض بعنصر آخر في السطح النصي، وإنما يفهم في البنية العميقة، أو كما أطلق عليه دي بوجراند ب "الاكتفاء بالمعنى العدمي"[2].

2- حذف المفعول:

[1]- نسبه الجرجاني للوليد بن حنيفة (أبو حزابة)، وجاء في شرح ديوان الحماسة من غير نسبة، ينظر: شرح ديوان الحماسة، أبو أحمد علي المرزوقي، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2003م، ص695.

[2]- ينظر: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، 1991م، ص21.

يمثل حذف المفعول عند الجرجاني آلية أساسية في بناء النصوص، حيث يتجاوز مجرد استغناء عن الألفاظ، بل يتجاوز ذلك ليصبح أداة دقيقة لتعزيز تماسك النص وتسليط الضوء على الفعل أو الفاعل، ففي مثال حذف المفعول لأجل التركيز على الفعل، قولك: ضرب زيدٌ، فإنه يتيح النص للمتلقي استدعاء المفعول ضمنيا، ما يحافظ على الانسجام بين البنية السطحية والمعنى العميق، وفي مثال آخر، وهو في قولهم: فلان يحلُّ ويعقدُ، ويأمر وينهى، ويضر وينفع، فالحذف هنا لإبراز المعنى في ذاته، حيث يترك المتلقي مساحة لاستكمال المفعول ذهنيا، ما يضمن سلاسة النص ووحدة المعنى، وقد يحذف المفعول لدلالة الحال عليه، نحو قولنا: أصغيت إليه...[1] وغيرها من النماذج والشواهد التي أوردها عبد القاهر في هذا القسم، وهي في مجملها تبين أن الجرجاني لم يوظف الحذف كإجراء شكلي واستغناء عشوائي، وإنما كأسلوب منهجي في بناء النص وتعزيز تماسكه، من حيث تحقيق انسجامه بين بنيته السطحية ومعناه العميق، وإبراز المقصد البلاغي بطريقة دقيقة ومتوازنة.

3- حذف الفعل:

يشكل حذف الفعل عند عبد القاهر أسلوبا منهجيا يركز على العنصر الأساسي في الجملة، حيث يغيب الفعل من التركيب، لكنه يستوعب ضمن السياق الذهني للمتلقي، ما يحافظ على وضوح المعنى ويضفي انسيابية على النص، ففي قول الشاعر:

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ... وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ[2]

نلاحظ في البيت أن الفعل المكمل للعبارة لم يذكر صراحة، لكنه يفهم ضمنيا من السياق، كما لو قال المتكلم: اذكر ديار مية، فهذا الحذف يسلط الضوء على الاسم المحوري، ويبقي المعنى متماسكا، حيث يتمكن المتلقي من إدراك العلاقة بين الفعل والاسم دون الحاجة إلى ذكره صراحة[3]. ومن هذا المنظور فإن الحذف يعمل على انسجام عناصر النص وتماسكه من خلال ملء الفراغ الذهني الذي يستخلصه المخاطب، ما يعزز تتابع المعاني بسلاسة والتماسك الداخلي للنص.

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص153 وما بعدها.

[2]- سبق تخريجه، ينظر: ص 69 من هذا البحث.

[3]- ينظر: المرجع السابق، ص147.

وفي ضوء ما سبق بيانه، فإن الحذف عند عبد القاهر يُعدّ أداة محورية لتعزيز تماسك النص، حيث يتجاوز الإطار النحوي التقليدي، ليؤديَ دورا متعدِّدَ الأبعاد يشمل البنية التركيبية والمعنى والسياق التداولي، إذ الحذف عنده ليس مجرد إسقاط أو غياب عنصر من التركيب، بل هو وسيلة منهجية لضبط انسجام الأجزاء الداخلية للنص، وإتاحة الفرصة للمتلقي للمساهمة الذهنية في استكمال المعنى، ما يجعل النص أكثر تماسكا ووضوحا، ويقوي العلاقة بين ما يلفظ وما يفهم ضمنيا. وهذا التصور لعبد القاهر يتقاطع مع الفهم المعاصر للحذف في ضوء لسانيات النص، بوصفه كعامل أساسي في بناء النصوص المترابطة والمتكاملة.

رابعا: أثر التكرار في الاتساق النصي

يمثل التكرار آلية من آليات الترابط والاتساق النصي، حيث يعاد استدعاء عنصر معجمي ظهر سابقا بأشكال متعددة، فقد يعود بصورته اللفظية المطابقة، أو يستبدل بمرادف له أو ما يقاربه في المعنى، كما قد يحال عليه بتعبير مختلف أو بجملة كاملة، ومن خلال هذه العودة المتنوعة إلى عناصر سابقة يتولد نوع من التلاحم بين أجزاء النص، بحيث يتيح للمتلقي إدراك الاستمرارية الدلالية، ويؤكد قدرة المعجم على بناء شبكة من الروابط التي تحفظ للنص انسجامه ووحدته، ويعرفه "هاليدي" و"رقية حسن" بأنه ((شكل من أشكال الاتساق المعجمي، يتطلب إعادة عنصر معجمي، أو ورود مرادف له، أو شبه مرادف، أو عنصرا مطلقا أو اسما عاما))[1]، كما يعرفه "ديفيد كرستال" بأنه ((التعبير الذي يكرر في الكل والجزء))[2].

وفي التراث العربي يولي الجرجاني للتكرار أهمية خاصة، باعتباره أداة من أدوات تحقيق الانسجام والاتساق، ففي إطار نظرية النظم يُنظر إلى النص كوحدة متكاملة، تتفاعل فيها عناصره المختلفة، ويعد التكرار وسيلة لربط هذه العناصر ببعضها. والتكرار عنده لا يأتي على نمط وصورة واحدة، بل تتعدد أنواعه بحسب موقعه في النص ووظيفته، فقد يرد في صورة تكرار الحرف نفسه، أو في صيغة تكرار للكلمة المفردة، أو تتجلى في إعادة الجملة، فهذه المستويات المتنوعة (حرفا وكلمة

[1]- لسانيات النص، محمد خطابي، ص24.

[2]- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م، ص19.

وجملة) تؤدي جميعا وظيفة بلاغية وجمالية، حيث تضفي على النص إيقاعا خاصا، وتكسب المعنى قوة ومتانة، ومن الشواهد الشعرية التي وقف عنها عبد القاهر قول البحتري:

فَكَالسَّيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارِخًا ... وَكَالبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَثِيبَا[1]

والشاهد في قوله (كالسيف، كالبحر)، وهو يندرج في النوع الأول من أمثلة تكرار حرف الكاف، حيث نرى أن حرف (الكاف) كرر مرتين في نفس البيت، يقول الجرجاني في سياق ذكره لمواطن المزية في نظم البيت: ((أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها في قوله: (كالسيف) ثم تكريره الكاف في قوله (وكالبحر)))[2]، يتجلى هذا التكرار والإعادة في حرف الكاف باعتباره أداة ربط صوتية ومعنوية في آن واحد، حيث يعيد المتلقي إلى مركز تشبيه واحد، فيجمع بين قوتين متباينتين، هما حدة السيف واتساع البحر، هذا التكرار الصوتي يضفي إيقاعا منتظما على البيت، فيرسخ التشبيه في الذهن، ويجعل المعنى أكثر رسوخا واتساقا، ومن خلال هذا التكرار يتحقق للنص انسجام داخلي، حيث يشعر السامع أن الصور ليست متناثرة، بل متلاحمة بفعل حرف واحد يقوم بوظيفة توكيدية ووصلية في آن واحد.

وقد ورد في البيت نوع آخر من التكرار، وهو تكرار الجملة في قوله: (إن جئته صارخا) و(إن جئته مستثيبا)، إذ تتجلى وظيفة التكرار بوصفها إحدى أهم الآليات التي تسهم في تحقيق الاتساق النصي، فإعادة أداة الشرط (إن) مع فعل المجيء لا تقتصر على إحداث تناظر فحسب، بل تكشف عن مقصد بلاغي يروم تثبيت المعنى المركزي، وهو حضور المخاطب واستجابته في مختلف الأحوال، فالتكرار هنا يشدّ أطراف الجملة إلى مركز واحد، ويمنع النص من التفكك أو الانفصال، إذ يربط بين الصور المختلفة للمجيء ويعيدها جميعا إلى بؤرة واحدة، أما تقابل الحالين (صارخا) و (مستثيبا) فإنه يوسع المعنى ليشمل حالتي الاضطرار والرجاء، فيؤكد شمولية الاستجابة مهما اختلفت هيئة المجيء، وبذلك يرسخ الاتساق الدلالي للنص ويعمق رسالته.

وأما النوع الثالث من نمط تكرار اللفظة، فقد جاء في قول الشاعر:

[1]- ديوان البحتري، البحتري، ج1، ص149.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص86.

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّ نَاقَةَ جُنْدُبٍ ... بِجَنُوبِ خَبْتٍ عَرِيَتْ وَأَجَمَّتْ

كَبَّ العَوَاذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنَا ... بِالقَادِسِيَّةِ قُلْنَ لَجَّ وَجُنَّتْ [1]

نرى في البيتين تكرار كلمة (العواذل)، وهو ما أحدث أثرا بارزا في تماسك النص ودلالته، حيث رسخ حضور المخاطَب الرئيس وجعل النص يدور حول محور واحد هو موقف الشاعر من العواذل، فذِكرها أول مرة جاء في سياق الزعم والاتهام، في حين أعيد ذكرها مرة أخرى في مقام الرد والتكذيب، وهذا مما أحدث ترابطا دلاليا بين الادعاء ونقضه، وها ما أكده عبد القاهر بقوله: ((وذلك أنه لما أعاد ذِكرَ العواذل ظاهرا، كان ذلك أبين وأقوى))[2]. وبهذا لم يأتِ تكرار اللفظة لمجرد الإعادة اللفظية، بل غدا أداة للتوكيد والربط تبرز وحدة الموضوع وتؤكد ثبات موقف الشاعر في مواجهة العواذل، فتتعمق بذلك الرسالة ويتماسك البناء النصي.

يظهر الجرجاني من خلال هذه النماذج، أن التكرار قد يجمع بين التوكيد والبيان والإيقاع بمستوياته المتنوعة، صوتا وكلمة وجملة، فيحقق للنص انسجاما داخليا ويقوي علاقات الترابط بين أجزائه، حتى إنه يذهب إلى أبعدَ من ذلك حين يربط التكرار بوظيفة نفسية وبلاغية، حيث يلفت انتباه السامع ويحدث في نفسه انفعالا يجعله أكثر استعدادا لتلقي الرسالة وإدراك مغزاها، فالتكرار لا يأتي عبثا، وإنما يوظف لتحقيق غايات بلاغية ودلالية محددة، في مقدمتها توكيد المعنى وترسيخه في ذهن السامع، فإعادة اللفظ أو المعنى تكتسب قيمتها من دورها في الإقناع والتأثير في المتلقي، كما تسهم في إبراز الترابط بين أجزاء الكلام، إذ يقول الجرجاني: ((وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غُفلا مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام))[3]. فيغدو بذلك التكرار من أبرز الوسائل التي تسهم في تحقيق انسجام النص وتماسكه الدلالي، ومن خلاله ينتظم الخطاب في نسيج متماسك تتآزر فيه العناصر اللغوية لتوليد الإيقاع الداخلي والتأكيد الدلالي الذي يثبّت المعاني ويجعلها أكثر حضورا وتأثيرا في السياق العام للنص.

[1] – أورد الشيخ البيتين من غير عزو، وهو لجندب بن عمار، ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، ج1، ص224.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص236.

[3] – المرجع نفسه، ص132.

ونخلص إلى القول في أن دراسة معاني النحو من منظور لسانيات النص تتجاوز الأطر التقليدية لفهم القواعد النحوية، لتكشف عن البنية الدلالية العميقة التي تمكّن النصوص العربية من تحقيق التماسك والاتساق بين عناصرها المختلفة، فنظرية النظم تقدم نموذجا منهجيا لفهم النص كوحدة متكاملة، حيث تتظافر العلاقات الداخلية بين الكلمات والجمل والفقرات لتوليد معنى متماسك قادر على تحقيق الإعجاز البلاغي واللغوي في الوقت نفسه. ولا كلام عن التماسك والاتساق النصي بمعزل عن أدواته التي تعمل على تحقيق ذلك، فنجد أن كلا من الفصل والوصل، والحذف، والتكرار يلعب دورا محوريا في تعزيز التماسك، بينما تحدث الفصاحة والصياغة في ظل المصطلحات والمفاهيم البلاغية أثرا بارزا في تحقيق الانسجام بين الشكل والمعنى، مما يحول النحو إلى أداة وظيفية دلالية، لا مجرد قاعدة تركيبية في بناء النصوص المتماسكة. وهكذا يبرز لنا التقاطع بين رؤية الجرجاني ومعايير لسانيات النص منهجا شاملا لفهم البنية الداخلية للنصوص العربية وإبراز عمق دلالاتها وإبداعها الأسلوبي، مقدما رؤية متجددة تجمع بين الدقة اللغوية والفصاحة البلاغية في آن واحد.

المبحث الثاني: معاني النحو من منظور اللسانيات السياقية والوظيفية

يندرج هذا المبحث في إطار البحث عن أبعاد جديدة لفهم معاني النحو من خلال المنظورين السياقي والوظيفي، باعتبارهما اتجاهين متكاملين في الدرس اللساني المعاصر، فالمنظور السياقي يجعل من النحو وسيلة مرتبطة ببيئتها التداولية، حيث لا تكتمل معاني التراكيب إلا في رحاب السياق الذي تنشأ فيه، إذ تتحدد معاني العلاقات النحوية تبعا للمقام والوظائف التي يقتضيها الخطاب، أما الاتجاه الوظيفي فإنه يربط بين البنية النحوية بأغراضها العملية في التواصل، ويكشف عن دورها في تنظيم المعاني وتوجيهها وفق حاجات المتكلم والمخاطب. ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين السياقية والوظيفية علاقة تلازم وتكامل؛ فالسياق هو الحيز الذي يوجه المعنى ويحدد أبعاده، في حين تكون الوظيفية هي الغاية التي تفسر كيفية توظيف التراكيب النحوية لخدمة أغراض محددة في الخطاب.

وبالتالي، يظهر أن دراسة معاني النحو من هذين الاتجاهين تعطي رؤية أكثر شمولا، حيث تبرز من جهة مرونة النحو وقدرته على التكيف مع السياق، وتتأكد من ناحية أخرى فاعليته باعتباره وسيلة وظيفية لتوليد المعاني، وتوجيه التفاعل اللغوي، وهذا التداخل بين السياقية والوظيفية يجعل النحو حاضرا في قلب العملية التواصلية، لا لكونه مجرد نظام معياري، وإنما بوصفه أفقا معنويا وتداوليا، يضيء طبيعة اللغة في بعدها الحي والفعال.

المطلب الأول: معاني النحو في ضوء النظرية السياقية

يشكل السياق عنصرا محوريا في فهم معاني النحو، إذ يتجاوز النحو مجرد تحديد البنية التركيبية للجملة إلى الكشف الدلالة المقصودة من ترتيب الكلمات وتوزيعها داخل النص، فالجملة بمعزل عن سياقها قد تبقى غير مكتملة المعنى أو يعتريها الغموض واللبس، وهو ما جعل علماء النحو والبلاغة وعلى رأسهم عبد القاهر يركزون على دراسة السياق، باعتباره الوسيلة الحقيقة لاستجلاء معنى النحو، فالسياق هنا لا يعني مجرد الظروف المحيطة بالكلمة أو الجملة، بل يمثل الإطار الذي يفعّل العلاقات بين عناصر الجملة النحوية ويحدد وظيفة كل جزء منها.

لقد أبرز الجرجاني بوضوح أن معاني النحو لا تظهر فقط من خلال ترتيب الكلمات، بل تتضح أكثر حين يؤخذ في الاعتبار مقصد المتكلم والغرض البلاغي من الكلام، فالتقديم والتأخير والحذف والإضافة... ليست تغييرات شكلية فحسب، إنما هي أدوات تمكن المتكلم من توجيه المعنى

وإبراز الأهمية النحوية والدلالية لكل عنصر في الجملة. من هذا المنظور يصبح النحو وسيلة لتحقيق المعنى المقصود، لا مجرد قواعد تركيبية أو قوالب جامدة، ويظهر أن العلاقة بين السياق ومعاني النحو علاقة تفاعلية، حيث يحدد السياق كيف يُفهم كل تركيب نحوي ويبرز معناه الكامل. ويمكننا أن نعلق هنا بأن فهم معاني النحو يتطلب وعيا دقيقا بالسياق، إذ إن السياق يكشف عن الوظيفة الحقيقة لكل عنصر نحوي، ويتيح لنا تمييز الفروق الدقيقة بين المعاني التي قد تنتج تغييرات بسيطة في ترتيب الكلمات أو اعتماد قرائن نحوية معينة، ومن هنا يصبح وسيلة لبناء المعنى، والسياق الإطار الذي يحقق فهم هذا البناء، مما يجعل دراسة معاني النحو دون الاهتمام بالسياق أمرا غير مكتمل؛ لأن المعنى الكامل للنص يتجسد في التفاعل بين القواعد النحوية والغرض المقصود من الكلام.

أولا: آليات التعليق النحوي وأثرها في تحديد المعنى السياقي

يرى عبد القاهر أن التعليق يمثل أحد أبرز مظاهر معاني النحو، إذ به يتم الانتقال من مجرد تراكيب لفظية متجاورة إلى نص حي يحمل دلالات مقصودة، فالتعليق ليس مجرد ربط نحوي بين عناصر الجملة، إنما هو آلية دلالية تكشف عن العلاقات المعنوية التي تحكم ارتباط الألفاظ بالمعاني داخل السياق، ومن هنا يتضح أن دور التعليق يتجاوز حدود الصناعة النحوية إلى كونه مفتاحا لتوجيه الدلالة في ضوء المقام الذي وردت فيه العبارة.

إن قيمة التعليق في نظر الجرجاني تكمن في أنه يحدد موقع الكلمة من المعنى الكلي للخطاب، ويكشف عن توالي الألفاظ على نحو دون آخر، ومن ثَمّ فإن كل تغيير في التعليق يؤدي إلى تغيير في المعنى، الأمر الذي يجعل عملية الفهم مرهونة بالقدرة على إدراك العلاقات التي ينسجها السياق بين مكونات الكلام، وهذا ما يتقاطع بعمق مع ما انتهت إليه النظريات اللسانية الحديثة في شأن السياق، من حيث اعتباره العامل الحاسم في تحديد الوظيفة الدلالية للعلامات[1].

ومن خلال التعليق تتجلى رؤية الجرجاني بأن المعنى لا يكتمل إلا في علاقته بمحيطه الذي ينتمي إليه، وأن الكلمة لا تستقل بمعناها المعجمي، بل تكتسب قيمتها من موقعها في النظم، وبهذا يضع الشيخ لبنة أساسية لفهم السياق بوصفه مجالا حيويا تتفاعل فيه المعاني، حيث يصبح التعليق أداة لتأويل الخطاب وضبط مقاصده وتفسير مراميه. ومن هنا يبرز دور السياق في توجيه معنى

[1]- ينظر: اللغة العربية معناها مبناها، تمام حسان، ص191.

الكلمة، إذ لا تستقل بمعناها إلا من خلال شبكة من العلاقات السياقية التي تحتضنها، وهو ما يستدعي الوقوف عند أبرز هذه العلاقات وبيان أثرها في بناء المعنى.

1-دور السياق في تحديد معنى الكلمة، فالدلالة ليست خاصية ثابتة للكلمة المفردة، وإنما هي حصيلة علاقتها بما يجاورها من ألفاظ داخل السياق، فالكلمة المفردة تستمد قيمتها من النسق الذي تنتمي إليه، حيث لا ينشأ المعنى إلا من خلال الروابط التي تربط الكلمة بسلسلة من الألفاظ الأخرى، ومن هنا يتضح أن المعنى ليس وحدة منغلقة عن نفسها، بل عملية حيوية يوجهها السياق ويحدد معالمها[1].

ينطلق عبد القاهر من تصورٍ يجعل المعنى نتيجة لعمليات الربط والتعليق بين الألفاظ، لا مجرد دلالة كامنة في كل لفظ بمعزل عن غيره، فالكلمة في نظره لا تكتسب قيمتها الدلالية إلا من خلال انتظامها في بنية مخصوصة تتناسق فيها المواقع وتنسجم العلاقات، ومن هنا ظهر التعليق عنده باعتباره آلية تأسيسية في فهم النظم؛ لأنه الكفيل بكشف كيفية تلاحم المعاني وتساند التراكيب، بحيث يصبح الارتباط بين الألفاظ هو الذي ينتج المعاني ويظهر المقاصد.

ومن الجهة الموازية نجد أن عددا من الباحثين الغربيين عزز من هذا التوجه في إبراز أثر السياق في تحديد المعنى، ومن أبرزهم مالينوفسكي (ت1949م)، وستيفن أولمان (ت1976م)، ورتشاردز (ت1979م)، ويأتي في مقدمتهم رائد النظرية السياقية اللندنية فيرث (ت1960م)، الذي أكد أن معنى الكلمة يتحدد وفق الظروف التي يستعمل فيها اللفظ، وليس بمعزل عن المقام، فاعتبر أن المعنى مركب من مستويات متعددة (صوتية، معجمية، صرفية، نحوية) لا يمكن فهمها إلا بوضعها في سياقها النصي والاجتماعي[2].

وإن كان فيرث قد جعل من السياق الركيزة الأولى في تحديد المعنى، باعتبار أن دلالة اللفظ لا تنفصل عن شبكة الاستعمال التي يندرج ضمنها، فإن هذا المنحى نفسه نجده عند ريتشاردز الذي عمق النظر في طبيعة المعنى، فطرح سؤالا جوهريا: ((كيف أن معنى هذه الكلمات يعتمد على معاني الكلمات الأخرى السابقة لها أو اللاحقة عليها في الجملة ؟ وماذا يحدث حينما نحاول أن

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص46.

[2]- ينظر: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار الكتب، 1991م، ص50.

نعرف من جملة ما تعنيه كل كلمة فيها على انفراد؟))[1]، فهو من خلال تساؤله يلفت الانتباه إلى أن أي لفظ لا يستقل بمعنى خاص يلازمه، بل إن معناه يتحدد تبعا للسابق واللاحق من الكلمات في السياق النصي، ومن ثَمّ انتهى إلى أن المعنى ليس معطى جاهزا أو قيمة ثابتة، بل هو حصيلة تفاعل الكلمة مع ما يسبقها ويلحقها من وحدات لغوية، ويعزز ريتشاردز هذا التصور من خلال بيانه أنّ ((الكلمات تكتسب معانيها بتأثير كلمات أخرى، قد لا نكون فكرنا فيها، لكنها تتضافر للسيطرة عليها شعوريا، وقد خلصت إلى نتيجة مفادها أن الكاتب الكبير يحقق غايته حين يجعل العبارة المفردة تندرج في سلسلة لغوية طويلة أو تنحرف عنها))[2]، كما شبه ريتشاردز أثر السياق في توجيه المعنى بأثر الإطار الفني في اللوحة، فكما يكتسب اللون قيمته الجمالية من خلال اندماجه داخل اللوحة الفنية كذلك تستمد المفردة معناها وقيمتها من مكانها ضمن السياق وعلاقتها بما يحيط بها من كلمات، حيث يقول: ((وإن اللون الذي نراه أمامنا في أيّة لوحة فنية لا يكتسب صفته إلا من الألوان الأخرى التي صاحبته وظهرت معه))[3].

وإذا كان المعنى يتغير بحسب موقع الكلمة، فإن ذلك يعني أن وظيفة الكلمة في التركيب النحوي، سواء كانت فاعلا أو مفعولا أو غيرهما، فإنها تسهم في تحديد معناها، كما أن السياق النصي بمستويه الجزئي والكلي يلعب دورا حاسما في ذلك، حيث يمكن للكلمة أن تحتفظ بدلالة في موضع معين، ثم تفقدها أو تتحول عنها في موضع آخر تبعا للتركيب الذي اندرج فيه، وهذا ما يجعل النص بنية متكاملة بحيث يستحيل عزل الألفاظ عن محيطها دون أن تتعرض الدلالة للتغيير.

ولتقريب هذه الفكرة يمكن الاستشهاد بالفعل (أخذ) الذي تتغير دلالته بتغير السياق، وهي على النحو الآتي:

- أخذ خالد الكتاب، يكون بمعنى التناول.
- أخذ بيده، يدل على معنى الإمساك.
- أخذ يضحك، يدل على معنى الشروع.
- أخذ العلم عن شيخه، فالمقصود به التلقي.

[1]- فلسفة البلاغة، ريتشاردز، ترجمة: سعيد الغانمي وناصر حلاوي، أفريقيا الشرق، بيروت- لبنان، 2002م، ص53.

[2]- المرجع نفسه، ص78.

[3]- فن الاستعارة، دراسة تحليلية في البلاغة والنقد مع التطبيق على الأدب الجاهلي، أحمد عبد السيد الصاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979م، ص126.

– أخذته الحمى، يفيد معنى الإصابة بالحمى.

وفي ضوء التراكيب السابقة التي ورد فيها الفعل ذاته (أخذ)، نلاحظ التنوع والتعدد في دلالته التي تتغير بتغير السياق، والذي لا يمكن تفسيره بالمعنى المعجمي الثابت، بل بالسياق الذي يحكم الاستعمال وبالعلاقات النحوية التي تحدد وظيفة الكلمة، وهذا ينسجم تماما مع ما لاحظه ريشاردز من أن الكلمة تتلون دلالتها بما يسبقها ويلحقها من ألفاظ، كما يؤكد ما ذهب إليه فيرث من أن تحليل المعنى لا يكتمل إلا بمراعاة المستوى التركيبي الذي تنتظم فيه الكلمة.

إن ما توصلت إليه الدراسات الغربية الحديثة لا يخرج في جوهره عن الأسس التي وضعها الجرجاني قبل قرون، فقد رفض فكرة أن تكون للكلمة قيمة ذاتية بمعزل عن جاراتها، واعتبر أن الحسن والقبح، والفضل والرداءة لا تُنسب إلى اللفظ إلا بمقدار موقعه من النظم، وهذا ما أكده بقول: ((وهل يقع في وهم وإن جهد أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية))[1]، فالكلمة قد تستحسن في سياق وتستقبح في آخر، إذ لا تقاس قيمتها بمعزل عن بيئتها، ويستشهد الجرجاني على ذلك بكلمة (الأخدع) التي انكشف حسنها عند البحتري لما جاءت منسجمة مع النظم، بينما بدت أقل وقعا عند أبي تمام لغياب الانسجام المطلوب من خلال البيتين الذَين وردت فيهما، فقد جاءت في بيت البحتري بقوله:

وَإِنِّي وَإِنْ بَلَّغَنِي شَرَفُ الغِنَى ... وَأُعْتِقْتُ مِنْ رِقِّ المطَامِعِ أَخْدَعِي[2]

وفي بيت أبي تمام قوله:

يَا دَهْرُ قَوِّمْ مِنْ أَخْدَعَيْكَ فَقَدْ ... أَضْجَجْتَ هَذَا الأَنَامَ مِنْ خُرُقِكَ[3]

لم يقف الجرجاني عند حدود النظر إلى السياق باعتباره محددا لمعنى الكلمة فحسب، بل تجاوزه إلى اعتباره المعيار الفاصل في الحكم على فصاحة الكلمة، فالكلمة في ذاتها، كما يؤكد، لا

[1]–دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص44.

[2]– ديوان البحتري، البحتري، ج1، ص106.

[3]– ديوان أبي تمام، أبو تمام، ج2، ص405.

تحمل صفة الفصاحة استقلالا، وإنما توصف بها حين تدخل في نسيج كلامي مخصوص يربطها بغيرها من الألفاظ، ويجعل معناها متشابكا مع معانيها، فالفصاحة عنده ليست خاصية معجمية ثابتة، وإنما هي ثمرة العلاقات السياقية التي تمنح الكلمة قيمتها البلاغية، إذ يقول: ((وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقا معناها بمعنى ما يليها))[1]، ويتجلى ذلك بوضوح في تحليله لكلمة (اشتعل) في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2]، إذ لا تنفرد الكلمة هنا بجمالها، وإنما تستمد رونقها من السياق الذي أدرجت فيه، حيث أن كلمة (اشتعل) لم تبلغ ذروة بلاغتها وفصاحتها من ذاتها، وإنما من خلال انتظامها في البنية التركيبية التي وردت فيها، حيث ارتبطت بكلمة (الرأس) المعرفة بالألف واللام، ثم اكتمل المعنى بانضمام وصف (شيبا) المنكر المنصوب، هذا التفاعل بينها وبين جاراتها أوجد صورة حسية موحية تبرز اشتعال الشيب في الرأس كأنه نار متقدة، وهو ما يجعل المعنى أكثر حيوية وقوة[3]. ومن هنا يبين عبد القاهر أن الفصاحة لا تدرك على مستوى الكلمة المفردة، بل تتجلى في العلاقات التي تنسجها مجموع الكلمات داخل السياق، حيث يكتسب اللفظ قيمته من موقعه ووظيفته في التركيب.

ومما سبق بيانه، يتضح أن التعليق عند الجرجاني يقوم على إبراز أن اللفظ لا يدرك حسنه أو قبحه إلا من خلال موقعه في التركيب وعلاقته بما يجاوره من ألفاظ، فالكلمة ليست وحدة مستقلة يمكن الحكم عليها بذاتها، وإنما تتحدد قيمتها بوظيفتها داخل السياق، وهذا التصور يلتقي مع جوهر النظرية السياقية الحديثة التي ترى أن المعنى ليس كامنا في المفردات المنعزلة، بل يتولد من شبكة علاقات بينها في النص أو في الموقف الكلامي، وبهذا يظهر التقاطع بين الطرفين في الإقرار بأن السياق هو الضابط الحقيقي للمعنى، وأن الانسجام أو التنافر في الكلام رهين بطريقة انتظام الألفاظ وترابطها في البنية الكلية.

2- الروابط السياقية، لا تقتصر اللغة على كونها مجموعة من الكلمات، بل هي نظام متكامل من العلاقات تتشابك فيه الجمل والعبارات ضمن صرح نسقي متماسك، إذا: ((فاللغة

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص402.

[2]- مريم، الآية: 04.

[3]- ينظر: المرجع السابق، ص402-403.

ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات))[1] لا يُفهم أي جزء منه بمعزل عن سياقه وعلاقته بالأجزاء الأخرى، ومن هذه العلاقات تنشأ الروابط الانسجامية بين عناصر الجملة، والتي تحمل أبعادا معنوية محددة، كالفاعلية والمفعولية...، لتصبح هذه الروابط أدوات لفهم العلاقة بين المكونات النصية، كما تسهم هذه العلاقات في تنظيم التركيب الداخلي للنص وتتابع أفكاره، بما يتيح لكل جزء القيام بوظيفته ضمن نسيج محكم، وبشكل توخي معاني النحو ومراعاة طرق التعليق ووجوهه الأساس الذي ترتكز عليه هذه الروابط، إذ من خلاله تحقق الألفاظ انسجامها وتتكامل في أداء وظيفتها الدلالية.

وبهذا يظهر أن فهم النص لا يقتصر على معرفة مفرداته، بل على استيعاب النسيج الكلي للعلاقات السياقية، حيث تترابط الوظائف النحوية والدلالية معا لتخلق وحدة نصية محكمة تجعل المعنى واضحا، ومن صلب هذه الروابط المعنوية يمكن تمييز ما يلي:

2-1 علاقة الاسناد، حيث يعتبر الإسناد الركيزة الأساسية للنحو والنظم عند الجرجاني، فلا يمكن لأي متكلم أن يؤلف جملة مفهومة إلا إذا قامت على أساس الإسناد بين عناصرها، فمعاني الكلام بحسب رؤيته لا تتصور بمعزل عن علاقة مترابطة بين عنصرين رئيسيين: المسند إليه (الأصل)، والمسند (الخبر)، فالخبر لا يتحقق إلا إذا ارتبط بمسند إليه، وأكد عبد القاهر على أهمية الإسناد بقوله: ((اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر))[2]، وهذه العلاقة الجوهرية هي التي تمنح الجملة تماسكا وتضمن وضوح المعنى، ومن هذا المنطلق يظهر الجرجاني أن فهم النظم ليس مجرد ترتيب للألفاظ، بل إدراك لكيفية ترابط العناصر داخل السياق، بحيث تتظافر لتكوين نص متماسك تعكس كل كلمة فيه وظيفتها الدلالية في إطار العلاقة الأساسية بين المسند والمسند إليه.

2-2 علاقة التخصيص، وهي المعاني الفرعية التي تتولد من الإسناد العام للجملة، تعمل على تقييده وتحديد مجالاته الدلالية، كعلاقة التعدية بين الفعل ومفعوله، والسببية بين الفعل والمفعول لأجله، والظرفية بين الفعل والمفعول فيه، والتحديد بين الفعل والمفعول المطلق، والإضافة بين المضاف والمضاف إليه...، فضلا عن صور التبعية كارتباط الصفة بموصوفها أو العطف أو البدل أو

[1] - في الميزان الجديد، محمد مندور، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص148.

[2] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص526-527.

نحو ذلك[1]. وهي بذلك تمثل آلية دقيقة توضح كيف يتجزأ المعنى الكلي إلى علاقات جزئية تضفي على الكلام تماسكه وتميزه[2].

ثانيا: الوظيفة السياقية للأدوات في بناء المعنى

يتجلى دور الأدوات النحوية في نظرية النظم من خلال مبحث التعليق، حيث تمثل عنصرا محوريا في بناء المعنى وتنظيم العلاقات داخل النص، فهي لا تقتصر على الوظيفة اللفظية، بل تؤدي وظيفة دلالية أعمق، حيث تجعل المعنى منسجما ومترابطا وفق مقتضى السياق، فالأداة حين ترد في تركيب ما تنقل المعنى من الإطلاق إلى التقييد وتكشف عن الصلة التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض، وهذا ما يجعل قيمتها الحقيقية لا تكمن في ذاتها المفردة، بل في موقعها ضمن النسيج التركيبي وفي قدرتها على ربط الألفاظ وتوجيه المعنى بما يتلاءم مع أغراض المتكلم.

إن الأدوات التي تناولها الجرجاني تكشف عن دورها المركزي في ربط مكونات الجملة وتوجيه دلالتها، فأداة الشرط مثل (إن) تجعل من جملتين مستقلتين مترابطتين بعلاقة شرطية وجزائية، فتحولها إلى بناء واحد متماسك، فيصير لك ((أن تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء معا))[3]، نحو قولك: إن تجتهد تنجح، أما أداة النفي مثل (ما) فهي تشمل جميع مفردات الجملة فتحكم الصلة بينها في إطار النفي، ويؤكد الشيخ ذلك بقوله: ((كان المعنى على أنك تتبعت الجملة فنفيت الفعل والوصف عنها واحدا واحدا))[4]، فهي تمنع أي احتمال لإثبات المعنى، وفي السياق نفسه تأتي أداة الاستفهام مثل (الهمزة) التي تربط بين عناصر الإسناد داخل الجملة، حيث ((تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤداها على إثبات أو نفي))[5]، فهي تجعل الجملة بجميع عناصرها محمولة على معنى الاستفهام الذي قد يتعلق بالماهية أو الزمان أو المكان أو الكيفية، وتتأكد أهمية هذه الأدوات أكثر مع أداة القسم، حيث تعمل على وصل القسم بجوابه، إذ لا معنى للقسم بمنأى عن جواب يثبت أو يؤكد القضية المراد بيانها، ثم تأتي أداة التوكيد مثل (إنّ) لتبرز قيمة الربط بين الجملتين، حيث إنك ((ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به حتى كأن الكلامين قد أفرغا

[1]- ينظر: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، محمد عبد المطلب، ص59.

[2]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص201.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص93.

[4]- المرجع نفسه، ص285.

[5]- المرجع نفسه، ص141.

إفراغا واحدا، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر))[1]، فيتماسك بذلك النص ويصبح أكثر تماسكا وقوة في إيصال المعنى. ومن هنا، فإن هذه الأدوات تشترك في وظيفة كبرى، وهي تحقيق الانسجام والتناسق السياقي، وتقوية الروابط بين عناصر الكلام بما يضمن وضوح المعنى.

ثالثا: دور السياق في الكشف عن المعاني الخفية

يلعب السياق دورا أساسيا في فهم المعاني الخفية للكلمات والجمل، فالمعنى لا يقتصر على ما يظهر على سطح اللفظ، بل يتكشف تدريجيا عندما نضع الكلمة ضمن الموقف أو النص الذي وردت فيه، فمن خلال السياق يمكن للمخاطب ملاحظة القرائن والعلاقات الضمنية التي تربط بين الكلمات، الشيء يسمح بإدراك مستويات أعمق من المعنى، سواء كانت استعارة أو تمثيل أو كناية...

وهذا الدور يصبح أكثر وضوحا عند استخدام الاستعارة، حيث يربط السياق بين مفاهيم مختلفة بطريقة تجعل العلاقة بينهما مفهومة حتّى لو كانت بعيدة عن بعضها في الواقع اليومي، فالمعنى الاستعاري لا ينشأ بمعزل عن العلاقة بين التعبيرات المختلفة وظروف استخدامها، بل يظهر من خلال التفاعل بين النص والقرينة المحيطة به، ومن ثَمّ يصبح السياق وسيلة محورية في توجيه الفهم وتوضيح الإشارات المتعددة التي قد تحملها الألفاظ، الأمر الذي يجعل الباحث من إدراك توسع المعنى ودقته في اللغة.

ومن هذا المنطلق، يرى الباحثون في المدرسة السياقية أن الكلمة لا تكتسب معناها بمعزل عن السياق، إذ أن السياق هو الذي يوجه الفهم ويفصل بين المعاني المتنوعة التي قد يحملها التعبير الواحد، ويصبح هذا الأمر أكثر جلاء عند دراسة المفهوم الاستعاري، فقد حاول يوربان وضع إطار واضح لتحديد المعنى الحرفي للكلمة لأجل تسهيل عملية فهم الاستعارة وتطوير منهجية دقيقة لاستنباط المعنى المجازي، وقد صاغ هذا المفهوم على ثلاثة مستويات مترابطة المعنى؛ فالأول يخص التعبير نفسه في صورة الكلمات، أما الثاني فإنه يتعلق بما تشير إليه هذه الكلمات في الواقع، في حين يركز الثالث على الوظيفة التواصلية للكلمة وعلاقتها بالسياق الذي ترد فيه[2].

[1]- المرجع السابق، ص316.

[2]- ينظر: أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص94.

كما تناول "كريس" في هذا السياق فكرة التضمين بوصفها آلية تسمح للكلمة أو الجملة بحمل معنى إضافي يرتبط بالمعنى الأصلي ومتداخل معه ضمن السياق، فالتضمين يبرز كيف يمكن أن تتعدى دلالة التعبير الحرفية بغية أن يفتح مجالا لفهم الاستعارات والتعابير غير المباشرة[1]، وبالمثال يتضح المقال، فعند قولنا: زيد أسد، فهذه العبارة بمفهوم كريس لا يراد منها المعنى الحرفي المباشر الذي يساوي بين الإنسان والحيوان، بل يتضمن التعبير معنى آخر مستترا هو القوة والشجاعة، وهنا يتجلى التضمين باعتباره انتقالا من المعنى الظاهر إلى معنى إضافي يبرزه السياق.

وفي السياق ذاته، نجد أن عبد القاهر تناول فكرة الاستعارة من زاوية قريبة مما توصل إليه اللسانيون الغربيون، حيث بيَن أن معناها لا يدرك من اللفظ وهو بمعزل عن غيره، وإنما يتضح من خلال انتظامها في النظم وما يفرضه السياق من علاقات دلالية وهكذا يتقاطع تصوره مع ما أكدته الدراسات الحديثة في كون الاستعارة لا تُفهم إلا في ضوء السياق الذي يمنحها معناها المقصود ويوجه دلالتها.

يرى عبد القاهر أن الاستعارة لا تُختزل في حدود الكلمة المفردة، بل تُدرك في ضوء السياق الذي تنتمي إليه، بحيث تخضع لترتيب نحوي سليم، وتستند إلى روابط التعليق بين عناصر الكلام، مما يعطيها طابع البلاغة وخصوصية المزية، فالمعنى الاستعاري لا يظهر إلا بعد النظر في مقصد المتكلم وارتباط معاني الألفاظ بعضها ببعض، ففي قولك مثلا: (صافحت الأسد)، فإنها لا يمكن أن تُفهم على وجهها الاستعاري إلا إذا استحضرنا أن المصافحة فعل يليق بالبشر، وأن كلمة (الأسد) يرمز إلى الرجل الشجاع، فالقاسم المشترك بينهما هو صفات القوة والشجاعة، والتعبير بهذه الطريقة غير المباشرة يجعل العبارة أرقى بلاغة وحسنا كما لو قلنا: صافحت رجلا شجاعا، وقريب من هذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2]، من حيث مجيئها في نسق خاص يجمع الفعل (اشتعل) والفاعل (الرأس) والتمييز (شيبا) في علاقات دقيقة تجمع بينها، بحيث لا تتحقق الفصاحة إلا بها، في حين لو قيل: واشتعل شيب الرأس، فإنه يذهب عنها رونقها وحسنها الذي كان فيها. ومن هذا المنظور، فإن الشيخ يرى أن اللفظة المفردة إذا نزعت من نظمها ولو تدخل في تركيب يحقق غرضا من أغراض الكلام كالخبر أو الأمر أو التعجب أو النهي...فإنها تبقى قاصرة عن

[1]-المرجع السابق، ص95.

[2]- مريم، الآية: 04.

تأدية المعاني المقصودة التي لا يمكن تبليغها إلا عن طريق ضم لفظة إلى أخرى في نظام متماسك، فالكلمة المنعزلة عن السياق تفقد قيمتها الخاصة، ولا يظهر بها فضل كلام على كلام، حيث إن أثرها الحقيقي لا يظهر إلا في انخراطها في تأليف يجمع بينها وبين بقية الألفاظ، فتكتسب بذلك ميزتها الدلالية والبلاغية[1].

ومن هنا، يتضح أن الاستعارة عند الجرجاني ليست مجرد عملية نقل في المعنى، بل تتحقق بواسطة انتظام الألفاظ في علاقات تركيبية مخصوصة تجعل من الخطاب أكثر إيقاعا وإيحاء، وهو كثير في كلام العرب، حيث ترد الاستعارة ضمن بناء نحوي متكامل يعطيها وقعها الفني، فالقيمة الجمالية ليست في الصورة ذاتها، وإنما في طريقة انتظامها في سياق لغوي يربط بين أجزائها.

يتضح في ضوء ما سبق أن كلا من الجرجاني وأعلام المدرسة السياقية قد أقروا بأن الاستعارة لا تُفهم في حدود الألفاظ المفردة، بل تتبلور قيمتها الدلالية من شبكة العلاقات التي تربطها بما يجاورها في السياف، فالغربيون –من خلال التضمين وآليات التفسير الاستعاري– بيتوا كيف يسهم السياق في توجيه المعنى واستنطاق الدلالات المخفية الكامنة وراء البنية السطحية المباشرة، بينما أرسى عبد القاهر قبلهم بقرون رؤية عميقة مفادها أن الكلمة وهي معزولة عن غيرها من الألفاظ تفقد خصوصيتها، ولا تسترجع قيمتها إلا داخل التأليف الذي تنتمي إليه، حيث تتولد المعاني المستورة ويفضل الكلام البليغ عما سواه. ومن هنا يلتقي التصوران في جوهر القضية، وهي كون الاستعارة ليست مجرد زينة لفظية، وإنما هي مظهر من مظاهر الطاقة الإيحائية للغة التي يكشف السياق عن وجوهها المتعددة، ويبرز ثراءها الدلالي.

إجمالا لما سبق بيانه، يتضح أن معاني النحو عند الجرجاني تتجاوز الوظائف التركيبية البحتة لتصبح أداة أساسية لفهم النصوص في سياقاتها، فآليات التعليق النحوي تكشف عن العلاقات بين أجزاء التركيب وتوجه المخاطب نحو استيعاب المعاني الخفية، بما في ذلك المعاني المجازية في الاستعارة، وتبرز براعة عبد القاهر في ربط تأليف الألفاظ وانتظامها بترتيب المعاني في الذهن، مع مراعاة القصد في إنشائها، مستخدما مصطلحات دقيقة كالضم والتأليف والترتيب والتركيب والنظم والنسق، وهي في مجملها تصب في مشكاة السياق.

[1]– ينظر: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، محمد عبد المطلب، ص60.

ويُعدّ "فيرث" نموذجا بارزا في المدرسة السياقية الغربية، حيث ركز على أن معنى الكلمة يتحدد عبر السياق الاجتماعي واللغوي، وهو يعكس تقاربا مع رؤية الجرجاني في ربط ترتيب الألفاظ بعلاقاتها الدلالية، كما يظهر أن كلاّ منهما يؤكد على أهمية العلاقات النحوية والدلالية للكلمة داخل النص في تحديد معناها، وإن اختلفا في المرجع الأساسي للسياق، فالجرجاني يعتمد على المعاني النحوية والمعجمية والبلاغية، بينما يعطي فيرث السياق الاجتماعي دور المحور المركزي. ويؤكد هذا التقارب بين المفهومين أن النظرية السياقية، سواء في التراث العربي أوفي المدرسة الغربية، تعكس قيمة الجمع بين البناء اللغوي والعلاقات الدلالية في فهم الكلام بشكل متكامل.

المطلب الثاني: معاني النحو في ضوء اللسانيات الوظيفية

شهدت اللسانيات المعاصرة تحوّلا نوعيا في النظر إلى اللغة من زاوية وظيفية، يتجلى في إعادة توجيه الاهتمام نحو الوظيفة التواصلية للغة لأجل تحقيق أغراض تواصلية ضمن سياقات استعمالية مخصوصة، حيث لم تعد البنية تُفهم على أنها مجرد نسق داخلي مغلق، بل أضحت تُحلّل من خلال ما تنهض به من وظائف دلالية وتداولية يحددها السياق ويوجهها قصد المتكلم، وقد مهّد هذا التحول لولادة تصور لساني يتعامل مع النحو لا باعتباره منظومة من القواعد الشكلية، وإنما بوصفه آلية لتنظيم المعنى وتشكيل البنية في ضوء المقام التواصلي.

هذا التصور الذي أُطلق عليه اصطلاحا "اللسانيات الوظيفية" يُقيم علاقة تكاملية بين المستويات اللغوية المختلفة، من صوت وتركيب ودلالة، ويمنح الأولوية لما تُؤديه هذه المستويات من أدوار في إنتاج الخطاب وفهمه، وبذلك أصبحت دراسة الظواهر النحوية مرتبطة ارتباطا وثيقا بوظائفها في تنظيم الخطاب وتوجيهه، وهو ما أتاح إمكانية تأويل أعمق للعلاقات التركيبية من خلال مقاصد المتكلم وظروف المقام بدل الاقتصار على التفسير القائم على الشكل وحده.

ولفهم هذا التحول في فهم النظام اللغوي يجدر بنا التوقف عند السياق النظري الذي مهّد لظهور هذا التصور الوظيفي من خلال تتبع أبرز المحطات التي أسهمت في تطوره داخل الفكر اللساني الحديث. فإذا كانت اللسانيات البنيوية قد رسّخت في بدايات القرن العشرين تحليل البنية اللغوية بوصفها نسقا قائما على العلاقات الداخلية بين الكلمات، فإن الحاجة إلى فهم اللغة في سياق استعمالها اليومي وتفسير الظواهر اللغوية بما يتجاوز مستواها الشكلي أفضت إلى إعادة النظر في هذا التصور المنغلق، وقد تبلورت داخل عدد من المدارس اللسانية نزعة جديدة تُعيد الاعتبار

لوظيفة اللغة وتسعى إلى ربط البنية بالمقصد والسياق، انطلاقا من أن النظام اللغوي لا يُفهم بمنأى عن وظيفته التواصلية.

وقد ظهرت تبعا لذلك توجهات لسانية تُعنى بتحليل الجملة انطلاقا من موقعها في الخطاب من خلال التفريق بين المعلومات المتداولة والمستحدثة لدى المخاطب، وبين ما يُقال وكيف يُقال، وهو ما مهّد لنشوء نظريات لسانية تراعي العلاقة بين البنية والمعنى والمقام مع الحفاظ على بعض مكتسبات التحليل البنيوي، كما ساهم هذا التحول في إعادة التفكير في المفاهيم النحوية التقليدية، من إسناد وترتيب وحذف... باعتبارها أدوات لتحقيق غايات تواصلية، لا مجرد عناصر تركيبية ثابتة. لقد وفّرت هذه التحولات أرضية خصبة لظهور نماذج وصفية جديدة في النحو، ترى أن فهم الظاهرة اللغوية لا يكتمل إلا من خلال تحليل التفاعل بين البنية الشكلية والوظيفة التواصلية، وهو ما سيشكّل لاحقا أحد المرتكزات الأساسية في اللسانيات الوظيفية بمختلف اتجاهاتها.

أولا: مفهوم الوظيفية وأهم روادها ومبادئها

انطلاقا من اعتبارات معرفية ومنهجية، ارتأينا أن نمهّد لهذا المبحث بمدخل يُعنى بتأطير المفهوم المركزي الذي يُشكل نواته، وهو "الوظيفية"، لما لهذا التمهيد من أهمية في إحكام التصور العام وضبط المسار الإجرائي للمعالجة، ويأتي هذا الاختيار من قناعة بأن فهم أي ظاهرة لغوية لا يتحقق بمعزل عن وعي بمفاهيمها التأسيسية وسياقاتها النظرية، وعليه سيخصص هذا الجزء لتعريف الوظيفية من حيث نشأتها المعرفية، وتحديد أبرز المبادئ التي تقوم عليها، إلى جانب الإشارة إلى أهم الأعلام الذين أسهموا في بلورة معالمها واتجاهاتها المختلفة، تمهيدا للانتقال إلى صلب الإشكالية محل الدراسة.

1-تعريف الوظيفية

تعود لفظة (الوظيفية) في اللغة إلى الجذر العربي (و-ظ-ف)، وهو جذر يفيد الإلزام والتقدير المنتظم، وقد وردت مادة (وظف) في عدد من المعاجم العربية بصيغ صرفية متعددة، منها: وظّف، توظيف، موظف، وظيفة، وظيفي...، وهو يدل في أصله على التقدير المنتظم والإلزام اليومي، وقد ورد في لسان العرب أن الوظيفة تعني ما يُقدر من رزق أو طعام أو علف أو شراب يُخصص لكل يوم، وهي بهذا المعنى تدل على الشيء الملزم الذي يُفرض بصفة دورية، وجمعها (وظائف)، يقال: وظف الشيء على نفسه، أي: ألزمه به، ووظفه توظيفا، أي: حمله على التزام

معين، كأن يُطلب من الصبي حفظ آيات يومية من القرآن. كما توسّع الاستعمال اللغوي للجذر ليشمل معاني أخرى تتصل بأعضاء الحيوان، فالوظيف كذلك يُطلق على أجزاء محددة من أطراف الخيل والإبل، كالمواضع ما بين الرسغ ومفصل الساق، أو ما بين الركبة والجنبة، وهي دلالة تُظهر الانضباط والموضعية والدقة في التحديد[1].

ويُفهم من ذلك أن (الوظيفة) في أصلها اللغوي تدل على التحديد المنتظم، والالتزام المستمر، وتخصيص ما يُفعل أو يُعطى بصفة دورية، وهو ما يعكس فكرة الثبات في الأداء والانتظام في السلوك، فهي تمثل ممارسة مقصودة تخضع لنظام منضبط يؤدي غرضا معيّنا في نسق متكامل.

هذا، وقد عرف التصور الوظيفي في اللسانيات تطورا تدريجيا عبر مراحل متعاقبة، نشأ متزامنا مع بروز منظور جديد يعيد النظر في الأسس التي قامت عليها الدراسة اللسانية، حيث يرى بأن اللغة ليست مجرد نسق شكلي مغلق، بل أداة لها وظيفة أساسية في التواصل، فقد طرح فرديناند دي سوسير (ت1913م) ملامح أولية لهذا التوجه حينما ميّز بين اللغة والكلام، وجعل اللغة نسقا اجتماعيا ذا وظيفة تواصلية، لكنه لم يقدم نموذجا تحليليا مفصّلا للوظيفة ضمن البنية، بل ظلّ تركيزه على الطبيعة البنيوية للغة[2]، ثم جاءت بعده مدرسة براغ لتُرسّخ البُعد الوظيفي في تحليل البنية اللغوية من خلال الربط بين البنية اللغوية ووظيفتها التواصلية في السياق، حيث ترى أن اللغة نظام وظيفي تُفهم عناصره من خلال أدوارها في التواصل، إذ يُبنى التركيب وفق الغرض والمعنى[3]، أما أندريه مارتيني فمثّل حلقة وسطى بين التحليل البنيوي والوظيفي، إذ اعتبر أن العناصر الصرفية (المورفيمات) تشكل الأساس الأول لبناء التعبير اللغوي، بحيث تنتظم هذه الوحدات تبعا للطبيعة التسلسلية للغة، لتكوّن تراكيب تحمل المعنى وتُسهم في تحقيق التواصل داخل المجتمع[4]، وفي حين مثّل هؤلاء الرواد مرحلة الإرساء النظري لمفهوم الوظيفة، فإن النقلة النوعية الحقيقية جاءت مع سيمون ديك الذي طوّر نظرية شاملة في النحو الوظيفي، جعلت من الوظيفة التواصلية محورا لتحليل البنية اللغوية وقدّمت نموذجا تحليليا متكاملا، يقوم على فكرة أن البنية اللغوية تُشتق من الحاجة إلى تحقيق أهداف تواصلية داخل سياقات استعمالية معينة، وقد جاءت نظريته كرد مباشر على النزعة

[1]- ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج 9، ص358.

[2]- ينظر: اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مؤمن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005م، ص123.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص136.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص53.

الشكلية التي طبعت النحو التوليدي، معتمدا رؤية تقوم على ترابط البنية مع الوظيفة التواصلية في سياق الاستعمال، فهو يرى أن اللغة لا تُفسّر إلا من خلال ربط البنية بالمعنى والمقام[1].

ثانيا: البنية النحوية في ضوء الوظيفة التواصلية عند الجرجاني

شهدت اللسانيات المعاصرة تحولا نوعيا في النظر إلى اللغة تجاوزت معه التصورات البنيوية الشكلية التي طالما هيمنت على الدرس اللغوي الحديث متجهة نحو رؤى وظيفية تداولية تعيد الاعتبار لعناصر السياق ومقاصد المتكلم وشروط التفاعل اللغوي.

وقد أفرز هذا التحول ما بات يُعرف ب"اللسانيات الوظيفية" التي ترى أن اللغة لا تُفهم انطلاقا من بنيتها الظاهرة فحسب، بل من خلال وظيفتها التواصلية ضمن المواقف الخطابية الحية، فليست الجملة وحدة مغلقة على ذاتها، وإنما ثمرة لتفاعل معنوي ومقصدي تضبطها ملابسات المقام، وتتجلى فيها نية المتكلم وموقع المتلقي ومرجعية الخطاب[2].

هذا المنظور لم يأت من فراغ، بل يجد امتدادا له –وإن بصيغ مغايرة– في التراث اللغوي العربي، الذي لم يُغفل البعد التواصلي للغة، بل استوعب بوعي عميق ما تفرضه المقاصد والسياقات من توجيه دقيق في بناء الخطاب وتشكيل التراكيب. وقد مثّلت نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني ذروة هذا الوعي، إذ صاغ رؤية دقيقة للتركيب تنبني على العلاقات بين المعاني، لا على أساس ترتيب آلي للمفردات داخل بنية جامدة، فالجملة عنده ليست مجرد تتابع كلمات، بل كيان دلالي متكامل يُبنى على مراعاة الروابط المعنوية، وعلى تناسب اللفظ مع السياق، وتوافق البناء مع المقصد.

وتتجلى هذه النزعة الوظيفية في تصور الجرجاني بشكل واضح ولافت، إذ تكشف قراءته للغة عن تقاطعات عميقة مع المنظور الوظيفي الحديث وظيفية معاصرة، ولا يُعزى ذلك إلى وعيه بدور المقام والسياق فحسب، بل أيضا إحاطته بطبيعة اللغة كبنية تُصاغ لتؤدي غرضا، وقد برز ذلك في تحليلاته الدقيقة لمواضع التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل، حيث لم يكن هدفه تفسير الظواهر النحوية في حد ذاتها، وإنما الكشف عن الغايات البلاغية التي تُبرز تلك

[1]– ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، محمد مليطان، دار الأمان، الرباط، ط1، 2014م، ص20.

[2]– ينظر: اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي، علي آيت أوشان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1998م، ص39.

الظواهر، وهذه الرؤية تتقاطع بشكل جوهري مع منطلقات النظرية الوظيفية التي ترى أن كل عنصر لغوي يحمل وظيفة، وأن تفسير اللغة لا يكون كاملا ما لم يُدمج فيه البعد المقاصدي والاستعمالي.

تمثّل نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم إحدى أبرز المحاولات في التراث العربي التي تربط على نحو متماسك بين البنية اللغوية والوظيفة التواصلية للكلام، حيث يتجاوز فيها التصور الآلي للنحو إلى رؤية وظيفية تُعلي من شأن المعنى والغرض في تأليف التراكيب، فاللغة عنده ليست مجرد ترتيب لألفاظ على نسق قواعدي، بل نشاط عقلي مقصود تتبلور فيه العلاقات النحوية بوصفها استجابة لحاجات بيانية ومعان يقتضيها المقام.

ولا ينظر الشيخ إلى النحو على أنه بنية مستقلة تُفرض على الكلام من خارج المقام، وإنما يرى أن البنية النحوية تتشكل بوصفها استجابة لحاجة المعنى، وتعبيرا دقيقا عن المقصود التخاطبي، وأنها لا تُفهم إلا من خلال الغرض الذي يتوخاه المتكلم، وقد صرح بذلك قائلا: ((في أن ليس النظم إلا شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم))[1].

ثالثا: الدور الوظيفي للغة في إطار معاني النحو

يتمحور التصور اللغوي لأندريه مارتينيه حول فكرة أن الاتصال هو الوظيفة الجوهرية التي تنهض بها اللغة، فهي الأداة التي تمنح الفكر وجوده الملموس وتتيح له الانتقال بين العقول حتى يصبح مستحيلا تصوره بمعزل عنها، وبهذا المعنى لا تقتصر اللغة على كونها وسيلة للتخاطب الآني، بل تتحول إلى وعاء يحفظ التراث وركيزة تؤسس للذاكر الجماعية، حيث يقول: ((الاتصال هو الوظيفة الأساسية لهذه الآلة التي هي اللغة))[2].

ويتقاطع هذا الفهم مع ما قرره الجرجاني في كون الوظيفة المحورية للغة هي إقامة جسور التواصل بين المتكلمين، ويعتبر هذه الحقيقة من الثوابت المعتمدة في التحليل اللغوي، غير أنّ هذا التواصل في نظره ليس مجرد تبادل للأصوات أو الألفاظ، بل هو نشاط معرفي وسياقي متكامل، يبدأ بترتيب المعاني في الذهن وفق نسق دلالي محكم، ثم يتجسد في تراكيب لفظية منسجمة مع ذلك الترتيب، وهنا يتجلى البعد الوظيفي لمفهومه عن معاني النحو، إذ يرى أن إحكام البنية الدلالية قبل

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص525.

[2]- الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1983م، ص252.

اختيار الألفاظ هو ما يمنح اللغة فعاليتها في أداء رسالتها التواصلية، فالمتكلم البليغ يبدأ أولا باستحضار المعاني المرتبطة بمقاصده التواصلية، ثم ينظمها في بناء ذهني ذي أساس نحوي داخلي، قبل أن يصوغها في تراكيب لفظية[1]، وهذا النظم ليس غاية شكلية، وإنما أداة وظيفية تحكم العلاقة بين البنية العقلية والمعنى المقصود، بحيث تصل الرسالة إلى المتلقي بوضوح ودقة.

وبهذا التصور يلتقي الجرجاني مع المنظور الوظيفي للغة في تأكيده على أن الغاية المحورية من استعمالها هي تحقيق التواصل بين المتكلمين، إذ يعد هذا الدور، في نظره، مرتكزا بنيويا في طبيعة اللغة ومبررا لوجودها، غير أن عبد القاهر يدرك التباين في قدرات المتكلمين وفي مستويات فهم المستمعين يفتح المجال أمام وظائف فرعية تتفرع عن الوظيفة الكبرى، أهمها ضبط مقصود المتكلم وضمان نقل فحوى خطابه إلى المتلقي بدقة، وهذه الوظائف الجزئية، على تنوعها، تعود في نهاية المطاف لتخدم الغاية الكلية المتمثلة في إقامة التواصل الفعال، وهو ما يضعه في انسجام مع جوهر المقاربة الوظيفية، وإن حافظ على خصوصيته في التركيز على البعد الدلالي والنظمي في تحقيق هذا الهدف[2].

ولتجلية هذا المفهوم على نحو عملي، يمكن الاستعانة بنموذج بياني من الأمثلة التي يوردها الجرجاني، إذ يكشف من خلاله عن آلية توظيف البنية اللفظية لتأدية أغراض تواصلية متباينة، تبعا لاختلاف المقام وحاجات المخاطبين، فقول المتكلم: "عبدُ الله قائمٌ" يؤدي الغرض الإخباري المحض، بينما يتخذ قوله: "إن عبدَ الله قائمٌ" وظيفة الرد على تساؤل أو استفهام، في حين يؤدي قوله: "إنّ عبدَ الله لقائمٌ" وظيفة دفع الإنكار وتأكيد المعلومة في وجه التشكيك[3]، حيث يرى الجرجاني أن الخبر ليس قالبا لغويا ثابتا، بل هو بنية دلالية متحركة تتشكل وفق مقتضيات الموقف التواصلي ، فتنوع أضرب الخبر عنده من خبر ابتدائي إلى طلبي إلى إنكاري يعكس مرونة النظم في الاستجابة لحاجات المتلقي، ويجعل نجاح الأداء مرهونا بمدى الانسجام بين مقصد المتكلم وتوقعات السامع بما يضمن بلوغ المعنى أثره المقصود، وذلك ((أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده، فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره ما هو؟ أهو أن يعلم السامع المخبر

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص51.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص530.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص315.

به والمخبر عنه، أم أن يعلمه إثبات المعنى المخبر به للمخبر عنه))[1]. ويكشف هذا التدرج أن النظم في تصور الجرجاني أداة لتوجيه الوظيفة التواصلية نحو تحقيق مقصد المتكلم بدقة، بحيث تفرض طبيعة المقام وموقف المخاطب اختيار الصيغة المناسبة، فيتحقق التواصل الفعال من خلال التوافق بين البنية اللفظية والمقصد المعنوي.

رابعا: المستويات الوظيفية عند الجرجاني

يمثل تصور عبد القاهر للوظائف اللغوية منظومة متكاملة تتجاوز حدود الإطار النحوي التقليدي، إذ يتعامل مع البنية اللغوية باعتبارها شبكة من العلاقات التي تتداخل فيها المستويات التركيبية والدلالية والسياقية والأدائية لتشكيل المعنى وضمان فاعلية التواصل، ويكشف هذا التصور عن وعي مبكر بوظائف اللغة يلتقي في جوهره مع ما جاءت به اللسانيات الوظيفية الحديثة، التي تنظر إلى اللغة باعتبارها أداة للتواصل الاجتماعي وتربط بين أشكالها النحوية وأدوارها المعنوية والسياقية والتفاعلية. ومن هذا المنطلق يصبح تحليل الوظائف اللغوية عند الجرجاني مدخلا مثمرا لقراءة تراثه في ضوء المفاهيم الوظيفية الحديثة ، والكشف عن أوجه التقاطع بين الفكر النحوي العربي القديم والنظريات اللسانية المعاصرة.

1- الوظيفة التركيبية:

تتمثل الوظيفة التركيبية عند الجرجاني في ضبط المواقع النحوية للعناصر المكونة للجملة وفق نظام إسنادي يربط بين المكونات على نحو يضمن الانسجام بين البنية الشكلية والمعنى المقصود، فقد حرص على سبيل المثال في تحليله لمضامين الخبر والإنشاء على مراعاة الترتيب النحوي وإسناد الوظيفة الإعرابية لكل عنصر بحسب موقعه في النظم، وفي هذا السياق يُسند الفاعل، بوصفه ركن الإسناد الأساس، إلى الحد (الفعل) الذي يشكل المنظور الرئيسي في الحدث، بينما يُسند المفعول إلى الحد نفسه، لكن من منظور ثانوي، ويتقاطع هذا التصور مع ما يُعرف في اللسانيات الوظيفية ب"الوظائف الوجهية"، ويتضح هذا التصور في طرح سيمون ديك الذي يربط تحديد الوظائف النحوية بالمنظور الذي تُعرض من خلاله الواقعة، إذ يميز بين منظور رئيسي يمثل بؤرة التركيز في الخطاب، ومنظور ثانوي يكمّل بناء الحدث دون أن يكون محوره الأساس، ووفق هذا الإطار تُسند وظيفة الفاعل إلى المكون الذي يحتل موقع المنظور الرئيسي، بينما تسند وظيفة المفعول إلى المكون

[1]- المرجع السابق، ص530.

الذي يندرج ضمن المنظور الثانوي، في ضوء علاقته بالمحور الرئيس للواقعة، ولتقريب هذا التصور من التطبيق العملي يورد سيمون ديك مثالا يوضح كيفية تحديد المنظورين الرئيسي والثانوي في بناء الجملة، ففي جملة: (صفع زيد هندا)، تتجسد الفكرة بوضوح، حيث يُسند دور الفاعل إلى (زيد) لكونه يمثل المنظور الرئيسي الذي ينطلق منه عرض الحدث، بينما يسند دور المفعول إلى (هند)، باعتبارها عنصرا يقع ضمن المنظور الثانوي، إذ يتحدد موقعها ودورها في ضوء ارتباطها بالمحور الرئيس للواقعة[1]، وفي المقابل نجد عبد القاهر يوازي هذا التصور حين ينظر إلى الفاعل باعتباره المحور الذي يدور حوله الفعل، وإلى المفعول باعتباره مكملا يحدد امتداد الحدث أو غايته، ومن خلال اعتماده على مصطلحات القواعد النحوية كالفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر دليل على أن البنية التركيبية ليست مجرد ترتيب شكلي، بل هي أداة منهجية لتنظيم المعاني وتحقيق المقاصد التواصلية، وهو ما يشكل نقطة التقاء جوهرية بين رؤيته والنظرية الوظيفية الحديثة.

2- الوظيفة الدلالية

تشير الوظائف الدلالية إلى الأدوار التي تؤديها عناصر الجملة في بناء معناها الكلي، وهي أدوار تتجاوز حدود التحديد المعجمي للألفاظ إلى تحديد موقعها في الحدث ودورها في إتمام الصورة الذهنية لدى المتلقي، وتشمل هذه الوظائف عناصر متنوعة مثل تحديد المكان الذي يجري فيه الحدث والزمن الذي يقع فيه والأداة المستعملة في تنفيذه، والغاية التي يُراد تحقيقها، بل وتمتد إلى عناصر الاستقبال أو الجهات المستفيدة منه، وتحدد هذه الوظائف في ضوء المستوى التمثيلي للجملة، حيث تُبنى البنية اللغوية على تصوير الواقع وربط المحمول، وهو الفعل أو ما يقوم مقامه، بالذوات أو المحامل التي يقع عليها، وبالعناصر المساندة التي تمنحه اكتمال المعنى واتساقه[2].

تقوم الوظيفة الدلالية في النحو الوظيفي على الكشف عن المعاني التي تؤديها التراكيب اللغوية داخل البنية الكلية للنص من خلال تحديد الأدوار التي تؤديها المكونات النحوية وفق ما تفرضه طبيعة المحمول وموضوعاته من ضوابط دلالية وانتقائية، فهي لا تنظر إلى العناصر اللغوية باعتبارها وحدات مستقلة، بل بوصفها مكونات مترابطة تُسهم في إنتاج المعنى الكلي وفق نسق من

[1]- ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، أحمد المتوكل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 1986م، ص35-36.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 1995م، ص86-87.

العلاقات بين البنية المعجمية والسياق التداولي[1]. وهذا التصور يجد امتداده في نظرية النظم عند الجرجاني، الذي له أهمية قصوى لمدى انسجام اللفظ مع المعنى ورأى أن التوفيق بينهما هو المعيار الأعلى لسلامة الكلام وجودته، فاختيار المفردة عنده ليس مجرد تزيين لفظي، بل فعل دقيق يخضع لاعتبارات دلالية وسياقية، بحيث تأتي الألفاظ على نحو يعكس ترتيب المعاني في الذهن ويترجمها في صيغة لفظية تحقق الغرض التواصلي المقصود بوضوح ودقة[2]، ومن هنا تتضح الصلة بين الوظيفة الدلالة في النحو الوظيفي، سيما عند أحمد المتوكل، ومبدأ النظم عند عبد القاهر، فكلاهما يؤكد أن المعنى هو المحرك الأساس لاختيار التراكيب وصياغة الخطاب.

خامسا: التعليق النحوي بين الضرورة النظمية والوظيفة الدلالية

ينطلق الجرجاني في هذا المبدأ من رؤية عميقة تعتبر أن أي فعل لغوي منظم لا يمكن أن يقوم على مجرد تجاور الكلمات، بل هو حصيلة شبكة من العلاقات النحوية التي تمنحها تماسكا ودلالة ، فالمعنى في تصوره لا ينشأ من الكلمة بوصفها وحدة معجمية منعزلة، وإنما يتولد من خلال موقعها ووظيفتها داخل التركيب، ولذا فإنه لا يمكن للفكر أن يتعامل مع (الفعل) دون أن يستحضر الاسم الذي سيعمل فيه، ولا أن يتناول (الاسم) دون ربطه بالاسم أو الفعل، بأن يسند إليه حكما نحويا محددا، كأن يكون فاعلا أو مفعولا، أو مبتدأ أو خبرا، أو نعتا أو حالا...، وغيرها من الوظائف التي سيؤديها وفق آلية التعليق، ((إذ أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكر في معنى (اسم) من غير أن يريد إعمال (فعل) فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام))[3]. إن هذا التصور يجعل التعليق شرطا أساسيا في عملية النظم، حيث لا نظم دون تعليق؛ لأنه يمثل الآلية الذهنية التي تربط بين الكلمات وفق مقاصد المتكلم وسياق الخطاب، بحيث تتحدد من خلاله البنية النحوية والدلالية على حد سواء.

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص111-112.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص46.

[3]- المرجع نفسه، ص410.

ومن ثَمّ، يتضح أن النظم عنده ليس مجرد ترتيب شكلي عشوائي، بل هو بناء متكامل الأطراف يجمع بين الترتيب التركيبي والتحكم في العلاقات الدلالية، مما يعكس وحدة عضوية بين المعنى والبنية، ويجعل من معاني النحو أداة عقلية لضبط انتظام الكلام وحسن تأليفه.

ينسجم هذا المبدأ عند عبد القاهر بوضوح مع ما تقرره اللسانيات الوظيفية من أن اللغة ليست نظاما شكليا محضا، بل هي أداة للتواصل تتحدد بنيتها وفق ما تؤديه من وظائف في الخطاب، فالتعليق الذي يشترطه الجرجاني في عملية النظم يعادل في المنظور الوظيفي الربط بين الوظائف النحوية والدلالية للعنصر اللغوي داخل السياق، إذ لا يتصور وجود لفظ بلا وظيفة، ولا وظيفة بلا ارتباط ببنية أوسع تحدد موقعها ودورها في إنتاج المعنى.

ومن هذا المنطلق، يصبح الفعل في تصوره أقرب إلى تسميته في اللسانيات الوظيفية ب(المحمول) الذي لا تكتمل قيمته إلا بارتباطه ب(المنفذ)، وهو الفاعل، نحو: أعطت هند خالدا ديوان شعر[1]، في حين يُنظر إلى الاسم باعتباره عنصرا لا يكتسب دلالته إلا من خلال موقعه في البنية الخطابية، سواء كان مبتدأ أو خبرا أو مفعولا به أو حالا، نحو: الطالب مجتهد، حيث يمثل الطالب (الموضوع) وهو الكيان الذي نتحدث عنه، ومجتهد (المحمول) وهو المعلومة الجديدة التي نسندها إلى الطالب، بينهما علاقة إسنادية[2].

وبذلك يلتقي مع الفكر الوظيفي في اعتبار البنية النحوية إطارا لخدمة الوظيفة الدلالية والتواصلية، حيث يشكل (التعليق) عنده آلية عقلية تنظم التفاعل بين المعنى والتركيب، على نحو يجعل النظم ليس مجرد ترتيب للألفاظ، بل بناء وظيفيا متكاملا يتجاوب مع أغراض المتكلم والمقام الخطابي.

سادسا: المعنى بوصفه وظيفة ذهنية متقدم على اللفظ

يذهب عبد القاهر إلى أن المعنى، من حيث هو وظيفة ذهنية، سابق على اللفظ ومتحكم في ترتيبه وصياغته، حيث يمثل المعنى عنده الوظيفة الجوهرية للغة، والألفاظ ليست سوى أوعية للمعاني، تخضع لها في مواقعها وتتبعها في نسقها، فإذا كان المعنى متقدما في النفس لزم أن يتقدم اللفظ الدال الاعتبار لعناصر السياق ومقاصد المتكلم وشروط التفاعل اللغوي عليه في النطق، وهو بذلك يرفض

[1]- ينظر: اللسانيات الوظيفية المقاربة، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ط1، 2012م، ص113.

[2]- ينظر: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة،ط2، 2010م، ص151.

بشدة الفكرة القائلة بأن المقصود بالنظم هو مجرد نظم الألفاظ، وأن التفكير في الترتيب اللفظي يمكن أن يكون مستقلا عن التفكير في المعاني[1].

بهذا التصور يجعل الجرجاني المعنى هو المبدأ الموجه للعملية النظمية، وأن اللفظ أداة تابعة له، تتشكل وفق مقتضيات المعنى ولوازمه، وهو ما يقترب من الرؤية الوظيفية التي ترى أن البنية اللغوية تتحدد انطلاقا من الوظائف الدلالية والتواصلية التي تؤديها.

سابعا: البعد الوظيفي للنظم بين المتكلم والمخاطب

يضع الجرجاني المتكلم في صميم العملية النظمية، باعتباره المصدر الأول لتشكيل الخطاب وبنائه، حيث يرى أن النظم لا يبدأ من الألفاظ وإنما من ترتيب المعاني في الذهن وفق منطلق داخلي يحكمه مقصد الكلام وسياقه، فالمتكلم قبل أن ينطق يمر بمرحلة ذهنية دقيقة يفكر في المعاني ويرتبها وفق منظومة متناسقة، ثم ينتقي من الألفاظ ما يطابق المعنى في صورته، ويؤلف بين أجزائه حتى يبلغ تمام الانسجام وكمال المعنى حيث ((لم توضع أمثلة الأفعال لتعلم المعاني في أنفسها، بل لتعلم واقعة من المتكلم))[2].

وبهذا التصور، يكون النظم ليس مجرد جمع لألفاظ متناسقة، بل هو فعل مقصود يُبنى على تفكير قبلي يحدد طبيعة العلاقات النحوية والدلالية التي ستتجسد في الخطاب. وفي المقابل يتخذ المخاطب موقعا وظيفيا مغايرا، إذ يتعامل مع الخطاب في اتجاه معاكس، فهو يبدأ من تلقي الألفاظ ويحلل بنيتها النظمية ليستخلص منها المعاني الكامنة، ومن ثَمّ تتحقق العملية التواصلية على نحو دائري، إذ ينطلق من مرحلة المعاني في ذهن المتكلم ثم تتحول بدورها إلى ألفاظ مرتبة ثم ترجع المعاني مرة أخرى في ذهن المتلقي عبر تحليل هذا الترتيب. وبهذا يكون النظم عنده وسيطا دلاليا ووظيفيا يربط بين طرفي التواصل، حيث يتم فيه انتقال المعاني عبر الألفاظ من المتكلم إلى المخاطب بوضوح ودقة، ويحقق التفاعل المعرفي والانفعالي بينهما، ((وكان مما يعلم ببدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده))[3].

---

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص54.

[2]- المرجع نفسه، ص561.

[3]- المرجع نفسه، ص530.

إن هذا الفهم يرسخ فكرة أن النظم ليس مجرد مهارة لغوية شكلية، وإنما هو نظام وظيفي متكامل يستوعب أبعاد التفكير الذهني والإدراك السمعي، فيحول بذلك الخطاب إلى فعل تواصلي تام. وهذا المنظور يجد امتداده في اللسانيات الوظيفية الحديثة التي تنظر إلى البنية اللغوية بوصفها أداة لتحقيق مقاصد تواصلية محددة، وذلك من حيث ارتباطها الوثيق ((بالسياق في بعديه المقامي والمقالي، خاصة بعلاقة التخابر التي تقوم بين المتخاطِبَين في موقف تواصلي معين))[1].

وبذلك يتبين لنا أن البعد الوظيفي في نظرية النظم كما صاغه الجرجاني يتأسس على العلاقة التفاعلية بين المتكلم والمخاطب، حيث يتحدد اختيار الألفاظ وتنظيمها وفق مقتضيات المعنى والمقام التواصلي، وبهذا يتقاطع تصوره مع الرؤية الوظيفية في اعتبار النظم عملية مقصودة تُبنى على وعي المتكلم بمتطلبات المخاطب والسياق معا.

ثامنا: البعد الوظيفي في التقديم والتأخير والحذف والذكر

يشكل البعد الوظيفي في اللغة محورا جوهريا لفهم التراكيب النحوية، خاصة فيما يتعلق بآليات التقديم والتأخير، والحذف والذكر، حيث إن هذه العمليات التركيبية لا تعد مجرد ترتيب شكلي للمفردات أو حذفها، بل هي أدوات دقيقة يختارها المتكلم وفق قصد محدد وهدف تواصلي، فالتقديم والتأخير يوجه الانتباه إلى العناصر الأساسية، والحذف يعمل على إبراز ما هو مركزي في الجملة، ويقوي قدرة المتكلم على توجيه فهم المخاطب بحسب سياق التخاطب.

ومن هذا المنطلق، يصبح فهم هذه العمليات اللغوية مدخلا أساسيا لقراءة معاني النحو، حيث تُظهر كيف ترتبط البنية النحوية بالسياق الدلالي والوظائف التواصلية وكيف يمكن للمتكلم أن يستخدم التقديم والتأخير، والحذف والذكر كأدوات لتنظيم المعنى وضمان وضوح فحوى الخطاب وتوجيه الانتباه وفق المقصد المراد.

1-وظائف التقديم والتأخير

يرى الجرجاني أن المزية والفضل في التقديم والتأخير لا يعود إلى الألفاظ ذاتها، بل إلى تلك اللطائف الكامنة في معاني الكلام، والتي تحدد كيفية ترتيب العناصر داخل الجملة، فالنص لا يكتفي بسلسلة من الكلمات، وإنما يتطلب انسجاما داخليا يحقق دقة التعبير وفصاحته. ومن هذا المنطلق يصبح تحويل الكلمات من موضع إلى آخر أداة وظيفية يخضع لاختيارها ما يقتضيه المعنى بحيث

[1] – قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، ص109.

يسهم التقديم والتأخير في إبراز المقصود وتوجيه انتباه السامع إلى المحاور الأساسية في الخطاب، مع المحافظة على جمالية النص وسلاسته، هذا التوازن بين المعنى والتركيب يعكس رؤية الجرجاني للنحو كشبكة وظيفية دلالية تتفاعل فيها عناصر الكلام وفق غايات محددة، لا مجرد ترتيب لفظي عشوائي.

وقد فرّق عبد القاهر بين نوعين من التقديم؛ تقديم على نية التأخير، وهو الذي لا يتغير فيه حكم العنصر النحوي المقدم في الجملة، فمثلا في عبارة (ضرب عمراً زيدٌ)، فإنه يظلّ (زيدٌ) فاعلا على الرغم من تأخر ترتيبه الأصلي، بينما يتقدم المفعول به (عمراً) على الفاعل لفظيا[1]، دون أن يحدث أي تعديل على وظيفته النحوية، على نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾[2]، حيث تقدم المفعول به (إبراهيم) على الفاعل (الله)، مع بقاء وظيفة ومعنى كل كلمة على أصلها، إذ لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون إبراهيم عليه الصلاة والسلام هو الفاعل في هذا المقام. ويظهر هذا النوع من التقديم البعد الوظيفي للعبارة اللغوية، حيث يتضح أن كل عنصر في الجملة يأخذ وظيفته بحسب المعنى والدور الذي يؤديه في السياق، لا بحسب موقعه الظاهري ضمن ترتيب الكلمات فقط. وبهذا يصبح التقديم والتأخير أداة لتوجيه الانتباه وتحقيق الأغراض دون المساس بالقواعد النحوية الثابتة.

أما النوع الثاني، فهو التقديم دون نية التأخير، حيث يتحول حكم العنصر المقدم نحويا إلى وظيفة أخرى، ويتغير بناؤه وإعرابه وفق موقعه في الجملة، فهو تحويل من ناحية الحكم النحوي والإعراب، فعلى سبيل المثال عند تساوي الاسمين، نحو قولك: (المنطلق زيد) و(زيد المنطلق)، فإن تقديم المنطلق وجعله في الصدارة يجعله مبتدأ، بينما تأخيره يحوله إلى خبر، والأمر ذاته ينطبق على (زيد)، فإنه يتأثر أيضا من جهة موقعه النحوي ووظيفته الإعرابية، فإذا قلنا (زيد المنطلق)، فإنه يصبح (زيد) المبتدأ بعدما كان خبرا في الجملة السابقة، ويصير (المنطلق) خبرا بعدما كان مبتدأ[3]، ويبرز هذا النوع كيف أن التقديم يمكن أن يغير المعنى الوظيفي للعنصر في الجملة، ما يعكس درجة التأثر المتبادل بين ترتيب الكلمات والدور النحوي الذي تؤديه.

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص106.

[2]- البقرة، الآية: 123.

[3]- ينظر: المرجع السابق، ص186.

ومن بين المسائل التي تناولها الجرجاني في هذا السياق، تطبيقاته العملية في مختلف أنواع الجمل، سواء كانت استفهامية، أو منفية، أو خبرية مثبتة، حيث يختلف أثر التقديم بحسب سياق الكلام ونوع الجملة.

-التقديم والتأخير مع الجملة الاستفهامية: ينطلق عبد القاهر في تحليله للتراكيب من فكرة أن ترتيب الكلمات في الجملة لا يقتصر على الجانب النحوي، بل يعكس وظيفة كل عنصر داخل التركيب، ويتجلى ذلك بوضوح في جمل الاستفهام التي تبدأ بالهمزة، حيث يرتبط ترتيب الكلمات بقصد المتكلم ونيته من السؤال، فالعنصر الذي يشك فيه يقدمه مباشرة عقب أداة الاستفهام ليعكس تركيزه على هذا الشك، فإذا بدأ الاستفهام بالاسم فيكون الشك في تحديد الفاعل، فيقول مثلا: أأنت فعلت؟ في حين لو جاء الفعل بعد الأداة مباشرة يكون الشك في وقوع الفعل نفسه، فنقول: أفعلت؟[1]. وبهذا الأسلوب يصبح ترتيب العناصر أداة لإظهار غرض المتكلم والتدرج في السؤال، وأي خلل في هذا الترتيب ينجر عنه عبارات غير صحيحة، حيث يمكن أن يتعارض ترتيب العناصر مع المعنى المقصود، كأن يحل الفعل مكان الاسم في الاستفهام، مما ينتج عنه فقدان الانسجام بين البنية والدلالة.

ولا يقتصر الاستفهام على إفادة معنى الشك والتردد في الركن المستفهم عنه، إذ يمكن أن تحمل معانيَ أخرى كالتقرير في نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[2]، إذ ((لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه الصلاة والسلام وهم يريدون أن يقرّ لهم أنّ كسر الأصنام قد كان))[3]، فالحوار لم يكن منطلقا من الشك في الواقعة، بل من أجل إثبات الأمر وبيان وقوع كسر الأصنام، وفي معنى الإنكار، في نحو قوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾[4]، ففيه ((رد على المشركين وتكذيب لهم في قولهم))[5]. وجملة الأمر في ذلك كله ولو تعددت الأغراض واختلفت المعاني إلى أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الفرق الوظيفي بين الجمل التي يلي فيها الاسم أداة

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص113.

[2]- الأنبياء، الآية: 162.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص113.

[4]- الصافات، الآية: 153.

[5]- المرجع السابق، ص114.

الاستفهام وتلك التي يلي فيها الفعل، إذ لكل منهما وظيفة محددة تتوافق مع نية المتكلم والمعنى المراد.

وعليه، يبرز الجرجاني أن الوظيفة هي التي تحدد الاعتماد على التقديم والتأخير، فكل ترتيب للكلمات يعكس قصدا معينا، حيث يختار المتكلم عناصر اللغة بما يتوافق مع المقام والغرض من الكلام، والقصد هو العامل الذي يوجه حركة الترتيب ويحدد احتمالات الاستفهام، مما يجعل الكلام بنية لغوية تفاعلية بين الطرفين، وبناء على ذلك يكون هدف المتكلم إفهام المخاطب وفق ما يحتاجه السياق، مع توظيف آلية التقديم والتأخير بما يعكس العلاقة التواصلية وطبيعة المقصد.

-التقديم والتأخير مع الجملة المنفية: يتباين التقديم والتأخير في الجملة المنفية بحسب العنصر المقدّم، سواء كان فعلا أو اسما، ومثال ذلك في الفرق بين قولك: (ما فعلت)، يكون التفي فيه عاما وغير مرتبط بواقعة مثبتة، إذ ينفي عنك وقوع الفعل دون أن يستلزم أن يكون الفعل قد وقع فعليا، بمعنى آخر أن الفعل المنفي لم يثبت كونه مفعولا، وقد يكون قد وقع من قبل غيرك أو لم يقع أصلا، وبين قولك: (ما أنا فعلت)، يكون النفي فيه محددا ومثبتا دلاليا، إذ ينفي عنك الفعل الذي ثبت وقوعه، أي أنه فعل ثبت حدوثه، والحديث منصب على نفي قيامك به تحديدا، حيث يرتبط ترتيب الكلمات مباشرة بما يرغب المتكلم في نقله من معنى، ويؤثر على الطريقة التي يُستقبل بها الكلام من قِبل المخاطب، ويظهر هذا التباين بوضوح عند دراسة العطف والاستثناء، حيث يظهر أن تقديم الاسم مقابل الفعل يؤدي إلى تغير الوظيفة الدلالية للجملة، ويبرز الفرق بين المعنى المقصود والمعنى الظاهر بما يعكس دقة الأغراض التواصلية للمتكلم، ففي الجملة المنفية الأمر مرتبط بقصد المتكلم ودلالة الفعل المرتبط بالفاعل، فعندما يكون قصد المتكلم منصبا على الفاعل فإنه يصبح من الضروري تقديمه قبل الفعل، فالتقديم في هذه الحالة يحدد الفاعل ويبين دوره في وقوع الفعل، لكي لا يظل الفعل مجرد نفي عام بلا تعيين. فالصحيح أن تقول: ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس، فالنفي هنا مطلق، والفعل مرتبط بالفاعل مباشرة دون أي تضارب بين النفي والحدوث، مما يحافظ على التماسك الدلالي للجملة، أما الوجه المخالف وغير الصحيح أن تقول: ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس؛ لأن تقديم الضمير قبل النفي يخلق تعارضا داخليا، إذ يثبت وقوع الفعل ويُنفَى عن الآخرين في الوقت نفسه، هذا ما يؤدي إلى خلل دلالي وتناقض بين عناصر الجملة[1].

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص125.

والأمر الآخر متعلق بأداة الاستثناء (إلّا) يحتاج إلى دقة، فالصواب أن تقول: ما ضربت إلا زيدا؛ لأن الفعل يكون مرتبطا بالفاعل، والنفي يشمل الجميع ما عدا المستثنى، دون أن يكون هناك تعارض في المعنى، في حين لو قدم الفاعل في الذكر، كقولك: ما أنا ضربت إلا زيدا، فإنه سينشأ تضارب بين ما يثبت وما ينفى، فتفقد الجملة اتساقها[1]. ومن هذا المنطلق يؤكد عبد القاهر أن التقديم والتأخير في الجملة المنفية، سواء كان مع أداة الاستثناء أو بدونها، ليس مجرد ترتيب لفظي، بل وسيلة دقيقة لضبط المعنى وتحديد العلاقة بين الفعل والفاعل، مما يسهم في ضبط الفهم لدى المتلقي.

-التقديم والتأخير مع الجملة الخبرية المثبتة: ومن الجدير بالذكر أن ما ظهر من قواعد التقديم والتأخير في الجملة المنفية والاستفهامية من حيث المعنى ودور الفاعل والفعل يبقى قائما بالمثل في الجملة الخبرية المثبتة، إذ إن الأسس الدلالية التي تحكم ترتيب العناصر في النفي والاستفهام تنطبق أيضا على الخبر المثبت بما يضمن وضوح المعنى وتماسك العلاقة بين الفعل والفاعل، وهذا ما صرح به الجرجاني بقوله: ((واعلم أن الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المثبت))[2]، ومجمل القول فيه إن التقديم في هذا النوع يرتبط بالفاعل والفعل بشكل دلالي دقيق، إذ يبدأ المتكلم أحيانا بذكر الفاعل قبل الفعل ليحقق مقصده من المعنى، وهو على وجهين: الأول، ما كان جليا ومباشرا، حيث يصرح فيه بإثبات الفعل للفاعل وبيان انفراده به دون الآخرين لإزالة الشبهة أو الرد على من قد يزعم أن الفعل وقع من غيره، نحو قولك: أنا كتبت، وأما الثاني فيذكر فيه المتكلم أولا لتأكيد وقوع الفعل، لكن دون أن يستبعد الآخرين من هذا الفعل بشكل مطلق، كما في قولك: هو يعطي الجزيل[3]. وعليه يكون التقديم في الجملة الخبرية المثبتة أداة دلالية دقيقة، فهي إما لتأكيد انفراد الفعل بالفاعل، أو لضمان وضوح الفعل والمعنى لدى المستمع، بما يحقق الانسجام بين ترتيب عناصر الجملة والمقصد الدلالي.

يتّضح من خلال ما تقدم أنّ النظر الدقيق في ظاهرة التقديم والتأخير، بوجوهها المختلفة، سواء كانت على نية التأخير أم لا، وفي سياقات الاستفهام والنفي والخبر المثبت عن حقيقتها

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص126.

[2]- المرجع نفسه، ص128.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص128-129.

الوظيفية العميقة التي تجاوزت حدود الصنعة اللفظية لتغدو آلية في تشكيل المعاني وتوجيه المقاصد، فقد أبرز عبد القاهر أن التقديم ليس مجرد تصرف في مواضع الألفاظ، بل هو توجيه للمعنى ورسم لمساره في وعي المخاطب، حيث إنه تارة يقطع دابر الشبهة ويرد دعوى المشاركة، وتارة يؤكد اليقين ويعزز الثقة بالخبر، وأحيانا أخرى يبرز الانفراد بالفعل ويخص به فاعلا بعينه، وهكذا تتجلى معاني النحو في بعدها الوظيفي، إذ يتآزر التركيب مع السياق ليؤديَ رسالته التواصلية على أكمل وجه، فتصير الجملة بنظمها أداة لإحكام الدلالة وتثبيت المقصود في الذهن والوجدان.

2-ظاهرة الحذف في بعدها الوظيفي:

يرى الجرجاني أن الحذف ليس مجرد آلية شكلية في بناء الجملة، بل هو سر من أسرار البيان التي تمنح اللغة قوة ومتانة، وتضفي على الكلام طابعا خاصا من السحر والهيبة، يكاد يأسر المتلقي بجاذبيته الخفية، ومردّ ذلك إلى أن الإعراض عن الإفصاح المباشر قد يحقق بلاغة تفوق التصريح، إذ تتحول الإشارة إلى دلالة أوسعَ من العبارة، ويغدو السكوت في بعض المقامات أبلغ من القول وأعمق أثرا. ومن هذا يتجلى الحذف بوصفه أداة وظيفية تخدم مقصد الخطاب، وتؤسس لتوازن دقيق بين ما يُصرح به وما يُترك للفهم والاستنباط، الأمر الذي يكشف عن وعي الشيخ المبكر بالبعد الوظيفي للحذف وصلته الوثيقة بمقتضيات المقام.

تناول عبد القاهر الحذف باعتباره مظهرا بلاغيا ووظيفيا في آن واحد، فرأى فيه وسيلة تثري المعنى وتمنح الخطاب تماسكا وانسجاما، لا مجرد إسقاط لعناصر نحوية، فهو حين يتحدث عن حذف المبتدأ أو الفعل أو المفعول به، إنما يكشف عن طاقة اللغة في توجيه الانتباه نحو ما هو أهم في المقام، بحيث يتولد من الحذف معنى لا يقل حضورا عن اللفظ المصرح به، ومن زاوية أخرى اعتبر أن الحذف قد يرقى إلى مرتبة المجاز حين يكون السكوت ذاته أداة للتعبير والإيحاء، إذ يفتح المجال أمام المتلقي لاستكمال الدلالة بما يوافق السياق، وبهذا الفهم يصبح الحذف عنده آلية مقصودة تعكس مرونة اللغة وموافقتها لضرورات المقام، وتكشف عن بعدها الوظيفي الذي يزاوج بين الإيجاز والإيحاء، ويحول الخطاب إلى فضاء تتفاعل فيه البنية الظاهرة مع المعنى المضمر.

يرى عبد القاهر أن حذف المبتدأ ليس مجرد خرق لبنية الجملة، إنما هو اختيار بلاغي تفرضه طبيعة السياق ومقتضيات المقام، والشواهد عليه كثيرة في نصوص العرب شعرا ونثرا، ومن ذلك قول الشاعر:

غَضَبِي وَلَا وَاللهِ يَا أَهْلَهَا ... لَا أَطْعَمُ البَارِدَ أَوْ تَرْضَى[1]

يبرز الجرجاني في هذا المثال كيف أن حذف المبتدأ لا يعد مجرد إسقاط جزء من التركيب، بل هو اختيار مقصود تحكمه طبيعة المقام، فالتقدير في الأصل لا يخلو من أن يكون هي (غضبي، أو غضبي هي)،[2] غير أن جمال العبارة ووقعها يتولدان من إضمار هذا العنصر؛ لأن النفس تميل إلى اختصار ما يُفهم من السياق وتستسيغ هذا الإيجاز، في حين أن التصريح به يُضعف الأثر البلاغي ويذهب ملاحة الكلام، وهنا يظهر البعد الوظيفي في فهم الحذف، حيث لا ينظر إليه الجرجاني باعتباره نقصا في التركيب، بل أداء وظيفيا يحقق غرضا تواصليا وجماليا، إذ يُغني السياق عن التصريح، ويُكسب الكلام قوة وإيحاء لا يتأتى مع الإفصاح.

كما يُعدّ حذف الفعل مظهرا من مظاهر مرونة اللغة واتساعها، إذ يُستغنى عنه حين يكون الحضور الذهني كافيا لاستدعائه من السياق، فالفعل قد يُضمر ويُكتفى بذكر ما يتعدى إليه، فينفتح المعنى أمام المتلقي ليكمل الحلقة المفقودة، وكأن النص يدفعه إلى المشاركة في إعادة بناء القول، إذ هو توظيف مقصود يعكس وعي المتكلم بسلطة السياق وقدرته على تعويض المحذوف، ففي قول الشاعر:

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ... وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ[3]

إن قولهم: (ديار مية) جاء منصوبا على إضمار فعل مقدر، كأن الشاعر قال: أذكر ديار مية، غير أن هذا العامل المحذوف لم يصرح به في اللفظ، وذلك لكثرة استعمالهم لمثل هذا الأسلوب في كلامهم[4].

فالحذف هنا ليس مجرد حذف نحوي، بل يتجاوز ذلك إلى وظيفة بلاغية ونظمية، حيث أن الاستغناء عن العامل المحذوف يخدم التعبير ويوجه الانتباه مباشرة إلى المذكور بعده (ديار مية)، وهو ما يحقق وظيفة التركيز ولفت الانتباه والإيجاز معا، ويظل الفعل حاضرا في البنية الذهنية وإن غاب

[1]- ينظر: شعر بكر بن النطاح، شعراء مقلون، صنعة: حاتم الضامن، ص249- 250.

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص152.

[3]- سبق تخريجه، ينظر: ص69 من هذا البحث.

[4]- ينظر: المرجع السابق، ص147.

عن البنية اللفظية، فيتجاوز النصوص المباشرة إلى الإيماء والاختزال، وبهذا يظهر أن الحذف ليس نقصا، إنما هو آلية تداولية ووظيفية تسهم في إبراز المعنى وإحكام النظم.

أمّا حذف المفعول فقد منحه الجرجاني عناية خاصة، مبينا أنه ليس مجرد حذف لعنصر تابع للفعل، بل هو لآفاق واسعة من الإبداع البلاغي، حيث إن علاقة الفعل بمفعوله لا تقل شأنا عن علاقته بالفاعل، فكلاهما يقوم بوظيفة أساسية في بناء الجملة، ويرى أن حذف المفعول لا يقتصر على بعد نحوي، بل يتجاوز ذلك ليؤديَ أدوارا وظيفية متعددة، منها تحقيق الإيجاز، وإبراز جانب من المعنى دون الآخر، وفتح المجال أمام المتلقي لاستكمال المعنى بحسب السياق، وغيرها من الأسرار واللطائف التي يعزّ حصرها، كما في قولهم: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع[1].

إن تتبع ظاهرة الحذف عند الجرجاني في المبتدأ والفعل والمفعول به يفصح عن منظور يتجاوز حدود الصناعة النحوية إلى رؤية وظيفية تجعل من الحذف وسيلة لتحقيق مقاصد بلاغية ودلالية دقيقة، فالحذف عنده ليس مجرد فراغ في التركيب، بل فعل مقصود يوجّه المعنى، ويوطد مبدأ الاقتصاد في التعبير، مما يسهم في إعادة توزيع الأهمية داخل الخطاب، كما يعزز تفاعل المتلقي في توليد المعاني، ومن ثَمّ، يغدو الحذف شاهدا على التداخل العميق بين النحو والبلاغة في نظرية النظم، حيث تتكامل البنية الشكلية مع الوظائف التداولية لإنتاج نص تتضاعف فيه طاقة المعنى.

وفي ضوء ما سبق بيانه يتضح لنا أن التأمل في معاني النحو عند الجرجاني من زاوية وظيفية يفتح أمامنا آفاقا واسعة لفهم اللغة في حقيقتها التواصلية والدلالية، فالبنية النحوية في تصوره لم تكن إطارا شكليا جامدا، وإنما كان نسيجا حيويا يستمد قيمته من الوظيفة التي يؤديها في الخطاب، ومن هنا اتضح أن النحو عنده ليس مجرد صناعية إعرابية محضة، بل هو أداة للكشف عن العلاقات التي تربط المعنى بالتركيب، وتبين كيف يتحدد موقع كل عنصر بحسب ما يقتضيه السياق والمقام.

فالجرجاني حين يتحدث عن الوظيفة الدلالية والتركيبية والأدائية، يبرز أن التراكيب ليست متساوية من حيث المزية، وإنما تتفاضل من حيث قدرتها على إيصال المعنى المقصود بدقة، والتعليق في هذا الإطار لا يُفهم بوصفه إلزاما شكليا فحسب، بل باعتباره ضرورة في عملية النظم يفرضها توجيه الدلالةّ، كما أن البعد الوظيفي في النظم يتجلى في العلاقة بين المتكلم والمخاطب، فالكلام لا يتحقق من اتجاه واحد، بل هو عملية تواصلية تُبنى على تبادل المقاصد والمعاني، ولهذا كان التقديم

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص411.

والتأخير والحذف عند عبد القاهر آليات لإعادة توزيع المعنى وإثرائه، بحيث يسهم كل تحول تركيبي في إبراز زاوية خاصة من الدلالة أو في توجيه انتباه المخاطب إلى موضع محدد من الخطاب، وهكذا يصبح النحو عنده فنّا لتسيير المعنى وتشكيله أكثر من كونه نظاما لتقييد المباني.

وبذلك يمكن القول إن معاني النحو في تصور عبد القاهر تقترب من روح اللسانيات الوظيفية الحديثة، إذ تلتقيان على فكرة مركزية في أن اللغة نظام للتواصل قبل أن تكون نسقا شكليا، فالجرجاني سبق بفكره العميق إلى ربط البنية بالوظيفة، وجعل من الظواهر النحوية وسائل لإنتاج الدلالة وتوجيهها، بما يؤكد أن مشروعه النحوي البلاغي كان خطوة رائدة في النظر إلى اللغة من منظور تواصلي، حيث تتكامل الوظيفة التركيبية والدلالية والأدائية في خدمة المعنى.

المبحث الثالث: معاني النحو من منظور التوليدية والتداولية

يهدف هذا المبحث إلى دراسة معاني النحو في ضوء الاتجاهين التوليدي والتداولي، اللذين مثّلا منعطفا مهما في مسار البحث اللساني الحديث، فالمنظور التوليدي ينظر إلى النحو باعتباره منظومة عقلية كامنة، تفسر القدرة اللغوية لدى الإنسان، ويكشف عن القواعد العميقة التي تتحكم في صياغة التراكيب وتحويلها، بينما الاتجاه التداولي فإنه يربط النحو بالفعل الكلامي وسياق الاستعمال، كما أنه يجعل من التراكيب وسائل لتحقيق مقاصد التواصل وضبط التفاعل بين المتكلم والمخاطب، ومن هنا، يتضح أن العلاقة بين التوليدية والتداولية علاقة تكامل؛ فالأولى تسعى إلى تفسير البنية الذهنية العميقة للغة، في حين تبرز الثانية طريقة تجلي هذه البنية في مقام الاستعمال وتوجيهها نحو غايات دلالية وتواصلية محددة. وبذلك، يفتح الجمع بين التوليدية والتداولية مجالا واسعا لرؤية أشمل لمعاني النحو، بحيث يجمع بين بنيته العقلية المجردة ووظيفته العملية في الخطاب، إضافة إلى أنه يؤكد أن النحو ليس بناء صوريا فحسب، بل منظومة معرفية وتداولية تتقاطع فيها القواعد مع الاستعمال، والقدرة الذهنية والتوظيف التداولي.

المطلب الأول: معاني النحو في ضوء اللسانيات التوليدية التحويلية

تتبدى ملامح معاني النحو عند الجرجاني في ضوء اللسانيات التوليدية التحويلية عند تشومسكي، بوصفها مشروعا معرفيا يزاوج بين النزعة العقلية في تفسير البنى اللغوية وعمق الرؤية البلاغية في الكشف عن جوهر العلاقات بين المعاني والألفاظ، فقد نظر عبد القاهر إلى النظم باعتباره توليدا عقليا لا يقف عند حدود انتظام الألفاظ ظاهرا، بل يتجاوزها إلى ما يشبه الانتقال من التحويل اللساني إلى نظرية المعاني، حيث يصبح التركيب عمليات عقلية دقيقة تفسرها البنية الذهنية قبل أن تجسد في البنية اللفظية، ومن هنا يمكن القول إن التمييز بين البنى السطحية والبنى العميقة يجد في التصور البلاغي إرهاصا مبكرا، إذ لا يكتفي بالنظر إلى الجملة في شكلها المباشر، بل يتوغل في المعنى إلى أعماقه الذهنية، ولعل مفهوم التحويل يوضح هذه الرؤية أكثر، حيث يكشف عن فاعلية الانتقال من صورة تركيبية إلى أخرى بما يوافق قصد المتكلم وسياق الخطاب، كما أن ثنائية الكفاءة والأداء، التي تمثل ركيزة أساسية في النظرية التوليدية التحويلية، يمكن أن نجد لها صدى واضحا في حديث الجرجاني عن ترتيب المعاني والألفاظ، إذ تتجلى الكفاءة في القدرة الذهنية على استحضار العلاقات الممكنة بين الألفاظ، بينما يتجسد الأداء في تفعيل تلك القدرة في صورة

خطابية متماسكة. وبهذا تنكشف الصلة العميقة بين معاني النحو عند عبد القاهر والتصورات اللسانية الحديثة في أفق يبرز التفاعل الأصيل بين العقل والنص في توليد المعاني.

أولا: النزعة العقلية في تفسير البنى اللغوية

على الرغم من التباعد الزمني والاختلاف الحضاري بين عبد القاهر وتشومسكي فإن كليهما يشتركان في اعتماد المنهج العقلي أساسا لتحليل الظواهر اللغوية، حيث انطلق الجرجاني من تصور يجعل من المعنى الموجّه للتراكيب نتاجا لتفكير عقلي، لا مجرد تعاقب آلي للألفاظ، إذ يقول: ((ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل))[1]، فلا يتحقق النظم في نظره إلا من خلال بناء تركيبي واعٍ، كما هو الحال في الشعر والنثر وسائر أنماط التعبير، ويقوم هذا النظم على إدراك دقيق لخصائص اللغة وتمكُّن في استعمالها، وتحكم في آليات الأسلوب، ولا يتأتى ذلك إلا عبر إعمال العقل، حيث يُشترط في الناظم أن يراعيَ الترتيب المنطقي للمعاني أولا، ثم يُنزل الألفاظ في مواضعها على أساس هذا الترتيب ((فلا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك))[2]، أي أن التفكير في المعنى يسبق التعبير اللفظي ويقوده، وكأن عملية النظم تمر بمرحلتين متكاملتين؛ مرحلة ذهنية تُعنى ببناء المعاني وتنسيقها في مستوى مجرد، ومرحلة نطقية أو كتابية تتحقق فيها تلك المعاني من خلال اختيار الألفاظ وترتيبها وفق مقتضى ذلك البناء العقلي. وهو ما يوازي من جهة أخرى اعتماد تشومسكي على مبادئ العقل الفطري في تفسير القدرة اللغوية وتوليد البنية، حيث إنه ينظر إلى اللغة باعتبارها قدرة عقلية فطرية تتيح للمتكلم توليد عدد غير محدود من التراكيب اللغوية من خلال منظومة من القواعد الكامنة في الذهن، تحلل على نحو رياضي من خلال بنيتها الشكلية وقواعدها التوليدية، هذا التصور يضع العقل في صميم العملية اللغوية، لا بوصفه أداة استعمال فحسب، بل من حيث كونه المصدر الذي تنتظم فيه البنية وتُشتق منه القواعد، يقول تشومسكي: ((ففي ما

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص49-50.

[2]- المرجع نفسه، ص53-54.

يختص باللغة، فإنه من الطبيعي أن توقع قيام علاقة وثيقة بين خصائص الذهن الفطرية وبين سمات البنية اللغوية، ذلك لأن اللغة لا وجود لها في الحقيقة خارج تصورها العقلي))[1].

وبهذا يلتقي العلمان في كون اللغة نشاطا ذهنيا مركبا، لا يُفسر إلا بالعودة إلى آليات العقل الداخلية التي تضبط سيرورة النظم والتوليد، وهو ما أشار إليه محمد عبد المطلب بقوله: ((ومن كل هذا ندرك أن المنهج العقلي هو الذي سيطر على فكر عبد القاهر ثم تشومسكي، فقادهما إلى اعتماد النحو التقعيدي أساسا لإدراك القيمة الحقيقية للصياغة، وما يمكن أن يتيحه هذا النحو من إمكانات تركيبية تقترب من الإنسان ومقاصده الواعية))[2].

ثانيا: النظم بوصفه توليدا عقليا (من التحويل اللساني إلى نظرية المعاني)

أدرك الجرجاني بعمق أن المعنى الواحد يمكن أن يعبر عنه بصيغ لغوية متعددة، دون أن يُخلّ ذلك بجوهر الدلالة ، وقد عالج هذه الرؤية من خلال تصوره لظاهرة (الفروق والوجوه)، الذي يجسد تعدد البنى التركيبية الممكنة داخل النظام النحوي وفقا لاختلاف المقام ومتطلبات المعنى، ويقابل هذا التصور ما نجده في النظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي، حيث تسمح القواعد التحويلية باشتقاق تراكيب سطحية متنوعة انطلاقا من بنية عميقة واحدة، بما يُرسخ مبدأ التنوع التركيبي مع ثبات الدلالة، ويعود هذا التعدد إلى عناصر تحويلية تتصل بالزمن، والعدد، وصيغ الأفعال، فضلا عن التغيرات في العلاقة الإسنادية بين الفاعل والفعل، وغيرها من التحولات.

وفي ضوء ما يطرحه الجرجاني من أفكار في هذا السياق نلمح رؤيته الدقيقة للعلاقة بين التوسع التركيبي والدلالة، حيث يُفهم من تحليله أن كل زيادة في البنية اللفظية تقابلها بالضرورة زيادة في الأبعاد الدلالية، فالتراكيب ليست مجرد صيغ صوتية أو شكلية، بل أدوات مقصودة لتوليد دلالات فرعية تنبع من أصل معنوي مشترك، ما يدل على أن الشيخ كان يعي تماما أن تنويع المبنى ليس أمرا عشوائيا، بل وسيلة عقلية لإنتاج فروق دقيقة في المعنى، ذلك أنك ((كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان))[3]، رغم أنها تبقى محافظة على المعنى الأصلي الذي يشكل النواة الدلالية الثابتة، والذي منه تنبثق التراكيب المختلفة، وتتمايز بحسب المقام والأسلوب، نحو

[1]- قضايا ألسنية تطبيقية، ميشال زكريا، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1993م، ص96.

[2]- قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، محمد عبد المطلب، ص86.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص534.

قولنا: زيد المنطلق والمنطلق زيد، فالعبارتان تشتركان في معنى إثبات الانطلاق لشخص معلوم هو زيد، وتختلفان من حيث طريقة تقديمه وتوجيهه بحسب المقام، فالأولى تُقال حين يُعلم فعل الانطلاق ويُجهل من قام به، فيُذكر (زيد) لرفع الاحتمال، أما الثانية فتدل على تحديد شخص مبهم في الخارج، كأن يُشار إلى من يُرى من بعيد فيُقال: المنطلق زيد، أي هذا هو زيد[1]، فرغم اشتراك التركيبين في المعنى الأساسي، وهو نسبة الانطلاق لزيد فإن التقديم والتأخير يحدثان تحولا دقيقا في زاوية المعالجة السياقية. إن ما أشار إليه الجرجاني في نظرية النظم من أن اختلاف الترتيب يعكس اختلاف المقصد يوازي ما طرحه تشومسكي في قواعد التحويل من إمكان التعبير عن البنية العميقة الواحدة بصيغ سطحية متعددة، ومن ثَمّ يتضح أن الاختيارات النحوية ليست مجرد بدائل شكلية، بل تحكمها اعتبارات دلالية دقيقة تستند إلى قواعد عقلية تضبط البنى التركيبية.

ثالثا: البنى السطحية والبنى العميقة في ضوء التصور البلاغي النحوي للجرجاني

لم يكن تصور الجرجاني لمعاني النحو مجرد انعكاس لآليات نحوية شكلية، بل كان امتدادا لفهم عميق للبنية الذهنية التي تترتب فيها المعاني، وقد مكّنه هذا الوعي من استباق بعض التصورات المعاصرة في اللسانيات التوليدية، لاسيما ما يرتبط بمفهومي "البنية السطحية والبنية العميقة"، فالتراكيب اللغوية عنده لا تُفهم من ظاهر انتظامها، وإنما من علاقاتها الداخلية، ومن النسق المعنوي الذي يتشكل في الذهن قبل أن يتجسد في القول، لقد ميّز عبد القاهر — دون أن يستعمل المصطلحات– بين ما يُبنى في الذهن على مستوى الهيئات التعبيرية المتغايرة، وبين ما يتحقق في ظاهر اللفظ من صور تركيبية متعددة تعبر عن هذه المعاني. ومن هنا فإنه يُتيح النظر في مفهوم البنية السطحية والبنية العميقة من خلال نظرية النظم الكشف عن الأسس العقلية والدلالية التي تُحكم نسق الخطاب.

لم يكن اشتغال الرجلين ببنية الجملة مجرد انشغال بنظامها الظاهري، بل كان محاولة للكشف عن طبقاتها العميقة التي تتوارى خلف انتظامها التركيبي، فمن منطلقين مختلفين انتهى كلاهما إلى الإقرار بأن الجملة ليست بنية سطحية خالصة، وإنما هي كيان لغوي مركب يُبنى على مستويين متداخلين؛ أحدهما ظاهر يجسد الصورة الصوتية أو الكتابية، وآخر كامن يُعنى بالبنية المعنوية التي تنتظم وفقها العلاقات التركيبية، وبينما عالج الجرجاني هذا التمايز من خلال نظرية النظم، مؤكدا أن

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص186.

المعنى هو الذي يسوق اللفظ ويوجه ترتيبه، طوّر تشومسكي هذا التصور ضمن إطار نسقي عبر القواعد التحويلية التي تربط بين البنية العميقة والبنية السطحية، وتُظهر آليات التحويل التي تنتج منها التراكيب الظاهرة، وبذلك يكشف المنهجان –على تباعد السياقات– عن التقاء جوهري في النظر إلى اللغة باعتبارها نظاما مزدوج الطبقة، لا يمكن فهمه على حقيقته إلا بالولوج إلى عمقه الدلالي.

ويظهر ذلك جليا عند الجرجاني في تصوره لعملية إنتاج الكلام، حيث أنه لم يتعامل مع الجملة باعتبارها نسيجا من الألفاظ المتتالية وحسب، بل كان يرى أنها ثمرة لمعالجة ذهنية سابقة على اللفظ، وقد جعله هذا التوجه ينظر إلى الكلام على أنه وليد ترتيب داخلي سابق على النطق، تُنسج خيوطه في النفس، حيث تتفاعل المقاصد وتُفاض المعاني ويُنتخب منها ما يناسب المقام، ثم يُلبس ذلك كله في النهاية صيغة لفظية تتجلى في التركيب الظاهر، حيث يقول: ((وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها))[1]، وهذا التصور لا يترك مجالا للشك في أنه كان يُميز –وإن بصياغة تراثية– بين بنية كامنة تُعنى بالمعنى، وبنية لاحقة تُعنى بالعبارة، فالنظم عنده ليس تنسيقا لفظيا بقدر ما هو تشييد معنوي سابق، تتحدد فيه مواقع الألفاظ بناء على الروابط الذهنية والدلالية التي تُبرمج شكلها الخارجي. ومن ثَمّ يمكن القول إن البنية العميقة للجملة في تصور الجرجاني تتمثل في ذلك المعنى الخفي الذي يتشكل في ذهن المتكلم ويعبّر عن قصده الأصلي قبل أن يُترجم إلى كلام ملفوظ، فهذا المعنى المخبوء في النفس هو الذي يوجّه عملية النظم، ويحدد شكل الجملة الظاهر، أي بنيتها السطحية، فالبنية السطحية لا تعدو أن تكون تمثيلا لغويا لما استقر في النفس من أغراض ومعانٍ. والناظر في حقيقة التصور الذي قدمه الشيخ لبنية الخطاب يلمح لا محالة أن محور التمييز بين البنيتين لا ينفصل في جوهره عن البعد الدلالي، فقد أسّس مجمل معالجته للتركيب اللغوي على المعنى، حيث لا يغدو الفرق بين المستويين في أصله إلا فرقا بين المعنى ومعنى المعنى.

إن التمييز الذي يُقيمه الجرجاني بين (المعنى) و(معنى المعنى) يفتح أفقا مفهوميا بالغ العمق يمكّن من مقاربة البنية العميقة والبنية السطحية في اللسانيات التوليدية من منظور بلاغي أصيل، حيث يمثل المعنى عنده الدلالة المباشرة التي يُفهم منها الكلام من ظاهر الألفاظ، أي ما يدركه

[1]– المرجع السابق، ص54.

السامع أو المخاطب مباشرة دون حاجة إلى تأمل أو تعمق في السياق أو المقصد، كأن تقول: رأيت أسدا، فالمعنى المباشر هو الحيوان المفترس، وهو عرفه الجرجاني بقوله: ((تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة))[1]، وعلى نحو موازٍ يصوغ تشومسكي مفهوم (البنية السطحية)، وهي تمثل المستوى التعبيري النهائي للجملة كما تُنطق أو تُكتب بعد خضوعها لقواعد التحويل، إذ تمثل البنية التركيبية التي تُسعف المتلقي في إدراك المقصود المباشر من الخطاب دون أن يستلزم الغوص في الأبعاد المفهومية الكامنة، فهي ((البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي تصدر عن المتكلم))[2]، في حين يمثل معنى المعنى عند عبد القاهر المستوى الثاني من المعنى، حيث إنه يُدرك من اللفظ معنى أوليا، ثم يفضي ذلك المعنى إلى معنى آخر أعمق، ويبرز هذا بشكل خاص في المجاز والاستعارة والكناية التي تتجاوز عادة ظاهر التركيب إلى المقصد البلاغي، وبالعودة إلى المثال السابق في الاستعارة: رأيت أسدا، فالظاهر فيه يفيد أنك رأيت الحيوان المفترس المعروف، غير أن القصد الدلالي يتجاوز هذا اللفظ إلى التشبيه برجل اتصف بصفات الشجاعة والبأس، فالمتكلم لم يصرح بما يقصده، بل بنى معنى ثانويا من خلال علاقة مشابهة غير ملفوظة بين الأسد والرجل الشجاع، هذا الانتقال من الدلالة المباشرة إلى دلالة غير ملفوظة يعبر عنه الجرجاني بمعنى المعنى، أي ما يريده المتكلم دون أن يصرح به في لفظه، وبهذا المفهوم نجد ما يُقابله عند تشومسكي ما يُصطلح عليه ب (البنية العميقة)، وهي ((التي تتمثل في ذهن المتكلم المستمع المثالي، أي هي عبارة عن حقيقة عقلية يعكسها التتابع اللفظي للجملة بعدا تداوليا، يقصد به تجاوز عمق النص إلى خارجه والاهتمام بعلاقة العلامة اللسانية بالمستعمل من حيث تأدية الخطاب))[3].

وعلى النحو ذاته تظهر الكناية بوصفها نمطا بلاغيا ينقل المعنى عبر وسيط غير مباشر، ففي قولهم: (كثير رماد القدر)، لا يراد الإخبار عن كمية الرماد حقيقة، بل يراد به الكرم من خلال لازم دلالي، فازدياد الرماد علامة على كثرة الطهو، وكثرة الطهو دلالة على كثرة الضيوف، وكثرة الضيوف تنبئ عن الكرم والجود، وهنا يتحقق مقصد المتكلم دون أن يذكره صراحة، وإنما عبر عليه بإشارة تنبني على سلسلة من العلاقات العقلية التي تُفضي إلى المعنى المنشود.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص263.

[2]- المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، نعمان بوقرة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 2009م، ص95.

[3]- المرجع السابق، ص95.

تُظهر الأمثلة السابقة بجلاء التمايز بين مستويين البنية السطحية والبنية العميقة، وهو ما يقابله في المفهوم عند الجرجاني التفريق بين المعنى ومعنى المعنى، ففي الكناية والاستعارة، وغيرها من الصور البيانية كالمجاز والتشبيه والتمثيل، لا يُقصد اللفظ لما يدل عليه مباشرة، وإنما يُراد به معنى آخر يتولد من خلال علاقات ضمنية غير مصرح بها في سطح الكلام، وهذا ما يجعل المعنى المقصود يتوارى خلف تعبير ظاهري يُستخدم بوظيفة إيحائية، وهو ما أطلق عليه عبد القاهر ب"اللفظ يُطلق والمراد به غير ظاهره"، إذ يقول فيه: ((اعلم أن لهذا الضرب اتساعا وتفننا لا إلى غاية، إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين؛ الكناية والمجاز، والمراد بالكناية ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه))[1].

يتقاطع مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية في اللسانيات التوليدية مع ثنائية "المعنى" و"معنى المعنى" عند الجرجاني، إذ ينبني الفهم العميق للخطاب في كلا الاتجاهين على التمييز بين ما يُصرح به لفظا وما يُراد به قصدا، فالبنية السطحية تمثل الصورة الظاهرة للتراكيب، كما أن (المعنى) عند الشيخ هو ما يُفهم من ظاهر اللفظ، بينما يُعبر عن البنية العميقة ببنية دلالية كامنة، تقابل عنده (معنى المعنى)، وهو المقصد الذي لا يُدرك إلا بواسطة النظم البلاغي والتحول البياني، ويتجلى هذا التوازي أيضا في مبدأ ترتيب المعاني في الذهن قبل التلفظ، إذ يرى الجرجاني أن المتكلم لا ينظم ألفاظه عشوائيا، بل يراعي نسق المعاني وارتباطاتها، فيعكس ترتيب الألفاظ حذو ترتيب المعاني في العقل، وهنا تتضح الصلة العميقة بمعاني النحو، التي لا تُفهم بوصفها قواعد شكلية، بل بوصفها آليات وظيفية تجسد الانتقال من البنية العميقة بالمفهوم اللساني إلى البنية السطحية وفق مقتضى المقام والمقصد، بما يضع المعنى في مركز البناء النحوي والبلاغي معا.

رابعا: المفاهيم التحويلية في البلاغة عند الجرجاني

يمثّل فكر عبد القاهر محطة مركزية في مسار الدرس البلاغي، لما انطوى عليه من رؤية تحليلية عميقة تربط بين النظم اللغوي والمعنى في سياق الاستعمال، ومع تطور الدراسات اللسانية المعاصرة، خاصة مع ظهور النظرية التحويلية التوليدية، برزت إمكانات جديدة لقراءة التراث البلاغي قراءة موازية تكشف عن تقاطعات مفهومية ومنهجية بين ما طرحه الجرجاني وما صاغه تشومسكي من

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص66،

مبادئ وقواعد، ومن بين هذه التقاطعات ما يمكن تسميته بالبلاغة التحويلية، أي جملة الظواهر التركيبية والأسلوبية، التي تتيح تحويل البنية اللغوية بما يخدم المعنى ويثري الدلالة، وهي ظواهر كانت حاضرة في تنظيرات الجرجاني، وإن اختلفت مسمّياتها وأطرها النظرية.

1-مفهوم التحويل بين تشومسكي والجرجاني

يعتبر"هاريس" من أوائل اللغويين الذين بسطوا مفهوم التحويل قبل أن يعالجه تلميذه تشومسكي بعمق وتفصيل، فقد انطلق هاريس من فرضية مفادها أن البنية اللغوية تقوم على جملة نواة، تعد الصيغة الأساسية للتركيب، فهي مثابة الأم في مصدر الولادة، إذ منها يمكن اشتقاق جمل أخرى عبر عمليات التحويل، تكشف عن إمكانات التنويع التركيبي، وتقوم هذه العمليات على التوليد من أصل واحد، بحيث يظل المعنى المركزي محفوظا رغم التغيرات الشكلية في البنية، وهو ما مهد الطريق لاحقا لتطوير تصور البنية العميقة والبنية السطحية في النظرية التوليدية التحويلية[1].

وأما التحويل عند تشومسكي، فهو عملية نحوية داخلية تسمح بتحويل البنية العميق للجملة إلى بنية سطحية قابلة للنطق والفهم، بمعنى آخر هو قاعدة أو مجموعة قواعد تربط بين ما يسمى بالبنية العميقة، التي تحتوي المعنى الأساسي للجملة، والبنية السطحية التي تُظهر الشكل النهائي للجملة كما تُنطق أو تُكتب، فيمكن للمتكلم أن ينتقل فيها من الجملة الخبرية إلى صيغة الاستفهام أو النفي أو المبنى للمجهول وغيرها[2].

وعليه يُفهم التحويل في الإطار البلاغي، على أنه العملية التي يعيد فيها المتكلم تشكيل المعنى الأصلي لينقله من صورته الذهنية العميقة إلى بناء لغوي ظاهر يخدم المقام والسياق، وتخضع هذه الصيغة الظاهرة لعمليات تشكيل أسلوبي وصوتي تضبط إيقاعها ونظامها الحرفي، فتتحول الفكرة المجردة إلى نص لغوي متكامل، منطوق أو مكتوب، يعكس مهارة المتكلم في توظيف أدوات النظم لإحداث الأثر المطلوب في المتلقي.

---

[1]- ينظر: اللسانيات – المجال والوظيفة والمنهج، سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، ط2، 2008م، ص178.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص178-179.

وإذا كان التحويل في اللسانيات الحديثة يعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها نقل البنية العميقة للمعنى إلى البنية السطحية عبر تغييرات تركيبية وصوتية محددة، فإننا نجد في تراث عبد القاهر ما يقابل هذا المفهوم في إطار نظرية النظم، فالجرجاني يرى أن إنتاج المعنى لا يكتمل إلا بترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن، مع إخضاع هذا الترتيب لقوانين بلاغية تسمح بإعادة الصيغة وتغيير مواقع العناصر اللغوية دون الإخلال بجوهر الدلالة، وبذلك يشكل النظم عنده وجها بلاغيا للتحويل، حيث ينتقل المتكلم من المعنى الكامن إلى التعبير الظاهر عبر عمليات تشمل التقديم والتأخير، والحذف والذكر...، وهي في جوهرها أشكال من التحويل اللغوي الذي يخدم المقام والسياق.

وبعد أن تعرفنا على مفهوم مبدأ التحويل الذي يؤكد قدرة المتكلم على توليد جمل متعددة من بنية عميقة واحدة، يتجلى التنوع اللغوي من خلال أنماط التحويل المختلفة التي تحددها قواعد النحو التوليدي، وفيما يلي مجموعة من النماذج المطبقة على الجملة الأصلية (عزفت الفرقة الموسيقية لحن الرجوع الأخير)، حيث تنطلق هذه الجملة كبنية عميقة أساسية، يمكن من خلالها اشتقاق تراكيب متنوعة عبر عمليات التحويل، فينتج عنها جمل كثيرة، وهي على النحو الآتي:

-التحويل عن طريق البناء للمجهول؛ حيث تتحول الجملة الأصلية المبنية للمعلوم إلى صيغة مبنية للمجهول، فتصبح: عُزفت الموسيقا لحن الرجوع الأخير.

-تحويل الجملة الأساسية إلى جملة مبنية للمجهول مع الحذف، فتصبح: عُزف لحن الرجوع الأخير.

-التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق الحذف، فتصبح: عزفت الفرقة لحن الرجوع الأخير.

-التحويل عن طريق التقديم والتأخير: الفرقة الموسيقية عزفت لحن الرجوع الأخير.

-التحويل بواسطة التقديم والتأخير والحذف: الفرقة عزفت لحن الرجوع الأخير[1].

هذا، وإن الجملة الخبرية تتمتع بإمكانية التحول إلى صيغ استفهامية متعددة، تعكس تنوعا وظيفيا واسعا في النظام اللغوي، إذ لا يقتصر هذا التحول على الاستفهام التصديقي الذي يسعى إلى تأكيد صحة المعلومة، بل يمتد ليشمل مجموعة من أسئلة التصور التي تغطي أبعاد الزمان والمكان

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص179.

والهيئة والسبب والفاعل، فالجملة الأصلية الخبرية "افتتحت الندوة أعمالها" يمكن أن تتفرع عبر عمليات التحويل المختلفة إلى جمل استفهامية متنوعة، وهي على النحو الآتي:

-الاستفهام التصديقي: هل افتتحت الندوة أعمالها؟

-السؤال عن المكان: أين افتتحت الندوة أعمالها؟

-السؤال عن الزمان: متى افتتحت الندوة أعمالها؟

-السؤال عن السبب: لماذا افتتحت الندوة أعمالها؟

-السؤال عن الهيئة: كيف افتتحت الندوة أعمالها؟

-السؤال عن الذات أو الفاعل: من افتتح أعمال الندوة؟[1]

ومن هنا يتضح أن التنوع البنيوي والدلالي يعكس الدور المحوري لآليات التحويل في توسيع إمكانيات التعبير اللغوي، مما يؤكد قدرة النظام التوليدي على استنباط تراكيب متعددة ومتنوعة من بنية عميقة واحدة، ويشكل بذلك التحويل أفقا رحبا لا حدود له، يمكّن من تشكيل الجمل بطرق متعددة تشمل التأكيد والإضافة والحذف والتقديم والتأخير والاستفهام، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تعزز غنى ومرونة اللغة.

لم يكن عبد القاهر غافلا عن وجود قواعد لغوية دقيقة تُتيح للمتكلم تنويع تراكيبه مع الحفاظ على المعنى الأساسي ثابتا، حيث كان يبطل هذه القواعد من خلال ما أسماه ب"الوجوه والفروق" وهما مفهومان جوهريان في نظريته، فالوجوه عنده هي صور التعبير المختلفة أو الطرق المتعددة التي يمكن أن يتخذها المستوى التركيبي المخصوص لتحقيق غرض بلاغي أو دلالي معين، بحيث تتعدد البنى ويظل المعنى الكلي واحدا في جوهره، أما الفروق فهي الخصائص الدلالية الدقيقة التي تنفرد بها صيغة نحوية دون غيرها، والتي تسهم في تشكيل نسق الخطاب وضبط معانيه تبعا لمقتضى الحال[2].

ويرى الجرجاني أن مُهمّة الناظم تكمن في اختيار الوجه الأنسب من بين البدائل المتاحة، بحيث يكون الأكثر ملاءمة للسياق والمعنى والأقدر على حمل المعنى بتمامه، وهذا الاختيار ليس عشوائيا، بل هو عملية واعية تتطلب إدراكا للفروق الدقيقة بين التراكيب؛ لأن أيّ تغيير في الوجه

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص179.

[2]- ينظر: الفروق في وجوه الخبر في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة بلاغية لسانية، باديس لهويمل، مجلة دراسات معاصرة، تيسمسيلت، المجلد02، العدد02، 2018م، ص316.

التركيبي، وإن كان بسيطا، يؤدي بالضرورة إلى تغير في المعنى، حتى وإن كانت الكلمات كلها مستعملة، يقول الجرجاني: ((وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق))[1]، حيث يؤكد فيه على أن لمبدأ الفروق والوجوه في كل بديلة من هذه البدائل المتنوعة أثرا حاسما في استقامة النظم وسلامة المعنى، وهي ليست مجرد قوالب خاوية من الجوهر، وإنما آليات أساسية لضبط المعنى وتوجيهه، بحيث يصيب المتكلم بواسطتها موضع التأثير المقصود، ويستعملها على النحو الصحيح الذي يقتضيه المقام.

ولو تأملنا الجمل الثمانية التي أوردها الجرجاني من منظور قواعد التحويل لتبين لنا أنها خضعت لجملة من التحويلات النحوية والبلاغية، من قبيل التقديم والتأخير والإضافة والزيادة، بما يعكس وعيا دقيقا بأثر هذه التحويلات في المعنى والمقام على نحو يقترب في جوهره من آليات التحويل في نظرية تشومسكي.

يستهل عبد القاهر تحليله لفروق الإثبات بتقديم نماذج تطبيقية توضح مقصوده، فيذكر أمثلة على غرار: زيد منطلق، وزيد المنطلق، وزيد هو المنطلق، والمنطلق زيد، إذ تمثل الجملة الأولى الصورة الجوهرية والهيئة الأساسية، وهي ما يعبر عنها من منظور النظرية التوليدية المعاصرة بالجملة النواة[2] التي ينبثق عنها جمل متعددة، وهي الصيغة الأساس التي تشتق منها سائر الصور اللاحقة، أما التراكيب الأخرى فهي أشكال محولة متولدة من الجملة الأم، وقد خضعت كل صيغة منها لعمليات تحويلية متنوعة؛ كالتقديم والتأخير والإضافة والزيادة... بما نتج عنها اختلافات دقيقة، تمنح كل تركيب دلالة خاصة تميزه عن غيره، وتجعله ملائما لسياق تواصلي محدد، وهي التي تخضع لقوانين النحو وأصوله.

وتعتبر الجملة الأصلية (النواة)، "زيد منطلق" جملة ابتدائية مقارنة بباقي التراكيب التي في أصلها فروعا متشعبة عنها، حيث توجّه إلى مخاطب خالي الذهن لم يسبق له علم بمعرفة وقوع حدث الانطلاق أو فاعله، فيُؤتى بها في صورتها البسيطة لإحداث الإخبار من العدم، وانطلاقا من هذه الجملة الأصلية تتوالى أمامنا سلسلة من الجمل المحولة التي تكشف عن ثراء الإمكانات التركيبية

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص81.

[2]- ينظر: اللسانيات – المجال والوظيفة والمنهج، سمير شريف استيتية، ص179.

والبلاغية، فتتنوع الأشكال وتتعدد الدلالات لتبرز عمق التراكيب اللغوية وقدرتها على التعبير بطرق متعددة، وهي على النحو الآتي:

-التحويل عن طريق الإضافة، وذلك في قولنا: (زيد هو المنطلق)، حيث تتم عملية التحويل عبر إضافة ضمير الرفع التوكيدي (هو) بين المسند والمسند إليه ، بغرض تأكيد أن الانطلاق قد تمّ فعلا من زيد دون غيره، فهو الوحيد المختص بهذا الفعل، فإضافة الضمير أفاد معنى إضافيا على الجملة الأم، فقد أحال إلى زيد وعزز من حصر الفاعلية فيه، مما يوضح تفرده وتميزه في هذا السياق[1].

-التحويل بواسطة التقديم والتأخير، وذلك في قولنا: (المنطلق زيد)، حيث تمثل الجملة المحولة عبر آلية التقديم والتأخير إبلاغا دلاليا موجها إلى مخاطب علم انطلاقا وقع، ولكن لا يدري أهو من زيد أو خالد، فجاء الكلام بهذه الهيئة بتقديم الخبر، ليفيد أن الانطلاق وقع من زيد بعينه، فتصدير الكلام ب(المنطلق) دليل على إثبات الانطلاق لزيد[2].

-التحويل عن طريق الزيادة، وذلك بزيادة الألف واللام في قولنا: (زيد المنطلق)، حيث يُفترض أن المخاطب يعي وقوع الانطلاق، لكنه يظل في حالة تردد بشأن الفاعل،، فجاءت أداة التعريف لتنقل الكلام من النكرة إلى المعرفة، وهي في جوهرها انتقال من الشك إلى اليقين بوقوع الانطلاق، ونظرا لأن هوية الفاعل لم تكن واضحة، فجاء التركيب بهذه الصورة لينقل المعنى من حالة الاحتمال بوقوع الانطلاق من عدة أشخاص إلى الجزم بأنه من زيد على وجه التحديد[3].

-التحويل عن طريق الإثبات بالفعل، حيث إن الفعل في جوهره يُعبّر عن معنى التجدد والاستمرارية في وقوع الحدث، فلا يقصر على حالة ثابتة أو مكتملة دفعة واحدة، بل يمتد على مراحل متتابعة، فعندما نقول: (زيد ينطلق)، نؤكد أن فعل الانطلاق ليس حدثا مفاجئا أو منجزا في لحظة واحدة، إنما هو عملية تتجزأ إلى أجزاء متعاقبة يمارسها الفاعل وينجزها تدريجيا[4]. وبما أنه لكل وجه مستمد من الجملة الأم دلالته الخاصة التي تميزه عن غيره، فإن التعبير بالفعل يجسد الحركة

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 179.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص186.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص177-178.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص174.

المتواصلة والتغير المستمر في الزمن، مما يمنحه طابعا تفاعليا ومتجددا ينبض بالحياة داخل البنية اللغوية والدلالية، ويبرز دوره الأساسي في التعبير عن تسلسل الأحداث وتطورها في سياق الكلام.

وفي ضوء النماذج السالفة الذكر، يتجلى لنا بوضوح كيف أن أدوات التحويل المختلفة، من تقديم وتأخير أو إضافة أو زيادة... ، سواء كان من الفروق في الخبر، أو في الحال أو في الشرط والجزاء أو نحو ذلك من أنماط التحويلات ((فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى))[1]، فإنها تسهم في توليد معان متعددة تنطلق في مجملها من جملة أصلية واحدة، كما يتضح أن هذه الوسائل ليست مجرد تغييرات شكلية، بل هي آليات تعبيرية تُثري المحتوى الدلالي وتبرز التنوع البلاغي في الخطاب، مما يعكس فهم الجرجاني لحيوية اللغة، ويقرّب تحليله من المفاهيم الحديثة في اللسانيات البنيوية والتوليدية.

غير أن تشومسكي لم يصل في تصوراته المتعلقة بعملية التحويل إلى المستوى الدلالي العميق الذي بلغه الجرجاني، إذ اقتصر في منهجه على الجانب الصوري للتركيب اللغوي، معتمدا على قواعد تحويلية تركز أساسا على التغيرات في البنية النحوية دون التعمق في دراسة دلالات هذه التحولات أو تبعاتها المعنوية، فكان اهتمامه منصبا على التكوينات السطحية للبنية اللغوية، متجاهلا الفروق الدقيقة التي تصاحب كل تغير من تقديم أو تأخير، أو إضافة أو زيادة أو إثبات أو نفي...، في المقابل نجد عبد القاهر نظر إلى التحويل بوصفه ظاهرة لغوية شاملة، حيث يرتبط الشكل الدلالي ارتباطا وثيقا بكل حركة في البناء اللغوي، مما يجعل التحويل لديه عملية تفاعلية بين الشكل والمعنى، تنبع من فهم عميق للغة كأداة اتصال حيّة ومتطورة.

خامسا: ترتيب المعاني والألفاظ في ظل الكفاءة والأداء اللغوي بين الجرجاني وتشومسكي

تشكل مفاهيم الكفاءة والأداء عند تشومسكي محورا أساسيا في دراسة اللغة، حيث ترتكز الكفاءة على البنية الذهنية التي تنظم المعاني داخليا، بينما يعبر الأداء عن التطبيق الظاهري لهذه الكفاءة من خلال ترتيب الكلمات والنطق الفعلي، من جانب آخر يعكس ترتيب المعاني

[1]- المرجع السابق، ص82.

والألفاظ عند عبد القاهر رؤية عميقة نحو اللغة كنظام ذهني يبدأ بتنظيم المعاني في النفس قبل التعبير عنها لفظيا.

1-مفهوم الكفاءة والأداء

في إطار اللسانيات التوليدية التحويلية يرى تشومسكي أن فهم اللغة يتطلب التفرقة بين جانبين متكاملين، أحدهما يرتبط بما يمتلكه الفرد من معرفة مبنية بالنظام اللغوي، والآخر يتصل بكيفية توظيف هذه المعرفة في المواقف الفعلية، ولأجل تمييز هذين المصطلحين تمييزا دقيقا، تقتضي المعالجة الأكاديمية الوقوف عند تعريف كل واحد منهما على نحو مستقل، بما يكشف أبعاده النظرية ويظهر الفرق الجوهري بينهما بوضوح منهجي.

فأمّا الكفاءة فهي ((المعرفة الضمنية بقواعد اللغة، وهي قائمة في ذهن كل من يتكلم اللغة))[1]. فهي تلك الملكة العقلية الكامنة لدى المتكلم، تمكنه بواسطة منظومة قواعد باطنية من إنتاج كم لا محدود من الجمل المترابطة نحويا ودلاليا، ويُنظر إلى هذه المنظومة التوليدية باعتبارها إطارا قانونيا مرنا يعاد تفعيله باستمرار لتشكيل تراكيب جديدة.

وأمّا الأداء فهو ((ما يبلغه متكلم أو سامع معين عند مباشرته الفعلية للغة))[2]. يقصد بالأداء الكلامي توظيف اللغة بصورة فورية داخل سياق تواصلي محدد، وهو بذلك يجسد الكفاية اللغوية وينقلها من مستوى النطاق النظري إلى حيز التحقق الفعلي.

وقد شكلت هذه الثنائية محورا لاهتمام الدارسين منذ أن صاغها تشومسكي، حيث ميّز بين ما يمتلكه المتكلم من معرفة لغوية ضمنية تمثل كفايته، وبين ما يحققه فعليا من إنتاج لغوي في المواقف التواصلية، وهو ما يعبّر عنه بالأداء.

إذا كانت نظرية تشومسكي قد ميزت بوضوح بين الكفاءة اللغوية، بما هي قدرة ذهنية فطرية على توليد وفهم عدد لا محدود من الجمل، وبين الأداء الذي يمثل التجسيد الفعلي لهذه القدرة في الممارسة الكلامية، فإن هذا التمييز يفتح المجال لقراءة مقاربة عند الجرجاني، فالرؤية الجرجانية تقوم بدورها على مرحلتين متعاقبتين؛ الأولى ذهنية داخلية تتجسد في ترتيب المعاني في النفس، والثانية خارجية نطقية تتمثل في صياغة تلك المعاني بألفاظ متسقة مع النظم، حيث ((إنك ترتب المعاني

[1]- المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، نعمان بوقرة، ص128.

[2]- المرجع نفسه، ص82.

أوّلا في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك))[1]. وهكذا يظهر أنّ ما يسمِّيه تشومسكي كفاءة لغوية لا يبتعد في جوهره عما يعبّر عنه عبد القاهر بوصفه ملكة أو قدرة على إحكام النظم قبل التلفظ، فالمتكلم لا ينطق بالكلام عفويا، بل يبني معناه فب الذهن عبر ترتيب واعٍ للعلاقات النحوية وتقدير سابق للروابط الدلالية التي تشكّل البنية الداخلية للخطاب،وما يسميه أداء يقابله تحويل هذا الترتيب الذهني إلى بنية لفظية متحققة في الكلام في توافق يبرز وحدة الرؤية حول الطبيعة المزدوجة للغة بين البنية الذهنية والتحقق الاستعمالي.

تقوم الكفاية اللغوية ،في ضوء التصور التوليدي، على منظومة من المهارات الذهنية التي تمثل جوهرة الكفاءة، بوصفها معرفة ضمنية بالقواعد والأنساق التي تحكم اللغة؛ فأولى هذه المهارات التصور، وهو القدرة على تشكيل البنية العميقة للمعنى في الذهن قبل أن تتحول إلى صياغة لفظية، وهو ما يعكس امتلاك المتكلم لقواعد اللغة في مستواها المجرد، تلي ذلك مهارة التنظيم، التي تجسد عملية تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية منظمة من خلال ترتيب العناصر وفق القواعد النحوية، ثم تأتي مهارة التتابع، التي تضمن الحفاظ على الاتساق الزمني في الأداء اللغوي، فتربط بين الجمل والعبارات في نسق مترابط، أما الاستدعاء، فيمثل قدرة المتكلم على استحضار مخزونه اللغوي وتفعيله آنيا ليلائم الموقف الخطابي، وهو مجال يتجسّد فيه الانتقال من الكفاءة إلى الأداء، وتتجلّى مهارة الاختيار في انتقاء التراكيب والألفاظ الملائمة لسياق الحال، وهو ما يعكس تفاعل القواعد الذهنية مع مقتضيات المقام، وأخيرا تأتي مهارة التقويم، التي تمثل الوعي النقدي بسلامة البناء اللغوي ودقته، وبذلك تسهم في تعزيز الكفاءة وتحسين الأداء معا[2].

بهذا الربط يتضح أن هذه المهارات تمثل الجسر الذي يصل بين المعرفة اللغوية المجردة (الكفاءة) وتجسيدها العملي في التواصل الفعلي (الأداء) وفق ما أقرّته اللسانيات التوليدية التحويلية.

وفي إطار نظرية النظم عند الجرجاني، يمكن قراءة هذه المهارات الذهنية بوصفها مراحل متعاقبة في بناء الخطاب البلاغي، فالتصور عنده هو لحظة ترتيب المعاني في الذهن، وهي ((أن تكون موجودة في نفسه حتى يجعل ذلك سببا إلى جعل الفكرة فيها))[3]، حيث تتشكل الصورة الذهنية

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص454.

[2]- ينظر: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، سمير شريف استيتية، ص177-178.

[3]- المرجع السابق، ص416.

للمضمون قبل أن يكسوها اللفظ، ((وذاك أنّ الألفاظ أدلة على المعاني))[1]، وهو ما يمثل الأساس الذي تُبنى عليه الصياغة، أما التنظيم فيتجلى في ترتيب الألفاظ على منوال ترتيب المعاني ((وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها))[2]، بحيث يعكس النطق البنية الذهنية ترتيبا ودلالة، وتأتي بعد ذلك مهارة التتابع لتضمن اتصال أجزاء النظم واتساقها، إذ هو ((نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض))[3]، بحيث يتدرج الخطاب في سياق متماسك لا اضطراب فيه، وأما الاستدعاء فيقابله عند الجرجاني توظيف المخزون البلاغي والمعجمي بما يلائم مقتضى الحال، وهو ما يدخل في باب مراعاة السياق والمقام، وتظهر مهارة الاختيار في انتقاء الألفاظ والتراكيب التي تخدم المعنى المقصود وتحقّق الانسجام مع المعاني السابقة واللاحقة، وذلك ((لأن يتأتى لك إذا نظمت شعرا وألفت رسالة أن تحسن التخير، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه))[4]، وهو لب النظم البلاغي، وأخيرا تمثل مهارة التقويم ما أشار إليه الجرجاني في التعليق ووزن الكلام بميزان النحو والبلاغة للحكم على جودة النظم وسلامة المعنى، فإنك ((لا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله))[5].

نلاحظ أن رؤية عبد القاهر في نظرية النظم تلتقي في جوهرها مع التصور التوليدي عند تشومسكي من حيث الإقرار بامتلاك المتكلم قدرة ذهنية فطرية تمكنه من إنتاج تراكيب لغوية لا متناهية انطلاقا من نظام نحوي داخلي، فالنحو في كلا التصورين لايُختزل في كونه مجموعة من القواعد الشكلية التي تضبط العلاقات بين الألفاظ، وإنما يُنظر إليه باعتباره منظومة معرفية وإبداعية كامنة في ذهن المتكلم، تمكنه من توليد عدد لا محدود من العبارات من خلال بنية ذهنية عميقة تتفرع عنها صيغ ظاهرية متعددة.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص483.

[2]- المرجع نفسه، ص54.

[3]- المرجع نفسه، ص49.

[4]- المرجع نفسه، ص250.

[5]- المرجع نفسه، ص83.

وفي هذا السياق تتقاطع معاني النحو عند الجرجاني مع مفهوم البنية العميقة في نظرية تشومسكي، إذ تمثل الأولى المستوى الباطني الذي تتشكل فيه المعاني قبل إخراجها إلى حيز الألفاظ، على نحو بعكس نسقا مقصودا من العلاقات والدلالات، كما أن هذا المستوى الباطني ليس ثابتا أو مغلقا، بل هو فضاء حيوي يتسع باستمرار بفعل قدرة المتكلم على استثمار الفروق الدقيقة والوجوه المتنوعة للمعاني بحسب أغراض الخطاب ومقتضيات السياق، وبالموازي تعد البنية العميقة في التصور التشومسكي إطارا تجريديا تتولد منه البنيات السطحية عبر عمليات تحويلية، ليلتقي مع رؤية عبد القاهر في عملية الانتقال من ترتيب المعاني في النفس إلى صياغتها في البنية اللفظية وفق نظام النظم

المطلب الثاني: معاني النحو في ضوء التداولية

تتيح مقاربة معاني النحو من منظور التداولية أبعاداً جديدة في فكر الجرجاني، حيث يتضح أن ما صاغه من مبادئ لم يكن محصورا في الجانب الشكلي للنظم، بل يمتد إلى فضاء الاستعمال والتواصل، فالأفعال الكلامية، التي تمثل جوهر التحليل التداولي، نجد لها ما يقابلها عند عبد القاهر في ربطه البنية النحوية بالمقاصد التي وجهها المتكلم نحو المخاطب، حيث يصبح القول فعلا له أثر في الموقف، ومن تتأسس الرؤية التداولية في مشروعه من خلال وعيه بالعلاقة التفاعلية بين المتكلم والمخاطب، وما يترتب عليها من وجوه التأثير والإقناع، كما تتجلى القصدية في معاني النحو في توازن دقيق بين المبنى والمعنى، بحيث لا يكون التركيب اختيارا اعتباطيا، بل استجابة لحاجة دلالية وانسجام مع مقاصد الخطاب، ويبرز الحذف باعتباره نموذجا تطبيقيا يجمع بين الوظيفة النحوية والبعد التداولي، إذ لا يُفهم إلا باعتباره آلية للفت انتباه السامع وإشراكه في عملية سد الفراغ الدلالي، بما عكس حركية التفاعل التواصلي. بهذا التصور تتضح معالم تقاطع عميق بين معاني النحو والتداولية الحديثة، إذ تتجلى اللغة ممارسة حية، يتشكل معناها في ضوء القصد والسياق والتفاعل المتبادل.

أولا: الأفعال الكلامية

تحتل أفعال الكلام موقعا مركزيا في التداولية، لكونها الفكرة الجوهرية التي انبثقت منها الدراسات الحديثة في هذا المجال، إذ ترتبط اللغة بإنجازها الفعلي في الواقع، وأصبحت وحدة أساسية لفهم كيفية تحقيق المعنى في سياق التواصل، فكل ملفوظ يحمل بعدا دلاليا يتجاوز مجرد التلفظ ليصبح وسيلة لتحقيق أغراض إنشائية وتأثيرية في الوقت ذاته، ومن بين هذه الأغراض تأتي أفعال

الطلب والأمر والوعد والوعيد... فضلا عن الأفعال التي تسعى إلى التأثير في المتلقي كالقبول والرفض ونحو ذلك، ما يجعل أفعال الكلام وسائل للتفاعل الاجتماعي والمؤسساتي على حد سواء[1]. وقد أسس "جون.ل. أوستن" الفيلسوف الإكسفوردي هذا المفهوم ووضع تصنيفا واضحا لأفعال الكلام، مشيرا أن هذه الأفعال تتسم بالطابع التجريدي، حيث تشمل الوصف، والاعتذار، والتأكيد، وإصدار الأوامر، وطرح الأسئلة...وغيرها من الأفعال التي تُظهر اللغة كأداة فاعلة في إنجاز المقاصد والتأثير في الآخرين، فقد حاول أوستن أن يبين أن معنى القول لا يتحقق في مجرد التلفظ، بل يتجاوز ذلك ليصبح بنية تمثيلية للعالم يعكس مقاصد المتكلم وسياق الخطاب[2].

ويذهب أوستن إلى أن الفعل اللغوي ليس مجرد وحدة بسيطة، بل هو بناء مركب تتداخل فيه مستويات متعددة في آن واحد؛ بداية تأتي المرحلة الأولى، حيث تتمثل في ما يمكن تسميته بالفعل اللفظي، وهو الجانب المتعلق بإصدار الأصوات وتشكيلها على نحو مسموع، بما يضمن تحقق الجانب المادي للقول، ثم تأتي المرحلة الثانية، وهي البعد التركيبي أو البنيوي الذي يمنح هذه الأصوات قيمة محددة من خلال انتمائها إلى لغة بعينها وخضوعها لنظامها النحوي والدلالي، فيتحول الصوت الخام إلى كلمة أو جملة تحمل انتظاما شكليا، أما المستوى الثالث وهو الأعمق فإنه يرتبط بقدرة هذه البنية اللفظية على حمل المعنى؛ أي أن الألفاظ حيت ترتب وفق قواعد اللغة وتستعمل في خطاب معين تكتسب دلالتها المقصودة وتصبح وسيلة للتواصل، وبهذا التحليل ينقسم الفعل اللغوي إلى ثلاثة مستويات؛ صوتية، وتبليغية، وخطابية[3].

يمكن أن يُفهم من خلال التصنيف الذي وضعه أوستن للفعل اللغوي، أن لدى الجرجاني تصورا يوازي هذا التقسيم، وإن اختلف السياق النظري والبلاغي الذي صاغه فيه، ففعل القول عند أوستن بما يحمله من أبعاد صوتية وتبليغية وخطابية يجد ما يوازيه في نظرية النظم الجرجانية من خلال التفريق الدقيق بين نظم الحروف ونظم الكلام.

[1]- ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 2005م، ص143-144.

[2]- ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو- الجزائر، ط2، 2012م، ص125.

[3]- ينظر: مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، نسيمة نابي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولودي معمر، 2010م- 2011م، ص80.

فعلى المستوى الأول، أي البعد الصوتي، حيث يرى عبد القاهر أن انتظام الحروف في الكلمة ليس مستندا إلى مقتضيات عقلية أو دلالية، بل ترتيب اعتباطي محض تحكمه طبيعة الوضع اللغوي لا غير، فالأصوات تتوالى وفق ما أقره واضع اللغة دون أن يكون وراء هذا الترتيب قصد عقلي يفرض وجها معينا، من هنا يوضح أنه لو أتى الواضع بكلمة (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يخل بالنسق اللغوي أو يفسد المعنى في أصله[1]، هذا ما يؤكد أن هذا النمط من النظم صوتي خالص، لا يخضع إلا لقانون الاعتباطية في علاقة اللفظ بالمعنى. أما المستوى الثاني، وهو ما يقترب من البعد التبليغي عند أوستن، فيتجلى في نظم الكلام[2]، أي في طريقة بناء الجملة وترتيب مفرداتها في سياق مخصوص، وهنا يصبح النظم عملية واعية يحكمها العقل ويوجهها قصد المعنى، فالانتقال من الألفاظ المفردة إلى البنية التركيبية ليس مجرد تتابع أصوات أو كلمات، إنما هو فعل يقتضي اعتبار المعاني والعلاقات النحوية والدلالية التي تربطها، وبذلك تتشكل البنية التركيبية باعتبارها فعلا مقصودا يتجاوز البعد الصوتي إلى بعد أعلى يرتبط بالتبليغ والتأثير في المخاطب، أما المستوى الثالث (الخطابي)، فيتجلى عند الجرجاني في اعتبار العلاقات بين الأجزاء داخل التركيب، بحيث لا يُنظر إلى العنصر منفردا، بل في موقعه ووظيفته بالنسبة لغيره من العناصر، وهو يصرح بأن لكل عنصر علة تبرر موقعه، وأن تغييره أو نقله إلى غير موضعه يفسد المعنى ويخل بالانسجام. وبهذا يكتمل البناء الثلاثي الذي طرحه، حيث يلتقي مع تقسيم أوستن للفعل اللغوي في بعده القولي، غير أن الجرجاني يذهب إلى أبعدَ من ذلك، إذ يجعل المستويين الأول والثاني (نظم الحروف ونظم الكلام) في خدمة المستوى الثالث الذي يمثل المقصد الدلالي، ليؤكد أن الفعل اللغوي في جوهره فعل دلالي، وأن انتظام الصوت والكلمة ليس غاية في ذاتها، بل وسيلتان لتحقيق المعنى.

ويأتي عقب الفعل اللغوي، الفعل الإنشائي الذي يقوم على إنجاز فعل من خلال القول ذاته، بحيث لا يكون القول مجرد ناقل للمعنى، بل هو فعل في ذاته يحقق قصد المتكلم ويجسد إرادته، فالفعل الإنشائي ليس تقريرا لواقع سابق، وإنما هو فعل يصنع واقعا جديدا بمجرد التلفظ به، كالوعد أو الأمر أو القسم... وهنا يظهر البعد القصدي بوصفه العنصر المحوري الذي يحدد طبيعة الفعل

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص49.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص49.

الإنشائي ودلالته، غير أن هذه الدلالة ليست مستقلة في دلالتها، بل تتكامل مع السياق التداولي والقرائن المصاحبة التي تمنح القول شرعيته الإنجازية.

وإذا عرضنا ذلك أمام ما يطرحه عبد القاهر وجدنا أن تصوره يلتقي إلى حد بعيد مع هذا الفهم، إلا أنها عنده محمولة بما يعرف ب (معنى المعنى)، فهذا الأخير البنية الباطنة التي تسبق اللفظ في الذهن، وتبنى على مقاصد المتكلم قبل أن تتجلى في الكلام، فالمعنى الأول عنده يُفهم من اللفظ ظاهرا، أما معنى المعنى فهو ما يستكن وراءه من دلالة نفسية أو قصدية تتجاوز حدود المعجم لتستند إلى البنية الذهنية والسياق، ومن هنا يؤكد الجرجاني أن العلم بمواقع المعاني في النفس هو جوهره علم بمواقع الألفاظ في النطق، إذ لا يتصور اللفظ إلا ترجمة لمعنى سابق عليه في الوعي.

وبصورة أخرى نستطيع التمثيل لوجه (المعنى) بالفعل المباشر، الذي يؤدي دلالته من خلال المعنى الأول الذي وضع له اللفظ، أي حين يتطابق الملفوظ مع مقصود المتكلم تطابقا صريحا لا يحتاج إلى تأويل أو قرائن إضافية، نحو قول الأب لابنه المتكاسل عن الدراسة: العلم نور، فالمقصود الحقيقي من العبارة هو حثّه على الدراسة وتشجيعه على طلب العلم، وهو معنى أول مباشر يقوم على المطابقة التامة بين العبارة ومعناها. في حين يُمثل للوجه الثاني (معنى المعنى) بالفعل غير المباشر[1]، وهو الذي يتجاوز المستوى الظاهر السطحي لتستمد دلالتها من المعنى الثاني، ففي هذا النمط لا يقف السامع عند حدود الدلالة الأصلية للألفاظ، وإنما يتخطاها إلى معنى آخر يقتضيه المقام وتؤكدها طريقة النظم والقرائن السياقية، ويكثر هذا التعبير في الكنايات والاستعارات والتشبيه... من الصور البيانية، التي يدرك معناها المقصود باستعمال هذا الفعل غير المباشر، والأمر فيه يحتاج إلى تدبر وفكر وروية للوصول إلى المعنى المراد.

ولعل ما طرحه عبد القاهر في مفهوم معنى المعنى يجد ما يوازيه عند الفيلسوف البريطاني جون سيرل في تمييزه بين نوعين من الأفعال الإنجازية؛ المباشرة (الحرفي)، وغير المباشرة (غير الحرفي)، وهو تقسيم يقوم على طبيعة العلاقة بين ما ينطق به المتكلم وما يقصده فعليا، فالفعل الكلامي المباشر هو الذي يطابق فيه القول قصد صاحبه مطابقة حرفية، وهو ما عبّر عنه سيرل بقوله:

[1]- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2002م، ص50-51،

((تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول))[1]، بحيث يُؤخذ المعنى من ظاهر الملفوظ دون حاجة إلى وسائط تأويلية، كما في الجمل الخبرية التي تؤدي وظيفتها الإخبارية بوضوح، ومثال ذلك: ((أعلن عن افتتاح الجلسة، آمرك بالخروج، افتح النافذة...))[2]، أما الفعل الكلامي غير المباشر فيتحدد حين يختلف قصد المتكلم عما يدل عليه ظاهر الملفوظ، فينصرف الخطاب من المعنى الحرفي الأول إلى معنى ثان يريده المتكلم ويقتضيه السياق التداولي، فإذا قال أحدهم وهو على المائدة: هل تُناوِلُني الملح؟ فإن البناء الظاهري للجملة يحيل إلى استفهام، غير أن الغرض الحقيقي منه هو الطلب، وهنا يتحقق الفعل الإنجازي غير المباشر من خلال الانتقال من المعنى الأول (الظاهر) وهو الاستفهام إلى المعنى الثاني (الباطن) وهو الطلب[3]، كما يعد الفعل الكلامي غير المباشر حاضر كذلك في التراكيب الاستعارية، مثل قولهم: جارتك أفعى، فهذا التعبير لا يراد به المعنى الحرفي الذي يجعل من الجارة من الزواحف، وإنما المقصود منه التنبيه إلى وجوب الحذر من تلك الجارة، وبذلك يتخلى السامع عن الدلالة الوضعية المباشرة، ولا يستحضر في ذهنه إلا المعنى المجازي الذي يتوصل إليه بمعية السياق، وقد صنّف سيرل هذا النمط من الأفعال ضمن ما أسماه بالفعل الإنشائي الثانوي، أي ذلك الفعل الذي يتجاوز معناه المباشر ليؤدي وظيفة أخرى غير مصرح بها صراحة، ومثال ذلك أن تطلب من شخص أن يتوقف عن دوس قدمك، فتقول له: إنك تدوس قدمي، فالمقصود هنا لا يقف عند مجرد الإخبار عن الفعل الواقع، بل حمل المخاطب على الكف عنه[4]، ونجد أيضا "دوروثي فرنك" تشير إلى جملة من الوظائف التي تؤديها الأفعال الكلامية غير المباشرة، من أبرزها تجنب الدحول في محاورات عادة ما يرغب المتكلم تجنب الخوض فيها، أو مراعاة اعتبارات اجتماعية ونفسية قد تعيق الإفصاح المباشر، فضلا عن كونها وسيلة لتفادي المطالب غير المبررة أو الشاقة[5]...وغيرها من التعابير التي يختارها المتكلم وفق مقتضيات السياق، والتي تستعمل في الغالب على سبيل التلميح لا التصريح، وقد وضع جورج يول ضابطا للتمييز بينهما، فقال: ((كلما وجدت علاقة مباشرة بين

[1]- مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ص26.

[2]- المرجع نفسه، ص27.

[3]- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص80-81.

[4]- ينظر: مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، محمد يحياتن، ص29.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص31.

البنية والوظيفة نحصل على على فعل كلام مباشر، بينما كلما وجدت علاقة غير مباشرة بين البنية والوظيفة نحصل على فعل كلام غير مباشر))[1].

ويقترب من هذا المنحى ما طرحه عبد الهادي الشهري حين فرق بين نمطين من استراتيجيات الخطاب التي يمتلكها المرسل ويوظفها تبعا لمقتضيات السياق، أما النوع الأول فهو الاستراتيجية المباشرة، حيث يعتمد فيه المرسل على الدلالة الحرفية للخطاب ليبرر مقصده أو لينجز فعله اللغوي بشكل صريح ((فهي التي يتطابق فيها القصد مع دلالة الخطاب الحرفية))[2]، أما النمط الثاني فهو الاستراتيجية غير المباشرة (التلميحية)، إذ يتجاوز فيه الخطاب معناه الظاهري ليحيل إلى قصد ومعنى أعمق لا يُفهم إلا باستحضار القرائن السياقية التي تكشف عن مغزى المتكلم الحقيقي[3].

وإذا كان سيرل قد نظّر للأفعال الكلامية (المنجزة)، المباشرة وغير المباشرة ضمن إطار التداوليات الحديثة، فإن عبد القاهر قد سبقه في التنبه إلى هذا المبدأ، وإن لم يصطلح عليه بمسمياتها، حيث جعل معنى المعنى جوهر عملية الفهم والتأويل ولم يكتف بالمعنى السطحي، بل أشار إلى موطن المزية والتفاضل وما يفرضه علاقة النظم بالمقام. وهذا يعني أن ما يعتبره سيرل إنجازا تداوليا قد أشار إليه الجرجاني قبل قرون في سياق نظريته في النظم، مما يكشف عن ريادته في إدراك الطبيعة المقصدية للخطاب ووعيه المبكر بآليات التضمين الدلالي.

ثانيا: تداولية الخطاب في علاقة المتكلم بالمخاطب

إن عملية الكلام في جوهرها ليست فعلا صادرا من طرف واحد يقوم به المتكلم فحسب، بل هي نشاط تواصلي يتأسس على طرفين رئيسين؛ المرسل ومقصوده من جهة، والمتلقي وفهمه لذلك القصد من جهة أخرى، فإذا كان المتكلم يبتدئ كلامه مستحضرا ما يريد التعبير عنه، فإنه لا يفعل ذلك من فراغ، بل ينظر في حال السامع، وما يشترك معه فيه من معارف وتجارب، ثم يختار من التراكيب والأساليب ما يضمن وصول مراده على النحو الأمثل والأبلغ، وفي المقابل فإن السامع

[1]- التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010م، ص92.

[2]- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص117.

[3]- المرجع نفسه، ص116.

لا يكتفي بمجرد التلقي والسماع على النحو السلبي الحيادي، حيث إن ((فهم الملفوظ يستلزم بالضرورة معرفة المتقبل بمقصد الباث التواصلي))[1]، وإنما يكون عنصرا فعالا في العملية، بحيث يشارك في إتمام المعنى من خلال ما يبذله من عمليات ذهنية وتأويلية لفك البنية النحوية وربطها بالسياق والقرائن، فالأمر يتطلب ((كفاءات السامع العامة في العقلانية والاستدلال))[2]،كما أشرنا إليه سابقا في حديثنا عن معنى المعنى، وكيف أن السامع يستطيع الوصول إلى المعنى الخفي من خلال فك شفرة المعنى الظاهر حتى يتمكن من الوقوف على قصد المتكلم؛ لأن التفاعل الكلامي بين الأفراد لا ينحصر في مجرد تبادل الكلمات، بل يتجه بالأساس إلى كشف نيات المتكلم وإبراز مقاصده التداولية لدى السامع[3].

إن التصور التداولي يجعل من المتلقي المحور الأساس في إنجاح عملية التواصل، إذ لا يتحقق المقصد الكلامي بمجرد صياغة الألفاظ أو نظمها في تراكيب سليمة، وإنما يتحقق أثره حين يتلقاها السامع بما ينسجم مع نية المتكلم وسياق المقام، ومن هذا المنطلق أصبحت الإفادة العملية للخطاب الوجه المكمل للقصد، فلا يكتمل المعنى المقصود من الكلام ما لم ينعكس أثره في وعي السامع واستجابته. وإن كانت التداولية تنشغل ببحث مدى فعالية القول في بلوغ غايته البرغماتية، فإن الجرجاني كان سباقا إلى تقرير مبدأ قريب من ذلك في إطار نظريته التي أقام صرحها على معاني النحو، حيث أكد أن النظم لا يُفهم على أنه مجرد ترتيب للألفاظ، بل تعليق لمعان بعضها على بعض من أجل توليد دلالة مخصوصة لا تتحقق إلا بمراعاة مقتضى الحال وموقع السامع من الخطاب، فتجد المتكلم لا يقدم كلمة ويؤخر أخرى، أو يحذف في موضع ويذكره في موضع آخر، أو يفصل أو يصل... إلا وهو يبتغي من وراء ذلك معانيَ وغايات يريد تبليغها للسامع، وهذا ما وقفنا عليه في الفصل السابق حين تكلمنا عن معاني النحو وكيف أن المتكلم يتوخى ذلك في تأليف الكلام. بهذا يلتقي التصوران في إبراز أن القيمة الحقيقية للتراكيب ليست في ذاتها، وإنما في وظيفتها الاستعمالية وما تحدثه من أثر في عملية التلقي.

[1] – من مفاهيم التداولية في كتاب سيبويه، محمد البدري عبد العظيم، بحث منشور في كتاب المؤتمر الدولي السادس (سيبويه إمام النحاة)، كلية العلوم بالقاهرة، 2010م، ص1088.

[2] – التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، ص152.

[3] – ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص530.

لم يكن بحث النحاة العرب في التعريف والتنكير مجرد نظر شكلي في صور الألفاظ، بل كان وعيا بكونهما ركيزتين في بناء المعنى وتحقيق الإفادة، حيث لا يكتمل فعل التواصل إلا إذا اتضح المقصود للسامع، ومن هذا الأفق ربطوا بين شرط الإفادة وبين موقع التعيين في التركيب، وعدوه أساسا في علاقات نحوية كبرى كالإسناد، وقد تنبه الجرجاني إلى هذا البعد الدلالي فبين أن للتعريف والتنكير مقاصد متنوعة تتجاوز ظاهرة الصيغة اللغوية إلى ما تنطوي عليه من معان[1]، فقولنا: زيد منطلق غير قولنا: زيد المنطلق، وهذا ما أكد عليه بقوله: ((واعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد ولا من عمرو فأنت تفيد ذلك ابتداء، وإذا قلت: زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره))[2]، فالتباين في النظم ليس مجرد اختلاف شكلي أو من باب التنويع الفارغ في الكلام، وإنما هو اختلاف من جهة المعنى ووجه الغرض، حيث تتشكل معاني النحو لتكشف ما أراده المتكلم، وتكشف عن أسراره البلاغية.

والمتأمل لكلام عبد القاهر من خلال تفريقه بين العبارتين يلمح لا محالة إلى حضور المخاطب بقوة في تحليله، حتى إن الأمثلة التي ساقها لم تكن مجرد شواهد شكلية، وإنما وسائل لبيان كيف تتغير الدلالة بتغير حال المخاطب، من ذلك قوله: (كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان...)، وفي قوله أيضا: (كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان...)[3]، فقد نظر إلى حال المخاطب بوصفها عنصرا فاعلا في بناء المعنى مما يمنح الكلام وجهته الصحيحة وتكسبه قوته البلاغية. وهذا التصور يدخل في صميم ما أسماه بمعاني النحو، إذ إن المعاني النحوية لا تُفهم إلا في ضوء الغرض والمقام، فهي ليست مجرد علاقات شكلية بين المبتدأ والخبر، وإنما هي علاقات وظيفية تظهر كيف يخاطب المتكلم السامع وكيف يختار النظم الذي يؤدي مقصده.

وهكذا يتبين أن حضور المخاطب في نظرية النظم ليس حضورا عارضا، بل هو ركيزة في تحقيق الإفادة ومفتاح لتمام المعنى، فالكلام لا يكتمل أثره إلا بقدر ما يتلقاه السامع ويفهم مقاصده، إذ تُبنى الصياغة النحوية وتُختار التراكيب بحسب ما تقتضيه حالته وما يستدعيه مقامه،

[1]-ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص191-192.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص177.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص192.

وهذا ما يجعل معاني النحو عند الجرجاني على صلة وثيقة بما اصطلح عليه التداوليون من بعده بوظائف السياق وأبعاد التواصل، حيث إن النظم عنده لا يقوم على مجرد انتظام الألفاظ، وإنما على مراعاة شروط التفاهم بين المتكلم والسامع وما يقتضيه المقام من اختيار ملائم للعبارة وصياغة منسجمة مع الحال، فيتحوّل بذلك المخاطب من عنصر ثانوي إلى ركيزة فاعلة لا يكتمل المعنى إلا بها، فصياغة التركيب النحوي ليست مجرد ترتيب للألفاظ، إنما هي استجابة ذكية لمقتضى حال السامع وقدرته على التأويل. وبذلك، يلتقي الفكر البلاغي القديم بالفكر التداولي الحديث في وعيهما المشترك بأن الرسالة اللغوية مرهونة بتفاعل طرفيها، وأن نجاحها لا يقاس بصحة البنية النحوية فحسب، بل بقدرتها على العبور إلى المتلقي وإيقاع الأثر فيه.

ثالثا: قصدية معاني النحو بين المبنى والدلالة

لايزال الدرس النحوي العربي بحاجة إلى قراءة متجددة تنفض عن صفحاته غبار التكرار، وتعيد إليه بريقه الذي يقوم على صلة المبنى بالمعنى، والمقصد بالسياق، فالنحو لم ينشأ ليكون مجرد آلة تقعيدية تضبط سلامة الألفاظ من حيث الشكل، بل ليؤدي دورا أشمل يتعلق بالخطاب العربي في جوهره وبما يتضمنه من معانٍ ومقاصد تواصلية، ومن هنا فإن الاقتصار على الجانب الشكلي جعل النحو في صورته المتأخرة علما جامد، بينما هو في حقيقته أنه علم حيوي ينطلق من المعنى قبل أن يستقر في بنية اللفظ.

وقد تنبّه بعض المحدثين إلى أن القيمة الحقيقية للنحو تكمن في وظيفته الدلالية، وأن البنية النحوية ليست غاية لذاتها، وإنما هي وسيلة لترجمة المقاصد وتجسيد المعاني في السياق، لذلك توالت النداءات إلى إعادة بناء النحو ضمن منظور تداولي يضع في الاعتبار علاقة الكلام بمقامه، ويربط بين بنية الخطاب ومقاصد المتكلم، بدل أن ينحصر في معالجة صورية منفصلة عن الاستعمال.

وإذا عدنا إلى التراث العربي وجدنا أن هذا التصور لم يكن غائبا، فقد قدّم عبد القاهر رؤية متقدمة تقوم على معاني النحو، باعتبار شبكة من العلاقات التي تتداخل فيها المعاني بالسياق والمقاصد، فالنظم عنده ليس مجرد توالي الألفاظ وتتابعها في النطق، بل هو بناء دلالي يترجم إرادة المتكلم ويكشف عن أثر المعاني في ترتيب الألفاظ، وهكذا تتحول معاني النحو إلى وسيلة لربط المبنى بالمعنى، ولتفسير كيف تتحقق فاعلية الخطاب في ذهن السامع.

إنّ ما طرحه الجرجاني يمثل بذرة لنظرية وظيفية تداولية بمعنى الكلمة في الدرس النحوي، تتجاوز حدود التفسير الشكلي، وتعيد الاعتبار للبعد المقصدي والوظيفة البلاغية للغة، بحيث إن المتصفح لدلائل لإعجاز يلمح بلا شك الحضور القوي لمصطلح المقصد ومفهومه، هذا وإن دل فإنما يدل على أن قيمة النظم مرتبطة بمدى قدرته على ترجمة مقاصد المتكلم وتجسيد معانيه. ومن هنا تأتي قيمة إسهامه في كل محاولة معاصرة لإعادة قراءة النحو العربي بوصفه علما يقوم على المعنى قبل أن يتجسد في اللفظ، ويستمد قيمته من صلته بالمقام والمخاطب وغرض الكلام، وعليه، فإن عبقرية عبد القاهر تكمن في كونه جعل من النظم جسرا يربط بين بنية اللغة ومقاصد المتكلم، ناقلا النحو من قواعد شكلية صمّاء إلى علم تداولي حيّ يقوم على المعنى والسياق.

1–مفهوم القصدية عند علماء التداولية:

يُعدّ مفهوم القصدية حجر الزاوية في النظرية التداولية الحديثة، حيث ارتكز عليه "أوستن" وتلميذه "سيرل" في بلورة تصورهما للفعل الكلامي بوصفه فعلا يتجاوز حدود البنية اللفظية إلى مجال الغرض والمعنى المراد، فقد عرفها سيرل بقوله: ((هي قدرة العقل على أن يوجه ذاته نحو الأشياء التي يمثلها، وهي خاصية للعقل يتجه عن طريقها إلى الأشياء في الواقع أو يتعلق بها))[1] وبهذا التصور يصبح الكلام عملية مزدوجة؛ فمن جهة يقوم المتكلم بصياغة تراكيب لغوية، ومن جهة أخرى يمنحها بعدا قصديا، يسعى من خلاله إلى إحداث بعينه في المتلقي، ومن هنا فإن تحليل الفعل الكلامي عندهما ينفتح على أبعاد تداولية أوسع، ومن هذا المنطلق تتمثل القصدية عند التداوليين بوصفها مفهوما رحبا يتجاوز حدود الدلالة المباشرة، حيث يستند في أسسه النظرية إلى الفلسفة التحليلية التي أمدته بالأرضية المفهومية الصلبة، إذ تعبر عن ((جميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجه بها العقل أو يتعلق نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم))[2]، غير أن هذا المفهوم امتد أفقه ليشمل القصدية اللغوية أيضا، بوصفها الامتداد التعبيري لذلك البعد العقلي والمجال الذي تظهر فيه مقاصد المتكلم عبر بنيات الخطاب، ويرتبط نجاح العملية التواصلية بين المرسل والمرسل إليه بمقدار ما

[1]– مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي، أحمد كروم، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2015م، ص18.

[2]– العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل، ترجمة: سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف والمركز الثقافي العربي، ط1، 2006م، ص128.

يحقق من غايات مقصودة تتجاوز البنية اللسانية الظاهرة، إذ ((يعد إنتاج النص هدفا فرعيا في السبيل المؤدي إلى الهدف))[1]وهو القصد. وبهذا تكون القصدية إطارا يجمع بين مقاصد المتكلم والنظام اللغوي من ناحية، وبين الاستجابة المتوقعة في ذهن المخاطب من ناحية أخرى، مما يجعلها ركيزة في بناء النظرية التداولية المعاصرة.

وإذا كان حضور القصد شرطا أساسيا في التداولية لفهم طبيعة الفعل الكلامي، فإن ما يترتب على غياب هذا القصد يكشف بدوره عن حدود التلفظ، فالمتكلم قد ينتج تراكيب لغوية متجانسة من الناحية النحوية والصرفية، وتحمل ألفاظها معاني معجمية قائمة، غير أن هذه البنية وحدها لا تكفي لاعتبار الخطاب فعلا تواصليا ما لم يصاحبها قصد يوجهها إلى غاية محددة، وفي هذا الإطار يبرز ما أوضحه أوستن حين قرر أن القول في حقيقته فعل، وأن هذا الفعل لا يكتمل إلا بحضور نية المتكلم التي تمنحه قوته الإنجازية، ومن ثَمّ يتضح أن الكلام لا يقوم على مجرد أصوات منطوقة أو تراكيب صحيحة نحويا، بل على وعي المرسل بقصده، وهو بدوره ينقل الخطاب من مستوى النطق الآلي إلى مستوى الإنجاز التواصلي الفعال. وهنا يلتقي هذا المنظور التداولي مع ما قرره الجرجاني في حديثه عن النظم بقوله: ((ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظه في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق بعد أن تثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض))[2]، حيث يؤكد الجرجاني أن النظم لا يتحقق بمجرد انتظام الألفاظ في نسق صوتي أو نحوي فحسب، وإنما يقوم على قصد يوجه عملية الاختيار والترتيب، فالمتكلم حين ينظم كلامه يتوخى غاية دلالية محددة، ومن ثَمّ يراعي العلاقات بين الألفاظ بما يحقق تلك الغاية في ذهن السامع، وبهذا يغدو النظم فعلا قصديا يتجاوز الترتيب الشكلي ليترجم إرادة المتكلم في التأثير والإفهام، ويجعل من الجملة بنية دلالية متكاملة قادرة على حمل المعنى وفق ما يقتضيه المقام.

وفي هذا السياق يشير الجرجاني إلى أن أيّ تغيير في ترتيب الألفاظ داخل الجملة لا يقتصر أثره على الشكل فحسب، بل يمتد ليطال المقصد والغرض الذي يبتغيه المتكلم، إذ إن التركيب اللغوي هو الوسيلة التي تتحقق من خلالها النية المعنوية في ذهن السامع، ومن هذا المنطلق يرى

[1]- النص بين سيرورة الإنتاج وفعل التأويل، نعيمة سعدية، مجلة الإمارات، المجلد3، العدد1، مارس 2019م، ص17.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص49-50.

الشيخ أن النظم ليس مجرد ترتيب لفظي عابر، بل هو تنظيم مقصود يربط بين قصد المتكلم وبنية الكلام، بحيث يؤدي كل لفظ موقعه المحدد ووظيفته الدقيقة في إبراز المعنى المقصود، يقول في هذا الصدد: ((فإن ههنا استدلالا لطيفا تكثر بسببه الفائدة، وهو أن يتصور أن يعمد عامد إلى نظم كلام بعينه فيزيله عن الصورة التي أرادها الناظم له ويفسدها عليه من غير أن يحول منه لفظا عن موضعه أو يبدله بغيره، أو يغير شيئا من ظاهر أمره على حال))[1]، وعليه يصبح النظم أداة مركزية لتجسيد القصد، حيث يضمن انسجام الغاية التواصلية مع الترتيب البنائي، ويحول الجملة إلى وحدة دلالية متكاملة تنقل الرسالة إلى المستمع بشكل واضح ومؤثر مع الحفاظ على التوازن بين البنية اللغوية والغاية المقصودة للكلام.

ويرى عبد القاهر أن قصد المتكلم مرتبط ارتباطا وثيقا بالتركيب اللغوي، فكل لفظ في موضعه يعكس الغاية المرجوة، وأي تغيير في الترتيب يغير المقصد والمعنى، ويتضح ذلك جليا من خلال تحليله لكثير من الشواهد، حيث يظهر فيه الدور البارز للمقاصد في تفسير من المعاني الكامنة وراء كل تركيب، وهذا ما أكده في تحليله لقول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[2]

((وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد، وذاك أنه أراد أنها تدعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا ولا كثيرا ولا بعضا ولا كلا، والنصب يمنع من هذا المعنى))[3].

ومن هنا يتضح أن قصد المتكلم يظهر بوضوح من خلال النظم اللغوي وترتيب الألفاظ داخل الجملة، فكل اختيار وموضع للكلمة يعكس الغاية المقصودة، وهذا الترابط العضوي بين القصد والتركيب يجعل المعنى مستقرا في ذهن السامع، فمن منظور معاني النحو فإن هذا يشير إلى أن القواعد النحوية ليست مجرد تنظيم شكلي، بل هي وسائل دلالية تعبر عن المعاني المقصودة وتحقق

[1]- المرجع السابق، ص371.

[2]- ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة بن عبيد العجلي، شرحه: علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981م، ص132.

[3]- المرجع السابق، ص278.

الانسجام بين البنية اللفظية والمعنى النفسي للكلام ما يضمن وضوح الرسالة ودقتها في سياق التواصل.

رابعا: البعد القصدي في توخي المعنى النحوي من خلال التقديم والتأخير

تعد ظاهرة التقديم والتأخير، بما يكشفه من أثر في توجيه المعنى وتحديد مقاصد الخطاب، من أهم المواضيع التي يتجلى بها دوره في كشف أسرار معاني النحو وتوخي معانيه، نظرا لتأثيره المباشر على المعنى الذي يبتغيه المتكلم، فترتيب المفردات داخل الجملة ليس مجرد تنظيم شكلي، بل وسيلة لإبراز المقاصد وتوجيه انتباه السامع إلى عناصر معينة من الكلام. ومن هذا المنطلق يستخدم المتكلم التقديم والتأخير كآليات لتحقيق الفهم والإفهام، حيث يعيد ترتيب العناصر اللغوية بما يتناسب مع السياق ومع الغرض الذي يسعى إلى تحقيق، وهكذا يتضح أن هذه العمليات النحوية تتجاوز الصناعة النحوية لتصبح أدوات للتعبير عن مقاصد المتكلم وتحقيق الانسجام بين البنية اللغوية والغاية التواصلية للكلام.

1- البعد القصدي في مفهوم التقديم والتأخير:

وإذا كان باب التقديم والتأخير قد حظيَ عند عبد القاهر بعناية خاصة، فإن مرد ذلك إلى ما يتضمنه من معانٍ دقيقة ومقاصد بلاغية لا تنكشف إلا بتمحيص النظر في تراكيبه، ومن ثَمّ كان من اللازم أن نتوقف عند تعريفه لهذه الظاهرة لنستخلص من عباراته ما يدل على أبعاده المقصدية، ونبين كيف نظر إليها لا باعتبارها مجرد تغيير شكلي في الترتيب، وإنما لكونها مجالا خصبا لتوليد المعنى وإبراز المقصد.

فقد عرّفه الجرجاني بقوله: ((هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان))[1]، فإذا تأملت كل زاوية في هذا التعريف وجدتها تنطق بمقصد من المقاصد التي يتحراها المتكلم في تنظيم كلامه وترتيبه وفقهه، ففي قوله (كثير الفوائد)، يدلك على أن التقديم والتأخير ليس مجرد غاية شكلية، بل وسيلة لتحقيق مقاصد متعددة، كلفت الانتباه، أو تقوية المعنى، أو إبراز عنصر على وجه الخصوص في العبارة... وغيرها من الغايات التي يرمي المتكلم إلى تحقيقها،

[1]- المرجع السابق، ص106.

وفي قوله (جم المحاسن)، إشارة إلى أن مقصده البلاغي يتجاوز الوظيفة النحوية، فهو باب يكسب الكلام جمالا أسلوبيا، ويجعل المعنى أكثر إمتاعا عند المتلقي، فهو يمثل المقصد الجمالي، أما قوله (واسع التصرف) فإنه يكشف عن غاية التنويع والمرونة، إذ يتيح للمتكلم خيارات وإمكانات واسعة في ترتيب الكلمات بما يتلاءم مع الأغراض والمقاصد، فيقدم ما يريد إبراز أهميته، ويؤخر ما يريد جعله تابعا أو ثانويا، وفي قوله (بعيد الغاية) فإنه يجسد مقصدا دلاليا عميقا، فالتقديم والتأخير لا يقف عند حدود التحويل السطحي، بل يسفر عن معان بعيدة لا يتوصل إليها إلا عبر النظم، وهو مقصد تأويلي يفتح المجال أمام تعدد الفهم، وفي قوله (لا يزال يفتر لك عن بديعة) فإنه يشير إلى مقصد الإبداع والتجديد[1]، حيث تمكن المتكلم من الإتيان بما يفاجئ السامع ويثير انتباهه مادام أن له سعة التصرف، وأما قوله (ويفضي بك إلى لطيفة) فنجد فيه بصمة الإيحاء واللطف في التعبير، إذ يكمن جمال التقديم والتأخير فيما يتركه من أثر خفي يتجاوز المعنى المباشر ليكشف عن مقاصد دقيقة لا تُدرك إلا بالتأمل، وفي قوله(ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه) فإنه يكشف عن مقصد جمالي يثير السامع بأن يجعل العبارة أو الجملة أقرب إلى النفس وأشد وقعا على الأذن، وفي (ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك) يتجلى المقصد البلاغي النفسي، حيث لا يقتصر الأثر على السمع، بل ينفذ إلى الوجدان لرقة المعنى ولطفه، وأما قوله (أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان) فهنا موطن المزية والفضيلة، إذ به يقع المقصد الدلالي المباشر في كون التقديم وسيلة لتخصيص معنى أو إبراز غرض معين لا يتحقق بغيره، إضافة إلى المقصد السياقي الذي يجعل من التحويل آلية مقصودة تحقق التلاؤم مع المقام، كما يظهر أثر النظم في توليد معان جديدة وإيقاعات مغايرة[2]

وهكذا يتبين من خلال تتبع أجزاء التعريف أن الجرجاني لا يرى في التقديم والتأخير مجرد تغيير وتحويل في مواضع الألفاظ، إنما يمنحه مقاصد متشابكة دلالية وبلاغية وجمالية وسياقية، تجعل من النظم أداة مقصودة لتحقيق الأثر وإبراز أغراض الكلام.

2-البعد القصدي في أقسام التقديم

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص106.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لم ينظر الجرجاني إلى ظاهرة التقديم والتأخير مجرد تحويل لمواضع الألفاظ، بل وسيلة مقصودة لتوجيه المعنى وتحقيق الغرض، وكما تدلنا عناصر تعريفه عن جملة من المقاصد الأساسية المتنوعة، فإن في تقسيمه إلى تقديم على نية التأخير، وتقديم لا على نية التأخير، تظهر وظائف النظم في الحفاظ على الحكم أو تحويله، مع تحقيق أثر بلاغي وجمالي يلفت الانتباه ويضفي على الكلام إيقاعه الخاص.

فالتقديم على نية التأخير، ينطلق مقصوده من حرص المتكلم على الحفاظ على الحكم الأصلي للكلمة مع إبرازها تضيف تنويعا أسلوبيا دون المساس بوظيفتها النحوية، فيظهر أثره في توجيه الانتباه وتحديد الوجهة، أما التقديم لا على نية التأخير فيتيح للمتكلم تحويل الحكم وإعادة توزيع المعنى، بحيث يصبح موضع الكلمة وسيلة لإبراز عنصر بعينه، وتوجيه الانتباه إليه، أو إضفاء بعد بلاغي جديد يتناسب مع مقصد المتكلم وسياق الحال[1].

يتضح أن التقديم والتأخير عند عبد القاهر، سواء كان على نية التأخير أو لا على نية التأخير، ليس مجرد ترتيب للألفاظ، إنما هو وسيلة يقصد بها المتكلم توجيه المعنى وإبراز المقصد، فكل نوع من هذه الأقسام يمنح النظم قدرة على توجيه المعنى إلى غاياته المحددة، مع ضبط التوازن البلاغي والجمالي في التعبير بما يتناسب مع سياق القول، هذا مما يؤكد أن التقديم والتأخير أدوات متكاملة تجعل النحو وسيلة لتحقيق المعنى وإظهار المقصد لا مجرد قاعدة شكلية.

1-1 مقصدية الاستفهام بالهمزة

يُمثِّل الاستفهام بالهمزة ظاهرة لغوية، حيث لا يقتصر ترتيب الاسم والفعل على مجرد الصياغة النحوية، بل يتصل مباشرة بقصد المتكلم في توجيه السؤال وتحقيق المقصد المرجو، فكل اختيار لموضع الهمزة وبداية السؤال، سواء بالفعل أو بالاسم، فإنه يعكس ما يشك فيه المتكلم أو ما يريد تأكيده، ويمنح للسؤال بعدا مقصديا يوجه الانتباه ويضبط المعنى، وهكذا يصبح الاستفهام بالهمزة أداة لتحديد هوية الفاعل، أو للتقرير، بما يجعل قصد المتكلم عنصرا متجليا داخل البنية النحوية نفسها.

يمثل الاستفهام بالهمزة في الفعل الماضي نموذجا واضحا لكيفية تجلي قصد المتكلم داخل معاني النحو، فعندما يُطرح السؤال بالفعل كما في قولك: أفعلت؟ أو أبنيت الدار التي كنت على أن

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص 106.

تبنيها؟ يكون الشك منصبا على وقوع الفعل نفسه، ويقصد المتكلم بهذا التقديم التحقق من وجود الفعل أو انتفائه، في حين لو بدأ السؤال بالاسم، نحو قولك: أأنت بنيت هذه الدار؟ أو أأنت كتبت هذا الكتاب؟ يكون الشك في مَن قام بالفعل، ويهدف المتكلم إلى تحديد الفاعل وإبرازه أمام السامع[1].

ويظهر من ذلك أن ترتيب الاسم والفعل لا يخضع لمجرد الصياغة الشكلية، بل لكل تغيير فيه مغزى نحوي ينبثق منه قصد المتكلم، وقد يؤدي الخلط بينهما إلى فساد المعنى، كما لو قلت: أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ كنت قد ((خرجت من كلام الناس))[2]، أو أن تقول: أبنيت هذه الدار؟ ((قلت ما ليس بقول، ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا؟[3] وهكذا يصبح القصد عنصرا فعالا في معاني النحو، متماشيا مع البناء اللغوي ومكملا له دون انفصال أو خروج عنه.

ومما ينبغي التنبه إليه هو أن ترتيب الهمزة في الاستفهام يعكس قصد المتكلم، إذ يحدد بداية السؤال، سواء بالفعل أو بالاسم طبيعة الشك والمقصود منه، فإذا ابتدأ الاستفهام بالفعل ينصب الشك على وقوع الفعل نفسه، بينما لو ابتدأ بالاسم يكون الشك متوجها نحو من قام بالفعل، ولذا من المهم الانتباه إلى أن المزج بين الترتيبين يؤدي إلى لبس في المعنى وفقدان المقصد، إذ لا يمكن الجمع بين الشك في الفعل والفاعل معا. وهكذا يصبح ترتيب الاسم والفعل أداة دقيقة لتحديد المقصد البلاغي للمتكلم، ويظل القصد موكدا في سياق السؤال ومصاحبا له في التركيب.

1-2البعد القصدي للتقديم والتأخير في النفي

يتضح من دراسة ترتيب الجمل المنفية أن المتكلم لا يختار عناصر الجملة عشوائيا، بل يسعى من خلال التقديم والتأخير إلى إبراز قصد محدد بدقة، فعندما يقدم الفعل بعد أداة النفي كقولك: ما فعلت، فإنه يقصد من ذلك نفي وقوع الفعل ذاته، دون التركيز على الفاعل، في حين لو قدّم الفاعل بعد النفي فقال: ما أنا فعلت، فإنه يقصد بذلك نفي الفاعل نفسه، أو نفي وقوع الفعل من الفاعل، مؤكدا أن المتكلم يريد تثبيت الفعل ونفي أن يكون هو مصدره، فالتقديم والتأخير هنا ليس

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص111.

[2]- المرجع نفسه، ص112.

[3]- المرجع نفسه، ص112.

مجرد تغيير في المواقع، بل هو ضابط يحدد وِجهة النفي، ليُفرِّق بين نفي الفعل لذاته، ونفيه عن فاعل مخصوص[1].

1-3التقديم والتأخير في الخبر المثبت

يمثل التقديم والتأخير في الخبر المثبت بعدا جوهريا في علم المعاني، إذ يتيح للمتكلم توجيه المعنى وفق غرض معين، بما يتيح للمتكلم ترك انطباع لدى المتلقي، فالمعنى هنا ليس مجرد علاقة ثابتة بين الفعل والفاعل، بل هو نتاج إرادة المتكلم في تثبيت الفعل أو توجيه فهم السامع. ويمكن تحليل هذا المعنى من زاويتين متكاملتين:

القسم الجلي: ويركز فيه المتكلم على إثبات تفرده بالفعل أو الحدث، وطرح أي احتمال للالتباس أو الشك في نسبته إليه، ومثال ذلك أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان وأنا شفعت في بابه، فهو لا يكتفي بالإشارة إلى الفعل، بل يريد أن يؤكد أن هذا العمل خاص به وحده، وأنه غير مشترك مع الآخرين. هذا الاستخدام يشير إلى وظيفة بلاغية دقيقة تقوم على التأكيد والتحكم في الانطباع الذي يتركه الخطاب[2].

القسم الثاني: في هذا القسم يكون التركيز على ضمان فهم السامع للفعل باعتباره واقعا مؤكدا، دون الحاجة لإثبات التفرد، فالمتحدث يقدم ذكر الفاعل قبل الفعل ليزيل أي شك أو غموض، ويضمن أن المعنى يصل بكل وضوح، مثال ذلك: هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء، حيث لا يقصد إثبات التفرد، بل التأكيد على أن هذا السلوك معمول به وأنه جزء من طبيعة الفاعل مما يبعد الشكوك لدى السامع ويقوي فهمه[3].

بهذا المنظور يتضح أن التقديم والتأخير في الخبر المثبت ليس مجرد ترتيب نحوي، بل وسيلة بلاغية وتداولية متكاملة تجمع بين ضبط المعنى وإظهار قصد المتكلم وتوجيه فهم السامع، هذا ومما يدعو إلى إعادة النظر في النحو العربي بوصفه آلية تفاعلية لتشكيل المعنى والتوصل، لا مجرد قواعد جامدة، إنما كفضاء رحب يعطي المتكلم حرية الاختيار الواعي بين البُنى اللغوية، بما يضمن توصيل المعنى بأدقّ صورة ممكنة وبأقوى تأثير في نفس المتلقي.

---

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص124.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص128.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص128- 129.

خامسا: الحذف بين الوظيفة النحوية والبعد التداولي

يشكل الحذف في الخطاب اللغوي علامة على الكفاءة والاقتدار، إذ لا يُنظر إليه باعتباره مجرد اختصار للقول، بل كخيار أسلوبي يعبر عن وعي المتكلم بآليات التعبير وطاقتها الإيحائية، فالمتكلم لا يحذف عبثا، وإنما يعول على قدرة المخاطَب على استدرك ما لم يصرح به، الأمر الذي يفتح أمامه مجالا أوسع للتأويل والمشاركة في بناء المعنى، وهنا تتجلى أهمية الأسلوب في كونه يحقق الإيجاز دون أن يهمل المعنى، بل على العكس قد يحمّل الخطاب معانيَ أعمقَ من تلك التي تفصح عنها الألفاظ صراحة، ومن ثَمّ نجد أن الحذف يستند دائما على القرائن، سواء كانت لفظية أو سياقية لتكون بمثابة المفاتيح التي تتيح للمخاطب النفاذ إلى المقصد الخطابي، وهذا يضعنا أمام مبدأ تداولي مهم، من حيث لا يُفهم الحذف إلا في ضوء السياق، ومن دونه يتحول النص إلى بناء ناقص يفقد انسجامه على المستوى الدلالي.

1- البعد التداولي في مفهوم الحذف عند الجرجاني

يشكل الحذف عند الجرجاني أحد أبرز أدوات النظم البلاغية، حيث يتجاوز الغياب اللفظي ليصبح وسيلة دقيقة لتفعيل العلاقة بين الخطاب والمتلقي، الحذف يضع المعنى في حالة من الحيوية المستمرة، إذ يستدعى السامع لإتمامه ضمن السياق ويصبح شريكا في عملية إدراك المعاني، ومن هذا المنطلق يمكن استنباط أبعاد تداولية للحذف توضح كيف يحقق النص وضوحه وقوته الإيحائية من خلال الاستغناء عن بعض العناصر دون أن يفقد أثره البلاغي، وهذا ما يدفعنا لاستكشافه في ثنايا التعريف الذي قدمه عبد القاهر.

•يشير الجرجاني في بداية تعريفه إلى أن الحذف ((باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر))[1]، وهو وصف يعكس بعده التداولي المرتبط بتفاعل النص مع السياق والمقام، حيث لا يدرك المعنى الكامل إلا باستحضار المتلقي لما توارى من اللفظ، فتتحقق الدلالة في ضوء خبرته وخلفيته.

•ويؤكد قوله ((ترك الذكر أفصح من الذكر))[2] على الاقتصاد اللغوي والإيجاز، حيث يمكّن الحذف من تركيز الانتباه على الأجزاء الأساسية في التركيب، مع الحفاظ على سلامة المعنى.

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص146.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

•كما يعكس قوله ((الصمت عن الإفادة أزيد للإفادة))[1] تفعيل الإيحاء والعمق الدلالي، حيث يُبقي جزءا من المعنى مخفيا ليستنبطه المتلقي، فيتسع مجال التأويل ويزداد أثر الخطاب.

•وتبرز عبارة ((تحدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق))[2] مساهمة المخاطب في استكمال الدلالة واستدراك المحذوف ذهنيا.

•وأخيرا يُظهر قوله ((وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن))[3] فعاليته في تعزيز الأثر البلاغي والانفعالي، إذ يوجه الانتباه مباشرة إلى الفعل أو الخبر... ويكسب الخطاب وضوحا وحضورا أقوى.

وبهذا أدرك عبد القاهر هذه الأبعاد الدقيقة فصوّر الحذف باعتباره بابا عجيبا من أبواب البيان، يوازي أثره السحر؛ لأن ترك القول قد يكون أبلغ من التصريح، ولعل تشديده على بيان هذا الأسلوب في دلائل الإعجاز يدل على أن الحذف في تصوره ليس مجرد آلية بلاغية، وإنما مظهر من مظاهر النظم التي تمنح النص انسجاما وقوته الدلالية، فهو يربط الحذف بالبنية الكلية للخطاب، ويؤكد أن قيمته لا تكمن في غياب الألفاظ، بل الحضور الدلالي الذي يتولد من هذا الغياب.

أما الدراسات التداولية الحديثة فقد أعادت مقاربة هذا المفهوم تحت مسمى (متضمنات القول)[4]، لتكشف أن ما يحذف في التركيب يوازي ما يفترض وجوده ضمنيا في عملية التواصل، وبذلك يصبح الحذف آلية تداولية لا تنفصل عن أركان العملية التواصلية؛ المتكلم، المخاطب، السياق، ومما يعمق هذا التصور أن الحذف في التداولية لا يُفهم إلا باعتباره نتاجا لتفاعل مستمر بين الملفوظ والمسكوت عنه، حيث يشكلان معا بنية متكاملة تسهم في تحقيق المقصد التواصلي.

2- نماذج تطبيقية للحذف وفق التصور التداولي :

يعد الحذف عند عبد القاهر مظهرا دقيقا من مظاهر النظم، تتنوع صوره بين حذف المبتدأ والمفعول به والفعل، ويقوم جوهره على مبدأ تداولي يجعل المعنى رهينا بالسياق واستدراك المتلقي، لا باللفظ وحده.

فمن أمثلة حذف المبتدأ، قول الشاعر:

---

[1]- المرجع السابق، ص146.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- متضمنات القول: هي مفهوم تداولي إجرائي، يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره، ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص30.

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ ... وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ المِكْنُونَةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ المعْصِرَاتُ بِهِ ... وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ [1]

يظهر الحذف في هذا النموذج الشعري، بوصفه آلية تداولية ذات أثر بالغ، حيث يكتفي الشاعر بقوله: "ربع قواء" من غير أن يصرح بما يكمّل المعنى، وهو "ذاك ربع قواء"، أو "هو ربع قواء"، هذا الاكتفاء لا يفهم في المستوى التركيبي وحده، وإنما يستدرك من خلال السياق المشترك بين المتكلم والمخاطب، فالحذف هنا لا يعد نقصا، بل هو مقصود يرمي إلى الاقتصاد في العبارة وإشراك المتلقي في إنتاج المعنى، مما يجعله يتحفز ذهنيا لاستكمال ما غاب استنادا إلى خلفيته المعرفية ومألوف الخطاب الشعري، وهو ما يعرف بالمفهوم التداولي بالافتراض المسبق، الذي ((ينطلق الشركاء فيها من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة))[2]، وهو يعد أحد المفاهيم المركزية في التداولية، إذ تمثل المعرفة أو المعلومة التي يُفترض ضمنيا أنها معروفة ومشتركة بين المتكلم والمتلقي قبل التلفظ بالجملة، نحو قولهم: عاد محمد إلى التدريس، حيث يفترض مسبقا أن محمد كان مدرسا من قبل، وهذا ما نلمسه عند الجرجاني من خلال تحليلاته الدقيقة للتركيب والنظم، وإن لم يستخدم هذا المصطلح بلفظه، فهو كثيرا ما يبين أن المعنى لا يُفهم من ظاهر اللفظ فقط، بل مما يُبنى عليه من دلالات خفية ومقتضيات سابقة، ونورد له مثالا في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[3]، يقرر عبد القاهر في هذا الشاهد أن الفهم لا يستقيم على ظاهره ((لأجل علمه أن الجماد لا يُسأل))[4]، وهو تصريح يكشف أن المعنى لا يتحدد باللفظ المفرد، بل بالتركيب وما يقتضيه من معان خفية، فالسياق يفرض على المخاطب أن يستحضر ما حذف، وأن يملأ فراغا لا يمكن تجاوزه إلا بالاعتماد على خلفية معرفية مشتركة، مضمونها أن السؤال لا يوجه إلى الأبنية والجماد، بل إلى أهلها. هنا يتضح أن البناء النحوي لا يؤدي وظيفته إلا بقدر ما يحيل على

[1]- سبق تخريجه، ينظر: ص190 من هذا البحث.

[2]- التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص30-31.

[3]- يوسف، الآية: 82.

[4]- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص392.

مسلمات سابقة مفترضة في وعي المخاطب، وهو ما يشكل في التداولية أساس مفهوم الافتراض المسبق، وبهذا التحليل يلتقي عبد القاهر مع التصور التداولي في الإقرار بأن المعاني تتوسط بين ظاهر النظم وما يختزنه الذهن من معارف مسبقة، بحيث يصبح نجاح التواصل مرهونا بقدرة المخاطب على استدعاء تلك المسلمات لإتمام المعنى. ومن ثَمَ يتجلى البعد التداولي في كيفية انتقال التركيب من ظاهر ناقص إلى معنى مكتمل بفضل التفاعل بين المقام والقرائن، كما أن الحذف يضاعف من الأثر الانفعالي، حيث يبرز حالة الشاعر الوجدانية أمام الأطلال، حتى بدا الموضع حاضرا بذاته لا يحتاج إلى وسيط لفظي، وبهذا يتحقق المعنى في مستويين متكاملين؛ مستوى ظاهر لفظي، تُلتمس معانيه مما يبدو من نقص أو حذف أو اختزال، ومستوى تداولي أعمق يقوم بتخصيص الأحكام الدلالية وتأطيرها في ضوء مقتضيات المقام وآليات التأويل الخطابي، وبذلك تتحقق فاعلية المعنى بين ما يُقال صراحة وما يُفهم ضمنيا في شبكة تفاعلية، تجمع بين البنية التركيبية مع الإيحاءات المستمدة من المقام ومقتضيات الحال.

ومن صور حذف الفعل، قول الشاعر:

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ... وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ[1]

ففي هذا البيت يفتتح الشاعر قوله بلفظة (ديار مية) منصوبة من غير أن يصرح بالفعل الذي تعمل فيه، وهو ما جعل النحاة يقدرون فعلا محذوفا من قبيل (أذكر)، غير أن الحذف هنا ليس مجرد إجراء نحوي، بل اختيار بلاغي يرمي إلى توجيه الانتباه مباشرة إلى الديار وما تحمله من دلالات وجدانية، فالمتلقي يُخلّى بينه وبين المحذوف ليستدركه من خلال خبرته بالسياق الشعري وما جرى عليه استعمال العرب، فيدرك المعنى كاملا وإن غاب بعض لفظه، وبهذا تتجلى الطبيعة التداولية للحذف، حيث يشارك السامع في ترميم الخطاب وبناء دلالته، ويصبح الغياب وسيلة للإيحاء والتأثير لا علامة على النقص، باعتباره صمتا يمنح المعنى فضاء أرحب وأعمق سحرا.

ومن أبرز أمثلة حذف المفعول ما نجده في الأمثال والحكم والعبارات المتداولة، حيث يساق الفعل دون ذكر مفعوله، فيستكمل المعنى ضمنيا من خلال السياق وخبرة المتلقي، فالمتكلم حين

[1]- سبق تخريجه، ينظر: ص69من هذا البحث.

يقول: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، لا يقصد إخبار السامع من مفعولات بعينها، بل يقصد ترسيخ صورة الفعل نفسه في ذهن المتلقي بوصفه صفة مطلقة للفاعل، هنا يتدخل البعد التداولي بوضوح، إذ يعتمد الخطاب على معرفة مشتركة بين الطرفين؛ المتكلم وخصائص المخاطب فالمتلقي يستنتج أن المقصود ليس بيان متعلق بالفعل، بل إبرازه في ذاته كعلامة على السلطة أو السخاء أو القدرة.

ومن منظور تداولي، يمكن القول إن الحذف يفعّل مبدأ الإيحاء أكثر من التصريح، فغياب المفعول يترك للمتلقي حرية التأويل الواسع، ويجنب حصر المعنى في دائرة ضيقة، كما أن الرجل يملك الحل والعقد والأمر والنهي حتى إن لم يصرح المتكلم بمفعولات محددة، وهذا ينسجم مع مقصد المتكلم في الإقناع والتأثير، حيث يغدو الحذف وسيلة لإبراز السلطة أو القدرة المطلقة دون تقييد، وبذلك يتضح أن الحذف في هذا الموضع ليس إجراء شكليا، بل هو آلية تداولية تحقق وظيفة تواصلية تقوم على إشراك السامع في استكمال المعنى وإبراز الدلالة على هيئة انفتاح وعموم، لا على هيئة تخصيص وتقييد.

وخلاصة القول، يظهر الحذف عند الجرجاني أداة بلاغية محكمة البناء، تتجاوز مجرد الغياب اللفظي لتصبح جسرا حيا يربط النص بالمتلقي، فهو لا يقتصر على إسقاط جزء من الكلام، بل يحوّل المتلقي إلى شريك فاعل في إدراك المعنى، مستحضرا الذهن لاستنطاق المعاني الكامنة واستكمال ما غاب وتوارى عن الأنظار، كما أن الحذف يوازن بدقة بين الاقتصاد اللغوي وثراء المعنى، ويعطي النص قدرة إيحائية على جذب الانتباه وتعزيز التأمل، ويعلي من حضوره البلاغي دون المساس بلب المعنى، وهكذا يظهر الحذف ليس كخدعة نحوية، بل كآلية تداولية متكاملة تمكّن النص من تحقيق غايته التواصلية والجمالية في آن واحد.

وفي ختام هذا المطلب، يتضح أن معاني النحو عند الجرجاني تكتسب أبعادا تداولية تتجاوز حدود التفسير النحوي التقليدي؛ لتكشف عن وعي مبكر بوظائف الخطاب وآلياته في ضوء علاقة المتكلم بالمخاطب، فقد أبرز عبد القاهر أن القصدية هي المحرك الأساس في توجيه البنية النحوية نحو الدلالة، وأن الحذف والتقديم وغيرهما من الظواهر اللغوية لا تُدرك وظيفتها إلا ضمن سياق مقامي، كما نجد تصوره يقترب في جوهره من نظرية الأفعال الكلامية الحديثة من خلال جعله من اللغة فعلا مؤثرا لا مجرد وسيلة لنقل المعنى. وهكذا فإن معاني النحو، كما صاغها الجرجاني، تمثل رؤية تداولية

أصيلة تسهم في بلورة نظرية للتواصل اللغوي تربط بين المبنى والمعنى، وتعيد للنحو دوره الحيوي في تشكّل الخطاب وإثراء المعنى.

وفي خاتمة هذا الفصل، يتبين لنا من خلال استقراء معاني النحو عند الجرجاني في ضوء اللسانيات المعاصرة أن مشروعه الفكري كان أرحب بكثير من مجرد تنظير بلاغي أو نحو تقعيدي، فقد قدم تصورا مختلفا عن سابقيه يقوم على وعي عميق بعلاقات المبنى بالمعنى، وبالتفاعل المستمر بين المتكلم والمخاطب والسياق، وهذا الوعي هو الذي جعل من نظريته في النظم إطارا غنيا يمكن أن يتحاور مع أحدث المقاربات اللسانية.

ففي صلب التقاطع مع البنيوية يتضح أن ما نادى به دي سوسير من اعتبار اللغة نسقا قائما على العلاقات الاستبدالية والتركيبية، يجد جذورا راسخة عند الجرجاني الذي ميز بجلاء بين اللفظ في ذاته وبين قيمته حين يدخل في نسيج التركيب، فالنظم عنده ليس إلا إدراكا لهذه العلاقات، مما يجعله سباقا في استبصار روح البنيوية وإن لم يستعمل مصطلحاتها. وفي علاقته مع الأسلوبية يتبدى وعيه بأن المعنى لا يتحقق إلا عبر الاختيار الواعي والتنسيق المتقن، حيث يفتح بابا رحبا لفهم جماليات اللغة من خلال مزج المعطى النحوي بالبعد البلاغي، وهو ما يتقاطع مع الأسلوبية الحديثة التي تجعل الاختيار اللغوي فعلا دلاليا وجماليا في آن واحد.

أما لسانيات النص، فإنها تجد في معاني النحو عند عبد القاهر مادة خصبة، حيث إن مفهوم التماسك الذي بلوره من خلال الربط بين الترتيب والترابط والانسجام يقترب كثيرا مما تسميه الدراسات النصية المعاصرة (التماسك النصي) و(الانسجام الدلالي)، فالجرجاني كان واعيا بأن النص وحدة متكاملة، وأن الفهم لا يكتمل بالوقوف على الجملة المعزولة، بل بالنظر إلى الشبكة النصية في كليتها. وفي النظرية السياقية تتجلى الرؤية بوضوح أكبر، إذ يجعل الجرجاني من السياق محورا لفهم الدلالة، فهو يقرر أن الكلمة لا قيمة لها إلا بارتباطها بما يسبقها ويلحقها، وأن المعنى يتحدد بحسب مقام الاستعمال، وهو ما يقارب ما جاءت به اللسانيات السياقية الحديثة من تأكيد دور السياقين الداخلي والخارجي في إنتاج المعنى.

كما أن التقاطع مع النظرية الوظيفية والتحويلية يكشف عن جانب بالغ الأهمية، إذ إن عبد القاهر يرى أن البنية النحوية ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لتحقيق مقاصد الخطاب، فالتركيب النحوي عنده يتخذ وظيفته من كونه أداة لإبراز المعنى في صور متعددة، وهو ما يلتقي مع التصور

الوظيفي الذي يربط النحو بالاستعمال، ومع التصور التوليدي الذي يقر بوجود بنى عميقة تتحقق في صور سطحية متغايرة وفق مقاصد المتكلم وحاجات المقام. وأخيرا، فإن التداولية تجد صداها الواضح في معاني النحو عند الجرجاني، إذ إنه جعل القصد والمقام وموقف المخاطب عناصر حاسمة في تشكيل المعنى، فالحذف، والتقديم والتأخير... كلها عمليات تداولية قبل أن تكون نحوية؛ لأنها تعكس إرادة المتكلم في توجيه خطابه وتعليق أثره بالمخاطب، وهذا بالضبط ما تؤكد عليه التداولية الحديثة في اعتبارها أن المعنى ليس معطى جاهزا في البنية، بل هو نتاج تفاعل تواصلي.

من هنا، يمكن القول إن معاني النحو عند الجرجاني تمثل نقطة التقاء فريدة بين ما هو نحوي وما هو بلاغي، بين البنية والسياق، بين الدلالة والقصد، وإن وضع هذه الرؤية في حوار معرفي مع اللسانيات المعاصرة لا يمنح التراث العربي قيمة إضافية فحسب، بل يكشف في الوقت ذاته عن أن كثيرا من الأسئلة التي تشغل الفكر اللساني الحديث كانت مطروحة، بصورة أو بأخرى، في مشروع الجرجاني، وهذا ما يفتح المجال أمام مقاربة جديدة تعيد قراءة البلاغة العربية لا كتراث منغلق، بل كمخزون معرفي قادر على الإسهام في النقاشات اللغوية الراهنة، وعلى إعادة بناء الجسور بين الماضي والحاضر في سبيل تجديد النظر في طبيعة اللغة ووظائفها.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي وفّقنا لإنجاز هذا البحث وإتمامه، ولا يسعنا في خاتمته هذه إلّا أن نذكر أهمّ النّتائج وبعض التّوصيّات.

أوّلا – النّتائج

وبعد المقاربة المنهجيّة التي اعتمدناها في استجلاء معاني النّحو بين رؤية النّظم الجرجانيّة ومنظور البنية اللّسانيّة المعاصرة، فقد توصّلنا لجملة من النّتائج، أبرزها:

1- أن الدرس النحوي لم ينحصر في إطاره "المعياري" (الصواب والخطأ) أو "الشكلي" (أواخر الكلمات)، بل كان منذ بواكيره الأولى واعياً بمركزية السياق والمقام، فمنذ سيبويه الذي ربط الإعراب بـ"المواقع"، وصولاً إلى الفراء الذي جعل النحو "مفسراً" للنص، يتضح أن الوعي اللغوي العربي كان يرى في التركيب وسيلةً لا غاية؛ فالإعراب ليس مجرد حركات تزيينية، بل هو "آلية توجيهية" تمنح المتلقي مفاتيح الدلالة وتكشف عن مقاصد المتكلم.

2- أن الإمام عبد القاهر الجرجاني لم يبتدع نظرية "معاني النحو" من العدم، بل قام بعملية ضبط منهجي لإرهاصات مبعثرة في التراث، فقول ابن جني بأسبقية المعنى على اللفظ مّهد الطريق للجرجاني ليعتبر "النظم" هو تعليق الكلمات بعضها ببعض بناءً على "معاني النحو" الكامنة في الذهن. وبذلك، تحولت اللغة من مجرد "قوالب تواصلية" إلى "صورة ذهنية" تتجسد عبر تراكيب مخصوصة، مما جعل من عمل الجرجاني تتويجاً عبقرياً لمسار بدأ بضبط اللسان وانتهى باستنطاق أسرار البيان.

3- أن النحو لم يعد مجرد "قانون للأبنية" يضبط صحة أواخر الكلم، بل استحال إلى نشاط عقلي سابق؛ فهو يشتغل في منطقة "ما قبل اللفظ" عبر ترتيب المعاني في الذهن أولاً (نحو الفكر)، وفي منطقة "ما بعد اللفظ" عبر تحليل الأثر الدلالي (نحو الخطاب). هذا الانتقال يعني أن "معاني النحو" هي انعكاس لترتيب القصد في نفس المتكلم، حيث لا يسبق اللفظُ المعنى، بل يقتفي أثره ويحتذي حذوه، مما يجعل القاعدة النحوية خادمةً للتصور الذهني لا حاكمةً عليه.

4- أن وظيفة النحو قد أُعيدت صياغتها جذرياً؛ فلم يعد الغرض منه "حماية اللسان من الخلل" فحسب، بل أصبح أداةً تداولية لاستكشاف مقاصد المتكلم وتأويل النصوص العميقة. هذا التحول التراكمي كان استجابةً ضرورية لقصور الوعي التقعيدي التقليدي عن الإحاطة بدلائل الإعجاز

والبيان؛ فالنحو بهذا المنظور الجديد هو "نحو الغايات والمقاصد" الذي يتجاوز فخامة الألفاظ ليصل إلى روح الخطاب، مما يجعله المحرك الأساسي لعملية التلقي والفهم.

5- أن عبقرية الجرجاني لم تكن في مجرد تجميع شتات أقوال السابقين، بل في صهر تلك الإشارات، حيث اتخذ من "النظم" إطاراً حاكماً. فمعاني النحو عنده لم تعد مجرد توابع لنسق نظري، بل أصبحت هي المحرك الأساسي للعلاقة بين التركيب الذهني والتمثيل اللفظي؛ حيث ينطلق بناء الجملة من "توخي المقاصد" أولاً، مما يجعل اللغة تجسيداً دقيقاً لترتيب المعاني في النفس قبل نطقها.

6- أن الجرجاني أحدث قطيعة معرفية مع النحو بوصفه صناعة شكلية معيارية، ليعيد تعريفه كنشاط إدراكي تتضافر فيه طاقة الذهن مع معطيات السياق. هذا البعد التنظيري جعل من معاني النحو مرتكزا تداوليا في كتابه "دلائل الإعجاز"، فلم تعد مجرد قواعد جافة، بل أصبحت "أداة توليدية" للفهم ومنهجاً لاستنطاق النص، مما منح المفهوم نضجاً جعله قادراً على تفسير أسرار البلاغة وإعجاز النظم بأسلوب علمي رصين.

7- أن الإمام عبد القاهر الجرجاني قد أحدث نقلة معرفية بتذويب الحواجز التقليدية بين النحو والبلاغة، محولاً "معاني النحو" من مجرد توصيفات هيكلية للغة إلى عمليات إجرائية لتوليد الدلالة؛ حيث لم تعد الظواهر التركيبية كالتّقديم والحذف والفصل ... مجرد تحسينات بيانية، بل استقرت بوصفها أدواتٍ ذهنية لصياغة القصد وتوجيه المتلقي، مما يجعل النحو في جوهره قانونا وضابطا للعلاقات داخل الجملة، لا تتحقق كفايتها إلا باستحضار مقتضيات المقام وسياق الخطاب.

8- أن قراءة "معاني النحو" في ضوء اللسانيات المعاصرة تكشف عن وحدة جوهرية في المنطلق النظري؛ حيث يتجاوز تصور الجرجاني حدود النحو التقليدي ليلتقي مع **البنيوية** في اعتبار اللغة شبكة علاقات لا أشكالاً معزولة، ومع **الأسلوبية** في ربط الجمالية بوعي المتكلم وانزياحاته التركيبية، ومع **لسانيات النص** في جعل الاتساق والانسجام شرطاً رئيساً لتوليد الدلالة؛ مما يُثبت أن نظرية النظم هي نسقٌ معرفي عابر للعصور، يجمع بين الوظيفة التواصلية والبعد الإدراكي في تحليل الخطاب.

9- أن المقاربة السياقية والوظيفية عند الجرجاني أخرجت "معاني النحو" من حيز التجريد الصوري إلى فضاء **التداولية الإنجازية**؛ حيث أثبتت الدراسة أن الظواهر التركيبية (كالتقديم والحذف والوصل...) ليست خيارات عشوائية، بل هي **أفعال تواصلية** محكومة بالمقام وغرض المتكلم وخبرة المخاطب. وبهذا يلتقي الفكر الجرجاني مع اللسانيات الوظيفية في جعل النحو جزءاً لا يتجزأ من "الفعل

التواصلي"، حيث لا يُستنبط المعنى من البنية الشكليّة وحدها، بل من خلال قدرة تلك البنية على تلبية "مقتضى الحال" وتحقيق المقاصد التداولية.

10- أن معاني النحو تُمثل **بنية ذهنية عميقة** تسبق الإنجاز اللفظي وتوجهه، مما يمنحها صبغةً توليدية وتداولية تتجاوز ضيق الأفق التقعيدي؛ حيث يلتقي تصور الجرجاني مع **اللسانيات التوليدية** في التفرقة بين القصد الكامن وتمثيله الصياغي، ومع **التداولية** في اعتبار اللغة "فعلاً إنجازياً" يتولد معناه من تفاعل المتكلم والمتلقي والسياق. وبهذا، يتحول المفهوم من إطار تراثي ساكن إلى جسر معرفي مرن، يمتلك القابلية للانفتاح على الآفاق اللسانية الحديثة وتفسير الوظائف المعقدة للغة بوصفها نشاطاً إدراكياً وتواصلياً متعدّد الأبعاد.

وفي نهاية هذه النّتائج يظهر لنا جليّا أنّ ما توصّلنا إليه يظلّ مجرّد اجتهاد بشريّ يحفّه النّقص والزّلل، ويشفع له أنّه محاولة بالجهد المتواضع في التّقلّب في بحر معاني النّحو، ومدّ جسور بين رؤى عبد القاهر الجرجانيّ والتّحليلات اللّسانيّة المعاصرة، وعليه فما قدّمناه ليس إلّا خطوة على درب المعرفة العلميّة.

ثانيّا – التّوصيّات

انطلاقا ممّا توصّل إليه هذا البحث بعد دراسة متأنيّة لرؤية عبد القاهر الجرجانيّ في معاني النّحو ومقاربتها باللّسانيّات المعاصرة، يمكن استخلاص مجموعة من التّوجيهات التي تُثري البحث اللّغويّ والنّقديّ، وتفتح آفاقا مستقبليّة لدراسات أعمق للنّصوص العربيّة من منظور نحويّ وبلاغيّ ولسانيّ، وفي هذا الإطار تأتي التّوصيات لتشكّل انعكاسا عمليّا لما خلص إليه التّحليل العلميّ لمعاني النّحو، مع مراعاة الطّابع الابتكاريّ والواقعيّ لهذه الدّراسة.

فمن ذلك: دراسة معاني النّحو عند المبرّد (ت285هـ)، من خلال كتابيّه؛ "الكامل في اللّغة والأدب" و"المقتضب"، مع التّركيز على النّظم، التّعليق، الوصل والفصل، علاقة النّحو بالبلاغة، وذلك لفهم كيفيّة تحقيق التّوازن بين الشّكل النّحويّ والمعنى المقصود.

- دراسة معاني النّحو عند ابن الأثير (ت637هـ)، في كتابه "المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر"، من خلال دراسة علاقة النّحو بالمعنى، من ذلك علاقة الإعراب بالمعنى، والتّقديم والتّأخير، والحذف والذّكر، وكذا دور التّراكيب النّحويّة في وضوح المعنى وتحقيق الغرض البلاغيّ.

- دراسة تطبيقيّة لمعاني النّحو في كتاب الكشّاف للزّمخشريّ (ت538هـ)، وعند الطّاهر بن عاشور (ت1973م)، وذلك عبر مقاربة نصوصهما في ضوء اللّسانيّات المعاصرة، وبخاصّة التّداوليّة

وتحليل الخطاب واللّسانيّات النّصيّة، فالزّمخشريّ يُبرز الدّقّة في توظيف البنية النّحويّة للكشف عن المعاني القرآنيّة، في حين يُظهر الطّاهر بن عاشور وعيّا حديثا بارتباط النّحو بسياقات التّفسير المقاصديّ، ومن شأنه الرّبط بين جهود هذين العالمين والنّظريّات اللّسانيّة الحديثة ليقدّم قراءة جديدة للنّصّ القرآنيّ تبرز تلاقي التّراث والدّرس اللّغويّ الحديث في دراسة المعنى النّحويّ.

وفي الأخير نسأل الله أن يوفّقنا لما فيه النّفع، وأن يجعل هذا البحث محاولة نافعة تثري السّاحة العلميّة، فاتحة أمام الباحثين آفاقا أوسع للتّقصّي والاستكشاف.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات الشعرية

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأبيات الشعرية

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

أولا: فهرس الآيات القرآنية

بداية الآيـة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الفاتحة	01	138
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3)﴾		02-01	138
﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	البقرة	02	209
﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾		14	209
(اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)		15	210
﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾		16	163-162
﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾.		17	166
﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾		17	195
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾		21	126
﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾		29	47
﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾		49	74
:﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾		51	94
:﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَـٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾		58	109

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾		102	89
وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ		123	307-172
﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾		177	42
﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى .....﴾		178	43
﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾		185	58
﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾		231	94
:﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾		249	94
وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ		54	211
﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	آل عمران	75	182
﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظّالِمِ أَهْلُهَا﴾		75	93
(وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ)	النساء	100	215
وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا)		112	274 -215
(يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ)		142	211
:﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾		61	180
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	المائدة	69	78

﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾		95	93
﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلا يُطْعَمُ﴾	الأنعام	14	44
﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾		27	68
﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾		33	126
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾		131	199
﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ﴾		144	176
﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾	الأعراف	161	109
أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ		172	173
﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾		196	183
﴿ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾	الأنفال	31	199
:﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	التوبة	03	56
﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنْ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ .. كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾	يونس	24	165
﴿قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾		59	176
﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾		28	175
﴿ وَقِيلَ يا أَرْضُ ابْلَعِي ماءَكِ وَيا سَماءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْماءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى		44	232-153

الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾			
:﴿ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾	43	هود	46
﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾	28		175
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾	177		128
﴿ما هذاَ بشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾	31	يوسف	209
﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾	76		123
﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾	82		352 -70
﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾	19	الرعد	148
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾	09	إبراهيم	74
﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾	96	النحل	113
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾	31	الإسراء	94
﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾	40		174
﴿ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾	95		93
﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	18	الكهف	113
﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾	35		128

﴿ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾		64	73
﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾	مريم	04	-160-99 293-288
﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾	طه	40	66
﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾		71	95-41
﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا﴾	الأنبياء	17	199
﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾		42	44
﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾		45	42
﴿ أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾		162	308-173
﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾		63	174
﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾		65	88
﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾		109	89
﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ﴾	الحج	46	182
﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾		46	182
﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾	المؤمنون	2-1	124
﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾		59	184
﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾		60	135

﴿ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشاءُ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾	النور	38	180
﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾		46	180
﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾	**الفرقان**	03	183-180
﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾		05	183
قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبّ السّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ مّوقِنِينَ﴾	**الشعراء**	24-23	213
﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾		165	175
﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾		195	152
﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾	**النمل**	17	183
﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾	**القصص**	13	65
﴿مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾		20	135-76
﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾		23	197
﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي		45-44	216

أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾			
﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾	41	**العنكبوت**	166
﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	36	**الروم**	74
﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾	35	**الأحزاب**	69
﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾	11	**الصافات**	174
﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾	153		309
﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾	153-154		174
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	73	**ص**	93
﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ﴾	04	**الزمر**	199
﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾	08		44
﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	09		195
﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾	73		68
﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾	46	**غافر**	90
﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍفَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً	24-25-26-27	**الذاريات**	213

قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾			
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى﴾	03	**النجم**	210
﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾	22		175
﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾	11	**نوح**	108
﴿ ما لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقاراً .وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْواراً ﴾	13		132
﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾	21	**عبس**	108
﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾	-02-01 04-03		45
﴿أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾	02	**المزمل**	45
﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾	04		94
﴿وذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾	11		95
﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾	06	**المدثر**	130
﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾	09-08	**الطارق**	56
:﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾	14	**البلد**	94

ثانيا: فهرس الأبيات الشعرية

الرقم	صدر البيت الشعري	الشاعر	الصفحة
01	للنحو سبع معان قد أتت لغة	الداودي	16
02	وما مثله في الناس إلا مملكا	الفرزدق	27- 242
03	ولما قضينا من منى كل حاجة	ذي الرمة	51
04	فإذا رزقت خليقة محمودة	محمد حافظ إبراهيم	58
05	ديار مية إذ مي مساعفة	ذي الرمة	69-279 – 313ء-353
06	صددت فأطولت الصدود وقلما	مرار الفقعسي	72
07	لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى	حسان	77
08	كأن مثار النقع فوق رؤوسنا	بشار بن برد	97
09	قد أغتدي والطير في وكناتها	امرئ القيس	100
10	أنت الحبيب ولكني أعوذ به	المتنبي	177
11	لعمري لقد لاحت عيون كثيرة	الأعشى	113
12	حيدة خالي ولقيط وعلي		119
13	وتوهموا اللعب الوغى، والطعن في ال	المتنبي	119
14	وهو الضارب الكتيبة، والطع	المتنبي	120
15	هو الواهب المائة المصطفاة	الأعشى	121
16	وإن سنام المجد من آل هاشم	حسان بن ثابت	121
17	إذا قبح البكاء على قتيل	الخنساء	121
18	وإن سنام المجد من آل هاشم	الخنساء	121
19	هو الرجل المشروك في جل ماله	ابن الرومي	122
20	إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها	بشار بن برد	129
21	نصف النهار الماء غامره	المسيب بن علس	129

22	وقد علوت قتود الرحل يسعفني	علقمة بن عبدة	130
23	فلما خشيت أظافيره	ابن همام السلولي	130
24	أكسبته الورق البيض أبا	مسكين الدرامي	131
25	ثَوَوْا لا يريدون الرواح وغالهم	عكرشة العبسي	131
26	يمشون قد كسروا الجفون إلى الوغى		132
27	إذا جرى في كفه الرشاء	الأعرابي	132
28	فقلت: عسى أن تبصيريني كأنما	الفرزدق	132
29	والله يبقيك لنا سالما	ابن الرومي	133
30	وقد علمنا بأن النظم ليس سوى	عبد القاهر	137
31	كأن مثار النقع فوق رؤوسنا	بشار بن برد	141
32	ورأيته حكم وفي قوله	الخنساء	145
33	ومالئ عينيه من شيء غيره	عمر بن أبي ربيعة المخزومي	154
34	إذا ما تقاضيا المرء يوم وليلة	أبي حية	154
35	لو الفلك الدوار أبغضت سعيه	المتنبي	154
36	سالت عليه شعاب الحي حين دعا	سبيع بن الخطيم	155
37	دع المكارم لا ترحل لبغيتها	حطيئة	243-156
38	وغداة ريح قد كشفت وقرة	لبيد	161
39	الليل داج كنفا جلبابه		162
40	ومايك في من عيب فإني		265 -164
41	أيقتلني والمشرفي مضاجعي	إمرىء القيس	175
42	هما يلبسان المجد أحسن لبسة	عمرة الخثعمية	180
43	مثلك يثني الحزن عن صوبه	المتنبي	184
44	غيري بأكثر هذا الناس ينخدع	المتنبي	184

45	اعتاد قلبك من ليلى عوائده	عمر بن أبي ربيعة	190-351
46	هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا	عمر بن أبي ربيعة	191
47	سأشكر عمرا إن تراخت منيتي		192
48	شجو حساده وغيظ عداه	البحتري	196
49	فلو أن قومي أنطقتني رماحهم	عمرو بن معدي	196
50	لو شئت لم تفسد سماحة حاتم	البحتري	198
51	قد طلبنا، فلم نجد لك السؤ	البحتري	200
52	ولم أمدح لأرضيه بشعري	ذي الرمة	200
53	لا والذي هو عالم أن النوى	أبي تمام	205
54	لا تطمعوا أن تهينونا ونكرمكم	الفضل بن العباس بن عتبة	205
55	وما عفت الرياح له محلا	المتنبي	212
56	غضبي ولا والله يا أهلها	بكر بن نطاح	260-312
57	إذا بعدت أبلت، وإن قربت شفت	البحتري	261
58	فكالسيف إن جئته صارخا	البحتري	280
59	زعم العواذل أن ناقة جندب	جندب بن عمار	281
60	وإني وإن بلغني شرف الغنى	البحتري	288
61	يا دهر قوم من أخدعيك فقد	أبي تمام	288
62	قد أصبحت أم الخيار تدعي	أبو النجم العجلي	343

قائمة المصادر والمراجع

✓ القرآن الكريم برواية حفص.

أولا– قائمة المصادر والمراجع العربية

1. أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
2. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة.
3. أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م.
4. أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م.
5. استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.
6. إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ابن السكيت)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م.
7. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2002م.
8. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
9. الأسلوب والأسلوبية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس–ليبيا، ط3.
10. الأسلوبية والبيان العربي، محمد عبد المنعم خفاجي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 1992م.
11. الأسلوبية وتحليل الخطاب، منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، ط1، 2002م.
12. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.

13. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، أبو نصر الحسن الفارقي، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1980م.

14. الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1983م.

15. الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005م.

16. الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، أحمد محمد ويس، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت- لبنان، 2005م.

17. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م.

18. الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل- بيروت، ط3

19. بيان إعجاز القرآن، أبو سليمان الخطابي، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976م.

20. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، 2000م.

21. البديع في نقد الشعر، أسامة بن منقذ، تح: أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، 1960م.

22. البرهان في علوم القرآن، بدرالدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1957، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

23. البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية، مصر، ط1، 1994م.

24. البلاغة والأصول- دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي (نموذج ابن جني)، محمد مشبال، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 2007م.

25. البلاغة العالية علم المعاني، عبد المتعال الصعيدي، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، ط2، 1991م.

26. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، محمد حسين أبو موسى، دار الفكر العربي.
27. البيان والتبيين، عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.
28. تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981م.
29. التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس،1984م.
30. التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 2005م.
31. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض- السعودية، ط1.
32. التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1994.
33. التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1999م.
34. التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1983م
35. جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
36. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2003م.
37. الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
38. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، أحمد المتوكل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 1986م.
39. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

40. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، ومطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م.

41. دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار الكتب، 1991م.

42. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

43. ديوان أبي تمام، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، شرح: الخطيب التبريزي، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976م.

44. ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة بن عبيد العجلي، شرحه: علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981م.

45. ديوان ابن الرومي، أبو الحسن علي بن العباس بن جريج، تح: حسين نصار وسيدة حمد ومنير المدني، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر، 1973م.

46. ديوان امرئ القيس، امرئ القيس بن حجر بن الحارث، اعتنى به: عبد الرحمان المصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004م.

47. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، المعروف بالأعشى، شرح وتعليق: محمد حسين، دار بيروت للطباعة.

48. ديوان البحتري، الوليد بن عبيد البحتري، تح: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة- مصر، 1963م.

49. ديوان بشار، بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.

50. ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه: وليد عرفات، دار صادر، بيروت- لبنان، 2006م.

51. ديوان الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك، شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تح: نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1958م.
52. ديوان الخنساء، تماضر بنت عمرو بن الحارث، تح: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة، بيروت- لبنان، 1978م.
53. ديوان الخنساء، تماضر بنت عمرو السلمية، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2، 2004م.
54. ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة، شرح: أبي نصر الباهلي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت- لبنان، 1982م.
55. ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة، شرح: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت- لبنان، ط1، 1983م.
56. ديوان علقمة الفحل، علقمة الفحل، شرح: الأعلم الشنتمري، تح: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، 1969م.
57. ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1996م.
58. ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت- لبنان.
59. ديوان عمرو بن معدي كرب، عمرو بن معدي، تح: هاشم الطعان، سلسلة كتب التراث.
60. ديوان الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب (الفرزدق)، تح: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1980م.
61. . ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط1، 2004م.
62. ديوان مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي، تح: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد، ط1، 1969م.
63. ديوان المتنبي، أبو الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، طبعه وصححه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1977م.

64. الرسالة الشافية، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في مجاز القرآن، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط:3، 1976.

65. الرسالة العذراء، إبراهيم بن المدبر، تح: زكي مبارك، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ط2، 1931م.

66. سيرة أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تح: حسين أسد وشعيب الأرنؤوط وغيرهم، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.

67. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط1، 1989م.

68. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط20، 1980م.

69. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط2، 1393هـ- 1414هـ.

70. شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة- مصر، ط2، 2013م.

71. شرح ديوان الحماسة، أبو أحمد علي المرزوقي، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2003م.

72. شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي، دار القلم، بيروت.

73. شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1، 1990م.

74. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 2000م.

75. شرح كتاب الحدود في النحو، عبدالله بن أحمد الفاكهي، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1993.

76. شرح المعاني شعر المتنبي، أبو القاسم ابن الإفليلي، تح: مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، 1995م.

77. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2001م.

78. شعر الخوارج، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط3، 1974م.

79. شعراء مقلون، صنعة: حاتم الضامن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1987م.

80. شعرية الخطاب في التراث النقدي والبلاغي، عبد الواسع أحمد الحميري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2005م.

81. الشعر والشعراء، ابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ.

82. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.

83. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ط1، 1997م.

84. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصرالجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 4، 1987م، ج6.

85. الصناعتين، أبو هلال العسكري، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، 1419هـ.

86. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي (المؤيد بالله)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1423هـ.

87. عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، بيروت، ط1، 1973م.

88. علم اللغة، محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط2، 1997م.

89. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م.

90. علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، محمد أحمد قاسم ومحيي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، 2003م.

91. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981م.

92. العوامل المئة، عبد القاهر الجرجاني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.

93. فن الاستعارة، دراسة تحليلية في البلاغة والنقد مع التطبيق على الأدب الجاهلي، أحمد عبد السيد الصاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979م.

94. في تعليق الطلاق، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، دار الحديث، القاهرة، 2004م.

95. في الميزان الجديد، محمد مندور، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.

96. الفكر البلاغي عند النحويين العرب، عزام عمر الشجراوي، دار البشير، عمان- الأردن، ط1، 2002م.

97. قضايا ألسنية تطبيقية، ميشال زكريا، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1993م.

98. قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.

99. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 1995م.

100. قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ط1، 2003م.

101. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط 8، 2005م.

102. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.
103. الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
104. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث- القاهرة ودار الكتاب العربي- بيروت، ط3، 1987م.
105. لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ط3.
106. لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو- الجزائر، ط2، 2012م.
107. لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1، 1991م.
108. اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مؤمن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005م.
109. اللسانيات – المجال والوظيفة والمنهج، سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، ط2، 2008م.
110. اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي، علي آيت أوشان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1998م
111. اللسانيات الوظيفية المقاربة، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ط1، 2012م.
112. اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2010م.
113. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب، 1994م.
114. مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي- الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013م.

115. مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، الطيب دبة، دار كنوز المعرفة العلمية، ط1، 2024م.

116. مدخل إلى المدارس اللسانية، السعيد شنوفة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط1، 2008م.

117. مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، دار الفكر، ط1، 1411هـ.

118. مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي، أحمد قبش، دار الرشيد، ط3، 1985م.

119. مشكل إعراب، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط2، 1405هـ.

120. مفاهيم الشعرية دراسة مقارنة في الأصول والمنهج والمفاهيم، حسن ناظم، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1994م.

121. مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1987م.

122. مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي، أحمد كروم، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2015م.

123. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.

124. معاني القرآن، أبو زكرياء الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.

125. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000م.

126. معاني النحو الجرجانية دراسة في المفهوم والجذور والعمل، ضياء الدين فاضل الحسيني، أروقة للدراسات والنشر، 2015م.

127. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، عمان، الأردن، ط1، 1985م.

128. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

129. مناهج النقد الأدبي مفاهيمها وأسسها، تاريخها وروادها وتطبيقاتها العربية، يوسف وغليسي، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007م

130. مناهج النقد المعاصر ومصطلحاته، صلاح فضل، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ط1، 2002م.

131. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط1، 1996م.

132. موسوعة الأخلاق والزهد والرقائق، ياسر عبد الرحمان، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2007م.

133. المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، مكتبة الآداب، القاهرة.

134. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1966-1969م.

135. المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، نعمان بوقرة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 2009م.

136. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1998م.

137. المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م.

138. المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط2، 1976م.

139. المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تح: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.

140. المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف، طليمات غازي مختار، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد العربي الخامس، جامعة اليرموك، أربد- الأردن، 1994م.

141. المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

142. المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث.

143. نظرية عبد القاهر في النظم، درويش الجندي، مكتبة نهضة، الفجالة- مصر، 1960م.
144. نظرية اللغة في النقد العربي، عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 2003م.
145. نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، محمد مليطان، دار الأمان، الرباط، ط1، 2014م.
146. النقد التحليلي عند عبد القاهر الجرجاني، أحمد السيد الصاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية- مصر، 1979م.
147. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر.
148. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
149. الوحشيات (الحماسة الصغرى)، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تح: عبد العزيز الميمني الرجكوتي، ومحمود محد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط3.

ثانيا: قائمة المراجع المترجمة

1. بنية اللغة الشعرية، جان كوهن، تر: محمد الولي محمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 1986م.
2. دروس في الألسنية العامة، فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرماوي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ط1، 1985م.
3. التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010م.
4. التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1.
5. علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م.

6. العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل، ترجمة: سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف والمركز الثقافي العربي، ط1، 2006م.

7. محاضرات في الألسنية العامة، فرديناند دي سوسير، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986م.

8. مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

9. فلسفة البلاغة، ريتشاردز، ترجمة: سعيد الغانمي وناصر حلاوي، أفريقيا الشرق، بيروت- لبنان، 2002م.

10. مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجيته بارتشت، ترجمة: سعيد حسن بحيي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2004م

ثالثا :قائمة الرسائل الجامعية

1. الدلالة النحوية عند الفراء في كتابه معاني القرآن، باقر فليح عبد الحسن البغدادي، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم اللغة العربية ، جامعة القادسية، 2013.

2. قراءة في نظرية النظم، بحث مقدم من التدريسي، كلية التربية، قسم اللغة العربية، جامعة الأنبار، بيان شاكر جمعة ومهند حمد شبيب.

3. المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية، مقاربة لسانية حديثة، نجود جميل أحمد المساعفة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2002.

4. مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، نسيمة نابي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولودي معمر، 2010م- 2011م

رابعا: قائمة المجلات العلمية

1. أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

2. أسس نظرية النظم في الدرس اللغوي الحديث، عمر بوقمرة، مجلة جسور المعرفة، العدد10، جوان 2017.

3. التداخل المصطلحي بين النحو والبلاغة عند الزمخشري، طارق بومود، مجلة اللغة العربية، المجلد: 22، العدد: 49، 2020.

4. التقديم والتأخير بين سيبويه وعبد القاهر- دراسة بلاغية تحليلية وموازنة، إسماعيل محمد الأنور محمد إسماعيل، العدد:17، 2013.

5. العلاقة بين علمي النحو والبلاغة دراسة بلاغية نقدية، أحمد عبد الحفيظ محمد مرسي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، سوهاج، العدد: 29، يونيو2023م.

6. فاعلية المعنى النحوي في تأويل لغة الشعر عند ابن جني، مجاهد منصور مصلح المطري، المجلد 26، 2022م.

7. الفروق في وجوه الخبر في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة بلاغية لسانية، باديس لهويمل، مجلة دراسات معاصرة، تيسمسيلت، المجلد02، العدد02، 2018م

8. علم المعنى النحوي وبلاغته البنية العربية- دراسة في الوظائف والخصائص، عزير كحواش المجلة العربية، ، المجلد 03 ، العدد 29، 2019م.

9. مباحث علم المعاني عند سيبويه، باهي عمر وأحمد لعويجي، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد 10، العدد 5، 2021م

10. مفهوم التعليق وأشكال العلاقات النحوية عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، علي عصام تمام عبد الحميد، المجلد:6، العدد:21، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، 2020م.

11. معاني النحو ونحو المعاني بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، حكيم فلاك وعيسى شاغة، مجلة اللغة العربية، ، المجلد 24، العدد 3، 2022م.

12. منطق اللغة في مفتاح العلوم للسكاكي والفكر اللساني المعاصر، باديس لهويمل، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن عشر، جانفي 2016م.

13. من مفاهيم التداولية في كتاب سيبويه، محمد البدري عبد العظيم، بحث منشور في كتاب المؤتمر الدولي السادس (سيبويه إمام النحاة)، كلية العلوم بالقاهرة، 2010م.

14. النص بين سيرورة الإنتاج وفعل التأويل، نعيمة سعدية، مجلة الإمارات، المجلد3، العدد1، مارس 2019م.

15. النظرية السياقية للاستعارة وتمثلاتها في كتابات عبد القاهر الجرجاني، يوسف أبو العدوس، أعمال ندوة- عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1998م.

16. النظم حلقة وصل بين النحو والبلاغة وموقف المحدثين منها، حسين أحمد كتانة، مجلة التواصل الأدبي، المجلد9، العدد1، 2020م.

17. النموذج اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الله الجهاد، مجلة جذور، العدد 6، مجلد 3، سبتمبر 2001م.

18. النص والخطاب والإجراء، دي بوغراند، روبرت، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط1.

.

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: معاني النحو في الدرس اللغوي العربي

توطئة.....13

المبحث الأول: معاني النحو المفهوم والإطار النظري.....14

المطلب الأول: معاني النحو في اللغة والاصطلاح 14

أولا: تعريف المعاني لغة واصطلاحا 15

ثانيا: تعريف (النحو) لغة واصطلاحا.....15

ثالثا: مصطلح معاني النحو كمركب إضافي.....18

المطلب الثاني: مفهوم معاني النحو عند السيرافي وأبي بكر الزبيدي.....19

أولا: معاني النحو عند أبي سعيد الحسين السيرافي (ت 368هـ).....19

ثانيا: مصطلح معاني النحو عند أبي بكر الزبيدي (ت379هـ).....21

المطلب الثالث: مفهوم معاني النحو عند الجرجاني (ت471هـ):.....22

المبحث الثاني: معاني النحو عند اللغويين قبل الجرجاني.....29

المطلب الأول: المعنى النحوي عند سيبويه (ت180هـ):.....30

أولا: أقسام الكلام من حيث الصحة والفساد باعتبار المعنى.....31

ثانيا: علاقة الإعراب بالمعنى.....36

المطلب الثاني: المعنى النحوي عند الفراء (ت207هـ).....40

المطلب الثالث: المعنى النحوي عند ابن جني (ت 392هـ) 49

المبحث الثالث: معاني النحو بين النحو والبلاغة.....62

المطلب الأول: تعريف علم المعاني.....62

المطلب الثاني: علاقة النحو بالبلاغة قبل الجرجاني.....65

أولا : ظاهرة الحذف والذكر.....67

ثانيا: ظاهرة التقديم والتأخير 71

ثالثا: ظاهرة الفصل والوصل.....73

رابعا: ظاهرة التعريف والتنكير 75

المطلب الثالث: علاقة النحو بالبلاغة قبل مرحلة التقعيد النحوي 76

المطلب الرابع: علاقة النحو بالبلاغة بعد مرحلة التقعيد 79

الفصل الثاني: معاني النحو من خلال رؤية عبد القاهر الجرجاني.....83

تمهيد.....83

المبحث الأول: المنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني.....84

المطلب الأول: التعليق عند الجرجاني.....88

أولا: تعريف التعليق لغة واصطلاحا.....88

ثانيا: مفهوم التعليق عند عبد القاهر الجرجاني:.....90

ثالثا: أقسام التعليق عند الجرجاني:.....92

القسم الأول: علاقة اسم باسم.....93

القسم الثاني: علاقة اسم بفعل.....94

القسم الثالث: تعلق الحرف بالاسم والفعل معا.....95

رابعا: علاقة التعليق بمعاني النحو:.....96

المطلب الثاني: مفهوم الإعراب عند الجرجاني.....103

المطلب الثالث: الفروق والوجوه عند عبد القاهر الجرجاني: 107

أولا: أقسام الوجوه والفروق عند الجرجاني.....112

1- الفروق في الخبر.....112

1-1الفرق بين الإخبار بالاسم والإخبار بالفعل: 113

1-2 الفروق في التعريف والتنكير في الإثبات:.....114

1-3معاني القصر في التعريف.....120

1-4الفروق في الخبر: التعريف بالذي.....122

ثانيا: الفروق في الحال.....127

1- الجملة الاسمية الحالية 128

2- الجملة الحالية الفعلية.....129

المبحث الثاني: النظم ومعاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني.....137

المطلب الأول: منزلة النحو من النظم.....137

المطلب الثاني: القيمة العلمية للنحو النظمي 143

المطلب الثالث: النظم والنحو بين المعيارية والجمالية.....145

المطلب الرابع: اللفظ والمعنى وعلاقتهما بالنظم ومعاني النحو.....151

المبحث الثالث: توخي معاني النحو عند الجرجاني.....169

المطلب الأول: توخي معاني النحو في التقديم والتأخير.....169

أولا: أقسام التقديم والتأخير.....171

ثانيا: مواطن التقديم والتأخير.....172

1-أسلوب الاستفهام.....173

2- أسلوب النفي.....176

3- تقديم الخبر المثبت.....179

4- التقديم في (مثل) و(غير).....184

المطلب الثاني: توخي معاني النحو في الحذف والذكر.....188

أولا: حذف المبتدأ.....189

ثانيا: حذف المفعول.....193

المطلب الثالث: توخي معاني النحو في الفصل والوصل.....201

أولا: الفصل والوصل من التنظير إلى التطبيق.....203

ثانيا: الفصل والوصل بين النحو والبلاغة.....203

ثالثا: الفصل والوصل عند الجرجاني.....204

1-الوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب.....205

2-القيمة البلاغية لحرف الواو في الفصل والوصل.....206

3-توخي معاني النحو في الفصل.....208

3-1 أثر التوكيد في الاستغناء عن العطف بين الجمل.....208

رابعا: تجليات الوصل والفصل في بناء الشرط والجزاء.....215

الفصل الثالث: معاني النحو من خلال المنظور اللساني المعاصر.....223

توطئة.....223

المبحث الأول: معاني النحو من منظور البنيوية والأسلوبية والنصية.....225

المطلب الأول: معاني النحو في ضوء لسانيات فرديناند دي سوسير.....225

أولا: اللغة والكلام بين دي سوسير والجرجاني.....226

ثانيا: قيمة ومزية الألفاظ داخل النظم.....230

ثالثا: ثنائيات (اللفظ والمعنى) و(الدال والمدلول).....234

رابعا: النظم البلاغي في ضوء العلاقات البنيوية.....239

المطلب الثاني: معاني النحو في ضوء الأسلوبية.....244

أولا: مفهوم الأسلوبية بين الرؤية الغربية والعربية 244

1- مفهوم الأسلوبية 244

1-الأسلوبية من المنظور الغربي.....245

2- الأسلوبية من المنظور العربي 246

ثانيا: اللفظ والمعنى من التوتر الجدلي إلى الخلق الإبداعي.....246

ثالثا: معاني النحو بين الوظيفة النحوية والانزياح الأسلوبي.....251

1- البعد الانزياحي في التقديم والتأخير.....251

2- التقديم والتأخير بوصفه قيمة أسلوبية جمالية.....252

مفهوم الانزياح لغة واصطلاحا. 252

3-الانزياح لغة. 253

3-1الانزياح اصطلاحا.....253

4-انزياح التقديم والتأخير من جهة أقسامه.....255

رابعا: الانزياح الأسلوبي في ظاهرة الحذف.....256

1- ملامح الانزياح في مفهوم الحذف عند الجرجاني.....257

2-جماليات الانزياح في الحذف. 257

خامسا: شعرية الانزياح وبنية المعنى العميق عند الجرجاني.....260

المطلب الثالث: معاني النحو في ضوء لسانيات النص.....264

أولا: المصطلحات البلاغية لمفاهيم نصية عند الجرجاني.....265

1-الفصاحة.....266

2-الصياغة والنسيج.....267

ثانيا: مظاهر الاتساق النصي عند الجرجاني.....269

1- الفصل والوصل.....269

1-1 الترابط المعنوي بين الجمل.....270

1-2 دور الجملة الوسيطة في التماسك النصي.....271

2-آلية التماسك في الشرط والجزاء.....271

3-آلية التماسك في الصفة والتأكيد.....272

ثالثا: دور الحذف في بناء التماسك النصي.....273

1-حذف المبتدأ 275

2- حذف المفعول.....275

3- حذف الفعل.....276

رابعا: أثر التكرار في الاتساق النصي.....277

المبحث الثاني: معاني النحو من منظور اللسانيات السياقية والوظيفية.....281

المطلب الأول: معاني النحو في ضوء النظرية السياقية.....281

أولا: آليات التعليق النحوي وأثرها في تحديد المعنى السياقي.....282

ثانيا: الوظيفة السياقية للأدوات في بناء المعنى.....288

ثالثا: دور السياق في الكشف عن المعاني الخفية.....289

المطلب الثاني: معاني النحو في ضوء اللسانيات الوظيفية.....292

أولا: مفهوم الوظيفية وأهم روادها ومبادئها.....293

1-تعريف الوظيفية.....293

ثانيا: البنية النحوية في ضوء الوظيفة التواصلية عند الجرجاني..... 295

ثالثا: الدور الوظيفي للغة في إطار معاني النحو.....296

رابعا: المستويات الوظيفية عند الجرجاني.....298

1- الوظيفة التركيبية.....298

2- الوظيفة الدلالية.....299

خامسا: التعليق النحوي بين الضرورة النظمية والوظيفة الدلالية.....300

سادسا: المعنى بوصفه وظيفة ذهنية متقدم على اللفظ.....301

سابعا: البعد الوظيفي للنظم بين المتكلم والمخاطب.....302

ثامنا: البعد الوظيفي في التقديم والتأخير والحذف والذكر.....306

1-وظائف التقديم والتأخير.....303

2-ظاهرة الحذف في بعدها الوظيفي.....308

المبحث الثالث: معاني النحو من منظور التوليدية والتداولية.....312

المطلب الأول: معاني النحو في ضوء اللسانيات التوليدية التحويلية.....312

أولا: النزعة العقلية في تفسير البنى اللغوية.....313

ثانيا: النظم بوصفه توليدا عقليا (من التحويل اللساني إلى نظرية المعاني).....314

ثالثا: البنى السطحية والبنى العميقة في ضوء التصور البلاغي النحوي للجرجاني.....315

رابعا: المفاهيم التحويلية في البلاغة عند الجرجاني.....318

1-مفهوم التحويل بين تشومسكي والجرجاني.....319

خامسا: ترتيب المعاني والألفاظ في ظل الكفاءة والأداء اللغوي بين الجرجاني وتشومسكي.....324

1-مفوم الكفاءة والأداء.....325

المطلب الثاني: معاني النحو في ضوء التداولية.....328

أولا: الأفعال الكلامية.....328

ثانيا: تداولية الخطاب في علاقة المتكلم بالمخاطب.....333

فهرس الموضوعات

ثالثا: قصدية معاني النحو بين المبنى والدلالة.....336

1-مفهوم القصدية عند التداوليين.....337

رابعا: البعد القصدي في توخي المعنى النحوي من خلال التقديم والتأخير.....340

1- البعد القصدي في مفهوم التقديم والتأخير.....340

2-البعد القصدي في أقسام التقديم.....341

1-1 مقصدية الاستفهام بالهمزة.....342

1-2البعد القصدي للتقديم والتأخير في النفي.....343

1-3التقديم والتأخير في الخبر المثبت.....344

خامسا: الحذف بين الوظيفة النحوية والبعد التداولي.....345

1- البعد التداولي في مفهوم الحذف عند الجرجاني.....345

2- نماذج تطبيقية للحذف وفق التصور التداولي 346

الخاتمة.....353

فهرس الآيات القرآنية.....358

فهرس الأبيات الشعرية.....366

قائمة المصادر والمراجع.....369

فهرس الموضوعات.....393

الملخص

يتناول هذا البحث الموسوم بـ "معاني النحو بين رؤية عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ومنظور اللسانيات المعاصرة" دراسة معمقة لمفهوم معاني النحو، حيث ينطلق من تساؤل جوهري مفاده: ما مدى قدرة مفهوم "معاني النحو" في فكر الجرجاني على تقديم مقاربة لسانية متكاملة تتقاطع مع المناهج اللسانية الحديثة في تفسير بنية الخطاب ودلالاته المقاصدية؟ وذلك بغية الكشف عن أبعاد هذا المفهوم في التراث العربي ومقاربته مع ما أفرزته اللسانيات الحديثة، وإبراز ما يحمله من إمكانات تحليلية في تفسير البنية والدلالة. وقد توزّع العمل على ثلاثة فصول رئيسة: خُصص الأول لمعاني النحو في الدرس اللغوي العربي، والثاني لمعاني النحو من خلال رؤية عبد القاهر الجرجاني، أما الثالث فقد تناول معاني النحو من منظور اللسانيات المعاصرة بمقاربتها التوليدية والتداولية والنصية. وأسفر البحث عن نتائج أبرزها: أنّ معاني النحو ليست مجرّد أدوات إعرابية، بل نسق دلالي تداولي يحدِّد مقاصد الخطاب، وأن رؤية الجرجاني كشفت عن وعي مبكر بمفاهيم قريبة من البنية العميقة والدلالة السياقية، كما تبيّن أن إعادة قراءة التراث العربي في ضوء المناهج اللسانية الحديثة تكشف عن طاقات تحليلية متجددة تصل بين الأصالة والمعاصرة.

Abstract:

This research, titled "**Syntactic Meanings between Abd al-Qahir al-Jurjani's Vision (d. 471 AH) and the Perspective of Contemporary Linguistics**," provides an in-depth analytical study of the concept of "Syntactic Meanings" (*Ma'ani al-Nahw*). It originates from a fundamental question: To what extent can al-Jurjani's conceptualization of syntactic meanings provide a comprehensive linguistic approach that intersects with modern linguistic methodologies in interpreting discourse structure and intentionality?

The study aims to uncover the dimensions of this concept within the Arabic heritage and align it with the outcomes of modern linguistics, highlighting its analytical potential in explaining both structure and semantics. The work is organized into three primary chapters: the first examines "Syntactic Meanings" within the Arabic linguistic tradition; the second focuses on the vision of Abd al-Qahir al-Jurjani; and the third analyzes the concept from the perspective of contemporary linguistics, incorporating generative, pragmatic, and textual approaches.

The research yielded several key results, most notably: that "Syntactic Meanings" are not merely grammatical tools, but rather a communicative semantic system that determines the communicative intents of discourse. Furthermore, al-Jurjani's vision revealed an early awareness of concepts closely related to "Deep Structure" and "Contextual Significance." Ultimately, the study demonstrates that re-reading Arabic heritage through the lens of modern linguistic methodologies reveals renewed analytical capacities that bridge the gap between authenticity and modernity.